

الملك محمد السادس

مبارك الحكمة الإدارية العليا

الجمعية التأسيسية للحكومة

في

الشيء الذي يندرج في المبادئ والتجارية والدستورية
والقانونية والبحرية والامنية الشخصية والشراف
المالية والادارية والجمعية والبقية الشرعية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية

الجمعية التأسيسية



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - مجام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المسود الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وبالقى فروع القانون

د الجزء ٢٧

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهاى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

شريك قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهاى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٢٩٣٦٦٢٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْنَا إِنَّا بَعَثْنَا فِي

كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ

مَوَاقِدَ دِينِهِمْ وَلِيُخْرِجَهُمْ مِنَ

تصدير

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزايد عن الأربعين علما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزءاً) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ •

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقاً القسم الأول (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزءاً) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) •

وحالياً أقدم لكم القسم الثاني من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزءاً) متعاوناً مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي أمام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقاً ••• وقد تضمن

(و)

هذا القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥
حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣) •

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره. •

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لانتزاع هذا العمل الضخم ••
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع •

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر

(سابقا)

القاهرة فى أول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ إنشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيباً أبجدياً موضوعياً مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه عن مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبى والجمعية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربى كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغازاة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها أربعة وعشرين مجلداً ، ليس في مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيف المتأنى في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن في اطراد من اثره الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعوداً لدرج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجيء الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق في أداء مهامهم ، موفراً بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول المتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى في فتاويهم ، أو يقضوا به في احكامهم ، أو يسيروا عليه في بحوثهم الفقهية والجامعية . وكما سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم في وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

وإذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ٨٤/١٩٨٥ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتخفيض الاحكام والفتاوى الصادرة اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ٨٥ / ١٩٨٦ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٢ / ١٩٩٣ التى

{ ط }

هي السنة التي دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثاني « الموسوعة الادارية الحديثة » الذي يجده انقارىء بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارىء امامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التي قررها مجلس الدولة من خلال قمته المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وأنا لفرجو بذلك أن نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تغنى في أحيائه كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات للفقهاء للتعريف على رأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

— ٣ —

وأنه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملاي أعضاء مجلس الدولة الذين اشغلت بين صفوفهم فترة بلغت مايربو على اثنتين وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استندت إليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتا « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٩٣/١٩٤٦) كما اعترف بالفضل أيضا للاستاذ الكبير حسن الفكاهى المحامى أمام محكمة النقض لتخصمه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء فى اصدارها الأول أو اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال

(ي)

القانون في العالم العربي • كما لا يفوتني أن أنوه بالجهد الذي أسداه كل من الأستاذين / عبد المنعم بيومي وطارق محمد حسن المجامين بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكهاني المحامية بالاستئناف العالي ومجلس الدولة والأستاذة / منى رمزي المحامية في التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة في إصدارها الثاني الى يدي القارئ على هذا النحو الرصين الذي بدت عليه •

وختاماً ، لا يفوتني في هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء الأفاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه تناغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم الاستشاري بمجلس الدولة ، على ما أجدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون في تسهيل إنجازها •

والله ولي التوفيق

دكتور نعيم عطية

المحامي أمام محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة (سابقاً)

أول فبراير ١٩٩٤

الفهرس

الموضوع	الصفحة
اصلاح زواعى	٥
الفصل الاول - قوانين الاصلاح لزراعى	٤
الفرع الاول - المراحل التى مرت بها قوانين الاصلاح الزراعى	٤
الفرع الثانى - احكام قوانين الاصلاح لزراعى من القطاع العام	٥
الفصل الثانى - التصرف فيها يزيد على قدر الاحتفاظ	٩
الفرع الاول - شروط التصرف فى القدر الزائد عن الحد الاقصى للاحتفاظ	٩
الفرع الثانى - الملكية الطارئة	٤٩
الفرع الثالث - الاعتماد بالتصرفات	٥٥
الفصل الثالث - المقصود بالاراضى الزراعية	٧٢
الفصل الرابع - الاستيلاء على الاطيان الزائدة على قدر الاحتفاظ	٨٦
الفرع الاول - الشروط الموضوعية للاستيلاء	٨٦
الفرع الثانى - قرار الاستيلاء الابتدائى	٩٦
الفرع الثالث - قرار الاستيلاء النهائى	١١٤
الفصل الخامس - ملكية الدولة القدر الزائد عن النصاب المقرر ملكيته	١٢٠
الفرع الاول - املولة الارض الزائدة الى النولة من تاريخ الاستيلاء الفعلى	١٢٠
الفرع الثانى - الاراضى الموزعة من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى موزعة بمقدار احتفظ فيها بشرط فاسخ صريح	١٢٢
الفرع الثالث - تاجيد اراضى الاصلاح الزراعى	١٢٧

١٣٦	الفرع الرابع - الحيابة ووضع اليد بأراضي الإصلاح الزراعي
١٤٠	الفرع الخامس - التعويض المستحق على أراضي الإصلاح الزراعي
١٤٥	الفصل السادس - اللجان القضائية للإصلاح الزراعي
١٤٥	الفرع الأول - طبيعة اللجان القضائية
١٥١	الفرع الثاني - اختصاص اللجان القضائية
١٦٧	الفرع الثالث - الاجراءات أمام اللجان القضائية
١٧٢	الفرع الرابع - قرارات اللجان القضائية
١٨٥	الفرع الخامس - الطعن في قرارات اللجان القضائية أمام المحاكم الادارية العليا
١٩٠	الفصل السابع - لجان الفصل في المنازعات الزراعية
١٩٣	الفصل الثامن
١٩٣	الفرع الأول - اللجنة العليا للإصلاح الزراعي
١٩٥	الفرع الثاني - مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
١٩٩	الفرع الثالث - لجان الشكاوى والتظلمات للخاصين لقوانين الإصلاح الزراعي
٢٠٣	الفرع الرابع - الأراضي الفهر - كيفية تسليم التعويض المستحق من الاستيلاء عليها
٢٠٥	الفرع الخامس - حدائق الإصلاح الزراعي
٢٠٨	الفرع السادس - حظر تجريف الأراضي الزراعية
٢١٣	الفرع السابع - حظر إقامة مبان أو منشآت في الأراضي للزراعية أو تقسيمها لأقامة مبان عليها
٢٢٠	الفرع الثامن - التعويض من الاستيلاء التلقائي
٢٢٣	الفرع التاسع - عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعوى التي ترفع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
٢٢٦	الفرع العاشر

(م)

الصفحة	الموضوع
٢٢٨	اعلنة
٢٦٥	اعانة اجتماعية
٢٧١	اعتقال
٢٩٣	اكاديمية السادات لعلوم الادارية
٣٠٥	اكاديمية الفنون
٣١١	املاك الدولة العامة والخاصة
٣١٤	الباب الاول - املك الدولة العامة
٣١٤	الفصل الاول - مامية الاموال العامة
٣١٦	الفصل الثاني - ميار تخصيص المال الخاص للمنفعة العامة
٣٢٠	الفصل الثالث - املاك الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور تعتبر اموالاً عامة
٣٢٧	الفصل الرابع - ملوية يد الشخص العام على الارض المملوكة للدولة ملكية عامة
٣٢٩	الفصل الخامس - زوال التخصيص للمنفع العام
٣٢٩	الفرع الاول - تحويل المال العام الى مال خاص مملوك للدولة
٣٤٢	الفرع الثاني - انتهاء تخصيص سوق عمومية للمنفعة العامة
٣٤٦	الفصل السادس - حماية المال العام
٣٤٦	الفرع الاول - عدم الترخيص بالبناء على الملك العام
٣٤٩	الفرع الثاني - لقتضاء سقايل مائى من القصدى لا يعنى تصحيح الوضع القائم على القصب
٣٥٣	الباب الثاني - املاك الدولة الخاصة
٣٥٣	الفصل الاول - القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٤ بتنظيم تجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها
٣٥٣	الفرع الاول - البيع بقصد الاستصلاح
٣٥٨	الفرع الثاني - تقدير اثمان اراضى للدولة
٣٦٦	الفصل الثاني - التصرف المجانى والايجار الاسمي لاموال الدولة

- الفرع الاول - القانون رقم ٢٩ لسنة ٥٨ بشأن قواعد
وأجراءات التصرف المجاني والإيجار الاسمي
٢٦٦ لاموال الدولة
- الباب الثالث - عدم جواز تملك اموال الدولة العامة أو الخاصة بالتقادم
٢٧٠
- الباب الرابع - ازالة التعدي على املك الدولة العامة والخاصة
٢٩٥ بالطريق الادارى
- الفصل الاول - جواز ازالة التعدي على املك الدولة بالطريق
٢٩٥ الادارى
- الفصل الثانى - قرار ازالة التعدي
٤٠١
- الفرع الاول - اركان قرار الازالة
٤٠١
- الفرع الثانى - حدود سلطة المحكمة فى رقابة قرار الازالة
٤٤٤
- الفصل الثالث - المختص بإزالة التعدي على املك الدولة
٤٦٣
- الباب الخامس - مسائل متفرقة
٤٧٩
- اولا - مضافة المبانى القائمة على املك الدولة
٤٧٩
- ثانيا - انتفاع الجهات الادارية باملك الدولة بلا مقابل
٤٨٢
- ثالثا - نقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة
٤٨٥ الخاصة
- رابعا - عدم احقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى تقاضى
مقابل عن الاراضى التى صدر قرار رئيس الوزراء
رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ بتخصيصها داخل مدينة
٤٩١ ٦ اكثوير لتنفيذ مشروع الانتاج التليفزيونى
- خامسا - عدم جواز التصرف فى الاراضى المحيطة بالبحيرات
٤٩٥ المسيرة
- سادسا - الاشراف على الاراضى الصحراوية والتصرف فيها
٤٩٨
- سابعا - عدم جواز النزول عن مال من اموال الدولة بغرض
٤٩٩ تكريم الوزراء السابقين
- ثامنا - نقل الانتفاع بالاملاك المملوكة للدولة بين اشخاص
٥٠٠ القانون العادى
- تاسعا - لا يجوز لجهاز مشروعات اراضى للقوات المسلحة بيع
٥٠١ الاراضى التى ما زالت مخصصة للمنفعة العامة
- عاثرا - للوحدات المحلية سلطة التصرف فى الاراضى المملوكة
٥٠٢ لهناء واقتضاء قيمتها

الصفحة	الموضوع
٥٠٣	أموال مصانوة.
٥١٠	انتخاب
٥١٣	الفصل الأول - الدستور وحق الانتخاب
٥٢	الفصل الثاني - نظام الانتخاب بالقوائم النسبية
٥٢٠	الفرع الأول - التقسيم بالقوائم
٥٢٢	الفرع الثاني - الاصوات وتوزيع المقاعد
٥٢٦	الفرع الثالث - استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ٨ ٪ على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة
٥٣٥	الفرع الرابع - مراحل توزيع المقاعد
	الفرع الخامس - استكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الاصوات
٥٣٩	انتهاء الخدمة
٥٤٢	الباب الأول - الاستقالة
٥٤٧	الفصل الأول - نوع الاستقالة الصريحة والضمنية
٥٥١	الفصل الثاني - الاستقالة الصريحة
٥٦١	الفرع الأول - شروط الاستقالة الصريحة
٥٦٧	الفرع الثاني - الآثار المترتبة على تقديم الاستقالة الصريحة
٥٧٠	الفرع الثالث - حدود سلطة جهة الادارة في رفض طلب الاستقالة
٥٧٣	الفرع الرابع - عدول مقدم الاستقالة عن الاستقالة
٥٩٥	الفصل الثالث - الاستقالة الضمنية
٥٩٥	الفرع الأول - قرينة الاستقالة الضمنية
٦٣٠	الفرع الثاني - ما ينفى قرينة الاستقالة الضمنية
٦٤٦	الفرع الثالث - واجوب الانذار لانتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية
٦٧٩	الفرع الرابع - اتخاذ الاجراءات التأديبية تفتقر دون أعمال قرينة الاستقالة الضمنية

- ٧٠٤ الفرع الخامس - أعمال مقتضى قرينة الاستقالة
- ٧١٠ الباب الثاني - انتهاء الخدمة للحكم بعقوبة مقيدة للحرية
- أولاً - إنهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية
- ٧١٠ فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة
- ثانياً - الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا فى احدي
- ٧١٢ الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي
- ٧١٦ الفصل بغير الطريق التقاييى
- ٧٢٢ الباب الرابع - انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية
- أولاً - السن القانونية لانتهاء الخدمة
- ٧٢٢
- ثانياً - جواز الاستمرار بالخدمة بعد سن الستين
- ٧٢٧
- ثالثاً - الاحالة الى المعاش قبل سن الستين
- ٧٣٩
- رابعاً - حظر إعادة تعيين العامل بعد احالته الى المعاش قبل
- ٧٤٢ بلوغ السن القانونية لترك الخدمة
- الباب الخامس - انتهاء خدمة العامل المؤقت والعامل على مكافأة
- ٧٤٥
- شاملة
- ٧٥١ الباب السادس - مسائل متفرقة
- أولاً - استقلال كل سبب من أسباب انتهاء الخدمة
- ٧٥١
- ثانياً - قرار انتهاء الخدمة لا يوضع للتظلم الوجودى
- ٧٥١
- ثالثاً - سحب قرار الفصل
- ٧٥٧
- رابعاً - عدم تحصين القرارات الصادرة بالمخالفة لاحكام القانون
- ٧٦١ بإحالة بعض العاملين الى التقاعد فى سن الستين
- خامساً - انعدام الفصل المستند الى قرار مزعوم صدره من
- ٧٧٦ مجلس قيادة الثورة
- سادساً - جواز الاتحاق بامتيازات مدة الانقطاع من مدة خدمة
- ٧٦٩ العامل المنتفع دون اصدار قرار بإنهاء خدمته
- سابعاً - مدة الانقطاع لا تعتبر من مدة الخدمة
- ٧٧٦
- ثامناً - ازالة آثار انتهاء الخدمة تكون بسحب القرار او بالغائه
- ٧٧٣
- قضايا
- ٧٧٥
- ايجنار الامساكن

اصلاح زراعى

- الفصل الاول : قوانين اصلاح الزراعى *

الفرع الاول : المراحل التى مرت بها قوانين اصلاح الزراعى *

الفرع الثانى : احكام قوانين اصلاح الزراعى من النظام العام *

- الفصل الثانى : التصرف فيما يزيد على قدر الاحتفاظ *

الفرع الاول : شروط التصرف فى القدر الزائد عن الحد الاقصى

للاحتفاظ *

أولا : التصرف الى صغار الزراع (المادة ٤ من القانون رقم

١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى) *

ثانيا : التصرف فى القدر الزائد عن الحد الاقصى المقدر

قانونا (المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩

بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد من الاراضى

الزراعية وما فى حكمها) *

- ميعاد التصرف فى الزيادة *

ثالثا - تسجيل التصرفات التى يجريها المملك *

الفرع الثانى : الملكية الطارئة *

الفرع الثالث : الاعتداد بالتصرفات *

- الفصل الثالث : المقصود بالاراضى الزراعية *

- الحالات التى لا تعتبر فيها الاراضى ارضا زراعية

(التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٥٢ ممدلا بالقراء

رقم ١ لسنة ١٩٦٣) *

- الحالات التى عددها التفسير التشريعى رقم ١ لسنة

١٩٦٢ لاراضى البقاء ليست على سبيل الحصر *

- الفصل الرابع : الاستيلاء على الاطيان الزائدة على قدر الاحتفاظ .
- الفرع الاول الشروط الموضوعية للاستيلاء .
- اولا : الملكية الخالصة للمضامع .
- ثانيا : عدم امتداد الاستيلاء الى غير المضامعين لقوانين
- الاصلاح الزراعى .
- ثالثا : الاستيلاء على ارض مما لا يجوز الاستيلاء عليها اجراء
- معنوم

- الفرع الثانى : قرار الاستيلاء الابتدائى .
- اولا : اوضاع تشترى قرار الاستيلاء الابتدائى .
- ثانيا : عدم استيفاء قرار الاستيلاء الابتدائى اوضاع تشترى
- المقررة يبقى ميعاد الطعن فيه مفتوحا .
- ثالثا : ميعاد الاعتراض على القرار الصادر بالاستيلاء .
- ١ - بدء ميعاد الاعتراض على قرار الاستيلاء .
- ٢ - علم صاحب الشأن يمكن ان يقوم مقام النشر .
- ٣ - لا يلزم اخطار صاحب الشأن بقرار الاستيلاء لبدء
- ميعاد الاعتراض .

- الفرع الثالث : قرار الاستيلاء النهائى
- يشترط ان يكون قرار الاستيلاء النهائى مبنيا على
- قرار استيلاء ابتدائى سليم .

- الفصل الخامس : ملكية الدولة للمقدر الزائد عن النصاب المقرر تملكه
- الفرع الاول : ايلولة الارض الزائدة الى الدولة من تاريخ الاستيلاء
- الفعلى .

- الفرع الثانى : الاراضى الموزعة من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى
- موزعة بحقوق احتفظ فيها بشرط فاسخ مروج .
- الفرع الثالث : تاجير اراضى الاصلاح الزراعى .
- الفرع الرابع : الحيازة ووضع اليد باراضى الاصلاح الزراعى .

الفرع الخامس : التمويض المستحق عن الاستيلاء على اراضى الاصلاح

• الزراعى

– الفصل السادس : اللجان القضائية للاصلاح الزراعى •

الفرع الاول : طريفة اللجان القضائية للاصلاح الزراعى •

الفرع الثانى : اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى •

الفرع الثالث : الاجراءات أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى

اولا : تتحقق اللجنة من صحة الاستيلاء •

ثانيا : الحكم يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص

ثالثا : التظير والشهود بغير حلف يمين •

رابعا : ادخال خصم •

الفرع الرابع : قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى وحجيتها •

الفرع الخامس : الطعن فى قرارات اللجان القضائية أمام المحكمة

• الادارية العليا

– الفصل السابع : لجان الفصل فى المنازعات الادارية •

– الفصل الثامن : مسائل متنوعة •

الفرع الاول : اللجنة العليا للاصلاح الزراعى •

الفرع الثانى : مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى •

الفرع الثالث • لجان الشكاوى والتظلمات الخاضعين لقوانين الاصلاح

• الزراعى

الفرع الرابع : الاراضى البور •

الفرع الخامس : حدائق الاصلاح الزراعى •

الفرع السادس : حظر تجريف الارض الزراعية •

الفرع السابع : حظر اقامة مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او

تقسيمها لاقامة مبان عليها •

الفرع الثامن : التعوض عن الاستيلاء الخاطيء •

الفرع التاسع : عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التى ترفع

من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى •

الفرع العاشر : لايجهز تعديل الاجراءات بعد صدور قرار الاستيلاء

• النهائى

الفصل الاول - قوانين الإصلاح الزراعي
الفرع الاول - المراحل التي مرت بها قوانين الإصلاح الزراعي

قاعدة رقم (١)

المبدا :

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي معدلا
بالقوانين أرقام ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ و ١٢٧ لسنة ١٩٧١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الحكم :

مر قانون الإصلاح الزراعي بالمراحل الآتية :

المرحلة الأولى : في الفترة من تاريخ العمل بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧/٧/١٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ كان من الجائز للفرد أن يمتلك أية مساحة من الأراضي البرية والصحراوية وأن يتصرف فيها بالطريقة التي يراها دون تدخل من جانب الإصلاح الزراعي بشرط أن يكون التصرف ثابت التاريخ قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - تقرّر ما إذا كانت الأرض بور أم لا مرده الى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي (مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي) .

المرحلة الثانية . من ١٩٦١/٧/٢٥ (تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وحتى الآن) : أصبحت أحكام قانون الإصلاح الزراعي تنصرف الى الأراضي البرية والصحراوية شائهما في ذلك شأن الأراضي الزراعية سواء يسواها - أساس ذلك : نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - لا يجوز لأي فرد في ظل العمل بأحكامه أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائة فدان - يعتبر في حكم الأراضي الزراعية ما يملكه الافراد من الأراضي البرية والصحراوية .

المرحلة الثالثة : اعتبارا من ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما

فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية - اكثر من خمسين فداناً - لا يجوز أن تزيد ملكية الاسرة عن مائة فدان .

(طعن ١٦٩٦ لسنة ٢٦ من جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥) .

الفرع الثانى - أحكام قوانين الإصلاح الزراعى من القطاع العام .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تعتبر الأحكام الواردة فى قانون الإصلاح الزراعى والتفسيرات التشريعية الصادرة له أحكام دمرة متعلقة بالنظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو اضافة التشريعية على التصرفات المخالفة - مؤدى ذلك : - عدم جواز الاحتجاج بتسجيل التصرفات المخالفة بالتسجيل لا يصح عقداً باطلاً ولا يترتب عليه نقل الملكية فى مثل هذه المخالفات .

المعكمة :

ومن حيث أن المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى تنص فى فقرتها (ب) على أنه يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطبائه الزراعية الزائدة على ما تنص ندان على الوجه الاتى ١ - ٥٠٠ ب - الى صغار الزراع بالشروط الاتية : -

١ - أن تكون حرفتهم الزراعة ٢٠ - أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين فى الارض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع فى دائرتها العقارى ٣٠ - ألا يزيد مجموع ما يملكه كل منهم من الاراضى الزراعية على عشرة أفدنة ٤٠ - ألا يزيد الارض المتصرف فيها الى كل منهم على خمسة فدنة ٥٠ - ألا تقل الارض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين الا اذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك اذ كان المتصرف فى الاراضى المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على أن يتعهد المتصرف اليه باقامة المسكن عليها خلال سنة من التمدى ولا يعمل بهذا البند الا لغاية أكتوبر

سنة ١٩٥٢ ولا يعتمد بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار

ومن حيث أن المشرع قصد اشترط شروطا محددة لاعمال الحكم الوارد في المادة ١٤ فقرة ب من القانون الا تزيد الارض المتصرف فيها لكل واحد من صغار الزراع على خمس افدنة ، وقد اوضح التفسير التشريعي أن مجموع ما يجوز للشخص أن يملك طبقا للمادة ٤ فقرة ب هو خمسة افدنة على الاكثر سواء تلقاها واحدة أو أكثر من واحد أو أكثر ومعنى ذلك أن التصرف الصادر بها يزيد على هذه المساحة باطل وحتى ولو تمت هذه التصرفات من مالك واحد أو أكثر ولا يفيد به بيها في مواجهة الاصلاح الزراعي .

ومن حيث أن الاحكام الواردة في قانون الاصلاح الزراعي والتشريعات التشريعية الصادرة له تعتبر كلها أحكاما أمرة متعلقة بالنظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو اضافة المشروعية على التصرفات المخالفة وأنه لا يحتج بالتسجيل لنفاذ التعريف المخالف لقانون الاصلاح الزراعي طالما أنه لا يندرج ضمن التصرفات التي يعتد بها وفقا لاحكام هذا القانون ، ولا عبرة بتسجيل العقد الباطل إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقد باطلا ولا يترتب على التسجيل نقل ملكة القدر المتصرف فيه بما يجاوز الخمسة الافدنة ولو كان مسجل مما تقسم فإنه وقد ثبت أن المعلن ضده قد تملك مساحتين من الارض الزراعية طبقا لنص المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٩٥٢ ، احداها مساحتها ثلاثة افدنة بناحية منشأة ينها من السيد / بقعد مسجل برقم ٢٨٥٦ في ١٩٥٢/٨/٢ والثانية مساحتها خمسة افدنة بذات الناحية اشترها من السيد/ بقعد مسجل برقم ١٧٣٥ في ١٩٥٢/٤/١٩ وهو تاريخ سابق لتاريخ التصرف الصادر اليه من السيد/ وبه زاد ما تملكه طبقا لحكم المادة ٤ فقصره ب على خمسة افدنة وهو ما يخالف حكمها ومن ثم أن العقد الثاني الصادر له فيه من يكون مخالف لاحكام المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعي والتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٩

البشار البعيا ومن ثم لا يعتد به في مواجهة الاصلاح الزراعي على الرغم من كونه مستجيلا ومن ثم تبقى على مالك البائع لانه : ويكون للاصلاح الزراعي الاستيلاء عليها قبله باعتبارها زائدة على ما يجوز له أن يمتلكه طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ان لا يقيد بذلك العقد المخالفة لاحكام المادة ٢/٤ ويعتبر باطلا وهو لذلك لا يصح سنداً لكسب الملكية بالتقادم القصير المقرر في المادة ٩٦٩ من القانون المدني لانه صادر من الملك عليها ومن المستقر عليه فقها وقضاء ان المقصود بالنسب الصحيح هو التصرف الصادر من غير مالك وانه هو الذي تصرف تقيلاً للملكية لو انه صدر من مالك ولذلك ينهار السند الذي استند اليه القرار المطعون فيه في القضاء بالغناء الاستيلاء الواقع على مساحة ثلاثة الافدنة محل الاعتراض ويكون القرار المطعون فيه صدر بالمخالفة لاحكام القانون ومن ثم يكون الطعن عليه قائماً على سند صحيح من القانون مما يتيقن معه الحكم بالغاء القرار المطعون فيه ويرفض الاعتراض المقام من المطعون ضده .

ومن حيث ان من خسر الطعن يلزم بالمسروفات طبقاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٢٤٧٦ لسنة ٢٠ من جلسة ١٩٨٩/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٣)

المبسطة :
تعلق احكام قانون الاصلاح الزراعي بالنظام العام . ولا يجوز الاتفاق او الصلح على ما يخالفها .

الفتوى :

مقتضى نصوص المواد ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٤ من القانون المدني ان الصلح عقد ينزل بمقتضاه كل من طرفيه عن بعض ما يدعيه قبل الاخر قطعاً للنزاع القائم بينهما . على أن الصلح وان جاز على الحقوق والمصالح المالية الا انه لا يجوز في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام .

وتقوم الاحكام التي تضمنها قانون اصلاح الزراعى فى اصطوب
وعلى اساسها الكيان السياسى والاجتماعى والاقتصادى للدولة ، وتعتبر
احكاما آمرة لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها لتطبيقها بالنظام العام .
وكل تصرف مخالف لتلك الاحكام الامرة يوصم بالبطلان المطلق .

وتطبيقا لذلك ، فان ما جرى من صلح فى شأن الزيادة على الحد
الاقصى الذى يجوز للفرد تملكه من الاراضى الزراعية وفقا لاحكام
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يقع باطلا بطلانا مطلقا ، ولا ينتج اثرا
فى مجال اعمال هذا القانون ، مما يقتضى وجوب الاستيلاء على ما زاد
على الحد الاقصى الملكية الفرد .

(ملف ٧٦/١/١٠٠ جلسة ٢١/٦/١٩٩١)

الم فصل الثاني - التصرف فيما يزيد على قدر الاحتفاظ

الفرع الاول - شروط التصرف في الغير الزائد عن الحد الاقصى للاحتفاظ

اولا - التصرف ال صغار الزراع (المادة ٤ من القانون ١٧٨/١٩٥٢ بشأن
الاصلاح الزراعي)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن
الاصلاح الزراعي - التصرف انى صغار الزراع - شرطه الا تزيد الارض
المتصرف فيها لكل واحد من صغار الزراع على خمسة هكتة - سواء تلقاها
من واحد او أكثر - التصرف بما يزيد على هذه المساحة باطل لا يعقد
به في مواجهة الاصلاح الزراعي - الاحكام الواردة بقانون الاصدار
الزراعي والتفسيرات التشريعية الصادرة كنه تعتبر من النظام العام ولا
يجوز الاتفاق على مخالفتها - لا يحتج بالتسجيل لنفاذ التصرف المخالف
لهذه الاحكام - ليس للتسجيل أن يصحح عقدا باطلا - ولا يتربى على
التسجيل نقل ملكية التصرف بما يجاوز خمسة هكتة - مثل هذا العقد
لا يصلح سنداً لكسب الملكية بالتقادم القصير المقرر المادة ١٦٩ من القانون
المدني - المقصود بالسبب الصحيح التصرف الصادر من غير المالك .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي تنص في فقرتها (ب) على أنه يجوز
مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن
يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطبائه الزراعية الزائدة علم.
ماثلي فدان على الوجه الاتي ١ - ٠٠٠٠ (ب) الى صغار الزراع بالشروط
الآتية :-

- ١ - أن تكون حرفتهم الزراعة ٢٠ - أن يكونوا مستأجرين أو
مزارعين في الارض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع في دارتها العقار .
- ٢ - لا يزيد مجموع ما يملكه كل منهم من الاراضي الزراعية على عشرة
هكتة ٤٠ - الا تزيد التصرف فيها الى كل منهم على خمسة هكتة ٥٠ -

لا تقبل الارض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين الا اذا كانت جملة
والقطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك ان كان التصرف فى الاراضى
المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على أن يتعهد المتصرف
اليه بإقامة السكن عليها خلال سنة من التحدى ولا يعمل بهذا البند
الا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٢ ولا يعتد بالتصرفات التى تحصل بالتطبيق
عليها من المحكمة الجزئية الواقع فى دئراتها العقار .

ومن حيث أن المشرع قد اشترط شروطا محددة لاعمال الحسب
الوارد فى المادة ٤ ب من القانون الا تزيد الارض المتصرف فيها لأجل
واحد من صغار الزراع على خمس أفدنة ، وقد أوضح التفسير التشريعى
أن مجموع ما يجوز للشخص أن يملكه طبقا للمادة ٤ فقرة ب هو
خمس أفدنة على الأكثر سواء تلقاها من واحد أو أكثر وهو مؤد
أن التصرف الصادر بما يزيد على هذه المساحة هو باطل وحتى وإن
تمت هذه التصرفات صفقة واحدة من مالك واحد أو أكثر ولا يعتد
به تبعا فى مواجهة الاصلاح الزراعى .

ومن حيث أن الأحكام الواردة فى قانون الاصلاح الزراعى
والتفسيرية التشريعية الصادرة له تعتبر كلها أمتا وبين النظم
العام التى لا يبرز الاتفاق على مخالفتها أو افساد المتروعة على
المصرفات المخالفة وأنه لا يحق بالتسجيل لنفاذ التصرف المخالف
لقانون الاصلاح الزراعى طالما أنه تندرج لهذه التصرفات التى يحد بها
وفقا لأحكام هذا القانون الأخير ولا عبر لتسجيل العقد ان ليس من شأن
التسجيل ان يصبح عقدا باطلا ولا يترتب على التسجيل نقل ملكية المصارف
المتصرف فيه بما يجاوز لخمس الافدنة ولو كان مسجل مما تنص عليه
وقد ثبت ان المطعون ضده قد تملك مساحتين من الارض الزراعية طبقا
لنص المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٩٥٢ أداما
مساحتها ثلاثة أفدنة بناحية منشأة منها من السيد / مريت نجيب بطرس
غالى بمقد مسجل برقم ٢٨٥٦ فى ٢/٨/١٩٥٢ والتابعة لمساحتها
خمس أفدنة بذات الناحية . شترها من السيد / بهنس محمد بهنس بمقد
مسجل برقم ١٧٢٥ فى ١٩/٤/١٩٥٢ وهو تاريخ السابق لتاريخ التصرف
الصادر اليه من السيد / مريت نجيب غالى أو به زاد ما تملكه طبقا

لحكم المادة ٤/ب على خضعة أفدنة وهو ما يخالف حكمها ومن ثم أن العقد الثاني الصادر له فيه من السيد مريت نجيب غالى يكون مخالفاً لأحكام المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى والتفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما ومن ثم لا يعتد به فى مواجهة الإصلاح الزراعى على الرغم من كونه مسجلاً ومن ثم ينبغي على ملك البائع له ، ويكون للإصلاح الزراعى الاستيلاء عليها قبله باعتبارها زائدة على ما يجوز له أن يمتلكه طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ إذ لا يقيد بذلك العقد المخالفة لأحكام المادة ٤/٣ ويعتبر باطلاً وهم لذلك لا يصلح سنداً لتسبب الملكية بالتقادم والتقصير المقرر فى المادة ٩١٩ من القانون المدنى لانه صادر من المالك عليها ومن المستقر عليه فقهاً وقضاء أن المقصود بالسبب الصحيح هو التصرف الصادر من غير مالك وأنه هو كل تصرف ناقل للملك لو أنه صدر من مالك ولذلك ينهار السند الذى استند اليه القرار المطعون فيه فى القضاء بالغاء الاستيلاء الواقع على مساحة ثلاثة الافدنة محل الاعتراض ويكون القرار المطعون فيه قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون من ثم الطعن عليه قائماً على سند صحيح من القانون مما يتعين معه الحكم بالغاء القرار المطعون فيه ويرفض الاعتراض المقام من المطعون ضده .

(طعن ٢٤٧٦ لسنة ٢٠ من جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ - المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ - مقادها - يجوز للمالك الخاضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه التصرف فيما لم يستول عليه من القدر الزائد على المائة فدان بالشروط المنصوص عليه - يكون ذلك فى ميعاد لا يتجاوز ٣١ من أكتوبر ١٩٥٣ - يشترط للامتداد بهذه التصرفات أن يصدق عليها من قاضى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار - يجب تسجيل هذه

التصرفات أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال ميعاد غاية ٣ من أبريل سنة ١٩٦٦ - ذلك إذا كان تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العنصر أو ثبوت تاريخ التصرف مسابق على أول أبريل سنة ١٩٥٥ - أما إذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة صحة التعاقد لاحقاً على أول أبريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف والحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ نصديق المحكمة وثبوت التاريخ، و صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه أي المدنين أيحد - يترتب على عدم تسجيل هذه التصرفات أو أختام صحة التعاقد الخاصة بها قبل نهاية هذه المواعيد عدم الاعتداء بهذه التصرفات والاستيلاء على الأرض محل التصرف .

المحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإن المادة الرابعة منه معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن « يجوز مع ذلك للمالك أن يتصرف ينقل ملكية ما لم يستوفى عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على ماقتى فدان على العرض الآتى :- (ب) إلى صغار الزراع بالمشروط الآتية : ١ - أن تكون حرفتهم الزراعة ٢ - أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين بحكم الأرض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع في دائرتها المقار ٣ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضي الزراعية - أي عشر - خمسة ٤ - ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة ٥ - ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين إلا إذا كانت جمة - القطعة فيها تقل عن ذلك ٥٠

ولا يعمل بهذا البند إلا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٧ لا يمتد بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له إلا إذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ ٥ كما أن المادة التاسعة والعشرين معدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ الذي جرى نفاذه من ٤ أبريل سنة ١٩٦٥ قد نصت على أنه يجب تسجيل التصرفات الصادرة وفقاً للبند المشار إليه من المادة الرابعة وكذلك

أحكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقا على أول إبريل سنة ١٩٥٥ ، فإذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد لاحقا على أول إبريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف أو الحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة أو ثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أي هذه المواعيد أبعد * ويترتب على مخالفة هذه الأحكام الاستيلاء على الاطيان محل التصرف *

ومن حيث أن المستند من النصوص أن الشارع قد أجاز للمالك الخاص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في ميعاد لا يتجاوز ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ - التصرف فيما لم يستولى عليه من القدر الزائد على الماتى فدان الحد الأقصى المقرر للملكة الزراعية آنذاك الى صفار الزراع بالشروط التي سلف بيانها بيد أنه تطلب للاعتداد بهذه التصرفات أن يصدق عليها من قاضي المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار وأوجب تسجيل هذه التصرفات أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال ميعاد غايته ٣ من إبريل سنة ١٩٦٦ تاريخ انقضاء سنة على تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٥ وذلك إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقا على أول إبريل سنة ١٩٥٥ أما إذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ عريضة دعوى صحة التعاقد لاحقا على إبريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف والحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة وثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٥ المشار إليه أي هذه المواعيد أبعد * ورتب على عدم تسجيل تلك التصرفات أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل نهاية المواعيد المشار إليها جزاء مفاد عدم الاعتداد بها والاستيلاء تبعاً لذلك على الأرض محل التصرف *

ومن حيث أن الثابت من الأوراق محل هذه المنازعة قد صدر للطاوع اعمالا لحكم البلد (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ ألفه الذكر باعتباره من صغار الزراع . وقد أورد تقرير
الخبير أن الاطيان موضوع النزاع تقع على ثلاث قطع . القطعة الاولى
مساحتها ٦ س ٧ ط ٢ ف والثانية مساحتها ٨ س ١٦ ط ١ ف والثالثة
مساحتها ٦ س ١٨ ط - ب .

ومن حيث أن الطاعن لم يقم بإجراءات التسجيل في المواعيد
السابق بيانها الا بالنسبة للقطعة الثانية ومساحتها ٨ س ١٦ ط ١ ف وذلك
حسبما هو ثابت من أوراق الدعوى وقد أقر الطاعن في مذكرة دفاعه المقدمة
بجلسة ١٩٨٩/٣/١٥ .

ومن ثم فإن التصرف في باقى المساحة لا يعتد به في : واجهة الهيئة
المطعون ضدها لعدم اتمام اجراءات تسجيل التصرف في المواعيد السابقة
بيانها .

ومن حيث أنه بالنسبة للتصرف السوارى على القطعة الثانية ومساحتها
٨ س ١٦ ط ١ ف فإن هذا التصرف واذا تعلّق بمساحة تقل عن
الفدين .

ومن ثم فإنه لا يسرى في شأنها حكم المادة الرابعة من القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أنه لا سند للقول بأن هذه المساحة وإن قلت عن فدانين
فإنها وباعتبارها قطعة واحدة فإنه يسرى في شأنها الامتياز "أ" اورد بالبند
(٥) من الفقرة (ب) من المادة الرابعة للسابق بيانها إن مجال اعمال هذا
الاستثناء لا يفتى حسبما هو ثابت بالنص الا اذا كانت جسيمة الارض
المتصرف فيها لكل من المتصرف اليهم تقل عن فدانين وهو ما لا يشمل
مثل هذه الحالة .

ومن ثم يكون القرار المطعون فيه تبعا لذلك قسداً في مدعاه
وصحج حكم القانون : يصبح الطعن على غير سند صحج خلتق بالاراضه .
(طعن رقم ٢١٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥) .

المبحث :

المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى تشترط اننى ينبغي توافرها فيما توزع عليه الارض المستولى عليها - سواء فردا او مسفولا عن أسرة وهو الذى يتم بحث حالته وتصدير باسمه استثمارة البحث شاملة لأفراد أسرته المستول عنها سن الرشد المتطلب فى هذا الشأن هو وجوب توافره بالنسبة أن يتقدم بطلب الانتفاع وتحذر باسمه استثمارة للبحث بسواء كان فردا او مسفولا عن أسرة وليس فيما يدرج ضمن أسرة المتفع .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى غالطت من الأوراق أن المطعون ضده اتهم الاعتراض رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٧٥ اصل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى طالبا ادراج اسمه فى استثمارة بحث والتمخضرة محمد عبدالرحمن الاستمارة رقم ٨٨٩١٧ لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ واحقيقته فى تملك نصيبه فى المساحة الملكة وهى فدانين موزعة الحدود والمالم بالاعتراض واستمارة البحث ويجلسه ١٩٧٧/١/٧ فصدرت اللجنة الرابعة للجان الإصلاح للزراعى قرارها فى هذا الاعتراض بقبوله شكلا وفى الموضوع بأحقية المعارض (المطعون ضده) فى ادراج اسمه باستمارة بحث والدته خضرة محمد عبد الرحمن وحقيقته فى تملك نصيبه فى الاطيان ويعرض قرار اللجنة على مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١١ قرر عدم جواز التصديق على قرار اللجنة القضائية استنادا الى أن المعارض كان قاصرا وقت تحرير استثمارة البحث الخاصة بوالدته وعليه فلا تتوافر بالنسبة اليه شروط الانتفاع والتوزيع النصوص عليها فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أن المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن (توزيع الارض المستولى عليها فى كل قرية على مسفار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة افدنة تقعا لجودة الأرض .

ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :

(١) أن يكون مصرياً بالغاً من الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف .

(٢) أن تكون حرفته الزراعة .

(ج) أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعاً ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية وثم لمن هو أقل مالاً منهم ثم لغير أهل القرية ولا يجوز أخذ الأرض التي توزع بالشفعة .

وتعد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نموذجاً خاصاً لاستثمارات بحث حالة الراغبين في الانتفاع بالتوزيع وتحرر بياناتها من واقع أقوالهم أو إقراراتهم ويوقع عليها منهم وتشهد بصحة هذه البيانات لجنة في كل قرية من ناظر الزراعة المختص بالإصلاح الزراعي والمعدة والشيخ والمأذون والصراف والواضح مما تقدم أن المشرع قضى بتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين وحدد الشروط اللازمة لتوافرها فيمن توزع عليهم الأرض وبين إجراءات التوزيع بأن تعد الهيئة نموذجاً خاصاً لاستثمارات بحث حالة الراغبين في التوزيع وتحرر بياناتها من واقع أقوالهم وإقراراتهم ويوقع عليها منهم ويعد أن تشهد بصحتها لجنة في كل قرية من ناظر الزراعة المختص والمعدة والشيخ والمأذون والصراف وقد تضمنت البيانات الواردة في الاستشارة المشار إليها اسم مقدم الطلب وأسماء من يعولهم من أفراد أسرته ويجهي أن الشروط المحددة في المادة التاسعة المشار إليها تنصرف إلى مقدمي طلبات التوزيع والتي تحرر بأسمائهم الاستبداء ولا تنصرف إلى أفراد الأسرة لمن يعولهم الطالب وجعل المشرع الأولوية في التوزيع لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعاً ، ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالاً منهم .

ومن حيث أن الثابت أن مقدم الطلب محل الاستمارة رقم ٨٨٩١٧ هي السيدة/خضره محمد عبد الرحمن والدة المطعون ضده باعتبارها مستأجرة للأرض المستولى عليها وقد أدرجت في الاستمارة اسم ابنها وزوجته وأولاده ولم تدرج اسم ابنها المتأصر (المطعون ضده) رغم كونه ضمن أفراد أسرته وقت تحرير الاستمارة كما أن الواضح من التقرير المرفق بملف اللجنة القضائية أن المذكور كان يقوم بالمزاعة في الأرض صح ولقته وشقيقه الأكبر وأنه يفسح يده بالفعل على نصيبه في الأرض ويصرعه بمعرفته وقد أثبت ولقته بذلك ويرجل الإدارة وبالتالي يكون من حقه ادراج اسمه في استمارة بحث ولقته وأحقته في تمك نصيبه في الاطيان الموزعة ولا حاجة للاستناد الى عدم بلوغه سن الرشد وقت تحرير الاستمارة للقول بعدم توافر شروط التوزيع في حقه لان شرط بلوغ سن الرشد تطلبه المشرع فيمن يتقدم بطلب الانتفاع وتمتع باسمه استمارة بحث سواء كان فردا أو مسولا عن أسرة وليس فيمن يدرج ضمن أسرة المتضرع .

ومن حيث أنه لذلك فإن الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح حكم التاتون فيما قضى به من إلغاء القرار المطعون فيه ، ويكون الطعن المائل غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون ، الامر الذي يتعين معه رفضه وللازم للهيئة الطاعنة بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٩٧١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/٥)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

قوانين الإصلاح الزراعي تخول المالك الحق في اختيار الأرض التي يجزئ له الاحتفاظ بها وكذلك في تحديد القسور الزائد الذي يتركه الاستمارة - الإصلاح الزراعي ملتزم باحترام ارادة المالك في تحديد المساحة التي يرغب في الاحتفاظ بها .

الحكمة :

« وحيث أنه عن موضوع المنازعة ، فإن المقرر ان قوانين اصلاح النزامى بداية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وانتهاء بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تفول المالك الحق فى اختبار الارض التى يجوز له الاحتفاظ بها . وكذا فى تحديد القدر الزائد الذى يتركه للاستيلاء ، وان الاصلاح للنظامى ملزم باحترام ارادة المالك فى تحديد المساحة التى يرغب فى الاحتفاظ بها ، ومن ثمان الاستيلاء على اطيان الاحتفاظ يكون مخالفا للمانون » فى هذا المعنى حكم هذه المحكمة الصادر بجلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ فى الظمن رقم ٩٥٦ لسنة ٣١٨ . وحكمها الصادر بجلسة ١٩٧٨/٣/١٤ فى الظمن رقم ٦١١ لسنة ١٨ ق . »

... وحيث أن الثابت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل بقنا المودعين ملئ الاعتراضين المشار اليهما أن اطيان النزاع من الاطيان الداخلة فى احتفاظ الخاضعة سلفة الذكر ومن ثم يكون الاستيلاء عليها مخالفا للقانون متعينا الالغاء ، ولا وجه للقول بأن عقدى البيع حصل النزاع سدرام بعد المعط بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦١ الملغى فى شأن الاستيلاء ذلك أن الاطيان متصل العقدين من اطيان الاحتفاظ الخارجة عن نطاق الاستيلاء ، ولا يطبق فى شأنها الاحكام المتعلقة بالاطيان الزائدة على حد الاحتفاظ ، وهو ما يتعين معه الالتفات عما آثارته الهيئة الطاعنة فى هذا الشأن ، . (طعن ٣٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٦) .

ثانيا : للتصرف فى الفجر الزائد عن الحد الاقصى قانونا (المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ سنة ٦٦ بتعيين حد اقصى لكية الاسرة والفرد من الاراضى الزراعية وما فى حكمها) .
- معباد للتصرف فى الزيادة .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

المادة رقم (٧) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى ملكية الاسرة والفرد من الاراضى الزراعية وما فى حكمها - الترخصة التى خولها المشرع لملك الارض فى التصرف فى القدر الزائد عن الحد الاقصى المقرر قانونا يقابلها التزام على المالك بتقديم افراد بما يزيد عن الحد الاقصى - يمتنع لاعمال كل من الالتزام والترخصة أن يقاس كل منهما بمقياس واحد حتى يتحقق التوازن بينهما - لا يجوز تفصيل احدهما على الاخر طالما قرر المشرع الاثنين معا - حق المالك فى التصرف ينقل ملكية المساحة الزائدة خلال الاجل المضروب مشروط بان يكون للمالك مكتنة التصرف فى هذا القدر خلال هذا الاجل والا بات النص فى غير موضعه - اذا نشأت ظروف تحد من حرية المالك فى التصرف امتنع انزال الحكم الذى فرضه الشارع - مؤدى ذلك : - امتداد المبدأ الذى يحدده القانون للتصرف فى الملكية الزائدة حتى يزول المانع من التصرف - اذا كان المانع هو وجود نزاع على الارض الزائدة عن الحد المقرر الاحتفاظ به فان القضاء وحده هو الذى يقرر مدى تأثير النزاع على ارادة المالك وحرية .

وحده هو الذى يقرر مدى تأثير النزاع على ارادة المالك وحرية .

الحكمة :

ونحن حيث انه بالنسبة للوجه الثالث من أوجه الطعن وهو الخاص بمدى انطباق احكام الملكية الطارئة على الارض موضوع النزاع المسائل فانه

باستعراض نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضي «الزراعية وما في حكمها» اذ تجيز للمخاضع لاحكام هذا القانون التصرف في الفدر الزائد عن حق الاحتفاظ اذا طرات هذه الريادة بطريق الميراث او الوصية ، او غير ذلك من طرق للمخاضع لاحكام هذا القانون للتصرف في بقدر الزائد عن حق الاحتفاظ اذا طرات هذه الزيادي بطريق الميراث او الوصية ، او غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد ، وذلك للتصرف خلال سنة من تاريخ حدوث للزيادة ، وبتعرف ثابت التاريخ ، والا كئان للمحكمة ان تستولى عليها ، كما تجاوزت الفقرة ٣ من هذه المادة لافراد الاسرة ان يعيدوا توفيق اوضاعهم في نطاق ملكية المائة فدان وذلك بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال السنة المشار اليها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق والمستندات المقدمة من المطعون ضدهم ان المساحة موضوع النزاع كانت محل نزاع جدى استمر منذ نؤاة مورثهم في ١٩٣٧/٢/٩ وحتى تاريخ صدور الحكم في الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٨١ ق بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ وبت نظر لان وزارة الاوقاف كانت قد استصدرت اشهادا بهذه المساحة باعتبارها موقوفة على الخيرات وتفيد ذلك الاشهاد بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٠ برقم مسلسل ١١ صفحة ٢ متباعدة ١٠٧ بحكم محكمة القاهرة الابتدائية بالاحوال الشخصية (مسلسل ١ حافظة مستندات المطعون ضدهم بجنسة ١٩٨٥/٢/٦) . وقد استمر هذا النزاع قائما بين الورثة المطعون ضدهم وبين وزارة الاوقاف الى ما بعد صدور قانون اصلاح ائزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمسد صدور قرار الاستيلاء على هذه الاطيان في ١٩٥١/١١/١ وامتد للنزاع الى ما بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم يحسم الامر بالنسبة لهذه الاطيان الا بعد صدور الحكم في الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ ق وقد ظلت يد الورثة المذكورين مظلوة من التصرف في هذه المساحة منذ تاريخ وفاة مورثهم في ١٩٣٧/٢/٩ وحتى تاريخ صدور هذا الحكم .

ومن ثم تأخذ الاطيان موضوع هذه المنازعة حكم الملكية الطرزة
فى تطبيق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويكون للمطعون خذهم حق
التصرف فيها طبقا لاحكام هذا القانون خلال الاجل الذى حددته الذى
يبدء فى المنازعة المسائلة من تاريخ تسليم الاطيان تسليما قانونيا الى المطعون
ضددهم .

ومن حيث أن الرخصة التى منحها المشرع للخاضع طبقا لنص الفقرة
٢ ، ٣ من المادة (٧) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الصادر بمعين جد
اقصى للملكية الاسرة والفسرد فى ارضى الزراعيه وما فى حديها منوص
تمتع الخاضع بالكانية استخدام هذه الرخصة ، فلذا حق الشارع فى
خصوصية معينة قد رتب التزاما على الخاضع وخسبه فى ذات الوقت
رخسة تقابل هذا الالتزام فانه يتعين وعمل فى من الالتزام والرخصة ان
يقس حد منهما بمقياس واحد حتى يندقق انقواء بينهما بحيث لا يجوز
تفضيل احدهما على الاخر ويبقى على الخاضع التزام لا تساهله رخصة او
العكس ، وعلى ذلك فان القانون وقد الزم المسالك ان يشهد اقرارا بها
يزيد على التصاب فقد رتب له فى ذات الوقت رخصة التصرف فى هذا
القدر الزائد فان الالتزام لا يترتب فى حق الخاضع الا فى ذات الوقت الذى
يكون الخاضع مكنت استعمال الرخصة المقررة فى مكانة التصرف فى المسطر
الزائد طبقا للقانون فاذا ما قام حائل يحول دون ممارسه هذا الحق لمسيب
خارج عن ارادة المسالك ، امتنع بالتالى استخدام الرخصة المنصوص عليها
فى المادة السابقة المشار اليها ، وبؤدى ذلك أن حق المسالك فى التصرف
بنقل ملكية المساحة الزائدة خلال الاجل المضروب مشروط بأن يكون للمالك
مكانة التصرف فى هذا القدر خلال هذا الاجل والا بات النص فى غير
موضعه .

ومن حيث انه طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فانه اذا
نشأت ظروف تحد من حرية المسالك فى التصرف امتنع انزال الحكم الذى
فرضه المصارع ، بمعنى انه يرد الميعاد الذى حددته القانون للتصرف فى

الملكية الزائدة حتى يزول المانع من التصرف ، فإذا كان هذا الحائل هو وجود نزاع على الأرض الزائدة عن الحد المقرر الاحتفاظ به فإن انقضاء وحده هو الذى يقرر مدى تأثير النزاع على ارادة المالك وحريته .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد على واقعة الطعن المائل فانه يبين ان الورثة المطعون ضدهم كانوا فى حالة عجز كامل عن امكانية التصرف فى المصلحة محل الاستيلاء لقيام نزاع جدى استطلال امره بينهم وبين جهة رسمية تدعى حقاً ابدياً على الأرض موضوع النزاع وتفتقر ان انتقال ملكيتها الى ملك الله تعالى وتستند فى ذلك الى وثيقة رسمية مسجلة فى جهة التوثيق والشهر ، وهو الاشهاد الذى تم قيده به محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٠ ، وهو نزاع كئيل بان يفصل يد هؤلاء الورثة عن التصرف فى هذه الاطيان سيما وقد قضى ضدهم بحكم محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية فى الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٦١ المرفوعة من وزارة الاوقاف ضدهم ، بجلسة ١٦/٤/١٩٦٧ ، وقد ظل النزاع قائماً بينهم وبين هذه الوزارة حتى تاريخ صدور الحكم فى الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٨٤ ق فى ١٩/٦/١٩٧٣ ؛ وخلال هذا الزمن الطويل الذى استقر فيه النزاع لم يكن فى مكتنتهم والها وقانونا بالتصرف فى الأرض موضوع النزاع خاصة وقد صدر بشأنها اشهار بالوقف وحكم من محكمة اول درجة باحقية الوزارة المنازعة معهم على هذه الأرض ، ومن ثم فانه وبالنظر الى قيام هذه العقبة القانونية التى تعتبر قوة قاهرة حالت بين هؤلاء الورثة وبين التصرف فى هذا القدر من الاطيان ، فان ميعاد التصرف فيها يمتد الى ما بعد زوال هذه العقوبة وصعود حكم حاسم فى النزاع ويكون قرار الاستيلاء عليها رغم ذلك قرار مخالفاً للقانون واجب الانشاء ويكون للورثة الحق فى استعمال الرخصة المقررة فى المادة ٧/٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فى التصرف فى الأرض وتوفيق اوضاعهم بناء على ذلك خلال سنة تبدأ من تاريخ تسليمهم الأرض ومعنى كان ذلك هو ما انتهى اليه القرار المطعون فيه فانه يكون قد

جاء متفقا مع احكام القانون ، ويكون الطعن فيه خليقا بالرفض .

ومن حيث ان من خسر الدعوى يلزم بالمصروفات طبقا للمادة ١٨١ .
من قانون المرافعات .

(طعن ١٠٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية للفرد والأسرة
من الأراضي الزراعية اجاز المشرع للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد
عن الحد الأقصى المسموح به خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة - اذا
حسد القانون ميعادا مميّنا لاتخاذ اجراء ما أو القيام خلاله بتصرف معين فان
سريان هذا الميعاد لا يجرى الا من الوقت الذي يتمكن فيه صاحب الشئ
من اتخاذ الاجراء أو التصرف - اذا قام مانع قانوني أو مادي يمنع من
اتخاذة فان الميعاد لا يبدأ في السريان الا بزوال هذا المانع - من هذه
الوانع الخضوع للحراسة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي
تم الاستيلاء بموجبها تم قضت على ابنه اذا زادت - بعد العمل بهذا
القانون - ملكية الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير
ذلك من طرق اكتساب الملكية بغير طريق التمتعّد . أو ملكية الأسرة على
المائة فدان بسبب من تلك الاسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق وجب
تقديم القرار الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن الملكية بعد حدوث
الزيادة وذلك خلال المواعيد ووفقا للشروط والاوزاع التي تحددها اللائحة
التنفيذية ، ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد بتصرفات ثابتة

التاريخ خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة ، والا كان الحكومة ان تستولى
نظر التعويض عليه في السنة (٩) على مقدار الزيادة اعتبارا من تاريخ
انقضاء تلك السنة ، ومن المستقر عليه انه اذا حدد القانون ميعادا
معينا لاتخاذ اجراء ما او القيام خلاله بتصرف معين فان سريان هذا الميعاد
لا يجرى الا من الوقت الذى يتمكن فيه صاحب الشأن من اتخاذ الاجراء او
التصرف فلذا قام مانع قانونى او مادي يمنعه من اتخاذه فان الميعاد لا يبدأ
فى السريان الا بزوال هذا المانع .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان التصرف موضوع الطعن المائل
هو تصرف صدر الى الطامنين باتباع مساحة الفراع من الخاضع . . .
. . . فيها آل اليه من اطيان بالمرث عن والده وان الخاضع المذكور كان
تقد وضع تحت الحراسة بالتبعية لوالده اعمالا للامد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١
الخاص بفرض الحراسة على اموال وممتلكات السيد/ وبتاريخ
١٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ . اصدر المدير العام للاموال التى انت مكيها
للحولة قرار الانعراج رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٢ بالانعراج للسيد/
عن اطيان زراعية مساحتها (٢٠ فدان) بنواحي كومير والنجوع والقرعة
مركز امنا محظوظة قسا من مجموع المساحات البالغة ١٩٠ سهم (٨ قيراط)
(٢٩ فدان) وباقي المساحة وقدره (١٩ سهم) (٨ قيراط) (٩
فدان) ، فقرر الانعراج عن ثمنها حيث سبق ان تصرف فيها اللجنة السامة
للاصلاح الزراعي بالمبيي . وقد تم تنفيذ هذا القرار بتسليم الاطيان المثلج
عنها تسليما عمليا للخاضع بموجب محضرين مؤرخين فى ١٣ ، ١٧ من مارس
سنة ١٩٧٥ . ويكون للمالك الخاضع - بعد زوال المانع القانونى
المقتل فى خضوعه للمدراسة - ان يتصرف فيما آل اليه من اطيان بالمرث
عن والده فى خلال سنة من تاريخ تسليمه للارض تسليما عمليا فى
١٣ ، ١٧/٣/١٩٧٥ . وذلك تطبيقا للمادلا السابعة من القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ المشار اليه اى فى موعد غايته ١٢ ، ٦ من مارس سنة

١٩٦٧ . يمتد هذا الميعاد الى نهاية مارس سنة ١٩٧٦ . عملا باحكام
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان محصور النزاع - بعد عرض الوقائع المسالفة -
ينحصر في ان الطاعنين يقولون بصحور تصرف لهم من الخاضع في المساحة
موضوع النزاع تاريخه ١٩٧٣/٣/١٣ وأنه ثبت التاريخ في خلال السنة
النصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ودلوا
على ذلك بأدلة ثلاثة هي :

الاول : طلب الشهر رقم ١٨٩٧ المقدم لمامورية الشهر العقارى باسنا
عن طلب شهر للتصرف موضوع النزاع .

الثاني : الدعوى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى قضا التى اتمامها
الطاعنون بطلب صحة ونفاذ للتصرف موضوع النزاع والتى قضى باقرار
محضر الصلح بين الطرفين والحقه بمحضر الجلسة .

الثالث : الشهادة المقدمة منهم والمستخرجة من سجلات الجمعية
التعاونية الزراعية بناحية كومير مركز اسنا والتى تفيد ان الجيزة نفقت
للطاعنين لملكتهم هذه المساحة بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٣/٣/٣ .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالدليل الاول فان الثابت من كتاب مامورية
الشهر العقارى باسنا ان لطلب رقم ١٨٩٧ قدم اليها في ١٩٧٦/١١/١ .
وقيد مشروع برقم ٨ في ١٩٧٧/١/٦ . ولم يتم شهوره ، اما الدليل الثانى
وهو للدعوى رقم ٢١٩ لسنة ٧٩ بصحة ونفاذ عقد البيع محل النزاع
فان الثابت ان عريضتها اعلنت بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ . وتحدد لنظرها
جلسة ١٩٧٧/٣/١١ . وفي هذه الجلسة قدم للمحكمة محضر صلح بين
الطرفين الطاعنين والخاضع الحقته المحكمة بمحضر الجلسة واثبتت مخفواه
بها ويبين من ذلك ان كلا منهما لا يصلح دليلا على ثبوت التصرف لانهما
اتخذوا بعد الميعاد المنصوص عليه في القانون وهو سنة من تاريخ

التسليم الفعلى لاطيان النزاع والتي تنتهى كما سلفت الاشارة فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٦ اما الدليل الثالث المقدم من الطاعنين وهو الشهادة المستخرجه من سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بناحية كويمير مركز اسنا فقد ثبت من تقرير للخبير المنتخب من قبل المحكمة بهذا الغرض ومن اطلاعه على سجلات الجمعية المذكورة ان ما جاء بهذه الشهادة من ان الحيازة قد نقلت الى الطاعنين للمالك بموجب العقد المؤرخ فى ١٩٧٢/٣/٢ . ومن تاريخ الشراء لا يجد له سنداً من سجلات الجمعية وهو يخالف تماماً ما ورد بهذه السجلات وان النسخ والشطب الذى تم باحطارات بيع الزراعة الخاصة بالطاعنين كان دون اساس ومن ثم فان هذه الشهادة لا تصلح سنداً يتمسك به الطاعنون للقول بنقل الحيازة اليهم وباتالى اثبت التصرف .

ومن حيث انه مما افاده الطاعنون من طلب اعمال احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . فان هذا القانون لا يسرى على التصرف موضوع الطعن للمائل وانما يسرى فقط على التصرفات التى تصدر من المالك قبل العمل بقوانين الاصلاح الزراعى المطبقة . وقد تولت اللجنة القضائية الرد على هذا الطلب بإسهاب وعلى نحو لا ترى معه المحكمة اعادة الرد عليه مرة اخرى .

ومن حيث أن لما سبق يكون التصرف موضوع النزاع غير الثابت التاريخ خلال المدة المحددة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . المادة السابقة وان قيام للهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالاستيلاء على الاطيان الزائدة عن حد التملك القانونى يكون قد تم بالتطبيق لاحكام القانون . واذا ذهبت اللجنة القضائية فى قرارها المطعون فيه الى هذا المذهب وقضت بعدم الاعتداد بالتصرف فان قضاءها يكون متفقاً وحكم القانون ويكون الطعن عليه فى غير محله متممين الغرض .

لا طعن ٢٣٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٥ .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

المادة ٧ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - حق المالك فى التصرف بنقل ملكية المساحة الزائدة عن حد الاحتفاظ خلال الاجل المنصوص عليه فى القانون مشروط بان يكون للمالك مكانة التصرف فى هذا القدر خلال هذا الاجل - اذا نشأت ظروف تصد من حرية المالك فى التصرف امتنع ازال الحكم الذى فرضه المشرع وهو امتداد الميعاد الذى حددته القانون للتصرف فى الملكية الزائدة حتى يزول المانع من التصرف - الحراسة قفل يد الخاضع لها وترافقها كلية عن امواله فلا يملك ادارتها ولا التصرف فيها - تمثل الحراسة عارضا قانونيا من عوارض الاهلية - المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تمتد بالنسبة للخاضعين للحراسة ما داموا خاضعين لها - يظل ميعاد التصرف فى القدر الزائد مفتوحا ما دام المالك خاضع للحراسة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ قد نصت فى فقرتها الثانية على انه يجوز للفرد او الاسرة التصرف فى القدر الزائد بتصرفات ثابتة للتاريخ خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والا كان للحكومة ان تستولى نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة ٩ - على مقدر الزيادة اعتبارا من تاريخ انقضاء تلك السنة ويكون الافراد الاسرة ان يمددوا توفيق لوضاعهم فى نطاق ملكية المائة فدان التى يجوز للاسرة تملكها وذلك بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال السنة المشار اليها وتطبق فى شأنها - فى هذه الحالة - احكام المادة الرابعة .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى ان حق المالك فى التصرف بنقل ملكية المساحة الزائدة عن حد الاحتفاظ خلال الاجل

المقصود عليه في المادة السابعة مشروط بأن يكون للمالك مكتفه التصرف في هذا القدر خلال هذا الأجل والا بات النص في غير موضعه ، وإذا نشأت ظروف تحد من حرية المالك في التصرف امتنع ازال الحكم النمر بفرضه المشرع ومؤدى ذلك امتداد الميعاد الذي حدده القانون للتصرف في الملكية الزائدة حتى يزول المسانع من التصرف .

ولما كان الثابت من الاوراق أن الطاعة قد خضعت للحراسة بالتطبيق لاحكام الامر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ واستولت الحراس على اموالها واملاكها ومن ضمنها الارض موضوع النزاع وسلمتها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي سقامت بتوزيعها وتعليقها لصغار الزراع في عام ١٩٦٢، وعندما صدر القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ نتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة أصدر جهاز تصفية الحراسات قرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١ بالامراج من اهلاك الطاعة ومنها ارض النزاع واخطرتها به الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي قررت بدورها إلغاء التوزيع الذي أجرته في عام ١٩٦٢ لارض النزاع على صغار الزراع الا أن هذا القرار لم تنفذ حتى الان بسبب تعرض واضعى اليد الموزع عليهم .

ولما كانت الحراسة تغل يد الخاضع لها وترفعها كلية عن اموال ولا يملك ادارتها ولا للتصرف فيها وهي تمثل عارضا قانونيا من عواض الاهلية وعلى ذلك فان المواعيد المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تمتد بالنسبة للخاضعين للحراسة ما داموا خاضعين لها ويظل ميعاد التصرف في اقتلدر الزائد للحراسة ما داموا خاضعين لها ويظل ميعاد التصرف في القدر الزائد مفتوحا ما دام المالك خاضعا للحراسة .

ومن حيث أن العابت أن الطاعة قد خضعت للامر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ وفرضت الحراسة على اموالها وممتلكاتها ومن بينها أرض النزاع البالغة مساحتها ١٠٠ فدان التي كانت مملوكة لها بالعد المسجل رقم ٢٢١٤ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٣ ثم سلمتها للهيئة العامة للإصلاح

الزراعى التى قامت بتوزيعها على صغار الزراع وملكتها لهم فى عام ١٩٦٣
ولما صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتصفية الاوضاع الناشئة عن
الحراسة أصدر جهاز تصفية الحراسة قرار بالامراج عن الارض وأخطر
به الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى أصدرت هى الاخرى قرارها
فى عام ١٩٧٥ بإلغاء التوزيع الذى سبق ان أجرته على ارض النزاع لصغار
الزراع ومعنى ذلك أن الطاعنة — عند صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم
٥٠ لسنة ١٩٦٩ — لم تكن تلك ارض للنزاع كما سلفت الإشارة وبمقتضى
قانون تصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ عادت
إليها ملكية ارض النزاع وهو سبب غير ارادى منها اكسبها ملكية ارض
النزاع مما يبدل فى مبدل عبارة « أو غير ذلك عن طريق كسب الملكية
بغير طريق التمسك » المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة السابعة
من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فإن ارض النزاع تأخذ حكم الملكة
الطارئة التى آلت للطاعنة بعد العمل بقانون الإصلاح الزراعى المطبق
ويحق لها التصرف فى القدر الزائد عن حد الاحتفاظ والذى تم الاستيلاء
عليه — فى خلال سنة من تاريخ الامراج الفعلى عن ارض النزاع وتسليمها
للطاعنة تسليماً فعلياً . واذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب
وقضى برفض الاعتراض بأنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين
لذلك القضاء بالغائه وبإلغاء الاستيلاء الواقع على ارض النزاع ومساحتها
خمس مائة باحواض محجوب بك البابلى والفقى والدورة بزمان
دكرنس نقولية على أن تسرى مهلة السنة المنصوص عليها فى المادة
السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ من تاريخ الافراج النهائى وتسليمها
للطاعنة تسليماً فعلياً يعيد لها حريتها فى التصرف فيها مع ما يترتب على
ذلك من آثار والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات عملاً بنص المادة
١٨١ مراسلات .

« طعن ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ » .

مادة رقم (١٠)

ناتئنا - تسجيل التصرفات التى يجريها المالك :

المبدأ :

المادتان ٤ و ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن
الإصلاح الزراعى معدلا بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ - القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات المالك الخاصين لأحكام
قوانين الإصلاح الزراعى معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - يتعين
تسجيل التصرفات المبرمة طبقاً لأحكام المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لدى الشهر العقارى فى المواعيد المقررة قانوناً - آخر
المواعيد هو ١٩٦٦/٤/٢ تاريخ مضى سنة على تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٤/٤ اغفال التسجيل فى الميعاد المشار
إليه يفول الجهة المختصة الاستيلاء على الاطيان محل التصرف فضلاً عن
استحقاق الضريبة الإضافية عليها من أول يناير ١٩٥٢ حتى تاريخ الاستيلاء
- لا وجه لأعمال أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - أساس ذلك : -
أن هذا القانون يتناول الإعتداد بالتصرفات التى تمت قبل العمل بأحكام أى
من قوانين الإصلاح الزراعى المعقبة - .

اختتمة :

ومن حيث أنه باستمراض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى يتبين أن المادة ٤ منه تنص على أنه يجوز
مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن
يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من اطيانه الزراعية الزائدة على
ماتئى فدان على الوجه الآتى :

..... ١٧

(ب) الى صفار للزراع بالشروط الآتية :

١ - أن تكون حرفتهم الزراعة .

٢ - أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين فى الأرض المتصرف فيها أو
من أهل القرية الواقع فى دائرتها العقار .

٣ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الاراضى الزراعية على عشر افدنة .

٤ - ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة افدنة .

٥ - ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم على فدانين الا اذا كانت
القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان للتصرف للبلدة أو للقرية لبناء
مساكن عليها على أن يتعهد المتصرف اليه باقامة المسكن عليها خلال سنة
من التصرف .

ولا يعمل بهذا البند الا لغاية اكتوبر سنة ١٩٥٣ ولا يعتد بالتصرفات
التي تحصل بالتطبيق الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية التي
يقع فى دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ » .

كما تنص المادة ٢٩ من ذات المرسوم بقانون بمعد تعديلها بالقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على ما يلى : كما يجب تسجيل التصرفات
الصادرة وفقا للمنفذين « ب و ج » المادة الرابعة أو أحكام صحة التعاقد
الخاصة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان تصديق المحكمة
الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف مسبقا على أول ابريل سنة ١٩٥٥
فإذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة دعوى صحة
التعاقد لاحقا على أول ابريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف والحكم
فى دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة أو ثبوت
التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أى
هذه المواعيد أبعد ويترتب على مخالفة هذه الاحكام الاستيلاء على الاطيان
بحل التصرف وكذلك استحقاق الضريبة الاضافية كاملة اعتبارا من أول
يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

ومن حيث أنه يبين من النصوص السابقة أنه وفقاً لصريح نص المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ ، يتعين تسجيل انتصرفات المبرمة تنفيذاً لأحكام المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لدى الشهر العقارى فى اللواميد للوارد ببيانها تفصيلاً فى المادة ٢٩ المذكورة وأخرها ١٩٦٦/٤/٣ تاريخ مضى سنة على تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فى ١٩٦٥/٤/٤ وألا تم الاستيلاء على الاطيان محل هذه الانتصرفات واستحقت عليها للضريبة الإضافية من اول يناير ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

ومن حيث أنه ينفذ على ما تقدم فإن الثابت من الأوراق فى الطعن المسائل أن مورث المظنون ضدهم اشترى بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٣/١٠/١٦ اطياناً زراعية مساحتها فدانان كائنة بزماء اولاد سالم مركز اولاد طوق شرق محافظة سوهاج وذلك من السيد/ عبد الرحيم أحمد رضوان الخاضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٨ قضت محكمة البليسا الجزئية بالتصديق على العقد المذكور بعد تحققها من توافر كافة للشروط المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ . ثم أقام مورث المظنون ضدهم بعد ذلك الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٥ بحفى كلى سوهاج ضمن البائع المذكور وآخرين مطالباً بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع محل النزاع بجلسة ١٩٥٨/١١/١٨ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بصحة ونفاذ هذا العقد وبموجب محضر استيلاء تكملى مؤرخ ١٩٦٧/١/٨ قاضت الهيئة لطاعنة بالاستيلاء على الاطيان التى تم التصرف فيها من قبل الخاضع عبد الرحيم أحمد رضوان تنفيذاً لحكم المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتى لم يتم تسجيلها حتى ١٩٦٦/٣/٣١ ومن ضمن هذه الاطيان التى تم الاستيلاء عليها الارض محصل الفزاع .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن مورث المظنون ضدهم لم يتم بتسجيل العقد محل النزاع خلال المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سسلفة الذكر ومن ثم فإن الاستيلاء على أرض النزاع يكون متعاقا وصحيح حكم القانون لا سيما وأن مورث المظنون ضدهم أو المظنون ضدهم أنفسهم لم يتقدموا بها يؤكد ما ورد في صحيفة الاعتراض أو في مذكرات دفاعهم من أن ثمة ظروفا قهرية قد حالت دون شهر التصرف الأمر الذي يجعل هذا القول قولاً موصلاً بتعين الالتفات عنه.

ومن حيث أنه لا وجه لأعمال أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات المالك الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي ، كما ذهب إلى ذلك للقرار المظنون فيه ، ذلك من المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاءها على أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر إنما يتناول الاعتماد بالتصرفات التي تمت قبيل العمل بأحكام أي من قوانين الإصلاح الزراعي التساقية والوارد ذكرها في المادة الأولى منه وهي المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأخيراً القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأنه إذا كان قانون الاستيلاء يحدد شروطاً معينة لتصرفات تتم في ظل العمل به فإنه يضمن مراعاة توفر تلك الشروط وتطبيق الجزاء المنصوص عليه قانوناً وأنه إذا كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ يورد استثناء على أحكام المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكان العقيد موضوع التصرف قد أبرم بالتطبيق لأحكام المادة ٤ منه كما هو الشأن في الطعن المسائل فإن هذا التصرف لا يكون داخلاً في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩ ق الصادر بجلسة ١٩٨٠/٢/٢٩) .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم وإن ذهب القرار المظنون فيه إلى غير هذاذهب فإنه من ثم يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون الأمر الذي يضمن معه على المحكمة القضاء بالنفاذ .

ومن حيث أنه بالنسبة لما اثاره مورث المطعون ضدهم فى مذكرة
تقاضيه المودعتين بجلستى ١٤/٩/١٩٨٣ ، ١٢/١٢/١٩٨٣ من أن المساحة
موضوع التظلم قد تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للطكية لان
هذه المساحة لم يتم الاستيلاء عليها حتى الان واذا كان الاستيلاء الابتدائى
هو الذى يقطع التقدم فى مجال تطبيق القاتون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢
فانه يبين من تقرير الخبير المقدم امام اللجنة القضائية فى الاعتراض
المطعون فيه وفقا لما اجمع عليه جميع الشهود من الجيران ورجال الادارة
ودلال المساحة ووفقا لما لاحظه الخبير نفسه لدى معاينة الارض على الطبيعة
ان عقد البيع وان كان قد تم على القطعة رقم (١) الكائنة بحوض
اسماعيل بك نصره ٤٨ الا ان العقد تنفذ على الطبيعة على القطعة رقم (٧)
واينس على القطعة رقم (١٢) ومن ثم فان الاستيلاء الذى جرى بتاريخ
١٩٦٧/١١/٨ لم يتم حتى الان على القطعة التى تنفذ عليها البيع وهى
القطعة رقم (٧) ولما كان البيع قد تم بموجب عقد بيع تاريخه
١٩٥٣/١٠/١٦ فيكون قد تم على التصرف حتى الان ثلاثون عاما ولم يتم
الاستيلاء على الارض وبالتالي يكون قد تم اكتساب الملكية بوضع اليد
لمدة الطويلة المكسبة للملكية .

رقم ١١/ بناحية اولاد سلام قبلى مركز اولاد طسوق شرق ولا يوجد ضمن المساحة العقارية التى آلت الى الخاضع فراضى زراعية اخرى كائنة بهذا الحوض طبقا لما هو ثابت بالسند رقم ٥٦ من ملف اقرار الخاضع رقم ١٢٠٠/١٧٨/١. كما انه بالاطلاع على ملف اقرار الخاضع رقم ١٧٨/٢/١٢٠٠ المتضمن الاقرارات المصححة منه تنفيذا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يبين ان اجمالى ملكية الخاضع تبلغ ٤ س ٧ ط ٦٧٣ ف احتفظ لنفسه ولاولاده بمساحة ١٧ س ١٧ ط ١٣٢١ ف اما بقية الاطيان وجبيلها ١١ س ١١ ط ٣٥١ ف فقد ادرجها الخاضع فى الجدول رقم . . المتضمن بيان الاطيان التى تصرف فيها الخاضع الى صفار الزراع طبقا لاحكام المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتى لم يتم تلخيصها . ويبين من الجدول المذكور ان الخاضع قد تصرف فى مساحة الستة الفسنة للكائنة بحوض اسماعيل بك/٤٨ رقم ١١/ الى كل من عيد النبى عبد الحق ملصور واحمد على نصيب واحمد بطيخ آدم مورث المظعون ضدهم (بواقع فدانين لكل منهم بهوجب ثلاثة عقود بيع مرفوعة مؤرخة جميعها بتاريخ واحد هو ١٩٥٣/١٠/١٨ .

ومن حيث ان عقد البيع الابتدائى محصل النزاع سواء تم ايرامه بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٦ حسبما بعد ثابت فى المستندات المقدمة من مورث المظعون ضدهم فو بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٨ حسبما بعد ثابت بالجدول رقم (٢). من ملف اقرار الخاضع فان للثابت من الاوراق انه تم الاستيلاء بتاريخ ١٩٦٧/١/١٨ على مساحة ٧ س ٧ ط ٥٨ ف تم التصرف فيها من الخاضع عملا بحكم المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولم يتم تسجيلها حتى ١٩٦٦/٣/٣١ ، يبين من الاطلاع على محضر الاستيلاء انه قد ورد بهذا المحضر انه قد تم الاستيلاء على ٤ فسنة كائنة بحوض اسماعيل بك/٤٨ القطعة رقم (١) شيوما فى سقة الفسنة ميادة الى عيد النبى عبد الحق واحمد آدم مورث المظعون ضدهم (ووضع يد احمد على نصيب والخويبه فوزى ومحمود ، ومن ثم فان مدة التقادم

للطويل المكسب للملكية لم تكن قد استكملت بعد وقت وقوع الاستيلاء لا سيما وأن الثابت من تقرير الخبير أن مورث المطعون ضدهم قد أقر صراحة بأنه قبل شرائه للأرض محل النزاع من الخاضع كان يضع يده عليها بوصفه مستأجر لها منه ، ولا يغير من هذه النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة العمل بمحافظة سوهاج من أنه بالمعانة على الطبيعة ثبت أن العقد محل النزاع نفذ على القطعة رقم (٧) وليس على القطعة رقم (١٨) من حوض اسماعيل بك/٨ وإنه قد تبين من سماع أقوال رجال الإدارة المحليين ودلال المساحة والخبير أن هذا التنفيذ قد تم منذ تاريخ الشراء في سنة ١٩٥٣ ذلك أن أقوال هؤلاء الشهود يدحضها ما كشفت عنه المحكمة تفصيلا من أن الخاضع لا يمتلك في حوض اسماعيل بك/٨ بأكمله سوى ستة أفدنة فقط ومن هذه المساحة بأكملها وفيها أرض النزاع تقع جميعها في قطعة واحدة هي القطعة رقم (١٨) كما يحض أقوال هؤلاء الشهود أيضا أن كشف تحديد المساحة المقدم من مورث المطعون ضدهم بمناسبة طلب الشهر رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بدموى صحة التعاقد المتأمة منه ضد الخاضع والمودع ضمن حافظة مستندات المقدمة بجلسة ١٩٧٧/٥/١٥ أثبتت به أن الأرض محل النزاع تقع في القطعة رقم (١٨) من حوض اسماعيل بك/٨ . كذلك فإنه بالإطلاع على صورة مريضة الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٥ كلى سوهاج المقامة من مورث المطعون ضدهم ضد الخاضع عبد الرحيم أحمد رضوان بصحة التعاقد من عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٣/١٠/١٦ وهي العريضة المستمرة تحت رقم ١٥١١ في ١٩٦٦/٣/٢٠ ثابت بها أيضا أن الأرض محل النزاع تقع في القطعة رقم (١٨) من حوض اسماعيل بك/٨ . وفي ضوء ما تقدم جبيته فإنه يكون صوابا ما أوردته مندوب الإصلاح الزراعي من أن وضع يد مورث المطعون ضدهم على القطعة رقم (١٨) مرجعه أنه قد جرى بدل زراعي فيه واضعى اليد وقد أثبت الخبير هذه الأقوال في محضر المناقشة الختامية التي أجازها بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ والتي لم يحضرها مورث المطعون ضدهم على الرغم من علمه بوعيد هذه المناقشة

وتوقيعه سلفا بهما يفيد هذا العلم . وكذلك فان مورث المظنون مُسَدِّمهم لم يحض هذا القول امام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الذي نظرها للاعتراض المفسد منه كما انه لم يعقل ذلك ايضا سواء هو او أي من ورثته المظنون ضدّهم أمام هذه المحكمة طوال فترة نظرها للطعن الملل .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم جميعه ان القرار المظنون فيه قد صدر على نحو مخالف للقانون ، كما ان ادعاء مورث المظنون ضدّهم بتملك الارض محل النزاع بالتقادم الطويل المدة غير قائم على اساس سليم .

ومن حيث ان من يخسر الطعن يلزم بمصروفاته عملا بحكم المادة

١/١٨٤ من قانون المرافعات .

الطعن ٨٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١١) .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المشرع لم يشترط تسجيل التصرف عند صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الا انه قد أحطل التعديلات المتعاقبة وجب فيها اجراء هذا التسجيل خلال فترة معينة قام بتحديثها - فقد اوجب التسجيل خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ - يسرى حكم التسجيل على جميع التصرفات سواء صدرت بشأنها تصديق من المحكمة الجزئية او ثبت تاريخ المقد او حكم بصحة التعاقد - مجال اعمال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ يعتد بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ استثناء من المادة ٣ من هذا القانون - ينحصر تطبيق احكام هذا القانون رقم ٥٠ لسنة ٧٩ عن مجالات المادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ بالأصلح

الزراعى على الله ، يجوز مع ذلك المصالح خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من اطيائه لزراعية للزائدة على ملاتى للسدان على الوجه الاتى :

١١) الى اولاده بالا يجاوز الخمسين سداناً للولد .

١٢) الى مسفار للزراع بالشروط الاتية :

١- أن تكون حرفتهم للزراعة .

٢- أن يكونوا مستاجرين أو مزارعين فى الارض المتصرف فيها أو من اهل القرية الواقع فى دائرتها الحقل .

٣- ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الاراضى الزراعية على عشر افدنه .

٤- ألا يزيد الارض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة امسده .

٥- ألا تقل الارض المتصرف فيها لكل منهم عن سدائين الا اذا كانت جهة القطعة المتصرف فيها تقل من ذلك او كان التصرف للبلدة أو للقرية لبناء مساكن عليها على أن يتعهد المتصرف ليه ، بإقامة المسكن عليها خلال سنة ولا يحصل بهذا البند الا لفسلية اكتوبر سنة ١٩٥٣ ولا يمتد بالتصرفات التى تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية للواقع فى دائرتها المقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وقد نسبت المادة ٢٩ من هذا القانون الا تستحق للضريبة الاضافية على الاطيان التى يحصل للتصرف فيها حتى تاريخ حلول التقسط الاخرى فى الضريبة الاصلية متى كان هذا التصرف قد حصل الى الاولاد وفقاً للبند (١) من المادة (٤) أو وفقاً لاحد البندين (ب ، ج) من هذه المادة بمقتد مصدق عليه من المحكمة الجزئية قبل التاريخ المذكور ، غير أن المشرع أصدر للقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ بإضافة فقرة جديدة الى المادة (٢٩) اوجب فيها تسجيل التصرفات المشار اليها بالفقرة السابقة قبل اول يناير سنة ١٩٥٦ اذا كان تصديق المحكمة أو اثبات التاريخ ويترتب على مخالفة هذا الحكم الحق فى الاستيلاء على الارض المتصرف فيها وفقاً للمادة

الثالثة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكذلك استحقاقه الصربية الاضافية
خاصة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ الاستيلاء ، وقد صدرت
القوانين ارقام ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٠ لسنة ١٩٥٨
وأخيرا القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ عن المهلة المقررة لتسجيل هذه
التصرّفات لمقرّات جديدة وأوجب القانون الاخير تسجيل التصرّفات الصادرة
ونفسا للبندين (أ ب ، ج) في أحكام صفة للتعاقب الخاصة بها خلال سنة
من تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان تصديق المحكمة الجزئية او ثبوت
تاريخ التصرف سابقا على اول ابريل سنة ١٩٥٥ ، فاذا كان التصديق او
ثبوت التاريخ او تسجيل عريضة دعوى صفة للتعاقب لاحقا على اول
ابريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل للتصرف او الحكم في دعوى صفة للتعاقب
خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة او ثبوت التاريخ او صدور الحكم او
خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أي هذه المواعيد أبعد .

ومن بحث أن مفاد ذلك ان المشرع وان لم يشترط تسجيل التصرف
من صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الا انه أدخل التعديلات
الملاحقة بالقوانين المشار اليها آنفا وجب فيها اجراء هذا التسجيل خلال
فترات معينة قام بتحديثها المرة ثلث الاخرى وكان اجراها القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٦٥ المشار اليه والذي أوجب التسجيل خلال سنة من تاريخ العمل
به ، ويسرى حكم التسجيل على جميع التصرّفات سواء صدرت بشأنها
تصديق من المحكمة الجزئية او اثبت تاريخ العقد أو حكم بصفة التعاقب .

ومن حيث أن مجال اعمال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه
انما يعتد بتصرّفات الملاك الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
استثناء من المادة الثالثة من هذا القانون ، ومن ثم ينحصر تطبيق احكام
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ عن مجالات المادة ٤ من القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث انه بتطبيق المبادئ المقسمة على واقعة الطعن المسائل

وقد ثبت أن التصرف محل النزاع قد صدر إلى المطعون ضده طبقا لما ورد بتقرير الأخير ، وما أثبتته محلى المطعون ضده في مذكرة دفاعه - بالتطبيق لنص المادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولم يثبت من الأوراق أن هذا التصرف قد تم تسجيله خلال المهلة التي حددتها القوانين المتعلقة وآخرها القانون رقم ١٤ لسنة ١٦٥ المشار إليه والتي تنتهى في ١٩٦٦/٤/٤ فمن ثمة فإن الأرض محل الاعتراض تكون محلا للاستيلاء عليها من قبل الإصلاح الزراعي كجزء على عدم تسجيل التصرف الصادر بها طبقا للمادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ خلال الميعاد المقرر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وإذا كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى عكس ذلك حيث قضى بعدم خضوع الأرض محل الاعتراض للاستيلاء وطبق في شأنها أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ فإنه يكون قد جنباب الصواب ويعتبر مخالفا لصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه مستندا إلى أساس صحيح من القانون ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وبرفض الاعتراض المقام من المطعون ضده .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بالمصروفات طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ر طعن ١٢٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩ .

الفسرع الثاني

الملكية الطائفة

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الأطيان الزائدة عن المائة فدان تعتبر ملكية طائفة ذلك وفقا لحكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن الإصلاح الزراعى والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - المشرع فرض على الخاضع لاحكامه التزامات معينة منها تقديم اقرار يحدد فيه ما يملكه معززا القدر الزائد على النصاب الجائر بملكه والذي يتمثل به حق الدولة - كما رتب حقوقا ورضا بها حقه فى التصرف فى القدر الزائد عن ملكيته والذي يؤول اليه بطريق الميراث او الوصية - ينعم لاعمال كل من الالتزام والرخصة ان يقاس كل منهما بمقياس واحد - الانزوا لا يترب فى حق الخاضع الا فى ذات الوقت الذى يكون له حصة التصرف فى القدر الزائد .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع لجلستها المقودة فى ١٦/٤/١٩٨٦ فاسترجعت اتماما السابق بجلستها المقودة فى ٢٦/٥/١٩٧١ والذي انتهت الى احقية السيد/..... فى التعرف فى القدر الزائد على الخمسين فداناً الذى آل اليه بمقتضى قرار لجنة القسمة بجلستها المقودة فى ١/٢/١٩٧٠ وقد انتهت الجمعية العمومية اتماما على ان قانون الإصلاح الزراعى فرض على الخاضع لاحكامه التزامات معينة منها الالتزام بتقديم اقرار بما يملكه من اراضى زراعية وما فى حكمها ، يحدد فيه ما يملكه معززا القدر الزائد على النصاب الجائر بملكه والذي يتعلق به حق الدولة ، والمالك فى هذا الوقت مأخوذ باقراره وفى ذات الوقت رتب القانون للخاضع حقوقا ورضا منها حق التصرف فى القدر الزائد عن ملكيته والذي يؤول اليه بطريق

الميراث أو الوصية ، وحدد لذلك أجلا معلوما هو سنة من تاريخ هذه
الابلاوة الطارئة . واذ كان الشارع فى خصوصية معينة رتب التزاما على
الخاضع وخول له فى ذات الوقت رخصة تقاس هذا الالتزام ، فانه
يتعين لاعمال كل من الالتزام والرخصة أن يقاس كل منها بمقياس واحد
حتى يتحقق التوازن بينهما بحيث لا يطغى احدهما على الآخر ويلغى على
الخاضع التزاما لا تقابله رخصة أو العكس . وعلى ذلك فان كان القانون
تسد الزم المالك أن يقدم القرار بما يزيد على النصاب ورتب له فى
ذات الوقت رخصة التصرف فى هذا المصدر الزائد فان التزام لا يترتب
فى حق الخاضع الا فى ذات الوقت الذى يكون له مكنة استعمال الرخصة
المقررة أى حكمة للتصرف فى المصدر الزائد طبقا للقانون . فلذا ما قام خائل
بحول دون ممارسة هذا الحق بسبب خارج عن ارادة الخاضع امتنع
بالتالى استخدام الرخصة المخولة له قانونا . واذ كان الثابت من الاوراق
أن الخاضعة منيرة على عباس باعتبارها من المستحقين فى وقف احمد
رفيد كان يخصها فى هذا الوقف ابتداء عند العمل بأحكام القانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ سهم ، ولم تتحدد ملكيتها شائعة أو مفزعة فى الاراضى
الزراعية الداخلة فى اعيان الوقف الا اعتبارا من ١/٣١/١٩٦٣ تاريخ صدور
حكم محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية للمصريين ، والذي حدد
نصيبها فى جزء من اعيان الوقف بمساحة ٥ س ٢ ط ٩٧ ف من الاراضى
الزراعية واضيف اليها اعتبارا من ١٢/٦/١٩٦٦ تاريخ صدور قرار لجنة
تقسمة بوزارة الاوقاف والذي حدد نصيبها فى باقى اعيان الوقف بناحية منشأة
طنهاره بمساحة ١٩ س ٦ ط ٢٠ ف . وقد استكملت الخاضعة من هذه
المساحات باقى قدر الاحتفاظ المقرر لها طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ ، أما باقى المساحة فقد استولت عليها الهيئة العامة للإصلاح
للزراعى ، باعتبار أن الخاضعة تجاوزت بها قدر الاحتفاظ المسموح به
قانونا ، بهذا أن كانت فى حيازة الهيئة المذكورة لادارتها وفقا لحكم
المادة ١٣ من القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٣ والتي ناطت بالهيئة العامة للإصلاح

الزراعى ادارة الاراضى الزراعيه التى انتهت فيها الوقت طبقا لاحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . وعلى ذلك فان الخاضعة لم يكن فى مكتبها انتصرف فى هذا القدر الزائد على وجه الاقرار خلال سنة من تاريخ مسدود حكم المحكمة وقرار لجنة القسمة المشار اليها تصريحا نافذا غير معلق على اقرار من احد او على ما تسفر عنه نتيجة القسمة . ومن ثم يخرج هذا القدر الزائد من حد ملكيتها فى تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ويعد من قبل الملكية الطائفة فى مفهوم القسطنون المذكور والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ كذلك وما يقترب على ذلك من آثار .

لذلك انتهت رأى الجمعية العمومية لقمى النقوى والتشريع الى اعتبار ما آل الى السيدة/منيرة على عيسى من وقف احمد رشيد ملكية طارئة فى حكم قانون الاصلاح للزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

١٩٦٩ . ٥٢/١٧/٢٠١٦/٤٨٦٠٠١

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعى وضع المشرع حدا اقصى لما يجوز ان يمتلكه الفرد من اراض زراعية وما فى حكمها هو مائة فدان - اجاز المشرع التصرف فيها زاد عن هذا الحد خلال سنة من تاريخ التملك حتى لو كانت الزيادة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بسبب الميراث او الوصية او غيرها من طرق كسب الملكية بغير طريق التملك - للحكومة الحق فى الاستيلاء على ملكية ما يجاوز الحد الاقصى الذى يستتبعه المالك بالشروط التى حددها المشرع .

المحكمة :

ومن حيث ان من الواجب على من اوجبه الطعن والمؤسس على

القول بأن مساحة الاعتراض خانت على ملك الحائض قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم تؤول إليه بعد العمل به ، ومن ثم لا تعد ملكية طارئة وإن الرخصة المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والتي اجازت له التصرف في القدر الزائد خلال الميعاد المحدد قد سقطت بمسحور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، هذا القول مرودر بان الامر لا يتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم تؤول إليه بعد العمل به ومن ثم لا تعد ملكية طارئة وأن الرخصة المقررة بالقانون على واقعة النزاع وانما ينحصر مجال البحث في مدى خضوع المساحة محل الاعتراض ومقدارها ٢ س ١٠ ط ٤٠ ف للاستيلاء طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون اصلاح الزراعى ذلك ان المادة (١) من هذا القانون تنص على أن الا يستبدل بنص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الاتي :

لا يجوز لاي فرد ان يمتلك من لاراضى الزراعية اكثر من مائة فدان .
ويعتبر في حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضى البور والاراضى الصحاوية وفى تعاقدا ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله ، وتنص المادة (٢) من هذا القانون على انه « اذا زادت ملكية الفرد على القدر الجائز تملكه قانونا بسبب الميراث او الوصية او غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك أن يتصرف في القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه على ان يتم التصرف في هذا القدر الى صغار الزراع وتستولى الحكومة على الاطيان الزائدة نظير التعويض الذى يحدد طبقا لاحكام هذا القانون اذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة او تصرف على خلاف احكام هذه المادة ، وتصرى احكام هذه المادة بالنسبة للملكية التى تؤول الى الشخص بالميراث او للوصية او غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد التمهيل بهذا القانون » . كما تنص المادة (٣) من هذا القانون على ان « تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الاتمى الذى

يستتقيه المالك طبقا للمواد السابقة ومفاد هذه النصوص أن المشرع قد جعل الحد الأقصى لما يجوز أن يمتلكه الفرد من أرض زراعية وما في حكمها مائة فدان وأن للخاضع لاحكام هذا القانون أن يتصرف فيما زاد عن هذا الحد الأقصى خلال سنة من تاريخ تملكه حتى ولو كانت الزيادة بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد ، وأن للحكومة الحق في الاستيلاء على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذي يستتقيه المالك طبقا للمواد السابقة أو تنص المادة ٦ من هذا القانون على أن « تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاستيلاء على ما يجوز الحد الأقصى الوارد في المادة الأولى من هذا القانون » .

ومن حيث أنه يطبق هذه النصوص على وافق الطعن المسائل فإنه يبين من الأوراق والمستندات أن الأرض موضوع النزاع ومساحتها ٢٠ س ١٠ ط ٤٠ ف بناحية منشأة طنطاوى مركز سنورس بمحافظة اليوم تدخل بحسب الأصل وطبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في القدر المقرر قانونا للاحتفاظ .

وإن هذه المساحة استولى عليها من قبل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خطأ نتيجة إيرادها في القدر المتروك للاستيلاء في القرار المقدم من المطعون ضده إلى الهيئة الطاعنة تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وقد استمرت هذه المساحة محل نزاع جدي بين الهيئة الطاعنة والمطعون ضده منذ تاريخ الاستيلاء عليها بعد تقسيم القرار المشار اليه وحتى تاريخ صدور قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بجلسته ١٩٨٤/٤/١٤ في الاعتراض رقم ٥٦١ لسنة ١٩٨٣ المقام من المطعون ضده بشأن المساحة محل النزاع المشار اليها وقد امتد هذا النزاع إلى ما بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم يحسم الأمر إلا بعد صدور القرار في الاعتراض المشار اليه محل الطعن الراهن ، ومن ثم تأخذ الاطيان موضوع هذه المنازعة حكم الملكية الطارئة في

تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ويكون للمطعون ضده حق التصرف فيها طبقاً لأحكام هذا القانون خلال الأجل الذى حدده والذى يبدأ فى المازمة المسألة من تاريخ تسليم الإطيان تسليماً قانونياً إلى المطعون ضده ، وذلك طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه إذا نشأت ظروف تحد من حرية المسالك فى التصرف امتنع انزال الحكم الذى فرضه المثارع ، بمعنى أن يمتد الميعاد الذى حدده القانون للتصرف فى الملكية للزائدة حتى يزول المساع من التصرف ، فإذا كان هذا الحائل هو وجود نزاع على الأرض الزائدة عن حد الاحتفاظ فإن القضاء وحده هو الذى يقرر مدى تأثير النزاع على إرادة المسالك وحرية .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد على واقعة الطعن المائل فانه يبين أن المطعون ضده كان فى حالة مجز كامل عن إمكانية التصرف فى المساحة محلي الاستيلاء لقيام حالة قانونية وعقبة مادية ناشئة عن الاستيلاء الخاطى الواقع عليها من قبل الهيئة للطامنة وتمسك هذه الهيئة منذ ادراج هذه المساحة خطأ فى الاقرار التمس من المطعون ضده على أنها داخلية فى الاستيلاء طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وحتى تاريخ مسجور قرار اللجنة القضائية بـجلسة ١٤/٤/١٩٨٤ فى الاعتراض رقم ٥٦١ لسنة ١٩٨٣ والذى قضى بأحقية المطعون ضده فى الاعتراض فى تكملة الاحتفاظ به بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وتسليمه هذه المساحة مما استولى عليه منه طبقاً لهذا القانون واعتبر هذا القدر ملكية طارئة ، ومنحه مهلة سنة من تاريخ التسليم للفعلى لهذه المساحة لإعادة توفيق أوضاعه أو للتصرف فيها بتصرفات ثابتة التاريخ ، ومنذ تاريخ صدور هذا القرار فقط وتسليم هذه الأرض إلى المطعون ضده تبدأ المهلة المقررة للتصرف فيها باعتبار أنه فى ذلك التاريخ فقط يعتبر المالك المطعون ضده قد استرد ملكة التصرف وبالتالي إمكانية استخدام الرخصة المقررة فى المساحة (٢٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ومن حيث أنه لا يخير من ذلك صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩

بتعيين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها والذي يجعل الحد الأقصى للملكية في الأراضي الزراعية وما في حكمها خمسين فداناً ذلك أنه ينتمي لأعضاء الشرعيه على اجراءات الاستيلاء على ارض المملوك في هذه الخاضعة للاستيلاء طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي المتنافسة أن يتم تطبيق احكام ونصوص كل من هذه القوانين على حالة المملوك ضده تطبيقاً صحيحاً في الفترة الزمنية التي تسري خلالها احكام كل قانون منها بحيث تنفي في هذه الاجراءات ولهذه سلسلة من التطبيقات الصحيحة احكام القانون السابق عليه على الارض الخاضعة للاستيلاء في ظل العمل به مقداراً ووصفاً وحدوداً ولا يجوز للتداخل بين احكام قوانين الإصلاح الزراعي منذ التطبيق على حالة أحد الخاضعين لاحكام هذه القوانين ، ومن ثم فإنه من هذه القوانين على حالة المملوك ضده تطبيقاً صحيحاً في الفترة الزمنية التي تسري خلالها احكام كل من قانون منها بحيث تنفي في هذه الاجراءات ولهذه سلسلة من التطبيقات الصحيحة وكل قانون على حدة ، فيبدأ تطبيق القانون اللاحق بمقد أن يكون قد تم اكمال احكام القانون السابق عليه على الارض الخاضعة للاستيلاء في ظل العمل به مقداراً ووصفاً وحدوداً ولا يجوز للتداخل بين احكام قوانين الإصلاح الزراعي منذ التطبيق على حالة أحد الخاضعين لاحكام هذه القوانين ، ومن ثم فإنه يتم تحديد المركز القانوني للمملوك ضده جبال الارض محل الاعتراض طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أولاً وأن يخول له التصرف فيها خلال المهلة المقررة في هذا القانون ومن ثم يكون للمملوك ضده الحق في التصرف في الساحة الدخلة في احتفظته طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في خلال المهلة وبالكثروط والاوزاع المقررة في المادة الثانية من هذا القانون .

ومن حيث أن القرار المملوك فيه قد قضى بذات النتيجة التي انتهى اليه حكم هذه المحكمة في واقعة الطعن المائل وأن أخطأت الاسباب التي استند اليها ، ومن ثم فإن الطعن في هذا القرار يكون غير قائم على

سند صحيح من القانون خليقا بالرفض .

... حيث أن من خسر الدعوى يلزم بالمصروفات طبقا لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

لاطعن ٢٢٤٦ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠ .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

اعمالا للاحالة العامة لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين تطبيق احكام الملكية الطارئة على الاراضى التى تود طبقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باعتبار ان ملكيتها زالت عن اصحابها بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ او بسبب بيعها الى الغير بمقشود ابتدائية قرر المشرع فسخها واعادة ملكية الاراضى الى اصحابها - كون المشرع قد افرد للاحالة الى حكم التوفيق الوارد فى المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصا خاصا فان ذلك كان يقصد تأكيد اجراء التوفيق على اساس الحالة المدنية للأسرة فى تفرغ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ رفعا لاي لبس يمكن تصوره فى هذا الشأن .

الفتوى :

ان هذا المصدر هو على الجمعية المسبوبة لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣ فاستعرضت فتاواها الصادرة بجلسته ١٩٧٨/٦/٢٨ التى انتهت - للاسباب الواردة بها - الى اعتبار ملكية الاراضى المفزج عنها نهائيا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ملكية طارئة ، وتبين للجمعية ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها جعل هذا الحد فى ملحقته رقم ١ ضمنين فداناً للفرد ومائة فداناً

للأسرة ، وإجبر في المادة ٤ منه لأفراد الأسرة التي تتجاوز ملكيتها أو ملكية أحد أفرادها للحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ١ أن يوثقوا أوضاعهم في نطاق الحد الأقصى الملكية الأسرة وخول في المادة ٧ منه للفرد والأسرة إذا زانت ملكية أيهما على الحد الأقصى للملكية بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد أو بسبب الزواج أو الطلاق ، التصرف في القدر الزائد ، كما خول أفراد الأسرة إعادة توفيق أوضاعهم بعد هذه الزيادة الجديدة في حدود ملكية الأسرة ، كما استعرضت الجمعية العمومية أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن تصفية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، تبين لها أن المشرع قرر في المادة ١ من هذا القانون إحالة حالات الأشخاص الذين ما زالوا خاضعين للحراسة بالنظر في أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ إلى أن يندمى للعلم الاشتراكي ، وأجاز له في المادة ٢ إلغاء قرار الحراسة والآثار المترتبة عليه بالنسبة للحالات التي يرى أنه لم يكن هناك أسباب موضوعية لغرض الحراسة .

واستعرضت الجمعية العمومية أيضا أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة من غرض للحراسة الذي نصت مادته رقم ٧ على أن تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون العقود الابتدائية الخاصة ببيع الأراضي الزراعية المبرمة بين الحراسة للعامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى التولية وبين الهيئة العامة للصالح الزراعي متى طلب مستحقوها استلامها منها طبقا لأحكام المواد السابقة وذلك فيما عدا الأراضي الانتية : ويسرى في شأن الأراضي التي تسترد طبقا لهذه المادة أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بقسمين حد أقصى الملكية الأسرة والفرد .

ويجوز أن يستردون هذه الأراضي توقيع أوضاعهم أيضا لأحكام المادة ٤ من القانون المذكور خلال السنة للعمل بهذا القانون ، ويعتد

في ذلك بالحالة المدنية للأسرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه . . . » ونصت المادة ٢١ من ذات القانون على انه « فيما عدا الاراضى التى لا ترد عينا طبقا للمادة السابعة تفسخ عقود بيع الاراضى الزراعية المملوكة للأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة استنادا الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وذلك اذا كانت قرارات رفع الحراسة او الاستثناء قد نص على اعتبار أراضيهم مبيعة .

وتسلم اليهم هذه الاراضى محلة بمقتود الايجار المبرمة تبيل العمل بهذا القانون ويحقوق للمعاملين في هذه الاراضى ويسرى في شأنهم احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويجوز لمن يستردون هذه الاراضى توفيق أوضاعهم اعمالا لاحكام المادة ٤ من القانون المذكور خلال السنة التالية للعمل بهذا القانون ، ويعتد في ذلك بالحالة المدنية للأسرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ومما بدأ تقدم أن المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ اتى بتنظيم خاص بتوفيق أوضاع الاسرة تضمنه المادة ٤ من هذا القانون ، ووضع تنظيمها آخر في المادة ٧ من ذات القانون للتصرف في القدر الزائد من الملكية على الحد الاقصى لها بسبب غير تعاقدي ، وانما كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن نقل ملكية الاراضى الزراعية من الخاضعين لاحكامه الى الدولة ، نقل ملكية الاراضى الزراعية من الخاضعين لاحكامه الى الدولة ثم جاء القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ واجاز للمدعى العام الاشتراك في الغاء قرار الحراسة والاثار المترتبة عليه بالنسبة للأشخاص الذين كانوا خاضعين للحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، ثم جاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وقرر بانه عدا الاراضى التى لا ترد عينا طبقا للمادة السابعة منه ، تفسخ عقود بيع الاراضى الزراعية المملوكة للأشخاص الذين وقعت عليهم الحراسة او استثنوا من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو الذين رفعت عنهم الحراسة المفروضة

استنادا الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . وبذلك يكون المشرع قد اعاد بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لهذه الطائفة اراضيهم التي بيعت انذاك مرفق للحراسة عليها ، وقرر تطبيق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المنشر اليه على الاراضى التى يتم استردادها وفقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بصفة عامة ، وحكم توفيق الاوضاع المنصوص عليه فى المساحة ٤ من ذات القانون بصفة خاصة ، ومن ثم مله اتمالا للحالة العامة لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يتمين تطبيق احكام الملكية الطارئة على الاراضى التى ترد طبقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باعتبار ان ملكيتها زالت عن اصحابها بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او بسبب بيعها الى الغير يعقود ابتدائية قرد المشرع نسخها واعادة ملكية الاراضى الى اصحابها ولا وجه للنسول بان الاحالة الواردة فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ه مقصورة على احكام المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المتصلة بتوفيق اوضاع الاسرة لان فى ذلك اصدار للحالة العامة الواردة بالسنتين السابعة والعاشر من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ سالفى البيان الى كاتبة احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وانما كان المشرع قد افسد للحالة الى حكم التوفيق الوارد فى المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصا خاصا فان ذلك انما كان بقصد تأكيد اجراء التوفيق على اساس الحالة المحلية للأسرة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ونصا لاي ليس يمكن تصويره فى هذا الشأن

ويطبق ما تقدم على الحالة المعروضة ، ولما كانت المساحات المرفج عنها قد تم بيعها من الحراسة الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى ١٩٦٨/١٠/٩ اى لاحقها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وهى مبيعة وتاريخ ١٩٧٢/١١/٤ رفعت للحراسة من احوال وممتلكات الخاضع بموجب قرار الدعى الاشتراكى رقم ١ لسنة ١٩٧٢ ، فان هذه المساحات التى تضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بنسخ مقسود بيعها فى حكم الملكية الطارئة فى مفهوم احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المنشر اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار
المباحثات المرفج منها في الحالة المعروضة في حكم الملكية الطارئة في مفهوم
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الخبار اليه .
٥٠٠ طلف ٥٩/١/١٠٠ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٤)

المبدأ :

بطلان العقد الذي يبيعت به الأرض ، وصودر حكم نهائي يفسخه من
المضام ، يجعل الأرض لا زالت على نمة صاحبها البائع أصلاً . ومن ثم
تتعلق الأرض في الملكية التي تضعها قوانين الإصلاح الزراعي موضع
الاعتبار .

ملخص الفتوى :

إن الأحكام الجليزة لقوة الامر المقضى به وهي التي لا يقبل الطعن
فيها بالمعارضة أو بالاستئناف تكون حجة فيها فصلت غية من حقوق وتثبت
لها قوة تنفيذية بحسبان أن هذه الأحكام تصدر بعد تحقيق كامل لالاءات
الخصوم وتشتمل على تأكيد نهائي للمركز القانوني محل الدعوى فتقسم
بها المنازعات وتنتهي عندها الخصومات . ومن ثم فإن فسخ عقد بيع حكم
صادر من محكمة الاستئناف يجعل المساحة محل العقد بالكامل باقية على
ملك صاحبها ، وعلى ذلك فإنه عند صدور الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي ونصه في المادة الاولى منه على عدم
جواز امتلاك أي فرد من الاراضي الزراعية لأكثر من مائتي فدان يكون
للمحكمة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا الرسوم طبقاً للمبادئ الثلاثة منه
الاستيلاء على ما يجاوز حيد التملك ، وبالتالي تعلق حق الدولة ممثلة في
الهيئة العامة للاصلاح الزراعي فيما زاد على المائتي فدان محل العقد الذي
قضى بفسخه دون الاستمسك في هذا الصدد يسبق التصرف ثابت التاريخ
ازاء حكم الفسخ .

(طلف ٧٩/١/٣٠٠ - جلسة ١٩٩١/٦/٢١)

المقدمة :

الملكبة الطارئة - مناط تطبيقها - أن يؤول من العمل - أحكام القانون :
وبغير طريق التعاقد الى الفرد أراض زراعية تزيد بها ملكته أو ملكية
أسرته على القدر الجائر تملكه وفقا لأحكام القانون - الهبة التي لم تفرغ
في شكلها القانوني لا تخرج العقار عن ملك صاحبه ، وعندئذ فعندما يدركه
القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ لا تسري في شأنه أحكام الملكبة الطارئة في حكم
القانون ٥ لسنة ١٩٦٩ .

الفتوى :

وهذا الموضوع عريض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن
المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩
المشار اليه بما نصت عليه من أنه إذا زادت بعد العمل بهذا القانون ملكية
الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طريق
كسب الملكية بغير طريق التعاقد ، أو ملكية الأسرة على المائة فداناً بسبب من
تلك الأسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق :

ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد بتصرفات ثابتة
التاريخ خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة

ويكون لأفراد الأسرة أن يعيدوا توفيق أوضاعهم في نطاق ملكية المائة
فدان التي يجوز للأسرة تملكها ٥٠ ، إنما ردت أحكام الملكبة الطارئة التي
سبق النص عليها في قوانين الإصلاح الزراعي المحددة للملكية وأبقت على
مناطق تطبيقها وهو أن تؤول بعد العمل بأحكام القانون وبغير طريق التعاقد
الى الفرد أراض زراعية تزيد بها ملكته أو ملكية أسرته على القدر الجائر
تملكه وفقا لأحكام هذا القانون . وهذا الشرط لا يتوافر في الحالة المعروضة
بحسبان أن الأرض الزراعية التي احتفظ بها المرحوم طبقا للقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والبالغ مساحتها مائة فدان لم تهرس

نمته بحال بالطلب الذى قدمه للمتبرع بها للقوات المسلحة التى لم تشغل هذه الأرض نهائيا فبقيت على صحيح ملكه لعدم الفراغ هذا التبرع فى شكله الروسى وفقا لما استلزمته المادة ٤٨٨ من القانون المدنى التى تنص على أنه «تكون الهيئة بورقة رسمية ، والا وقعت باطلة » ومن ثم عدت هذه الهيئة بما لا يعتد به او ينهض سبيل للتمويل عليه . وظل الامر على هذا الحال حتى أدرك المرحوم قانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فانطبقت أحكامه على ما يجوز الاستيلاء عليه من هذه الأرض الزراعية وما يترك له الاحتفاظ به بما لا يدع مجالا بعد ذلك لسريان أحكام الملكية الطارئة على هذه الأرض أو أية مساحة منها اذ لم تؤل للخاضع أو أسرته بعد العمل بأحكام القانون ٥٠ لسنة ٦٩ وإنما كانت فى صحيح ملكه عند تطبيق أحكامه فيسرى بشأن القدر «الجائز» الاحتفاظ به آنئذ والقدر الذى يستولى عليه ما قرره صريح القانون فى هذا الشأن .

فذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعتبار مساحة الخمسين فدانا التى تجاوزت حد احتفاظ المرحوم ... ملكية طارئة فى حكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

(فتوى ٧٧/١/٧ جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

الفرع الثالث

الاعتداد بالتصرفات

المادة :

المادة الاولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ قضت بأنه استثناء من احكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والمادة ٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦١ والمادة ٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يعد تصرفات المالك الخاضعين لاحكام اى من هذه القوانين ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به حتى توافر شرطين - الاول ان يكون المالك قد انتهت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تنفيذا لاحكام اى من هذه القوانين لو كان المتصرف اليه قد ثبت في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طبقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وان يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ - والثاني الا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على جدة على خمسة أفدنة - عدم سريان هذه القاعدة على قرارات اللجان القضائية التي أصبحت نهائية بالتصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وعلى قرارات هذه اللجان التي أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا (المادة ٢ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩) احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ قوامها الاعتداد في تطبيق احكام تلك القوانين بتصرفات المالك الخاضعين لاحكامها ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بها متى توافرت

الشروط التي تضمنتها المادة الاولى سالفة البيان - ليس في احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ما يقتضى اصدار الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا في هذه التصرفات او المساس بها وقد حازت قوة الامر المقضى او يخول الخصوم اثاره النزاع ذاته عنها - قاصدة احترام قوة الامر المقضى اسمى اعتبارات النظام العام - لا يجوز لخصوم اثاره النزاع ذاته او العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - المادة ١٠١ من قانونها فيها الحكم باى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع - يتعين الحكم عندئذ الالغاء في المواد المدنية والتجارية *

المحكمة :

... ومن حيث ان الطاعن ينمى على القرار المطعون فيه مخالفته لاحكام القانون لان الاعتراض السابق رفضه من الياثع للطاعن رقم ٤٩١ سنة ١٩٧١ رفع في ظل قوانين سابقة وفي ظروف ماثيرة للظروف التي رفع فيها الاعتراض رقم ٢٨٧ سنة ٧٩ المرفوع من الطاعن حيث انه بصدوم القانون رقم ٥٠ سنة ٧٩ وهو منطبق على المساحة موضوع النزاع يكسب الطاعن وضعاً جديداً يميز له ان يرفع اعتراضاً جديداً يطلب فيه الاعتداد بالتصرف موضوع الاعتراض ذلك ان القانون رقم ٥٠ سنة ٧٩ جاء بوضع جديد مميّز الاخراج عن المساحات الزراعية التي لا تتجاوز خمسة افدنة اذا كان الاعتراض قد رفع قبل ٧٨/١٢/٣١ وهو الوضع الحاصل في الاعتراض المائل فالمساحة موضوع الاعتراض اقل من خمسة افدنة والاعتراض رقم ٧٩/٢٨٧ قدم قبل ٧٥/١٢/٣١ مما يكون معه الرفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه لاستداله من القانون *

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٧٠ والمعدلة القانون رقم ١٩٧٩/٥٠ نصت على انه استثناء من احكام المادة «٢» من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ بالاصلاح الزراعى والمادة (٣) من القانون رقم ١٤٧ سنة ٦١ والمادة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ٦٢ والمادة (٢) من

القانون رقم ٥٠ سنة ٦٩ يمتد بتصرفات المالك الخاضعين لاحكام اى من هذه القوانين ولو لم تكن تأتية التاريخ قبل العمل به ومتى توافر الشرطيين الاتيين : أن يكون المالك قد أثبت التصرف فى الأقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنفيذا لاحكام اى من هذه القوانين أو كان التصرف اليه قد أثبتته الأقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى طبقا لحكم المسادة (٨) من القانون رقم ١٥ سنة ٦٢ وأن يكون التصرف قد رفعت خصاته منازعة أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعى حتى ١٩٧٧/١٢/٢١

٢ - ألا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على حصة على خمسة الفدنة .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ سنة ٧٩ على عدم سريان المادة السابقة على قرارات اللجان القضائية التى أصبحت نهائية بالتصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وعلى قرارات هذه اللجان التى أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أنه ليس فى احكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٧٠ المبدل بالقانون رقم ٥٠ سنة ١٩٧٩ بتقرير لبعض الاحكام الخاصة بتصرفات المالك الخاضعين لاحكام قوانين الإصلاح الزراعى وقوامها الاعتسداد فى تطبيق احكام تلك القوانين بتصرفات المالك الخاضعين لاحكامها ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به متى توافرت الشروط التى تضمنتها مادته الاولى. سالفه البيان ما يقتضى اعداد الاحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا فى هذه التصرفات أو المساس بها فيها والتى حلزت قوة الامر المقضى أو مجيز. لمخصوم اثاره النزاع ذاته عنها بل أن نص المادة الثانية من القانون صريح بما لا شبهة فى معناه على عدم سريان ضم المسادة الاولى منه على قرارات اللجان القضائية التى أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولا على احكام هذه المحكمة الصادرة فى هذه التصرفات احتراماً لما لها من قوة الامر المقضى التى تسمو على اعتبارات النظام العام ذاته ومن ثم فانه لا يجوز لمخصوم اثاره النزاع ذاته أو العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ويتجه

الحكم عندئذ بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها وهو ما تقتضيه المادة ١٠١ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان قرار اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٩ المرفوع من الطعون ضده والقاضي بعدم جواز نظره لسابقة الفصل فيه في الاعتراض القضائي رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧١ الذي نصت فيه اللجنة القضائية بجلسة ٢٩/٦/١٩٧٢ قد بنى ذلك على ما تضمنه اسبابه في أن المرحوم ٠٠٠٠٠٠ (التابع للمعترض في الطعن رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ كان توزيع الاعتراض رقم ٤٩١ لسنة ٧١ المشار اليه ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طالبا الحكم بالاعتداد بعقد البيع العرفي المؤرخ ٢٠/٥/١٩٨٧ الصادر منه الى عبد الحليم سليمان عبدالله (الطعون ضده) ومساحة المبيع فيه ١٠ ط ٦ ف يحوز الوسيطاني/١٢ بالمقطعة رقم ١ بزماء شطيرة مركز طهطا والفاء الاستيلاء الواقع عليها قبله طبقا للقانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ لكون ذلك التصرف ثابت بالجمعية الزراعية وواردا في آخران فقضت اللجنة برفضه موضوعا لعدم الاطمئنان الى ثبوت تاريخ القدر المطلوب الاعتداد به وطعن في هذا القرار امام المحكمة الادارية العليا بالطلع رقم ١٣٥ سنة ١٩ في عليا ٠ وقضت المحكمة بجلستها في ٧/٢/١٩٧٨ بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الطاعنين بورية المصادر ضده القرار بالمصروفات واذ نصت المادة ١٠١ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ سنة ٦٨ على أن الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية وهو ما مضى منه انه متى أصبح الحكم نهائيا وجاز قوة الامر المقضي يمتنع العودة الى مناقشة المسألة التي فصل فيها هذا النزاع ولو بدلالة قانونية او واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الاولى او اثبتت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها وكان الاعتراض رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧١ قد رفع من البائع للمعترض في الاعتراض الحالي والحكم الذي يصدر في دعوى لا يكون حجة على الخصوم فيها فحسب وانما يكون حجة على الخلف الخاص كالمشتري للعقار موضع الاعتراض وعلى الخلف العام كالأورث فعليه ذلك يكون القرار الصادر في الاعتراض المذكور حجة على المشتري رافع الاعتراض الحالي

باعتباره خلفا خاصا للمعترض في الاعتراض الاول والذي أصبح القرار الصادر به نهائيا برفض الطعن فيه رقم ٢٣٥ سنة ١٩ ق عليا موضوعا مما يكون الدفع بعدم نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه متققا مع صحيح حكم القانون. والثابت في الاوراق *

ومن حيث انه بناء على كل ما تقدم فان اللجنة القضائية المطعون فيه يكون قد اصاب الحق لما تضمنته اسبابه وهي كافية لحمل النتيجة التي انتهت اليها وهي صحيحة قانونا ويتوفر شروط قوة الامر المقضي لاتخاذ الخصوم اذ المطعون ضده يعتبر ممثلا في الاعتراض الاول في شخصي البالغ له باعتبار انه وهو مشترك منه بمقد غير مسجل خلفا خاصا له فهو ليس الا دافعا للبائع وأن العقار ياق على ملكه هذا الاخير والحكم الذي يصدر ضد البائع يقيد حجة عليه ولحجية الموضوع والسبب في الاعتراضين اذ ان ما طلبه المطعون ضده في اعتراضه هو عين ما طلبه البائع له في الاعتراض الاول مما قضى لما تقدم برفضه وايدت المحكمة الادارية العليا هذا القضاء برفضها الطعن رقم ٢٣٥ سنة ١٩ ق بجلسته ١٩٧٨/٣/٨ بعدم ثبوت تاريخ العقد المرفى المؤرخ ١٩٦٧/٥/٢٠ تبعاً لما بينه اسباب حكمها من عدم الاعتماد بالشهادة الصادرة من مسدير الزراعيسوهاج الذيلة بعبارة توقيع المشرف الزراعي ببيان حيازة عبدالعليم عبدالله (المشتري) عن عام ١٩٦٨/١٩٦٩ للمساحة المشتراة من احمدحسن يوسف لخلوها من اى بيان يتعلق بها العقد الامر الذي يؤدي الى صدم الاعتماد بها ولخلف الاوراق من دليل آخر لاثبات تاريخه ، فيكون قرار اللجنة القضائية برفض قد صانف حكم *

(طعن ٢٩١٠ لسنة ٣١ ق جلصة ١٩٨٩/١/٣)

قاعدة رقم (١٨).

المبدأ :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي - بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية - لا يجوز لأي فرد أن يمتلك بمقتضاه - الأراضي الزراعية أكثر من مائة فدان - للاعتداد بفقد البيع الابتدائي التي يترتب عليه خروج الأرض المباعية من الخاضع إلى الغير من الاستيلاء أن يكون هذا العقد ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/٧/٢٥ - إذا انقضى الدليل الذي يفيد ثبوت تاريخ التصرف العرفي سند الاعتراض على الاستيلاء قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فلا يعتبر به .

الحكمة :

« ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي والذي بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ نشره في العدد ١٦٦ من الجريدة الرسمية يتبين أن المادة الأولى منه تنص على أن « يستبدل نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الاتي : -

« لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائة فدان . ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضي البور والأراضي الصحراوية وكل تعاقد ناقل للملكية وترتب عليه مضائق هذه الأحكام يعتبر باطلاً ولا يجوز تسجيله » ونصت المادة (٢) على أن إذا زادت ملكية الفرد عن القدر الجائز تملكه قانوناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك أن يتصرف في القدر الزائد ومن ثم تملكه إلى صغار الزراع بالشروط المبينة ٠٠ الخ

كما تنص المادة ٣ من القانون المذكور على أن « تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذى يستقيمه المالك طبقا للمسواد السابقة » .

ومع مراعاة احكام المادتين السابقتين لا يمتد فى تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات المالك مالم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به » .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه لما كان الثابت من الاوراق ومن الوقائع سالفة البيان أن اطلاق النزاع مستولى عليها لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المبالغ الاشارة اليه وأن هذه الاطيان وأن سندات المطعون ضده فى اعتراضه الصادر فيه القرار محل هذا الطعن هو تصرف فيها الخاضع الى المطعون ضده بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٥/٥/١٩٥٧ فانه من ثم يتعين للاعتداد بالعقد المذكور فى تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أن يكون ثابت التاريخ قبل ٢٥/٧/١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون المذكور . سواء أن كانت أرض زراعية أو بسود أو صحراوية ولا يجديده ما يقول من وضع يده عليها يفرض صحة اقبول الشهود . اذ لم يكتمل مدة التقادم المكسبة للملكية حتى تاريخ العمل بالقانون .

ومن حيث أن اوراق الطعن قد خلت من دليل يقيد ثبوت تاريخ التصرف العرفى سند الاعتراض قبل تاريخ العمل باحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يعتد بالعقد موضوع النزاع ويكون الاستيلاء على ارض الاعتراض متفقا مع القانون اذ انهما تعتبر باقية على ملك موسى احمد والى الخاضع لهذا القانون ، وتزيد عن القدر الجائز تملكه طبقا للمادة الاولى الامر الذى يتعين معه القضاء برفض اعتراض المطعون ضده » .

(طعن ٢٤٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨)

مقاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ يتعين بداءة ان يكون هناك تصرف صادر من احد الملاك الخاضعين لاي من قوانين الاصلاح الزراعي ارقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الى احد الافراد - يلزم للاعتداد بهذا التصرف ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون الذي خضع له الملك فوافر شرطين ٠٠ اولهما ان يكون المالك قد اثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي لتنفيذا لاي من هذه القوانين الاربعة او ان يكون التصرف اليه قد اثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي طبقا لحكم المادة ٨ من القانون ١٥ لسنة ١٩٩٣ يحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها او ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه مظانعة امام اللجان القضائية للاصلاح الزراعي حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ وثانيهما الا تزيد مساحة الارض موضوع كل تصرف على خمسة افدنة - المادة الثانية من القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - احكام المادة الاولى منه لا يسرى على قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي التي اصبحت نهائية لعدم الطعن فيها امام المحكمة الإدارية العليا ولا على احكام هذه المحكمة الصادرة في هذه التصرفات ٠

المشرع عند اصداره القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ لم يحدد ثمة مدة يتعين على المستفيدين به مراعاتها عند المطالبة بتطبيق احكامه عليهم ٠

المحكمة :

ومن حيث ان الاستفادة من نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ السالف الاشارة اليها انه يتعين بداءة ان يكون هناك تصرف

صادر من أحد المالك الخاضعين لائ من قوانين الاصلاح الزراعى ارقام
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩
الى أحد الافراد ، وانه يلزم للاعتداد بهذا التصرف ولو لم يكن ثابت
التاريخ قبل العمل بالقانون الذى خضع له المالك قوافر شرطين : اولهما ان
يكون المالك قد اثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى تنفيذاً لاحكام اى من هذه القوانين الاربعة او ان يكون
المنصرف اليه قد اثبت التصرف فى الاقرار المقدم فيه الى الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣
يحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها او ان يكون التصرف
قد وقعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى حتى
٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

• وثانيهما الا تزيد مساحة الارض موضوع كل تصرف على خمسة أفدنة .
كما يستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩
المذكور ان احكام المادة الاولى منه لا تسمى على قرارات اللجان القضائية
للاصلاح الزراعى التى أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة
الادارية العليا ولا على احكام هذه المحكمة الصادرة فى هذه التصرفات .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدم على وقائع الطعن المائل تبين أن التصرف
محل المنازعة ينطبق عليه حكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٧٩ سالف الذكر ذلك انه وان كان العقد الذى تم بموجبه التصرف بين
الخاضع والمطعون ضده هو عقد عرقى محدد فى ٢٩/١/١٩٦١ وغير ثابت
التاريخ الا فى ٣/١/١٩٦٢ بالطلب رقم ٢٠ المقدم الى مأمورية الشهر
المقارنى بطوخ وهو تاريخ لاحق ليوم ٢٣/١٢/١٩٦١ تاريخ العمل باحكام
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاضع له المالك الا أن الثابت من الاوراق أن
التصرف قد وقعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى
قبل ٣١/١٢/١٩٧٧ وهو الاعتراض رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ هذا فضلاً
عن أن مساحة الارض موضوع التصرف تبلغ عشرين قيراطاً فقط أى تزيد
على خمسة أفدنة . ولا وجه لما تسيره الطاعن استناداً الى نص المادة

النهائية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ الصالف الإشارة اليها ذلك ان
المشرع قد نص صراحة في تلك المادة على عدم سريان حكم المادة الاولى
من ذلك القانون بالنسبة لنوع معين من القرارات الا وهى القرارات الصادرة
من اللجان القضائية - للاصلاح الزراعى والتي اصبحت نهائية بعدم الطعن.
فيها دون غيرها من القرارات والثابت من الاوراق فى الطعن المائل كما سلف
ضده امام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى لم يصدر بشأنه ثمة قرار
البيان ان الاعتراض رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى سبق واقامه الطعون
من تلك اللجان ذلك انه قد توقف النظر فيه بجلسته ١٥/١٠/١٩٦٦ نظراً
لايقاف العمل باللجان القضائية آنذاك وبناء عليه تمت إحالته الى اللجان
الفنية للتصرفات وهى لجان داخلية بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى لم يتم
انشائها بقانون على غرار اللجان القضائية ، ويعرض الموضوع على اللجنة
الاولى من تلك اللجان الفنية اصدرت قرارها بجلسته ٢٤/٤/١٩٦٧ برفض
الاعتراض تاسيسا على عدم ثبوت تاريخ التصرف قبل ٢٣/١٢/١٩٦١ تاريخ
العمل باحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وفضلا عما تقدم فان المادة
الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ عندما قضت بعدم سريان حكم المادة
الاولى من القانون المذكور على الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا
بشأن تصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى فان
المشرع قصد بذلك فداحة تلك الاحكام المنتهية للنزاع والممانعة من اعادة
طرحه على المحكمة الادارية العليا احتراماً لمبدأ حجية الاحكام وعدم
زعزعة المراكز القانونية الناشئة عنها . والثابت من الاوراق فى الطعن
المائل ان الطعون ضده سبق ان اقام الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ١٨ ق امام
المحكمة الادارية العليا فى القرار الصادر من اللجنة الفنية للتصرفات فى
الاعتراض رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ الصالف الإشارة اليه ونظرا لانه قد تبين
للمحكمة ان محل الطعن امامها ليس قرارا صادرا من اللجان القضائية
للاصلاح الزراعى وانما هو مجرد قرار صادر من اللجنة الفنية للتصرفات
التابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعى لذلك فقد قضت المحكمة الادارية
العليا بجلستها المنعقدة فى ٣٠/٦/١٩٨٦ بعدم قبول الطعن لرفعه قبل
الوان ومن البديهي ان هذا الحكم لا يعد منهيها لموضوع النزاع .

ومن حيث أنه بالنسبة لما يثيره الطاعن أخيراً من أن الاعتراض رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ محل الطعن المائل قد رفع أمام اللجان القضائية بعد الموايد القانونية المقررة فإن هذا القول مردود بأن المشرع عند إصداره للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ لم يحدد مدة معينة على المستفيدين به مراعاتها عند المطالبة بتطبيق أحكامه عليهم ، هذا علاوة على أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن المنازعة بين الطعون ضده والهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم تنقطع منذ سنة ١٩٦٤ وحتى الآن ذلك أنه أقام الاعتراض الأول رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ثم الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ١٨ ق أمام المحكمة الإدارية العليا ثم الدعوى رقم ٥ لسنة ٨ ق أمام المحكمة الدستورية العليا أثناء نظر المحكمة الإدارية العليا للطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ١٨ ق سالف الذكر وأخيراً وبمناسبة صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ فقد تقسم الطعون ضده بالعديد من الطلبات إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للاعتداد بالتصرف ولما لم يجد منها ثمة استجابة لطلبه أقام الاعتراض الثاني رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ محل الطعن المائل .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم جميعه فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر على نحو مطابق للقانون جسيماً من الإلغاء ويكون الطعون عليه بالتالي على غير أساس من الواقع أو القانون جديراً بالرفض .
(طعن رقم ٣٤٩٢ لسنة ٢٢ ق ٥٠ بجلصة ١٩٩٠/١/٣٠)

القاعدة رقم (٢٠)

المبسطة :

ثبوت تاريخ العقد قبل تاريخ العمل بالقانون المستولى على الأرض طبقاً له ليس هو الطريق الوحيد لخروج الأرض من نطاق الاستيلاء لسدي المالك الخاضع للقانون - تخرج الأرض أيضاً من نطاق الاستيلاء إذا ما ثبت أن ملكيتها قد انتقلت من ثمة المالك الخاضع للقانون إلى ثمة غيره قبل العمل بالقانون وذلك بأي طريق من طرق اكتساب الملكية ومنها التقسيم المكتسب .

في ظل نصوص قوانين الإصلاح الزراعي - عقد البيع العرفي الثابت التاريخ يعد به في ثبوت الملكية للمشتري وإن كان نقل الملكية يترأس إلى حين التسجيل - إلا أن ذلك لا يخرج عقد البيع عن كونه عقد ارضائيا يرتب آثاره بفجود اتفاق المتعاقدان - بما في ذلك التزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري خاصة - قانون الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بحكم تحديد الملكية يسرى على ما يملكه الشخص يعقود مسجلة أو يعقود عرفية أو يوضع اليد - وذلك دون اشتراط أن يكون سند الملكية مسجلا .

ومن حيث أنه عن باقي أوجه الطعن فإن الثابت أن اللجنة القضائية لم تشيد قرارها الطعون فيه على أساس عقد القسمة المؤرخ ١٩٦١/١١/٥ المقدم من المعارض باعتباره لاحقا في تاريخه على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المطبق في الاستيلاء وبالتالي لا يقيد به في تطبيق أحكام هذا القانون ولا يصلح بذاته سندا لالغاء الاستيلاء وعلى الأرض حصل الطعن - إلا أن ثبوت تاريخ العقد قبل تاريخ العمل بالقانون المستولى على الأرض طبقا له ليس هو الطريق الوحيد لخروج الأرض من نطاق الاستيلاء. لدى المالك الخاضع للقانون إذ تفرج الأرض أيضا من نطاق الاستيلاء إذا ما ثبت أن ملكيتها قد انتقلت من ذمة المالك الخاضع للقانون إلى ذمة غيره قبل العمل بالقانون وذلك بأي طريق من طرق اكتساب الملكية ومنها التقادم المكتسب كما هو الحال في واقعة النزاع إذ يملك مورث الطعون خديم الأرض موضوع النزاع بحيازته لها حيازة قانونية متوافرة شروطها القانونية منذ أن ألت إليه بالميراث عن والده المتوفى سنة ١٩٤٠ ومضى أكثر من خمسة عشر سنة على بدء الحيازة في سنة ١٩٤٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ حسبما ثبت من تقرير الخبير المنتخب والذي أخذت به اللجنة القضائية من أن الأرض المستولى عليها - حصل الطعن - سلم تدخل في أي وقت من الأوقات في ذمة المستولى قبله أنور محمود على صالح الخاضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وأن المعارض هو المالك

الاطيان الاعتراض بالميراث الشرعى عن والده وأمه الحائز لها منذ وفاته سنة ١٩٤٠ حتى الآن حيازة توافرت لها كافة الشروط القانونية للملكة لمدة تزيد على عشرين سنة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وبذلك يكون قرار اللجنة القضائية الصادر فى الاعتراض رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ بالغاء الاستيلاء على الاطيان محل الطعن قد استند الى اصول ثلثتة فى الاوراق وأسس قانونية سليمة .

(طعن رقم ٢٦٦٦ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١٩٩٢/٤/٢١)
نفس المعنى (طعن رقم ٤٠١٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)
قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير الاحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين اصلاح الزراعى معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - التصرفات الصادرة من الخاضعين لاحكام قوانين اصلاح الزراعى المتعاقبة - ومنها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يعقد بها حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بهذه القوانين اذا توافر فى شأنها شرطان : - (١) اما ان يكون التصرف قد اثبت فى الاقرار الذى تقدم به الخاضع الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى او اقرار المتصرف اليه حسب الاحوال او ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه ملازعة امام احدى اللجان القضائية للاصلاح الزراعى .

(٢) الا تزيد مساحة كل تصرف على خمسة فكتة .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى فى ظل نصوص قوانين اصلاح الزراعى على ان عقد البيع العرفى الثابت بالتاريخ يغتد به فى ثبوت الملكية للمشتري وان كان نقل الملكية يتراخى الى حين التسجيل ولكن ذلك لا يخرج عقد البيع عن كونه عقدا رضائيا يرتب اثاره بمجرد اتفاق المتعاقدان بما فى ذلك التزام البائع بنقل الملكية الى المشتري خاصة وان قانون اصلاح الزراعى فيما يتعلق بحكم تحديد الملكية يسرى على ما يملكه الشخص بعمود مسجلة او بعمود عرفية او بوضع اليد دون اشتراط ان يكون سند الملكية مسجلا وهذا الحكم مستفاد من صريح نص القانون

ولا تحته التنفيذية ويبرره أن جانباً كبيراً من الملكيات الزراعية يقتصر على سندات مسجلة واشتراط التسجيل يقترب عليه أفلات معظم الملكيات الزراعية من خضوعها لحكم تحديد الملكية وقد اتبع المشرع نفس الحكم بالنسبة للتصرفات الصادرة من الملاك الخاضعة لأحكام القانون إذ قضى الاعتداد بهذه التصرفات العرفية دون اشتراط تسجيلها متى كان لها تاريخ ثابت على تاريخ العمل بالقانون *

وتأسيساً على ذلك فإنه يجب بحث المستندات المقدمة من الطاعنة للتأكد من حدوث تصرف في المساحة محل النزاع لها من السيدتين فاطمة ومشييرة البارودي قبل وفاتهما من عدمه حتى ولم يتم تسجيل التصرف طبقاً للقانون الشهر العقاري وذلك في ظل قضاء هذه المحكمة المستند من نصوص قوانين الإصلاح الزراعي *

ومن حيث أن الطاعنة قدمت عقداً ابتدائياً مؤرخ في ١٩٧٦/٤/٤ اشترى مساحة مقدارها ١٥ فداناً بحوض الطنبولى من السيدتين فاطمة ومشييرة كريمى المرحوم محمود سامى البارودي وذلك من المساحة احتفاظها طبقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وهذا العقد ثابت التاريخ إذ قدم للشهر العقاري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٦ شهر عقارى السنبلاوين والتوكيل الخاص الصادر من البائعتين للسيد محمد كمال عبدالفتاح بالنسبة للمساحة المذكورة المباعه للسيدة تهانى عباس الاترى والذى أعطى للموكل حق التوقيع على عقد البيع النهائي وهذا التوكيل مصدق عليه بموجب محضر التصديق رقم ٧١٢٠ لسنة ١٩٧٦ مكتب توثيق الجيزة هذا فضلاً أن الطاعنة أوضحت يدها هذه المساحة من تاريخ الشراء وباشرت عليها كافة حقوقها باعتبارها مالكة وأنها قامت بتأجيرها للمستأجرين وحررت عنها عقود أيجار ثابتة التاريخ ومسجلة بالجمعية الزراعية المختصة *

ومن حيث أن الخبير المنتدب من قبل اللجنة القضائية قد قدم تقريراً بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٠ انتهى فيه الى أن المرحومتين فاطمة ومشييرة محمود سامى البارودي هما المالكتان للأرض محل الاعتراض حال حياتهما بموجب حجتى وقف رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٥٢٨.٤٩ لسنة ١٩٥١ محكمة الجيزة الشرعية

ولا خلاف على ذلك وثابت بملف المذكورتين أنهما تصرفتا بالبيع فى أرض الاعتراض الى تهاى عباس الاترى المعترضة وقد ثبت مضمون هذا التصرف العرفى فى أوراق رسمية منها التوكيل الرسمى رقم ٧١٢ فى ١٠/٤/١٩٧٦ والطلب رقم ٨٥٣ فى ٦/٥/١٩٧٦ والطلب رقم ١٠٠٧ فى ٦/٤/١٩٧٦ كما أن البائعتين احتفظن بمساحة أرض الاعتراض ضمن ملكيتهما الخاصة وذلك كما هو ثابت فى الاقرار المقدم منهن للمهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولم يستدل الاصلاح الزراعى على أى مساحة من أرض الاعتراض قبل أى من البائعتين ، كما أثبت الخبير كذلك ان مشيرة البارودى توفيت بتاريخ ١٩٧٦/٧/٤ وأن قاطعه البارودى توفيت بتاريخ ٢٥/١٢/٧٧ الامر الذى لم يمكن المعترضة من اتمام اجراءات التسجيل ونقل ملكية أرض النزاع اليها وأنه ثابت من المعاينة على الطبيعة أن المعترضة تضع يدها على أرض النزاع خلفا للبائعتين وضع يدها داهن ومستقر وذلك بقيامها بتأجير أرض النزاع يعقود مسجلة بالجمعية الزراعية لإنابة قريقة بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٤ .

وفى ضوء ما تقدم فإن المساحة محل النزاع لا تنتقل بالارت للخاصة بمحمود يوسف محمد اشرف البارودى بوفاة كل من السبيقتين مشيرة وقاطعه البارودى لخروجها عن ملكيتهما بالبيع المطاعنة بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤ فى ضوء قوانين الاصلاح الزراعى وبالتالى لا تعتبر ملكية طارية بالنسبة للخاصة المذكور ولا ينطبق عليه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة لهذه المساحة ويتعين استبعادها مما استولى عليه الاصلاح الزراعى قبله » .

(طعن ١٤٩١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢)

قاصدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير الاحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - التصرفات الصادرة من الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة - ومنها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يعقد بها حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بهذه القوانين اذا توافر فى شأنها

شرطان : - (١) اما ان يكون التصرف قد أثبت في الاقرار الذي تقدم به
الخاضع الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي أو اقرار المتصرف اليه حسب
الاحوال أو ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام احدى اللجان
القضائية للاصلاح الزراعي .

(٢) الا تزيد مساحة كل تصرف على خمسة الفدنة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير
الاحكام الخاصة بتصرفات المالك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي
معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه :

استثناء من احكام المادة (١٣) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والمادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
في شأن تعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعي والمادة (٢) من
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في
حكمها والمادة ٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يضمن حصد القصى للملكية
الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية وما في حكمها يعتمد بتصرفات المالك
الخاضعين لاحكام أى من هذه القوانين ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل
به متى توافر الشرطان الاتيان :

١ - أن يكون المالك قد أثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة
العامة للاصلاح الزراعي تنفيذا لاحكام أى من هذه القوانين أو كان المتصرف
اليه قد أثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح
الزراعي طبقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار
اليه ، أو يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية
للاصلاح الزراعي حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

٢ - لا تزيد مساحة الارض موضوع كل تصرف على حدة على خمسة
الفدنة . ومقتضى هذا النص أن التصرفات الصادرة من الخاضعين لاحكام
قوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة ومنها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

المطبق على عين الغزاع يعتد بها حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ، فيسجل العمل بهذه القوانين اذا توافر في شأنها شرطان هما : -

أما أن يكون التصرف قد أثبت في الاقرار الذي تقدم به، الضامض الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي أو اقرار المتصرف اليه حسب الاحوال أي طبقا لنص المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، المنشار اليه أو أن يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام إحدى اللجان القضائية للاصلاح الزراعي، أما الشرط الثاني فهو الا تزيد مساحه كل تصرف على خمسة افدنة .

ومن حيث أنه بأعمال هذه الاحكام على واقعة النزاع على نصو ما أثبتته الخبر في تقريره المقدم في الاعتراض رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٤ أن الحاضر عن الاصلاح الزراعي اقر امامه ان والد المعارض (الطاعن) قدم اقرارا عملا لحكم امادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ اقر فيه أنه قام بشراء مساحة ٨ قيراطا من المستولى قبلهما قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأن هذا الاقرار موجود بادارة الاستيلاء بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي حسبما هو ثابت من كتاب ادارة الاستيلاء رقم ١١٩٩١ المؤرخ ١٩٦٤/٩/٧ والذي اطلع عليه الخبر وأثر عليه بالنظر واعاده الى مقبمه ، هذا فضلا عن أن الثابت من ملف اللجنة القضائية التي أودعته الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ضمن أوراق هذا الطعن أن مورث المعارض عبدالرحيم يوسف رزه اقام الاعتراض رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٤ أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بشأن الاعتداد بمساحة ٨ قيراطا مشاجا في ١٥ ، ١٢ ط ، ٢٣ كلفة بناحية يرتسم الكونى مركز طوخ محافظة القليوبية اشتراها المعارض بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦١/١/٢٩ من نيقولا بنى بابانيليدس اليوناني الجنسية ، وقد فصل في هذا الاعتراض بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤ من قبل اللجنة الفنية للتصرفات (اللجنة الاولى) وتقرر رفض الاعتداد بهذا التصرف وأيلولة المساحة محل العقد الى الدولة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، وقد طعن على هذا القرار أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦٦ لسنة ١٩ ق .

ويجلسة ١٩٧٤/٥/٧ حكمت المحكمة بانقطاع مدير الضمومة بحكم القانون لموافاة الطاعن ، وأيا كان ما انتهى اليه قرار اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فإنه يصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٧٩ الذي أوجب الاعتداء بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بها متى توافر الشرطان آنفي الذكر ، وقد تبين مما تقدم توافر الشرط الاول الذي جاءت به المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه بالنسبة الى مساحة ٨ قرايط وهذه المساحة باعتبارها أقل من خمسة الفسنة تعنى توافر الشرط الثاني الذي اشترطه القانون ، ومن ثم فإنه يتعين الاعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع نقولا بنى يوانديس عن مساحة ٨ قرايط الميئة الحدود والمعاليم بصحيفة الاعتراض رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٤ وعدم الاعتداد بما يجاوز هذه المساحة لعدم توافر الشرطين المشار اليهما ، ولعدم تحقق شروط كسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بالنسبة اليها اذ ليس في الاوراق أو غيرها ما يقطع بتحديد بداية جازمة لوضع اليد ، واذا ذهب القرار الطعون فيه غير هذا المذهب فيما يتعلق بالمساحة الواردة بالحد المشار اليه فإنه يكون قد جانب الصواب خليقا بالالغاء .

ملحوظة : في نفس المعنى

(طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٧)

نفس المعنى (طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/١١)

(طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٢٢)

الفصل الثالث
المقصود بالأراضي الزراعية
الحالات التي لا تعتبر فيها الأراضي أرضاً زراعية

(التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ معدلاً بالقرار ١ لسنة ١٩٦٣)
- الحالات التي عدها التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ لأراضي البناء
ليست على سبيل الحصر .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المادة (١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى
للكية الاسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في الأرض الخاضعة
للاستيلاء طبقاً لإحكام هذا القانون المشار إليه هي الأراضي الزراعية
وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية - يخرج عن مجال
الاستيلاء الأراضي المعدة للبناء عليها - المادة (٩) من القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ المشار إليه - يعتقد عند تغيير التعويض المستحق عن الأرض
المستولى عليها بقية الضريبة الزراعية المربوطة على الأرض المستولى
عليها - ربط ضريبة الاطيان على الأرض موضوع الاستيلاء علامة على كونها
أرضاً زراعية - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو ارجح بالنسبة للمسائل
التي لم يرد لها أحكام تفصيلية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولقد أكدت
هذا الاتجاه المادة (١٤) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه - لم يوضع
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تعريفاً لما يعتبر أرضاً زراعية خاضعة
للاستيلاء - يرجع في هذا الشأن الى أحكام القرار التفسيري رقم (١)
لسنة ١٦٣ الصادر بتفسير أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ المشار إليه القرار التفسيري رقم (١) لسنة ١٩٦٣ الصالات التي
عدها لأراضي البناء لا تجمع هذه الحالات جميعها - هذا التفسير
لم يرد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال - من الصعب وحسب

معيار جامع مانع لأراضي البناء - يتعين بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملايسات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعي المشار اليه .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يستند في أسبابه الى أن القرار المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ذلك أن التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ . لا يطبق على أرض النزاع كما أن الثابت من تقرير الخبير أن أرض الاعتراض من الأراضي الزراعية المربوطة بضريبة الاطيان الزراعية حتى الآن ، وخلص التقرير الى طلب الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الاستيلاء على أرض الاعتراض قد تم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفسود في الأراضي الزراعية وما في حكمها والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٩/٧/٢٢ وقد نص هذا القانون في المادة (١) منه على أنه (لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الأراضي جملة تملكه الاسرة . وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة .

ومفاد ذلك أن الأرض الخاضعة للاستيلاء طبقا لأحكام هذا القانون هي الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية ، ومن ثم يخرج عن مجال الاستيلاء الأراضي المعدة للبناء عليها ، وقد نصت المادة ٩ من هذا القانون على أن (يكون) لمن تستولى الحكومة على أرضه وفقا لأحكام هذا القانون - الحق في تعويض نقدي يعادل : سبعين مثل الضريبة العقارية الاصلية المربوطة بها الأرض في تاريخ الاستيلاء الاعتباري عليها مضافا اليه قيمة المنشآت والالات الثابتة وغير الثابتة والاشجار الكائنة بها مقرررة كلها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . المشار اليه ويبين من هذا النص أن المشرع عند تحديده لعناصر تقدير التعويض المستحق عن الأرض المستولى عليها قد اعتمد بقيمة وفئة الضريبة الزراعية المربوطة على الأرض المستولى عليها ، بمعنى أنه قد اعتبر ربط ضريبة الاطيان على الأرض موضوع الاستيلاء علامة على

كونها أرضاً زراعية ، وقد أحال المشرع فى شأن تقدير قيمة المنشآت والآلات والأشجار الى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ، بما يفهم منه أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو المرجع بالنسبة للمسائل التى لم يرد لها أحكام تفصيلية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . ولقد تأكد هذا الاتجاه بما نصت عليه المادة (١٤) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . من أنه (تسرى فى شأن الاراضى الخاضعة لاحكام القانون فيما لم يرد بشأنه نص أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ٠٠ المشار اليه والقوانين المعدلة له وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . المشار اليه لم يضمن تعريفا لما يعتبر أرضاً زراعية خاضعة للاستيلاء . ومن ثم فإنه يرجع فى ذلك الى أحكام القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . الصادر بتفسير الأحكام قانون اصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . المشار اليه .

ومن حيث أن القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . ينص فى المادة ٣ منه على أن (لا يعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق أحكام المادة الاولى من قانون اصلاح الزراعى) .

(١) الاراضى الداخلة فى كروى البناء والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . بتقسيم الاراضى المدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون اصلاح الزراعى .

(٢) الاراضى الداخلة فى كروى البناء والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر - ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون اصلاح الزراعى بشرط مراعاة الاتى : (أ) أن تكون هذه الارض عبارة عن قطعة أرض جازت الى عدة قطع يقصد عرضها للبيع أو للمباينة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مباني عليها . (ب) أن تكون هذه التجهيزات قد تمت بوجه رسمى أى ثابت التاريخ قبل العمل بقانون اصلاح الزراعى . (ج) أن تكون إحدى القطع الداخلة فى تلك التجهيزات

والقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ، ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الأقصى الجائز تملكه فائوتا .

(٢) أراضي البناء في القرى والبلد التي لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كان مقاما عليها بناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها ، أو اذا كانت أرضا قضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها تجعلهما مرفقا وملحقا بها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الصالات التي عندها هذا التفسير التشريعي لأراضي البناء لا تجمع هذه الحالات جميعها، كما أن هذا التعداد لم يزد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال وأنه من الصعب وضع معيار جامع مانع لأراضي البناء وإنما يجب بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملايسات المحيطة بها مع الاستدعاء بروح التفسير التشريعي المشار اليه .

ومن حيث أنه ثابت من تقرير الخبير أن الاطيان موضوع الاعتراض

٦

مسطحها (— ٥ سهم) (٤قيراط) (٨فدان) بالمشاع في مسطح « ١٧ سهم »

٧

(٥ قيراط) (٨ فدان) عبارة عن كامل مسطح القطعة رقم ٩٦ المشتقة أصلا من القطعة رقم (٨٢) أصلية التي تمت تجزئتها في عام ١٩٥٩ . لإنشاء ميانى محطة بوليس النجدة بسوهاج وأنه رغم استغلال هذه الاطيان وما تشيع فيه من اطيان بالزراعة الا أن مسطح (١٧ سهم) (٥ قيراط) (٨ فدان) التي تشيع فيه اطيان هذا الاعتراض يعتبر من أراضي البناء لجاورته بالمياتى من جميع الجهات .

ومن حيث أن ما جاء بتقرير الخبير المشار اليه على ضوء المعاينة المشار اليها في القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٢ . لا يؤدي الى اعتبار اطيان الاعتراض وما تشيع فيه من القطعة الكلية رقم ٩٦ بحوض الشبيخ مزيد بناحية قلغار مركز سوهاج — لا يؤدي ذلك الى اعتبارها من أراضي البناء لأن التجزئة التي تمت في سنة ١٩٥٩ . هي عبارة عن فسرد

وتجنب لقطعتي أرض زراعتين إحداهما مساحتها (٢٣ سهم) (٥ قيراط) (٣ فدان) نزع ملكيتها لأقامة محطة بوليس النجدة بسوهاج عليها ، وأخذت رقم ٩٤ ون القطعة الثانية الداخل بها أرض الاعتراض تأخذ رقم ٩٦ ومساحتها (١٧ سهم) (٥ قيراط) (٨ فدان) وهذا المسطح لا يمكن معه القول بأن ثمة تجزئة قد تمت للقطعة الأصلية رقم ٨٢ بقصد إقامة مبان على قطع التقسيم فالمساحة من الكبر والضخامة بحيث لا يستقيم عقلا وقانونا القول بأنها تجزئة تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . أو أن قطعتي التقسيم المشار إليهما تصلح لأقامة مبان عليها بهذه المسطحات الضخمة ومما يؤكد انتفاء وصف أراضي البناء عن هذه المساحة أن أرض الاعتراض وكذلك باقي القطعة الكلية رقم ٩٦ بحوض الشيخ مزيد مؤجرة من الإصلاح الزراعي وتستغل جميعها في الزراعة وتخضع قانونا لضريبة الاطيان وأنه لم يحدث أية تقسيمات بهذه القطعة منذ سنة ١٩٥٩ حتى صدور القانون المطبق في الاستيلاء رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وحتى تاريخ اعداد تقرير الخبير ، وأن المباني الداخلة في الكتلة السكنية ليسدر سوهاج غير ملاصقة لأرض الاعتراض ، بل أن أقرب كتلة سكنية إلى هذه الأرض وهي مساكن نجع الشيخ مزيد ، ومساكن نجع دياب كلها تبعد عن أرض النزاع بمسافة لا تقل عن مائة متر ، كذلك فإن الشوارع التي تطل عليها أرض النزاع هي عبارة عن امتدادات غير معتمدة لبعض شوارع المدينة ولم يتم الدليل على أن هذه الامتدادات قد احتضنت أو ادخلت التنظيم قبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم فإن طبيعة أرض النزاع وموقعها وأوجه استغلالها كل ذلك يؤكد أنها أرض زراعية خاضعة للاستيلاء في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

المشار إليه .

ومن ثم فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه برفع الاستيلاء عن أرض الاعتراض يعتبر قد جاء على خلاف صحيح حكم القانون خليقاً بالالغاء ، ويتمين القضاء بصحة الاستيلاء على أرض النزاع طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وبرفض الاعتراض المقام من المعلنون ضدها برقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

(طعن ١٢٤٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٥)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

الحالات التي عددها التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٣ لاراضي البناء لم ترد على سبيل الحصر وانما وردت على سبيل المثال - لا يمكن وضع معيار جامع مانع لما يعتبر ارض بناء - يجب بحث كل حالة على حدة وفقاً للظروف والملابسات المحيطة بها مع الامتداد بروح التفسير التشريعي المشار اليه - اذا كانت الارض داخلة في الكردون ومحاطة بالمساكن وواقعة على شوارع رئيسية فانها تعد من ارض البناء حتى ولم ينطبق عليها التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الحالات التي عددها التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ لاراضي البناء لا يمكن القبول بانها تجمع كل الحالات التي يطلق عليها تعريف « اراضي البناء » اذ ان الحالات المذكورة لم ترد في التفسير على سبيل الحصر وانما وردت على سبيل المثال ولا يمكن وضع معيار جامع مانع لما يعتبر ارض بناء وانما يجب بحث كل حالة على حدة وفقاً للظروف والملابسات المحيطة بها مع الامتداد بروح التفسير التشريعي المشار اليه .

فاذا كان هذا التفسير التشريعي تطبيق احكامه على الارض موضوع النزاع فهي ارض قضاء . اما اذا لم تطبق احكامه على الارض ، فيتعين بحث الظروف والملابسات المحيطة بها . اما اذا كان قد اقيم على الارض بناء بالفعل قبل صدور قانون اصلاح الزراعي ، ففي هذه الحالة تكون ارض بناء غير مشكوك في امرها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر ايضا على انه اذا كانت الارض داخلة في الكردون ومحاطة بالمساكن وواقعة على شوارع رئيسية ، فانها تعد من اراضي البناء حتى ولو لم ينطبق عليها التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن قطعتي الأرض رقمي ١٣٧ و ١٣٩ محل المنازعة داخلة في كردون مدينة المنيا ودخل كتلتها السكنية ومخاضة بالمساكن وتقع على أهم شوارع مدينة المنيا وهو شارع الصرية ، ومقام بها مباني قديمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فإنها تعد أرض بناء وليست من الأراضي الزراعية التي تخضع لاحكام القانون المذكور ، وبالتالي لا يجوز الاستيلاء عليها استنادا الى احكامه . واذا ذهب قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون قد جانب الصواب ، جديرا بالإلغاء ، ويكون الاستيلاء الذي تم على الأرض محل النزاع لا يستند له من القانون والواقع ، متعينا الحكم برفضه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن من خسر دعواه يلزم بمصروفاتها اعمالا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ١٧٩٦ لسنة ٣٣ جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٥)

المقدمة :

التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٣ يقضي بأنه - لا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي أراضي البناء في القرى والبلد التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعبدة للبناء - . فلهذا إذا كان مقاما عليها بناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها أو إذا كانت أرض قضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لازما لخدمتها فبعية فبعية مرفقا له وملحق به - السكن هدف مقصود لذاته ولا يمكن أن يكون هدف تبعية أو لازما لهدف آخر .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أوراق النزاع وتقريرى الخبير المؤدعين بملف الاعتراض أن الأرض البالغ مساحتها ثمانية فرائط عبارة عن جزء غربي من مساكن عزبة منجد أمين المهدي المفتي وأن أحكام

التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ - تنطبق عليها باعتبارها من أراضي البناء وقت نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ينص على أنه لا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي :

(٣) أراضي البناء في القرى والبلاد التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء وذلك إذا كان مقاما عليها بناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها أو إذا كانت أرض قضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها تيمية تجعله مرفقا له وملحقا به ، واستقر قضاء هذه المحكمة على أن السكن هدف مقصود لذاته ولا يمكن أن يكون هدف تيميا أو لازما لهدف آخر ، فأن وقوع الأرض محل الاعتراض - على النحو الذي أوضحه الخبير - ضمن مساكن عزبة محمد يجعلها من أراضي البناء وفقا للمعيار الوارد في البند الثالث من التفسير التشريعي المشار اليه ويتعين استبعادها من الاستيلاء لدى المعارضة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

وإذا كان القرار المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وانتهى الي استبعاد مساحة الأرض المذكورة من الاستيلاء بوصفها من أراضي البناء ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ، ويكون الطعن بالقائه غير قائم على أساس سليم من القانون ، ويتعين لذلك رفض الطعن والسزاء الهيئة الطاعنة بخسوفاته ، ”
(طعن رقم ٢٨٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٦)

قاعدة رقم (٣٦)

المبسطة :

الحالات التي عدها التفسير التشريعي لأراضي البناء - لا يمكن القول بأنها تجمع كل الحالات التي يطلق عليها تعريف أراضي البناء .

فالحالات المتقدمة لم ترد في التفسير حتى سبيل الحصر - أمسا

ورأيت على سبيل المثال - من الصعب وضع معيار جالس ناتج عما يجتر
أرض يملكه... لذا، يجب بحث كل حالة على حدة وفقاً للمقروءات والتفسيقات
للمعينة بها مع الاستثناء بروج التفسير التشريعي المقتضى إليه .
المحكمة :

« ويقوم تقرير الطعن على قرار اللجنة القضائية على أساس مخالفته
القانون للاستيلاء » :

١ - ثابت من تقرير الخبير الأول أن القطعة الأولى بمقدارها
٢ قيراط من أراضي البناء ولا يعقل تحولها إلى أرض زراعية من عام
١٩٥٢ إلى ميانى عام ١٩٥٣ بعد عدة شهور .

٢ - أن القطعة الثانية عبارة عن مخازن وأجران داخل الكتلة
السكنية وتحوطها منازل القرية من جميع الجهات ومن ثم فإن قول الخبير
بانها من الأراضي الزراعية يتناهى مع الواقع .

٣ - الثابت من تقرير الخبير أن أرض النزاع تدخل ضمن أراضي
الاحتفاظ الخاصة بالخاضعين وليس من أراضي الاستيلاء .

٤ - أن الطاعنين قد اكتسبوا ملكية الأرض محل النزاع بالتقادم
الطويل ، ذلك أن بوضع يدهم على مصطلح «النزاع» خطأ من سنة ١٩٥٣
واستمر حتى تاريخ تعرض الاصطلاح للترابى لهم على عام ١٩٧٥ وقد
اتم وضع اليد بالظهور والاستمرار .

ومن حيث أن تقارير مكتب خبراء وزارة العدل بالنسبة لم تتضمن
تصويراً كافياً لحقيقة أرض النزاع وطبيعتها وقت العمل بالقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ فقد حكمت المحكمة بجلسة ١/٤/١٩٨٦ بتسديد مكتب خبراء
وزارة العدل بالنسبة السابقة نفيه لإجراء معاينة المساحة محل النزاع
والإطلاع على خلف القرارات للخاضعين تطبيقاً للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
ليبين ما إذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن أراضي الاحتفاظ أم أنها ضمن
الأراضي المتروكة للاستيلاء ثم يبين ما إذا كان قد تم الاستيلاء عليها
بموجب الحضر المؤرخ ١٩٦٥/٢/٨ بموجب تمديد الاستيلاء في سلاسل
١٩٧٤/١١/٥ ، والمفادية التي ترد فيها لكل الخاضعين مسجروا للتصريف

يحصل النزاع بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٥، وتم تحقيقه، وتصلح بهند الطاقنيين ومورثهم، لتبيان تاريخ وضع الحقة ومدى استيفائه للشروط القانونية من مدوم وظهور واستمرار ونسبة العمل، وبيان ما إذا كانت لمدة المقررة للتقادم قد اكتملت قبل تاريخ الاستيلاء الابتدائي على أرض النزاع، وبيان ما إذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الكتلة السكنية وتحدد المساحات المقام عليها مخازن وبيان ما إذا كانت تابعة للأرض الزراعية ولازمة لخدمتها أم أنها تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية وتحديد تاريخ إقامتها وبيان تاريخ إقامة المنزل على وجه قاطع وواضح ومحدد .

وقد قدم مكتب الخبراء المتدرب بعد قيامه بالأمورية تنفيذاً لحكم المحكمة تقريراً انتهى فيه النتائج الآتية على ضوء البحث الوارد في التقرير .

١ - أن العين محل الطعن مساحتها ٦ قيراط على قطعتين : ٤ قيراط بالقطعة رقم ٣ بحوض البيرت / ٢ بزمام ميت فاتك ومقام عليها مسجد .

ومعهد ديني افتتح عام ١٩٨٨ والقطعة الثانية ٢ قيراط بالقطعة ٧ .

بحوض البيرت / ٢ بذات الزمام ومقام عليها منزل يبدو عليه مظاهر القنصل والقطعتين موضحتا الحدود والمعالم بالتقرير .

٢ - أن الطاعنين ومورثهم من قبلهم قاموا بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية مدة تزيد عن ٢٠ سنة وضع هادئ وظاهر ومستمر وبندة الملك قبل العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وحتى تاريخ تعديل الاستيلاء بالحضر المؤرخ ١٩٧٤/٢١/٥ .

٣ - أن الأرض محل النزاع من أراضي البناء داخل الكتلة السكنية وليست أرضاً زراعية وأن المبانى المقامة عليها كانت بغرض السكن ولاغراض أخرى وإنها موجودة ومقامة بمعرفة منورث الطاعنين منه عام ١٩٣٥ طبقاً لحضر الاستطلاع المؤرخ ١٩٦٤/٩/٦ وشهادة كبار السن وقمطين مع المأهلي البناء طبقاً للتفسيرين التشريعي ٧ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي يجري نصها على أنه « لا يجوز لأي فرد أن يملك من الأراضي الزراعية أكثر من مساحة هكتار ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ما يملكه الأفراد من أراضي البور والأراضي الصحراوية وكل تعاقب ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

ومن حيث أن القانون المذكور جاء خلوًا من تعريف لما يعتبر من أراضي البناء إلا أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بأصدار التفسير التشريعي لتعريف أراضي البناء ينص على أنه (لا يعتبر أرضاً زراعية في تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي :

١ - الأراضي الداخلة في كردون البناء والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء .

٢ - الأراضي الداخلة في كردون البناء والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ؟

٣ - أراضي البناء في القرى والبلاد التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء وذلك إذا كان مقامها عليها بناء غير تابع لأرض زراعية وإلزم لخدمتها ، أو إذا كانت أرضاً فضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها تبعية يجعلها مرفقة لها وملحقاً به ..

« وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحالات التي عدتها هذا التفسير التشريعي لأراضي البناء لا يمكن القول بأنها تجمع كل الصناعات التي يطلق عليها تعريف أراضي البناء ، فالحالات المتقدمة لم ترد في التفسير على سبيل الحصر وإنما وردت على سبيل المثال ، ومن الصعب وضع معيار جامع مانع لما يعتبر أرض بناء وإنما يجب بحث كل حالة على حدة وفقاً للظروف والملابسات المحيطة بها مع الاستهداء بروح -

للتفسير التشريعي المشار اليه . وأنه لتحديد معنى البناء الذي يقصده التفسير التشريعي في الجند (٢) منه فإن تبعية البناء للأرض الزراعية يلزمه لخدمتها منطقة ألا يكون البناء معدا للسكنى قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي الواجب التطبيق ، فإذا كان البناء معدا للسكنى على هذا النحو خرج من وصف تبعيته للأرض الزراعية أو لزومه لخدمتها حتى لو كان من يسكنه المزارعون بالأرض دون غيرهم ذلك أن السكن صنف مقصود لذاته ولا يمكن أن يكون هدفا تبعية أو لازما لهدف آخر . وبهذه المثابة فإذا كان البناء معدا لغرض آخر غير السكن مثل الأماكن المعدة لحفظ المحاصيل أو المواشى فإن مثل هذه المباني داخلة في وصف الأرض الزراعية في مفهوم قانون الإصلاح الزراعي وتندرج تحت أحكامه .

ومن حيث أنه بالرجوع الى المذائق وعلى الشخص تقرير الفيضر المقدم تنفيذا لحكم هذه المحكمة للتمهيدى بجلسته ١٩٨٦/٤/١ يبين أن الأرض محل النزاع قطعة أرض مساحتها ٦ قيراط على قطعتين : ٤ قيراط بالقطعة رقم ٢ بحوض البريت/٢١ بزمانام ميت فالتك ومقام عليها مسجد ومعهد ديني افتتح عام ١٩٨٨ ، والقطعة الثانية ٢ قيراط بالقطعة ٢/٧ . بحوض البريت/٢ بذات الزمانام ومقام عليها منزل يبدو عليه مظاهر التقدم ومقام بفرض السكن بمعرفة مورث الطاعنين منذ عام ١٩٣٥ وأن المساحة جميعها داخلة في الكتلة السكنية وليست أرضا زراعية .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الأرض محل النزاع تبطل في مداول الأراضي البناء وفقا للتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ . وعلى ما استقر عليه أحكام هذه المحكمة ولا تعتبر أرضا زراعية ولذلك تمتعده من أراضي الاستيلاء بالنسبة للخاضعين وتفرج بذلك عن القصور لاحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وتكون بمنجاة من الاستيلاء عليها ولا يكون ثمة قيد على الخاضعين في التصرف فيها بأي طريق من طرق التصرف . واذ ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد جانبه الصواب مما يتعين معه القضاء بالفائه والحكم بالغاء قرار الاستيلاء على هذه المساحة والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات .

(ظعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٢)

ملحوظة : في نفس المعنى (الملحق رقم ٣٥٤٧ لسنة ٢١ في - جلسة

(١٩٩٢/٥/١٨

(ملحق رقم ١٣٦٠ لسنة ٢٠ في - جلسة ١٩٩٢/٥/٤)

(ملحق رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٩٢/٤/١٣)

(ملحق رقم ٢٢٠٦ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٩٢/١١/٢)

(ملحق رقم ١٤٩ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٩٢/١٤/٢٢)

(ملحق رقم ٢١٤ ، ٢١٥ لسنة ٢٢٠ في - جلسة ١٩٩٢/٢/١٨)

(ملحق رقم ١٣٨٤ لسنة ٢١ في - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)

الفصل الرابع الاستيلاء على الاطيان الزائدة على قدر الاحتفاظ

- الفرع الاول - الشروط الموضوعية للاستيلاء
- اولا - الملكية الخالصة للمخاضع

المبدأ :

الاصل في الاستيلاء ان ينصب على اطيان مملوكة للمخاضع - لايتحقق هذا الشرط طالما أن الموضوع مطروح على القضاء ولم يقل فيه كلمته بعد - مؤدى ذلك : ايقاف اجراءات الاستيلاء الى ان يقول القضاء كلمته بحكم نهائى حول ملكية الاطيان محل الاعتراض .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من المستندات المقدمة من المعارض أمام اللجنة القضائية أن السيدات / ، و ، و ، و أقمن الدعوى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى قنا ضد ورثة المرحوم/..... ومنهم السيد/ مدعين أنه بمقتضى عقد بيع ابتدأى مؤرخ اول ديسمبر سنة ١٩٤٢ باع المرحوم اطيانا قدرها (٢٠ سهم) و (١ قيراط) و (٢١٢ فدان) و مأكينة وعقارات مساحتها (١٥٩٩ر٢٨ مترا مربعا) وأنه قد قضى بصحة ونفاذ هذا العقد بالنسبة لنصيب المدعى عليهما الاول والثانى فى الدعوى رقم ٢٩٢ لسنة ١٠٤٦ مدنى كلى قنا وتأييد هذا الحكم فى الاستئناف رقمى ٢٦ لسنة ٢٦ القضائية أسبوط ، ٢٥٢ لسنة ٢٦ القضائية أسبوط - واذ قضى فى هذه الدعوى بجلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨١ برفضها ، فقد اقام ورثة السيدات المذكورات الاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ٥٦ القضائية ضد ورثة المرحوم/..... ومنهم السيد/ (المعارض) والذي ما زال متداول بالجلسات لم يصدر فيه حكم بعد على ما يبين من محاضر الجلسات المقدم صورها الرسمية من المعارض .

وأنه حيث أن المشتغلين مما تقتضيه أن هناك ثقة متبادلة قضائية بين
 ورثة المرحوم /... ومنهم المقرون حول ملكية الاطيان المتروكة من
 المورث المذكور فقد ادعى بعض الورثة أنه قد اشترى هذه الاطيان من
 المورث عام ١٩٤١ وهو ما لا يسلم به الورثة ومنهم المعارض ولم يصدر
 حتى الآن حكم نهائي بشأن هذه المنازعة وهو ما لا تنتكره الهيئة العامة
 للصالح الزراعي فقد اقرت الهيئة المذكورة في المذكرة المقدمة منها الي
 اللجنة القضائية في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٤ .. أن أبساجة المطالبين
 الاستيلاء عليها قبل زوجه الخاص شائعة في تركة المرحوم وإلدها /...
 وممنوع بشأنها عدة قضايا منظورة أمام المحاكم منذ سنة ١٩٤٨، لذلك،
 ونظراً لأن الأصل في الاستيلاء أن يكون على اطيان مملوكة للخاضع وهو
 ما لم يتحقق حتى الآن طالما لم يصدر حكم نهائي بعد ، فإنه يتعين إيقاف
 إجراءات الاستيلاء التي إن يقول القضاء كلمته - يحكم نهائى - حول
 ملكية الاطيان محل الاعتراض .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فيكون فيه
 اشتباه وجه الحقيقة في الواقع والقانون ويكون الطعن عليه غير قائم على
 اساس سليم متعيناً رفضه وألزم الهيئة الطاعة المصروفة
 (طعن ١٩٢٩ لسنة ٢٠ في - جلسة ١٩/١/١٩٨٨) .

ثانياً - عدم امتداد الاستيلاء التي غير الخاضعين لقوانين الإصلاح
 أحكام المسادة الخاضعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة
 ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧١ تجند مجالها الطبيعي على
 منطبق في حقهم قانون الإصلاح الزراعي تطبيقاً سليماً وهم من زائدات
 ملكيتهم على الحيد الاقصى الذي جده القانون للملكية الزراعية ، ولا شك
 في تطبيقها إلى غير هؤلاء ممن لا يخضعون لاحكام قانون الإصلاح
 الزراعي ، اذا كان استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على اراضين
 زراعية مخالفاً لاحكام قانون الإصلاح الزراعي فلا تتمك الهيئة الارض
 المبتولى عليها بالتقادم - قرار الاستيلاء النهائي وهو يقرر اداوى الملاك
 ما صدر عن اراضى غير خاضعة لقانون الإصلاح الزراعي فانه يكون قد

شأنه عيب جسيم فلا ينتج الاثر الذي رتبته القانون عليه ولا يترتب عليه
أيولة ملكية الأرض التي شملها أمر استحقاق التعويض المقدّر طبقاً
لقانون الإصلاح الزراعي .

لستيلام الإصلاح الزراعي بطريق الخطأ على أراضي مملوكة الى
غير الخاضعين بأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتوزيعه هذه الأراضي
على صغار المزارعين - هو إجراء يترتب عليه اضرار بالغة بمللكة هذه
الأراضي مما يتعين من القول بالزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتعويض
الملك عن ذلك - ويتم حساب التعويض بالنظر الى قيمة الأرض وفقاً للاتفاق
على دفع التعويض - يجوز الاتفاق على تعويضهم بأراضي بديلة مراعاة
للقيمة الحقيقية للتعويض المستحق .

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية السووية للقمى القسوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٨٦ فانقرضت فتوافاً
للصادرة بجلسة ٢ مايو سنة ١٩٨٤ ملف رقم ٢٩/١/٨٨ والتي انتهت الى
الاعتداد بأشهاد تلقى العوض الصابر من المرحوم مرسى محمد بلبح
بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٢ بالنسبة للموقف الذى اقتضاه سنة ١٩٢٥ .

واستعرضت نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بشأن الإصلاح الزراعي المعمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ الذى تضمن
انه - يكون لمن امتولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام المادتين الأولى
والثانية الحق فى تعويض يحادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض
مضاف إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتقتصر القيمة
الإيجارية بسبعة أمثال القيمة الاسمية - - - - ونص المادة ١٢/١ من ذات
القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ والتي جوت على أن
يكون الضوار الذى تصدره اللجنة العليا بلمصاد الاستيلام والتوزيع بعد
التحقق والحصر بواسطة اللجان المشار إليها نهائياً وقاطعة لكل منسواق
فى أصل الملكية وفى حصة إجراءات الاستيلام والتوزيع - - - - وتعتبر
الحكومة مالكة للأراضي المستولى عليها والحددة بقروار الاستيلام الأول
ويصبح المقار خاضعاً من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين أولى

الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق عن الطرفين المستأثرين عليها وتصلح فيها جهات الاختصاص ، وذلك مع مراعاة ما تقتضيه اللائحة التنفيذية من إجراءات في هذا الشأن والا يرتدتمسة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التعويض كما استعرضت الجمعية العمومية بعض أحكام القانون المدني الذي نص في المادة ٩٦٢ منه على أنه : كل خطأ سببه ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، وفي المادة ١٧٠ على أن « يقدر القاضي، متى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف والملابسة فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدته التعويض تعييناً نهائياً ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أنه يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير ، وتنص المادة ١٧٨ على أن « ١ - يعين القاضي طريقة التعويض تبعاً للظروف ويصبح أن يكون التعويض مقسماً كما يصبح أن يكون إيراداً مرقباً ويجهز في هاتين الحالتين الزام المدين بأن يقدم تأمينا » ٢ - ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي ، تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة استخاله إلى ما كانت عليه أو أن يحكم بإداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض » ، وفي المادة ٢١٥ على ماذا استحق على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يسد له فيه ، ويكون الحكم كذلك إذا تلخّر المدين في تنفيذ التزامه ، وفي المادة ٢٢١ على أنه « إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو ينص في القانون فالقاضي هو الذي يقرره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة لبيعة لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخير في الوفاء به ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتفاه ببذل جهد معقول . » وفي المادة ٢٢٢ على أن « ١ - يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً ، ولكن في هذه الحالة لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب في القانون فالقاضي هو الذي يقرره ويشمل التعويض والحق السدني به الدائن أمام القضاء »

ومن حيث أن الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع سبق أن

الجلسة ١٩٨٤/٢/١٩٨٤. بالاعتقاد بأن هذا تلقى العوض الضائر من المرحوم مرسى منصف. يلجأ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ بالنسبة للوقت الذي انقضى سنة ١٩٥٠. الامر الذي كشف عن ثبوت ملكية الاراضي التي صدر الاجهاد بقتل العوض في شأنها لاولاد المرحوم مرسى منصف ببيع وهو ما اقره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بجلسته ١٩٨٤/١١/١١.

ومن حيث انه مما اثر بشأن احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للمشار اليه وما تضمنته المادة الخامسة منه خاصة بتقدير التعويض عن الاراضي المستولى عليها وما ورد بمادته الثالثة عشر حول نهائية قرار اعطاء الاستيلاء والتوزيع وقطعه لكل نزاع في اصل الملكية وفي صحة ابتراءات الاستيلاء والتوزيع، وانتقال ملكية الارض المستولى عليها الى الحكومة خالصة من الحقوق العينية وانتقال حيازات اولى الشأن الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى عليها فان كل هذه الاحكام تجسدت بحالها الطبيعي على من طبق في حقهم قانون الاصلاح الزراعي تطبيقا شاملا وهم من زانك ملكيتهم على الحد الاقصى الذي حدد القانون للملكية الزراعية ولا تمتد في تطبيقها الى غير هؤلاء ممن يفتنون لاحكام قانون الاصلاح الزراعي.

ولما كان ذلك، وكان الثابت ان ملكية الاراضي المعروضة قد انتقلت الى اولاد المرحوم بعد ان تلقى عوضا ماليا عن هذه الاراضي منهم ومن ثم، فانها تخرج عن نطاق ملكيته الزراعية، ولا تخضع بهذه المثابة لاحكام قانون الاصلاح الزراعي واذا كان الامر كذلك فبالاستيلاء الذي وقع على هذه الاراضي بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه لا يقدو ان يكون نوعا من الغضب لا يترتب عليه بخال نقل هذه الاراضي من ملكية ملاكها الاصليين الى ملكية الهيئة ولا يترتب على ما ورد في قانون الاصلاح الزراعي من احكام في هذا الشأن اسياغ اى نوع من المشروعية على الاجراءات التي اتخذت بالتطبيق لهذه الاحكام طالما ان الذين اتخذت هذه الاجراءات في شأنهم من غير المضاطين باحكام هذا القانون.

ومن حيث انه لا يغير حيا تقادم صدور قرار بالاستيلاء النهائي

على هذه الأرض وتوزيعها بالتعليك على صغار الزراع وعدم الاعتراض على الاستيلاء النهائي من جانب اولاد المرحوم أو غيرهم على الاستيلاء أمام اللجنة القضائية بما يجعل التعويض لهم مقصوراً على سبعين حقل الضريبة بأعتبارها أن أية منازعة بعد استقرار الملكية للاصلاح الزراعي ينتقل الى التعويض المقرر طبقاً لقانون الاصلاح الزراعي وأخذاً في الاعتبار أن قرار اعتماد الاستيلاء يعتبر نهائياً وقاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية ووضحة اجراءات الاستيلاء وكل منازعة تنتقل الى التعويض - لا يغير كل ذلك مما سبق بيانه ، لما هو مسلم من أنه اذا كان استيلاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على اراضي زراعية مخالفاً لاحكام قانون الاصلاح الزراعي فلا تتملك الهيئة الأرض المستولى عليها بالتقادم لأن اختصاص الهيئة مرسوم ومحدد في قانون الاصلاح الزراعي وهو الاستيلاء على الاراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية المقرر قانوناً لتوزيعها على صغار الزراع وليس في القابضون فلا يجوز لها تملك تلك الأرض بالتقادم لانعدام نية تملكها لهذه الأرض ما دامت خارجة عن نطاق قانون الاصلاح الزراعي وأن توزيع تلك الأرض على صغار الزراع انما يشكل عقبة قانونية دون ردها عنها ومن ثم يتحول الامر الى تعويض نقدي عن استيلاء الهيئة على تلك الأرض وهو ما استقر عليه الفاء هذه الجمعية بوصفه غصباً مخالفاً للقانون ، وأن الحق في التعويض لم يسقط ، إذ لا تبدأ المدة المنقطة للتعويض - وهي ١٥ عاماً من تاريخ قرار الاستيلاء النهائي المخالف للقانون الصادر في ١٩٥٧/١/١٢ وقد قطع هذه المدة صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بإلولة ملكية الاراضي الزراعية لما تم الاستيلاء عليها طبقاً لقانوني الاصلاح الزراعي رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الى الدولة بدون مقابل ، ثم عانت المدة للمريان به صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في ٢٥ يونية ١٩٨٢ بعدم دستورية القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ومن ثم لا تكون هذه المدة قد انقضت كما أن قيام ورثة المرحوم منسى محمد ببيع بصرف جزء من التعويض الذي قدرته الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بإرادتها المنفردة طبقاً لقانون الاصلاح الزراعي لا يمكن حمله على أن الورثة ارتضوا هذا التعويض إذ لو صحح ذلك

أسبق. صرف التعويض لمقتاق الهيئة ونزوح الشان على قيمته وهو ما تم بحيث كما أن العدول عن الاستيلاء النهائي إذا ما تبين للهيئة مخالفتها للقانون هو التزام واقع عليها بحكم القانون ولا يحول دون ذلك ما نعى عليه القانون من نهائية قرار الاستيلاء النهائي لأن المقصود بذلك أثر هذا القرار هو الذي يكون محلاً للمطعن القضائي فيه فإذا ما كلت جهة الإدارة تسلم بما وقعت فيه من خطأ أو تبين لها بوضوح هذا الخطأ فليس ثمة ما يمنعها قانوناً من تصحيح خطأها ولا يتضمن ذلك مخالفة لحكم القانون بل إزالة مخالفة حكم القانون ، فضلاً عن ذلك فإن قرار الاستيلاء النهائي وهو قرار إداري إذا ما صدر عن أراضى غير خاضعة لقانون الإصلاح الزراعي فإنه يكون قد شابه عيب جسيم فلا ينتج الاثام الذي يترتب عليه ولا يترتب عليه أيولة ملكية الأرض التي شملها الأمر استحقاق التعويض المقدر طبقاً للقانون الإصلاح الزراعي لأن هذا القول يتضمن أنه يترتب على قرار الاستيلاء غير المشروع ذات الاثام التي تترتب على قرار الاستيلاء الصحيح المطابق للقانون وهو قول لا يمكن الأخذ به لمعارضته مع مبدأ المشروعية .

ومن حيث أن استيلاء الإصلاح الزراعي بطريق الخطأ على الأراضى المملوكة لأولاد المرحوم ٠٠٠٠٠ وهم من غير المخططين بأحكام القسطنطين رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه على الفصول السابق بيانه ويتوزع هذه الأراضى على صغار المزارعين أو إجراء ترقبت عليه أضرار بالغة يملك هذه الأراضى تتمثل في حرماتهم من أرضهم وعدم استطاعتهم استغلالها فضلاً عن حرمانهم من ريع هذه الأرض ويوقوع الخطأ وقيام الضرر وتوافر علاقة السببية بينهما تكون أركان المسؤولية التقصيرية قد اكتملت وفقاً لنص المادة ١٦٢ من القانون المدني مما يتعين معه القول بالزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتعويض المالك عن ذلك .

ومن حيث أنه في مجال تقدير التعويض فالأصل أن يكون هذا التعويض عيناً غير أنه متى كانت الأراضى المطلوب التعويض بشأنها قد تم توزيعها على صغار المزارعين وكان من المقرر أنه لا يجوز المساس

بالتقريرات التي تمت على الاراضى التي تم الاستيلاء عليها نهائيا لان ثمة استمالة قانونية تحول دون ذلك كما سبق البيان فانه لا يكون امام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى سوى ان تنفذ الالتزام عن طريق التعويض النقدي ومن المقرر كذلك ان هذا التعويض يتعين ان يشمل المالحق الضرر من خسائر ومخاطباته من كسب متى كان الضرر مباشرا ويستوى في ذلك ان يكون هذا الضرر ماليا او ادبيا حالا او مستقبلا .

ومن حيث انه عن تقدير الضرر الذى بحسب التعويض على أساسه فانه لما كان الغرض من هذا التعويض هو جبر الاضرار وكانت قيسة هذه الاضرار هي العامل الاساسى في تحديد التعويض فانه يتعين ان يتم تقدير قيمة الضرر - وقتا لاحكام القانون المدنى - وقت صدور حكم به او الاتفاق على التعويض عنه وحين وقت وقوع الخطأ او بدء تحقق الضرر فمع الظروف والاضاح تتغير قيمة الاضرار بالزيادة او النقص الامر الذى يلزم منه ان يتم تقدير التعويض على ضوء هذ المتغيرات وفى وقت اذائه وتبعاته لذلك فان التعويض المستحق فى هذه الحالة يتعين تقديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للاراضى المستولى عليها وقت الاتفاق على اداء التعويض لا وقت الاستيلاء عليها .

ومن حيث انه حول ما اثير عن طلب المالك تعويضهم عن ارضهم المستولى عليها بطريق الخطأ بأراضى اخرى جديدة من الاراضى المملوكة للاصلاح الزراعى فانه ليس ثمة ما يحول قانونا دون الاتفاق على ذلك بين الطرفين اخذا فى الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للمالك .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اشطية اولاد المرحوم فى الحصول على تعويض نقدى كامل عن قيمة الاراضى المملوكة لهم ومسحتنا ٤٤ س ، ط ٤٣٠٢ بالجيرة والتي يتمتع ردها عينا اليهم ، ويتم حساب التعويض بالنظر الى قيمة الاراضى وقت الاتفاق على دفع التعويض ، ويجوز الاتفاق بين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وهؤلاء الملاك على تعويضهم بأراضى بديلة بمراعاة القيمة الحقيقية للتعويض المستحق لهم .

(حلف رقم ١٠٠٠/١٠٠٠ فى ٢٣/٣/١٩٨٩)

ثالثا - الاستيلاء على ارض مما لا يجوز الاستيلاء عليها اجراء

مصدوم

المبدأ :

استيلاء في غير ما صرح به المشرع في قوانين الإصلاح الزراعى
معدوم ، ولا يتحصن ما به من عيب بفوات الوقت ، لاعتدائه الصارخ على
حق الملكية الخاصة .

المحكمة :

وقد عرض الموضع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن اعتبار
الأراضي الزراعية المملوكة للسيد / وزوجته التى تزيد
على القدر الجائز الاحتفاظ به طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار
اليه ملكة طارئة فى مفهوم المادة السابعة من هذا القانون مسألة لا
يدخلها شك أو يقرب فى شأنها خلاف من أى نوع اذ لم يدع ما استقر
عليه افتاء الجمعية العمومية فى هذه المسألة ووضوح تطبيقها على الحالة
المروضة مجالا لمثل هذا اللخب فقد زالت عن الخاضعين ملكية هذه
الأراضى قبل العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ثم عادت اليهما الملكية بغير
طريق التعاقد اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .
واضحت بذلك ملكيتها لهذا القدر الزائد ملكية طارئة يحق للورثة من
بعدهما توفيق اوضاع الاسرة فى حدودها كما يكون لمن يملك منحهم
القدر الجائز للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ أن يتصرف
فيما آل اليه من هذه الملكية الطارئة . ولا يذئ عن هذا القدر الذى يجوز
توفيق الاوضاع بشأنه أو التصرف فيه باعتباره ملكية طارئة ، المساحة
التي صدر قرار مجلس ادارة الهيئة فى ١٤/٥/١٩٨١ بالاستيلاء النهائي
عليها بالنظر الى أن هذا القرار وقع على ارض أخرجها القانون من عداد
الأراضى التي يجوز الاستيلاء عليها واعادها الى ملك اصحابها وخولهم
التصرف فيها أو توفيق اوضاعهم فى حدودها على وجه ما كان يتأتى
بحال الاستيلاء عليها بعدئذ مما يضحى معه القرار الصادر فى هذا

الشان وبما يتضمنه من اعتداء على حرمة الملكية الخاصة معنوما ولا اثر له فلا تلحقه حصانة ولا يعصمه من السحب فوات مواعيد الطعن .

لذلك انتهت اللجنة الشعبية لقياس الفتوى والتشريع الى جواز سحب قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي رقم ١٥٦٧ الصادر بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٨٦ بالاستقالة النهائي على مساحة ٢٢٧/س ١٥/ط ٢٢ ف .

رئيس اللجنة الشعبية لقياس الفتوى والتشريع :
(. فتوى ٧٢/١/٧ جلسة ١٥/١٢/١٩٩١) .

المفوض الثاني - قرار الاستيلاء النهائي

أولاً - أوضاع نشر قرار الاستيلاء النهائي

المبدأ :

حدوث النشر بعد اللصق بما يقرب من خمسة أشهر فإن النشر يكون مخالفا للقانون - ومن ثم لا يحدث هذا النشر أثره - يظل ميعاد اللجوء إلى اللجنة القضائية مفتوحا قرار الاستيلاء النهائي - بدوره استنادا إلى الإجراءات الباطلة يكون باطلا أيضا ولا يكسب رضائه .

المسألة :

« إذا كان الثابت من الأوراق أن اللصق وعرض البيان التعملي عن الأراضى موضوع النزاع قد قامت به الهيئة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ بمنطقة الإصلاح الزراعى المختصة . بتاريخ ١٩٧٤/٨/١٧ بمقرر مركب البدرشين وأخيرا بتاريخ ٧٤/٩/١٨ بمقرر العمودية ، ولم يتم النشر عنها إلا بالمسند رقم ١٤ بالوقائع المصرية بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ أى بعد ما يقرب من خمسة أشهر من تاريخ اللصق الأمر الذى يستحيل بقاء اللصق طوال هذه المدة ولمدة أسبوع تاليا لتاريخ النشر وبالتالي يكون النشر قد تم على خلاف مقتضى القانون ومن ثم لا يحدث أثره فى سريان ميعاد اللجوء للجنة القضائية ويظل الميعاد مفتوحا . كما أن قرار الاستيلاء النهائي إذ صدر استنادا إلى هذه الإجراءات الباطلة فإنه يكون باطلا أيضا ولا يكسب حصانة .

(طعن ١١٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣)

قائماً - عدم استيفاء قرار الاستيلاء الابتدائي أو طبعه كقره المفردة
يبقى ميعاد الطعن فيه مفتوحاً .

المبدأ :

إذا أجرت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي اللصق قبل النشر المخالفة
للمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون الإصلاحي الزراعي رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ - ولم يتم في الأوراق ما يفيد أن اللصق استقر لمدة أسبوع من
تاريخ النشر في الوقائع المصرية .

أثر ذلك - بقاء ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء الابتدائي مفتوحاً
أمام اللجنة .

المحكمة :

« باستعراض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
تبين أن المادة ٢٦ منها تنص على أنه وينشر باسم اللجنة العليا في
الجريدة الرسمية بيان من قرارات الاستيلاء الابتدائي ويعرض للبيان
التصليحي عن الأراضي المستولى عليها في كل منطقة على الثواب
الرئيسي لقر عمودية الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوليس
المختصين وذلك لمدة أسبوع من تاريخ النشر »

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد الاعتراض
أمام اللجان القضائية يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائي
بالجريدة الرسمية وأنه لكي ينتج النشر أثره القانوني يجب أن يتم بالطريق
الذي رسمه القانون فإذا تم النشر بغير اتباع الإجراءات المنصوص عليها
قانوناً ومقتزراً إلى بعض العناصر فقد حجبته في أحداث أثره القانوني
وعندهذا يكون العلم الرقيني الكامل بالقرار قد انتفى ويكون موعد الطعن
ما زال مفتوحاً .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم وأذ كان الثابت من مطالعة الأوراق
في الطعن المائل أن القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائي على الأضياع
محل النزاع نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٦ في ١٩٦٧/٢/٢٧ وأن
الهيئة الطعون قد أجرت اللصق في ١٩٦٦/١٢/٢٨ و ١٩٦٧/١/٤ ومفاد

ما تقدم أن النسخة قبل النشر بالتخالف للمادة ٢٩ سالفة الذكر ولم
يقم في الأوراق ما يفيد أن النسخ استمر لمدة أسبوع من تاريخ النشر
في الوقائع المصرية ومن ثم يبقى ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء
الابتدائي الواقع على طيات الاعتراض مفتوحاً أمام اللجنة القضائية وإذا
ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد جاء مخالفاً
للقانون واجب الإلغاء .

(طعن ٣٦٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

نفس المعنى : (الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)
المجلس :

ميعاد الطعن في قرارات الاستيلاء يفتح إذا لم تتم إجراءات النشر
والنسخ المقررة قانوناً ولم يتحقق العلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر -
هذا العلم هو الذي يتعين أن يكون شاملاً لجميع عناصر القرار والتي تمكن
صاحب الشأن من أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لذلك القرار ويستطيع
أن يحصل على مقتضى ذلك طريقه في الطعن .

المسألة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الهيئة المطعون ضدها لم تقم بنشر
قرار الاستيلاء الصادر في موضوع المنازعة المطروحة - ولم يتم لصقه
طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً كما أن المستندات المقدمة من الهيئة المطعون
ضدها وأهمها محضر الاستيلاء لا تكفي لإثبات علم الطاعنين علماً يقيناً
بقرار الاستيلاء المطعون فيه لعدم توقيعهم عليه أو الإشارة فيه إلى علمهم
بالقرار لذلك يكون الطعن على هذا القرار أمام اللجنة القضائية قد
استوفى أوضاعه الشكلية وهو ما انتهى إليه القرار المطعون فيه ومن ثم
يتمين رفض الدفع بعدم قبول الاعتراض شكلاً .

(طعن ٣٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٤)

المجلس :

المادة ٨٣ تنص من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح
الزراعي المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المستأنفة .

يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد صدر سليماً وفقاً للأجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٢ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية - يترتب على عدم اتباع هذه الاجراءات والشروط أن يكون القرار النهائي بالاستيلاء لا قيمة له ولا يترتب اثره القانوني - ويكون ميعاد الاعتراض على قرار الاستيلاء مقفولاً غير مقيد بميعاد - ويترتب على ذلك بطلان القرار لأنه بني على اجراءات باطلة - ان ما بقي على باطل فهو باطل ولا يعتد به ولو تم تسجيله .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ١٢ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي قد نصت على أن تشكل لجنة قضائية أو أكثر . وتقتضى هذه اللجنة عند المنازعة بما يأتي :

١ - تطبيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للاقرارات المقدمة من الملاك وفقاً لأحكام وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها .

٢ - العمل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المنتفعين وفي جميع الاحوال لا تقبل المنازعة بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر في الوقائع المصرية عن الاراضى المستولى عليها ابتداءً من الاراضى التي يتم توزيعها على المنتفعين توزيعاً ابتدائياً . الخ

وتبين اللائحة التنفيذية لاجراءات التقاضي أمام اللجان القضائية . كما تبين اللائحة البيانات التي تنشر في الوقائع المصرية عن الاراضى المستولى عليها أو الموزعة ابتدائياً .

وقد نصت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي على أن « يندب جهات الاختصاص بناء على طلب اللجنة العليا لبقاء اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٢ مكرر من المرسوم بقانون المشار إليه ويصوب بتشكيل اللجنة قرار من رئيس اللجنة العليا »

ويُنشر باسم اللجنة العليا في الجريدة الرسمية عن قرارات الاستئلاء الابتدائي يتضمن أسماء الأشخاص المستولى لديهم والمساحة الاجمالية للأراضي المستولى عليها والنواحي التي توجد بها ٠٠٠٠ ويعرض البيان التفصيلي عن الأراضي المستولى عليها وأسماء المستولى لديهم في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عمدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوليس المختصين ، ذلك لمدة أسبوع من تاريخ النشر .

ويجب أن يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا بأن البيسان التفصيلي عن الأراضي وأسماء المستولى لديهم ٠٠٠٠ معروض في الجهات المشار إليها لمدة أسبوع من تاريخ النشر ، وكذلك باعلانهم بأن الالتجاء إلى اللجنة القضائية لا تقبل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار محل الاعتراض أو المنازعة تطبيقا لنص المادة ١٢ من قانون الإصلاح الزراعي .

ومن حيث أنه بتطبيق النصوص المتقدمة على واقعات النزاع وإذا كان الثابت من مطالعة ملف الاعتراض أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تقدمت للجنة القضائية بحافظة مستندات بتاريخ ١٢/١/١٩٨٥ حوت خمس مستندات عبارة عن ٣ صور طبق الأصل من محاضر التصق عن أرض النزاع في كل من مقر شياخة نزلة السمان ومقر مكتب الإصلاح الزراعي بالجيزة ومقر قسم شرطة الهرم ، وصورة طبق الأصل مما نشر عن أرض النزاع بالمسند رقم ٩٦ بالوقائع المصرية بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٥ ، وصورة طبق الأصل من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٩٩٩ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٦ بالاستيلاء النهائي على أرض النزاع قبل الناضحة ارتيف جويانيان طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن لصق البيان التفصيلي عن أرض النزاع والمستولى لديه ٠٠٠٠٠٠ الخ .

قد تم بتاريخ ١ ، ٦ مارس سنة ١٩٧٥ وأن النشر في الجريدة النشر عن قرار الاستيلاء قد تم بالمسند رقم ٩٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٥ أي

أن اللصق قد تم قبل النشر بما يزيد عن خمسين يوما الأمر الذي يستحيل معه أن يبقى البيان موجودا - في الجهات التي تم فيها اللصق - طوال تلك المدة ولمدة أسبوع من تاريخ النشر على النحو الذي تتطلبه المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي ومن ثم يكون اللصق قد تم بالمخالفة لنص المادة المشار إليها وتكون الإجراءات التي اتخذتها الهيئة مخالفة للقانون ولا يمكن التعويل عليها ويتعين طرحها جانبا وعدم الاعتداد بها في مجال أعمال حكم المادة ١٢ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ويكون ميعاد الاعتراض على قرار الاستيلاء مفتوحا أمام الطاعنين حين تقسما باعتراضهما موضوع الطعن إلى اللجنة القضائية * ولا يغير ذلك صدور قرار الاستيلاء النهائي على أرض النزاع بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢ من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لأن هذا القرار بني على إجراءات باطلة لم تراعى بها أحكام المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي المخسار إليه ، والقاعدة أن ما بني على باطل فهو باطل ولا يعتد به ولو تم تسجيله وإن ذهب القرار المطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص اللجنة ولانها بنظر موضوع الاعتراض فإنه يمكن عندئذ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالسفاهة وباختصاص اللجنة القضائية بنظر الاعتراض رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٢ وبإعادته إليها للفصل في موضوعه » .

(طعن ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٢)

المبدأ :

الميعاد المحدد قانونا للاعتراض أمام اللجنة القضائية يسند من تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائي في الجريدة الرسمية - لكي يتسج النشر اثره القانوني في هذا الشأن يجب أن يتم بالطريق الذي رسمه القانون وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي استلزم القانون ذكرها والتي يمكن لصاحب الشأن أن يتسابق على أساسها مركزه القانوني - إذا جاء النشر دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها قانونا فإنه يفقد حجته في أحداث اثره القانوني - إذ يكون العلم التعيين الكامل بالقرار قد انقضى ويكون موعد الطعن مازال مفتوحا *

المصكمة :

ومن حيث أنه مما ورد بالظعن من أنه كان يتعين على اللجنة القضائية أن تقضى بعدم قبول الاعتراض شكلا لأن المعتوض أقام اعتراضه بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٦ أى بعد صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ الذى يقضى فى مائه الأولى بأن الاراضى التى مضى خمس عشرة سنة على الاستيلاء الابتدائى عليها وفقا لاحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ٠٠٠٠٠ ولم تقدم عنها اعتراضات الملعون أو قدمت عنها ورفضت بصفة انتهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستولى عليها نهائيا وفقا لاحكام هذه القوانين ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لشهر الاستيلاء الابتدائى عليها - ٠٠٠٠٠) ذلك أن طبيعة الوضع الخاص بالظعن لا تدعوه للمبادرة بالظعن على القرار الصادر بالاستيلاء قبل الخاضع سيد خليل مطاوع ، فهو مالك للارض بمعد مسجل عام ١٩٦٣ ويضع يده على الارض منذ تاريخ الشراء من الاملاك الاميرية فى عام ١٩٤٦ لمدة خمسة عشر عاما (على نحو ما استظهره الخبير فى تقريره المقدم الى اللجنة القضائية) قبل صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون أن يتعرض له أحد فى ذلك ولم يصدر قرار الاستيلاء الابتدائى الا فى ٢/٢/١٩٦٢ وبالتالى فإن الميعاد المحدد قانونا للاعتراض أمام اللجنة القضائية يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائى فى الجريدة الرسمية ، ولكى ينتج النشر اثره القانونى فى هذا الشأن يجب أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون ، وأن يكون شاملا لجميع العناصر التى اشتلزم القانون نكرها والتى يمكن لصاحب الشأن أن يتبين على اساسها مركزه القانونى فاذا جاء النشر دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها قانونا أو مفتقرا الى بعض العناصر ، فإنه يفقد حجته فى احداث اثره القانونى اذ يكون العلم اليقيني الكامل بالقرار قد انتفى ويكون موعده الظعن مازال مفتوحا .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائى لم يتم نشره أو لصقه ومن ثم لا يمكن تطبيق الاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ والقول بالاستيلاء النهائى على الارض مضى خمسة عشر عاما على الاستيلاء الابتدائى دون اعتراضه

تفسير ذلك أمر يستلزم به المحكمة وفقا لما تكليته من ظروف الدعوى
وملايساتها .

المحكمة :

« واذ لم يلق القرار المطعون فيه قبولا لدى الطاعن فقد اقتسام
طلعه المائل طالبا إلغاء الحكم المطعون عليه ناعيا عليه أنه صدر على
خلاف أحكام القانون وذلك على أساس . أن اللجنة لقطات في تطبيق أحكام
القانون عندما قضت بعدم قبول الاعتراض شكلا لرقعه بعد فوات أنواعه
المسروعة قانونا استنادا إلى أن المفترض قد علم علما يقينا بقرار الاستيلاء
في ١٩٨٢/٢/٢٣ إلا أنه لم يتم رفع الاعتراض إلا بعد فوات ميعاده
الخصصة عشر يوما ، ولذلك لأن المفترض لم يعلم يقينا بقرار الاستيلاء
وبذلك لأن حضور اللجنة لا يدل على علم المفترض بالاستيلاء .

ومن حيث أنه ولئن تبين من الأوراق أن المفترض كان قد تولى بتاريخ
١٩٨٦/٤/٢٧ وفقا لإعلام الوفاة والورثة الصادر من محكمة أجا
الجزئية للأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧ طلب رقم ٤٢٧ لمسنة
١٩٨٦ - أثناء نظر الاعتراض ولم يفصل علم اللجنة القضائية بذلك ولم يكن
الاعتراض مهيا للفصل فيه في ذلك التاريخ فإن الأصل أنه من شأن
ذلك أن ينقطع سير الخصومة في الاعتراض عملا بأحكام المادة (٣٠) من
قانون المرافعات إلا أن ما قد يترتب على عدم تحقيق هذا الأثر بطلان
هو بطلان نسيب المصلحة من شرع لصايقته وهو ما جرى به واستقر عليه
قضاء محكمة النقض ، ومن ثم وطالما لم يتم إثارة هذا الوجه أمام
اللجنة أو أمام هذه المحكمة فإن أوضاع الطعن تكون قد استقامت فهي
صحيح إجراءاتها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل في
قانون الإصلاح الزراعي أن موعد رفع المنازعة هو خمسة عشر يوما
من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن قرار الاستيلاء الابتدائي وأن
علم ذوي الشأن بقرار الاستيلاء لا يمكن أن يقوم مقام النشر إلا إذا
رقي هذا العلم إلى موثقة النشر في هذا الصدد ويغني عنه بحيث ينبغي

ان يحقق الغاية منه بأن يكون علماً يقينياً لا ظنياً أو افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التي يستطيع على هداها أن يتبين طريقه الى الطعن فيه وانه غنى عن البيان ان العلم التعميني يثبت من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وتقدير ذلك امر تستقل به المحكمة وفقا لما تنهيه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ومن حيث انه بالتطبيق لما تقدم فان المحكمة لا تسرى ان فيما ندره المعارض في اعتراضه من انه بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٢ قد جاءت لجنة الى قوعته واخبرته بأن المساحة موضوع الاعتراض مستولى عليها ، ما يعد علما يقينيا بقرار الاستيلاء الابتدائي ، ذلك ان ما نكره المعارض من ذلك لا يظل علما جامعا لكل عناصر القرار المذكور يستطيع على هداها المعارض ان يتبين طريقه الى الطعن عليه فهو لم يعلم بكل عناصر قرار الاستيلاء من ناحية معرفة الخاضع المستولى لسيده والقائسون المطبق في الاستيلاء . وعلى ذلك فانه لم يتحقق علم المعارض علما يقينيا بقرار الاستيلاء وبالتالي لا يجوز اخذ ما ساقه المعارض في اعتراضه على انه دليل على ثبوت علمه يقينيا بقرار الاستيلاء ، واذا كان قرار الاستيلاء لم تتم عنه اجراءات النشر حسيماً انتهى الخبير في تقريره فان مصاد الطعن عليه يكون مفتوحا طالما لم يثبت علم المعارض يقينيا بالقرار المعارض عليه قبل أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ وقعه لاعتراضه وعلى ذلك يكون اعتراض المعارض قد اقيم في المواعيد المقررة قانوناً متمين القبول شكلا واذا قضى القرار الطعن بغير ذلك فانه يكون قد خالف احكام القانون واجب الالفاء .

(طعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٤ ق - بجلسة ١٩٩٢/٣/١٧)

المبحث :

الاصل ان مناط عدم سريان المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية - المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة

١٩٧١ - علم صاحب الشأن بالقرار يمكن ان يقوم مقام النشر - هذا العلم يجب ان يكون يتيئا ، شاملا ، نافيا للجهالة .

المحكمة :

« من المقرر أنه ولئن كان المشرع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية على الوجه الموضح بنص المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ إلا أنه من المستلزم به ان النشر في الجريدة الرسمية ليس اجراء مقصودا لبداهته إنما هو في غايته وسيلة لاختبار ذوي الشأن بالقرار واتصال علمهم به فمن ثم فان علم ذوي الشأن بهذا القرار إنما يقوم على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة مقام النشر في الجريدة الرسمية ولكي يرقى هذا العلم الى مرتبة النشر في هذا الخصوص ويغني عنه ينبغي ان يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينيا لا ظنيا أو افتراضيا وان يكون شاملا لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التي يستطيع على هداها أن يتبين طريقه الى الطعن فيه وبإلبناء على ذلك فان ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليه بالمادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ إنما يجري من التاريخ البدي يثبت فيه علم صاحب الشأن بالقرار محل المنازعة علما يقينيا وذلك دون حاجة الى نشر هذا القرار إذ لا شأن للقارئ حيث يثبت ما يراد بها ثبوتا يقينيا قاطعا وغنى عن البيان ان العلم اليقيني يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وتقدر ذلك امر تستقل به المحكمة وفقا لما تستبينه من ظروف الدعوى وملابساتها »

(طعن ٣٠٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

المبدأ :

« قد جعل المشرع مناط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية وفقا للمادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨

سنة ١٩٥٢ - علم نوى الشان بالقرار يقوم مقام النشر فى الجريدة الرسمية بشرط ان يحقق الغاية منه بان يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع القرارات جامعا لكل العناصر التى يستطيع على هداها ان يبين طريقه الى الطعن فيه .

المحكمة :

ومن حيث انه من المستقر عليه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة انه ولئن كان الشارع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد المنازعة فى قرارات الاستيلاء الابتدائى هو واقعة نشر القرارات المطعون فيها فى الجريدة الرسمية على الوجه المبين فى المادة ١٣ مكرر من قانون اصلاح الزداعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ واذ كان معلما ان النشر فى الجريدة الرسمية على هذا النحو ليس اجراء مقصور التزامه وانما هو فى ثناياه وسيلة لاجبار نوى الشان بالقرار واتصال علمهم به. ومن ثم فان علم نوى الشان بهذا القرار انما تقوم مقام النشر فى الجريدة الرسمية ولكن يرقى هذا العلم الى مرتبة النشر فى هذا الخصوص. ويبنى عنه ينبغي ان يحقق الغاية منه بان يكون علما يقينيا لا ظاهريا او افتراضيا وان يكون شاملا لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التى يستطيع على هداها ان يبين طريقه الى الطعن فيه وبناء على ذلك فان ميعاد الخمسة عشر يوما المشار اليه يجرى من التاريخ الذى يثبت فيه علم صاحب الشان بقرار الاستيلاء علما يقينيا وهذا العلم اليقيني يثبت من اى واقعة او قرينة تعيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة وتقدر ذلك تستقل به المحكمة وفقا لما تتبينه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ومن حيث انه تبين من الاطلاع على حافظة المستندات التى قدمتها الهيئة بجلسة ١٩٨٨/٥/٤ انها حوت محضر رسمى مؤرخ فى ١٩٦٧/٨/١٩ تضمن الانتقال الى موقع الاطيان المستولى عليها قبلت السيد/ديران يدروس باغوص بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بناحية الطرفانة مركز البدرشين وذلك لحصر ومعاينة - س ٨ ط ١١ - ب. التى قرأها وتجنبا بموجب المحضر المؤرخ فى ١٩٦٥/٣/٢٨ وقد جيران حضر واضعى

اليد بهذه المساحة من واقع الطبيعة حسب القطع المحددة بمحضر الفروع والتجنيب السالف ذكره ومن بين واضعى اليد الذين تم حصرهم احمد حنفي فرج عن مساحة ٢٠ ط ١٢ ط حوض المطبية رقم ٦٦ حتى ٦٨ كما يتضح من المحضر الرسمى المؤرخ فى ٢٨/١١/١٩٦٧ (المرفق بالمحافظة) لمقر الجمعية التعاونية الزراعية بناحية الطرفاية مركز البدرشين لتحديد واضعى اليد على الاطيان المستولى عليها قبل ديران يدروس باغوص بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى المسلسل رقم ٨ أن السيد / احمد فرج يضع اليد على مساحة ٧ ط ٤ ط بنفس الحوض ومحيذ بالمطبية بمساحة ١٢ ط - كما تضمنت المحافظة كشف رسمى للمستأجرين لارض الضامع من واقع سجل الجمعية التعاونية وموضح بالكشف أن المعارض يستأجر وآخر مساحة ١٢ ف ، ٢ ط ، ١ ط بحوض الحطبة ١١ هـ ٢٤ كما تضمنت المحافظة أيضا بياناً رسمياً من الهيئة الطاعنة وتضمن هذا البيان كشف حساب باسم المعارضين حتى ٣٠/٦/١٩٨٧ عن مساحتين الاولى ١٧ ط والثانية ١٣ ط ، اف وعليه رصيد مديونية نقلت الهيئة قدره ٢٤٦٠ من تاريخ الربط حتى سنة ١٩٨٧ .

ومن حيث ايا كان الرأى حول مدى كفاية النشر الذى تم عن الاستيلاء على الارض محل الاعتراض أو قصوره وترتيب اثره فى القانون فان البادئ بجلاء من سياق المستندات المقدمة من الهيئة الطاعنة ان المطعون ضده قد علم يقيناً بالقرار الصادر بالاستيلاء الابتدائى على الارض محل الاعتراض طبقاً للقانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ لمحضر الاستيلاء المؤرخ ٤/٢/١٩٦٤ اذ انه تعامل مع الهيئة الطاعنة بوصية من المستأجرين لارض الضامع من واقع سجل الجمعية التعاونية ومن ثم يكون قد توافر لدى المعارض اركان العلم اليقيني من تاريخ الاستيلاء على هذه الاطيان سنة ١٩٦٤ ولم يرفع اعتراضه الا فى سنة ١٩٨٢ ومن ثم يكون الاعتراض قد رفع بعد الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بما يجعله حقيقاً بعدم القبول شكلاً واذ ذهب القرار الطعن غير هذا المذهب فانه يكسبون قد اضلأ فى تطبيق القانون متعين الالتقاء .

(طعن ٣٣٥٣ لسنة ٣١ قى - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

المبحث :

المشرع قد جعل نقاط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية النشر في الجريدة الرسمية هو وسيلة لأخيار نوى الشأن بالقرار واتصال علمهم به - لكي يرقى علم نوى الشأن بالقرار الى مرتبة النشر يتعين ان يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينيا لا ظاهريا - ويجب ان يكون شاملا لجميع محتويات القرار جامع لكل العناصر التي يستطيع على مداها ان يتعين الطعن فيه - اذا لم يتم العلم بقرار الاستيلاء على هذا النحو المتقدم فإنه لا يقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية ويتطلب على ذلك ان يظل ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء مفتوحا غير مقيد بميعاد - الحكم بخلاف ذلك يعد باطلا متعين الإلغاء .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن ينشر باسم اللجنة في الجريدة الرسمية بيان عن قرارات الاستيلاء الابتدائي وأسماء الأشخاص المستولى لدى المساحات الاجمالية للأرض المستولى عليها والنواحي التي توجد بها ويعرض البيان التفصيلي عن الأرض المستولى عليها وأسماء المستولى لديهم في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عمدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوليس المختصين وذلك لمدة أسبوع من تاريخ النشر .

ويجب ان يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا باعلان نوى الشأن بأن البيان التفصيلي عن الاراضي وأسماء المستولى لديهم معروض في الجهات المشار اليها لمدة أسبوع من تاريخ النشر وكذلك باعلانهم بأن الالتجاء الى اللجنة القضائية يكون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

ومن حيث أنه من المقرر وأن النشر الذي يعتد به في جريان الميعاد ،

والذى يتم بمراعاة ما فصلته المادة ٢٦ المشار اليها من بيانات ويكون واقع الحال، مصلحا له والتزاما لما حواه من بيانات والا لفتقد الاثر الذى رقبه القانون، ويظل ميعاد الطعن مفتوحا .

ومن حيث أن الثابت من حافظة المستندات المقدمة من الهيئة المخوض فيها أنه قد تم النشر عن القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائى على أرض النزاع بعدد الوفائع المصرية رقم ٢٩١ فى ١٩٧٨/٢/٢٥ وأن اجراءات اللصق عن هذه الاطيان قد تمت أيام ٤، ٢، ١ من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٨ ونفسا ذلك أن اللصق فى الاماكن التى حددتها اللائحة التنفيذية قد تم بعد النشر عن قرار الاستيلاء بأكثر من ثمانية اشهر فى حين أن مفهوم المادة ٢٦ يتطلب أن يكون اللصق سابقا على النشر أو متزامنا معه على نحو يتحقق معه أعمال النعى من وجوب أن يكون النشر مقرونا باعلان نوى الشان بأن البيان التفصيلى معروض فى الجهات المشار اليها ، واذ تم اللصق على خلاف القانون فانه يكون غير منتج. فى سريان ميعاد اللجوء الى اللجنة القضائية ويظل الميعاد مفتوحا .

وفن حيث أنه فيما يتعلق بما ذهبت اليه اللجنة من أن الطاعن علم بتنار الاستيلاء فى ١٩٨٥/١/١٠ كما جاء بصحيفة اعتراضه وأنه اقام اعتراضه بصحيفة أودعت قلم كتاب اللجان القضائية بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧ فيكون الاعتراض قد رفع بعد الميعاد وقررت علم قبوله شكلا لهذا السبب ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كان المشرع قد جعل منطاط بدء سريان ميعاد المنازعة فى قرارات الاستيلاء الابتدائى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية على الوجه السالف بيانه وإذا كان مسلما أن هذا النشر فى الجريدة ليس اجراء مقصودا لذاته وإنما هو فى غايته وسيلة لاخبار نوى الشان بالقرار وأنه ظل علمهم به، ومن ثم فإن علم نوى الشان بهذا القرار يقوم مقام النشر . ولكى يرقى هذا العلم الى مرتبة النشر فى هذا الخصوص ويغنى عنه يتعين أن يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التى يستطيع على مدها أن يتعين طريقه الى الطعن فيه .

وفى حيث أنه فى ضوء ما تقدم واذ ذكر المعارض فى صحيفة اعتراضه بأنه قوضى فى ١٠/١/١٩٨٥ بلجنة الاستيلاء تتحفظ على أرض النزاع ولم يشر الى ماهية الاستيلاء وسببه ومقدار المساحات المستولى عليها وفى ثم فإن هذه العبارة التى وردت من المعارض فى صحيفة اعتراضه لا يمكن أن يستفاد منها أنه علم بقرار الاستيلاء علما شاملا لجميع محتوياتها وعناصر على نحو يستطيع معه أن يتبين طريقه الطعن فيه وعلى فئة فان هذا القول لا يثبت على أن الطاعن علم بالقرار علما. يقوم على المعايير المشار اليها مقام النشر فى الجريدة الرسمية ويرقى الى مستواه وانما يظل المبدأ مفتوحا امام الطاعن للصق فى قرار الاستيلاء محصل الاعتراض واذ ذهب القرار المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم قبول الاعتراض شكلا لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالفائه ويقول الاعتراض ١٤٢ لسنة ١٩٨٥ هـ شكلا .

(بطن ١٥٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)

ثالثا : لا يلزم إخطار صاحب الشأن بقرار الاستيلاء لبدء ميعاد الاعتراض .

المبدأ :

بينما ميعاد الاعتراض من قرار الاستيلاء الابتدائى امام اللجنة القضائية من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية دون أن يتوقف الامر على إخطار صاحب الشأن بالقرار اذ ان اللائحة التنفيذية للقانون الاصلاح الزراعى لم تسر استلزام هذا الإخطار مكتفية بالاعلان المبشرون بالنشر - لكى ينتج النشر اثره القانونى يجب أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وأن يكون شاملا لجميع العناصر التى استلزم القانون ذكرها - اذ انهم النشر بغير الإجراءات المنصوص عليها قانونا او مفقرا الى بعض العناصر التى استلزم القانون ذكرها فإنه يفتقد حجيته فى أحداث اثره القانونى ويكون العلم اليقضى الكامل بالقرار ومحتوياته قد اكتمل ويكون ميعاد الطعن مازال مفتوحا .

ومن حيث أن المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي تنص على أن « ٠٠٠٠ وفي جميع الأحوال لا تقبل المنازعة بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الوقائع المصرية عن الأراضي المستولى عليها ابتدائها ٠٠٠٠٠ وتبين اللائحة التنفيذية لجراءات التقاضي أمام اللجان القضائية » « وتنص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر على أن « ٠٠٠٠٠٠ ويعرض البيان التفصيلي عن الأراضي المستولى عليها وأسماء المستولى عليهم أو عن الأراضي الموزعة ٠٠٠ في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوليس المختصين وذلك لمدة أسبوع من تاريخ النشر ٠٠٠ »

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع قصد إلى تنظيم عملية يعلم بها الكافة وصاحب الشأن بقرار الاستيلاء الابتدائي ومعوقياته بما يضمن أن يكون العلم يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع عناصره التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه في الطعن فأوجب أن ينشر في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بيان عن قرارات الاستيلاء الابتدائي متضمنا العناصر المشار إليها وأن يعرض بيان تفصيلي لكل ذلك في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوليس على الوجه الوارد بالنص ثم أوجب أن يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا بإعلان ثوى الشأن فإن هذا البيان التفصيلي معروض في الجهات سالف الذكر وبأن اللجوء إلى اللجنة القضائية لا يقبل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار محصل الاعتراض أو المنازعة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية هو الذي يبين منه الموعد المعين قانونا للاعتراض أمام اللجنة القضائية دون أن يتوقف الأمر على إخطار صاحب الشأن بالقرار إذ أن اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي لم تر استلزام هذا الإخطار مكتفية بالإعلان المقرون بالنشر .

ومن حيث أنه وإن كان الأمر كذلك إلا أنه كان يفتح للنشر أشهره القانوني في هذا الشأن يجب أن يتم بالطريق الذي رسمه القانون وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي استلزم القانون ذكرها والتي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يبين مركزه القانوني فإذا جاء النشر بغير اتباع الإجراءات المنصوص عليها قانوناً أو مفتقراً إلى بعض هذه العناصر فإنه يفقد حجته في أحداث أثره القانوني ويكون العلم اليقيني الكامل بالقرار ومحتوياته قد انتفى ويكون موعد الطعن مازال مفتوحاً (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٥)

ومن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن النشر في الجريدة الرسمية عن المساحة محل الاعتراض وإن كان قد تم بتاريخ ١٩٦٧/١/٥ إلا أن محاضر اللصق في الجهات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية المشار إليها لم يتم خلال مدة أسبوع من تاريخ النشر باقتراض أن محاضر اللصق تمت في ٢ أغسطس من عام ١٩٦٧ وليس من أي عام آخر سابق أو لاحق ومن ثم فإن عملية اللصق تكون قد تمت بعد مرور قرابة ثمانية أشهر من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية وبالتسالي لا يكون النشر قد تم بالطريق الذي رسمه القانون وبناء عليه لا ينتج ثمة أثر بالنسبة لذوي الشأن ذلك أنه يفقد حجته في أحداث أثره القانوني ويكون العلم اليقيني الكامل بالقرار ومحتوياته ينتج لذلك قد انتفى ويكون موعد الطعن مازال مفتوحاً رغم ابداع الاعتراض محل الطعن بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ وإن ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون واجب الإلغاء *

(طعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩/١/١٩٨٨)

الفصل الثالث قرار الاستيلاء النهائي

المبدأ :

يشترط أن يكون قرار الاستيلاء النهائي مبنيا على قرار استيلاء ابتدائي سليم .

قرار الاستيلاء الابتدائي الذي لا تتبع بشأنه اجراءات اللصق والنشر المقررة بالمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يحدث اثره القانوني في حساب مواعيد اللجوء الى اللجنة القضائية وبالتالي يبقى الميعاد مفتوحا امام صاحب الشأن - قرار الاستيلاء النهائي الصادر بناء على اجراءات باطلة يكون قرارا باطلا ولا تلحق به حصانة وليس له من اثر من الاثار التي رتبها القانون على صدور قرارات الاستيلاء الصحيحة ولو كان قد تم تسجيله ذلك لان التسجيل لا يظهره من البطلان الذي علق به .

المحكمة :

يقرر الطعن في هذا القرار على مخالفته للقانون لان النشر عن قرار الاستيلاء الابتدائي وقد تم بعدد الوقائع المصرية رقم ٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ والعدد رقم ٨ في ١٩٦٧/١/٢٠ وان اللصق قد تم في ١٩٦٦/٨/٢ اي قبل النشر القرار بمدة طويلة ولما كان اللصق قد تم على هذا النحو للنشر لا يحدث اثره القانوني في اعلام ذوي الشأن بمنعوائه ويبقى بالتالي معاد الطعن مفتوحا امام اللجنة القضائية وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ويتعين لذلك القضاء بالغاؤه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لكي يكون قرار الاستيلاء النهائي قاطعا لكل نزاع حول ملكية الارض وأيلولتها الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الابتدائي يجب أن يكون القرار قد صدر سليما وفقا للقانون وغير مشوب بأي عيب يلحق به البطلان وأن المشرع لم يقصد أن يحسن قرار الاستيلاء النهائي الباطل أو العيب والا أعطى للمهيئة العامة للاصلاح الزراعي سلطات لم يقصد ولا يرمى الي اعطائها لها . فالقرار

السليم الصانير وفقا لاحكام القانون عقب اجراءات سليمة تتفق تماما والاحكام المقررة هو وحده الذى يتمتع بهذه الحصانة التى اغفلها المشرع عليه كى يكون نهائيا وقاطعا لكل فى اصل الملكية ، والنزاع فى اصل الملكية لا النزاع فى ذات قرار الاستيلاء والنهائية لا تلحق الا القرار السليم اما القرار المعيب فى حصانة له ولو تم تسجيله .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق خاصة حافظة المستندات المقدمة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للجنة القضائية بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ تحت رقم ٤ دوسيه أن الأرض موضوع النزاع قد صدر قرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالاستيلاء الابتدائى عليها قبل الخاضع الاجنبى بنى ديمستين فرغوبلو تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ضمن مساحة قدرها مائة فدان وذلك بعدد الوقائع المصرية رقم ٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥ ورقم ٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠ وإن لصق البيان التفصيلى للأرض المستولى عليها والمستولى لىه قد تم فى الجهات الثلاثة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من اللائحة الضمنية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك بتاريخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ .

ولما كللت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية المشار اليها تتطلب أن يكون النشر فى الجريدة الرسمية مقرونا باعلام نوى الشأن بأن البيان التفصيلى عن الأرض المستولى عليها واسماء المستولى لديهم معروضة فى الجهات الثلاثة المشار اليها ولمدة أسبوع من تاريخ النشر وهذا يتطلب أن يكون لصق الكشوف التفصيلية عن الأرض المستولى عليها فى الجهات المحددة معاصرا لتاريخ النشر فيها حتى يتحقق معنى الاحالة الى هذه الكشوف الذى يجب أن يكون النشر فى الجريدة الرسمية مقرونا به وهو اعلام نوى الشأن بقرار الاستيلاء بفحوله وجميع مشتعلاته .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن اللصق بالبيان التفصيلى قد تم قبل النشر بحوالى ستة أشهر وهى مدة يتعذر أن يبقى اللصق قائما خلالها ولمدة أسبوع تالبا لتاريخ النشر الامر الذى لا يتحقق الغرض أو الغاية التى تقيها المشرع ومن ثم يكون قد تم بالمخالفة لنص المادة ٢٦

من اللائحة لعقوبته وبالتالي لا يحدث اثره القانوني في حساب مواعيد اللجوء الى اللجنة القضائية وبالتالي يبقى الميعاد مفتوحا امام صاحب الشأن ويتبين على ذلك ان قرار الاستيلاء النهائي الصائر من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي برقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ وقد استند الى تلك الاجراءات الباطلة يكون قرارا باطلا ولا تلحق به حصانة وليس له من اثر من الآثار التي وفيها القانون على صدور قرارات الاستيلاء الصحيحة ولو كان قد تم تسجيله ذلك لان التسجيل لا يظهره من البطلان الذي علق به . واذا ذهب قرار اللجنة المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم قبول الاعتراض رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٠ شكلا لرفعه بعد الميعاد فانه يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون ويتمين لذلك القضاء بالغائه ويقبول هذا الاعتراض شكلا .
(طعن ١٤٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٥)

المبدأ :

المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد تم سليما وفقا للاجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحة التنفيذية - يترتب على تخلف احدى هذه الشروط أو الاجراءات بطلان القرار النهائي للاستيلاء ويصبح معدوما لا قيمة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة للدفع المبدئي من الهيئة المطعون ضدها بعدم قبول الاعتراض شكلا لرفعه بعد الميعاد والذي قبله اللجنة وقضت به في قرارها الطعن فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد تم سليما وفقا للاجراءات

والشروط التي نصت عليها المادة ١٢ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية وأن فقدان إحدى هذه الشروط أن الاجراءات يكون له اثره على قرار الاستيلاء النهائي لتجريدته من حصانته ويجعله معفوفا لا قيمة له .

ومن حيث انه بتطبيق المبادئ السالفة الذكر على الطعن المائل يبين من مطالعة تقرير الخبير انه تضمن في نتيجته النهائية أن الاطيان المستولى عليها من اطيان الاعتراض قبيل ٢ س ١٢ ط اف والواقعة ضمن القطعة ٢٢ بحض العامود ١٧ في حين انه يبين من الاطلاع على عدد الوقائع المصرية العدد ٢١١ في ٢٤/١٠/١٩٦٧ الذي تم النشر فيه عن الاطيان المستولى عليها قبل الخاضع زيدان المليجي تضمن الاستيلاء على ثلاث مساحات جملتها - س ١١ ط ٤ منها مساحة ١١ ط اف بهوض. العامود ١٧ قطعة ١٢ في حين أن الارض موضوع الاعتراض والمستولى عليها تقع كما سبق القول في حوض العامود ١٧ ضمن القطعة ٢٢ كما أن الثابت أن النشر في عدد الوقائع المصرية فانه بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٧ في حين الاعلان في محاضر اللصق تم في ١٢/٤/١٩٦٦ أي أن اللصق سابق على النشر وهو ما يعد مخالفا لاحكام القانون كما لم يتضمن محاضر اللصق بيان تفصيلي عن المساحة المستولى عليها ومن ثم تكون الهيئة المطعون ضدها لم تلتزم بالنسبة للأرض محل الاعتراض الاجراءات والاضاع التي رسمتها المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية وبالتالي فانه لا يجوز ترتيب الآثار القانونية لهيئة الاجراءات قبل الطاعن وبذلك يكون قرار الاستيلاء النهائي قد صدر بناء على اجراءات ما هذه تمنع من ترتيب آثاره القانونية وبالتالي يكون للقرار المطعون بعدم قبول الاعتراض شكلا لرفعه بعد الدعا لا يتفق مع احكام القانون مما يتعين معه القضاء بالخاؤه وبقبول الاعتراض شكلا ، (طعن ١٢٤٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٩٠)

نفس المعنى (طعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٨٨)

المادة :

المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإصلاح الزراعي .

يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء ان يكون قد صدر سليماً وفقاً للإجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية - يترتب على تخلف أحد الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين ألا يكون للقرار النهائي قيمة ولا يترتب أثره القانوني المنصوص عليه في المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ والذي مؤداه أن تعتبر الأرض مملوكة للدولة اعتباراً من التاريخ المحدد للاستيلاء بقرار الاستيلاء الابتدائي وانتقال كل منازعة بين أولى الشائ إلى التعويض المستحق عن هذه الأخطاء .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت بقرار الخبير المنتدب أنه لم يتم نشر قرار الاستيلاء الابتدائي على الأرض موضوع النزاع طبقاً لحكم المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد صدر سليماً وفقاً للإجراءات والشروط التي نصت عليها المادة (١٣) من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة (٢٦) من لائحته التنفيذية يحدث إذا تخلف أحد الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالمادتين المشار إليهما ومن بينها نشر القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائي على الأرض موضوع النزاع كان لذلك أثره على القرار النهائي بالاستيلاء يحدث بجملة معدوما لا قيمة له . فمن ثم فإنه بالتطبيق لما تقدم فيكون لعدم نشر قرار الاستيلاء الابتدائي أثره على القرار النهائي فيجوده من قيمته ولا يترتب الأثر المنصوص عليه في المادة السابقة من

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ والذي من مؤداه أن تعتبر الأرض مملوكة
للدولة اعتباراً من التاريخ المحدد للاستيلاء بقرار الاستيلاء الابتدائي
والنقل كل منازعة دين أولى الشأن إلى التعويض المستحق عن هذه
الاطيان ٥٠

(طعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)

الفصل الخامس

ملكية الدولة القدر الزائد عن النصاب المقرر تملكه

الفرع الاول

ايولولة الارض الزائدة الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي

المبدأ :

ملكية القدر الزائد عن النصاب المقرر تملكه المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي ملكية الارض الزائدة عن النصاب المقرر تملكه طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي تؤول الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها - هذا التاريخ هو الممول عليه في اكتساب الملكية يوضع اليد طويل المدة - لا وجه للاعتداد بتاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - اساس ذلك ان الحكومة تعتبر مالكة للاراضي المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء الاول طبقا للمفكرة الاخيرة من المادة (١٣) مكررا من المرسوم بقانون سالف البيان - يؤكد ذلك ان المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطبائه الزائدة على ما تبقى فسدان - لا يتحقق ذلك الا اذا كان المشرع قد أبقي الارض في ملكية الخاضع لحين الاستيلاء عليها فعلا - الملكية في هذه الحالة ليست مطلقة انما هي ملكية مثقلة بما رتبته قانون الإصلاح الزراعي من حقوق للمهينة العامة للإصلاح الزراعي على تلك الارض ومنها حظر التصرف فيها الا بالشروط وخلال المواعيد التي حددها المشرع - مؤدى ذلك : - وقوع التصرف المخالف لتلك الشروط باطلا بطلانا مطلقا .

المحكمة :

« قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ملكية الارض الزائدة عن النصاب المقرر تملكه وفق احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بشان الإصلاح الزراعى تقول الى الغلة من تاريخ الاستيلاء الفعلى عليها ،
وأنه بالتالى يكون هذا التاريخ هو المعمول عليه فى اكتساب الملكية بوضع
البند المدة الطويلة ، ولا عبرة بتاريخ العمل بالمرسوم يقانسون المذكور ،
وأساس ذلك ما قضت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ متكررا حين نصت :
على أن الحكومة تعتبر مالكة للأرض المستولى عليها المصددة بقرار
الاستيلاء النهائى وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الاول ، يؤكد ذلك أن
المادة الرابعة من القانون سالف الذكر أجازت للمالك خلال خمس سنوات
من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستولى عليه
من أطيانه الزائدة على مائتى فدان على الوجه المبين بتلك المادة ، الأمر
الذى لا يستقيم بحكم اللزوم الا اذا كان القانون قد أبقى الأرض فى
ملكية الخاضع لهين الاستيلاء عليها فعلا ، وأنه ولئن بقيت الأرض على
ملك صاحبها الى أن يتم الاستيلاء عليها طبقا لما سبق البيان الا أن هذه
الملكية ليست ملكية مطلقة وإنما هى ملكية مثقلة بما رُبه قلا ، الإصلاح
الزراعى من حقوق للهيئة العامة للإصلاح الزراعى على تلك الأرض ومن
حظر التصرف فيها الا خلال المواعيد وبالشروط التى حددها القانون وترتيبها
على ذلك فإن أى تصرف فى تلك الأرض على خلاف ما حدده القانون يقع
باطلا بطلانا مطلقا ولا يرتب ما يرتبه عقد البيع الصحيح من آثار .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الأرض موضوع الاعتراض لم يتم
الاستيلاء عليها فعلا الا بالقرارات الصادرة فى ١٢/٩/١٩٧٨ ومن ثم فإن
التصرف الحاصل على الأرض المشار اليها والمسجل برقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٧
والتصرف السابق عليه المسجل برقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٦٨ الصادر الى البائع
يضمي تصرفا باطلا اصوله على خلاف ما تقتضى به احكام القانون على
نمو ما سبق بيانه ، فضلا عن أنه لا يجوز الاستناد الى هذا التصرف
لمتلك الأرض يضمي خمس سنوات على حيازتها بحسن نية واستنادا الى
سبب صحيح طبقا لحكم المادة ٩٦٩ من القانون المدنى ذلك أن هذه
المادة قد حذبت السبب الصحيح فى مثل هذه الحالة بأنه السند الذى
يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه
بالتقادم والحال فى هذه المنازعة أن التصرف قد صدر من مالك على نحو

ما سبق البيان وبالتالي يتخلف أحد الشروط التي حددتها المادة ٩٦٩. من القانون المدني لتملك الأرض بالتقادم الخمسى . وفصلا عن ذلك فإن الثابت من الأوراق ومن تقرير الخبير المودع أن الأرض محل الاعتراض قد استولى عليها فعلا في ١٩٧٨/١٢/٩ وأن التصرف الصادر في الأرض المشار إليها إلى ولد الخاضع والسجل برقم ٣٤٣٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٨ والتصرف الصادر من هذا الأخير إلى المعارض مسجل برقم ٢٩٢٥ في ١٩٦٩/٧/٢٧ وكلا التصرفين صادرين في وقت كان البائع الخاضع مازال مالكا طبقا لما أسلفناه من قضاء لهذه المحكمة ، ومن ثم ينهار شرط صدور التصرف من غير مالك ، وتخرج بالتالي من مجال تطبيق المادة ٩٦٩ مدني فضلا عن أن التصرف الاصلى الصادر إلى ولد الخاضع ما تلاه من تصرف صادر إلى المعارضة المطعون ضدها لا يمكن الجزم بتوافر حسن النية بالنسبة لكليهما حيث أنهما من أسرة الخاضع وعلى علم كاف بتطورات ملكيته وخضوعها لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وما يستتبعه ذلك من وجود منازعات حول الملكية تمنع من توافر حسن النية ، كذلك فإن مدة وضع اليد لم تستكمل خمسة عشر عاما حتى تاريخ الاستيلاء الفعلي في ١٩٧٨/١٢/٩ ، ومن ثم فلا يمكن القول باكتساب المعارضة (المطعون ضدها) الملكية الأرض محل النزاع بالتقادم الطويل طبقا للمادة ٩٦٨ من القانون المدني ، ويكون الاستيلاء عليها متفقا مع صحيح حكم القانون .

وإذا كان القرار المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه ورفض الاعتراض موضوعا .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

الفصل الثاني

الأراضي الموزعة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي موزعة لعقود
احتفظ فيها بشرط فاسخ صريح .

المبدأ :

المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن
الإصلاح الزراعي - أوجب المشرع على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها
بنفسه وأن ييسل في عمله العناية الواجبة - إذا أضل بالتزاماته جاز
للمجنة المنصوص عليها بالمادة (١٤) إصدار قرار مسيب بإلغاء قرار
توزيع الأرض عليه بالإجراءات التي حددها المشرع - قبول التعاقد للمشرط
الفاسخ الصريح الذي يقضى باعتبار العقد مفسوخا بمجرد ثبوت المخالفة
في حقه ينطوى على نزع منه عن الإجراءات المنصوص عليها في
المادة (١٤) المشار إليها - اعتبار العقد مفسوخا تلقائيا دون حاجة إلى
إصدار أو تدخل القضاء - أساس ذلك : الإجراءات المنصوص عليها في
المادة ١٤ لمصلحة من وزعت عليه الأرض القصد منها التحقق من وقوع
المخالفة - متى ثبت وقوع المخالفة بغير التني شبهة فلا حصل للجوء إلى
المجنة - مثال بيع الأرض الزراعية الموزعة قبل القضاء خمس سنوات
على إبرام العقد النهائي .

المسكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المسكمة جرى على أنه يلزم للقضاء بوقف
تنفيذ القرار الإداري توافر ركنين : الأول قيام الاستعجال بأن يترتب على
تنفيذ القرار نتاج يتعذر تداركها والثاني : يتصل بمبدأ التشريعية أي أن
يكون إدهاء الطالب في هذا الشأن قائما - بحسب الظاهر - على أسباب
جديدة - وبالنسبة إلى ركن الجدية فإن البادي من ظاهر الأوراق أن الأرض
موضوع القرار الصادر بإزالة التعدي تدخل ضمن الأراضي الموزعة من
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على المدعو ٠٠٠٠٠٠٠ وحرر بشأنها عقد
البيع المؤرخ ٢١ من يونية سنة ١٩٨٠ والمسجل برقم ٤٤٥٨ بتاريخ ٣٠ من
سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، وقد جاء بالبند السابع من هذا العقد أن الطرف

الثانى - ٠٠٠٠٠٠٠ (متعهد بأن يقوم بزراعة الارض المبيعة بنفسه وإن يبذل فى استغلالها العناية الواجبة ٠٠٠) كما ينص البند التاسع على أنه (لا يجوز للطرف الثانى ولا للمورثة من بعده التصرف فى الارض المبيعة قبل الوفاء بثمنها كاملاً وبعد انقضاء خمس سنوات على التسجيل ٠٠٠) ويقضى البند الحادى عشر بأنه (اذا أخل الطرف الثانى بأحد الالتزامات المنصوص عليها فى هذا العقد ، أو بأحد الالتزامات الجوهرية المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه أو ثبت أنسب لا تتوافر فيه شروط التوزيع المنصوص عليها فى هذا القانون اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء ذاته بغير حاجة الى تنبيه أو انذار أو أى إجراء قضائى ٠٠٠٠) وإذا كانت حافضة مستندات المطعون ضده المقدمة الى محكمة القضاء الادارى قد انطوت على عقد بيع صادر من المدعو ٠٠ ٠٠ موضوعه بيع تسعمائة متراً مربعاً من الارض الموزعة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على المذكور ، هو عقد مؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٣ أى أنه وقع خلال الفترة التى حظر البند التاسع من سند ملكيته عليه التصرف فى الارض الموزعة عليه ، فالبادى من الاوراق أن ثمة مخالفة لأحد الالتزامات الواردة بعقد تمليك المذكور ، وذلك فضلاً عما هو ظاهر من باقى الاوراق المقدمة من اسناد مخالفة تبوير الارض الموزعة الى المذكور - وعلى ذلك فإن الشرط القامخ المنصوص عليه بالبند الحادى عشر يكون قد تحقق ، ويترتب عليه اعتبار العقد مفسوخاً تلقائياً دون حاجة الى انذار أو تدخل من القضاء ، ويزول بذلك - بحسب الظاهر - سند ملكية المذكور وهو من تلقى ثمنه المطعون ضده ما يدعيه من حق على أرض النزاع ويكون لجهة الادارة أن تتدخل - من ثم - لازالة تعدى المطعون ضده على أرض النزاع ، وقد تطلعت هذه الارض بوقوع الفسخ على سند ملكية المدعو ٠٠٠٠٠٠٠ من أى حق له عليها - ولا يحتج على ما تقدم بشأن المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ تنص على أنه (ويجب على صاحب الارض أن يقوم على زراعتها بنفسه وإن يبذل فى عميله العناية الواجبة) وإذا تخلف من تسلم اليه الارض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو تسبب فى تعطيل قيام الجمعية التعاونية بالاعمال المنصوص عليها فى المادة (١٩) أو أدخل باى التزام

جوهري آخر. يقضى به العقد أو القانون ، بحق الموضوع بواسطة إحدى
تشكل من نائب مجلس الدولة رئيساً ومن عضوية اثنين من مديري الإدارات
بالمهئية التنفيذية للإصلاح الزراعي ولها بعد سماع أقوال صاحب الشأن
أن تصدر قراراً مسبباً بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه ،
واستردادها منه ٠٠٠٠٠٠ وذلك كله إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات
على إبرام العقد النهائي ، ويبلغ القرار إليه بالطريق الإداري قبل عرضه
على اللجنة العليا بخمسة عشر يوماً على الأقل ولا يصبح نهائياً إلا بعد
تصديق اللجنة العليا ولها تعديله أو إلغاؤه ٠٠٠٠) ذلك أنه فضلاً عن أنه
لا المطعون ضده ولا البائع له الموزعة عليه الأرض من الإصلاح الزراعي
لم يشر في أية مرحلة من مراحل النزاع أن مثل هذه الإجراءات لم يتم
اتخاذها ، في حين أن الباعث من ظاهر الأوراق أن عرض المنتفع ٠٠٠٠
على لجنة المخالفات كان موضوع توصية الجمعية الزراعية التي أبلغت عن
المخالفة ، فإن قبول المذكور للنص الوارد في عقد تملكه والذي يقض
بفسخ العقد تلقائياً بمجرد المخالفة الثابتة في حقه ، يتضمن على
ما يبدو من ظاهر الأمر - نزولاً منه عن الإجراءات المخصوص عليها في
المادة ١٤ المشار إليها وهي إجراءات مقررة لمصلحة البائع المطعون ضده
باعتباره موزعة عليه الأرض وقبول هذا البائع في عقده الشرط الفاسخ
الصريح بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أي إجراء قضائي هو نزول
صريح منه عن التمسك بهذه الإجراءات خاصة وأنها مقررة لمصلحته هي
لقصد التأكيد من وقوع المخالفة ، ووقوعها وثبوتها في الواقعة المعروضة
ثبتت بغير أدنى شبهة ، بل أن وقوعها وتمسك المطعون ضده بها هو سنده
في دعواه وفي دفاعه في الطعن ، وجدلاً يستطيع أن يتمسك بها في مواجهة
الإصلاح الزراعي مباشرة باعتبارها مقررة لمصلحة البائع له وليس لمصلحته
هو ، والتمسك بها يكون خلال عقد شرائه وهو بذاته دليل وقوع المخالفة
الواجبة لأعمال الشرط الفاسخ الصريح المطلق في تطبيقه من أي قيد حتى
ولا الإنذار أو التنبيه وإقرار بتصام هذه المخالفة ، بل أن المطعون ضده
أجنى عن هذه الإجراءات لا شأن له بها ليس له حق في التمسك بها
ولا يستطيع أن يستعمل حق البائع له - بفرض استمرار قيامه - وفي
ذلك لأن هذا التمسك هو بذاته الدليل القاطع على وقوع المخالفة وهو

شريك فيها علم بها وبأثرها سواء من القانون أو من العقد الصادر للبائع له وما به من قيسود تقييد حق البائع في التصرف وتسقط حق هذا الأخير في التمسك بإجراءات لا يقصد بها سوى التيقن من وقوع المخالفة وهو ثابت باقرار المطعون ضدهه والبائع له .

وعليه فان أعمال مقتضى الشرط القاصخ الصريح دون حاجة الى حكم القضاء يترتب عليه أن لجهة الادارة أن تزيل ما وقع على أرض النزاع من تعدي ، ويكون القرار المطعون فيه - بحسب ظاهره - سليما ويتخلف بذلك توافر ركن الجدية ، وينبغي الحكم برفض وقف تنفيذ القرار ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فيكون قد خالف حكم القانون متجاوزا
الالتزام .

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها .

(طعن ٢٣٦٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

الفصل الثالث تأجير أراضي الإصلاح الزراعي

المبدأ :

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له - المادة (١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها - لا تسري أحكامه على العقارات المستولى عليها تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له - إذا كانت الأرض مصل النزاع مستولى عليها طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي فإن التصرف فيها منوط بصور قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - لا محل للمسئله بما أتدته بعض الجهات من موافقات سابقة على المشروع الذى كان الطاعن يزعم إقامته على مساحة الأرض - أساس تلك : أن هذه الموافقات كانت تنصب على مشروع الأمن الغذائى المزمع تنفيذه ولا تصدق أن تكون من قبيل الاجراءات التخصيرية والتمهينية اللازم استيفائها قبل صدور القرار الإدارى بالتصرف من الجهة المختصة - وهى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي *

المسئله :

ومن حيث أن الطاعن ينمى على قرار مجلس إدارة الهيئة المشار اليه مخالفته حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها التى أجازت التصرف فى مساحات من الاراضى البور والاراضى الصحراوية غير المزروعة ببيها بطريق الممارسة الى الافراد الراغبين فى شرائها لاستصلاحها، فضلا عن موافقة جميع الجهات والمجالس الشعبية بمحافظة الجيزة على تخصيص تلك الارض لمشروع المدعى مما يجعل القرار المطعون فيه مشوبا بغييب الانحراف فى السلطة *

ومن حيث أنه لا حاجة بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه. ذلك أنه طبقا لحكم المادة رقم ١ من هذا القانون فإن أحكامه لا تسرى

على العقارات المستولى عليها تنفيذ الاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، والثابت من الاوراق ان الارض محل النزاع مستولى عليها طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر . ومن ثم هان التصرف فيها منوط بقرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له . كذلك فلا محل للتمسك بما ايدته بعض الجهات من موافقات على المشروع الذى كان الطاعن يزعم لقلمته على مساحة الارض المذكورة ، ذلك ان هذه الموافقات كانت لتحصيل على مشروع الامن الغذائى المزمع تنفيذه ، فضلا عن انها لاتعمد . ان تكون من قبيل الاجراءات التحضيرية والتمهيدية اللازم استقناؤها قبل صدور القرار من الهيئة المختصة - وهى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - بالتصرف فى الارض - يضاف الى ما تقدم انه ليس ثمة دليل فى الاوراق يشوب قرار مجلس ادارة الهيئة المطعون فيه - حسبما يدعى الطاعن بالانحراف بالسلطة الامر الذى يتعين معه القضاء برفض الدعوى .

(طعن ١٨٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٧)

المبحث :

المادة ٦١٢ من القانون المدنى - المادة ٣٥ من قانون الاصلاح الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - يلتزم المستأجر باستغلال الارض الزراعية المؤجرة وفقا لمقتضيات الاستغلال المألوف - زراعة النخيل فى ارض مؤجرة لزراعتها والمحاصيل لا تعتبر من الاستغلال المألوف - اثره :

فسخ عقد الإيجار وطرد المستأجر من العين المؤجرة .

المسكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان المعاينة التى اجرتها لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بالرمادى والتى استند اليها الحكم المطعون فيه غير دقيقة ولم يتم بها اهل الخبرة ، اذ تتداخل القطعة المؤجرة للطاعن مع املاك الدولة المربوطة على انطاعن ومساحتها خمسة قراريط بموجب قسيمة املاك يجرى حصرها بمعرفة الاملاك باسم الطاعن بما فيها من نخيل ، فضلا عن ان ملك المطعون ضده نزع منه للمنافع العامة مساحة ١٢ س ٢٠ مما يتعمد

معه تكليف مكتب الخبراء لمعاينة الأرض وبيان ما إذا كان النخيل يدخل ضمن القدر المؤجر له أم ضمن أملاك الدولة المربوطة على الطاعن مع بيان مقدار ما نزع من ملك الطاعن ضده والمتبقى منه في وضع يد الطاعن .

ومن حيث أن المحكمة قد سبق لها أن قضت بجلسة ١٩٨٢/٢/٢ تمهيدياً وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بأسوان ليندب بدوره أحد خبرائه المختصين للاطلاع على الأوراق والانتقال إلى أرض النزاع وبيان مساحتها ومساحة الجزء الذي تم نزع ملكيته للمنفعة العامة وبيان موقع نخيل وعدده وتاريخ فرائسه وإيضاح ما إذا كان قد تم غرسه في الأرض المؤجرة أم تم غرسه على جافة المسقى المجاورة لأرض النزاع على نحو يجعلها داخلة في أملاك الدولة العامة وذلك كله على التفصيل الوارد في صبر هذا الحكم .

ومن حيث أن ما انتهى إليه الخبير المنتدب في تقريره المودع قد جاء فيما يتعلق بمساحة أرض النزاع المؤجرة وعدد وعمر وموقع النخيل متقبلاً مع النتائج التي سبق أن انتهت إليها لجنة القرية في المعاينة التي أجرتها بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٨ . إلا أنه خالفها فيما يتعلق بما إذا كان النخيل قد غرس في الأرض المؤجرة أم في المساحة التي نزعت ملكيتها للمنفعة العامة والتي أشار إليها في البندين ثانياً ورابعاً من النتائج النهائية التي توصل إليها وقد انتهى إلى أن هذا النخيل مغروس في المساحة المنزوعة للمنفعة العامة ، وخلص في البند الخامس إلى أن الطاعن لم يقدم ما يثبت حصوله على إذن بزراعة النخيل من الملك ، كما جاءت أوراق الدعوى خالية أيضاً مما يثبت ذلك . أما ماورد في تقريره من قبول بأن النخيل قد غرس في تلك المساحة من الأرض التي كانت مملوكة للمطعون ضده ونزعت ملكيتها للمنفعة العامة (مشروع ٦٣٨٩ رى - مسقى الشيخ حمزة) فبين من الاطلاع على ما أثبتته في القسم ثانياً من التقرير تحت عنوان « بيان مساحة الجزء المنزوع للمنفعة العامة » فإنه يبين من المعاينة على الطبيعة التي أجراها أن المسقى المألف الموجود حالياً عرضه أربعة أمتار وبالإطلاع في مكتب مساحة المسقى على المساحة المنزوعة تبين أنها نزعت لمشروع مسقى الشيخ حمزة رقم ٦٣٨٩ يعرض ثمانية أمتار ، وبذلك تكون هناك مساحة يعرض ٤ متر لم تشغل في

المشروع ، ولكن هذه المساحة قد تكون في الجهة الشرقية للمسقى (اى مجاورة لارض النزاع) او في الجهة الغربية للمسقى اى بعيدة عن عين النزاع ، واستطرد الخبير الى القول بأنه بالاطلاع على الكشف الرسمى رقم ٦٠٧٢١٥ الخاص بتكليف اليائمين للمؤجر (المطعون ضده) فقد تبين أن هناك مساحة ٦ أسهم تم استئصالها للمشروع ١٢٩٨ رى بالقرار ٨١ لسنة ١٩٧٢ ، بل تبين ايضا بالاطلاع على الكشف الرسمى رقم ٦٥٠٩٦٣ بأنهم المطعون ضده أن هناك مساحة ١٢ أس ١٨ مشروع الشيخ حمزد حوض ١٨ حصين بك الغربى مربوطة بالايجار باسم أحمد حسين جمعه في المدة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ وأنها مشغولة نخيل ، مما يؤكد أن مساحة لا متر في طول ارض النزاع وتعادل ٩ أسهم هي ارض منزوعة للمنفعة العامة ، وخلص الخبير من ذلك الى أن هذه المساحة تجاور المسقى الذى يصد ارض النزاع (الحد الغربى) وفي الجهة الشرقية منه ٨ وهذه نتيجة لتعارض مع ما سبق أن انتهى اليه من أن هناك مساحة بعرض ٤ متر لم تشغل في المشروع وأن هذه المساحة قد تكون في الجهة الشرقية للمسقى ، اى مجاورة لارض النزاع ، او في الجهة الغربية منه اى بعيدة عن عين النزاع ، الأمر الذى يجعل صحة ما خلص اليه فى ختام التقرير من أن النخل قد غرس فى الارض التى نزع ملكيتها لا يمكن الاطمئنان اليه لعدم قيامه على أسس يمكن الاطمئنان اليها من واقع محضر عمله فيتعين بعد ما اثبتته فى محضر المعاينة من أن هناك أربعة أمتار لم تشغل من المشروع ، وأن هذه المساحة قد تكون بعيدة عن عين النزاع أو مجاورة لها ، دون أن يعنى بالتحقق من ذلك ، مما يوجب اطراح ما وصل اليه فى هذا الصدد نتيجة لا يند لها .

ومن حيث أن الثابت من المعاينة التى أجرتها لجنة القرية فى حضون طوفي الخصومة وموافقة الطاعن أن النخل وإن كان مغروسا على حافة المسقى من الجهة الشرقية الا أنه يدخل ضمن ملك المؤجر ، وأن عمر النخل فى ذلك الوقت كان يقدر ما بين ثلاث الى خمس سنوات الأمر الذى يستفاد منه قيام الطاعن بزراعة هذا النخل ، إذ أن الإيجار كان قد بدأ فى عام ١٩٦٨ ، وقد تقبم المطعون ضده بطلبه الى لجنة القرية عام ١٩٧٢ ، اى

أن السدة التي انقضت من تاريخ الإيجار وحتى تقدم المالك الملعون ضنده يطلبه هي عمر النخيل المفروس . وقد تبينت اللجنة من التحقيق الذي أجرته وقيامها بالمعاينة عدم وجود أراضي محصورة خفية مجاورة لأرض النزاع ، الأمر الذي يجعل ادعاء الطاعن بأن النخيل مفروس في أرض سبق أنزرع ملكيتها للمنفعة العامة لا سند له في واقع الأمر .

ويكون الطاعن بذلك قد قام بغرس النخيل في الأرض المؤجرة له مخالفاً بذلك التزاماً تقتضيه المادة ٦١٢ من القانون المدني التي توجب أن يكون استغلال المستأجر للأرض الزراعية موافقاً لمقتضيات الاستغلال المألوف ولا تعتبر زراعة النخيل في الأرض المزروعة بالمحصول من الاستغلال المألوف .

ومن حيث أن الحكم الملعون فيه قد انتهى إلى إلغاء قرار اللجنة الاستثنائية للمنازعات الزراعية الذي ذهب على خلاف هذا النظر ، وخلص إلى تأييد قرار لجنة القرية القاضي بفسخ عقد الإيجار وطرد الطاعن من العين موضوع النزاع أعمالاً لنص المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، فقد أصاب وجه الحق والقانون وبغزو الطعن فيه لا محل له خليفاً بالرفض ، ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها .

(طعن ٧٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٢)

المسند :

تعاهد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي مع أحد الأفراد على بيع قطعة أرض يفرض قيام المشتري باستصلاحها وزراعتها مع وجوب الاحتفاظ بها في نطاق الاستغلال الزراعي يكون طبقاً لمصوص العقد المبرم بينهما - إذا أحل المشتري بهذه الشروط كان مصلحة المالك الخيار في شسخ العقد واسترداد الأرض وما عليها دون تعويض أو الحصول على زيادة في السعر المتفق عليه بعد أن أحل بالتزامه في استخدام الأرض المشتراة في الغرض الذي بيعت من أجله .

المحكمة :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ١/١٤٧ من القانون المدني تنص على أن « العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون » ، وتنص المادة ١/١٤٨ من هذا القانون على أنه : « ١ - يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » .

وتلك المبادئ من الأصول القانونية التي تحكم التعاقد وتوجب احترام ما توافقت عليه إرادة طرفي العقد ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله من جهة أي من المتعاقدين ، إذ هو وليست إرادتين وما تعقده إرادتان لا تحله ولا تعدله إرادة واحدة . كما تفرض هذه المبادئ أن يظل حسن النية العقود جميعا سواء فيما يتعلق بتعيين مضمونها أم فيما يتعلق بكيفية تنفيذها .

لما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والسيد/عدلي مكارى قد تضمن : « أن الغرض من بيع الأرض محل التعاقد هو رغبة الحكومة في قيام المشتري باستصلاحها وزراعتها - ويجب عليه أن يحتفظ بها في نطاق الاستغلال الزراعي فإذا أخل بهذه الشروط كان لمصلحة الملاك الخار في فسخ العقد واسترداد الأرض وما عليها دون تعويض أو الحصول على زيادة في السعر المتفق عليه بعد أن أخل المشتري بالتزامه في استخدام الأرض المشتراه في الغرض الذي بيعت من أجله . ولا يحق لهذا الأخير أو خلفه العام ، في مجال درء المسؤولية عما وقع من هذا الاخلال - التذرع بعدم صلاحية الأرض للزراعة بسبب طبيعة التربة الجيرية وعدم وجود مصدر ري لها ، إذ امتنعت الحكومة في نصوص العقد عن التمهيد بصلاحية الأرض للزراعة وتوفير مصدر الري اللازم لهذا الغرض ، وألقت بذلك على عاتق المشتري بمعبء الثبوت والتحرى عن هذه الأمور قبل الإقدام على التعاقد ، فإذا كان قد قصر أو أهمل في هذا الخصوص فعليه وحده تقع مغبة هذا الإهمال وذلك التقصير » .

ومن حيث أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد أسقطت خيار الفسخ

ووافقت لورثة المشتري في ١٩٨٤/٤/٨ على تغيير الغرض من استئجار الأرض للبيعة من الزراعة الى اقامة مصنع لدرفلة الحديد عليها ، فإنه يحق لها أن تتقاضى بعد هذه الموافقة على زيادة في السعر الذي اتفق عليه عند إبرام عقد البيع .

وإذا كانت نصوص العقد قد سكنت عن بيان مقدار هذه الزيادة أو الوقت الذي تقدر فيه فإن موجبات حسن النية التي تظل تنفذ . هذا العقد ، ومقتضيات العدالة التي تحكم تفسيره تفرضان - عند تقدير هذه الزيادة - النظر الى الاسعار السائدة حين موافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على تغيير الغرض ، وإذا كان للهيئة في هذا التاريخ حق فسخ العقد وطرح قطعة الأرض للبيع بهذه الاسعار ، ولا يتأتى أن تضار بعدم اللجوء الى هذا الخيار والبقاء على العقد والاستمرار في تنفيذه .

لذلك ، انتهت انجمنية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الاسعار السائدة حين موافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ على تغيير الغرض في الحالة المعروضة من استصلاح وزراعة الى اقامة مصنع درفلة الحديد على الساخن هي التي تتخذ أساساً لمحاسبة ورثة السيد على مكارى دون أية اسعار أخرى سابقة على هذا التاريخ .
(ملف رقم ١٦٠/٢/٧ في ١٩٩٢/٢/٢٠)
المجلس :

فصاد نص المادتين ٣٢ و ٣٥ (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - أن تاجير الاراضي الزراعية يكون لمن يتولى زراعتها بنفسه - حظر المشرع على المستاجر للأرض تاجيرها من الباطن أو القنازل عن الاجارة للغير أو المشاركة فيها - رتب المشرع على مخالفة ذلك بطلان عقد الإيجار من الباطن وكذلك بطلان العقد الأصلي بين المؤجر والمستاجر الأصلي - احاط المشرع هذا الاجراء بضمانة جوهريه وهي ضرورة أن يسبق قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بإلغاء العقد إخطار المستاجر بالطريق الإداري بأسباب الإلغاء وله أن يبدى وجهة نظره ويدفعه الى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار .

المحكمة :

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي تنص المادة ٣٢ منه على : « يكون تأجير الاراضى الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ، ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الاجارة للغير أو المشاركة فيها ٠٠٠٠ ويقع باطلا كل تعاقد بالمخالفة للحكم المتقدم ويشمل البطلان ايضا العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الاصلى ٠٠٠٠٠ »

وتنص المادة ٣٥ مكرر (أ) من القانون المذكور على انه - استثناء من حكم المادة ٣٥ يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي الغاء عقود ايجار الاراضى المستولى عليها تنفيذا لمقانون الاصلاح الزراعي والاراضى التى تقول ملكيتها الى الدولة وتسلم الى الهيئة بناء على قانون ، والاراضى التى تشتريها الهيئة ، كما يجوز لمجلس ادارة كل من الهيئات والمؤسسات العامة التابعة لوزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضى الغاء عقود ايجار الاراضى التى ترى الدولة استناد ادارتها واستغلالها - او التصرف فيها اليها وذلك كله اذا استلزم الالفاء اجراءات استصلاح تلك الاراضى أو توزيعها أو التصرف فيها طبقا للقانون أو اذا اقتضى ذلك تخصيص العقار لغرض ذى نفع عام أو اذا أضل المستأجر بالتزام جوهري يقضى به القانون أو العقد وفي حالة الغاء العقد بسبب اخلال المستأجر بأى من التزاماته يجب أن يسبق قرار مجلس الادارة بالالفاء اخطار المستأجر بالطريق الادارى بأسباب الالفاء ويجوز له ابداء وجهة نظره ودفاعه الى مجلس الادارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار الفقرة الاخيرة من المادة ٣٥ مكرر (أ) سارية فى شأن النزاع محل الطعن حيث لم تلتزم الا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغاء موانع التقاضى) .

ومن حيث أن مفاد النصوص المقدمة أن تأجير الاراضى الزراعية يكون لمن يتولى زراعتها بنفسه وقد حظر المشرع على المستأجر للارض تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الاجارة للغير أو المشاركة فيها ، ورتب على مخالفة ذلك بطلان عقد الايجار من الباطن وكذلك بطلان العقد الاصلى بين المؤجر والمستأجر الاصلى وقد اعتبر المشرع قيام المستأجر بتأجير

الأرض المؤجرة اليه الى غيره هو من قبل الاخلال بالتزام جوهرى يقضى به القانون والعقد ونظرا لما رتبته على هذا الاخلال من آثار وهى بطلان العقد الاصلى وعقد للتأجير من الباطن فقد احاط هذا الاجراء بضمانه جوهرية وهى ضرورة أن يسبق قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بإلغاء العقد اخطار المستأجر بالطريق الإدارى بأسباب الإلغاء وله أن يبدئ وجهة نظره ودفاعه الى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار ، وهذا الاخطار بالضرورة وحكم اللزوم يجب أن يصل الى علم المستأجر وأن يكون سابقا لصدور قرار مجلس الإدارة بإلغاء عقد الايجار باعتباره ضمانا للمستأجر وتوضيح قيدها على حرية مجلس إدارة الهيئة سابقا على اصدار القرار ، وأن اغفال هذا الاخطار يعتبر اخلالا بالضمانة وتحررا من القيد وهو أمر غير جائز قانونا .

(طعن ٢٠٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٩٢)

الفرع الرابع

الحيابة ووضع اليد باراضى الاصلاح الزراعى

المبدأ :

مقاط اعمال نص المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
تواجر شرطين ، اولهما أن يتم الاحتفاظ بالارض المستولى عليها بقرار من
مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وثانيهما أن يكون هذا
الاحتفاظ بقرض تنفيذ مشروع أو اقامة منشأة ذات نفع عام .

المحكمة :

أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٧/٢/٤ فتبين لها ان المادة ١ من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يتعين حصد اقصى للملكية الاسرة
والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على انه لا يجوز لاي
فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور
والصحراوية أكثر من مسخين فداناً .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أن « تستولى الحكومة - خلال
سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون على الاراضى الزائدة عن الحصد
الاقصى للملكية المقررة وفقاً لاحكام المواد السابقة وفى جميع الاحوال
يعتبر الاستيلاء قانناً قاتوناً من تاريخ العمل بهذا القانون مهما كان تاريخ
العمل بهذا القانون مهما كان تاريخ الاستيلاء الفعلى وتعتبر الدولة مالكة
لتلك الارض ابتداءاً من ذلك التاريخ » .

وتنص المادة ٨ على أن « يستمر الوضع القائم لنظام استئلال الارض
الى تخضع للاستيلاء طبقاً لاحكام هذا القانون حسبما تكون عليه فى
تاريخ الاستيلاء الاعتبارى عليها » .

وأذا كان المالك للأرض مستغلا لها بزراعتها على الذمة اعتبر في حكم المستأجر لها مقابل إيجار سنوي يحدد طبقا لأحكام الموسم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يدفعه سنويا إلى الهيئة العامة للأصلاح الزراعي منذ تاريخ الاستيلاء التنفيذي حتى تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها - وتنص المادة ١٢ على أنه « إذا كانت الأرض المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة منزرعة على الذمة جاز الهيئة العامة للأصلاح الزراعي أن تقوم بتأجيرها إلى صغار الزراع الذين توافق فيهم التشروط المنصوص عليها في نفس المادة وطبقا للاوضاع المنوطة عنها فيها كما يجوز للهيئة أن تبيع هذه الأراضي بطريق المزايدة العلنية وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة والأصلاح الزراعي » .

وتنص المادة ١٤ على أن « تسري في شأن الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون فيما لم يرد بشأنها نص أحكام الموسم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والقوانين المعدلة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ المشار إليه حصد للحد الأقصى للملكية الزراعية وما في حكمها بخمسين فدان وقضى بالاستيلاء على القدر الزائد على هذا الحد خلال سنتين من تاريخ العمل بأحكامه واعتبر الاستيلاء قائما قانونا من تاريخ العمل بهذا القانون أي كان تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها وحدد الوضع القانوني للأرض المستولى عليها خلال الفترة من تاريخ الاستيلاء القانوني وحتى الاستيلاء الفعلي - الذي ينفي أن يتم خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه - حسبما تكون عليه في تاريخ الاستيلاء الاختياري فإذا كان المالك يستغلها بزراعتها على الذمة اعتبر في حكم المستأجر لها مقابل الإيجار المستحق قانونا طبقا لأحكام الموسم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أما بعد الاستيلاء الفعلي عليها فيكون للهيئة العامة للأصلاح الزراعي أما تأجيرها لصغار الزراع ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة وأما بيعها بالمزايدة العلنية وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة » .

ومن حيث أن المشرع قد حدد على سبيل الحصر طرق الإدارة والتصرف في الأراضي التي كانت موزعة على النمة وقت صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ وتم الاستيلاء الفعلي عليها بأن يتم تأجيرها لصغار الزراع ومن تتوافر قيمه الشروط المطلوبة أو بيعها بالمزاد العلني وقفا للقواعد المقررة ومن ثم فإن تسليم الأرض المشار إليها في الحالة المعروضة إلى قطاع التنمية الزراعية يكون قد تم بالمخالفة لأحكام القانون المشار إليه ولا يغير من ذلك أن المادة ١٤ من هذا القانون قد أحالت إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فيما لم يرد بشأنه نص وأن هذا القانون الأخير قد نص في المادة ١٠ مكرراً منه على أنه « يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتفقد مشروعات وإقامة منشآت ذات منفعة عامة وذلك بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة » ذلك أن أعمال هذا النص الأخير منوط بتوافر شرطين أولهما أن يتم الاحتفاظ بالأرض المستولى عليها بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وثانيهما أن يكون هذا الاحتفاظ بغرض تنفيذ مشروع أو إقامة منشأة ذات نفع عام وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة إذ أن تسليم الأرض المشار إليها لقطاع التنمية الزراعية قد تم بقرار من وزير الزراعة كما أن هذا القطاع لم يبين وجه المنفعة العامة المراد تحقيقها باستغلال الأرض المشار إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمقسي الفتوى والتشريع إلى أن تسليم الأرض المشار إليها إلى قطاع التنمية الزراعية قد تم بالمخالفة لأحكام القانون .

(ملف ٦٢/١/٧ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

المبحث :

من شروط وضع اليد المكسب للملكية الهدوء - عدم جواز اكتساب ملكية الأراضي التي ستوزع على صغار الملاكين في كل قرية طبقاً للمادة ٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي بوضع اليد عليها بعد إيلولتها إلى الدولة - المادة ٩٧٠ من القانون المدني .

المحكمة :

« ومن حيث أن وضع يد المدعى (المطعون ضده) كما جاء بالأوراق منذ عام ١٩٦٦ أى بعد إيلولة الأرض محل الاعتراض الى الدولة فسان وضع اليد هذا يفتقر شروطه ، ومنها الهدوء ، اذ انه كما جاء بتقرير الخبير فقد نازعته الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ذلك ، ولم تكتمل كذلك مفته ولا يعدو أن يكون عملا من أعمال الغصب ولا يكسبه حقا اذ أن من الاهداف التى تنياها المشرع ونص عليها فى المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى أن يوزع بحسب الأصل القدر الزائد عن حد الاحتفاظ بالملكية على صغار الفلاحين فى كل قرية طبقا للمادة (٩) من القانون المشار اليه ولا مشاققة أن يتأبى مع تحقيق ذلك الهدف أن يثبت المطعون ضده الى ما يقول به من أنه تكتسب ملكية تلك الاراضى بوضع اليد عليها ، بعد إيلولتها الى الدولة فذلك غير جائز أساسا طبقا للمادة ٩٧٠ من القانون المدعى التى تنهى على أنه لا يجوز تملك مثلها أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم » .

(طعن ١٠٤٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠)

الفروع الخامس

التعويض المستحق عن الاستيلاء على أراضي الإصلاح الزراعي

المبدأ :

ملكية الأرض الزائدة عن حد الاحتفاظ في حكم القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي تؤول الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها - هذا التاريخ هو المعتبر في اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة - لا عبرة بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - تلك بالتطبيق لنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - تعتبر الدولة مالكة للأراضي المستولى عليها المحددة في قرار الاستيلاء النهائي اعتبارا من التاريخ المحدد للاستيلاء عليها في قرار الاستيلاء الابتدائي - يصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية - كل منازعة بين أولى الشأن تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى عليها وذلك مع مراعاة ما تقضى به اللائحة التنفيذية من اجراءات .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للموضوع فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ملكية الأرض الزائدة عن حد الاحتفاظ في حكم القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تؤول الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها ، وأن هذا التاريخ هو المعتبر في اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة ، ولا عبرة بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك بالتطبيق لما نصت عليه المادة ١٣ مكرر (أ) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه من أنه (تعتبر الدولة مالكة للأراضي المستولى عليها المحددة في قرار الاستيلاء النهائي ، وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد للاستيلاء عليها في قرار الاستيلاء الابتدائي ، ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين أولى الشأن تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى عليها وذلك مع مراعاة ما تقضى به اللائحة التنفيذية من اجراءات .

ومن حيث أنه وقد ثبت على الوجه المتقدم أن الاستيلاء الابتدائي على الأرض ، محل النزاع لم يتم إلا اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١٩ وأن الطاعن يضع يده على هذه الأرض بالشروط المنصوص عليها في القانون لكسب الملكية ، وذلك اعتباراً من تاريخ الشراء في ١٩٦٠/١١/٦ فمن ثم فإن مدة وضع يده على أرض النزاع تزيد على خمسة عشر عاماً سابقة على تاريخ الاستيلاء الابتدائي عليها وبالتالي يعتبر مالكا لهذه الأرض بالتقدم الطويل المكسب للملكية طبقاً لنص المادة ٩٦٨ من القانون المدني الأمر الذي يقترّب عليه خروج هذه المساحة من الأرض الخاضعة للاستيلاء قبل للخاضعة جلانتي وشركاء ويتعين الحكم برفع الاستيلاء عنها ، وإذ كان الحكم للطعن فيه قد ذهب إلى خلاف ذلك فمن ثم يتعين الحكم بإلغاء هذا القرار وما يقترّب على ذلك من آثار * .

(ملعن ٢٤٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

المادة :

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - اعتبر المشرع الشخص المستولي لديه مالكا للأرض الزائدة على النصاب القانوني ويلتزم بإدارتها وأداء الضرائب عنها - جهاز المشرع التصرف في المنسب الزائد إلى أن يتم الاستيلاء بقرار نهائي يردد السرد القانوني إلى تاريخ الاستيلاء الابتدائي ومن هذا التاريخ ينشأ الحق في التعويض عما تم الاستيلاء عليه - ومنه تبين مدة الثلاثين سنة التي تقررت كجل لاستهلاك

السندات *

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن التعويض النقدي المطالب به إنما كان نتيجة لتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي قبل المرحومة / وإذ تنص المادة الخامسة من هذا المرسوم على أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام هذا القانون الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية * . وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون إجراءات صرف التعويض

وتبجراً ذمة الحكومة ازاء الكافة فى حدود ما يتم صرفه من التعويض طبقاً
للاجراءات المذكورة ، وتنص المادة السادسة على أن « يؤدى التعويض
سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٢٪ تستهلك فى خلال ثلاثين سنة وتكون
هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها الا مصرى ، ويقلل اداؤها
ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته فى الوفاء ٠٠ » وتنص
المادة ١٢ على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
وتكون لها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠ وتولى الهيئة عمليات الاستيلاء
والتوزيع وإدارة الاراضى المستولى عليها الى أن يتم توزيعها وفقاً للقائين »
وتنص الفقرة ٣ من المادة ١٣ مكرراً على أن « تعتبر الدولة مالكة للأراضى
المستولى عليها المحددة فى قرار الاستيلاء النهائى وذلك اعتباراً من التاريخ
المحدد للاستيلاء عليها فى قرار الاستيلاء الابتدائى ويصبح العقار خالصاً
من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين أولى الشأن تنتقل الى التعويض
المستحق عن الاطيان المستولى عليها وتصل فيه جهات الاختصاص وذلك
مع مراعاة ما تقتضى به اللائحة التنفيذية من اجراءات فى هذا الشأن ٠٠ »
وتنص المادة السابعة من اللائحة التنفيذية على أن يبلغ صاحب الشأن
بقرار الاستيلاء بالطريق الادارى ويكون للحكومة الحق فى الربع من
تاريخ صدور قرار الاستيلاء المشار اليه ، وتنص المادة ٢٨ من ذات
اللائحة على أن « تصدر اللجنة العليا قرارها النهائى بشأن الاستيلاء
أما باعتماد قرارها السابق بالاستيلاء أو بتعديله » وتنص المادة ٣٠
على أن « تعد مصلحة المساحة بياناً تفصيلياً عن الاطيان الصادر عنها قرار
الاستيلاء النهائى يشتمل » وتنص المادة ٣٥ على أن « يقرر عضو اللجنة
العليا المنتخب أو من يقوم مقامه عند عدم قيام مانع قانونى صرف
التعويض كله أو بعضه بحسب الاحوال وذلك بعد أخذ رأى مجلس الدولة »
ومفاد ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كان يعتبر الشخص
المستولى لىه مالكا للأرض الزائدة على النصاب القانونى وملزماً بإدارتها
وأداء الضرائب عنها ويجوز التصرف منه فى القدر الزائد وذلك الى أن
يتم الاستيلاء عليها بقرار نهائى يرتد اثره القانونى الى تاريخ الاستيلاء
الابتدائى ومن هذا التاريخ ينشأ الحق فى التعويض عما تم الاستيلاء عليه
ويبدأ من ذات التاريخ مدة الثلاثين سنة التى تقررت كأجل لاستهلاك السندات
طبقاً للقواعد التى تضمنتها المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن

القانون ولم يرد بالقانون نص يمسها بأثر رجعي - مؤدى ذلك : التطبيق
هذا القانون بأثره الفوري منذ العمل به .

المحكمة :

ومن حيث انه عن اثر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٤ فقد نصت المادة
الاولى منه على أن « الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا
لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
للشار اليهما تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل » وتنص المادة الثانية
على أن « يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون » وتنص المادة الثالثة
على أن يعمل به من تاريخ نشره وقد نشر فى الجريدة الرسمية فى
١٩٦٤/٣/٢٣ ، ومفاد ذلك انه ولئن كان ظاهر نص المادة الاولى يوصى
بجعل الاولوية بدون مقابل مما يقترب عليه انعدام السندات السابق اخذها
كما يبطل استحقاق اصحابها لفوائدها كما يبطل وفاءهم بما كان مستحقا
عليهم من ضرائب وغيرها الا ان ذلك لا يستقيم مع ما ترقب من اوضحاع
وتصرفات تمت صححة وبطل العمل بهذا القانون وطوال سنوات عدة كما
لم يرد بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ نص يمسها بالفساء أو تعديل بأثر
رجعى وهو ما يخالف صريح نص المادة الثالثة منه والتي تقتضى بان يعمل
به من تاريخ نشره ومن ذلك الاستيلاء على الاراضى الزائدة بتعويض سبق
تحديده قانونا ، وانما بنسب هذا القانون المرحلة الراهنة منذ العمل به ،
ويكون قد عجل استهلاك سندات اصلاح الزراعى ويعتبر له قيمة وتقتصر
احكامه التى يلغى بها ما يخالفها من النصوص على ما تعلق باستهلاك تلك
السندات بقيمتها الاسمية فى اجل معين مما نصت عليه المادة السادسة
من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وينطوى هذا الاستهلاك بغير مقابل
على نقل قيمة هذه السندات من ذمة اصحابها الى الدولة . لم تعد لها قيمة
بالنسبة لاصحاب الشأن فمن فلا يستحقون شيئا من الفائدة عليها بعد
ذلك اما قبل نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ فان تلك السندات كانت
موجودة قانونا ويكون ما قلته من فوائد مستحقا لاصحابها من تاريخ
استحقاق الكوپونات حتى اول نوفمبر سنة ١٩٦٣ .

(طعن ٣٣٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

الفصل السادس

اللجان القضائية للاصلاح الزراعى

الفروع الاول

طبيعة اللجان القضائية للاصلاح الزراعى

المبدأ :

المادة (١٣) مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن
الاصلاح الزراعى ولائحته التنفيذية - اللجان القضائية للاصلاح الزراعى
تعتبر جهة قضاء مستقلة فى شأن ما خصها الشارع بنظره من منازعات
طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى - انشر تلك - التزم هذه اللجان بالاحكام
الواردة بقانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قوانين الاصلاح
الزراعى *

المحكمة :

واذا لم يلق هذا القرار قبولا لدى الطاعنين لذلك فقد اقاموا الطعن
المائل مستنديا الى ان القرار المطعون فيه مخالف للقانون للاسباب الآتية :

اولا - انه سبق ان حاول الاصلاح الزراعى الاستيلاء على مسطحات
الاعراض لدى أبو الفرج الميكاتى على أساس انها ملك له طبقا للقانون ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ الا ان السيد بن/ عبد الجواد ودياب الحواوشى قدما اعتراضا
الى ادارة الاستيلاء تضمن انهما اشتريا الارض المستولى عليها من
أبو الفرج الميكاتى بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٤/٢/٥ ، وقد رأت ادارة الفتوى
والتشريع الاعتراف بالعقد المذكور *

ثانيا - ان العقد المؤرخ ١٩٤٨/١٢/٣٠ الصادر من الخاضع

عبد الجواد ودياب والحواشي لصالح محمود الباز ثابت التاريخ بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٢ مدنى كلى المنصورة .

ثالثا : انه ثابت من تقريرى مكتب الخبراء المنتدب ان الاستيلاء تم فى ظل القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، لان الاطيان موضوع الطعن كائنة فى مركز دكرنس محافظة الدقهلية ولم يتم الاستيلاء فى ظل القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما جاء فى القرار المطعون فيه لان الاطيان ليست كادسة فى محافظة الشرقية .

ومن حيث انه بالنسبة لما تضمنته مذكرة دفاع الهيئة العامة للإصلاح الزراعى المودعة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٣ من طلب أصلى يتعلق بموضوع الطعن . فعواء الحكم بعدم قبول الاعتراضات محل الطعن شكلا لرفعها بعد الميعاد لتوافر العلم اليقيني بقرار الاستيلاء الابتدائى استنادا الى ان اللجنة القضائية قبل اصدارها القرار المطعون فيه سبق وان أصدرت بجلسته ١٩٧٤/٤/٧ قرارا بطلب الاعتراض رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ وجميع الاعتراضات المضمومة اليه عادت اللجنة المذكورة وأصدرت قرارا آخر مانحلا بالشطب بجلسته ١٩٨٣/٤/٣٠ .

ومن حيث أن قضاء المحكمة قد استقر على أن اللجان القضائية للإصلاح الزراعى تعتبر جهة قضاء مستقلة فى شأن ما خصها الشارح بظنره من منازعات على الوجه المنصوص عليه فى المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وأن هذه اللجان تلتزم فى ممارسة اختصاصها على هذا النحو بما رسمه قانون المرافعات من أحكام وما شرعه من اجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث انه بالرجوع الى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تبين أن المادة ١/٨٢ منه تنص على انه : « اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة فى الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت

شطبها فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم
المسير فيها اعتبرت كأن لم تكن ،

(طعن ٢٨٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
المبدأ :

اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي جهة قضائية مستقلة عز
جهتي القضاء العادي والإداري - تختص هذه اللجنة القضائية بالفصل
فيما ينشأ عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي - تختص بالفصل في
المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي المستولى عليها وقرارات الاستيلاء
الصادرة بانسائها - ذلك باتباع الإجراءات القضائية - يؤدي ذلك الى سرعه
البت في هذه المنازعات والى تحقيق الاهداف التي صدر من اجلها قانون
الإصلاح الزراعي القرارات التي تصدرها هذه اللجنة وهي تمارس عملا
قضائيا تعتبر بحسب طبيعتها احكام قضائية وليست قرارات ادارية - مجلس
ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي يباشر اعتماد قرارات اللجنة
القضائية للإصلاح الزراعي فيعد هذا العمل عمل قضائي - مجلس ادارة
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ما يصدره من قرارات تعتبر من الاحكام
التي تقرر حجية الامر المقضي - تكون هذه الاحكام حجة على الكافة
فيما فصل فيه من الموقوف - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية في نزاع
قائم بين الخصوم أنفسهم ويتعلق بذات الحق محلا وسيطا - ذلك اعمالا
لحكم المادة ١٠ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

الحكمة :

المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي المعدلة بالقرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ وقيل تعديلها بالقرار بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ كانت تنص في فقرتها الثانية على ان (تشكل لجنة
قضائية او اكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة
ومن عضو مجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي
ومندوب عن الشبر العقاري وآخر من مصلحة المساحة - وتكون مهمتها في

حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها ، وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام هذا القانون ، كذا تختص هذه اللجنة بالفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى عليها) . كما نصت الفقرة الرابعة منها على أن (٠٠٠ تبين اللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبع فى رفع المنازعات امام اللجان القضائية وكيفية الفصل فيها) . نصت المادة ٢٧ من هذه اللائحة التنفيذية بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧ - على أن (٠٠ تقوم اللجنة القضائية فى حالة المنازعة - بتحقيق الاقرارات وفحص الملكية والحقوق الفنية واجراءات التوزيع ولها فى سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع اقوال من ترى لزوما لسماع اقوالهم وتكليف المستولى لديهم أو وزعت الارض عليهم وغيرهم من ذوى الشأن الحضور امامها لاداء ملاحظاتهم وتقديم ما يطلبه منهم من بيانات أو مستندات ويكون التكليف بكتاب موصى عليه يعلم الوصول قبل الجلسة بأسبوع على الاقل ، ولذوى الشأن أن يحضروا امام اللجنة بأنفسهم أو يندبوا عنهم محاميا فى الحضور. وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين الفنيين أو الإداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور جميع اعضائها وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة وتكون مسببة - وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - فى شأن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى انه - (٠٠٠ نظرا لاهميتها خلع عليها صفة قضائية وحددت طريقة تشكيلها ليكفل لذوى شأن - من الضمانات ما يكفله لهم القضاء العادى فى هذا النوع من مسائل قيم بذلك التوفيق بين مصالح الافراد من جهة ومصلحة الدولة فى سرعة البت فى مسائل ملكية الاراضى المستولى عليها) ، وهو ما اشارت اليه أيضا المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ تعديل المادة ١٣ مكررا سالف الذكر فيما أورده من أنه (ولذلك انشئت لجنة قضائية روعى تشكيلها أن تكفل لذوى الشأن من الضمانات ما تكفله لهم جهات القضاء ٠٠) ، كما اوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ بالغاء موانع التقاضى فى بعض

القوانين أنه بما تضمنه هذا القانون من إلغاء الخصوم الزائدة في قوانين الإصلاح الزراعي التي كانت تخص المال والقرارات الأدارية من رقابة القضاء (١٠) لم يعد هناك أي مانع من موانع التقاضي في هذه الحالات فضلا عما كان قد استقر القضاء - اعتبار اللجنة القضائية المشكلة طبقا للقانون الإصلاح الزراعي جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها الشارع بنظره من تملك المنازعات .

ومؤدى ما تقدم أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي جهة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء العادي والإداري أنشأها المشرع وخصها بالفصل بين بيوها فيما ينشأ عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي - منازعات متعلقة بملكية الاراضى المستولى عليها ، وقرارات الاستيلاء الصادرة بانشائها وذلك باتتباع إجراءات التقاضى وضماناته ومؤدى التي سرعة البت في هذه المنازعات حتى يحسم أمرها وتحقق بذلك الأهداف التي صدر من أجلها قانون الإصلاح الزراعي ، وهو ما أفصح عنه المشرع في المذكرات الإيضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والقرار بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى على ما سلف ببيانته وبالتالى فإن القرارات التي تصدرها هذه اللجنة ، وهي تمارس عملا قضائيا أسنده اليها المشرع ، تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية كما أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - إذ يباشر في صلب اعتماده قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - ما يختص به بنص صريح في القانون فإن ما يتولاها في هذا الشأن يتداخل مع عمل اللجنة وهو عمل قضائي على ما سلف ببيانته ، فتلحق لزوما الصفة القضائية ما يصدره من قرارات وتعتبر من الأحكام التي تحوز حجية الامر المقضي . وتكون بهذه المثابة حجة على الكافة فيما فصل فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية في نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم وتتلحق بذات الحق محلا وسببا أعمالا لحكم المادة (١٠) من قانون الإثبات في السواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تضمنت على أن (الأحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيها فتنسب فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغيب

صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا . وتلغى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها) .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد أصدر قراره بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٧ متضمنا عدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر في الاعتراض رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٢ باعتماد عقدي البيع المؤرخين في ١٩/١٠/١٩٥٤، ١٩/٣/١٩٦٠ والشاء الاستيلاء الواقع على مساحة مقدارها ٢١ س ١٦ ط ٢٠ ف ، فإن قرار مجلس إدارة الهيئة يعتبر في هذه الحالة بمثابة حكم نهائي يصوز حجية الأمر المقضي ويمنع الخصوم من إعادة تجديد النزاع أمام اللجنة القضائية مرة أخرى ، ولا يغير عن ذلك أن مجلس إدارة الهيئة لم يصدر قرار الاستيلاء النهائي كما تذهب إلى ذلك الطاعنات ويحسب ما ورد بالذاكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بأن حكم المادة الأولى - من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه يسري متى كان قرار الاستيلاء النهائي لم يصدر بعد حتى ولو كان قد صدر في موضوع التصرف قرار من اللجنة القضائية ، ذلك أنه وإن كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي - وهو القانون الذي استندت إليه الطاعنات في الاعتراض رقم (١) لسنة ١٩٧٢ قد نص في مادته الثانية على ألا تسري أحكام المادة الأولى منه على قرارات اللجان القضائية التي تم التصديق عليها من مجالس إدارة الهيئة ، كما أن المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد بينت الحالات التي لا تسري عليها أحكام هذه المادة ومنها حالة صدور قرار نهائي بالاستيلاء ، إلا أن نص المادة الإنشائية يتسع ليشكل أيضا حالة رفض مجلس إدارة الهيئة اعتماد قرارات اللجان القضائية وهو ما يتفق مع مقصود المشرع عن إصداره لهذا القانون وهو إنهاء المنازعات المتعلقة بمساحات ضئيلة من الأراضي ، وكذلك ينسق مع طبيعة قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة باعتماد أو برفض اعتماد قرارات اللجان القضائية بأنها أحكام قضائية تحوز حجية الأمر المقضي وليست قرارات إدارية لا تحوز هذه الحجية .

(ملعن ٢٥٥٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠)

المصرح الثاني

اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعي

المبدأ :

ينبسط اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعي على المنازعات المتعلقة بفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو تلك التي تكون محصلا للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه من هذه الاراضي قبل المسلك المستولى لديهم ، الاستيلاء وما يتفرع عنه أو ما يتعلق به من مشكلات هو فعوى المنازعة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ مكررا من المرسوم القانوني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ - تنص على أن « تشغل لجنة قضائية » أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرئاسة ومن عضو مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس وثلاثة أعضاء يمثلون كل من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومصلحة الشهور العقارية والتوثيق ومصلحة المساحة . وتختص هذه اللجان بون غيرها - عند المنازعة - بما يأتي : -

١ - تحقيق الاقرارات والميوز المقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو التي تكون مصلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وفقا لاحكام القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها . على المنتفعين وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن اختصاص اللجنة القضائية ينبسط على المنازعات المتعلقة بفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو تلك

التي تكون محلا للاستيلاء لتحديد مايجب الاستيلاء عليه من هذه الاراضى قبل الملك المستولى عليهم والمناطق فى تلك هو وجود عنصر الاستيلاء فى المنازعة ومايتعلق به من تحقيق الاقرارات السابقة عليه أو المجهودة لاجرائه أو بحث الديون العقارية الخاصة بالاراضى محل الاستيلاء أو فحص ملكية هذه الاراضى وما اذا كانت هذه الملكية ثابتة للمستولى لديه أو للغير فالاستيلاء وما يتفرع عنه أو يتعلق به من مشكلات هو فحوى المنازعة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن طلبات الطاعن فى اعتراضه امام اللجنة تنصب على رفع الاستيلاء عن مساحة ٢١ س ١١ ط ٢ من الاراضى المستولى عليها قبله اذا أنه احتفظ ضمن احتفاظه بطريق الخطا بمساحة مادية وصغرت المساحة الاخيرة من اراضى البناء التى لا تخضع للاستيلاء ، وبهذه المثابة كانت المنازعة تعد من المنازعات المتعلقة بالاستيلاء وما يفرع عنه وتتدرج تحت المنازعات التى تختص بها اللجنة القضائية وفقا للبيند الاول من 'المادة ١٣ مكر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها واذا ذهب القرار المطعون الى خلاف هذا المذهب يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله ويتعين لذلك القضاء بالفائه وباختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بنظر الاعتراض رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨١ وباعادته اليها للفصل فيه ،

(طعن ٤٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٩٨٦)

المبحث :

المادة (١٣) مكررا من قانون الإصلاح الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلا بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - حدد المشرع اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى على سبيل الحصر - يشمل هذا الاختصاص المنازعات المتعلقة بتمحيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو الاراضى محل الاستيلاء والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الاراضى على المتفيعين - لا يمتد هذا الاختصاص للمنازعة فى تقرير التعويض المستحق عن الاراضى المستولى عليها - ينعقد الاختصاص فى هذا الشأن للقضاء الادارى .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه : وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بما يأتي :

(١) تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها .

(٢) الفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المنتفعين ، ، ويبين من هذا النص أن المشرع قد حصد الحالات التى تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر المنازعات المتعلقة بها وهى على سبيل الحصر المتعلقة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الاراضى على المنتفعين ، ولا يندرج فى هذا الاختصاص المنازعات الخاصة بتقدير التعويض المستحق عن الاراضى المستولى عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بهذا النوع من المنازعات للقضاء الادارى ولا وجه للمقول باختصاص اللجان القضائية بهذه المنازعات استنادا الى نص المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ذلك أن مفاد هذا النص هو اختصاص اللجنة القضائية بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فى الحدود المرسومة بالمادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها .

ومن حيث أن موضوع الاعتراض ينصب على الطعن فى قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٧٦ باعتماد تقرير اللجنة العليا بتقدير اثمان املاك الدولة للارض المستولى عليها محل هذا الاعتراض ، فمن ثم فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يندرج ضمن المنازعات التى تختص بها محكمة القضاء الادارى والمشار اليها فى البند (خامسة) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ طبقا

لنص المادة ١٣ من هذا القانون ، وبناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه حين قضي بعدم اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ولائيا بنظر هذا النزاع قضاء صحيحا مستندا الى صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطعن فيه غير قائم على سند صحيح خليفا بالرفض ، واذا انتهينا الى صحة القرار المطعون فيه القاضي بعدم اختصاص اللجنة ولائيا بنظر موضوع الاعتراض . فانه وطبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يتعين القضاء باحالة الاعتراض الى محكمة القضاء الاداري بدائرة منازعات الافراد للفصل فيه .

ومن حيث أن من خسر الطعن يلزم بالمصروفات طبقا لنص المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٢٧٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣)

المبدأ :

المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - حدد المشرع مجال اختصاص اللجنة القضائية بمسائل معيّنـه أوردتها على سبيل الحصر وقصرها على المنازعات المتعلقة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الارض المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء - أي منازعة تخرج عن حدود هذه الاختصاصات لا يكون للمجلس :
ية ولاية قضائية بشأنها وتختص بنظرها المحاكم العادية .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وهي من المواد السارية المفعول في ظل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ تنص على : « تشلّ لجنة قضائية أو أكثر وتختص هذه اللجنة دون غيرها - عند المنازعة بما يأتي : -

١ - تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضي

المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من المالك وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه »

ومؤدى هذا النص أن المشرع حدد مجال اختصاص اللجنة القضائية بمسائل معينة أوردها على سبيل الحصر ، وقصرها على المنازعات المتعلقة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية ، وفحص ملكية الارض المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء ، وذلك لتعيين ما يجب عليه وفقا للقانون ، ومن ثم فإن اية منازعة تخرج عن حدود هذه الاختصاصات لا يكون للجنة اية ولاية قضائية بشأنها ، وإنما تختص بنظرها المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات الا ما استثنى بنص خاص .

ومن حيث أنه لم يثبت أن الارض محل النزاع قد استولى عليها فعلا أو كانت محلا للاستيلاء من جانب الهيئة الطاعنة ، وأن المدعى بخصومه للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ يخرج فعلا عن دائرة الخضوع لاي من قوانين اصلاح الزراعي كما لم يثبت وضع اصلاح الزراعي على هذه الارض بأى وجه من الوجوه على سبيل الاستيلاء عليها ، فمن ثم تعتبر المنازعة حول هذه الارض خارجة عن حدود الاختصاصات التي رسمها القانون للجان القضائية وبالتالي تفسر ولايتها عن نظرها وينعقد الاختصاص بالفعل فيها للمحاكم العادية ، وغنى عن البيان أن الحكم بعدم اختصاص اللجان القضائية بهذه المنازعة لا يترتب عليه أى مصادم بحقوق المظنون بسدهم في ملكية الارض محل النزاع متى ثبت للمحكمة المختصة أحقيته فيها .

(طعن رقم ١١٢١ لسنة ٢٩ قى - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

المبحث :

اللجان القضائية لاصلاح الزراعي لا تخلص الا بالمنازعات المتعلقة بالاراضى المستولى عليها وفقا للقوانين اصلاح - لا تختص اللجان القضائية بالمنازعات الخاصة عما تسلمه الهيئة من اراضى لادارتها وفقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايلولة الحراسة الى الدولة - تكون محكمة القضاء الادارى هي المختصة في المنازعات الادارية .

المحكمة .:

ومن حيث ان الثابت من أوراق الطعن المائل ان الطاعن خضع للحراسة بموجب الامر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ حيث تم التحفظ على مساحة ٨١س ٢ ط ١٠٦ ف وسلمت هذه الاطيان من الحراسة الى الاصلاح الزراعى طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتم الافراج عن هذه المساحة عسيما مساحة ٨١س ١٩ ط ١١ ف وهي المساحة موضوع الطعن المائل .

ومن حيث أن الثابت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل ان مساحة ١٦٩س ٢ ط ٤ ف نصيب المدعوة ليلي سعيد شقير والذي يزعم الطاعن انه قد آل اليه بموجب عقد عرقي مؤرخ ١٤/٥/١٩٥٩ (تخارج) هو فقط الذي استولى عليه الاصلاح الزراعى طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ قبل السيدة/ ليلي سعيد شقير من المساحة محل الاعتراض البالغ مساحتها

٧/٨١س ١٩ ط ١١ ف أما باقى المساحة موضوع الطعن وهي مساحة ١٢س ٢ ط ٦ ف فقد أثبت محضر اعمال الخبير السابق الاشارة اليه انه من نصيب الاملاك الاميرية وهي المساحة التي تم الاستيلاء عليها ضمن المساحة التي فرضت عليها الحراسة خضوعا للامر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايلولة اموال الحراسة الى الدولة وأن الاصلاح الزراعى وضع اليد على هذه الارض وفقا لذلك .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على ان اللجان القضائية للاصلاح الزراعى وفقاً للمادة ١٢ مكرراً من قانون الاصلاح الزراعى لا تختص الا بالمنازعات المتعلقة بالارض المستولى عليها وفقاً لقوانين الاصلاح وبذلك تخرج عن هذه اللجان المنازعات الخاصة بما تسلمه الهيئة من اراضى لادارتها وفقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وتكون محكمة القضاء الادارى هي المختصة بنظر المنازعة في الشق المتعلق بالمساحة المذكورة - أي المساحة التي اشار تقرير الخبير انها من نصيب الاملاك الاميرية - باعتبار أن محكمة القضاء الادارى هي جهة القضاء المقام في المنازعات الادارية الامر الذي يتعين معه الحكم بالغاء قرار اللجنة المطعون

فيه ويعدم اختصاصها أو إحالة النزاع بالنسبة لهذه المساحة التي محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أنه بالنسبة لباقي المساحة التي استولى عليها الإصلاح الزراعي طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ . والبالغ مساحتها ١٦٩٩/٣ طلاف قبل السيدة/إيلي سعيد شقير (شقيقة الطاعن والتي يذكر الطاعن أن شقيقته قد تصرفت إليه فيها بعقد تخارج عرقى مؤرخ ١٤/٥/١٩٥٩ . ويدهى الطاعن أنه قد تملكها بالتقادم المكسب قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المطبق في الاستيلاء على المساحة. المشار إليها بأن الثابت أن الاعيان المشار إليها قد آتت إلى الخاضعة من تركة والتهما ومن ثم فإن حيازة الطاعن لهذه المساحة المملوكة لشقيقته الخاصة وباعتباره أحد الورثة الحيازة المكسبة للملكة تخضع لحكم المادة ٩٧٠ مدني والتي تقضي على أنه ٠٠٠ في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا دامت مدة الحيازة ومدة ثلاث وثلاثين سنة ٠٠ »

ومن ثم فلا سند للطاعن بالقول باكتسابه الملكية الأرض موضوع النزاع بوضع اليد لمدة خمسة عشر سنة كما ورد بتقرير الطعن قبيل استيلاء الإصلاح الزراعي عليها طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ .٠
(طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)

المبحث :
المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - اختصاص اللجان القضائية للإصلاح الزراعي يتناول الفصل في كل ما يعترض الاستيلاء من مقارعات - خاصة تلك التي تقوم بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى عليهم بشأن البيانات الواردة في الاقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من ارضهم - ايضا فحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للمقرارات المقدمة من الملاك وطبقا لاحكام القانون -
ذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

(المودع ضمن حافظة المستندات المقدمة من جهة الادارة أمام اللجنة)
والذى تقرر فيه الاستيلاء نهائيا على المسطح موضوع الاعتراض السذى
سبق الافراج عنه نهائيا وتسليمه للمعتضة والتي تستند فى اعتراضها
على ما أورده الخاضع من تحفظ فى اقراره بالمقدم منه طبقا للقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المستولى على الارض طبقا له والذى تمسك فيه بحقه
فى الاحتفاظ بالمساحة المستولى عليها موضوع الاعتراض ولما كان الاعتراض
تناول طعنا على الاستيلاء فان الاختصاص ينظره ينعقد طبقا للمادة ١٢ من
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للجنة القضائية التى يدخل فى اختصاصها
النظر فى الاستيلاء وما يتقرر عنه أو يتعلق به من منازعات .

ومن حيث أن ما تطلبه الطاعنة فى اعتراضها للمقدم الى اللجنة
القضائية للاصلاح الزراعى هو الغاء الاستيلاء على الارض موضوع
الاعتراض، الذى صدر به القرار رقم ١٣١٢ لسنة ١٩٨٠ فى ١٦/٤/١٩٨٠
من الهيئة الطعون ضدها والمستولى عليها طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ فمن ثم تختص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى بالفصل
فى هذه المنازعة الناشئة عن تطبيق ذلك القانون مادام قد ثبت ان الاستيلاء
هو محل المنازعة ومناطقها .

ومن حيث انه وقد جرى قرار اللجنة الطعون فيه على خلاف ذلك
فانه يتعين الحكم بالغائه وباختصاص اللجنة بنظر الاعتراض واعادته اليها
للفصل فى موضوعه مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٥ ق - بجلسة ١٩٩٢/٥/٥)

المبدأ :

اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى لا تختص بالمنازعات التى تقوم
بين الافراد والتي لا تكون الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طرفا فيها -
لنما يختص بها القضاء العادى .

المحكمة :

« وحيث أن بحث وتحديد من هو المالك لأرض النزاع أو من هو الإحق بها من المعارضين في الاعتراضين سالف الذكر (المطعون ضدهم) إنما يفرج عن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي . إذ أن هذه اللجنة لا تختص بالمنازعات التي تقوم بين الأفراد والتي لا تكون الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طرفاً فيها وإنما يختص بها القضاء العادي » في هذا المعنى الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسته ١٩٧٧/١٢/٢٧ في الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩ ق . »

وحيث أنه لما سبق يكون القرار المطعون فيه القاضى بإلغاء الاستيلاء الواقع على ٣٥٠ ط ١٠ موضع الاعتراضين المشار إليهما قد صدر متفقاً مع القانون ، فما يتعين معه القضاء برفض الطعن لاقتضاه إلى سند صحيح من الواقع والقانون .

وحيث أن من يخسر الدعوى أو الطعن يلزم مصاريفه أعمالاً لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٣٠٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٦)
المبدأ :

الحالات التي حددها المشرع باختصاص اللجان القضائية - المشكلة طبقاً للقانون الإصلاح الزراعي بنظرها - جاءت على سبيل المحصر - وقاصر - على الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأرض المستولى عليها - أو التي تكون محل للاستيلاء - وطبقاً للقرارات المقيمة من الملاك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه - وكذلك المنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الأراضي - أما بعد تمام التوزيع وتسلم الأرض لمن آلت إليه فقد أوجب المشرع عليه واجبات - أن يقوم على زراعة الأرض بنفسه بالعناية الواجبة - إذا تخلف عن الوفاء بهذا الالتزام يصدر قرار من اللجنة بإلغاء قرار التوزيع أو استرداد الأرض منه - ولا يصيب القرار نهائياً إلا بعد التصديق عليه من اللجنة العامة للإصلاح الزراعي - خروج الحالة الأخيرة من اختصاص اللجان القضائية -

يكون قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على قرار لجنة مخالفات التعيين أو عدم التصديق عليه - قرار أداء بان يخفض لرقابة القضاء بالطريق العادي - وليست داخلا في حصوص القرارات الصادرة عن اللجان القضائية التي يطعن عليها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - ومجلس الدولة *

المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل يدور حول مشروعية قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بعدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٨٠ من عدمه ، وهو أمر يستتبع بالضرورة وحكم اللزوم الفصل فيما إذا كانت المنازعة تدور حول مخالفات المتقاعين أم أنها منازعة تتعلق بأصل التوزيع ، حيث تخرج في الحالة الأولى عن اختصاص اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ويكون قرار الهيئة بعدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية في هذه الحالة صحيحا ، أم أنها تتعلق بأصل التوزيع وفي هذه الحالة تدخل في اختصاص اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ، ويكون استناد مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في عدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية بمقولة عدم اختصاص اللجان المذكورة استنادا غير صحيح ومن ثم يكون قراره بعدم الموافقة معيبا *

ومن حيث أن المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والمضافة بالقانون ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ والمعدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص في فقرتها الثانية على أن (...) وتشكل لجنة قضائية أو أكثر ... وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بما يأتي *

١ - تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للقرارات المقدمة من الملاك وفقا لاحكام هذا القانون لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها *

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها على المتقاعين ويجوز لدوى الشأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس

الدولة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة ٠٠ وتنص المادة ١٣ مكررا (١) من المرسوم بقانون سالف الذكر والمضافة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ على أنه (فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجان المنصوص عليها في المادة ١٢ والمادة ١٣ مكررا نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ٠٠٠٠٠٠ »

وتنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون السابق الاشارة اليه والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٥ على أن (تسلم الارض لمن آلت اليه من صغار الفلاحين ٠٠٠٠ ويجب على صاحب الارض أن يقوم على زراعتها بنفسه ٠٠٠٠ وإذا تخلف من تسلم الارض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو أخل بأى التزام جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون حقق الموضوع بواسطة لجنة تشكل ٠٠٠ ولها بعد سماع اقوال صاحب الشأن أن تصدر قرارا مسببا بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الارض عليه واستردادها منه أو اعتباره مستأجرا لها من تاريخ تسليمها اليه ٠٠٠٠

ويبلغ القرار اليه بالطريق الإدارى قبل عرضه على اللجنة العليا بخمسة عشر يوما على الأقل ولا يصبح نهائيا الا بعد تصديق اللجنة العليا عليه ٠٠٠٠

وتلبيقا لهذه النصوص فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المخرج حدد الجهات التى تنقض اللجان القضائية المشكلة طبقا لاحكام قانون الإصلاح الزراعى بنظرها ، وهذا التحديد جاء على سبيل الحصر وقاصرا على الفصل فى المنازعات المتعلقة بملكية الارض المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وطبقا للقرارات المقدمة من المسالك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام قوانين الإصلاح الزراعى وكذلك المنازعات المتعلقة بتوزيع هذ الاراضى كمن يدعى مواطن ما أحقيته فى التوزيع

وهي مسألة سبائقة بالضرورة على الانتفاع بالأرض الموزعة ، أما بعد تمام التوزيع وتسلم الأرض لمن آلت إليه من صغار الفلاحين فقد أوجب المشرع عليه واجبات عنها أن يقوم على زراعة الأرض بنفسه وأن يسدّل في ذلك العناية الواجبة . وإذا تخلف عن الوفاء بهذا التزام أو الإخلال بأي التزام جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون حلق الموضوع بواسطة لجنة مخالفات المنتفعين والتي لها بعد سماع أقواله أن تصدر قرارا مسببا بالغاء قرار التوزيع أو استرداد الأرض منه واعتباره مستجرا لها من تاريخ تسليمها إليه ، ولا يصبح هذا القرار نهائيا الا بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ومتى كان ذلك فإن هذه الحالة الأخيرة تخرج من اختصاص اللجان القضائية ويكون قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على قرار لجنة مخالفات المنتفعين أو عدم التصديق عليه قرارا إداريا يخضع لرقابة القضاء بالطريق العادي ، وليس داخلا في خصوص القرارات الصادرة عن اللجان القضائية التي يطعن عليها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة .

ومن حيث أن الثابت من وقائع الطعن المائل أن مورث الطاعنين من المنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعي حيث تم توزيع الأرض محل النزاع عليه بالفعل عام ١٩٦٣ وتسلم مساحة ٢٠ سهم ، ٧ ط ، ٣ ف بزرعنة التعمير بمنطقة ابيمن بمحافظة الاسكندرية ، ثم تبين للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أنه ترك هذه الأرض بدون زراعة ومكن الغد من وضع يده عليها ، ولهذا السبب تم إحالته إلى لجنة مخالفات المنتفعين المنصوص عليها في المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي ، وبعد تحقيق الموضوع بمعرفة هذه اللجنة أصدرت بتاريخ ١٩٨١/٣/٣ قرارها في الدعوى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٠ بالغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض على المنتفع المذكور واعتباره مستجرا لها من تاريخ تسليمها إليه وتصديق على هذا القرار من مجلس إدارة الهيئة بقراره رقم ١٦٦٠٤ الصادر في ١٩٨١/٨/٢١ ولم يتم الطعن على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري حيث أصبح باتا ونهائيا .

ومن حيث أن الطاعنين يدّعون أن يطعنوا على القرار الصادر من

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على قرار لجنة مخالفات المنتفعين أمام القضاء الإداري سلكوا طريق الطعن أمام اللجان القضائية بالإصلاح الزراعي حيث أقاموا الاعتراض رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٨٠ للملنيين تسليمهم الأرض محل النزاع بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣ قررت هذه اللجنة بحقيقتهم في تورييع هذه الأرض عليهم وإعلنتها اليهم ، وعرض قرارها على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والذي تسرع عدم الموافقة عليه ، وهو القرار محل الطعن المسائل -

ومن حيث أن القرار المذكور قد صدر عن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي استنادا الى أن النزاع الذي عرض على اللجنة القضائية لا يدخل في اختصاصها حيث أن الأرض تم توزيعها بالفعل على المنتفع (مورث الطاعنين) ، وأن ما حدث كان تالبا على موضوع التوزيع وأنه قد جاء نتيجة مخالفة المنتفع لواجب من الواجبات الجوهورية حيث تخلف عن زراعة الأرض بنفسه ومكن غيره من الاستيلاء عليها وهو ما يدخل في اختصاص لجنة مخالفات المنتفعين طبقا لحكم المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي على النحو السابق توضيحه ، وأن هذه اللجنة أصدرت قرارها في الشأن وتصدق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأصبح باتا ونهائيا بسبب عدم الطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري وعليه يكون السبب الذي استند اليه مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بعدم التصديق على قرار اللجنة القضائية صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون - ،
(طعن ٧٤٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٠ يوليو ١٩٩٣)

المبحث :

حدد المشرع الحالات التي تختص اللجنة القضائية المشكلة طبقا لاحكام قانون الإصلاح الزراعي - بنظرها - هذا التحديد جاء على سبيل الحصر قاصرا على الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي المستولى عليها - طبقا لاحكام قوانين الإصلاح الزراعي - والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الأراضي .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٦٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كانت تنص في فقرتها الثانية على أن تشكل لجنة أو أكثر ... تكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وخصص الاراضى المستولى عليها ، وفله لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها .

وحيث عدلت هذه الفقرة بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فنصت على أن تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار وتختص هذه اللجنة بوز غيرهما عند المنازعة بما يأتى : -

١ - تحقيق الاقرارات والديون العقارية وخصص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملك وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحميد ما يجب الاستيلاء عليه .

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على منتفعين الخ

كما جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أن هذه اللجان القضائية تختص بالنظر في جميع المنازعات المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

وحيث أن مقتضى هذه النصوص المتقدمة أن المشرع حدد الحالات التى تختص اللجنة القضائية المشكلة طبقا لاحكام قانون اصلاح الزراعى بنظرها ، وأن هذا التحديد جاء على سبيل الحصر قاصرا على الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام قوانين اصلاح الزراعى والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الاراضى .

وحيث أنه لا خلاف بين طرفى الطعن حول ما انتهى اليه الخبير في تقريره من أن الارض موضوع النزاع ملك للمعتز بالبراء من شركة

أراضي ماريو بوليس بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٠/٤/١ ويؤيد
تنازل صابر من شركائه مؤرخ ١٩٥٦/٣/٨ ، وأنه قد تم الاعتداد بهذا
التصرف بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ١٢
بالمجلس رقم ٧٩ المنعقدة في ١٥/٧/١٩٧٤ لتثبيت تاريخ التصرف بمرور
بمضمر جرد الحراسة رقم ١١ المؤرخ ١٩٥٧/٢/٢٤ ومن ثم أعطى المأمون
ضده شهادة مؤرخة ١٩٨٢/١٢/١١ بهذا الاعتداد .

وحيث سبق للخبير المنتدب في المنازعة أن قرر وأثبت في محاضر
أعماله أن سبب وضع يد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على أرض
النزاع هو قرار نزاع ملكيتها ضمن أراضي شركة ماريو بوليس والبالغ
مساحتها ١٧ أس ٦ ط ٥٥٣ هـ وذلك لصالح المشروع رقم ١١٧ أصصلاح
زراعي وأن قرار نزاع الملكية هذا صدر برقم ٥٤ ومنشور بالجريدة الرسمية
بالعدد رقم ٣٤ في ٩/٥/١٩٦٦ . ولذا فإن النزاع بهذه المثابة يعد وففا
للتكليف القانوني الصحيح طعنا على قرار بنزع ملكية العقار محل النزاع
للمنفعة العامة .

(طعن ٢٠٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/٣)

المشروع الثالث

الاجراءات أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعي

اولا - تتحقق اللجنة من صحة الاستيلاء

المبسطة :

المادة (٢) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض
الاملاك المتروكة على قوانين الاصلاح الزراعي المتبرع من ربط بين انضمام
مدة خمسة عشر سنة وبين اعتبار الاستيلاء النهائي على تلك الاراضي
بضرورة أن يكون الاستيلاء الابتدائي قد تم وفقا لاحكام القوانين ارقام
١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة
١٩٦٩ - يجب ان يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة الاجراءات
التي استوجبتها القوانين المشار اليها - سواء ما يتعلق منها بضرورة
الاعلان عن الاستيلاء او اللصق او العلم اليقيني بهذا الاستيلاء - يتعين
على اللجان القضائية ضرورة التحقيق من ضمن الاستيلاء بما في ذلك
اتمام اجراءات الاعلان او اللصق او العلم اليقيني - اذا ثبت أن الاستيلاء
قد تم صحيحا وبمراعاة كافة الاجراءات والشروط المنصوص عليها في
القوانين المشار اليها فان قرار اللجنة في مثل هذه الحالة يتعين أن يكون
بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص *

الحكمة :

ومن حيث أن القرار الملغى فيه والصابر من اللجنة القضائية في
الاعتراض رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٨٦ بجلسته ١٢/٣/١٩٨٩ قد قضى بعدم
اختصاص اللجنة ولائيا بنظر الاعتراض تاسيسا على حكم المادة ٢ من
القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أن الاراضي التي مضى خمسة
عشر سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٨٧
سنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ سنة ١٩٦٣ ، ٥٠ سنة ١٩٦٩ ولم تقم
عنها اعتراضات أو طعون أو قدمت عنها ورفضت بصفة نهائية حتى تاريخ

العمل بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٨٦ تعتبر مستولى عليها بصفة نهائية وفقا لاحكام هذه القوانين . .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص أن المشرع قد ربط بين انقضاء المدة المشار اليها بين اعتبار الاستيلاء للنهائي على تلك الاراضى نهائيا بضرورة أن يكون الاستيلاء الايتدائي قد تم وفقا لاحكام للقوانين المشار اليها .

واشترط المشرع أن يكون الاستيلاء قد تم وفقا لاحكام القوانين المشار اليها يفترض بداهة أن يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة الاجراءات التي استوجبتها تلك القوانين سواء ما يتعلق منها بضرورة الاعلان عن الاستيلاء والصلق أو العلم اليقيني بهذا الاستيلاء فضلا عن باقى الشروط الاخرى الواردة فى القوانين المشار اليها بحيث يتعين على اللجان القضائية ضرورة التحقيق من ضمن الاستيلاء بما فى ذلك اتمام اجراءات الاعلان والصلق أو العلم اليقيني ، فإذا ما تحقق ذلك وثبت أن الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة توافر كافة الاجراءات والشروط المنصوص عليها فى القوانين السابق بيانها فإن قرار اللجنة فى مثل هذه الحالة استنادا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢ سنة ١٩٨٦ يتعين أن يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن قرار اللجنة المطعون فيه قد صدر بعدم الاختصاص وبغير التمقيق من واقعات أن الاستيلاء قد تم صحيحا وفقا للشروط والاجراءات الواردة بتلك القوانين فإن القرار المطعون فيه يكون قيما لذلك مخالفا للقانون خليقا بالخفاء مما يتعين معه الحكم بالغاثة واعادة الاعتراض الى اللجان القضائية للفصل فيه مجددا على الوجه السابق بيانه من هيئة اخرى .

(طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٥ ق - بجلسة ١٩٩١/٥/٧)
ثانيا - الحكم يكون لعدم القبول وليس لعدم الاختصاص

المبني :

« النتيجة الطبيعية فى حالة صدور قرار استيلاء نهائى قائم على اجراءات استيلاء ايتدائي متفقة مع القانون هو القضاء بعدم قبول الاعتراض لا بعدم الاختصاص الا أن الوضع فى الحالتين واحدة وهو عدم تعرض اللجنة القضائية لموضوع الاعتراض .

(طعن ١٧٧٩ لسنة ٣٩ من جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي مفادها - المشرع قد ربط بين انقضاء مدة خمسة عشر سنة على الاستيلاء الابتدائي على الأراضي وبين اعتبار الاستيلاء النهائي على تلك الأراضي نهائى - ذلك بشرط أن يكون الاستيلاء الابتدائي قد تم وفقا لهذه القوانين أرقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - يفترض ذلك بداهة أن يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة الإجراءات التي استوجبتها تلك القوانين المشار إليها - إذا ثبت أن الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة توافر كافة الشروط والإجراءات المنصوص عليها فإن قرار اللجنة في مثل هذه الحالة استنادا إلى نص المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه يتعين أن يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي تنص على أن الأراضي التي مضى خمسة عشر سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم تقدم عنها اعتراضات أو طعون أو قيمت عنها ورفضت بمسقة نهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستولى عليها نهائيا وفقا لأحكام هذه القوانين

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص في المشرع قد ربط بين انقضاء المدة المشار إليها وبين اعتبار الاستيلاء النهائي على تلك الأرض نهائيا بضرورة أن يكون الاستيلاء الابتدائي قد تم وفقا لأحكام القوانين المشار إليها .

واشترط أن يكون الاستيلاء قد تم وفقا لأحكام القوانين المشار إليها يفترض بداهة أن يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة الإجراءات

التي استوجبتها تلك القوانين سواء ما تعلق بها بضرورة الاعلان عن الاستيلاء واللمصق أو العلم اليقيني بهذا الاستيلاء فضلا عن باقى الشروط الأخرى الواردة فى القوانين المشار إليها بحيث يتعين على اللجان القضائية ضرورة التحقق من صحة الاستيلاء بما فى ذلك اتمام اجراءات الاعلان واللمصق أو العلم اليقيني فإذا ما تحقق كل ذلك وثبت أن الاستيلاء قد تم صحيحا ويمراعاة توافر كافة الاجراءات والشروط المنصوص عليها فى القوانين السابق بيانها فان قرار اللجنة فى مثل هذه الحالة واستنادا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ يتعين ان يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن قرار اللجنة المطعون فيه وقد صدر بعدم الاختصاص ويغير التحقق من واقعات أن الاستيلاء قد تم صحيحا ووفقا للشروط والاجراءات الواردة بتلك القوانين فان القرار المطعون فيه يكون تبعا لذلك مخالف للقانون خليا بالالفاء مما يتعين معه الحكم بالالفاء واعادة الاعتراض الى اللجان القضائية للفصل فيه مجددا على الوجه السابق بيانه من هيئة أخرى .

(طعن رقم ٢٩٤٧ لسنة ٣٥ ق - بجلصة ١٩٩١/٤/٣٠)

ثالثا - الخبير الشهود بغير حلف يمين

المبحث :

اللجنة القضائية باعتبارها محكمة الموضوع لها سلطة موضوعية فى تقدير عمل الخبير - لا تقريب عليها - إذا اتخذت من اقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى تضمنها تقديره لاثبات ملكية المعارض لاطيان الاعتراض .

المحكمة :

(٤) لا يقدح فى ذلك ما تقرره الهيئة الطاعنة من انه كان يتعين على الشهود حلف اليمين اذ ليس فى القانون المشار اليه أو غيره ما يتطلب ذلك .

كما جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن اللجنة القضائية باعتبارها محكمة الموضوع لها سلطة موضوعية في تقدير عمل الخبير وأنه لا تريب عليه إذا اتفقت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى تضمنها تقديره لإثبات ملكية المعارض لاطيان الاعتراض :

ومن حيث أنه ناسينا على ما تقدم فإن القرار المطعون فيه فيضا قضى به القضاء الاستيلاء على الاطيان موضوع الاعتراض واستبعادها من الاستيلاء قبل الخاضع أنور محمود على صالح الخاضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ يكون وإحالة هذه قد صدر متفقا وصحيح القانون مما يتمين معه الحكم برفض الطعن والزام الهيئة الطاعنة المحروقات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات ٠

(طعن ٣٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

الفروع الزراعية

قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي وصحتها

المبدأ :

تحوز القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي حجية الامر المقضي ما دامت قد صدرت في حدود اختصاصها المقرر قانونا - يشترط لقيام حجية الامر المقضي اتحاد في الخصوم والمحل والسبب .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن الأحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من التفريق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلى بذات الحق محلا وسببا . وتتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن هذه المحكمة قد استقر قضاؤها على أن قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تحوز حجية الامر المقضي ما دامت قد صدرت في حدود اختصاصها ومن المقرر أنه يشترط لقيام حجية الامر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك اتحاد في كل الخصوم والمحل والسبب .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم وإن كان الثابت من مطالعة ملف الاعتراض رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ ، أن الطاعن أقام الاعتراض المذكور طالبا الحكم بالاعتداد بمعد البيع المؤرخ ١٠/١١/١٩٧٢ الصادر من السيدة / ٠٠٠ استنادا الى أن أطيان الاعتراض كانت ضمن أطيان احتفاظ البائعة الخاضعة للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأن هذه الأطيان كانت تحت الحراسة وتم التصرف فيها خلال المدة القانونية بعد الإفراج عنها ويجلسه ١٠/١١/١٩٧٩ قررت اللجنة القضائية نذب كاتب خبراء وزارة العدل بأسبوط لاداء المأمورية المشار اليها بمنطوق القرار . ويتاريخ ٢/١/١٩٨٠ . أودع مكتب المأمورية وزارة العدل بأسبوط تقريرا تضمن أن أطيان الاعتراض مساحتها (٨ سهم) و ١٤ قيراط كائنة بحوض قلعة البلح (٤٤) بزماس ساحل سليم وشائعة في

مباحة (٢٣ سهم) (٢١ قيراط) (٢ غدان) وإنما آلت الى المعتبر من السيدة/..... بموجب عقد مؤرخ ١٠/١١/١٩٧٢ وأن المعارض وجن قبله البائعة ومورثها المرحوم وضعوا اليد على اطيان النزاع منذ سنة ١٩٢٤ وحتى تاريخ اعداد التقرير ، ووضع اليسد هاديء وظاهر ومستمر وبنية التملك ، اذ ان البائعة للمعارض ومورثها من قبلها اكتسبا ملكية أرض للاعتراض بمضي المدة الطويلة ، وثان للاصلاح الزراعي لم يستولى على اطيان الاعتراض قبل المرحوم /..... أو ابنته ، وأن والد البائعة للمعارض والبائعة للمعارض غير خاضعين لقوانين الاصلاح الزراعي - وبجلسة ١/٦/١٩٨٠ قضت اللجنة القضائية بعدم قبول الاعتراض استنادا الى انه ثبت من تقرير الخبير عدم وجود استيلاء على اطيان الاعتراض ومن ثم لا توجد منازعة ، وتنتهي بالتالي مسلسلة المعارض من إقامة الاعتراض .

ومن حيث ان الفاتحت من مقارنة الاعتراض رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ الصالاف الاشارة اليه والاعتراض رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ محل الطعن المائل أن هناك اتصافا على الخصوم والمحل ، يبين أنهما يختلفان باختلاف كليا في السبب ، ذلك أن السبب في الاعتراض الاول يتمثل في كون العقد صادرا من خاضعة ويعلق على اطيان احتفاظ ومبرم خلال المدة القانونية بعد الانهراج عن الاطيان من الحراسة بينما أن السبب والاعتراض الثاني هو التقادم المكسب ، ومن ثم فان القرار الصادر في الاعتراض الاول لايجوز حجية الامر المقضي بما من شأنه حجب اللجنة القضائية عن نظر الاعتراض الثاني محل الطعن وذلك لاختلاف أحد شرائط هذه الحجة وهو اتحاد السبب وفضلا عن ذلك فان القرار الصادر في الاعتراض السابق لم يقض في الموضوع واستند الى ما اثبتته الخبير من عدم وجود استيلاء قبل البائعة بينما أن الثابت من الاوراق أن اطيان النزاع مستولى عليها قبل السيد/..... طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وهذا ما جاء بكتاب اللجنة العامة للاصلاح الزراعي رقم ٥٩٥ في ٥/٤/١٩٨٢ الرفق بملف الاعتراض محل الطعن ومفاد ما تقدم أن الاعتراض محل الطعن مستند الى الاستيلاء الموقع قبل الخاصع الاجنبي والى التقادم المكسب ، ولذا يكون القضاء بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقه .

الفصل فيه في الاعتراض رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ مخالفًا للقانون واجب
الانقضاء .

(طعن ١٠٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

نفس المعنى (طعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)
المبسطة :

لا يجوز معاودة الاستيلاء على ذات الأرض التي قضى بإلغاء الاستيلاء
عليها بقرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وبعد أن انقضت مواعيد الطعن
عليه ، وحاز حجية الشيء المحكوم فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين عن الاطلاع على ملف الاعتراض رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢
أن الطاعن أقام هذا الاعتراض يطلب إلغاء الاستيلاء الموقع على مساحة
(٢٢ سهم) و (٢٢ قيراط) و (٢ فدان) استناداً إلى أنه يدخل في هذه المساحة
مسطح قدره (٢ سهم) و (٤ قيراط) و (١ فدان) مقام عليها مصنع للعلطور
والباقي وقدره (٢٠ سهم) و (١٨ قيراط) و (١ فدان) من أراضي البناء ، وقد
أودع التغيير المنتقب من اللجنة تقريره المضمن أن مساحة المقام عليها
الصنوع هي (١٣ سهم) و (١ فدان) ، ويجلس ١٩٦٤/١٢/٢٠ قررت اللجنة
إلغاء الاستيلاء الموقع على مساحة (١٣ سهم) و (١ فدان) المقام عليها
الصنوع ورفض ما عدا ذلك من طلبات وتم التصديق على قرار اللجنة
القضائية بالقرار رقم (١١) الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٤ بالجلسة رقم (٤٥) .

ومن حيث أنه يبين من مطابقة تقرير مكتب الخبراء المودع بملف
الاعتراض رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٢ وكذا تقرير مكتب الخبراء المودع بملف
الاعتراض محل الطاعن المائل أن أرض النزاع (١ سهم) و (١٢ قيراط) داخله
مسطح (١٣ سهم) و (١ فدان) والذي قضى بإلغاء الاستيلاء الموقع عليه
بموجب القرار الصادر في الاعتراض رقم ١٥٥ سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فلا يجوز للهيئة المطعون ضدها أن تعاود
الاستيلاء بتاريخ ١٩٧٨/٨/٣٠ على أرض النزاع المشار إليها بعد أن قضى

بإلغاء الاستيلاء الاول عليها بقرار اللجنة القضائية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٠ والذي اضمن نهائيا بالتصديق عليه من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وبعد أن انقضت مواعيد الطعن عليه ، وحاز حجية الشيء المحكوم فيه .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك فإنه يكون باطلا متعينا الفالته والزام الهيئة المطعون ضدها التصرفات طبقا للمادة ١٨٤ مراقعات .

(طعن ٢٤٨١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٥)

المبدأ :

قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في حدود اختصاصها على الوجه المبين بالقانون والحلقة لقوة الامر المقضي به لا يجوز لطرفي الخصومة العودة الى طرح النزاع بشأنها من جديد .

ملخص الحكم :

• جرى قضاء هذه المحكمة على أن قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تحوز قوة الامر المقضي ما دامت قد حددت في حدود اختصاصها على الوجه المبين بالقانون (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٨ ق بجلسته ١٩٧٨/١/١٧ منشور في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ عاما الجزء الاول صفحة ٥٣٩ وما بعدها) .

ومن حيث أن المادة ١٠١ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يكون لتلك الاحكام هذ الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق منعلا وسببا ، وحتى تثبت هذه الحجة فلا يجوز قبول دليل ينقضها والمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كان الشايت من الاوراق هي

الطعن السائل وياعتراض طرفي الخصومة أن الاعتراض رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ المنضم لأوراق الطعن مقام من أحد ورثة المرحوم / اسماعيل على القلاوي المدعو سعد اسماعيل على القلاوي وعن ذات المسلحة محل النزاع ويذات الحدود والمعامل واستنادا الى ذات العقدين محل الاعتراض الثامنل وائسه بجلسة ١٢/٢٢/١٩٨٢ أصدرت اللجنة القضائية قرارها في الاعتراض رقم ١١٧/١٩٨١ سالف الذكر بقبوله شكلا وفي الموضوع بالاعتداد بمعدى البيع العرفيين المؤرخين ١١/٢٢/١٩٤٩ و ٧/٥/١٩٥٠ ويرفع الاستيلاء الموقع من قبل الاصلاح الزراعى على مساحة (٩ سهم) و (١٤ قيراط) و (٢ فدان) موضوع العقدين والمبينة الحدود والمعامل تفصيلا بتقرير الخبير المدع ملف الاعتراض وقد أصبح قرار اللجنة سالف الذكر نهائيا وباتا بعدم الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ومن ثم فان هذا القرار يكون قد حاز قوة الامر المقضى ويمتنع على أى من طرفي الخصومة بالتالى العودة الى طرح النزاع من جديد .

(طعن ١٥٤١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٨)

الميسرة :

الحكم الذى يصدر فى نزاع يكتسب قوة الشيء المقضى به - يمتلك بعد ذلك على اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى القصدى من جديد لذات هذا النزاع اذا كان مطروحا عليها - لا يغير من ذلك شيئا ان ذلك الحكم صدر بعد رفع الاعتراض على الطعن ، اذ الامر يتصل بشرط نظر الاعتراض المذكور ذاته ، وقد أصبح ذلك ممنوعا لسبق الفصل فيه بحكم صدر فى النزاع ذاته ، وبين الخصوم انفسهم ، ويتعلق بذات الحق المدعى به سببا وموضوعا (المادة ١٠١ من قانون الاثبات) .

ملخص الحكم :

» ومن حيث انه كان ذلك وكان القرار الصادر فى الاعتراض ٦٩٧ سنة ١٩٨٢ والقاضى بالاعداد بالمساحة موضوع الاعتراض فى ١١/٤/١٩٨٤ قد اكتسب قوة الامر المقضى اذ من مقتضى ما اكتسبه القرار الصادر فى الاعتراض ٦٩٧ سنة ١٩٨٢ من قوة الشيء المقضى به عدم احقيته الخصم فى اللجوء الى القضاء للفصل فى نزاع سبق الفصل فيه اذ انه التزاما بقوة

الشيء المتقضى يمنع نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه ، ولا يغير من الامر شيئاً ان ذلك الحكم - صدر بعد رفع الاعتراض محل هذا الطعن اذ الامر يتعلق بشرط شرط الاعتراض المذكور ذاته - وقد أصبح ذلك ممنوعاً لسبق الفصل فيه بحكم صدر في النزاع ذاته وبين الخصوم انفسهم ويتعلق بذات الحق المدعى به سبباً وموضوعاً (م ١٠٦ من قانون الاثبات) . ومن ثم لا يجوز اعادة النظر فيما قضى به هو ما يتعين من أجله أن تنزل المحكمة الادارية العليا عن نظرها الطعن هذه الاحكام التي تلتضي على ما سلف بيانه عقم جواز نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه ومن التلغوض في موضوعه وهو ما يستوجب الغاء القرار المطعون فيه والقضاء بعدم جواز نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه ولا محل لما طلبه الطاعن من الحكم بانتهاء الخصومة اذ لا اساس له مع امتناع النظر في موضوعه اصلاً والجهة المطعون ضدها لم تسلم له بطلانيته في هذا الطعن فلا يتأتى القول بانتهاء الخصومة فيه لهذا

أيضاً .
(طعن ١٢٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١١)

المبحث :

قرارات اللجان القضائية للأصلاح الزراعي تحوز حجية الامر المقضي
به مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها - لا يجوز الاستيلاء على الارض بعد أن أصبح القرار الصادر في الاعتراض نهائياً بعدم الطعن عليه - اذ قوت ميعاد الطعن وأصبح القرار نهائياً فإنه لا يجوز منازعة الطاعن فيما قضى به له - اذا انتهى القرار المطعون فيه الى خلاف ذلك يكون مخالفاً للقانون متعيماً للإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن واقعات النزاع تتحصل حسبما تبين هذه الأوراق من أن السيد/ أحمد محمد جاد القصير اقام الاعتراض رقم ٢٧١ لسنة ٨٢ في ١٩٨٣/٨/٨ ضد الهيئة العامة للأصلاح الزراعي جاء بها أنه بموجب عقد بديل مؤرخ ١٩٤٧/١٠/٢٩ محرز بين مورثه المبتولى السيدة/ زينب ابراهيم الرشيد وبين الخاضع مجلي ابراهيم اختصت بمورثة المعارض بمساحة قدرها ١٥ س ١ ط ١ ف كاتبة بزملم، بنا أبو صير مذكر محفوظ.

غربية وأن الإصلاح الزراعي قد امتد إلى هذه المساحة استناداً إلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وأقام المعارض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقضت اللجنة القضائية بجلسته ١٩٨٢/١٢/٢٥ بالإعتذار بمعد البدل المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٩ السالف الإشارة إليه وبإلغاء الاستيلاء على تلك المساحة وعندما توجه المعارض لاستلام تلك الأرض، فوجيء بمنازعة الإصلاح الزراعي بحجة أن الاستيلاء على تلك المساحة تم تنفيذاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بدلا من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وخلص المعارض إلى طلب الحكم به بإلغاء الاستيلاء على تلك الأرض ويجلسه ١٩٨٥/٦/٨ قضت اللجنة القضائية برفض المعارض استناداً إلى أن المعارض لم يبد أي نفع وأن اعتراضه غير قائم على سند من القانون جدير بالرفض *

ومن حيث أن مبنى الطعن يقوم على أن القرار الطعن فيه مخالفاً للقانون ذلك أنه سبق أن قضى في المعارض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ لمصلحة الطاعن بالإفراج عن أرض المعارض وأصبح هذا القضاء نهائياً فضلاً عن أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ينطبق على الأرض محل الطعن مما يتعين معه القضاء باستبعاد أطيان النزاع من الاستيلاء *

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه سبق للطاعن أن أقام المعارض رقم ٥٢٥ نمرة ١٩٧٧ طالباً الحكم بإلغاء الاستيلاء الواقع على أرض النزاع البالغ سطحها ١٥ أس ١ ط ١ ف استناداً إلى أن مورثة الطاعن اختصت بتلك المساحة بموجب عقد البدل المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٩ وأنه رغم ثبوت تاريخ هذا العقد فقد استولى الإصلاح الزراعي على الأطيان المذكورة طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقد نبتت اللجنة مكتب الخبراء لمباشرته مأموريته وأودع الخبر تقريره وتضمن التقرير أن أرض النزاع مستولى عليها طبقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ويجلسه ١٩٨٢/٢/٢٥ قررت اللجنة الاعتداد بمعد البدل المؤرخ في ١٩٤٦/١٠/٢٩ وبإلغاء الاستيلاء الواقع على أرض المعارض وشيدت اللجنة القضائية قرارها على أن المعارض هو المالك الوحيد لهذه المساحة ووضع اليد عليها المدة الطويلة دون أي اعتراض من آخر وقد أصبح هذا القرار نهائياً بمصد الطعن عليه من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي *

ومن حيث أنه من المستقر عليه أن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى تحول حجية الامر المقضى به ما دامت قد صدرت فى حدود اختصاصها ولذا فإنه لا يجوز الاستيلاء عليها مرة اخرى بعد ان أصبح القرار الصادر فى الاعتراض نهائيا بعدم الطعن عليه وهو ما ينطبق على الطعن المائل اذ أن القرار المطعون فيه الصادر بجلسته ٨٢/٢/٢٥ قد أصبح نهائيا وحاز حجية الامر المقضى به ومن ثم فلا يجوز للمهتة المطعون ضدها الاستيلاء من جديد على الارض محل النزاع كما لا يجوز التذرع بأن الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ قد استند الاستيلاء فيه الى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وأن الاستيلاء فى الاعتراض المائل يستند الى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٢ لان الواضح من تقرير الخبير المودع فى الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن الاستيلاء تم طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد اقر مندوب الاصلاح الزراعى بذلك فى مذكرته المؤرخة فى ١٢/١١/١٩٨٢ ولا يجوز التعديل على ما قرره الطاعن بعريضة الاعتراض محل الطعن المائل لال المبرة بحقيقة الراقع المستند من الأوراق والمستندات بأن الاستيلاء فى الاعتراض ٥٦ لسنة ١٩٧٧ تم تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وهو ما اقر به الاصلاح الزراعى وثابت من محاضر الاستيلاء وابده الخبير فى تقريره وقد كان يقعن على الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الطعن على القرار الصادر فى الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ فاذا فوت ميعاد الطعن وأصبح هذا القرار نهائيا فإنه لا يجوز لها المجادلة بعد ذلك ومنازعة الطاعن فيما قضى له به وبما التالى لا يجوز لها الامتناع عن الافراج عن المسطح محل النزاع .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك وكان القرار للمطعون فيه قد انتهى الى خلاف ذلك فإنه يكون مخالفا للقانون متعيينا الالغاء والغاء الاستيلاء الموقع على اعلان الاعتراض والزام الهيئة .

(طعن ٣٤٨٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

المبحث :

المادة ١٠١ من قانون الإثبات. تقضى بأن الأحكام التي حازت قوة الامر المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة - لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن يتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا - تقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها - قرارات اللجان القضائية للأصلاح الزراعي تحوز حجة الامر المقضى به اذا ما صدرت في حدود اختصاصها - يشترط لقيام حجة الامر المقضى به فيما يتعلق بالدعى أن يكون هناك اتحاد في الخصوم والمحل والسبب - حجة الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من طلبات لا تمتد الى ما لم يتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمنا - حجة الحكم المانعة من اعادة النظر في المسألة المقضى بها مناطها فصله في مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان .

ماخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص بأن الأحكام التي جازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن يتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن المستقر عليه بناء هذه المحكمة أن قرارات اللجان القضائية للأصلاح الزراعي تحوز حجة الامر المتفق به المحكمة صدرت في حدود اختصاصها ، وأن يشترط لقيام حجة الامر المقضى فيما يتعلق بالدعى أن يكون هناك اتحاد في الخصوم المحل والسبب وأن حجة الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من طلبات ولا تمتد الى ما لم يتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمنا .

ومن حيث أن من المقرر أيضا على أن حجية الحكم المانعة من إعادة النظر في المسألة المتقضى بها منطها فصله في مسألة أصامية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقزارا يمنع من إعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها حكم ثان *

وأنه إذا كان الحكم له يفصل بقضاء في موضوع المنازعة واقتصر على التنسب من الاختصاص أو عدم القبول فإن قضاء هذا الحكم لا يمنع المحكمة من نظر الطلب إذا توافرت شروطه *

ومن حيث أن الواضح من الأوراق أنه سبق للطاعنين أن أقاموا الاعتراض رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طالبين الاعتداد بمقد بيع المؤرخ ١٩٦٣/٤/١٣ وللغناء الاستيلاء على أطيان العقد البالغ مساحتها تسعة هرايط الكائنة بزمام شبرا شندى محافظة البحيلية استنادا إلى أن هذا العقد ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المطبق في الاستيلاء قبل الخاضع أحمد لطفي السيد ، وجمعية ١٩٧٢/٥/٢ قررت اللجنة عدم قبول الاعتراض لاتعدام المصلحة استنادا إلى أن أرض الاعتراض من أطيان احتفاظ الخاضع ولم يتم الاستيلاء عليها بهذا الحكم بحسب ما استقرت عليه القضاء لم يفصل في الموضوع ومن ثم لا يمنع من النظر في موضوع المطالبة من جديد إذ ما تبين وجه لذلك

ومن حيث أن المعارضين عاينوا وأقاموا الاعتراض رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٥ للغناء الاستيلاء الواقع على الأرض محل الاعتراض فقضت اللجنة بعدم جواز نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه في الاعتراض رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ وتأسيسا على ما ورد بتقرير الخبر الذي عاينوا وكرر ما أورده الخبر في الاعتراض الأول ونفيه لوجود استيلاء على الأرض محل النزاع ما سبق أن قررت به الهيئة (لاطعون ضدها) في الاعتراض الأول وهو أمر يخالف الحقيقة والواقع حيث قررت هيئة هذه المحكمة صحة نص الاستيلاء على أرض النزاع وهو ما كان يتعين على اللجنة أن تتممحه باعتباره محلا جديدا للنزاع ثم يمتق طرحه في الاعتراض من السابق *

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن قرار اللجنة المطعون فيه الصادر

بعدم جواز نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه يكون قرارا خاطئا ويتعين الغاؤه
لان القرار السابق لم يفصل في موضوع النزاع يتعين على اللجنة نظراً
الموضوع بهيئة محددة حتى تتبجح الفرصة أمام الطرفين
(طعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٢ ق - بجلسته ١٩٩٢/٧/٧)

المجلس :

قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها
احكام قضائية - ليست قرارات ادارية - من ثم تجوز حجية الامر المقضي
بين الخصوم لا يجوز لاحد منهم ان يحدد النزاع امامها بدعوى مبتدأة -
لو رفعت الدعوى فانها تتعارض مع حجية الامر المقضي - ولا يجوز قبولها .
كل ذلك مشروط بتوافر عناصر الحجية الثلاث - وحدة الخصوم والحصول
تختلف عن الدليل الذي هو الوسيلة التي يلجأ اليها الخصم لاثبات الحق
والسبب - المقصود بالسبب - انكشاف المصدر القانوني للدق المدعى به .
ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان قرارات اللجان القضائية
للاصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها احكام قضائية وليست قرارات
ادارية ومن ثم تجوز حجية الامر المقضي بين الخصوم فلا يجوز لاحد منهم
ان يحدد النزاع امامها بدعوى مبتدأة ، لو رفضت الدعوى فانها تتعارض
مع حجية الامر المقضي ولا يجوز قبولها وذلك كله مشروط بتوافر عناصر
الحجية الثلاث وحدة الخصوم والمحل والسبب وان المقصود باتحاد السبب
هو اتحاد المصدر القانوني للحق المدعى به وهو يختلف عن الدليل السدني
هو الوسيلة التي يلجأ اليها الخصوم لاثبات الحق المدعى به .

ومن حيث ان السبب الذي اقامت عليه اللجنة القضائية للاصلاح
الزراعي رفضها للاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ يتحدد في ان الياثمين قد
تملكوا الارض موضوع النزاع عن والديهم المتوفاة في ١٤/١١/١٩٦١ وانه
تطبيقاً لحكم المادة (٢) من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كان يتعين عليهم ان
يتصرفوا في هذه الاطيان بالبيع خلال سنة من تاريخ تملكهم لها وهو تاريخ

موت مورثتهم والتي تنتهى فى ١٤/١١/١٩٦٢ وأنه ولئن كان عقد البيع
العرفى مؤرخ ٨/١١/١٩٦٢ إلا أنه غير ثابت التاريخ حيث لم يقدم الى الشهر
العقارى الا فى ٨/٤/١٩٦٤ وهو تاريخ لاحق على ١٤/١١/١٩٦٢ :

ومن حيث ان السبب الذى يقوم عليه الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨
والصادر فيه القرار انطعن عليه يقوم على أساس انطباق القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٧٩ .

وحيث تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدلة
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ على انه استثناء من أحكام المادة (٢) من
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والمادة (٢) من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون الاصلاح
الزراعى والمادة (٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تملك الاجانب
للأراضى الزراعية وما فى حكمها والمادة (٦) من اللسانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٩ يتعين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى
حكمها ، يعتقد بتصرفات المالك الخاضعين لاحكام أى من هذه القوانين ولو لم
تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بها ومعنى توافق الشرطان الاتيان :

١ - أن يكون المالك قد أثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة
العامة للاصلاح الزراعى تنفيذاً لاحكام أى من هذه القوانين ، أو كان
المتصرف اليه قد أثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢
المشار اليه أو أن يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية
للاصلاح الزراعى قبل ٣١ ديسمبر لسنة ١٩٧٧ .

٢ - ألا تزيد مساحة الارض موضوع كل تصرف على حده على خمسة
الف فدان .

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ قد جاءت استثناء
من قاعدة ثبوت التاريخ التى اعتنقها قانون الاصلاح الزراعى ، ويهدف

المشروع من هذا الاستثناء الى اجازة التصرفات التي صدرت الى صغار المزارع والاعتداد بها في مواجهة الاصلاح الزراعي اذا ما توافرت الشروط الواردة به ومنها أن يكون التصرف قد وقعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعي قبل ٢١ ديسمبر ١٩٧٧ وكانت المساحة موضوع كل تصرف لا تزيد كل منها على حده على خمسة افدنة ، وهو ما يؤدي بحكم اللزوم الى ازالة الاسباب التي تجبر صغار المزارعين الى رفع اعتراضات عن تلك التصرفات أمام اللجان القضائية . ومتى كان ذلك يكون السبب الذي قام عليه الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ يختلف تمام الاختلاف مع السبب الثاني عليه الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ ، حيث لم يكن السبب الأخير قائما من الناحية التشريعية أثناء نظر الاعتراض الأخير . ولما استحدثت بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ اندي جاء استثناء من قاعدة ثبوت التاريخ تيسيرا على صغار المزارعين بفرط توافر شروط أعمال هذا الاستثناء . ويكون بذلك سبب طلب الاعتداد بمساحة النزاع في الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ مختلفا عن السبب الذي قام عليه الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ . ويكون قرار اللجنة القضائية في الاعتراض الأخير غير حائز لحجية الامر المقضي وغير مانع للجنة القضائية من نظر الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ ولا يغير من ذلك رفض دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا للطعن على قرار اللجنة في الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ لان نهائية هذا القرار لا تحول دون نظر الاعتراض محل الطعن طالما اختلف السبب في كلا الاعتراضين .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان القرار المطعون عليه وقد قضى بعدم جواز نظر الاعتراض لمابقة الفصل فيه في الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ يكون في غير محله ويتمين القضاء بالغائه والحكم بجواز نظر الاعتراض ٥٠

١ طعن ٢٨٧١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٩٣)

الفصل الخامس

المطعون في قرارات اللجان القضائية أمام المحكمة الإدارية العليا

المبدأ :

مصدور قرار استيلاء نهائي ترض طبقا لقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلا بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ وللائحة التنفيذية بناء على استيلاء ابتدائي أي لم تتوافر له الإجراءات التي نصت عليها المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية المتكورة يجعل الاستيلاء معدوما - إذا لم تضع اللجنة القضائية ذلك واعتبرت أن إجراءات الاستيلاء جاءت سليمة فهي تحكم بعدم قبول الاعتراض وليس بعدم الاختصاص - تصدى المحكمة الإدارية العليا لكل هذا القرار يخون بالغائه وأعادة الأمر إلى اللجنة القضائية وليس بتصديها لموضوع النزاع - ففي هذا تفويت لدرجة من درجات التقاضي على نوي الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد صدر سليما وفقا للإجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٣ مفسرا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولذا فإن فقدان إحدى الشروط أو الإجراءات يكون له أثر على القرار النهائي يحرمه من حصانته ويجعله معدوما لا قيمة له .

ومن حيث أنه لم يتم في الأوراق ما يفيد أن الهيئة المطعون ضدها الأولى كانت باتخاذ إجراءات نشر قرار الاستيلاء الابتدائي على أرض النزاع وأجراء التصق ، على النحو الموضح بنص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم يكون القرار الممسار بالاستيلاء النهائي على أرض الاعتراض معدوما لا قيمة له ، وإذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد صدر على نحو متخالف للقانون .

ومن حيث انه ولئن كان المسار الطبيعي في حالة صدور قرار استيلاء نهائى قائم على اجراءات استيلاء ابتدائي متفقه مع أحكام القانون ، هو القضاء بعدم قبول الاعتراض لا يحكم الاختصاص ، الا ان الوضع في الحالتين واحد ، وهو عدم تعرض اللجنة القضائية لموضوع الاعتراض .

(حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسته ١٩/٥/١٦٨١ في الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٤ ق غير منشور - ومن حيث انه بناء ما تقدم وخان الثابت من أوراق الطعن المائل اغفال الهيئة المطعون ضدها الاولى للاجراءات المنصوص عليها قانونا يصعد الاستيلاء الابتدائي على ارض للنزاع ، فانه باستالي يكون القضاء بعدم الاختصاص مخالفا للقانون متعين الالفاء ، الامر الذي يستوجب اعادة الأوراق الى اللجان القضائية للاصلاح الزراعي للفصل في الموضوع اذ ان تصدى المحكمة لموضوع المنازعة ينطوي على تقويت درجة من درجات التقاضي ، هذا فضلا عن ان أوراق الاعتراض خالية من المستندات المؤيدة للاعتراض ، والمستندات المؤيدة لما ذهب اليه القرار المطعون فيه ،

(طعن ٤٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٩)

المبسطة :

المادة (١٩٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه - اذا انتهت المحكمة الادارية العليا الى مشروعية القرار المطعون عليه وطرح عليها طلب التعويض الذي لم تفصل فيه محكمة أول درجة فان القضاء بمشروعية انقرار ينطوي على قضاء منها في طلب التعويض - اساس ذلك : ارتباط التعويض خطأ الادارة فاذا انتهى خطأ الادارة بعد ثبوت مشروعية قرارها فلا وجه لطلب التعويض .

ومن حيث انه عن الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٠ قضائية فان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه انه قد اغفل الفصل في طلب التعويض اغفالا كلياً ، رغم ان هذا الطلب قدم الى محكمة القضاء الاداري من المدعى بصورة واضحة ، ولئن كان الاصل طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات

المنية والتجارية وتنص على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خضمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، إلا أن هذه المحكمة وقد انتهت الى مشروعية القرار المطعون عليه والمطلوب التعويض عنه على أساس عدم مشروعيته ، وقد طرح هذا الطلب عليها من الطاعن وهو مرتبط ارتباطاً ضمناً بقضائيتها في أمر مشروعية القرار نفسه وإذا انتهت الى مشروعية القرار فبذلك ينقضي أي أساس يمكن أن يستند اليه طلب التعويض لعدم ثبوت أي خطأ في حق الجهة الادارية يكون موجياً للتعويض مما يتعين معه شمول قضاء هذه المحكمة . هذا الطلب الخاص بالتعويض وانزال حكم القانون عليه ورفضه مع إلزام الطاعن بمصروفاته »

(طعنان ١٩٩٧ و ١٩٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧)

المجلس :

عدم جواز إعادة المنازعة في قرار الاستيلاء ، متى حكم من المحكمة الادارية العليا بعدم قبول الاعتراض عليه أمام اللجنة القضائية شكلاً .
ملخص الفتوى :

بصدور حكم من المحكمة الادارية العليا في الطعن على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه وعدم قبول الاعتراض شكلاً لدفعه بعد الميعاد يفسد القرار الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالاستيلاء على المساحة التي تجاوز المائتي فدان محل التصرف حصيلاً من المساس به على أي وجه ، وهو الامر الذي يحول بين نوى الشأن وإعادة المنازعة في قرار الاستيلاء من بعد ، أو المطالبة باسترداد الارض التي تم الاستيلاء عليها بموجبها وعلى مقتضاه .

(ملف رقم ١٠٠/١/٧٦ جلسة ٢١/٦/١٩٩٢)

المجلس :

الجان القضائية المشكلة طبقاً للمادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ تختص بنظر تسمين من المنازعات نص عليها في المئتين ١ ، ٢ من الفقرة الثالثة من المادة

الثالثة عشر مكرر - يجوز الطعن فيما تصدره هذه اللجان القضائية من قرارات بشأن المنازعات التي عددها البند رقم (١) من المادة المذكورة أمام المحكمة الإدارية للمعينا بمجلس الدولة وذلك بالقرار يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وذلك بحسبان ان تلك القرارات هي بمثابة احكام قضائية - ما يصدر عن اللجنة القضائية في المنازعات الواردة بالبيد (٢) من ذات الفقرة من ذات المادة فهي لا تصبح قرارات ادارية نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومن ثم فهي تخضع وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة للقواعد العامة في الطعن بإلغاء على القرارات الادارية الاخرى *

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٤ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ والمعلقة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على انه تشكل لجان خاصة لفحص الحالات المستثناة طبقا للمادة (٢) ولتقدير ملحقات الارض المستولى عليها والمقرر نصيب الحكومة في حالة الشروع ، وتتضمن الملاحقة التنفيذية كيفية تشكيلها وتحديد اختصاصاتها والاجراءات الواجب اتباعها ، وتشكيل لجنة قضائية أو أكثر ٠٠٠٠ وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بما يأتي :

- (١) تحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها او التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المضمنة من الملاك وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها .
- (٢) الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المتقاعين وفي جميع ٠٠٠٠ واستثناء من احكام قانون السلطة القضائية يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات التي تختص بها اللجان القضائية المشار اليها في الفقرة الثانية من هذه المادة وتحال فوراً لجميع القضايا المنظورة أمام جهات القضاء مادام باب المرافعة لم يقفل فيها الى تلك اللجان .

في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها ويجوز لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في البند (١) من الفقرة الثالثة ويرفع بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وقفل للاوضاع وللشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بذلك . كما تنص المادة ١٢ مكرر (أ) من ذات القانسون والمضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ على انه فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجان المنصوص عليها في المادة ١٣ والمادة ١٣ مكرر نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الامر الذي يبين منه ان المشرع اذ قرر انشاء لجنة او لجان قضائية بالاضافة الى اللجان الفرعية التي تقوم بعمليات الاستيلاء المنصوص عليها في المادة الثالثة عشر من القانون المشار اليه - جعل لها اختصاصا منفردا دون سواها بنظر قسمين من المنازعات نص عليها في البندين (١) ، (٢) من الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشر مكتوب على النحو سالف البيان الا انه فرق بينهما فيما تصدره هذه اللجان القضائية بشأنها من القرارات . وذلك بان اجاز الطعن فيما يصدر عنها من قرارات بشأن المنازعات التي عدها البند رقم (١) من المادة المذكورة - أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة - وذلك بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار ، وفقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة . وذلك بحسبانه ان تلك القرارات هي بمثابة احكام قضائية اما ما يصدر عنها في المنازعات الواردة بالبند (٢) من ذات الفقرة من ذات المادة ، فشأنها شأن ما يصدر من اللجان الفرعية المنصوص عليها في المادة ١٣ من ذات القانون - فهي لا تصبح قرارات ادارية نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومن ثم فهي تخضع وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة للقواعد العامة في الطعن بالالغاء على القرارات الادارية الاخرى .

(طعن ٢٠٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٢)

الفصل السابع

لجان الفصل فى المنازعات الزراعية

المبحث :

المواد أرقام ٣ ، ٣٧ ، ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ينحصر فى المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية والمقابلة للزراعة - تنحصر واجبات هذه اللجان فى استظهار العلاقة الإيجارية عند الإنكار وإثباتها بكافة طرق الإثبات اذا تعدت على طرفى الخصومة اثباتها بالكتابة - اذا ثبت للجنة قيام هذه العلاقة تصدر قرارا بذلك وتكلف رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بتمثيل العقد وتوقعه نيابة عن الطرف المنتفع - اذا جاوزت اللجنة هذا الاختصاص الى الفصل فى مسألة قانونية تدرج بطبيعتها فى اختصاص القضاء المدنى فان قرارها يكون مشويا يعيب عدم الاختصاص ويضحي خليقا بالإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من استظهار وقائع الطعن أن الطاعن قد اشترى بموجب عقد عرقى مؤرخ ١٠/١/١٩٧٨ من ٠٠٠٠٠ شريك المطعون ضدهم مساحة قدرها ٧ ص ، ١٧ ط ، وبجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩ قضت محكمة أسوان الابتدائية بصحة التعاقد على بيع المساحة المذكورة الموضحة الحدو والمعالء بالبيان المساحى المثبت بصحيفة الدعوى والذى يبين منه أن الاطليان المباعرة عبارة عن مسطح ١٦ ط مشاعا فى ثلاثة ومسطح ٧ ص ، ١ ط مشاع فى ١٣ ط بموجب التقاوى رقم ٢٠ قطعة ١١ بالمشارع فى القطعة جميعها وأردت فى تكليف ٠٠٠ الذى آلت إليه ملكيتها بالميراث عن والده . وقد أشهر الحكم المشار اليه برقم ١١٧ لسنة ١٩٧١ أسوان . ولما تعدت على الطاعن تسلم القطعة التى اشترىها للانتفاع بها لتأجيرها الى المطعون ضده الخامس ٠٠٠٠٠٠ بمقد مسجل بالجمعية صادر من ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ المطعون ضده الاول الذى تقدم الى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية طالبا

الفناء عقد الايجار المشار اليه وتحرير عقد ايجار جديد مع المستأجر
الاصلى باعتباره المالك الجديد للقدر الوارد بعقد الايجار . فقررت اللجنة
فى ١٩٧٢/٢/٧ رفض الطلب لتعلق النزاع بالملكية استنادا الى ما دفع به
المطعون ضدهم من ان الارض محل عقد الايجار ليست مملوكة للبائع ، وأن
الحكم الصادر لصالح الطاعن ٠٠٠٠ بصحة تعاقدته مع البائع اوقف تنفيذه
ابتدائيا واستثنائيا . فضلا عن انه صدر لصالح المطعون ضدهم حكم فى
الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٧٠ منى ادفن بمنع تعرض البائع والمشتري
للمطعون ضدهم فى ذات القدر محل المنازعة وتأييد الحكم استثنائيا
بالاستئناف رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ الصادر من محكمة استئناف
الاستئنافية اصدرت بجلسته ١٩٧٥/٣/٥ قرارها بالفناء لقرار اللجنة
الابتدائية برفض التظلم وبتحرير عقد ايجار يبين المتظلم والمتظلم ضده من
تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة وفناء عقد البيع فى ١٩٦٩/١٠/١٩
ويبين من ذلك ان النزاع الذى كان معروضا على اللجنة الاستئنافية للفصل
فى المنازعات الزراعية وصدر بشأنه القرار المطعون فيه - يتضمن نزاعا
على ملكية قطعة ارض زراعية كانت محلا لعقد ايجار لم ينازع فيه أحد
الخصوم امامها . اذ لا خلاف بين اطراف المنازعة على قيام العلاقة الاجارية
لصالح المطعون ضده الخامس ٠٠٠٠٠ . وعلى حقه فى حيازة العين المؤجرة
والانتفاع بها على الوجه الذى سوغه القانون اختيارا من تاريخ تحرير
عقد الايجار بينه وبين المطعون ضده الاول والسجل ، بالجمعية ، وأن هذه
العلاقة لا يجوز الذل منها بتغيير اسم مالك الارض بعد ابرام عقد البيع ،
ومن ثم فهو ليس نزاعا بين المؤجر والمستأجر ، وانسابا هو صراع بين
الاطراف المتنازعة على ملكية القدر محل الايجار ، وهو نزاع لم يتجسم
بعد لصالح الطاعن بعد ان صدرت عدة احكام بوقف تنفيذ الحكم الصادر
بصحة وفناء عقد البيع المبرم بين الطاعن والسيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ ، ويمنع
تعرض كل منهما للمطعون ضدهما فى حيازته للقدر المتنازع عليه على الوجه
المبين بالاوراق .

ومن حيث ان اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية تنحصر
طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ فى النظر فى المنازعات

الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البرية والصحراوية، والقابلة للزراعة . وتنحصر واجباتها - طبقاً للمادتين ٣٧ ، ٣٦ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي في استظهار العلاقة الإيجارية - عند الاكتار - وإثباتها بكافة طرق الإثبات إذا تعذر على طرفي الخصومة إثباتها بالكتابة . فإذا ما ثبت لها قيام هذه العلاقة أصدرت قراراً بذلك وكلفت رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بقصور العقد وتوقيعه نيابة عن الطرف الممتنع . فإذا ما جاوزت هذا الاختصاص إلى الفصل في مسألة قانونية تدرج بطبيعتها في اختصاص القضاء المدني صدر قرارها مشوباً بعيب عدم الاختصاص، وأضحى خليفاً بالالغاء . فإذا كان القابض ممناً تقدم أن اللجنة الاستئنافية بقرارها محل النزاع تجاوزت حدود اختصاصها في استظهار العلاقة الإيجارية بين الطمعون ضدبها الأول، والخامس ، إلى الفصل في ملكية المساحة المؤجرة والمتنازع عاها بين الطمعون ضدهم والطاعن بعيداً عن العلاقة الإيجارية الثابتة وأحلت نفسها بذلك محل المحكمة المدنية المختصة بالفصل في النزاع علم المحكمة الذي لم يتحسم أمره بعد وحتم صدور الحكم الطمعون فيه ، على ما هو ثابت من الأوراق ، فإن قرارها في هذا الشأن بتحرير عقد باسم الطاعن استناداً إلى استقرار ملكيته للقدر المؤجر ، يكتفي قد قام على غير أساس سليم من القائلين متنبئاً بالالغاء . ولا وجه للتعدي بتمحصن القرار المذكور لمر أكثر من سدين يوماً على صدوره فقد قيد طلب الغائه بجدول محكمة القضاء الإداري مادام الثابت من الأوراق أن الطمعون ضدهم قد توجهوا بطعنهم في القرار خلال الستين يوماً التالية لصدوره - إلى محكمة غير مختصة قضت بعدم اختصاصها وأمرت بإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري . مما جعل الدعوى قد أقيمت في الميعاد . ويكون الحكم إذ انتهى إلى هذه النتيجة وقضى بالغاء القرار الصادر من اللجنة الاستئنافية الصادر بجلسته ١٩٧٥/٣/٥ الطمعون فيه قد أصاب صحيح حكم القانون ، ويكون التمس عليه بمخالفته للقانون قام غير أساس سليم من القانون خليفاً بالرفض .

(طعن ٢٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٨)

الفصل الثامن -

المشروع الاول

اللجنة العليا للاصلاح الزراعي

المادة :

حول المشروع اللجنة العليا للاصلاح الزراعي سلطة الفصل في أي نزاع حول بوار الارض المستولى عليها بقرار نهائي لا يجوز طلب الغائه أو وقف تنفيذ أو التعويض عنه - قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا النص المانع من التقاضي - مؤدى ذلك : - زوال المسلك من التقاضي بشأن القرارات الصادرة من اللجنة العليا للاصلاح الزراعي (التي حصل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي) - انظر ذلك : - فتح باب الطعن في قرارات تلك اللجنة امام محكمة القضاء الاداري - اساس ذلك : - ان هذه القرارات تعتبر قرارات ادارية نهائية يجوز الطعن فيها بالالغاء كما يجوز وقف تنفيذها والتعويض عنها طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة . (١) :

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز نظر دعوى الطاعن قد استند في هذا الي نص المادة ٢ البند (ب) من القانون رقم ٧٨٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ وتنص هذه المادة على : :

« يجوز للافراد ان يملكون اكثر من مائتي فدان من الاراضي البور والمحروية لامتثالها وتعتبر هذه الاراضي زراعية فيسرى عليها حكم المادة الاولى عند انقضاء خمسين وعشرين سنة من تاريخ الترخيص في الرعي من مياه النيل أو الايار الارتوازية ويستولى عندئذ المالك على ما يجاوز

(١) يراجع الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٤ دستورية بجلسة ١٢/٣/١٩٨٢ بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

مائتي فسدان نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥)، وذلك كله مع عدم الاخلال بجواز انتصرف في هذه الاراضى قبل انقضاء المدة المشار اليها وتصدر اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قراراً في شأن الادعاء ببيوار الارض يعلن الى نوى النشآن بالطريق الادارى خلال خمسة عشر يوماً من تلخيص اصداره ولهم أن يتظلموا منه للجنة العليا رأساً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانهم ويكون قرار اللجنة الذى تصدره بعد فوات هذا الميعاد نهائياً وقاطعاً لكل نزاع في شأن بسور الارض وفى الاستيلاء المترتب على ذلك واستثناء من احكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه .

ومن حيث أن النص المانع من التقاضى والوارد في الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه قد اصدرت المحكمة الدستورية حكماً بعدم دستوريته بجلستها المنعقدة في ١٢/١٢/١٩٨٣ في الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٤ دستورية المقامة من الطاعن والتي طلب فيها الحكم بعدم دستورية البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما تضمنه من النص على منع التقاضى بالنسبة للقرار الذى تصدره اللجنة العليا للاصلاح الزراعى الذى حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في شأن الادعاء ببيور الارض سواء بطلب الغاء القرار أو وقف تنفيذه أو التعريض عنه ويترتب على صدور هذا الحكم بعدم الدستورية زوال المانع مع التقاضى بشأن هذه القرارات وينفتح باب الطعن فيها لاصحاب الشأن امام جهة القضاء المختصة وهى فى حالتنا هذه محكمة القضاء الادارى باعتبار أن القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تطبيقاً للبند (ب) من المادة ٢ المشار اليه يعتبر قراراً ادارياً نهائياً يجوز الطعن فيه بالالغاء أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه طبقاً لاحكام قانون مجلس الدولة .

(طعن ٨٤٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

المشروع الثاني

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

المادة :

اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي تستقل بتقريرها للمسائل الموضوعية - لا يخضع تقريرها لرقابة محكمة الطعن ولا يجوز للتعقيب عليها فيها - اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي الجهة الوحيدة صاحبة الولاية بالفصل في النزاع حول تصيد ما يجب الاستيلاء عليه من أطيان المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي - مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هو المختص وحده بالتصديق على قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي - متى تم التصديق على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي من مجلس إدارة الهيئة ، فإن هذا التصديق يعتبر قاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية ، وفي صحة إجراءات الاستيلاء الولاية لمجلس إدارة الهيئة في حسم النزاع حول الاستيلاء بدون أية سلطة قضائية لاية جهة أخرى على هذا القرار - هذا الحكم خاص بالمنازعات الناشئة عن قوانين الإصلاح الزراعي مراعياً طبيعتها وتطبيقاتها بأطيان زراعية مستولى عليها من أجل إعادة وعدالة توزيع الملكية الزراعية وقد يتعلق بها حقوق للغير من صغار الفلاحين المنتفعين بها بعد التوزيع - حسم المنازعات واستقرار الأوضاع الناشئة عن تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي في الفقرة السابقة على القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ *

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه الصادر في الاعتراض رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المقام من الطاعنين قد استندت رفضه للاعتراض الى ما ثبت لدى اللجنة من عدم وجود دليل بالأوراق يفيد ثبوت تاريخ العقد العرسي المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٤ الصادر عنه الاقرار المؤرخ ١٩٦٠/٣/١ وبالنسبة لصحة ختم الشهادة المرحومة هانم اسماعيل زعزوع على هذا الاقرار فقد ذهبت اللجنة الى اثنا وازاء عدم وجود قرائن أخرى تطمئن اليها الى أن التوقيع ببضمة ختم الشاهرة المذكورة قد جرى

بمعرفة على عقد البيع موضوع الإعتراض قبل وفاتها ، فإنه لا دليل في أوراق الاعتراض على ثبوت تاحيخ عقد البيع للشهيد اليه قبل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن ما ساقه الطاعنون من أنه قد ثبت من بحث اللجنة الثالثة للقوى والتقريع ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن بصحة يتم الشهادة هاتم اسماعيل زعزوع الموقع بها كشاهدة على عقده الاتفاقي المتنازع المؤرخ ١٩٦٠/٣/١٠ قد أخذت من نفس قالب الختم النسخة أخذت منه بصحة المضاهاة الموقع بها على جعفر مجرد الختم المنزوع ١٩٦٠/٨/١٥ وعلى العقد المؤرخ ١٩٥٢/١٢/٦ ، أن هذا الذي ساقه الطاعنون للتدليل على قصور التسبيل في القرار المطعون فيه يعتبر من المسائل الموضوعية التي تستقل بتقديرها اللجنة القضائية والتي لا تخضع الرقابة محكمة الطعن ولا يجوز التعقيب عليها فيها ، كما لا يجوز للطاعنين الاحتجاج بأن السيد نائب رئيس الوزراء للأصلاح الزراعي قد أصدر قراراً بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وعدم العطل به وبإحالة النزاع إلى اللجنة الحكومية المختصة للقوى والتشريع بمجلس الدولة لأنه ليس للسيد المذكور أن يتمتع بقرار اللجنة القضائية المطعون فيه ولا للقرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للأصلاح الزراعي بجلسته المنعقدة في ١٩٦٥/٥/٢٦ باعتداده هذا القرار ، لأن اللجنة القضائية للأصلاح الزراعي هي الجهة الوحيدة صاحبة الولاية بالفصل في النزاع حول تحديد ما يجب الاستيلاء عليه من الأطنان أعمالاً لأحكام المادة ١٢ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية ، وأن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هو المختص دون سواء بالتصديق على قرارات اللجان القضائية للأصلاح الزراعي وله عند عرض الأمر عليه اعتماد أو تعيين قرار الاستيلاء المؤقت الصادر منه ، وأنسب متى تم التصديق من مجلس إدارة الهيئة فإن هذا التصديق يعتبر بحكم القانون قاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء . وأن هذا النص يجعل الولاية لمجلس إدارة الهيئة في حسم النزاع حصول الاستيلاء بدون أية سلطة وصائية لاية جهة أخرى على هذا القرار باعتبار أن الحكم الوارد فيه يعتبر حكماً خاصاً بالمنازعات الناشئة عن

قوانين الإصلاح الزراعي مراعيًا طبيعتها وتعلقها بالسياسات الزراعية مستولى عليها من أجل إعادة، وعدالة توزيع الملكية الزراعية ، وقد يتجلى بها حقوق للغير من صغار الفلاحين المنتفعين بها بعد التوزيع ، وهو أمر اقتضى وضع هذا الحكم الخاص لحسم المنازعات حولها واستقرار الأوضاع الناشئة عن تطبيق مياسة الإصلاح الزراعي في الفترة المتبقية على القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ومن حيث أنه وتأسيسا على ما تقدم فإن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على القرار الصادر في الاعتراض رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ محل هذا الطعن بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٦ يعتبر قرارا نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية تطبيقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لأن هذا القرار قد حسم قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه في ١٩٧١/٩/٢٠ كما أنه تم التصديق عليه في تاريخ سابق. كذلك جلى نشر هذا القانون بالمجريدة الرسمية .

ومن حيث أنه لا يجوز الاجتماع ببطان القرار المطعون فيه وبالتالي بطلان كل القرارات اللاحقة عليه ومنها القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة بالتصديق عليه ، ذلك أنه فضلا عن عدم صحة هذا الدفع على ما سلف بيانه ، فإن مجال الطعن على هذا القرار يكون بالطرق التي يحددها القانون أما حيث تستغلق طلق الطعن فيه ، أو حيث يكون القرار غير قابل للطعن فيه فمن ثم يصبح بمنى عن أى سحب أو إلغاء .

ومن حيث أنه ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تشترط لجواز الطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي قبل العمل بهذا القانون ألا يكون قد صدر بشأنها قرار نهائى من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وهو الشرط الذى بنت انتفاؤه عن القرار المطعون فيه ، ومن ثم فقد استغلت طرق الطعن في هذا القرار وأصبح نهائيا ، يصرف النظر عن البطلان المدعى به ، ومضى كان ذلك يكون الدفع الذى أيدته الهيئة المطعون خدما بصدم جواز

نظر الطعن قائماً على أساس سليم من القانون ويتعين الحكم به ،

(طعن ٤٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٩٠)

الميسر :

قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سواء صدرت بالموافقة أو عدم الموافقة على قرارات اللجنة القضائية الصادر باعتماد عقود البيع تعتبر بمثابة حكم نهائي بتأييد أو رفض الموافقة على قرار اللجنة - بذلك تحوز هذه القرارات حجية الأمر المقضى ولا يجوز بعد ذلك للمخضوم إعادة تجديد النزاع بصفة ميثاة أمام اللجنة القضائية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عما تنعى به الطاعنات على القرار المطعون فيه الصادر فى الاعتراض رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بمخالفة للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله استناداً الى القول بأن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الصادر فى ١٧/١٢/١٩٦٧ بعدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر فى الاعتراض رقم ٧١٦ لسنة ١٩٦٢ لا يحول دون طرح النزاع من جديد بالاعتراض رقم (١) لسنة ١٩٧٢ والذي أقيم استناداً الى أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه حيث اشترط للإفادة من أحكامه ألا يكون قد صدر قرار نهائى بالاستيلاء من مجلس إدارة الهيئة ، فانه من هذا النعى فهو مردود بأن قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سواء صدرت بالموافقة أو عدم الموافقة على قرارات اللجنة القضائية الصادر باعتماد عقود البيع تعتبر بمثابة حكم نهائى بتأييد أو رفض الموافقة على قرار اللجنة ، وبذلك تجوز هذه القرارات هى الأخرى حجية الأمر المقضى ، ولا يجوز بعد ذلك للمخضوم إعادة تجديد النزاع بصفة ميثاة أمام اللجنة القضائية ،

(طعن ٧٥٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٩١)

الفنوع الثالث

لجان الشكاوى والتظلمات للمخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعى

المبحث :

الهيئة العامة للإصلاح الزراعى انشأت لجان خاصة للقيام بنظر الشكاوى والتظلمات لأصحاب الشأن الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعى - هذه اللجان يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الإدارة للتولى بحث التصرفات وطلبات الإعتداد المقدمة منهم بالنسبة للأرض موضوع الاستيلاء - تصدر هذه اللجان قراراتها إما بالقبول أو بالرفض - فى كلتا الحالتين يتم التصديق عليها من السلطة المختصة - لا تحول القرارات الصادرة بالرفض دون الاتجاه الى اللجان القضائية المختصة - القرارات الصادرة بالقبول يترتب عليها ما يترتب على قرارات اللجان القضائية من آثار من حيث الإعتداد بالتصرف والإفراج عن الأرض المستولى عليها وتسليمها لأصحابها - لا تعدو هذه القرارات الصادرة من اللجان أن تكون اقرارا من الهيئة بالتصرفات الصادرة فى شأنها .

ملخص الحكم :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية القسوى والتشريع جلستها المنعقدة فى ١٦/٣/١٩٨٨ فاستعرضت حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بقرار بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى المستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ التى تنص على أنه " استثناء من أحكام المادة (٢) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والمادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى " . يعقد بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام أى من هذه القوانين ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به متى توافر الشرطان الاتيان :

(١) أن يكون المالك قد اثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنفيذا لأحكام أى من هذه القوانين " . أو أن

يكون التصرف قد وقعت بشأنه منازعة. أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي حتى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

(٢) لا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على حدة على خمسة أفدنة ، كمل استحصنت حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأراضى المملوكة. على القوانين الإصلاح الزراعي التي تنص على أن « الأراضى إلى مضمون خمس عشرة سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ٥٠٠٠ ولم تقدم عنها اعتراضات أو طعون أو قدمت عنها ورقتين بصفة نهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستولى عليها نهائيا وفقا لأحكام هذه القوانين ٥٠٠٠٠ » وكذلك المادة التاسعة من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » . وقد نشر في ١٩٨٦/٤/١٠ « وقبيلت الجمعية أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتحديد البند المملوكة الملكية الزراعية لم يعقد بالتصرفات الصادرة من الخاضعين لأحكامه قبل تاريخ العمل به إلا إذا كانت هذه التصرفات ثابتة التاريخ . ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه وأجاز في مادته الأولى الاعتداد بتلك التصرفات ولو لم تكن ثابتة التاريخ وذلك بشرطين : أولهما أن يكون المالك قبلت هذه التصرفات في الاقرار المقدم منه أو أن يكون قد رفعته بشأنها منازعات أمام اللجان القضائية المنقصة وبثانيهما لا تزيد مساحة كل تصرف على حدة عن خمسة أفدنة ، وظل الأمر على هذا النحو إلى أن صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ الذي قضى بتحويل الاستيلاء الابتدائي إلى استيلاء نهائي إذا ما انقضت عليه ضمن عشرة سنة دون أي اعتراض أو طعن من أصحاب الشأن .

واستظهرت الجمعية العمومية أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رغبة منها في الحد من المنازعات التي تقام أمام اللجان القضائية وتحسينا لخدمة أهدافها وضعت نظاما داخليا للنظر في شكاوى وتظلمات أصحاب الشأن والخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي وناطت القيام بهذه المهمة بلجان خاصة يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الإدارة لتتولى بحث

التصرفات وطلبات الاعتداد المقيمة بينهم بالنسبة للأرض موضوع الاستيلاء وتصدر هذه اللجان قراراتها إما بالقبول أو بالرفض . وفي كلتا الحالتين يتم التصديق عليها من السلطة المختصة . ولا تحول القرارات الصادرة بالرفض نون الالتجاء الى اللجان القضائية المختصة . أما القرارات الصادرة بالقبول فيترتب عليها ما يترتب على قرارات اللجان القضائية من آثار من حيث الاعتداد بالتصرف والإجراء عن الخرج . لئلا يتولى طبيعيا وتسليمها لأصحابها . وبذلك لا تصح هذه القرارات الأخيرة الصادرة من اللجان المشار إليها أن تكون لقرارات من الهيئة بالتصرفات الصادرة في شأنها . وترتبط على ما تقدم ولما كان الثابت في خصوص الحالة المعروضة أن السيد/ معوض موسى معوض قد تقدم بطلب الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للميت بالتصرف الصادر اليه والاعتداد به في ضوء أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وأن اللجنة المشكلة لبحث هذا الطلب قد انتهت في تاريخ سابق على العمل بأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الى استمرار ذلك التصرف والاعتداد به ومن ثم فلا محل لتطبيق المادة الأولى من القانون المذكور في هذه الحالة إذ يعتبر طلب الاعتداد بالتصرف المقدم من السيد المذكور بمثابة اعتراض على قرار الاستيلاء . كما يعتبر قرار اللجنة المشار إليها - على مما سلف للهيئة - اقراراً من الهيئة لذلك التصرف وهما أجماعان من شأنهما أن يحولا دون اكتمال السدة الموجبة لتحويل الاستيلاء الابتدائي الى استيلاء نهائي وفقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ . ولا يخير من ذلك صدور هذا القانون قبل التصديق على قرار اللجنة المذكورة إذ أن عدم استيفاء هذا الاجراء لا يغير من طبيعة قرارها في هذا الشأن . كما أنه يكفي لتحقيق ذلك الاثر أن يتقدم صاحب الشأن باعتراض الى الهيئة قبل انقضاء خمس عشرة سنة على الاستيلاء الابتدائي وهو ما تحقق في الحالة المعروضة أما في شأن باقي الاسئلة الأخرى الواردة في طلب الرأي فإن الجمعية أن تعرض الوقائع الخاصة بكل نوع من أنواعها على حدة لإبداء الرأي فيها مع الإدارة المختصة .

فصله

انتهت الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق
حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه في الحالة
المعروضة .

(ملف ١٩٦٤/١/٧ جلسة ١٦/٣/١٩٨٨)

الفصل الرابع

الأراضي البور - كيفية تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء عليها

المادة ٩ :

المادة (٩) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يضمن حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها - يتم تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء على الأراضي البور غير الخاضعة لضريبة عقارية لبوارها أو المربوطة بضريبة عقارية لا تتجاوز قيمتها جنيهاً واحداً بواسطة اللجنة العليا لتقييم أراضي الدولة - يعتبر هذا التقييم نهائياً بمجرد اعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - يعتبر القرار الصادر باعتماد التقييم قراراً إدارياً نهائياً. يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري طبقاً للمبدأ خامساً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم *

ومن حيث أن المادة (٩) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يضمن حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أن يكون لمن تستولى الحكومة على أرضه - وفقاً لأحكام هذا القانون - الحق في تعويض نقدي يعادل سمين مثل الضريبة العقارية الأصلية المربوطة بها الأرض في تاريخ الاستيلاء الاعتباري عليها مضافاً إليه قيمة المنشآت والألات الثابتة وغير الثابتة والأشجار الكائنة بها مقدرة كليهما وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . فإذا كانت الأرض غير مربوطة بضريبة عقارية لبوارها أو كانت مربوطة بضريبة عقارية لا تتجاوز قيمتها جنيهاً واحداً يتم تقدير ثمنها بمعرفة اللجنة العليا لتقرير اثمان أراضي الدولة ، ويعتبر هذا التقرير نهائياً فور اعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن تقرير التعويض المستحق عن الاستيلاء على الأراضي البور الغير مربوطة بضريبة عقارية لبوارها أو تلك المربوطة بضريبة عقارية لا تتجاوز قيمتها جنيهاً واحداً يتم بواسطة اللجنة العليا لتقييم أراضي الدولة ويعتبر هذا التقرير نهائياً بمجرد اعتماده

من مجلس إدارة الهيئة العامة للمصالح الزراعية ، وما لا شك فيه أن
القوانين الصادرة باعتناء هذه التقريرين يعتبر قراراً إدارياً. فهناك يجوز الطعن
فيه أمام القضاء الإداري طبقاً للمبدأ (خامساً) من المادة العاشرة من
المقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متى كان مرجع الطعن
في هذه القرارات هو عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة
القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال
السلطة .

ووفقاً حيث أن التكييف القانوني الصحيح للاعتراض الطاعن أنه طعن
على القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة
للمصالح الزراعية باعتناء تقرير اللّثمن الذي قامت بتقديمه للجنة العليا
للتنمية أراضي الدولة عبر التسمية للأطيان المستولى عليها موضوع الاعتراض
محل الطعن المائل .

(طعن ٢٧٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣)

الفرع الخامس جدائق الإصلاح الزراعي

المبدا :

المادة ٩ : ١٠ - من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ وبإلغاء القرار رقم ٢٢٩٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التصرف في جدائق الإصلاح الزراعي - المواد ١ ، ٢ وما بعدها ، ١١ ، من قرار وزير الزراعة رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٩ بقواعد وشروط التصرف في جدائق الإصلاح الزراعي - نظم المشرع أسلوب التصرف بالمزاد العلني في الجدائق المملوكة للإصلاح الزراعي - أخضع المشرع هذا التصرف لقواعد خاصة تنظمها قرار وزير الزراعة رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٩ المستند لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نظام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ذلك يكون التصرف في جدائق الإصلاح الزراعي - قبل نفسه المأمور بقانونه وأحكام خاصة فانه لا يخضع للقواعد العامة الواردة في الفقرة الخامسة من المزايدات المتتالية بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ الا في الحدود المنصوص عليها في قرار وزير الزراعة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد تضمنت النص على توزيع الاراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين في كل قرية وبينت شروط التوزيع ومقداره ، ونصت المادة العاشرة من القانون المشار اليه على انه استناداً من حكم المادة السابقة تنقل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ادارة الاراضي المستولى عليها المخصصة للجدائق واستغلالها ويجوز للهيئة ان تتصرف في هذه الاراضي وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ويعبر هذا الحكم على اراضي الجدائق التي سبلت او تسلم بقاء على قانون الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها كما يسرى على ما ترى الدولة اسناد ادارته او استغلاله او التصرف فيه الى عبءه

الهيئة من اراضى الحدائق الداخلة فى ملكيتها وعلى ما تنشئه الدولة من الحدائق .

ونفاذا لهذه النصوص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ فى نسيان التصرف فى حدائق الاصلاح الزراعى وبالنسبة للقرار رقم ٢١٩٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن التصرف فى حدائق الاصلاح الزراعى وقضى فى مادته الاولى على انه يتم التصرف فى اراضى الحدائق المستولى عليها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى التى لا تتجاوز مساحة كل منها عشرين فدانا ببيعها بطريق المزاد العلنى وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة والاصلاح الزراعى « ثم اصدر وزير الزراعة - نفاذا للنص السابق - قراره رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ بقواعد وشروط التصرف فى حدائق الاصلاح الزراعى ونص فى مادته الاولى على ان يتم التصرف فى حدائق الاصلاح الزراعى المنصوص عليها فى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ وفقا للقواعد والشروط المنصوص عليها فى المواد الاتية وقد تضمنت المواد الثانية وما بعدها من هذا القرار تقرير اللجنة العليا للتقدير الثمن اراضى الدولة قواعد تقرير الثمن الاساسى والاعلان عنه والاعلان عن المزاد ومكانه وموعده وذلك عن طريق النشر فى صحيفتين يوميتين وتشكيل لجان المزاد وطريقة سيرها فى عملها ونصت المادة ١١ على ان تصدر لجنة البيم بالمزاد قرارها فى نهاية جملاتها برسو المزاد على صاحب اكبر عطاء بشرط الا يقل عن التقدير النهائى للثمن الاساسى المقدر للحديقة محل المزاد ولا يكون قرار اللجنة نهائيا الا بعد اعتماده من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى واذا لم يعتمد المجلس رسو المزاد لاي سبب من الاسباب برد التأمين فوراً الى دافعه دون اية زيادة او تعويض .

ومن حيث انه يبين من النصوص السابقة ان المشرع قد نظم أسلوب التصرف بالمزاد العلنى فى الحدائق المملوكة للاصلاح الزراعى واخضع هذا التصرف لقواعد خاصة نظمها قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ المستند لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بنسب على قانون الاصلاح الزراعى رقم ٧١٨ لسنة ١٩٥٢ بموجب المادة العاشرة منه .

ويجوز المثابة فان التصرف في حدائق الاصلاح الزراعي وقد نظمه المشرع بقواعد واحكام خاصة فانه لا يخضع بالتالي للقواعد العامة الواردة بلائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ أو ما لحقها من تعديلات الا في الحدود المنصوص عليها في المادة ١٦ من قرار وزير الزراعة مبالغ الفكر ولما كان هذا التنظيم الخاص المتكامل قد تضمن أن قرار لجنة المزااد يرسو المزااد على صاحب أعلى عطاء لا يكون هذا القرار نهائيا الا بعد اعتماده من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي اى أن جعل القرار النهائي بإرساء المزايدة للمجلس المذكور لدى اعتماده لقرار لجنة رسو المزااد ثم يتم بعد ذلك التعاقد مع الراسي عليه المزااد وفي هذا الخصوص يختلف هذا التنظيم الخاص عما ورد بلائحة المناقصات والمزايدات * *

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٩٠)

الفنجزوع السادس

مقتطع تجريف الاراضى الزراعية

المبدأ :

المواد ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ، المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن إصلاح الزراعى - قرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ ، قرار وزير الزراعة رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ - اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ يحظر تجريف ونقل واستعمال الاتربة الزراعية - اصحاب مصانع وقمائن الطوب القائمة فى هذه التاريخ - من خديم القانون - يستفوا الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لهذه القانون - والا تعرضوا للعقوبات الجنائية - الحكم بإزالة المصنع والقيمة يكون على نفقة المخالف - حدد القانون مدة سنتين لهؤلاء (اصحاب المصانع والقمائن) لتوفيق اوضاعهم - ذلك باستقدام بدائل اخرى لطوب المصنع من اتربة التجريف - قد نظم القرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ اجراءات وشروط ومدة الحصول على ترخيص الاستمرار فى التشغيل بعد توفيق الاوضاع طبقا للقانون - بتمام التوفيق خلال هذا الميعاد والحصول على الترخيص القانونى بذلك يعنتع على جهة الادارة المختصة اضافة شروط جديدة - يترتب عليها عدم الاستمرار فى تشغيل المصانع والقمائن طبقا لشروط الترخيص بعد توفيق الاوضاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ اضافى كتابا ثالثا الى قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بالمواد من ١٥٠ الى ١٥٩ وقضت المادة ١٥٠ على ان « يحظر تجريف الارض الزراعية الا تقل الاتربة لاستعمالها فى غير اغراض الزراعة وفى هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والالات والمعدات المستعملة فى نقل الاتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الادارى » . وتقتضى المادة ١٥٢ على ان « يحظر اقامة مصانع او قمائن طوب فى الاراضى

الزراعية ، ويمتنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قعائن الطوب القائمة
الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون »

وقتنص المادة ١٥٧ على أن يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٢ من
هذا القانون أو للشروع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة
لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحسك
بإزالة المصنع أو للقينة على نفقة المخالف ٠٠٠ »

وقتنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ على أنه «على
أصحاب ومستغلي مصانع وقعائن الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام
بدائل أخرى للطوب المصنع من أترية للتجريف وذلك خلال مدة لا تجاوز
سنتين من تأريخ العمل بهذا القانون والا تمت إزالتها بالطريق الإدارى على
نفقة المخالف ٠ ولا يجوز بعد مضى هذه المدة أن يستعمل الطوب المصنع
من أترية ناتجة عن أرض زراعية فى إقامة المنشآت العامة الحكومية أو
مؤسسات القطاع العام ٠ » وتاريخ ١٩٨٥/٤/٨ صدر قرار وزير الزراعة
رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ وينص على أنه على أصحاب ومستغلي مصانع وقعائن
الطوب القائمة قبل العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ الراغبين فى توفيق
أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أترية للتجريف الحصول
على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة وأن يقيم الطلب للهيئة العامة
لمشروعات تحسين الاراضى مرفقا به بعض الاوراق منها دراسة الجسدى
الاقتصادى للمشروع وتولى الهيئة فحص الطلبات وتشكيل اللجان اللازمة
للانتقال والمعاينة على الطبيعة ويسلم الطالب الترخيص اللازم خلال مدة
أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب ، ويتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧
صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٢٧٠ متضمنا النص على أنه « على مديريات
الزراعة كل فيما يخصه اخطار أصحاب ومستغلي مصانع وقعائن الطوب
الكلثة فى دائرة كل منها والذين حصلوا على ترخيص لتوفيق أوضاعهم
وتطوير تلك المصانع لانتاج بدائل أخرى للطوب المصنع من أترية ناتج تجريف
الاراضى الزراعية وذلك لالتهاء من عمليات التطوير وتوفير مقومات تشغيلها
كليا خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار
والا اعتبرت التراخيص الصادرة لهم ملغاة واتخذت اجراءات ازالتهما

• بالطريق الإداري على نفقة المخالف طبقا لحكم المادة الثانية في القانون
١١٦ لسنة ١٩٨٢ •

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أنه اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ يحظر تجريف ونقل واستعمال التربة
الزراعية • أن أصحاب مصانع وقمائن الطوب القائمة في هذا التاريخ ممن
حددهم القانون يحظر الاستمرار في تشغيلها المخالفة لهذا القانون والا
تعرضوا للعقوبات الجنائية فضلا عن الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على
نفقة المخالف وقد حدد القانون مدة سنتين لهؤلاء لتوفيق أوضاعهم
باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من التربة التجريف • ولقد نظم
القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ إجراءات وشروط ومدة الحصول
على ترخيص للاستمرار في التشغيل بعد توفيق الأوضاع طبقا للقانون • ومن
ثم فإنه يتم التوفيق خلال هذا الميعاد والحصول على الترخيص القانوني
بذلك يتمتع على جهة الإدارة المختصة إضافة شروط جديدة يترتب عليها
عدم الاستمرار في تشغيل المصانع والقمائن طبقا لشروط الترخيص بعد
توفيق الأوضاع • وكنتيجة لذلك فإن ما تضمنه القرار رقم ١٢٧٠ لسنة
١٩٨٧ من إلزام أصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب الذين حصلوا
على تراخيص لتوفيق أوضاعهم • بتوفير مقومات تشغيلها طليا • يتضمن
إضافة شرط جديد لم يرد بالقرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ الذي حدد الشروط
التي منح على أساسها الترخيص بتوفيق الأوضاع كما صدر القرار به بعد
مضي أكثر من تعيين على انتهاء المدة التي حددها القانون لتوفيق الأوضاع
وغايتها أغسطس سنة ١٩٨٥ هذا وأن ظاهر نص المادة الثانية من القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ أنه حدد المحل الذي يرد عليه توفيق الأوضاع
بأنه • استخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من تربة التجريف • أي المادة
التي يصنع منها الطوب وليس الآلات التي تستعمل في صناعته أي كانت تلك
الآلات • وبالنسبة للوقائع التي أثارها الطاعن من استمرار المصانع والقمائن
البلدية في استعمال التربة الزراعية فيمكن دره خطره باتخاذ إجراءات
الضبط والمحاكمة الجنائية أعمالا لنصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢
وبذلك تتحقق العلة والحكمة من هذا القانون بمعاينة المخالف وإزالة المصنع

أو القسينة ، واذ تضمن القرار محل الطعن الزام اصحاب المصانع والقنائن
بما لا سند له من القانون ونص على اعتبار التراخيص الصادرة لهم ملغاة
واتخاذ اجراءات الازالة اداريا ، فانه يكون بحسب الظاهر قد خالف القانون
ومن مراكز قانونية استقرت للمرخص لهم بعد توفيق اوضاعهم في حدود
القواعد القانونية الصارئة وقت انتهاء المدة التي حددها القانون لتوفيق
الايضاح مما تتوافر له مقومات القرار الاداري ويكون الحكم الصادر بايقاف
تنفيذه لتوافر ركن الجدية ولما استظهره من توافر ركن الاستعمال قد اصاب
الحق في قضائه ويكون الطعن عليه قد جاء على غير اساس من القانون
ويتعين الحكم برفضه والزام الطاعن بصرفته بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤
مرافعات *

(طعن ٢١٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٠)

الفروع السابعة

حظر إقامة مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية او تقسيمها لأقلية
مبان عليها

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له - المادة ٩٧٠ من القانون المدنى معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ - مفاد هذه الاحكام ان القانون حدد صراحة الاموال التى يجوز للوزير اصدار قرار بإزالة التعدى الواقع عليها - هذه الاموال هى تلك المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية المحددة بالنص - اذا لم يكن المال مملوكا قانونا لها فلا يجوز إزالة التعدى بالطريق الإدارى لما فيه من خروج على الاختصاص القضائى للمحسككم والنيابة العامة فى شأن المآزعات المملوكة المتعلقة بالحيازة وأسيانها ، وذلك ما لم يوجد نص صريح فى قانون آخر - الدولة لا تعتبر مالكة للأرض المستولى عليها بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى - الا اذا ثبتت الاجراءات المقررة إتفا زائدة عن الحد الاقصى للملكية ، وأن يصدر بذلك قرار بالاستيلاء النهائى - ورود قرار بالازالة على مبنى لا يدخل فى املاك الدولة الخاصة أو املاك الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لاستيلاءه من الاستيلاء قبل الخاضع ، ويقائه فى ملكه يعتبر مخالفا للقانون .

ملخص الحكم :

يبين من الاوراق المرفقة ان قرار وزير الزراعة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٨٤/٤/٨ بإزالة التعدى الواقع من السيد محمود إبراهيم حسن على على المبنى المتحفظ عليه بمعرفة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى باستيلاء جميل عاصم اسماعيل بناحية الحسانية مركز طوخ (واللاحق لقرار مدير الإصلاح الزراعى بالقليوبية رقم ٤٥ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٧) انه صدر استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له وكذا المادة ٩٧٠ من القانون المدنى معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ وان تنص هذه المادة على انه لا يجوز تملك الاموال الخاصة

الملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحديات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة او للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايهما والاقواف الخيرية او كسب أى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم .

ولا يجوز التعدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفى حالة حصول التعدى يكون لنوزير المقتضى حق ازالته اداريا « ويفسد ذلك أن القانون حدد صراحة الاموال التى يجوز للموزير اصدار قرار بازالة التعدى الواقع عليها وهى تلك الملوكة ملكية خاصة للدولة او لاحد الاشخاص الاعتبارية المحددة بالنص فاذا لم يكن المال مملوكا قانونا لها فانه لا يجوز ازالة التعدى بالطريق الادارى لما فيه من خروج على الاختصاص القضائى للمحاكم والنيابة العامة فى شأن المآزعات المخفية المتعلقة بالميزانة واسبابها وتلك ما لم يوجد نهي صريح فى قانون آخر ، وقد خصت المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن « تستولى الحكومة فى خلال الخمس السنوات التالية بتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية مايجاوز مائتى فدان ٠٠ » وتنص المادة ٤ على أنه « يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من اطيانه الزراعية ٠ » وتنص المادة ١٢ فقرة ثانية على أن « تتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاراضى المستولى عليها الى أن يتم توزيعها وفقا للقانون ٠ » وتنص المادة ١٣ مكرر الضافئة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فقرة ثالثة على أن « يعتبر الدولة مانكة للاراضى المستولى عليها المحددة فى قرار الاستيلاء النهائى وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد للاستيلاء عليها فى قرار الاستيلاء الابتدائى ٠٠ » ، وتنص المادة ٦ من اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم على أن « تصدر اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بناء على الاقرار المقدم من صاحب الشأن قرار بالاستيلاء على الاراضى الزائدة على الحد المقرر فى القانون » وتنص المادة ٧ على أن « يبلغ صاحب الشأن بقرار الاستيلاء (الابتدائى) بالطريق الادارى ويكون للحكومة الحق فى البيع من تاريخ الاستيلاء المشار اليه » ومفاد ذلك أن الدولة لا تعتبر مالكة للارض المستولى عليها الا اذا

ثبتت بالاجراءات المقررة انها زائدة عن الحد الاقصى للملكية وأن يصدر بذلك قرار بالاستيلاء النهائي ، وقد نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى على أن تتولى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الاستيلاء على ما يجاوز الحد الاقصى الوارد فى المادة الاولى من هذا القانون .

ويتعين على واضع اليد على الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام هذا القانون سواء كان هو المستولى لسيده أو غيره أن يستمر فى وضعم سيده عليها ويعتبر مكلفا بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة يدفعها سنويا ٠٠ حتى تتسلمها فعلا الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، ومفاد ذلك أن المشرع عدل عن مسلكه السابق واعتبر الحكومة بمثابة المالك من السنة الزراعية ١٩٦١/١٩٦٢ وكذا واضع اليد بمثابة مستأجر إلا أنه أبقى على الاحكام القانونية السابقة والمستقرة وهى انصراف هذا الحكم الى ما يثبت أنه اطيان زراعية زائدة عن الحد الاقصى للملكية الزراعية ولا حرق للمستولى لديه فى الاحتفاظ بها قانونا .

ومن حيث أن ظاهر الاوراق المودعة تفيد أن وضع يد السيد / محمود ابراهيم حسن عامر لم يكن على اطيان زراعية زائدة مما يشتملها الاستيلاء طبقا لقانون الاصلاح الزراعى ولم يكن المبنى محل النزاع تابعا لارض زراعية تم الاستيلاء عليها نهائيا ، وان هذا المبنى استبعد من الاستيلاء قبل المرحوم جميل عاصم وبقي فى ملكه وملك ورثته من بعده وأن حقهم ظهر جليا بالافراج السابق وأن الورثة تقدموا بطلب للهيئة بعد الافراج عن ممتلكاتهم لتطبيق قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ وان مديرية الاصلاح الزراعى بالقليوبية ورد لها كتاب ادارة الاستيلاء رقم ٤٠٣/١١٧٩ فى ٢٦/٣/١٩٨٢ بخصوص هذا الطلب كما ارسلت المديرية الكتاب رقم ٤٣٩ بتاريخ ٦/٤/١٩٨٣ الى المنطقة وأن السيدة / جمش جميل عاصم طلبت الاستيلاء بعد ازالة التعدي على المبنى محل النزاع ، ومن ثم يكون ظاهر الحال أن قرار الازالة الصادر فى ٨/٤/١٩٨٤ (وكذا الصادر فى ١٢/٩/١٩٨٣) قد ورد على المبنى محل النزاع حالة كونه يدخل فى املاك الدولة الخاصة أو املاك الهيئة العامة للاصلاح الزراعى

في ذلك التاريخ الامر الذي يضحى معه هذا القرار بحسب الظاهر من
الاوراق قد جاء مخالفا للقانون وهو ما يتوافق معه ركن الجدية في طلبه
وقف التنفيذ .

ومن حيث أن من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه تهديد المطعون
ضده وأسبرته بالطرد من مسكنه أوى اليه منذ سنة ١٩٨٠ الامر الذي
يتوافق معه ركن الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ وهو ما استظهره بحق
الحكم المطعون فيه ، ومتى كان ما تقدم وكان الحكم المذكور قد انتهى
الى وقف تنفيذ قرار ازالة التعدي موضوع هذه المنازعة فإنه يكون قد أصاب
الحق في النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن ٨١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

المبدأ :

المادتان ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن
الإصلاح الزراعي - المشرع لم يمنح وزير الزراعة او من يفوضه من سلطة
ازالة البناء على الارض الزراعية بالمخالفة لقانون سوى وقف أسباب المخالفة
بالطريق الإداري لمين صدور حكم المحكمة الجنائية التي تنتظر المخالفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ المشار
اليه تنص على أن يحظر إقامة مبان أو منشآت على الارض الزراعية أو
اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضي لاقامة مبان عليها .
ومن حيث أن المادة ١٥٦ من ذات القانون تنص على أن يعاقب على
مخالفة أي حكم من أحكام المادة ١٥٢ سنة أو الم شروع فيها بالحبس أو
بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ،
وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفة . ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة
الامر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالفين وفي جميع الاحوال لا يجوز
الحكم بوقف عقوبة الغرامة . ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم في
الدعوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع لم يمنح وزير الزراعة أو من يفوضه من سلطة ازاء البناء على الارض الزراعية بالمخالفة للقانون - سوى وقف اسباب المخالفة بالطريق الادارى لحين صدور حكم المحكمة الجنائية التى تنظر المخالفة

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فى شأن الطلب المستعجل المقدم من المدعين فى الدعوى الصادر فى موضوعها الحكم المطعون فيه ، فإنه لما كان يبين من ظاهر الاوراق أن محافظ الدقهلية بمقتضى ماله من تفويض من وزير الزراعة فى هذا الصدد ، اذ تبين مخالفة المدعين لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بأقامتهما أكثر من بناء على الارض الزراعية محل انتفاعهما من الاصلاح الزراعى فأصدر قراره بالرسالة البناء بالطريق الادارى ، يكون بذلك قد تجاوز ماله من سلطة قانونية فى هذا الصدد ، مقتضيا لاختصاص خص المشرع به القضاء ويكون قراره فى هذا الشأن قد صدر معينا ، الامر الذى يضمن معه ركن الجدية متوافرا فى الحالة المعروفة .

ومن حيث أن مقتضى نفاذ القرار المطعون فيه بإزالة البناء أن تترتب نتائج يتعذر تداولها ، فان ركنى الجدية والاستعجال يكونا قد متوافرا لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الامر الذى يقتضى القضاء بوقف تنفيذه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصاريفها عملا بهكم المادة ١٨٤ موافعات ، ومن ثم يتعين الزام الجهة الادارية بمصروفات الشق المستعجل من الدعوى .

(طعن ٢٢٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

المبدأ :

المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الاصلاح الزراعى قضى بان - يحظر اقامة اية مباني او منشآت فى الاراضى الزراعية الى اتخاذ اية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مباني عليها - يعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى

البور القابلة للزراعة - داخل الرقعة الزراعية - يستثنى من هذا المخطط حالات محددة - يشترط في هذه الحالات المستثناء مسودد ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات - يصدر بتحديد شروط اجراءات منع هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير - يسرى ذلك على جميع الحالات المستثناء فيما عدا هذه الحالة وهي الاراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة *

ملخص الحكم :

« ومن حيث انه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن الذي تنص فيه الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون الزراعية رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ نظرا لان الارض محل النزاع تعد مستثناة من حظر إقامة المنشآت في الاراضي الزراعية حتى اذا افترضت بانها كذلك ، فيحق للمحافظة تخصيصها لإنشاء ملاعب مركز الشباب المشار اليه باعتبارها من الاراضي المملوكة للدولة »

ومن حيث أن المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ تنص على انه « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الارض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضي لإقامة مبان عليها »

ويعتبر في حكم الارض الزراعية الاراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية *

ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨٦/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء *

(ب) الاراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني المقرر والذي يصور بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير *

(ج) الاراضى التى تقم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

(د) الاراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى او الحيوانى والتى تصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة .

(هـ) الاراضى الواقعة بزمان القرى التى يقيم عليها المالك سكنا خاصا به او مبنى يخدم أرضه وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وفىما عدا الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى الحالات المشار اليها آنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامة أية مبانٍ أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط اجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ،

ومن حيث أن البادى من ظاهى الأوراق وبالفدر اللازم للفصل فى الشق المستعجل من الدعوى اى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ان الارض محل النزاع لمخصصة لمركز الشباب تقع ضمن الكتلة السكنية لقرية منشية الكنوز ويحدها من الناحية القبلية مدرسة منشية الكنوز الابتدائية ومن الناحية البحرية مقر المساحة الجيولوجية ومن الناحية الشرقية مبانى بنك التنمية والائتمان الزراعى ومن الناحية الغربية طريق عام موصل الى اسكان الوحدة المحلية ، ومن ثم فانه يستبين من الأوراق ان موقع الارض محل النزاع يقع داخل الكتلة السكنية للقرية تحيطها المبانى والمساكن من نواحيها المختلفة دون منازعة من المدعى فى هذا الشأن ، بل ان المعايينة المقدمة بحافظة مستندات المدعى الواردة ضمن محضر الشرطة المقدم صورته فيها تؤيد ايضا احاطة المساكن والمنشآت السالفة للموقع محل النزاع الامر الذى لا يفسر الا بأن هذه الارض تقع ضمن الكتلة السكنية للقرية فيشملها البند (ب) الوارد بالمادة ١٥٢ من قانون الزراعة سالفة السرد والذى يستثنى الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى من حظر اقامة المبانى والمنشآت المنصوص عليه فى صدر

هذه المادة ومن ثم فإن قرار محافظتنا بتخصيص الأرض لمركز شباب
منشية الكنوز لا يعد مخالفا لقانون الزراعة المشار اليه وذلك دون حاجة
لبحث باقى الاستثناءات الواردة بالنص السالف ولما كان الحكم المطعون فيه
خالف هذا الوجه من النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخليفا
بالالتواء .»

(طعن ٣٠٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٢)

الفرع الثامن التعويض عن الاستيلاء الخاطئ

المبدأ :
الاستيلاء الخاطئ يستوجب التعويض نقداً إذا تضمن رد الأرض
المستولى عليها عيناً .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع فاستبان لها بجلستها المنعقدة في ٢١/٦/١٩٩٢ أن المادة ١٦٦
من القانون المدني تنص على أن « حل خطأ سبب ضرراً للمعير يلزم من ارتكبه
بالتعويض » في حين تنص المادة ٢١٥ من ذات القانون على أنه « إذا
استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم
الوفاء بالالتزام ، مالم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبي
لا يد له فيه ، ويكون الحكم إذا تخر المدين في تنفيذ التزامه ، كما
تنص المادة ١/٢٢١ على أنه « إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد
أو ينص في القانون ، فالقاضي هو الذي يقدره . ويشمل التعويض ما لحق
الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية
لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية
إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقا ببدل جهد محفول » وأخيراً
تنص المادة ١/٢٢٢ على أنه « يشمل التعويض الضرر الاول أيضاً ،
ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بقتضى اتفاق
أو طالب الدائن به أمام القضاء » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المسؤولية التقصيرية تقوم على ارتكاب
ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لا يفترض وإنما
على المضرور اثباته وببيان وجه الضرر الذي لحق به من جرائه ومن ناحية
أخرى فإن الأصل في تنفيذ الالتزام أن يكون عيناً ، ولو جبراً على المدين
به ، وليس التعويض سوى بديل عنه ، على الدائن أن يقطع به إذا استحال
عليه الحصول على عين حقه أو ما يعتبر في حكمه إذا تقاعس المدين عنه
تنفيذ التزامه ، ويتعين أن يشمل التعويض ما لحق المضرور من خسارة

وما فاتته من كسب متى كان الضرر مباشرا ، ويستوى في ذلك أن يكون هذا الضرر حاديا أو انجيسا حالا أو مستقبلا .

كما استعرضت الجمعية فتوتيتها الصادرة في جلستها المنعقدة في ١٩٨٩/١١/٦ و ١٩٩١/٦/١٩ اللتان ذهبت فيهما إلى أن « استيلاء المزارعين على الأراضي الزراعية وتوزيعها على مسفار المزارعين هو إجراء ترقبت عليه أضرار بالغة بملك هذه الأراضي تتمثل في حرمانهم من أراضيهم وعدم استطاعتهم استردادها فضلا عن حرمانهم من ريع هذه الأراضي ، وبوضوح الخطأ وقيل الضرر وتوافر علاقة السببية بينهما تكون أركان المسؤولية التفسيرية قد اكتملت وفقا لنص المادة ١٦٢ من القانون المدني ما يتعين معه القول بالزام الهيئة للإصلاح الزراعي بتعويض الملاك عن ذلك . » وإذ لم يكن الغرض من هذا التعويض هو جبر الأضرار وكانت قيمة هذه الأضرار هي العامل الأساسي في تعيين التعويض فإنه يقتضى أن يتم تقدير قيمة الضرر وفقا لأحكام القانون المدني وقت صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بدء تحقق الضرر . فمع تغير الظروف والأوضاع تتغير قيمة الأضرار بالزيادة أو النقص الأمر الذي يلزم معه أن يتم تقدير التعويض على ضوء هذه المتغيرات وفي وقت أداله . » وبما لذلك فإن التعويض المستحق في هذه الحالة يتعين تقديره بالنظر إلى القيمة الحقيقية للأراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على أدائه لا وقت الاستيلاء عليها . »

وخلصت الجمعية مما تقدم إلى أن البين من الأوراق أن ورثة أحمد سليم عمر هندية وأحمد حسن عبد الله استصدروا حكما من المحكمة الإدارية العليا في الطعن المشار إليه يقضى بإلغاء القرارين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما فيما تضمناه من الاستيلاء على المساحة محل الاعتراض ومقدارها ٤٥ ط ٢١ هـ وأنه تنفيذا لهذا الحكم جرى الإخراج عن مساحة ٨ ط ٦ هـ من إجمالي المساحة المحكوم به وتعود رد باقي المساحة عينا لبيعتها إلى جمعية مقاتلي رمضان للأسكان التعاوني وهو تصرف يتحقق به ركن الخطأ الذي لا غنى عن التعويض عنه ، ومن ثم فإنه يتعين على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تعويض الصنادير لصالحهم الحكم

سالف البيان عن هذه المساحة تعويضاً نقدياً في حدود التقدير السذّي
تضعه اللجنة العليا لتتبين أراضى الدولة بالنظر الى قيمة الارض وقت
الاتفاق عن أداء التعويض ، دون أن يتقيد في هذا التعويض بالسعر المباع
به الى جمعية مقاتلى رمضان والذي انفسد طرّاً هذا البيع بتحديدته على
وجه أو آخر بمعنى عن الضرور الذى لا سبيل الى الزامه به بحال من
الاحوال .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب
تعويض المسيبين أحمد سالم هندية وأحمد حسن عبد الله عبد الهادى عن
المساحة التى تمسخر ردها والكائنة بمحافظة الجيزة تعويضاً نقدياً في حدود
التقدير الذى تضعه اللجنة العليا لتتبين أراضى الدولة بالنظر الى قيمة
الارض وقت الاتفاق عن أداء التعويض .

(فتوى ١٩٦١/١/٧ جلسة ١٩٩٢/٦/٢١)

المسور التاسع

عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التي ترفع
من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

المبدأ :

١ - عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التي ترفع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

٢ - التزام الهيئة بتنفيذ ما يصدر من الأحكام وأجب القضاة في شأن المصروفات القضائية أعمالا تقتضيها وتزولا عند حجبها الملزمة .

٣ - التقلم من الرسوم القضائية استحقاقا وميلفا وأداء نظم القانون إجراءاته وهو ما يسلك عن اختصاص الجمعية العمومية ومن ثم على الهيئة ولوج سبيل التقلم من الرسم القضائي بإجراءاته المقررة .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١/٦/١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تنص على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فاما حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت للرسوم على أنه لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة . كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملصقات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » وأن المادة ١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنص على أنه : « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق بها يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » كما تنص المادة ١٢ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ و ١٣٢ لسنة ١٩٥٩ و ٨١ لسنة ١٩٦٣ على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية » .

هذا واستعرضت الجمعية العمومية لفتاها المتواصر على أن المشرع بمقتضى المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ للشار إلى أعلى الحكومة بنص صريح في عبارته قاطع في دلالاته من أداء الرسوم القضائية وعرف الهيئات العامة بأنها كيان ادارى متمتع بالشخصية الاعتبارية ينتمى لادارية مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، ومن ثم فسان تلك الهيئات لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها للمشرع للشخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالاً لقتضيه طبيعة المرافق القائمة على ادارتها ومن ثم تدخل في عموم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة (٥٠) آنفة البيان ويتحقق في شأنها تبعاً لذلك مناط الاعفاء المنصوص عليه بذلك المادة . كما استعرضت الجمعية في خصوصية الموضوع المائل افتاءها الصادر بجلسته ١٩٨٢/٣/٢ التي انتهت فيه إلى أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تتمتع هيئة عامة تابعة لوزارة الإصلاح الزراعى وتدخل من ثم في مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى تبعاً من الرسوم القضائية على من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها ومن أداء الرسوم الدعاوى التي ترفعها

. واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك كله أن المشرع اعفى الحكومة على ما يطلب من الكشوف والصور والمخصصات والشهادات والترجمة لمصالحها . وإذا كانت الهيئات العامة وفقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تقسم على ادرية مرفق عام وبهذه المثابة لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية لكي ينأى بها عن تعقيدات الاجراءات الحكومية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وأنه لئن كان المشرع قد خصها بميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلتحق بميزانية الدولة وتعمل الدولة عجزها ويؤول إلى ميزانيتها ما يتحقق من عجز الهيئات من فائض في ميزانياتها ومن ثم فانها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية جريا على ما استقر عليه الافتاء السابق للجمعية العمومية في هذا الشأن .

ومن حيث أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تدخل في مدلول الحكومة بالمعنى المتقدم باعتبارها هيئة عامة وفقاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة

١٩٥٩ فلا تلزم أصلا بإداء الرسوم القضائية وهو عين ما سبق وإن خلصت إليه الجمعية العمومية في هذا النص . بيد أنه يبقى بعد ذلك أنه أصلا للمادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ التي يجري عنها إن « الأحكام التي هللت بقوة الأمر المقتضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة » ٠٠٠ « فإن الهيئة ملتزمة بتنفيذ ما يصدر عن الأحكام وأجبة التنفيذ في شأن المصروفات القضائية لهاملا للاقتضائها ونزولا عند حاجتهم الملزمة » .

ومن حيث أن افتناء الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع استقر على أن التظلم من الرسوم القضائية استحقاقا وأداء وحسباً أيضاً : نظم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في الزائد المدنية إجراءاته وناط الفصل فيه بالمستكمة التي صدر عنها أمر التقنين أو إلى القاضي حسب الأحوال وأنسلخ به عن اختصاص الجمعية العمومية فمن ثم أضحت على الهيئة وجوباً ولوج سبيل التظلم الذي رسمه القانون وعليها في ذلك في لجان تظلمها الاستدلال فيه بفتوى الجمعية العمومية التي تظاهر موقفها ألف البيان .

لذلك ، أنهت الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع إلى :

١ - تأكيد الافتناء السابق للجمعية في شأن عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التي ترفع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

٢ - إلزام الهيئة بتنفيذ ما يصدر من الأحكام وأجبة التنفيذ في شأن المصروفات القضائية أصلاً لمقتضاها ونزولاً عند حاجتها الملزمة .

٣ - التظلم من الرسوم القضائية استحقاقاً ومبلغاً وأداء نظم القانون إجراءاته وهو ما ينسلخ عن اختصاص الجمعية العمومية ومن ثم على الهيئة ولوج سبيل التظلم من الرسم القضائي بإجراءاته المقررة والاستدلال فيه بفتوى الجمعية العمومية التي تظاهر موقفها ألف البيان .
(فتوى ٢٢٣٧/٢/٢١ جلسة ١٩٩٢/٦/٢١)

الفروع العاشر

المبدأ :

- لا يجوز تعديل الاقرارات بعد صدور قرار الاستيلاء النهائي

عدم جواز تعديل الاقرارات تطبيقا لاحكام القانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - استعراض افتاء الجمعية العمومية الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩٨٠/٥/٢٨ ما انتهت اليه الجمعية العمومية في هذا الافتاء قاطع الدلالة على عدم جواز تعديل هذه الاقرارات بعد صدور قرار الاستيلاء النهائي على الاراضي التي سلمت للاصلاح الزراعي باعتبارها زائدة عن الحد الواجب الاحتفاظ به طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

(فتوى ٧٨/١/٧ جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

امساره

اعساسة

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الإدارة أن تنقص من الحقوق المقررة قانونا للعامل أثناء مدة الاعارة لاستحقاقه العلاوة والترقية والا أصبحت هذه الضوابط مانعا من موانع الترقية وهو امر غير جائز الا بنص صريح - تطبيق -

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد ابتكر خيدا على ترقية المعار الى إحدى وظائف الإدارة العليا بينما لا يملك فرص هذا القيد سوى القانون ذاته -

ومن حيث أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ - تنص أنه مع مراعاة حكم المادة ١٦ من القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختبار ويستهدى في ذلك بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز -

ويشترط في الترقية بالاختبار أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليهما مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية - ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شؤون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختبار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة -

وتنص المادة ٥٨ على أنه يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل او الخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة ميتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة -

وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية -

ومن حيث أن مفسد ما تقدم أن الترقية إلى الوظائف العليا تتم بالاختيار للكفاية ويستهدى في تقدير الكفاية بما ورد في ملف خدمة الموظف وما يبيده الرؤساء عنه وإذا كانت الترقية بالاختيار من الأمور التي تترخص بها جهة الإدارة إلا أن مناط ذلك أن يكون هذا الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة تؤدي إلى صحة النتيجة التي انتهت إليها وأن تجري مفاضلة وجادة حقيقية وجادة العاملين للتعرف على مقدار كفايتهم وعند التساوي في الكفاية تكون الأولوية للأقدم . كما أنه ولئن كان المشرع أجاز للسلطة المختصة إضافة ضوابط الترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة إلا أنه لا يجوز أن تتعارض هذه الضوابط مع أحكام الترقية بالاختيار ومنها مراعاة الأقدمية عند التساوي في الكفاية كما لا يجوز أن تنفص من الحقوق المقررة قانوناً للعامل أثناء مدة الاعارة لاستحقاقه العادة والترقية. والآن أصبحت هذه الضوابط مانعة من موانع الترقية وهو أمر غير جائز إلا بنص صريح .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة لا تتنازع المدعى في أنه أقدم من الطعون على ترقيته ولا يقل عنه كفاية وإنما أسست تضييق في الترقية على أنه كان معار للعمل في الخارج بالخالفه لحكم القانون لأن الإحصال أن وجود العامل بإجازة خاصة في الحالات المنصوص عليها أو في اعارة لا يؤدي في حد ذاته إلى حرمان العامل من مزايأ الوظيفة ومنها الحق في الترقية طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين النسائي وقت صدور قرار الترقية المطعون فيه عند حلول الدور عليه للترقية .

(طعن ١٤٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٨)

المادة :

اعارة العامل إلى حكومة اجنبية من الأمور التي تترخص بها جهة الإدارة في الموافقة عليها أو رفضها بما لها من سلطة تقديرية - الضائق العامل بخدمة أي جهة اجنبية بغير ترخيص من الحكومة تعتبر خدمته منتهية من تاريخ التحاقه بالعمل في الجهة الاجنبية ولتلكي خدمته بما يعين استقلاله خدمية .

المحكمة :

من حيث أن الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يقضى بأن يعتبر العامل مقبلاً استقالته إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفى هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة فى الجهة الأجنبية .

ومن حيث أن مفاد النص السابق أن خدمة العامل تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية إذا التحق بخدمة أى جهة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ التحاقه بالعمل فى الجهة الأجنبية .

ومن حيث أن وقائع المنازعة كما أوردتها الطاعن فى صحيفة دعواه وفى مذكراته المقدمة الى محكمة القضاء الإدارى وفى تقرير الطعن المقام منه أمام المحكمة الإدارية العليا وفى الخطابات المتبادلة بينه وبين الهيئة العامة للإحصاء الجوية ولم يجدها الطاعن ، أنه حصل على إجازة دورية لمدة شهر مع التصريح له بقضائها بالخارج اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٧٧ حيث سافر الى العراق وقدم بعض الاستشارات الفنية الى وزارة الزراعة بالعراق والتي طلبت من السفارة المصرية بالعراق إعارته لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ ، وقد أرسلت له الهيئة كتاباً برقم ٩٣٠٨ بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٧٦ تطلب فيه عودته الى العمل خلال أسبوعين والا اضطرت الى إنهاء خدمته وطبقاً لنص المادة ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ للتحاقه بخدمة حكومة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة ، فأرسل سيادته شهادة طبية مؤرخة ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٦ تعيد استمرار مرضه مع التوصية بالراحة التامة لمدة شهرين ، كما أرسل الى الهيئة خطاباً مؤرخاً ١٨ من يونيو سنة ١٩٧٦ إدارى فيه أن المادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا تنطبق على حالته كما ضمن خطاباً أن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى بالعراق مقدمة على مشروع لاقصادى كبير يحتاج الى خدمات كبيرة فى مجال الإحصاء الجوية لذلك طلبت إعارته ويلتزم الموافقة على ذلك . وقد أخطرت الهيئة

في أول يولية سنة ١٩٧٦ بإحالتها الى خدماته وطلبت منه الحضور لاستلام عمله خلال أسبوعين والا فان الهيئة ستضطر الى تطبيق العقوبة الثالثة من المادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك باعتباره مستقيلا واذ لم يحضر لاستلام عمله فقد حذر القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المطعون فيه باعتباره مستقيلا من ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث انه من المبادئ المستقرة أن اعارة العامل الى حكومة اجنبية من الامور التي تتركب بها جهة الادارة في الموافقة عليها او رفضها بما لها من سلطة تقديرية وبالتالي فليس صحيحا ما يذهب اليه الطاعن من انه كان يتعين على الهيئة العامة للارصاد أن تتخذ لاجراءات اعارته بعد أن طلب منها ذلك ، ومن ثم يكون التوافق الطاعن بالعمل لدى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي دون موافقة الهيئة التي يتبعها بما تعتبر استقالة ضمنية ويكون القرار الصادر بانتهاء خدمته قد قام على سببه .

ومن حيث انه لا حجة لما يذهب اليه الطاعن من أن مكتب الخبرة المصري بالعراق قد وافق على اعارته لأن الطاعن لم يقدم في جميع مراحل الدعوى ما يثبت هذه الموافقة بالرغم من أن الهيئة قد انكرت وجوه مثل هذا المكتب أو اختصاصه .

ومن حيث انه من المبادئ المستقرة أن اعارة العامل الى حكومة اجنبية من الامور التي تتركب بها جهة الادارة في الموافقة عليها أو رفضها بما لها من سلطة تقديرية وبالتالي فليس صحيحا ما يذهب اليه الطاعن من انه كان يتعين على الهيئة العامة للارصاد أن تتخذ لاجراءات اعارته بعد أن طلب منها ذلك ، ومن ثم يكون التوافق الطاعن بالعمل لدى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي دون موافقة الهيئة التي يتبعها بما تعتبر استقالة ضمنية ويكون القرار الصادر بانتهاء خدمته قد قام على سببه .

ومن حيث انه لما تقدم وكان القرار المطعون عليه قد صدر سليقا

متفقاً مع حكم القانون ومن ثم يكون طلب الغطاء غير قائم على أساس سليم متعين. الرافض . *

(طعن ١٠٤٩ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٢/٢٢/١٩٨٥)

المادة رقم (٢٩)

المبدأ :

تتمتع الجهة الإدارية في الموافقة على إعارة العامل للعمل بالخارج بسلطة تقديرية تجريها طبقاً للقوانين واللوائح وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وما يفرضه صالح العمل في الجهة التي تتم منها الإعارة - توجيهات قرينة الاستقالة، الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل لمدة محددة، مقورة لصالح الجهة الإدارية التي يتبعها العامل أن شاعت أعمالها في حقه واعتبرت مستقبلاً وأن لم تشأ اتخذت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل فإن تقاعست عن سلوك الإجراء التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ الإجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقلاً - لا يجوز لقاعدة صادرة لقرار أنشئ أن تخالف قواعد محددة، ينص في القانون . *

المحكمة :

« من المقرر أن سلطة الإدارة في الموافقة على إعارة العامل للعمل في الخارج هي سلطة تقديرية تجريها - طبقاً للقوانين واللوائح وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وما يفرضه صالح العمل في الجهة التي تتم منها الإعارة . *

ومن حيث أنه متى ثبت من الأوراق أن الجهاز المدعى عليه قد وضع قاعدة تنظيمية عامة بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ حظي بمقتضاها بقاء العامل في إعارة مدة تزيد على أربع سنوات متصلة وكان الثابت أن المدعى قد استنفد الحد الأقصى لمدة الإعارة طبقاً للقرار المتقدم وهو أربع سنوات تنتهي في ١٩٨٠/١٣/٢٤ ومن ثم فلا سبيل لأرقام جهة

الإدارة بالتفويض له في الاعارة لسنة خامسة. ولا يسوغ العمل في ذلك بتوجيهات اللجنة الوزارية للخدمات إذ هي بمثابة توجيهات للجهات الخارجية تجريها في إطار صالحي العمل بكل وحدة وبما لا يخل بالقواعد والنظم الموضوعية في هذا الشأن . ومن ثم فإنه متى كانت اعارة المدعى للسنة الرابعة قد انتهت في ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٠ فإنه يعتبر مقطوعاً عن عمله من اليوم التالي لتاريخ انتهاء الاعارة .

ومن حيث أن المادة ٩٨ من قانون نظم العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن: يعتبر العامل مقضاً استقلالته في الحالات الآتية :

٦ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول . فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل . . .

٢ - ، ، ، ، وفي الحالتين السابقتين يتعين إضمار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

٣ - ، ، ، ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتحدت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل . ، ، ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة باعتبار العامل المنقطع عن عمله المسد المنصوص عليها في المادة المذكورة مقضاً استقلالته إذا لم تكن الإجراءات التأديبية ، ضد اتضحت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وذلك تأسيساً على أن قرينة الاستقالة الضمنية المستقاة من انقطاع العامل عن العمل لمدة المحددة مقرر لصالح الجهة الإدارية التي يتبعها العامل فإن شاءت إعمالها في حقه واعتبرته مستقلاً وإن لم تشأ اتضحت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وهذه المدة حصداً للشرع لتقوم الجهة الإدارية بتقدير موقفها واتخاذ أي الاجراءات. تسلك فإن هي تناهت عن سلوك الاجراء التأديبي قبل العائل

المنقطع من عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلا .

ومن حيث أن المدعى انقطع عن عمله اعتبارا من ١٩٨٠/٢/٢٥ بتاريخ اليوم التالي لانتهاؤ الاعارة وقد اندرسته الادارة بكتابتها رقم ٣٦٢ في ١٩٨١/٢/١ لضرورة العودة لعمله بالجهاز خلال شهرين من تاريخه والا سيرفع اسمه من عداد العاملين اعتبارا من تاريخ انقطاعه اعمالا لنص المادة ٩٨ من قانون العاملين سالف الذكر ولذا لم يستجب المدعى للادذار المثار اليه صدر القرار المطعون فيه رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥ بانتهاء خدمته ومن ثم فان هذا القرار يكون قد صدر مطابقا للقانون ، ولا يتال من ذلك ما ذكره المدعى من ضرورة منحه مهلة سنة للتفكير في العودة لارض الوطن ذلك لان قرار انتهاء خدمة المدعى صدر طبقا للمواعيد والاجراءات التي رسمها القانون ولا يجوز لمقاعدة صادرة لقرار ادنى أن يخالف قواعد محددة بص في القانون ومؤداها اعتبار خدمة العامل منتبهة من تاريخ انقطاعه عن العمل مالم يكن قد اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لتاريخ انقطاعه .

ومن حيث انه قرتبيا على ما تقدم واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى الاخذ بالظن المتقدم فانه يكون صائبا في قضائه .
(طعن ١٦١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٥)
قاعدة رقم (٣٠)

المبحث ١ :

العبارة في تجديد ائتمية العاملين الذين مضت أربع سنوات على اعامتهم قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ هي بتاريخ العمل بالقانون المذكور من حيث الدرجة التي كان يشغلها العامل وصدد العاملين الذين كانوا يسبقونه في ائتمية هذه الدرجة ، وهو الذي يعتد به عند عوبته من الاعارة وتسلمه العمل فبوضع امامه عند العودة عدد مماثل للمعد الذي كان يسبقه في ائتمية الدرجة في تاريخ العمل بالقانون أو جميع العاملين الذين كانوا يسبقونه في ائتمية هذه الدرجة عند تسلم العمل اليهما اقل - سريان هذا

الحكم اعتباراً من ١٩٨٣/١١/١٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة

١٩٨٣ - عدم سريان ذلك باثر رجعي .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ فاستعرضت نص المادة ٥٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ ، وفى غير حالة الترقية لمرجات الوظائف العليا لا تجوز ترقية العامل الذى تجاوز مدة اعارته اربع سنوات متصلة وتحدد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة التى تجاوز المدة المشار اليها فى الفقرة السابقة على اساس ان يوضح امامه عدد من العاملين مماثل للمعد الذى كان يسبقه فى نهاية هذه المدة او جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته ايها اقل ومفاد ذلك ان المشرع استحدث فى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حكماً جديداً بشأن تحديد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة التى تجاوز مدتها اربع سنوات : فيوضح امامه عدد من العاملين مماثل للمعد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الاربعة سنوات فى ترتيب اقدميته فى الدرجة او يماش عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته ايها اقل ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد قضت بالعمل بالفقرتين الاخيرتين من المادة ٥٨ سالفتي البيان بعد ثلاثة اشهر من اليوم التالى لتاريخ نشر القانون ، وقد نشر فى ١٩٨٣/٨/١١ ، فيكون معمولاً بالفقرتين المشار اليهما اعتباراً من ١٩٨٣/١١/١٢ . وعلى ذلك وبمقتضى الاثر المباشر للقانون يسرى هذا الحكم المستحدث على العامل المعار وقت العمل بالنص المستحدث : فاذا كان قد اكمل فى هذا التاريخ مدة الاربعة سنوات فتتحدد اقدميته طبقاً للنص فى تاريخ العمل بالنص المستحدث اما اذا كان لم يكمل مدة الاربعة سنوات الا بعد هذا التاريخ فان اقدميته تتحدد فى تاريخ انقضاء الاربعة سنوات لاحقاً على العمل بالقانون . وعلى ذلك فاذا كان العامل اكمل مدة الاربعة سنوات على الاعارة قبل العمل بالقانون فتتحدد اقدميته طبقاً له فى تاريخ العمل بالقانون فى ١٩٨٣/١١/١٢ وليس فى تاريخ اكماله اربع سنوات من بسده الاعارة ، والا كان ذلك تطبيقاً

للنص بالترتيب رجعي بغير سند ووفق القانون ويتطابق ذلك على الحلقة المعمورة بين من الأرقام أن العاملين المذكورين أكملوا مدة الأربع سنوات، في الاعارة في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور ، ومن ثم فيقتض تأريخ العمل به في ١٢/١١/١٩٨٢ أساسا لتحديد اقدمية كل منهم في الدرجة التي كان يشغلها عند العمل بالقانون ، وذلك لحساب العدد الذي يوضع امامه في ترتيب اقدمية عند عودته لتسلم عمله . وبذلك يوضع امام كل منهم عند تسلمه العمل بعد انتهاء الاعارة في تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ في اقدمية الدرجة الاولى التي كان يشغلها عند العمل بالقانون هذه مماثل للعدد الذي كان يسبقه في اقدمية الدرجة الاولى في التواريخ المذكور أو جميع العاملين السابقين عليه في اقدمية الدرجة عند عودته ايهمه اقل .

لذلك ، انتهت الجمعية الموسمية لقسمي الفتوى والتكريع الى أن العبرة في تحديد اقدمية العاملين الذين مضت أربع سنوات على أعارتهم قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ هي بتاريخ العمل بالقانون المذكور من حيث الدرجة التي كان يشغلها العامل وعدد العاملين الذين كانوا يسبقونه في اقدمية هذه الدرجة ، وهو الذي يقتضيه عند عودته من الاعارة وتسلمه العمل فيوضع امامه عند العودة عدد مماثل للعدد الذي كان يسبقه في اقدمية الدرجة في تاريخ العمل بالقانون أو جميع العاملين الذين كانوا يسبقونه في اقدمية هذه الدرجة عند تسلم العمل ايهما اقل .

(ملف ٨٩٠/٦/٣٩٩ - جلسة ٨٦/٦/٤)

قاعدة رقم (٣١)

المادة :

ممن جواز اخراؤ العامل بطلته - ضرورة الحصول على موافقة العامل كتابة على اعارته - . يتعين على الجهة المعاز إليها العامل متبع العامل مرتبة ، وكافة ملحقاته التي كان يتقاضاها من الجهة المعاز منها على أن تصرف له هذه الملحقات في الصورة والنسبة الذي يسمح به نظام العاملين المدنيين بالدولة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية: لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/١٢/٣ فاستقرت نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي تنص على أنه: «يجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة او من يفوضه بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الدخل او الخارج ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعينة»

ومن حيث أن المشرع نص صراحة على أن يكون أجر العامل المعار بأكمله على جانب الجهة المستعينة باعتبار أن العامل المعار يشغل الوظيفة المعار إليها ويضطلع بأعمالها وأن شغله لها يعتبر بمثابة التعيين المؤقت فيها فيستحق مرتبتها والبدلات المقررة لها ويخضع لتنظيم المقررة بالجهة المعار إليها. الأمر أنه لما كانت القاعدة هي عدم جواز أضرار العامل بأعارته وأن هذه القاعدة تصد بمثابة المبدأ العام الذي تنص في فلكه احكام الاعارة التي من اتقصها ضرورة الحصول على موافقة العامل كتابة على اعارته ولد ولحق للعامل المعروضة حالته على طلب وزارة التنمية الشعبية باستعارته مع تحملها لمرتبه وبدلاته وأن موافقته هذه جاءت وليدة لما عرضته الوزارة المشار إليها من تحملها لكافة مستحقاته وقد تأكد ذلك في جميع القرارات الصادرة بأعارته ومن ثم فإنه يتعين على الوزارة المشار إليها منع العامل أن تصرف له هذه الملحقات في الصورة والمسمى الذي يسمح به نظام العاملين المتكبر مرتبه وكافة ملحقاته التي كان يتقاضاه من الجهة المعار منها على المدنيين بالمولد.

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى تحميل الجهة المعار إليها السيد / بمرتبه وجميع ملحقاته التي كان يتقاضاها من الجهة المعار منها ..

(ملف ١٠٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

مدى جواز ترقية العامل المعار - المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة معدلاً بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ - منع المشرع ترقية المعار إلى الوظائف العليا - يسرى هذا المنع من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ في ١٠/١٠/١٩٨١ - قبل هذا التاريخ لم تكن الاعارة تحول دون الترقية .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن أن المشرع قرر أصلاً عاملاً يقضى بأن يرقى المعارون مع زملائهم وقف للمضوابط المقررة للترقية وأن الاعارة لا تحول دون الترقية متى توافرت شروطها إذ أن مدة الاعارة تحسب ضمن مدة الخدمة ولا يجوز حرمان المعار خلالها من حقه في الترقية وأن جهة الإدارة لم تنكر على المدعى أنه أقدم من المطعون على ترقيتهم ممن شملهم القرار المطعون فيه كما لم تجد بأنه يضارعه كفاية على الأقل وأنه قد توافر في شأنه كافة شروط الترقية الأخرى التي تطلبها القانون للترقية إلى درجة مدير عام :

وحيث أن المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ كانت تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار الجسادر بالاعارة مدتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة ومع ذلك يجوز منح أجره من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يحددها رئيس الجمهورية وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له .

وحيث أن المبين في هذا النص أن الاعارة لا تحول في الاصل دون ترقية العامل مع زملائه متى استوفى شروط الترقية وفقا للضوابط المقررة لها ولم يرق في شأنه أى من موانع الترقية يستوى في ذلك أن تتم بالاقدمية أو الاختيار يؤكد ذلك أن الشارع حين رغب في الخروج عن هذا الاصل وحظر ترقية المعارين الى الوظائف العليا فإنه استثنى لذلك القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ القى استحدثت حكما جديدا في المادة (٥٨) المشار اليها يقضى بعدم جواز ترقية العامل المعام الى الوظائف العليا وهو حكم لا يسرى على النزاع الراهن وفقا لقواعد سريان القانون من حيث الزمان اعتبارا بأن تاريخ العمل به هو ١٠/١٠/١٩٨١ لاحق لتاريخ صدور قرار الترقية المطعون فيه الحاصل في ١١/٢/١٩٨٠ .

وحيث أن الجهة الادارية ولم تثار اية اسباب لتخطى المدعى في الترقية سوى كونه معارا وهو سبب يخالف احكام القانون مما يضحى معه القرار المطعون فيه مشوبا بعيب مخالفة القانون فهو باطل خلقي بالالفاء واذ أخذ الحكم المطعون فيه بنظر مقار فإنه يكون قد جاء على خلاف احكام القانون وشابه الخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبالفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى وظيفة مدير هام وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات .
تعليق :

يراجع نص المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ .

واعمالا للمادة السادسة منه فإن الفترتين الاخيرتين من هذه المادة يعمل بها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ والمعمول به اعتبارا من ١٢/٨/١٩٨٢ .

المادة رقم (٣٢)

المادة :

تحديد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة أو الاجازة الخاصة بدون زائيد والتي تجاوز منها أربع سنوات . -توضع اقامة عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أو «مائل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل - المادتين ٧٩١٥٨/٢ من قانون العاملين ١٩٦٨/٤٧ استخدمت بالقانون ١٩٨٣/١١٥ - سرعان احكامهما على العامل المعار والمفوح اجازة خاصة بدون مرتب من تاريخ العمل بتعيينهما بعد تعيينهما أي في ١٦/١١/١٩٨٣ .

الفقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من يونية سنة ١٩٨٧ ، فاستقرضت المادة (٥٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة معدلا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه « يجوز يقرر من السلطة المختصة بتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو الخارج .

والى غير حالة الترفيات لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات ، وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة .

وتحدد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة التي تجاوز المدة المشار اليها في الفقرة السابقة على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل . وتنص المادة ٦٩ من ذات القانون على أن « تكون حالات الترخيس باجازة بدون مرتب على الوجه الاتي » :

(١) (٢) يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للاسباب التي يبيدها العامل وتقديرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التي تنبئها .

وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا تجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة إجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة .

وتحدد القسمية العامل عند عودته من الإجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل .

(٣) « وتنص المادة السادسة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم لتاريخ نشره وذلك فيما عدا الفقرتين الأخيرتين من المادة ٥٨ والفقرتين الأخيرتين من المبدأ (٢) من المادة ٦٩ فيعمل بها بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ . » وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٨/١١ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ المضار اليه حكما جديدا في المادتين ٥٨ ، ٢/٦٩ المشار إليهما بشأن تحديد أقسمية العامل عند عودته من الإعارة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب التي تجاوز مدتها أربع سنوات فوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أو مماثل عند جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل ، ولتقتضي أعمال الأشر المباشر لهاتين المادتين - وطبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١٩٨٦/٥/٢١ بشأن العامل الممنوح إجازة خاصة - هو سريان أحكامهما على العامل المعار والممنوح إجازة خاصة بدون مرتب في تاريخ العمل بنصيبهما بعد تعديلهما بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ أي في ١٩٨٢/١١/١٦ فإذا كان العامل في هذا التاريخ أو بعد ذلك تجاوزت مدة إعارته أو إجازته أربع سنوات فتتحدد أقسميته من تاريخ اكتمال أربع سنوات على الإعارة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب ، أما إذا اكتملت مدة

الاربع سنوات قبل العمل به واستمر العامل في الاعارة او الاجازة الخاصة بدون مرتب حتى تاريخ العمل بالمادتين المذكورتين في ١٢/١١/١٩٨٢ فيعمل بالقييد المذكور اعتبارا من هذا التاريخ .

ولما كان العاملون المعروضة حالاتهم يتحقق في شأنهم مناط تطبيق حكم الفقرتين الاخيرتين من كل من المادتين ٥٨ ، ٦٩/٢ سالفى الذكر لجهودهم في اعارات أو اجازات خاصة بدون مرتب مسدد جاوزت الاربع سنوات ثم عودتهم فور انتهاء اعاراتهم أو اجازاتهم الخاصة وتسلمهم العمل، ومن ثم يتعين أعمال هاتين المادتين عليهم عند عودتهم وتسلم العمل بالعمالة الزائدة وقبل نقلهم الى العمالة الدائمة وذلك بأن يوضع أمام كل منهم عند عودته من الاعارة أو الاجازة الخاصة بدون مرتب عدد معادل للعدد الذى كان أمامه فى نهاية مدة الاربع سنوات أو تاريخ العمل بهاتين المادتين فى ١٢/١١/١٩٨٢ بحسب الاحوال وذلك من العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة التى يشغلها كل منهم . . . بوحدة العمالة الزائدة وحسبما تتحدد اقدمية العامل فى وحدة العمالة الزائدة بعد تطبيق أى من الفقرتين من المادتين ٥٨ ، ٦٩/٢ سالفى الذكر على نحو ما سبق برأيه ، ينقل بحالته الوظيفية هذه التى وعمل اليها الى العمالة الدائمة ، وعند نقله الى العمالة الدائمة يعامل معاملة المنقول من وحدة الى أخرى طبقا للقواعد والضوابط المقررة فى هذا الشأن .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى القوى والتشريع الى :

(١) انطباق المادتين ٥٨ ، ٦٩/٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على العاملين المعروضة حالاتهم عند عودتهم من الاعارة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب فى وحدة العمالة الزائدة .

(٢) عند نقل هؤلاء العاملين الى العمالة الدائمة يعاملون معاملة المنقولين من وحدة الى أخرى .

(ملف ٨٦/٤/١٠٧٩ - جلسة ٨٧/٦/٢)

قاعدة رقم (٣٤)

المادة :

المادة ٣٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة - في حالة اعادة العامل داخل الجمهورية أو نفيه أو تكليفه تخصص بوضع التقرير النهائي عنه الجهة التي قضى بها المدة الأكبر من السنة التي يوضع عنها التقرير - استصحاب الإدارة لتقرير العامل عن السنة السابقة على السنة الأخيرة لتخطيه مخالف للقانون .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على حافظة المستندات المقدمة من الهيئة الطاعنة بجلسة ١٨٨/٢/٢٢ أنها تضمنتها كتاباً بإيداع أن المدعى حصل على تقرير كفاية من عام ١٩٧٧ بمرتبة جيد ، وأعيد من ١٩٧٨/٤/١ حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، وعلى ذلك لم يوضع عنه تقرير كفاية من عامي ١٩٧٩/٧/٨ ويستصحب تقريره عن عام ١٩٧٧ ، وأن تقارير كفايته عن عامي ٨٠ ، ٨١ بمرتبة ممتاز .

ومن حيث أن تقرير الكفاية الذي أعيد عن المدعى في الفقرة - من ١٩٧٦/٧/١ إلى ١٩٧٧/٩/٣٠ بمرتبة جيد ، أما تقرير كفايته عن عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ فكان بمرتبة ممتاز .

ومن حيث أن المدعى وقد أعيد إلى شركة أريكسوف اعتباراً من ١٩٧٨/٤/١ حتى نهاية عام سنة ١٩٧٩ كما تقرر الهيئة ، وقد وضع عنه تقرير كفاية عن الفترة من ١٩٧٦/٧/١ إلى ١٩٧٧/٩/٣٠ ولم يوضع له تقرير كفاية عن الفترة من ١٩٧٧/٧/١ حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ وهي فترة أمضى عشرة أشهر منها في خدمة الهيئة قبل الاعارة ، وكان يتعين أن يوضع عنه تقرير كفاية من قبل الهيئة التزاماً لما تقتضيه المادة ٣٢ من نظام العاملين بالدولة من أنه في حالة اعارة العامل داخل الجمهورية أو نفيه أو تكليفه تخصص بوضع التقرير النهائي عنه الجهة التي قضى بها المنفذ - الأكبر من السنة التي يوضع عنها التقرير .

ومن حيث أن الثابت أن جهة الإدارة لم تضع تقريراً عن المدعى خلال الفترة من ١٩٧٧/٧/١ حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ وآثرت استصحاب تقريره السابق عن الفترة من ١٩٧٦/٧/١ حتى ١٩٧٧/٦/٣٠ وهو أمر لا يظاھر سند ولا يستوی على أساس سليم من حکم القانون ، ومن ثم فإن الاستناد على هذا التقرير المستصحب لتخطی المدعی فی الترقية لا تنهض على سبب یبرره مما يستوجب اطراحه ورد اقدمية المدعی فی الدرجة الثابتة الى تاریخ العمل بالقرار الطعن . »
(طعن ٢٢٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

المبدأ :

الإعارة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب لا تنقسم بها عرى الوظيفة العلمية بين العامل وجهة الإدارة - إذ أن الإجازة أو الإعارة حق من الحقوق المترتبة على الوظيفة - مستمد هذا الحق من القوانين واللوائح المنظمة لشؤونها - لا تستقيم النية بغير نص صريح فی القانون أن یقرّب علیها حرمان العامل من أى ميزة أو مركز قانونی یترتب على شغله الوظيفة العامة .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على مخالفة الحكم الطعن القانون والخطأ فی تطبيقه وتأويله استناداً الى أن قواعد التسمين تقضى بتعيين العاملين الموجودين بإجازات خاصة على الفئات المعادلة لفئاتهم المالية وبذات مرتباتهم . وهو ما أعمله البنك فی حق الطعون ضدها .

ومن حيث أنه یبین الاطلاع على قواعد التسمين التي تضمنتها منكرة رئیس مجلس الإدارة رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢ والمعتمدة من مجلس إدارة البنك بجلسته التاسعة والخمسين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٦ أنها تضمنت ببيان الریط المالى لوظيفة مصرفى أو ادارى بـ ١٢٦٠/٦٦٠ ومدة الخبرة اللازمة لشغلها بمؤهل عال (حديث) وبمؤهل متوسط (٧ سنوات) وقل من المتوسط (١٧ سنة) . ونص البنسد (٥) من هذه القواعد على اعتبار الفئات المالىة المعادسة والسابعة والثلاثة معادلة لوظيفة مصرفى أو

ادارى «ب» على أن تكون مسد البقاء فى كل منها داخل نفس الوظيفة على النحو التالى : الثامنة ٧ سنوات لحملة المؤهلات المتوسطة - ينقل بعدها العامل الى الفئة السابعة داخل نفس الوظيفة ويمنح بداية ربط التعيين للمؤهل العالى ٠ السابعة ٢ (سنتان) ينقل بعدها العامل الى الفئة السادسة (داخل نفس الوظيفة) وينقل العامل الى وظيفة مصرفى أو ادارى (أ) بعد مضى ١٢ سنة لحملة المؤهلات المتوسطة و ٥ سنوات لحملة المؤهلات العليا - كمدة كلية - كحد أدنى ومنح البند (٩) من قواعد التسكين المذكورة على أنه تم تسكين العاملين الحاصلين على اعارات أو أجازات بدون مرتب لمدة عام على الأقل فى ذات الوظيفة المعادلة لفئاتهم المالية ويذات المرتب ٠

وحيث ان الثابت رد جهة الادارة على الدعوى انه تم تسكين المطعون ضدها على وظيفة ادارى (ب) المعادلة للفئة السابعة (الفئة المالية انى كانت تشغلها فى ١٩٨١/٢٢/٣١ ويذات مرتبها ٥٦٢٥٠ من ١٩٨٢/١/١ ولم تنقل للفئة السادسة داخل وظيفة ادارى (ب) التى تشمل الفئات السادسة والسابعة والثامنة ونفسا لما ورد بالبند (٩) من قواعد التسكين المشار اليه ، حيث انها كانت بأجازة بدون مرتب لمدة ثلاثة اشهر من ٨٠/١١/٦ حتى ١٩٨٣/١١/٥ وانها عادت من الاجازة المذكورة واستلمت العمل اعتبارا من ١٩٨٢/١١/٨ وانه بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ صدر القرار الادارى رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥ بترقية عدد ٩٩ لوظيفة مصرفى ١ - ادارى ١ وفقا لاسس ضوابط ومعايير الترقية الواردة بالمذكرة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥ ولم ترشح المذكورة لنقل وظيفة ادارى ١ حيث استنفذ عدد الوظائف مصرفى ب - ادارى ب من الفئة السادسة قبل حلول الدور على شاغلى الشاغرة فى وظيفة مصرفى ١ - ادارى ١ بترقية عدد ٩٩ من شاغلى وظيفة الفئة السابعة والثالثة بهذه الوظيفة ٠

ومن حيث انه بالنسبة الى ما تضمنه البند رقم (٩) من قواعد التسكين الملوه عنها من حرمان العاملين المرخص لهم باعتبارات أو أجازات خاصة بدون مرتب لمدة عام على الأقل - ومنهم المدعية - من الاستفادة من قواعد التسكين فى الوظائف والفئات المستوفين لشروط شغلها ، طبقا لما نصت

عليه تلك القواعد ، فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الإجازة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب لا تنقسم بها عرى الوظيفة العامة بين العامل ووجهة الإدارة ، إذ أنها حق من الحقوق المترتبة عليها ، مستمد من القوانين واللوائح المنظمة لشؤونها ، فلا يستقيم البند يغير نص صريح في القانون - أن يترتب عليها حرمان العامل أي ميزة أو مركز قانوني يترتب على شغله الوظيفة العامة ، ومقتضى ذلك ولازمه أن ما تضمنه البند رقم (٩) من قواعد التسيكين من حرمان الممارين والمرخص لهم بإجازات خاصة بدون مرتب من قواعد التسيكين في الوظائف والفئات المستوفين لشروط شغلها في ١٩٨١/١٢/٣١ ، طبقاً لما نصت عليه تلك القواعد ، يقدو غير مشروع لمخالفته للأصل العام المنه عنه وعدم استناده إلى نص قانوني صريح يقضى به ، فلا يعتد به ولا قول عليه .

ولا يعمل عليه ولا يغير من ذلك - في مقام تطبيق قواعد التسيكين المذكورة - ما نصت عليه المادة ٧٦ من لائحة العاملين بالبنك من أنه « لا تجوز ترقية العامل المصرح له بإجازة بدون مرتب طوال فترة الإجازة ويستثنى من ذلك إجازة رعاية الطفل إذا لم تتجاوز ٦ أشهر ، والإجازة لإداء الامتحان » إذ يقتصر حكمها على ما ورد بشأنه فلا يتعداه إلى غيره ، إذ أنه حكم استثنائي ورد على خلاف الأصل العام ، فلا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك ، وكان الثابت من رد جهة الإدارة على الدعوى أن المدعية رقيت إلى الفئة السابعة داخل وظيفة إداري (ب) اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٣١ وظلت بها حتى تاريخ التسيكين في ١٩٨١/١٢/٣١ فإنها تكون قد استوفت المدة اللازمة للنقل للفئة السادسة داخل وظيفة إداري (ب) وقدرها سنتان ، طبقاً لقواعد التسيكين ، ويتمين من ثم اعتبارها شاغلة لمدة الفئة اعتباراً من ١٩٨٢/١/١ ويكون الحكم الطعن بالنسبة إلى هذا الشق منه قد صانف صحيح القانون .

(طعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٣٤ ق - بجلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

قاعدة رقم (٣٥)

المبسطة :

على تمت الموافقة على تجديد اعارة العامل فان ميعاد هذه الموافقة يرتد الى تاريخ انتهاء اعارته - حتى اذا ما تأخرت هذه الموافقة بعض الوقت - متى صدرت الموافقة على تجديد الاعارة مطابقة للقانون فانها تكون منتجة لانها *

المكسمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أن الثابت من الأوراق أن قرار وزير الري على مد اعارة المطعون ضده لمدة ستة شهور اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١ قد صدرت بتاريخ ١٩٧٧/١١/١١ فانه يكون قد ورد على غير محل لصدوره بعد أن كانت اعارته قد انتهت في ١٩٧٧/٥/١ كما أن القرار المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٨/٩/٩ بعد موافقة الوزير بما يقرب بتسعة شهور ومن ثم فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ اعتمد بقرار الموافقة على مد اعارة المطعون ضده رغم وروده على غير محل مما يجعله باطلا عدم اثره إذ احتسب مدة الانقطاع مدة خدمة من التعويض الجزافي الذي قدرته بما تقي جنبه ومن ثم يكون الحكم الطعين باطلا جديراً بالالفاء *

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان يعمل مهندسا بوزارة الري وأعيد الى ليبيا من عام ١٩٧٢ وتجددت اعارته لمدة أربع سنوات انتهت في ١٩٧٧/٥/١ وتقديم الى وزير الري في ١٩٧٧/٩/٢٩ يطلب تجديد اعارته سنة خامسة فوافق الوزير في ١٩٧٨/١١/١١ على مد اعارته لمدة ستة شهور فقط ومقتضى ذلك ولازمه أن اعارة المطعون ضده تنتهي في ١٩٧٧/١٠/٣١ وفي ١٩٧٨/٢/٢٨ أئذن المطعون ضده بالعودة لاستلام العمل والا اتخذت ضده الاجراءات القانونية وفي ١٩٧٧/٩/٩ وبين من ذلك كله أن جهة الادارة قامت بانذار المطعون ضده في ١٩٧٨/٣/٢٨ أي قبل صدور قرار إنهاء خدمته وقد أقر المطعون ضده الى عمله صدر القرار المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى اعتبارا من

١٩٧٧/٥/٨ وقد اخطأت جهة الإدارة في تحديد تاريخ الانقطاع اذ انه بعد موافقة الوزير على مد اعارته مدة ستة شهور فإن اعارته بالتسالى كانت تنتهى فى ١٩٧٧/١٠/٣١ وكان يتعين ان يتضمن القرار المطعون فيه انه يكون انتهاء خدمة المدعى اعتبارا من ١٩٧٧/١١/١ وليس اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١ ومن ثم فإن القرار المطعون فيه قد جاء بالنسبة لهذه الجزئية مخالفا للقانون الامر الذى يؤدى الى اسقاط هذه المدة من خيمة المطعون ضده وبالتالى من المدة المحتسبة فى معاشه ولا يتال من ذلك ما تدميه الجهة الطاعنة من أن موافقة الوزير فى ١٩٧٧/١١/١ على تجديد اعادة المطعون ضده لمدة ستة شهور قد وردت على غير محل لصدورها بـ ، أن كانت اعادة المطعون ضده قد انتهت فى ١٩٧٧/٥/٨ اذا ان موافقة الوزير على تجديد الاعارة وان كانت قد تأخرت بعض الوقت الا ان هذه الموافقة ترتد الى تاريخ انتهاء اعارته فى ١٩٧٧/٥/٦ وقعد من قبيل الاجازة اللاحقة التى تماثل الموافقة السابقة على تجديد الاعارة ومن ثم تكون موافقة وزير الرى على تجديد الاعارة لمدة ستة شهور اعتبارا من ١٩٧٧/٥/٨ قد وردت على محطها ومطابقة للقانون ونتيجة لاثارها ويكون المصمك المعلن قد اصاب الحق فيما قضى به وبالتالى فان الطعن المائل لا يستند الى اساس سليم من الواقع او القانون متعيئا: رفضه .

(طعن ١٤٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

علاقة الموظف بأعمال بجهة عمله الاسمية المعيرة لا تنقطع باعانة الى جهة اخرى سواء فى الداخل أو الخارج - تظل هذه العلاقة قائمة نتيجة لاثارها ونفسا لما ينص عليه القانون فى هذا الشأن - يلزم بان يحافظ على كرامة الوظيفة هذه بان يسلك فى تصرفاته مسلكا يتلقى والالتزام الواجب والحرص على سمعة مصر والمصريين فى الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها - اذا ارتكب افعال أثناء فترة اعارته بالخارج تشكل اضرارا بهذا الالتزام وتسيء الى كرامة وظيفته أو سمعة مصر - هذه الاعمال تخضع للمساءلة التأديبية امام السلطات التأديبية المختصة فى مصر ويحوز محازاته

منها ، بالحزام المتوص عليه قانونا طبقا لقوانين العاملين السارية
بجمهورية مصر العربية .

(٢) مجازات الموظف تأديبيا على المخالفات التي ارتكبها أثناء فترة
إعارته في الخارج بواسطة الجهة الأجنبية المستعمرة وإى جزاء تأديبي حتى
بإنهاء خدمته لديها وفقا للأحكام السارية داخل الرابطة الوظيفية المؤقتة
التي تربط بين هذا العامل وتلك الجهة المستعمرة لا تدخل عن السلطة
التأديبية في مصر في مساملة تأديبيا وفقا للأحكام المستمدة عن الرابطة
الوظيفية الأصلية طالما أن ما ارتكبه من مخالفات في الخارج يتعكس على
كرامة وظيفته الأصلية ويسبب إلى سمعة مصر والمصريين في الخارج .

المحكمة :

من حيث أنه بالنسبة للوجه الأول للطعن ، والمتعلق بمدى صحة الحكم
المطعون فيه فيما قضى به من عدم جواز محاكمة الحال (الطعون ضده)
عن الوقائع المنسوبة إليه خلال فترة إعارته للجمهورية العربية الليبية
تأسيسا على سبق مجازاته عنها بقيام مصلحة الضرائب في اليمن بإنهاء
العقد المبرم بينها وبينه وانتهت بذلك إعارته إلى هذه المصلحة وهو
ما اعتبره الصكم المطعون فيه جزاء كاملا لا يجوز معه إعادة محاكمته
ومجازاته عنه مرة أخرى .

ومن حيث أنه من المقرر أن علاقة الموظف المعار بجهة عمله الأصلية
المعيرة لا تنقطع بإعارته إلى جهة أخرى سواء في الداخل أو الخارج بل
تظل هذه العلاقة قائمة ومنتجة لآثارها وفقا لما ينص عليه القانون في هذا
الضمان ، ومن ذلك ما نص عليه نظام العاملين المننيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ في
المادة ٥٨ من أن السلطة الإدارية المختصة بتعيين العامل هي التي تختص
بإعارته للعمل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار الصادر بالإعارة مدتها
ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعمرة ومع ذلك يجوز
مفعه أجرا من حكومة جمهورية مصر العربية سواء كانت الإصارة في
الداخل أو الخارج وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها رئيس الجمهورية.

وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية ، ومع ذلك فإنه لا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليا يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل الممار الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة ، وما نصت عليه المادة ٥٩ من هذا القانون من إنه عند اعارة العامل يبقى وظيفته خالية ويجوز في حالة الضرورة يشغلها بطريق التعيين أو الترقية اذا كانت مدة الاعارة سنة فأكثر وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية أو أي وظيفة خالية من درجة وظيفته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس درجة وظيفته ، وفي جميع الاحوال يحتفظ للعامل الممار بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة .

ومن حيث أن المادة ٧٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص في البند الثالث على أنه يجب على العامل أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للمعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب ، كما تنص المادة ١/٧٨ على أن كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .

ولما كانت علاقة الموظف الممار بجهة عمله الأصلية هي علاقة دائمة لا تنقطع بمجرد اعارته الى جهة أخرى سواء في الداخل أو الخارج بل تظل هذه العلاقة قائمة مرتبة لاثارها المنصوص عليها في القانون وفقا لما التي يقتضيها بقاء علاقته بوظيفته الأصلية التي يشغلها بجمهورية مصر سلف فإنه أثناء فترة اعارة الموظف الى الخارج يظل ملتزما بالواجبات العربية ومن ثم فإنه يلتزم بأن يحافظ على كرامة وظيفته هذه بأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب والحرص على سمعة مصر والمصريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها ، فاذا ما ارتكب فعلا اثناء فترة اعارته في الخارج تشكل اخلايا بهذا الالتزام وتسيء الى كرامة وظيفته أو سمعة مصر فإن هذه الاعمال تخضع للمساءلة التأديبية أمام السلطات التأديبية المختصة في مصر ويجوز مجازاته عنها بالجزاءات المنصوص عليها قانونا طبقا لقوانين العاملين المصريين بجمهورية مصر العربية .

ومن حيث أن الذائب في الواقعة المعروضة أن المخالفات المنسوبة إلى
المطعون ضده (المال) أثناء فترة اعارته للعامل بمصلحة الضرائب
بالجمهورية العربية اليمنية من شأنها فيما لو ثبتت في حقه أن تصفه بالاخلاق
بالتزامه بالمحافظة على كرامة وظيفته الاصلية بمصر وبالتزامه بالمحافظة
على سمعة مصر والمصريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها ، فان
هذه المخالفات من شأن ثبوتها أن تخضعه للمساءلة التأديبية امام السلطات
التأديبية المختصة بمصر ويجوز محاكمته تأديبيا بمصر طبقا للقوانين السارية
بجمهورية مصر العربية ، ولا ينال من جواز مساءلة المطعون ضده
تأديبيا بمصر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه سبق مجازاته بواسطة
الجهة المستعمرة باليمن عن طريق انتهاء العقد البرم بينها وبينه مما أدى
لانتهاء اعارته باليمن ، ذلك أنه وإن كان من المسلم به عدم جواز معاقبة
الموظف عن ذات المخالفة الادارية مرتين ، فان مجال أعمال هذا المبدأ هو
داخل النظام التأديبي الواحد لكنه لا يسرى في الحالة المعروضة التي تتميز
بتعدد الروابط الوظيفية ما بين رابطة دائمة في الداخل ورابطة مؤقتة في
الخارج لكل منهما نظامه التأديبي المستقل كما تتميز بكون المخالفات المرتكبة
لها انعكاسها الضار على الاحترام الواجب وكرامة كل من الرابطين
لوظيفتين المشار اليهما . ومن ثم فان مجازاة الموظف تأديبيا عن المخالفات
التي ارتكبها أثناء فترة اعارته في الخارج بواسطة الجهة الاجنبية المستعمرة
بأي جزء تأديبي حتى بإنهاء خدمته لديها وفقا للاحكام السارية داخل
الرابطة الوظيفية المؤقتة التي تربط بين هذا العامل وتلك الجهة المستعمرة ،
لا تخل بحق السلطة التأديبية بمصر في مساءلته تأديبيا وفقا للاحكام
المستمدة من الرابطة الوظيفية الاصلية التي تربطها بهذا العامل طالما أن
ما ارتكبه من مخالفات في الخارج ينعكس على كرامة وظيفته الاصلية
ويسوء الى سمعة مصر والمصريين بالخارج . وذلك أن الجزاء التأديبي الذي
توقعه الجهة الاجنبية المستعمرة لا يمس اساسا المركز الوظيفي الاصيلي
للعامل بمصر أو الحقوق المنبثقة عنه ولا شأن له بالاهداف المرجوة من
تشريع العقوبات التأديبية طبقا للقوانين السارية على العاملين بمصر والمتعلقة
بقائم حسن سير المرافق العامة وحماية الجهاز الاداري للدولة ومن ثم فان
الجزاء الموقع بواسطة الجهة المستعمرة في الخارج لا يخل بمساءلة العامل

تأديبيا بمصر وتوقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة وهي التي لم يسبق توقيعها على العامل المشار اليه ، ومما يدل على ذلك انه حتى في الداخل اذا ما ارتكب العامل فعلا معاقب عليه طبقا لقانون العقوبات فان سبق توقيع العقاب الجنسائي عليه لا يمنع من مساءلته تأديبيا اذا كان فعله هذا له انعكاسه الضار على كرامة وظيفته أو يعد اخلايا يواجباتها .

والأخذ يغير ذلك انما يؤدي الى تسلب السلطات التأديبية في مصر من واجبها وحققها في مساءلة العامل المعار مهما كانت درجة جسامته المخالفات التي يرتكبها في الخارج واخلاله بكرامة وظيفته الاصلية أو اساءته الى سمعة مصر والمصريين بالخارج ومهما كان ما نسب الى العامل المذكور يخل بالشرف وبالثقة الواجب توافرها فيه وبالتالي يؤثر على صلاحيته لتولى وظيفته الاصلية اذا ستجد هذه السلطة ينحصر مغلولة في هذا الشأن لمجرد سبق مجازاة العامل بأي جزء تأديبي بواسطة الجهة المستعيرة وفق احكام الرابطة الوظيفية المؤقتة في الخارج وهو الامر غير المستساغ ولا المقبول لمخالفاته لما استهدفه المشرع من كفالة حسن سير المرافق العامة وحماية الجهاز الاداري للدولة بمصر بما ستنبهه ذلك من خضوع العاملين للمساءلة التأديبية عن المخالفات التي يرتكبونها سواء داخل الوظيفة أو خارجها وسواء داخل انبلاء أو خارجها طالما كان لهذه المخالفات انعكاس سييء على كرامة وظائفهم أو على سمعة مصر أو المصريين بالخارج .

ومن حيث انه مما يدل على هذا الوجه من النهر أن المشرع نص في البند الاخير من المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ على أن تكون الجهة المنتدب او المعار اليها العامل أو المكلف بها هي المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للمحاكم سائلة الذكر وذلك عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة النسخ أو الاعارة أو التكليف ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تطبيق نص المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦/١٩٨٤ ونص المادة ٥٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ وهما النصان المقابلان لنص المادة ٨٢ سائلة السرد من نظام العاملين المدنيين بالدولة

المصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ ، أن مجال أعمال هذا الحكم الذي يؤول
الجهة المنتدب أو المعار إليها العامل الاختصاص بتأديبه هو في حالات الذنب
والإعارة للجهات الحكومية والعامة دون غيرها ذلك لأن المشرع ريسط بين
السلطات التأديبية وبين الجزاءات التأديبية التي نص عليها حينما حدد
اختصاص كل سلطة منها بتوقيع جزاءات معينة على وجه يتحدد معه أن
المشرع حينما خول السلطات التأديبية في الجهات المنتدب أو المعار إليها
العامل سلطة تأديبية إنما قصد السلطات التأديبية التي تملك قانونا
الاختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية مماثلة للجزاءات التأديبية التي تملك
السلطات التأديبية في الجهاز الإداري توقيعها بمعنى أن يكون من شأنها
أن تمس أساسا المركز الوظيفي الأصلي للعامل أو الحقوق المنبثقة عنه
والتي قد تصل إلى إنهاء الرابطة الوظيفية الأصلية ذاتها فإذا لم يتوافر
لها ذلك فإنها لا تمنح السلطة التأديبية في الجهة الأصلية للتي يتبعها
العامل بوصفها صاحبة الاختصاص الأصلي في مراقبة سلوك العاملين بها
ومساءلتهم تأديبيا عما يقرؤونه من آثام سواء في نطاق العمل الأصلي
أو خارجه إذا كان لها انعكاس على سلوكهم العام في عملهم الأصلي .

ومن حيث أن المشرع في الحكم الذي أوردته في البند الأخير من
المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة العالي الصادر بالقانون رقم
٤٧/١٩٧٨ لم يخرج عن مضمون الحكم المقابل الوارد في المادة ٦٣ من
القانون رقم ٤٦/١٩٦٤ والمادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨/١٩٧١ ، بل أكد
المعنى الذي سبق أن استخلصته هذه المحكمة في قضائها السابق المشار
إليه ، حينما ربط المشرع في المادة ٨٢ المشار إليها بين تفويل الجهة
المنتدب أو المعار إليها العامل سلطة تأديبية وبين تطبيق كافة أحكام التأديب
هذه الجهة تجرى التحقيق مع العامل وتأديبه « طبقا لأحكام سالف الذكر »
الوارد في نصوص هذا القانون (رقم ٤٧/١٩٧٨) بنص صراحة على أن
أي طبقا لأحكام التأديب الواردة في هذا القانون ، وهو مما يؤكد أن الذنب
أو الإعارة المشار إليهما في هذه المادة هي الذنب والإعارة للجهات
الحكومية والعامة وهي التي يسرى فيها أحكام هذا القانون . ومن ثم فإنه
في الحالة المعروضة المتعلقة بإعارة العامل - المطعون فيه - لجهة أجنبية
بالخارج فإن الحكم السالف المتعلق بتحويل الجهة المستعيرة سلطة تأديبية

هذا العامل لا يعد منطقياً في هذه الحالة فلا ينفي حق السلطة التأديبية بمصر في ممارسة اختصاصاتها ومساءلة هذا العامل تأديبياً طالما كانت الوقائع المنسوبة اليه في الخارج فيما لو ثبتت يكون لها انعكاسها الصار على كرامة وظيفته الاصلية أو بالنقطة والاعتبار الواجب توأمرهما فيسه أو بسمعة مصر والمصريين في الخارج .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه خالف هذا الوجه من النظر حينما قضى في البند الاول منه بعدم جواز محاكمة المحال - البطون ضده - تأديبياً عن المخالفات التي ارتكبها اثناء اعاقته في الخارج استجابة للدفع الذي أبداه المحال في هذا الشأن تأسيساً على سبق مجازاته عنها في الخارج ، فان حكم المطعون فيه يعد مخالفاً للقانون في شقه هذا الامر الذي يتعين معه القضاء بالغاءه في هذا الشق ويرفض الدفع المشار اليه .
(طعن ١٦٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢١)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

يتعين على الجهة الادارية ان تلتزم بمنح العاملين المعارين بالخارج مهلة الستة اشهر المتصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في من انتهاء متعلقاتهم بالبلاد التي يعملون بها - اذا صدر قرار انتهاء ١٩٧٥/٨/٨ - تعتبر هذه المدة هي مهلة مناسبة لكي يتمكن هؤلاء العاملين الخدمة قبل مضي مدتها الستة اشهر المذكورة يكون قد صبر مخالفاً للقانون يتعين الغاؤه - تطبق أحكام هذا القرار على العاملين المعارين بالخارج وتطبق ايضاً على العاملين الماصلين على اجازات خاصة للعمل بالخارج .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الطاعن كان يعمل بوظيفة فني مبانى بمديرية الاسكان والتمير بمحافظة المنوفية وحصل على اجازة بدون مرتبلة صام تبدأ من ١٩٨١/٤/٥ ثم حددت لمدة عامين تالين وعند انتهاء العام الثالث تقدم بطلب تجديد الاجازة لعام رابع فاخطرتة الجهة الادارية

بكتابتها رقم ٢٦٧٨ في ١٩٨٤/٤/٢٨ بعدم الموافقة على طلب تحديد الاجازة مع اذاره بضرورة العودة لتسلم عمله والا اعتبرت خدمته منتهية عملا بحكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ونظرا لعدم عودة الطاعن لتسلم عمله بعد انتهاء اجازته في ١٩٨٤/٤/٤ اصدرت الجهة الادارية القرار رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧ بانهاء خدمته اعتبارا من ٨٤/٤/٥ لانقطاعه عن العمل بدون اذن أو مبرر قانوني .

ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن الجهة الادارية اصدرت قرار بانهاء خدمة الطاعن لانقطاعه عن العمل طبقا لحكم المادة ٩٨ من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وقد صدر القرار المطعون فيه بعد مضي شهر واحد من تاريخ الانقطاع ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يتعين على الجهات الادارية أن تلتزم بمنح العاملين المعارين بالخارج مهلة الستة اشهر المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ١٩٧٥/٨/٦ باعتبارها المدة المناسبة التي يمكن لهؤلاء العاملين انتهاء متعلقاتهم بالبلاد التي يعملون بها فاذا صدر قرار انهاء الخدمة قبل مضي الفترة المذكورة يكون قد صدر مخالفا للقائسون ويتعين الغاؤه ولا جدال في أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه بما ينطبق احكامه على العاملين المعارين بالخارج تنطبق أيضا على العاملين الحاصلين على اجازات خاصة للعمل .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكانت الجهة الادارية قد اصدرت قرارها بانهاء خدمة الطاعن قبل انقضاء مهلة الستة اشهر المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء المشار اليه يكون قد خالف حكم القانون وبالتالي يكون قرارها جديرا بالالغاء واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك المذهب يكون قد جانب الصواب واخطأ لتطبيق احكام القانون جدير بالالغاء ولا يغير حق هذه النتيجة صدور القرار رقم ٥٣٠ في ٨٥/٥/٢ بإعادة تعيين الطاعن في تطبيقه اعتبارا من ١٩٨٥/٥/١ مع صرف المدة الواقعة بين تاريخ إعادة التعيين وتاريخ انتهاء الخدمة من اقدمية الوظيفة التي كان يشغلها ومن ثم يكون للطاعن مصلحة في الاستمرار في مضامنة القرار

الصنابير بإنهاء خدمته ربما ترتب عليها من آثار وأهمها عدم الاعتماد بالمسدة
بين تاريخ انتهاء خدمته وتاريخ إعادة تعيينه *
(طعن ١٦٧٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

قاعدة رقم (٣٨)

المبسطة :

عدم أحقية العاملة التي عينت على وظيفة استنادا الى ما تنص به
المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين الذين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في
الحصول على وظيفة بدل إجازة بدون مرتب لرعاية أطفالها طبقا للمادة ٧٠
من قانون العاملين الذين لهم وظلقت دائمة *

الفتوى :

وهذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتنريح
بجلستها المقودة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فتبين لها من الأوراق المتعلقة
بالمسألة نتائج البحث والاعتلاف فيه - أن الواقع فعلا ، ويصحب ما ورد بتلك
الأوراق ومنها ما لم تقم به الجهة الإدارية إلا بعد إحالة الموضوع الى
الجمعية ، هو أن السيدة / ٠٠٠٠٠٠ الحاصلة على الثانوية العامة سنة
١٩٨٢ عينت في ٢٢/٧/١٩٨٦ بالقرار الوزاري رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٨٧ في
وظيفة من الفئة الرابعة بميزانية وزارة الداخلية تشغلها أصلا السيدة /
ملك بباوى عزيز التي رخص لها بإجازة خاصة بدون مرتب لمدة سنتين من
٢٢/١١/١٩٨٥ حتى ٢٢/١١/١٩٨٧ ، ونص في القرار على أن التعمين على
وظيفة مصرح له بإجازة خاصة بدون مرتب ، وبصفة مؤقتة * ومن ثم فإن
شغل الوظيفة على هذا الوضع ، جاء استنادا الى ما تقضى به المادة (٦٩)
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ من أن « يجوز للجهة الإدارية شغل وظيفة العامل الذي رخص له
إجازة بدون مرتب لمدة سنة على الأقل ، في الحالات المبينة بها بالتعيين
أو الترقية عليها * وليس كما نكر - خلافا للواقع - استنادا الى المادة (٥٩)
منه التي تتعلق بشغل وظيفة خلت بإعارة شاغلا * ومن ثم فإذا كانت هذه
العاملة قد طلبت بعد تعيينها بصفة مؤقتة ، وعلى وظيفة شغرت مؤقتا
بالترخيص لشاغلها بإجازة خاصة بدون مرتب ، الترخيص لها بإجازة لرعاية :

طفلها لمدة سنتين فتوافقت وزارة الداخلية وكتب رئيس الادارة المركزية
لشئون العاملين بها الى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية رايها في جواز ذلك
وضمنه - على خلاف الواقع الثابت لديه - ان طالبة الاجازة عينت بصفة مؤقتة
وبدل معار وانتهت هذه الادارة بكتابتها رقم ٦٣٤ في ١٢/١/١٩٨٨ الى ان
للجنة الاولى من لجان قسم الفتوى نظرت هذا الموضوع بجلسته
١٣/١١/١٩٨٨ ، فانتهت الى عدم احقية هذه العاملة في الحصول على
اجازة بدون مرتب لرعاية طفلها طبقا للمادة ٧٠ من قانون العاملين المدنيين
المشار اليه ، وعقب الجهاز المركزي للتنظيم والادارة - رئيس ادارة الخدمة
المدنية - بكتابتها رقم ١٢٠٢ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨٨ بانه يرى احقيتها لان
العاملين المعيّنين بصفة مؤقتة تمرى عليهم احكام المعيّنين على وظائف دائمة
طبقا للمادة ١٣ من القانون ، فتطبق عليها حيث عينت بدل معار - فان
ذلك كله يكون قد بنى على خطأ في تحصيل الوقائع ، وفي اسنك النتيجة
التي انتهى اليه الرأى ، وخالف فيها الجهاز .

ومن حيث انه متى وضعت الوقائع ، على الوجه المتقدم ، فان المسألة
التي عليها مدار البحث ، هي ما اذا كانت تلك العاملة تستحق اجازة خاصة
بدون مرتب لرعاية طفلها . مما تجيزه المادة ٧٠ من قانون العاملين المدنيين
المشار اليه ، حيث نصت على انه تستحق العاملة اجازة بدون مرتب لرعاية
طفلها بعد اقصى امان في المدة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها
الوظيفية وتحمل الجهة الادارية باشتراكات التأمين المستحقة عليها ، والرأى
الصحيح فيها هو انها لا تستحق تلك الاجازة ، بمراعاة وضعها الوظيفي ،
اذ جاء تعيينها بصفة مؤقتة ولمدة محدودة ، بضدة الاجازة الخاصة بدون
مرتب التي قامت بها من تشغل الوظيفة التي عينت عليها . وهذا من تاريخ
طلب الاجازة لرعاية الطفل اقل من مدة الاجازة المطلوبة منها . ولا يتجه
حكم المادة ٧٠ تلك الى من مثل حالتها ، وهو معنى - الواقع - زوال
الضرورة الموجبة لتعيينها بصفة مؤقتة ، وليست كل احكام الوظائف الدائمة
تمرى عليها بداهة ، وألا لكان منها انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين
(م ١/٩٤) ، والترخيص باجازة خاصة لها ايضا (م ٦٩) . او مثلها -
ومن ثم فانه لا يكون من اساس القول باحققتها في الحصول على تلك
الاجازة .

ومن حيث أنه متى تقرر ما تقدم - فإن النتيجة التي انتهت إليها رأى اللجنة الأولى بجلستها المنعقدة في ١٤/١١/١٩٨٨ خصوصية طلب العاملة المضار إليها الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها - ومن عديم اعتبارها في ذلك ، تكون صحيحة ، بصرف النظر عن الأسباب التي أسندت إليها - كما اتجهت إلى الالتزام المتعلقة بوضع من يعين على وظيفة خلت بإعازة ، شغلها بما لتأدية المناقشات ٥٩ ، ٦٠ من القانون ولا تعلن لهما بالخصالة .
فصل البحث - ولا محل لهما لكل ما يثيره الجهاز المركزي ، مما يجنبه تقنية الغطاء في فهم الواقع الثابت بالازدواج ، فلا فوجه للخلاف ، ولا حتى أنه ، متى استقامت النتيجة التي انتهت إليها اللجنة فإن إعادة عرض المسألة لتجديد تصويب الأسباب ، يكون غير ذي جدوى ، أصلاً .

ومن حيث أنه ، لما تقدم بيانه ، يكون ما انتهت إليه اللجنة الأولى من عدم أحقية العاملة المشار إليها لإجازة لرعاية طفلها ، إذ لا تفيد من أحكام المادة ٧٠ من قانون العاملين المدنيين ، في محله .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لمجلسي الفتوى والتشريع إلى تأييد النتيجة التي انتهت إليها اللجنة الأولى في هذا الموضوع .
تمت - رقم ٨٦/٤٢ في ٧/١١/١٩٩٠ .

القاعدة رقم (٧٩)

المادة :

الموافقة على نشوء الإعارة أو استمرارها أو تجديدهما هي من الملاحظات التي تترخص فيها الجهة الإدارية حسب مقتضيات ظروف العمل واعتبارات المصلحة العامة بلا معقب عليها في هذا الشأن - طالما خلا قرارها من استثناء استعمال السلطة أو الانحراف بها - إذا أئتمت الجهة الإدارية نفسها وقواعد عامة موشوغة محررة ومغطاة لكافة العاملين في شكل قرر تنظيمي عظام يحدد القواعد والشروط والأوضاع والإجراءات التي يتم على أساسها الإعارة فإن سلطتها في هذا الشأن تكون قد تحولت من سيطرة تقديرية إلى سلطة مقيدة - مقتضى ذلك ولازمه أنه عند تطبيق القواعد التي

الزمت الإدارة نفسها بها على الحالات الفردية يتعين عليها الالتزام بها وعدم الخروج على هذه القواعد - إذا حدث أثناء التطبيق مخالفة لهذه القواعد العامة كان قرارها معيباً .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول للطعن والذي ينص على الحكم فبول الدعوى شكلاً بالرغم من إقامتها بعد الميعاد المقرر في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فإن الثابت أن الأمر التنفيذي المطعون عليه رقم ١ لسنة ١٩٨٠ صدر بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٠ وعلم به المطعون ضده في ٧/٦/١٩٨٠ وتظلم بخطابين مسجلين يعلم الوصول الأول لوزير التعليم والثاني لمافظ الدقهلية وحافطة المستندات المقدمة بجلسة ١٩٨٥/٥/٩ أمام محكمة القضاء الإداري بالنصورة وذلك بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٠ ، ومتى كان ذلك وإذا لم يثبت أن الجهة الإدارية قد ردت على تظلم المطعون ضده ، فإن عليه أن يقيم الدعوى خلال سبقتين يوماً من تاريخ الرافض الضمني لتظلمه والذي يقع بعد سبقتين يوماً من تاريخ تقديمه بالتظلم وحيث ثبت أن إقام الدعوى بإيداع عريضتها في ١٦/١٠/١٩٨٠ فإنها تكون قد أقيمت في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى ذلك قد صانف صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإنه ولئن كانت الموافقة على مشورء الاعارة أو استمرارها أو تجديدها هي من الملامات التي تترخص فيها الجهة الإدارية حسب مقتضيات ظروف العمل واعتبارات المصلحة العامة بلا معقب عليها في هذا الشأن ظاهراً خلافاً لقراراتها من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، إلا أنه إذا ما الزمت الجهة الإدارية نفسها بقواعد عامة موضوعية محررة ومعلنة لكافة العاملين في شكل قرار تنظيمي عام يحدد القواعد والشروط والأوضاع والإجراءات التي يتم على أساسها الإصارة فإن سلطتها في هذا الشأن تكون قد تحولت من سلطة تقديرية تدخل في مجال الملامة والتقدير إلى سلطة مقيدة ، ومقتضى هذا ولازمه أنه عند تطبيق القواعد التي الزمت الإدارة نفسها بها على الحالات الفردية يتعين عليها .

الالتزام بها وعدم التفويض على ما لمزت نفسها من القواعد ، وإذا حدث أثناء التطبيق مخالفة لهذه القواعد العامة كان قرارها في ذلك معيبا .

ومن حيث أن الثابت أن وزارة التعليم أصدرت القرار الوزاري رقم ٨ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ بشأن شروط الاعارة الخارجية وقد تضمن هذا القرار الشروط الشكلية لهذه الاعارات وأسباب اكتسابها والحرمان منها وحالاتها والقواعد التي تتبع عند الموافقة عليها ومن هذه القواعد وأورد النص عليه في المادة العاشرة من هذا القرار البند (٤) والذي جاء به (يكون أساس الترتيب داخل كل فئة هو اقدمية الاشتغال بالتعليم وعند التساوي يفصل الأكبر سنا ، وذلك في حدود السن الموضح بالبند (٢) من المادة الخامسة) وبذلك يكون معيار التفضيل عند الموافقة على الاعارة الخارجية بالنسبة للمتقدمين للاعارة في كل فئة هو اقدمية الاشتغال بالتعليم بحيث يمنح سابق الاقدمية الافضل أولوية على غيره من المتقدمين .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن اقدمية المطعون ضده في الاشتغال بالتعليم ترجع الى ٢٦/١٢/٦٩ وأن آخرين أعيروا بالامر التنفيذي رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ترجع اقدميتهم الى تاريخ سابق حيث ترجع اقدمية فهمي حسن عيد الوهاب الى ١/٩/١٩٥١ واقدمية المرسى مبارك الى ٣٠/٩/١٩٦١ وفهمي أبو المعاطي الى ١٢/١٠/١٩٥٩ واقدمية محمد صبري عوض سليمان الى ١٧/٩/١٩٦٩ وعليه يكون قد أعيروا بالامر التنفيذي المطعون عليه يسبقون المطعون ضده في ترتيب الاشتغال بالتعليم ولا يكون عدم اعارته بالامر المذكور يمثل تخطي له في الاعارة وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فيكون قد جانبه الصواب ويتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(ملعن ١٠٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

المادتان ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام الصاملين المدنيين بالدولة مفادهما - المشرع أجاز اعارة العامل بعد موافقته كتابة

للمعمل فى الداخل أو الخارج لفترات زمنية محددة - ذلك لمواجهة احتياجات الجهات المستعيرة بالإسعانة بخبرات هؤلاء العاملين فى مجالات تخصصاتهم المختلفة - ذلك على أن تتحمل الجهة المستعيرة أجر العامل المعار إليها مع احتفاظه فى ذات الوقت بكافة مميزات الوظيفة التى كان يشغلها قبل الإعارة - ذلك باعتبار أن علاقته لا تنقطع بالجهة المعيرة بل تظل قائمة ومستمرة ولو كانت أعارته الى جهة إدارية أخرى - يسرى على مدة أعارته ما يسرى على باقى الموظفين غير المعارين من أحكام - يتقاضى العامل المعار فى الجهة المستعيرة ما كان يتقاضاه فى الجهة المعيرة من أجور ومزايا وعلاوات وحوافز وغير ذلك من المزايا التى تعتبر جزءاً من أجره - حفاظاً على حقوقه المالية فى الجهة المعيرة - أختلف أجور العاملين المعارين بالجهة المستعيرة فيها لاختلاف مراكزهم القانونية والحقوق المالية التى اكتسبها كل منهم فى الجهة المعيرة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥٨ من نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بإتعيين بعد موافقة العامل كتابة أعارته للمعمل فى الداخل والخارج ويحدد القرار الصادر بالإعارة مدتها ٠٠٠٠ ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة وتدخل مدة الإعارة ضمن مدة اشتراك العامل فى نظام التأمين الاجتماعى واستحقاق العلاوة والترقية وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له .

وتنص المادة ٥٩ من ذلك القانون على أنه « عند أعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية ٠٠ وفى جميع الأحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التى كان يشغلها قبل الأعارة .

ومن حيث أن المستفاد من النصين المتقدمين أن المشرع أجاز أعارة العامل - بعد موافقته كتابة - للمعمل فى الداخل أو الخارج لفترات زمنية

محددة وذلك لمواجهة احتياجات الجهة المستعمرة بالاستعانة بخبرات هؤلاء العاملين في مجالات تخصصاتهم المختلفة على أن تتحمل الجهة المستعمرة أجر العامل المعار إليها مع احتفاظه في ذات الوقت بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة باعتبار أن علاقته لا تنقطع بالجهة المعيرة بل تظل قائمة ومستمرة ولو كانت اعارته الى جهة ادارية أخرى ويسرى على مدة اعارته ما يسرى على باقى الموظفين غير المعارين من أحكام وينبى على ذلك تقاضى للعامل المعار في الجهة المستعمرة ما كان يتقاضاه في الجهة المعيرة من أجور ومرتبات وعلاوات وحوافز وغير ذلك من المزايا التي تعتبر جزءا من أجره وذلك حفاظا على حقوقه المالية في الجهة المعيرة ومقتضى ذلك ولانمه اختلاف أجور العاملين المعارين بالجهة المستعمرة نظرا لاختلاف مراكزهم القانونية والحقوق المالية التي اكتسبها كل منهم في الجهة المعيرة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن مصلحة الضرائب تمنح العاملين بها حوافز تنشيط حصيلة الضرائب وهي حوافز واردة بميزانية الدولة وتخضع لقانون التأمين الاجتماعى من حيث حساب الاجر الذى يؤدى عند اشتراك التأمين ولذلك فهي تعتبر جزءا من أجورهم يحتفظون بها عند اعارتهم الى جهات أخرى حتى لا تؤدى الاعارة الى الاضرار بهم وهو ما يمثل الحفاظ على حقوق العامل المعار الذى يهدف به المشرع الى تحقيقه من نظام الاعارة عند انوفيق بين مصالح كل من الجهة المعيرة والجهة المستعمرة والعامل المعار . ومن ثم فإن قيام جهات تصفية الحراسات بصرف مكافآت تمويضية للمعارين اليه من مصلحة الضرائب في حدود القيمة التى يصدر بها منشور من المصلحة المذكورة وفقا للقواعد والنسب التى تقرها هذه المصلحة -ون غيرهم من العاملين المعارين لدى الجهات يتفق واحكام القانون باعتبار أن هذه المكافآت طبقا للتكليف الصحيح لها تعد جزءا من الاجر المستحق للعاملين بمصلحة الضرائب تتحمل به الجهة المستعمرة ومن ثم فلا يجوز لغير هؤلاء العاملين المطالبة بمساواتهم بهم .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن المدعى كان معارا من وزارة الحكم المحلى - وليس من مصلحة الضرائب - الى جهاز تصفية

الحراسات ومن ثم يلتقى عنه مناط استحقاق صرف المكافأة سالفة الإيضاح وتكون مطالبته بصرف هذه المكافأة على غير أساس سليم من القانون حقيقة الرافض ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعى من ضرورة المساواة في حالة تماثل العمل وظروفه إذ أن هذا المبدأ لا يجد مجاله الطبيعي الا في جهة العمل الاصلية أما في الجهة المعار اليها العامل بصفة مؤقتة فانه يخضع لمركزه القانوني الذي يتمتع به في جهة عمله الاصلية والذي نشأ له وفقاً للقواعد المعمول بها في تلك الجهات ليست القواعد المعمول بها في الجهة المستتيرة .

ومن حيث أنه ترقياً على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدوى والزامها المدعى بالمصروفات من درجتي التقاضي . »

(طعن ٣٧٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/١١)

إمالة اجتماعية

لقاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

مفهوم استحقاق العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ هو اعادة الاولاد فعلا ، اى عول المشرع على الاعالة الفعلية - لم يحدد المشرع فى نص المادة الرابعة من هذا القانون مفهوم الاعالة ومن ثم يتعين اعمال القاعدة الشرعية فى هذا الشأن والتي تحمل الاعالة على معنى النفقة وتجعل عبثها على عائق الزوج طالما يعمل سواء فى الحكومة او القطاع الخاص - الزوجة يعمل زوجها بالقطاع الخاص وهو الذى يعول الاولاد فصلا لا تستحق للاملاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بغية متزوج ويعول *

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ لتدبير علاوة اجتماعية والذي نص فى المادة الاولى منه على ان « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين داخل جمهورية مصر العربية الاتى :

١ - العاملين بالدولة سواء كانوا بالجهاز الادارى للدولة او بمرحلات الحكم المحلى او بالهيئات العامة ، الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة او على اعتمادات غير موزعة الى الدرجات المدرجة وظائفيهم او اعتماداتهم بموازنة الجهة *

ب - العاملين بالقطاع العام *

ج - العاملون بالدولة وتنظيم شئون توظيفهم قوانين خاصة *

وتنص المادة (٢) من ذات القانون على ان « يمنح كل عامل من العاملين المنصوص عليهم فى المادة السابقة علاوة اجتماعية بالفئات الاتية :

٢ جنيه شهريا علاوة زواج *

٢ جنيه شهريا عن امسالة كل ولد بعد اتمى اربعة جنيهات شهريا .

وتنص المادة (٤) من هذا القانون على انه « لا يجوز الجمع بين اكثر

من علوة طبقا لاحكام هذا القانون من اكثر من جهة او بينها وبين اى
علوة مماثلة وتصرف اعانة الاولاد لمن يتولى الاعالة من الاب او الام على
حسب الاحوال .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع فى المادة الرابعة من القانون
رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد اوجب صرف اعانة الاولاد لمن يتولى
الاعالة من الاب او الام بحسب الاحوال ، وذلك يكون المشرع قد جعل مناط
استحقاق هذه الاعانة هو اعالة الاولاد فعلا ، اى عول المشرع هنا على
الاعالة الفعلية ، الا أن المشرع لم يحدد فى هذا النص مفهوم الاعالة ومن
ثم يتعين أعمال القاعدة الشرعية فى هذا الشأن والتي تعمل الاعالة على
معنى النفقة وتجعل عبثا على عاتق الزوج طالما يعمل بسواء فى الحكومة
او القطاع الخاص .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الصالة المعروضة ، فإنه لما كان
الثابت أن السيدة المذكورة زوجها يعمل بالقطاع الخاص وهو الذى يعول
الاولاد فعلا ، فإنها لا تستحق العلوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٨١ بفئة متزوج ويعول .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم احقية السيدة المعروضة حالتها للعلوة الاجتماعية المقررة بالقانون
رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بفئة متزوج ويعول .
(ملف ٨٦/٤/١٠٥٩ - جلسة ٨٦/١١/١٩)

قاصدة رقم (٤٢)

المبسطة :

عدم استحقاق العاملة الحاضنة لولدها للاعالة الاجتماعية المقررة
للاولاد المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ - مناط استحقاق هذه الاعانة
هو اعالة الاولاد فعلا - القاعدة الشرعية فى تحديد مفهوم الاعالة - تحمل
الاعالة على معنى النفقة وتجعل عبء ذلك على عاتق الزوج طالما يعمل سواء
فى الحكومة او القطاع الخاص .

الفقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها ان المسألة الاساسية مشار النزاع فيه سبق ان عرضت عليها ، وانتهت في فتواها رقم ٨٦/٤/١٠٥٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٧ الى ان مفاد نصوص المواد رقم ٥١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علالة اجتماعية للعاملين في الجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وسائر الجهات المبينة بها ٠ مقدارها جنيهاً شهرياً عن اصاله كل ولد يحد أقصى أربعة جنيهاً شهرياً - ان المشرع في المادة (٤) من القانون اوجب صرف الاعانة لمن تولى الاعالة من الاب او الام على حسب الاحوال ، بذلك نكون قد جعل مناط استحقاق هذه الاعانة هو اعالة الاولاد فعلاً ، أي انه عول هنا على الاعالة الفعلية ، الا انه لم يحدد في هذا النص مفهوم الاعالة ومن ثم يتعين اعماله القاعده الشرعية في هذا الشأن ، والتي تشمل الاعانة على معنى النفقة وتجعل عبء ذلك على جاتي الزوج طالما يعمل سواء في الحكومة او القطاع الخاص ، لما كان ذلك وكان هذا الرأي صحيحاً للأسباب التي بني عليها ، فالمشرع اخذ في الخصوص بمن يعمل الولد المعنى اللغوي ، وهو عال من يقوم بمعونة عياله ، وفي الحديث الشريف ، أبداً بمن تعول ، وهو المعنى الذي اخذ به القانون في مسائل الميراثات والمآشات وهو ما اتبعه في الخصوص ، على ما بينته المادة (٢) منه وهو الابن الذي لم يبلغ سن الحادية والعشرين ولا يكون له عمل يتكسب منه والبنات غير المتزوجات ولا تعمل ولئن كانت القاعدة دون ان اجرة المضانة غير اجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم ايضاً الصغير ان لم يكن له مال الا ان الشارح في تقريره للمعالة لم يلتفت الى كون الصغير له مال او ليس له ، اذ هي من قبيل الميراثات وكذا المعاشات ليس ملحوظاً فيها ذلك ، بل هي تستحق بغض النظر عنه مراعاة لسبب تقريرها وهو العمل في خدمة الجهات المشار اليها في المادة (١) وكمرتب ولا أساس لاشتراط اتصاد المسكن والمعينة ، اذ المعيرة بالاعالة الفعلية بالمعنى المتقدم بيانه ومن ثم تمنع لمن يتولى النفقة عليه الاصل ان يكون هو الاب ، وهو الواقع - في خصوصية الحالة

التي تضمنها كتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في كتبه إلى إدارة الفتوى وإلى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع ، وعليها مسدأ طلب الرأى لما كان ذلك ، فإنه على مقتضى ما سبق ، انتهى رأى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع ، إلى عدم استحقاق هذه العاملة العبأوة الاجتماعية المشار إليها تطبيقاً للمبدأ الذى سبق أن قرره فى فتوأها المضار إليها ، للأسباب المتقدم بيانها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع إلى عدم استحقاق العاملة المشار إليها آنفاً ، للعأوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ .

(ملف رقم ٨٦ / ٤ / ١١٨٠ فى ١٧ / ١٠ / ١٩٩٠)

قاعدة رقم (٤٣)

المبسة :

منح العاملين بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرياً بشرط ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر أساسى بالإضافة إلى اعانة غلاء المعيشة عن خمسين جنيها شهرياً أساسى ذلك - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

الفتوى :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، بمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة ، ينص فى المادة الأولى منه على أن « بمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرياً وفقاً للمفئات والقواعد المتصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار ٠٠ » ، وينص البند (٧) من القواعد الملحقة بالجدول المرافق للقرار المذكور على أن « يجب فى جميع الأحوال ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر أساسى بالإضافة إلى اعانة غلاء المعيشة عن خمسين جنيها ، ومفاد ذلك منح العاملين بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرياً بشرط ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر أساسى بالإضافة إلى اعانة غلاء المعيشة عن خمسين جنيها شهرياً .

ومن حيث أن الثابت أن مرتب المدعى - حميد سلف البيان - كان في ١/١/١٩٨٠، ٤٧ جنيها ويعد تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠، المصدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بلغ مرتبه في ١/٧/١٩٨٠، ٥٣ جنيها ، أى بزيادة قدرها ستة جنيها ، وأنه طبقا للمادة الثالثة من القانون المذكور صرفت له نصف الفروق المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذا القانون على دفعتين ، الأولى اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ ، وعلى أن تعتبر قيمة العلاوة التي صرفت للعامل في مايو سنة ١٩٨٠ بمقتضى منشور صام وزارة المالية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ جزءا من هذه الدفعة ، أما الدفعة الثانية فتستحق اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ ، وتصرف هذه الفروق مع المرتب الشهري ، ومؤدى ذلك أن المدعى تقاضى اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ مرتبا قدره خمسون جنيها ، فمن ثم لا يحق له اعتبارا من هذا التاريخ أن يصرف اعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، الآنف الذكر ، وبناء على ذلك فإن الجهة الادارية تكون قد اعملت بشأن المدعى صحيح حكم القانون ، ويغدر طلب المدعى الاستمرار في صرف اعانة غلاء المعيشة ، لا يستند الى أساس من القانون حريا بالرفض ، واذ نص الحكم المطعون فيه الى غير هذا المنحى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بالغاء فيما قضى به من أحقية المدعى في استمرار صرف اعانة غلاء المعيشة حتى يصل راتبه الفعلى الى خمسين جنيها ، والقضاء برفض هذا الطلب .

ومن حيث أن من أصابه الخسران يلزم بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٣٥ ق - والطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٣٥ ق -
بجلسة ١٩٩٣/٥/٨)

اعتقاسال

المادة رقم (٤٤)

المبحث :

انقطاع العامل عن عمله لإعتقاله لأسباب سياسية يعتبر انقطاع
لظروف وأسباب خارجة عن إرادة العامل ، استحقاقه لأجره الأساسي
كاملاً - خلال مدة اعتقاله - وكذلك ملحقات الأجر المصيبة به واستحقاقه
للموافز التي لا ترتبط بإتداء العامل لمجهود غير عادي أو تحقيق معدلات
أداء قياسية - واستحقاقه كذلك للمنحة الغير مرتبطة بأداء متميز وتصرف
للعاملين بصفة جماعية .

الفصل :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١١/١/١٩٨٩ فاستعرضت المادة (٤٠) من قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي
تنص على أن « تصدد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة وفقاً لما
ورد بالجدول رقم (١) المرفق » والمادة (٥٠) من ذات القانون التي تنص
على أن - تضع السلطة المختصة نظاماً للموافز المادية والمعنوية للعاملين
بالوحدة بما يكفل الاهداف وترشيد الاداء ، على أن يتضمن هذا النظام
لوائح الحوافز المادية وشروط منحها ، ويمرعاة الا يكون صرف تلك الحوافز
بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك وأن يرتبط
صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه ، والمادة (٥١)
منه التي تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقدير مكافآت تشجيعية
للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات تساعد
على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الاداء أو توفير في النفقات » .
والمادة ٦٢ منه التي تنص على أنه « ولا يجوز للعامل أن ينقطع
عن عمله الا لأجازه يستحقها » كما استعرضت المادة (١) من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٧ بمنح العاملين بالحكومة والقطاع
العام والمجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة بدء العام
الدراسي ١٩٨٨/٨٧ التي تنص على أن « يمنح العاملين بالدولة بمناسبة
بدء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ منحة تعادل مرتب نصف شهر ويسرى
هذا الحكم على جميع العاملين سواء الدائمين أو المؤقتين الذين تسرى

عليهم أحكام القانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ : ٠٠٠٠٠
 وذلك وفقاً للقواعد التي تصدرها وزارة المالية « وتنفيذاً لقرار رئيس
 الجمهورية المذكور صدر منشور عيام من وزير المالية في ١٥/٩/١٩٨٧
 بشأن قواعد صرف منحة بدء العام الدراسي تضمن الاتي » وتوجه وزارة
 المالية النظر الى اتباع القواعد والضوابط الآتية : ٤٠٠٠٠٠٠ - تصرف
 المنحة بنسبة المدة التي قضاهما العامل في الخدمة خلال الفترة من
 ١٩٨٦/٩/٨ حتى ١٩٨٧/٨/٣١ .

٥ - تصرف المنحة للعاملين المرضى بأمراض مزمنة الذين منحوا
 إجازات استثنائية .

(١) العاملون الذين يعملون في الخارج ٠٠٠٠

(ب) العاملون الممارسون للعمل في الخارج ٠٠٠

١٤ - لا تصرف المنحة للمقاتل التالية :

١٥ يستفيد من حساب المدة التي تصرف عنها المنحة مدة الإيقاف
 عن العمل ومدة الغياب بدون مرتب « . وكذلك استعربت الجمعية قرار
 رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ الذي تنص المادة (١) منه على
 أن « تصرف لأعضاء هيئة التدريس ٠٠٠ والعاملين بالجامعة مكافأة حوافز
 شهرية بطول السليم وذلك وفقاً للبيان التالي « . والمادة (٤) من ذات
 القرار التي تنص على أن « لا يستفيد من مكافأة الحوافز الا ٠٠٠٠٠ القائمون
 بأعمالهم فعلياً دون المتقدين خارج الجامعة لكل الوقت والمعارين طسوال
 لفترة الذنب والاعارة » وقرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤
 بشأن تشكيل لجان الامتحانات وصرف مكافآتها الذي جاء بالقواعد الملحقه
 به الاتي « المكافآت تصرف عن الجهد المبذول في الامتحان اجمالية شاملة
 ويحسب لا تقسب الى أيام معينة او تاريخ عمل معينة وتصرف في نهاية كل
 امتحان وفي حدود الحد الأقصى ٠٠٠ » وأخيراً قرار رئيس جامعة
 الأزهر رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ الذي نص في المادة (١) منه على أنه
 « بمقابلية بدء العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ وتعويضاً عما يذله العاملون
 من جهد كبير استعداداً لبدء العام الدراسي بتكليف من رئيس الجامعة «
 يصرف لجميع العاملين ٠٠٠ مكافأة تشجيعية تعادل ٣٠٪ من اول متوسط
 الدرجة » وقد جسد هذا القرار في ١٩٨٧/٩/٢٤ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن العامل يستحق أجرا مقابل ما يؤديه من عمل طبقا لنظام الدرجات المشار اليه بجدول الاجور الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . كما يستحق بدلات وحوافز ومكافآت يرتبط منحها له بتوافر اسباب تقررهما المنصوص عليها في هذا القانون . وقد حظر المشرع على العامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها أو لسبب قرره القانون كتفويض عقوبة الوقف عن العمل . والا حرم من أجره عن مدة غيابه مع عدم الاخلال بمسأله تأديبيا . غير أن الانقطاع الذي يترتب هذا الاثر هو الانقطاع الارادي الذي يرجع الى ارادة العامل أما اذا كان الانقطاع مرده ظروف واسباب خارجة عن ارادته حالت بينه وبين مزاولته لاعماله وظيفته ، فلا يجوز اعمال الاثر المترتب على الانقطاع الارادي في هذه الحالة سواء من حيث الحرمان من الاجر أو المساءلة التأديبية .

ولما كان السيد / في الحالة المعروضة قد انقطع عن عمله بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقازيق في الفترة من ١٩٨٧/٥/٩ حتى ١٩٨٧/٩/١٤ وذلك لاعتقاله لاسباب سياسية ، ومن ثم فإن انقطاعه كان لظروف لا دخل لارادته فيها ، وبالتالي فيستحق أجره الاساس كاملا خلال مدة اعتقاله - وكذلك ملحقات الاجر للصيفة به ، والتي تسدور معه وجودا وعدما كالعلاوات الاجتماعية والاضافية وبحد طبيعة العمل . وعن استحقاقه للحوافز الشهرية الصادر بشأن قواعد صرفها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ، فقد استبان من مطالعة القرار المذكور ان صرف تلك الحوافز لا يرتبط باداء العامل لجهود غير عادي أو تحقيق معدلات أداء قياسية ، لصرفها بصفة تكاد تكون جماعية ، ومن ثم يحق للمعروضة حالته صرف هذه الحوافز اثناء مدة اعتقاله . وعن منحة بدء الصام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ ، فيبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن صرف هذه المنحة ومشور وزير المالية الصادر في ١٩٨٧/٩/١٥ الخاص بقواعد صرفها ، ان استحقاق تلك المنحة لطوائف العاملين المخاطبين بأحكام القرار الجمهوري المذكور غير مرتبط أيضا باداء متميز لهؤلاء العاملين بل تصرف لهؤلاء العاملين بصفة جماعية ،

وبالتالى فيحق للمعروضة حالته صرف المنحة كاملة دون ان يستنزل منها
مدة اعتقاله التى انقطع فيها عن عمله لاسباب خارجة عن ارادته .

وبالنسبة لمكافآت امتحانات العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ ومكافأة بدء
العام الدراسى الصادر بها قرار رئيس جامعة الازهر رقم ١٦٠ لسنة
١٩٨٧ ، فيبين من قواعد صرف تلك المكافآت سالفة الذكر ، ان استحقاقها
رهين بمباشرة العامل لعمله بشكل فعلى وتحقيق جهد متميز ، ومن ثم فهى
تستحق للعامل المذكور بنسبة المدة التى باشر فيها العمل فعلا .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
(١) استحقاق العامل - فى الحالة المعروضة - لاجره الاساسى
ومكافاته للصيقة به وكذلك الحوافز الشهرية المنصوص عليها فى قرار
رئيس جامعة الازهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ومنحة بدء العام الدراسى
١٩٨٨/٨٧ المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧ وذلك
خلال مدة اعتقاله .

(٢) لحقيقته فى صرف مكافآت امتحانات العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦
ومكافأة بدء العام الدراسى الصادر بها قرار رئيس جامعة الازهر
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ وذلك بنسبة المدة التى ساهم فيها فى العمل بشكل
فعلى .

(فتوى رقم ١١٣٥/٤/٨٦ جلسة ١١/١١/١٩٨٩)

أقيمية

- الأقيمية من تاريخ التعيين في الوظيفة وليس من تاريخ الحصول على المؤهل .
- تعيين الأقيمية من تعين من العاملين المدنيين بالدولة في وظائف سلك التمثيل التجاري .
- إقليمية العامل الحاصل على اعادة أو اجازة خاصة بدون مرتب تجاوز أيهما أربع سنوات تصد عند العودة .
- قاعدة اعادة ترتيب اقيمية العاملين عند العودة من الاجازة لا تسري على شاغلي الدرجة الاولى وما يعلوها من درجات .
- قرار وزير الدولة للتتمة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ لا يسري حكمه الا على المعينين اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المذكور .
- الأقيمية من تاريخ التعيين في الوظيفة وليس من تاريخ الحصول على مؤهل

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

الاعداد بالمؤهل الاعلى للعامل اعتباراً من تاريخ معاملته به دون الأساس بالاقيمية الثابتة من تاريخ تعيينه بمؤهله المتوسط طالبا ان شروط شغل الوظيفة لم تختلف وأنه ما بقي شياغلا لها تنقل عنه بحصوله على مؤهله الجديد .

الفتوى :

ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢/٥/١٩٩٢ استبان لها ان المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى بذات أجره الاصلى الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الاقيمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ، على الا يكون التقرير الاخير المقدم عنه في

وظيفته المتناقلة بدرجة هتيف ، ٠ وان المادة ٢٤ من القانون ذاته تنص على ان « تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها » كما تنص المادة ٢٥ مكررا على انه و ٠٠٠٠٠ يجوز للمنظمة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون اكتناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمة لتسفل الوظائف العالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجدول التوضيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والاعلان اللازمين لشغل هذه الوظائف ٠٠ في حين تنص المادة ٢٧ على انه « تحسب مدة الخبرة المكتسبة علميتها التي تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وما يقترب علميتها من اقدمية افتراضية وزيادة في اجبر بداية التعيين للعامل الذي تزيد من خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ٠ كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تضاف الى بداية اجبر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط ان تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى الا يسبق زعيله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المسبوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الاجر » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع استلهم اصلا ما من مقتضاه اعتبار الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها ، بسند انه خرج على هذا الاصل في حالتين اجاز فيهما رد الاقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ التعيين ، وأولى هاتين الحالتين : ان يستأد تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة اخرى بذات لجنه الاصل الذي كان يتقاضاه ، شريطة ان يتوافر فيه الشروط المتطلبه لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها والا يكون التقرير الاخير المقدم عنه في وظيفته المتناقلة بدرجة هتيف ، أما الحالة الثانية : فتقوم حال قيام لجنة الادارة بحساب ما يكون للعامل من مدة خبرة علمية أو عملية تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة :

كما استبان للجمعية ان المشرع اجاز تعيين العامل الذى يحصل
اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمة لتنفل وظيفة خالية بالجهة التى
يعمل بها متى توافرت فيه شروط شغلها طبقا لجداول التوصيف والترتيب
المعمول بها وذلك مع الاستثناء من شرطى الاعلان والامتحان اللانمين لشغل
هذه الوظيفة .

ولسا كبن الثابت من واقعات الموضوع ان جوهر الامر وحقيقته فى
القرار رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعيين السيد/ بذات المجموعة
والوظيفة والدرجة المالية بمؤهله فوق المتوسط بمد سبق تعيينه فيها
بمؤهله المتوسط ، ان هذا القرار لا ينطوى على اعسادة تعيين بالمعنى
المستفاد من نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه ،
اذ لم تنفصم رابطة الوظيفة بالدرجة المعين عليها بمؤهله المتوسط او تلحصر
عنه فى أى وقت ، كما وان هذا القرار لا يتمحض فى ذاته حسابا لمدة
خبرته العلمية او العملية التى لا تستجمع اوضاع حسابها قانونا ، اضافة
الى ان القرار المشار اليه لا يعدو من قبيل التعيين تطبيقا لحكم
المادة ٢٥ مكررا من ذات القانون التى تقترهن لاعماله ان يكون المؤهل
الاعلى الحاصل عليه اثناء الخدمة لازما لشغل وظيفة خالية بها فى حين
انه عين فى ذات الوظيفة كدرجة المالية ولكن بمؤهله الاعلى ، فمن ثم
لا يعدو هذا القرار ان يكون محض اقرار له بمعاملة بالمؤهل الاعلى
الحاصل عليه اثناء الخدمة فى ذات وظيفته التى الحق بها بذى قبل بالمؤهل
المتوسط اذ يستوى فى شغلها ان يكون حاصلا على هذا المؤهل او ذاك ،
الامر الذى لا يفضى فى الحالة المعروضة الا الى الاعتداد بالمؤهل الجديد
اعتبارا من تاريخ معاملة المعروضة حالته به ودون مساس اقدميته الثابتة
من تاريخ التعيين فى ١١/٢/١٩٨١ طالما ان شروط شغل الوظيفة لم تختلف
وابنه ماقتضى شاغلا لها لم تنفك عنه بحصوله على مؤهله الجديد .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد
بالمؤهل الجديد للمعروضة حالته اعتبارا من تاريخ معاملته به دون مساس
باقدميته الثابتة من تريخ التعيين فى ١١/٢/١٩٨١ طالما ان شروط شغل
الوظيفة لم تختلف .

(فتوى ٨٦/٣/٨٠٠ جلسة ١٩٩٢/٥/٢)

قاعدة رقم (٤٦)

المادة :

المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - العبرة في تحديد تاريخ اقدمية المعين في مجال الوظيفة العامة ليس بتاريخ الحصول على المؤهل بل بالقرار الصادر بالتعيين مالم ينص القانون على خلاف ذلك - الذي يحدد مركز الموظف العام بالنسبة للوظيفة التي يشغلها هو القرار الإداري المنشئ للمركز القانوني .

المحكمة :

« حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ظل العمل به قرار تعيين الطاعن تنص على أن « وتعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين بها » .

ومن حيث أنه تطبيقاً لهذا النص فإن العبرة في تحديد تاريخ اقدمية المعين في مجال الوظيفة العامة ليس بتاريخ الحصول على المؤهل بل بالقرار الصادر بالتعيين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وقد جرى قضاء هذه المحكمة في هذا المقام على أن الذي يحدد مركز الموظف العام بالنسبة للوظيفة التي يشغلها هو القرار الإداري المنشئ للمركز القانوني الذي تتمتع به العلاقة الوظيفية بهذا القرار وحده لا بغيره يكون أزال حكم القانون وترتيب مقتضاه .

ومن حيث أن المسائل بالأوراق أنه بتاريخ ١٩٦٩/٨/٤ أصدر القرار رقم ٦١٢ بقميين الطاعن بوظيفة مدرس أعدادى وحدد تقدمته في التعيين ، اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١٥ وبالتالي تكون قد تحددت اقدميته في التعيين اعتباراً من التاريخ الأخير بصرف النظر عن نظام الدراسة الذي خضع له بالمعهد الذي تخرج منه من كونه ملتزماً بخدمة الجهة الإدارية مدة معينة بعد تخرجه وتحمله بنفقات الدراسة في حالة عدم وفائه لهذا الالتزام فإن ذلك لا يغير من النظام القانوني الخاضع له عند التعيين ولأن مجرد تخرجه واستيفاء الشروط المقررة للتعيين وثبوت صلاحيته للتعين في الوظيفة العامة لا يكفي بفرده لامتناعه معينا عقب تخرجه حيث أن هذا الحق لا يكتسب من تلقاء ذاته بل من القرار الإداري الفردي الذي يصدر بتعيينه باعتباره أن

تحديد وقت التعيين هو من الملامات المتروكة لتقدير جهة الادارة تتركخص فيه بسلطة مطلقة في حدود ما تراه محققا للمصالح العام فضلا عن ضرورة وجود درجات خالية في الميزانية تسمح بهذا اليقين وعلى ذلك فان التعهد الذي وقعه الطاعن مع تحيله قبل التحاقه بالدراسة في المعهد الذي تخرج منه لا يعنى بالضرورة إلزام الادارة بتعيينه بعد تخرجه مباشرة كما سبق القول فتمتذا التمتع لا يولد التزاما على الادارة بضدور قرار التعيين في تاريخ التخرج .

ومن حيث أنه واذ اعتبرت جهة الادارة القديمة الطاعن اعتبارا من تاريخ الذي حدد قرار تعيينه في ١٥/٧/١٩٦٩ حسبما وزد بالقرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٤/٨/١٩٦٨ فانها تكون اعمت ضخيع حكم القانون في حقه وتكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع او القانون خلية بالرفض ومن ثم فلا تثريب على النكم المطعون فيه اذ قس بذلك ويفسد الطعن فيه غير مستندا على اساس من القانون فليتنا بالرفض .

(طعن ٣١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٩٢)

- تحديد القسمة من يعين من العاملين المدنيين بالدولة في وظائف سلك التمثيل التجاري .

قاعدة رقم (٤٧)

المادة :

المادة (١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجاري - مادة (٧) من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

اجاز المشرع تعيين العاملين المدنيين بالدولة في وظائف السلك التجاري المتقابلة لوظائفهم متى توافرت فيهم الشروط التي نص عليها القانون : تحديد القسمة من يعين منهم في احدى وظائف هذا السلك من تاريخ تعيينه في الوظيفة التي كان يشغلها - مؤدى ذلك : ان تحديد القسمة في هذه الحالة مستند من احكام القانون وغير متروك لاختار تقدير جهة الادارة

كما هو الحال بالنسبة لتعيين غير الموظفين في هذه الوظائف -على الحالة الأخيرة قرار التعيين -هنا الذى يحدد اتفاقية غير الموظفين - ...

المسألة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن مجلس شئون البنك التجارى وافق بجملة ١٠/٤/١٩٧٦ على أن تكون اقدمية المدعى فى آخر القائمة على نحو ما هو متبع فى وزارة الخارجية الا أنه عند عرض الموضوع على مجلس الوزراء وقع خطأ متادى فى تحديد الاقدمية إذ اعتبرت راجعه الى ١٩٧٥/٢/٦ واشتراكا لهما الخطأ أعيد عرض الموضوع مرة أخرى على مجلس شئون البنك التجارى الذى وافق على تصحيح اقدمية المدعى بحيث تعتبر راجعة الى ١٩٧٧/٣/٢٢ واستنادا الى ذلك صدر القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن المادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى شأن العاملين فى بنك التمثيل التجارى تنص على أن تسرى على أعضاء البنك التجارى احكام القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقتضى والعوائين المعحلة له كما تسرى عليهم مناهل احكام القوانين المطبقة على أعضاء السلكين الدبلوماسى والقتضى حاليا وحسبها .

ومن حيث أن المادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقتضى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن يكون التعيين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقتضى بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة .

على أنه يجوز متى توافرت للشروط المشار إليها فى المادة ٥ (أ) أن يعين رأسا .

ثانياً : فى وظيفة مستشار من للدرجة الأولى أو للدرجة الثانية أو سكرتير أو أو أو .

(ب) موظفوا الكادرين الفنى والعالى والإدارى ورجال القضاء و... يكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم .

وتنص المادة ١١ على أن تعين اقدمية الملحقين و ٠٠٠٠ في القرار الصادر بتعيينهم ٠٠٠٠ أما باقي أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد اقدميتهم وفقاً لتاريخ الرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم .

وتحدد اقدمية من يمينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين الرسوم اقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن مؤدى التقديم أنه يجوز تعيين العاملين المدنيين بالدولة في وظائف السلك التجارى المقابلة لوظائفهم متى توافرت فيهم الشروط التي نص عليها القانون . وتحدد اقدمية من يمين منهم في احسدى وظائف هذا السلك من تاريخ تعيينه في الوظيفة التي كان يشغلها ٠٠ وهو ما يفيد أن تحديد اقدمية في هذه الحالة مستمد من أحكام القانون ولم يتركه المشرع لمضى تقدير جهة الادارة كما هو الحال بالنسبة لتعيين غير الموظفين في هذه الوظائف حيث نص القانون صراحة على أن قرار التعيين هو الذى يحدد اقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن الثابت من رد جهة الادارة على الدعوى أن المدعى كان يشغل وظيفة من الدرجة الثانية عند تعيينه عضواً بالسلك التجارى ، وأنه شغل هذه الدرجة اعتباراً من ٢٠/١٢/١٩٧٥ ، فمن ثم فإن اقدميته في وظيفة سكرتير أول تجارى التي عين عليها تنحدد بحكم القانون فيه هذا التاريخ . وإذا كان القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ لم يعمل صحيحاً بحكم القانون عندما حدد اقدمية المدعى في هذه الوظيفة في تاريخ سابق على التاريخ المنسوخ عنه ، فإن القرار رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٧٨ لم يسلم بصدوره من هذا العيب عندما حدد اقدمية المدعى في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور . ومن أجل ذلك والتزاماً بصحيح حكم القانون بتحديد اقدمية المدعى في وظيفة سكرتير أول تجارى اعتباراً من ٢٠/١٢/١٩٧٥ تاريخ شغله لوظيفة من الدرجة الثانية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يترتب منه الحكم

بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالنفاء الحكم المطعون فيه وبالنفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد اقصية المدعى اعتبارا من ١٢/٣/١٩٧٧، وبتحديد هذه الاقصية: اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢٠ وترتيب اقصيته بين زملائه على هذا الاساس مع ما يرتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٥٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٧)

- اقصية العامل الحاصل على اعارة او اجازة خاصة بدون مرتب تجاوز ايها اربع سنوات تحدد عند العودة .
قاصدة رقم (٤٨)
المبسطة :

استحدث المشرع حكما جديدا في المادة ٢/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد اقصية العامل عند عودته من الاجازة الخاصة بدون مرتب التي تجاوز منها اربع سنوات - يوضح امامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة اربع سنوات وترتيب اقصيته في الدرجة او مماثل عدد جميع العاملين الشاغلين الدرجة الوظيفة عند عودته ايها اقل - مقتضى اعمال الاثر المباشر للمادة ٢/٦٩ سريتها على العامل الممنوح اجازة عند عودته من الاجازة بعد ذلك فيكون العدد مماثلا للعدد الذي كان امامه في تاريخ العمل بالقانون التاريخ او بعد ذلك تجاوزت مدة اجازته اربع سنوات فتحدد اقصيته من خاصة بدون مرتب في تاريخ العمل بهذا النص . اذا كان في هذا التاريخ اكمال اربع سنوات على الاجازة اذا كان هذا التاريخ لاحقا على العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - اذا كانت مدة اربع سنوات قبل العمل به واستقر العامل في اجازة خاصة حتى تاريخ العمل بالمادة ٢/٦٩ في ١٩٨٣/١١/١٢ فيعمل بالتعيد المذكور اعتبارا من هذا التاريخ . اي يتخذ تاريخ العمل بالقانون تاريخا لصحاب العدد الذي يوضح امامه في ترتيب الاقصية .

القنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية المسمى القنوى
والتشريع بتبليغتها المقودة بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٧ فاستعرضت نص المادة
٢/٦٩ المتعار إليها من ان « يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بنون
مرتب للأسباب التى يبيدها العامل وتقدرها السلطة المختصة وفقاً للقواعد
التي تتبعها » .

ولا يجوز فى هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا
الا بعد مودته من الاجازة كما لا الترخيص بهذه الاجازة لأن يشغل
احدى تلك الوظائف قبل مضى سنة على الاقل من تاريخ شغله لها :

وفى غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل
الذى تجاوز مدة أجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت
أيامها أو فاصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة .

وتعدد اقدمية العامل عند عودته من الاجازة التى تجاوزت مدتها أربع
سنوات على أساس ان يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى
كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لدرجة
الوظيفة عند عودته أيهما اقل .

وعناد ذلك أن المشرع لا اعتبارات قدرتها استحدثت حكماً جديداً فى
المادة ٢/٦٩ المشار إليها بشأن تحديد اقدمية العامل عند عودته من الاجازة
الخاصة بدون مرتب التى تجاوزت مدتها أربع سنوات : فيوضع أمامه عند
من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات
وترتب اقدميته فى الدرجة أو يعادل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة
الوظيفة عند عودته أيهما اقل . وبينت المادة السادسة من القانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٢ تاريخ العمل بالفقرتين الأخيرتين من الهند ٢ من المادة ٦٩
تعد ثلاثة أشهر من اليوم التالى لتاريخ نشره وقد نشر فى ١١/٨/١٩٨٢ ،
فيكون معقولاً به من ١٢/١١/١٩٨٢ . وعلى ذلك ففقدت اعتبار الأثر
المباشر للمادة ٢/٦٩ المشار إليها سريانها على العامل المنوح أجازة خاصة

بدون مرتب في تاريخ العمل بهذا النص . فإذا كان في هذا التاريخ أو بعد ذلك تجاوزت مدة إجازته أربع سنوات فتحدد أقدميته من تاريخ إكمال أربع سنوات على الإجازة إذا كان هذا التاريخ لاحقاً على العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ . أما إذا اكتملت مدة الأربع سنوات قبل العمل به واستمر العامل في إجازة خاصة حتى تاريخ العمل بالمادة ٢/٦٩ في ١٩٨٣/١٨/١٢ فيعمل بالقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ . أي فيتخذ تاريخ العمل بالقانون تاريخاً لحساب العدد الذي يوضع أمامه في ترتيب الأقدمية عند عودته من الإجازة بعد ذلك : فيكون العدد مماثلاً للعدد الذي كان أمامه في تاريخ العمل بالقانون . وبططبيق ذلك على الحالة المعروضة ، وإذا كان غير واضح من الأوراق تاريخ بدء إجازة كل منهم وتاريخ مغيبه ٤ سنوات عنها ، فإذا كانت مدة ٤ سنوات على بدء الإجازة قد اكتملت بعد العمل بالقانون فيتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد عدد العاملين السابقين على كل منهما والذي يوضع أمامهما بعد عودتهما من الإجازة ، أما إذا كانت مدة الأربع سنوات على بدء الإجازة قد اكتملت قبل العمل بالقانون فيتخذ تاريخ العمل بالقانون تاريخاً لتحديد عدد العاملين الذين كان أمامهم في هذا التاريخ والذي يوضع أمامهما عند عودتهما عند مماثل له .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لسمى الفتوي والتشريع إلى أنه إذا كانت مدة الأربع سنوات قد اكتملت في حق العاملين المذكورين بعد العمل بالقانون المذكور فيتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد عدد من كانوا يسبقونهم فيه في ترتيب الأقدمية في الدرجة الأولى والذي يوضع أمامهما عند عودتهما من الإجازة عند مماثل له . أما إذا كانت مدة الأربع سنوات قد اكتملت في أحدهما قبل العمل بالقانون المذكور فيتخذ تاريخ العمل بالقانون أساساً لتحديد العدد الذي كان من التاريخ المذكور سابقاً لكل منهما في الترتيب - الدرجة الأولى ويوضع عند مماثل لهما أمامهما في ترتيب الأقدمية عند عودتهما وتسلمهما العمل . هذا إلا إذا كان جميع العاملين في الدرجة المذكورة في تاريخ العودة أو تاريخ العمل بالقانون هو الأقل فيمتد بهذا العدد الأخير .

(ملحق ٨٦ / ٦ / ٢٣٨ - جلية ٨٧ / ٥)

لاعتبارات قدورها المشرع قرر تحديد القمية العامل الحاصل على اعارة او اجازة خاصة بدون مرتب عند عودته من الاعارة او الاجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات - ذلك بحيث يوضع امامه عسدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات في ترتيب القمية في الدرجة او بمائل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل - يسرى هذا الحكم بحكم الاثر الفوري للقانون على العاملين الموجودين باجازة خاصة او اعارة عند العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في ١٢/١١/١٩٨٣ - العامل المعار او الحاصل على اجازة خاصة بدون مرتب اذا اعاد الى تسلم محله قبل ١٢/١١/١٩٨٣ فانه لا يكون مخاطب بهذه الاحكام .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه " يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل او الخارج وتجدد القرار الصادر بالاعارة "

ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعرة "

وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل "

ومع ذلك فلا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليا يقرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة ، كما لا يجوز اعارة احد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الاقل من تاريخ شغله لها .

وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل

الذى تجاوز مدته أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة .

وتحدد اقدمية العامل عند عودته من الإعادة التى تجاوز المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل . وقد استبدل البند (٢) من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متضمنة ذات الحكم . ويرد النص فى المادة السادسة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وذلك فيما عدا الفقرتين الأخيرتين من المادة ٨ والفقرتين الأخيرتين من البند (٢) من المادة ٦٩ وتعمل بها بمصد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .
أى من ١٩٨٣/٨/١٢ .

ولقد ردت المادة ٧١ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادر بها قرار وزير النقل والمواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ ذات الحكم الذى أدخله القانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فى المادة ٥٨ والبند (٢) من المادة ٦٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقد مجلس الادارة بجلسته المنعقدة فى ٢٩/٥/١٩٨٤ العمل بذلك اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ .

وفى ذلك أن المشرع لاعتبارات قدرها استحدث حكما جديدا بالمادة ٥٨ والمادة ٦٩ بند (٢) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمواد المقابلة فى لائحة الهيئة المطعون ضدها قرر تحديد اقدمية العامل الحاصل على اعسارة أو اجازة خاصة بدون مرتب عند عودته من الاعسارة أو الاجازة التى تجاوز مدتها أربع سنوات بحيث يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات فى ترتيب اقدميته فى الدرجة أو يماثل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل . وهذا الحكم يصره بحكم الاثر الفورى للقانون على العاملين الموجودين باجازة خاصة أو اعسارة عند العمل به فى ١٩٨٣/١١/١٢ ، وهو

ما أراد به المشرع من اعطاء مهلة ثلاثية أشهر من تاريخ العمل بالقانون ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٢ وذلك حتى لا يفاجئ العاملون الموجودون بأعارة أو إجازة خاصة بحكم جديد مؤداه عدم ترقيةهم بعد مضي أربع سنوات في الإجازة أو الإعارة وترتيب الترقية على النحو الذي صدره القانون ، ويكون أمامهم فسيحة من الوقت يقدرون فيها جودتهم إلى استلام أعمالهم أو بقائهم في الإعارة أو الإجازة وسريان الحكم عليهم ، ومقتضى ذلك ولازم أن العامل المعابر أو الحاصل على إجازة خاصة بدون مرتب إذا فاد إلى تسليم عمله قبيل ١٩٨٢/١١/١٢ فإنه لا يكون مخاطبا بهذه الأحكام ولا تسرى في شأنه لا من حيث خطر الترقية ولا من حيث ترتيب الترقية .

ومن حيث أن الثابت من وقائع الطعن أن الطاعن عباد في إجازته في ٨٣/١/٢٧ كما جاء بمذكرة الهيئة المطعون ضدها والمقدمة بجمعية ١٩٩١/١١/٢ (مراقبة) وهو تاريخ سابق على ١٩٨٣/١٠/١٢ تاريخ نفاذ الأحكام التي تحظر الترقية وتضع قواعد اعارة الترتيب مسالفة الذكر فإنه لا يكون مخاطبا به بهذه الأحكام ولا تسرى في شأنه .
(طعن رقم ٨٧ لسنة ٣٠ ق - بجمعية ١٩٩٢/١/١٨)

— قاعدة إعادة ترتيب الترقية للعاملين عند العودة من الإجازة لا تسرى على شاغلي الدرجة الأولى وما بعدها من درجات .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عدم سريان قاعدة اعادة ترتيب الترقية للعاملين عند العودة من الإجازة .
المختصص عليها بالمادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .
المصدر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المعدلة على شاغلي الدرجة الأولى وما يعقلوها من درجات الجدول الملحق بالقانون المشار اليه .

القياس :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى التسمية والتشريع بجلستها المتعددة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٣ فاستهان لها أن المادة ٥٨

من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه «يجوز يقرأ من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار الصادر بالإعارة مدتها ، وذلك في ضوء القواعد والأجراءات التي تصدرها السلطة المختصة ٠٠٠ وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العالة والترقية. وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ؛ ومع ذلك فإنه لا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليها بقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الاعارة كما لا يجوز اعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها » وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة إذا تلتاحت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة ٠ وتحدد لخدمة العامل عند عودته من الاعارة التي تجاوزت المدة المشيبار إليها في الفقرة السابقة على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مقابل العدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغليين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل » ٠

وامتثلت الجمعية في ذلك أن المشرع استأن ضوابط لاعارة العاملين المدنيين بالدولة في الداخل أو الخارج فأجاز للسلطة المختصة بالتعيين في ضوء القواعد والأجراءات التي تضمنها في هذا الشأن اعارة العامل بعد موافقته كتابية ، واعتد بمدة الاعارة في استحقاق العالوات والترقيات ٠ بيد أنه لم يجز - في غير حالات الاعارة - التي تقتضيها مصلحة قومية بقدرها رئيس الوزراء - ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الاعارة أو اعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها ٠ كما لم يجز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات متصلة في حين أوجب بصريح النص إعادة ترقية خدمته عند انتهائها وعودته لشغل وظيفته بحيث يوضع أمامه عدد من

العاملين مماثل للمعدن الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع الشاغلين للدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل ، وأستثنى من هذه القاعدة - فى وضوح لا يخالطه شك - حالة ترقية العامل لدرجات الوظائف العليا فلم يخضعه للقاعدة أعادة ترتيب الأقدمية ولو تجاوزت مسدة أمارته فى الداخل أو الخارج أربع سنوات . وإذا كانت درجات الوظائف العليا تبدأ بدرجة مدير عام ، فإن شاغلي الدرجة الأولى وما يعلوها لا تسمى فى شأنهم ومن ثم قاعدة أعادة ترتيب الأقدمية الواردة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ المشار إليها والتي لا تستطيل الى حالات الترقية الى درجات الوظائف العليا .

ومن حيث أن المعروض حالته كان يشغل الدرجة الأولى حين أعير الى المملكة العربية السعودية فى الفترة من ١٩٨٢/١١/٦ الى ١٩٨٨/١٠/٢١ - وكان ترتيب أقدميته لدى استكمال الأربع سنوات الأولى من الاعارة (الأربعين) بيد أن لدى عودته منها أضفى ترتيبه الثالث والعشرين . وإذا لا تسمى فى شأنه قاعدة أعادة ترتيب الأقدمية العامل الذى تجاوز مدة أمارته أربع سنوات الواردة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ المشار إليها . الأمر الذى يمتنع معه رد أقدميته الى « الأربعين » وإنما يتعين له أعادة ترتيب أقدميته فى درجة مدير عام التى رقى إليها باعتبار أن ترقبه ييسن شاغلي الدرجة الأولى كان الثالث والعشرين وليس الأربعين بحال من الأحوال .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سحب سريان قاعدة أعادة ترتيب الأقدمية العاملين عند العودة من الاجازة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والقوانين المعدلة له ، على شاغلي الدرجة الأولى وما يعلوها من درجات الجدول الملحق بالقانون المشار اليه .

(الفتوى ٤٢٤/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

- قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ لا يسرى أحكامه إلا على المعيّنين اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المذكور .

مقاعدة رقم (٥١)

المقدمة :

قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ فيما استحدثه من أحكام من بينها حساب سنة القيمة للحاصل على الماجستير وستين للحاصل على الدكتوراه فضلاً عن منح العامل علاوة من علاوات درجة الوظيفة وتضاف الى بداية مربوط الدرجة عن كل سنة من السنوات المحسوبة لا يسرى الا عند التعيين ومن ثم فلا يستغل بأحكامه الا من كان مخاطباً بها وهم المعيّنون اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه في ١٩٨٩/٥/٢٥ - تعيين احد العاملين في تاريخ سابق على العمل بهذا القرار - لا ينسخ له مجال للاستفادة مما استحدثه من أحكام .

القوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ فاستبان لها ان المادة (٢) من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة المكتسبة علمياً عند التعمين تنص في فقرتها الثانية المضافة بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨١ على انه « وتحسب للحاصل على الماجستير القيمة مدتها سنة وللحاصل على الدكتوراه القيمة مدتها سنتان ، ويمنح العامل علاوة من علاوات درجة الوظيفة تضاف الى بداية مربوط الدرجة عن كل سنة من السنوات المحسوبة في حين تنص المادة الثالثة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه على ان « ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره أى اعتباراً من ١٩٨٩/٥/٢٥ » .

واستبان للجمعية في ذلك ان قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية فيما استحدثه من أحكام - من بينها حساب سنة القيمة للحاصل على الماجستير وستين للحاصل على الدكتوراه فضلاً عن منح العامل علاوة من علاوات

درجة الوظيفة تضاف إلى بداية مربوط الدرجة عن كل سنة من السنوات
المسوية لا يسرى إلا عند التمييز ومن ثم فلا يستعمل بأحكامه إلا من كان
مخاطباً بها وهم المعينون اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المشار إليه في
١٩٨٩/٥/٢٥ .

وبخلصت الجمعية من ذلك، التي أنه لما كانت السيدة / (.....)
عينت في وظيفة من الدرجة الثالثة التخصصية بمجموعة وظائف للتنمية
الإدارية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، بتاريخ ١٣/١/١٩٨٨، وبالقسمية
فيها، اعتباراً من ٢١/٣/١٩٨٩، أي في تاريخ سابق جلي للعمل بقرار
وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩، فمن ثم لا ينطبق لها
مجال للاستفادة مما استحدثه من أحكام لا يستعمل بها إلا من كان مخاطباً
بذلك القرار الأمر غير المائل في شأنها .

لذلك، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سحب
أهلية السيدة / - العاملة بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في
الاستفادة من أحكام قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية
الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ فيما استحدثه من أحكام لاحقة علي تاريخ
تعيينها .

(الفتوى ٨٦/٣/٨٠٩ جلسة ١٩٩٣/٢/٢)

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية والمنشآت التي لها ملكيتها هي من الأموال العامة المخصصة لها أقيمت من أجله ، وليس للأكاديمية أن تستثمرها إلا فيما أقيمت من أجله - لا يجوز تاجير أكاديمية السادات للعلوم الإدارية دار الضيافة التابع لها لأحدى الشركات لاستغلاله ك فندق *

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ فرأت مايتلى : -

١ - ان القرار الجمهوري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن انشاء أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ينص في المادة الاولى منه في أن تنشأ هيئة عامة تمارس نشاطا عليها تسمى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع رئيس مجلس الوزراء . وقضت المادة الثالثة منه على اعتبار الأكاديمية من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الباحثين العلميين وبينت المادة الرابعة أغراض الأكاديمية في تنمية الإدارة في جميع المجالات والقطاعات على جميع المستويات بالجمهورية ولها في سبيل تحقيق أغراضها مايتلى :

١ - تنمية المهارات لدى العاملين في مختلف مستوياتهم وفي شتى القطاعات من خلال تدريبهم وفي ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ووضع النظم والبرامج اللازمة لتنفيذ ذلك كما يجوز لأي وحدة ادارية أو اقتصادية بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن تعهد الى الأكاديمية بالاعراف على تدريب العاملين بها *

٢ - تعميق المفاهيم الادارية اللازمة لتطوير مستوى الإدارة ولتحسين الانماء وزيادة الانتاج وبمراعاة أفراد نشاط تخصص لشئون وحدات الحكم المحلي *

٢ - تقديم المشورة اللازمة لتفصيل العقبات التي تعترض طريق الانتاج وذلك في ضوء الحقائق العلمية والميدانية .

٤ - تشجيع وتطوير البحوث العلمية التي تعالج مشاكل التنمية الادارية .

٥ - تنظيم دراسات تخصصية في مجالات التنمية الادارية طبقا للقواعد وفي ضوء البرامج التي يوافق عليها مجلس الاكاديمية

٦ - القيام باعمال النشر والتوثيق وتجميع المعلومات المتعلقة بالادارة .

٧ - تبادل الخدمات والمعلومات الفنية في مجال تخصص الاكاديمية مع الدول والمنظمات الدولية والهيئات والمعاهد الاجنبية المعترف بها والمرخص في التعامل معها وطبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

٨ - استقلال المرافق التابعة للأكاديمية على الوجه الذي يحدده اغراضها .

وتنص المادة السابقة من ذات القرار على أن مجلس الاكاديمية هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الاكاديمية وتصريف امورها واتخاذ مآثرها لازماً لتحقيق الاهداف التي تقوم عليها ولو على الاخص ما ذكر في تلك المادة ومنها :-

١ - رسم السياسة العامة لمختلف أوجه نشاط الاكاديمية واتخاذ البرامج الخاصة بها .

ب - وضع الخطة الكفيلة بتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيق اهداف الاكاديمية .

ج - إقرار نظم قبول الدارسين والمتدربين وتحديد اعدادهم ونظم الامتحانات والتدريب وتوفير الإقامة والخدمات اللازمة للمقيمين منهم .

د - وضع خطة استكمال وانشاء المباني اللازمة للأكاديمية وفروعها ودعم التجهيزات والمكتبات .

و - انشاء مراكز وفروع الاكاديمية .

ز - استثمار اموال الاكاديمية وادارتها .

٢ - يبين من هذه النصوص ، في وضوح لا يحتاج الى دليل - ان
أكاديمية السادات للمعلوم الادارية هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية
تمارس نشاطا علميا هو تنمية الادارة في جميع المجالات وعلى جميع
المستويات بالجمهورية وهو اجمال جاء تفصيله فيما أورده القرار في نص
المادة الثالثة منه من بيان لما تقوم به الاكاديمية من اعمال لتحقيق الغرض
الذي انشئت من اجله طبقا لمبدأ تخصص مثل هذه المؤسسة العلمية تكون
مقيدة فيما تمارسه من نشاط واعمال بأن يكون ذلك بما يحقق اغراضها
ويتفق مع طبيعتها والمهنة التي تتولاها ، لا تجاوزه الى غير مما هو
محدد عنها ، وليس من شأنها ، وان المنشآت التي لها ملكيتها هي من الاموال
العامة المخصصة لها اقيمت من اجله وانها لذلك تستخدم في الغرض المبين
لها ومنها مبنى الضيافة - (دار) فليس للأكاديمية ان تستثمرها الا فيما
القيمت لاجله وتتولى باجهزتها ادارتها ، وما يكون تبعا لذلك من حصيله
مسالية لذلك مما يؤول من ينتفع بالاقامة فيها من الدارسين والمبشرين
والمتقربين والموفدين اليها من داخل مصر او الخارج هو بعين مواردها المالية
وليس لها ان توجه الى شركة كايروسييتي للانشاءات والتجارة لاستخدامه
كفندق ، مما هو موضوع العقد المزمع ابرامه معها لان في ذلك استغلال
لها فيما لم يخص له من المنفعة العامة المتمثلة فيما ذكره بنص قرار انشائها
من اغراض ، ما اقيمت الدار الا لتحقيقها ، ولا يجوز الانتفاع بها الا على
هذا الوجه ولا يمكن القول بأن حاجة الاكاديمية الى استعمالها قد انتهت
او انها تتعاملت لان مقتضى ذلك ان تخصص هذا المال العام لغرضها
لا موجب له مما يلزم ان تعيدها الى الدولة لتستخدمها في وجه آخر من
وجوه المنفعة العامة مادام التخصيص لما رخصت له لم يند قائما
بالفعل وهو ما لا تذهب اليه ولا تقصد نتيجته الاكاديمية اما مجرد
الصنع التي زيادة مواردها المالية بتخصيصها بالانجاز ولثل هذه السدة
واليها في غير ما بعد انتهائها - هو مما لا يبرر الخروج على مبدأ تخصيص
الأكاديمية لما انشئت من اجله ، ولابد استعمال الاموال العامة فيما خصصت
له ولا لمبدأ استخدام الاكاديمية لاموالها ومرافقها ادارتها فيما رخصت
له من غرض وهي من اصول العامة التي يتعين على الاكاديمية ومجلس
ادارتها اتباعها ومراعاة مقتضاها فيما تقوم به من نشاط علمي

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تاجير اكاديمية السادات للمعلوم الادارية دار الضيافة التابعة لها لاحدى الشركات لاستغلاله ككفندق .

(ملف رقم ٢٨٧/١/٥٤ فى ٢٢/٥/١٩٩١)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

عدم جواز تاجير اكاديمية السادات للمعلوم الادارية دار الضيافة التابعة لها لاحدى الشركات لاستغلالها ككفندق بكسل ما يترتب على ذلك من الاساءة .

القوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستظهرت افتاءها الصادر بجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ الذى انتهت فيه الى عدم جواز تاجير اكاديمية السادات للمعلوم الادارية دار الضيافة التابعة لها لاحدى الشركات لاستغلالها ككفندق تأسيسا على ان اكاديمية السادات للمعلوم الادارية هيئة عامة لها شخصيتها الاعتبارية تمارس نشاطا علميا هو تنمية الادارة فى جميع المجالات وعلى جميع مستويات الجمهورية وهو اجمال جاء تفصيله فيما أورده القرار فى نص المادة الثالثة منه من بيان لما تقوم به الاكاديمية من اعمال لتحقيق الغرض الذى انشئت من اجله وبه طبقا لمبدأ تخصص مثل هذ المؤسسة العلمية بقدر مقيدة فيما تمارس من نشاط واعمال بان يكون ذلك بما يحقق اغراضها ويتفق مع طبيعتها والمهمة التى تتولاها ، لا تتجاوزها الى غيره مما هو بعيد عنها وليس من شأنها ، وان المنشآت التى لها ملكيتها هى من الاسوال العامة المفصلة لما اقيمت من اجله وانها لذلك تستخدم فى الغرض المعين لها . ومنها مبنى الضيافة (الدار) فليس للاكاديمية ان تستثمرها الا فيما اقيمت لاجله وتتولى باجهزتها ادارتها . وليس لها ان تؤجرها الى شركة كايروسيتى لانشاءات والتجارة لاستخدامها ككفندق . مما هو موضوع التعليق المزمع ايرامه لان فى ذلك استغلال للدار فيما لم تخصص له من المنفعة العامة .

المتبيلة فيما نذكر بنص قرار انشائها من اغراض ، ما اقيمت السدار
الا لتحقيقها ، ولا يجوز الانتفاع بها الا على هذا الوجه » . وهذا الذى
انتهت اليه الجمعية العمومية وكشفت به عن صائب حكم القانون ، واجب
الاعمال ولا ينبغي للأكاديمية أن تعالفه بعد أن استبان لها على وجه الحق
فيه من الجهة العبرة من التفسير السليم للقانون المنوطة بها اماناته وتلتزم
الأكاديمية باعمال مقتضى هذا الإلتقاء وعدم السير فى ابرام هذا العقد
الذى ولد باطلا لا يثمر اثرا ، حرصا على أن يسود القانون تصرفاتها
وتخلف النزعية قراراتها ولا يحول بينها وبين ذلك تسلم الشركة المزمع التعاقد
معهما للسداد ومباشرتها بعض الاعمال مما قد يقتضى بحسب الاحوال
التعويض عنه إن كان لثل هذا التعويض مقتضى ، والامر فى ذلك مرده
لظروف الحال مما قد يصار الى حسمه رضاء أو قضاء دون اخلال بوجه
المسؤولية الادارية بحسب الحال وهو ما ليس من شأنه جميعا أن يقبل
العقد من عثرته أو يصحح من عوجه أو يضيف عليه من أسباب الصنعة
ما يدرأ عنه غائلة البطلان .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد
الاقضاء السابق للجمعية بعدم جواز تأجير أكاديمية السادات للعلوم
الادارية دار الضيافة التابعة لها لاحدى الشركات لاستغلالها ككفندق ، بكل
ما يترتب على ذلك من آثار ، حيث لم يطرح من الموجبات ما يقتضى
الصدور منه .

(ملف رقم ١٥٩/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/١١/١)

لقاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

المبالغ التى يدفعها الطالب المصرى لأكاديمية السادات تعتبر مقابل
خدمات متميزة تؤدى له . ومن ثم لا يصدق عليها وصف الرسم الذى تؤول
حصيلته الى خزانة الدولة بل هى تؤول تبعاً لذلك الى الصناديق الخاصة
بالأكاديمية .

الفصل ٥ :

ان المبالغ التي يجري تحصيلها من الطلاب المصريين باكاديمية السادات للعلوم الادارية طبقا لنص المادة ٢٢ من اللائحة المالية للأكاديمية. تجدد سبند تقريرها في قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وبذلك نظير تقديم الخدمات الطلابية المشار اليها بتلك المادة المقابلة لنص المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات . ولا تعدو هذه المبالغ أن تكون في حقيقتها وجوهرها رسوما دراسية . وقد استحدثت القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٨ يهبط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ تحت بند (٤) الخدمات التعليمية نوع (١) رسوم دراسية وانقصاب - وتؤول حصيلة هذه المبالغ الى وزارة المالية لأدراج هذه المبالغ في موازنة الأكاديمية كإيرادات دولة . وتعتبر المبالغ التي يتم تحصيلها من الطالب المصري بالأكاديمية نظير الخدمات الإضافية المشار اليها في المادة ٢٢ مكررا (١) بمقابل توفير الكتب والمراجع والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات والحاسب الآلى والاشتراك في أنشطة الاتحاد المتميزة ، وهي خدمات تؤدي للطلاب فلبية لرغبة تحبوه في الحصول عليها دون أدنى جبر عليه في تلقيها . ومن ثم ينحصر عن هذا المقابل وصف الرسم ، وتؤول تبعاً لذلك حصيلته الى الصناديق الخاصة بالأكاديمية وفقا للمادة ٢٢ مكررا (١) من اللائحة المالية لها الصادرة بقرار رئيس الأكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ :

(مجلس ٥٠/١/٥٨ جلسة ١٥/٤/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٥٥)

المادة :

- ١ - تؤول الى الصناديق الخاصة باكاديمية السادات للعلوم الادارية المبالغ التي تحصلها الأكاديمية من طلابها نظير توفير الكتب والمراجع والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات والحاسب الآلى والاشتراك في أنشطة الاتحاد المتميزة والنصوص عليها في المادة ٢٢ مكررا (١) من اللائحة المالية للأكاديمية .
- ٢ - تؤول الى وزارة المالية الرسوم التي تحصلها الأكاديمية من

طلابها طبقاً لنص المادة (٢٢) من اللائحة المالية للأكاديمية والمقابلية ..
للمرسوم المحددة بالمادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

الفصل : التقوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع
بجلبتها المتعددة بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٦٩ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التى تنص على أن
« التعليم مجاني لا إنشاء الجمهورية فى مختلف المراحل الجامعية » وبمعا
فروع الجامعة الخاصة لهذا القانون فى الخارج يؤدى الطلاب من غير انشاء
الجمهورية مصروفات للدراسة المحددة فى اللائحة التنفيذية ، على أن تخصص
حصيلة هذه المصروفات للخدمة التعليمية فى الجامعة المقيد فيها . ويؤدى
جميع الطلاب الرسوم التى تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية
المختلفة على أن تخصص حصيلة كل رسم للخدمة المؤدى عنها « . وأن المادة
٢٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ : أنه البيان الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يؤدى الطلاب
الرسوم الآتية . مثولاً . وتخصص حصيلة كل رسم للخدمات التى يؤدى عنها » :

أولاً : رسم المكتبة

ثانياً : رسم المختبرات ومأمين الأدوات

ثالثاً : يؤدى طالب كلية الصيدلة أربعة جنيهات مقابل مكافأة تصرف
للميدلية التى يقضى فيها التمرين .

رابعاً : يؤدى الطالب المنتسب فى بدء العام الجامعى رسم انتساب
مقداره

خامساً : مصروفات الدراسة للاجانب

سادساً : يؤد الطلاب رسماً لدخول الامتحان على الوجه الآتى

كما استبان للجمعية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء الأكاديمية السندات للمعلوم الادارية
تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تمارس نشاطاً علمياً تسمى أكاديمية

السادات للعلوم الادارية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، حال أن المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية لأكاديمية السادات للعلوم الادارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تسمى على الاكاديمية أحكام النظام المالي المقررة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذه اللائحة وذلك الى حين صدور اللوائح المالية الخاصة بالاكاديمية بقرار من مجلس الاكاديمية ويكون لمجلس الاكاديمية اختصاصات المجلس الاعلى للجامعات بالنسبة للنظام المالي » . وأن المادة ٣٢ من ذات القرار تنص على أن « يكون للأكاديمية انشاء صناديق خاصة تتفق مع طبيعة نشاط الأكاديمية طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، كما يجوز انشاء صناديق خاصة أخرى بقرار من مجلس الاكاديمية بعد موافقة وزارة المالية هذا وتنص المادة ١٦ من قرار رئيس الاكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة المالية لها على أن « يكون للأكاديمية انشاء صناديق خاصة تتفق مع طبيعة نشاطها طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات كما يجوز انشاء صناديق خاصة أخرى بقرار من مجلس الاكاديمية بعد موافقة وزارة المالية » والمادة ١٧ من اللائحة على أن « يكون للصناديق الخاصة موازنة تقديرية وتودع حساباتها في البنك الذي يختاره مجلس الاكاديمية وتخصص الحصلة للخدمة المؤدى منها وفقاً للنظام الذى يضعه مجلس الاكاديمية ، ويرحل الفائض من سقفه الى أخرى ويرفق بالحساب الختامي للأكاديمية كإحدى ما يتم تحصيله وحرقه خلال العام المالي ، وتخصص حصيلة الصناديق من النقد الاجبى لاستيراد التجهيزات والكتب والنوريات وغيرها ولا تحسب في الحصلة النقدية المخصصة للأكاديمية » وتضيف المادة ٢٢ « يؤدى الطلبة المبرزين الرسوم التى تحددها المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات مقابل الخدمات الطلابية المختلفة وهي : ... »

كما استبان للجمعية ان المادة تكررا (١) من القرار المشار اليه تنص على أن « لكلية الادارة والمعهد القومى للادارة العليا تقديم الخدمات الإضافية التالية لطلبتها المبرزين وفق رغبتهم مقابل تحصيل المبالغ الموضحة فيما يهـد كحد أقصى :

طالب كلية الإدارة عن	طالب المعهد القومي
الفصل الدراسي الواحد	للادارة العليا عن المقرر الواحد
توقيع الكتب والمراجع	٢٥٠ جنيه
والمذكرات وتصويرها	
وطبعها	
استخدام معمل اللغات	١٥ جنيه
استخدام الحاسب الالى	٢٥ جنيه
الإشتراك فى أنشطة	١٥ جنيه
اتحاد الطلاب المتميزة	
المجموع	١٤٧ جنيه
	٣٤٨ جنيه

ويتم تحصل مقابل الخدمات الإضافية المذكورة قبل بدء كل فصل دراسي بكلية الإدارة وفور التسجيل للمقرر وقبل بدء الدراسة لطالب المعهد القومي للإدارة العليا وتؤول حصيلتها الى موارد الصناديق الخاصة بالأكاديمية وفق ما يقرره مجلس الأكاديمية سنويا .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع جعل خدمة التعليم فى مختلف مراحله الجامعية مجانية لابناء الجمهورية مقابل الرسوم التى تعددها اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بحيث تخصص حصيلة كل رسم للصرف منه على الخدمة التى يؤدى عنها ، وبينت المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون أنف البيان الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٦ لسنة ١٧٥ ماهية هذه الرسوم والخدمات التى تؤدى مقابلها واذ انشئت أكاديمية المصادات للعلوم الادارية كهيئة عامة تمارس نشاطا علميا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، قضت المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٢ بـسريان احكام النظام المالى المقررة فى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات على الأكاديمية الى حين صدور اللوائح المالية الخاصة بها ، واجازت المادة ٣٢ من ذات اللائحة للأكاديمية انشاء صناديق خاصة تتفق مع طبيعة نشاطها . وفى ظل من هذه الاحكام صدر قرار رئيس الأكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ باللائحة المالية لها ونص فى المادة ٢٧

منه على أن يؤدي طلبه الأكاديمية المصريين الرسوم التي تحددها المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات مقابل الخدمات الطلابية المختلفة المشار إليها في هذه المادة . كما نص في المادة ٢٢ مكرر (١) على أن لكلية الإدارة والمعهد القومي للإدارة العليا تقديم الخدمات الإضافية الواردة بتلك المادة لطلبتها المصريين وفق رغباتهم مقابل الرسوم المقررة بها كحد أقصى ، على أن يتم تمصيلها قبل بدء كل فصل دراسي أو فور التسجيل حسب الأحوال على أن تؤول حصيلتها إلى الصناديق الخاصة بالأكاديمية .

ومن حيث أن المادة ١١٦ من الدستور تنص على أن « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون » ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون » .

ومفاد ذلك أن الرسم لا يمكن فرضه إلا بناء على قانون يكتفيه بتقرير مبدأ الرسم ، وأناطه شروط دفعه وتحديد سعره بسلطة أخرى . والرسم بملوكه القانوني هو مبلغ من المال يجيبه أحد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة إليه . فهو يدفع كرها مقابل خدمة معينة ولا يدفع اختياراً كما تدفع الأثمان العادية وتستأديه الدولة من الأفراد مبينا لها عليهم من سلطة الجباية شأنه في ذلك شأن الضريبة وأن اختلف عنها . في أنه يؤدي مقابل خدمة معينة .

أما حيث يكون الفرد في مجال يتمتع فيه قانوناً يمكنه الاختيار في صحيفة دعواه بأنه تم إنذاره في ١٩٧٨/٢/٢٨ ولما لم يعد المطعون ويكون ما يؤديه مقابل أئمة يقدمها المرفق العام ، فلا يعد هذا المقابل رسماً في صحيح فهم القانون ولا يشترط لتحصيله ما نرطبه الدستور لتحصيل الرسوم من وجوب فرضها بقانون أو بناء على قانون إذ يكفي بأن تحدد الإدارة هذا المقابل بقرار منها لقاء الخدمة الاختيارية التي تقدمها .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت البالغ التي يجري تمصيلها من

الطلاب المصريين بالأكاديمية طبقاً لنص المادة ٢٢ من لائحته المالية. تجد
مستنداً تقريرها في قانون الجامعات رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وذلك نظراً لتقسيم
الخدمات الطلابية المشار إليها بتلك المادة المقابلة لنص المادة ٢٧٩ من
اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات ، فإن هذه المبالغ ومن ثم لا تفدو أن
تكون في حيازتها وجوهرها رسوما دراسية ، وإذا استحدث القانون
رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٨ بربط الموازنة العامة للدولة للسنه المالية ١٩٨٩/٨٨
تحت بند: (٤) للخدمات التعليمية نوع (١) رسوم دراسية وانساب فيتمين
من ثم ادراج هذه المبالغ في موازنة الأكاديمية كإيرادات دولة تؤول حصيلتها
الى وزارة المالية ، أما المبالغ التي يتم تحصيلها من الطلاب المصريين
بها الأكاديمية نظير الخدمات الإضافية المشار إليها في المادة ٢٢ مكرراً (١)
مطوقين الكتب والمراجع والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات
أو الحاسب الآلى والاشتراك في أنشطة الاتحاد المتميزة ، وهى خدمات تؤدى
للطالب طلبية لرغبة تحنوه في الحصول عليها دون أى جبر عليه في
تلقيا فانما ومن ثم ينجر عن هذا المقابل وصف الرسم ، وتؤول تبعاً لذلك
حصيلته الى الصناديق الخاصة بالأكاديمية وفقاً للمادة ٢٢ مكرراً (١) من
اللائحة المالية لها الصادرة بقرار رئيس الأكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢

لذلك ، انقضى الجمعية العمومية لتضمن الفتوى والتشريع إلى أنه :

(١) تؤول الى الصناديق الخاصة بأكاديمية السادات للعلوم الادارية
المبالغ التي تحصلها الأكاديمية من طلابها نظير توفير الكتب والمراجع
والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات والحاسب الآلى والاشتراك
في أنشطة الاتحاد المتميزة والمنصوص عليها في المادة ٢٢ مكرراً (١) من
اللائحة المالية للأكاديمية .

(٢) تؤول الى وزارة المالية الرسوم التي تحصلها الأكاديمية من
طلابها طبقاً لنص المادة ٢٢ من اللائحة المالية للأكاديمية والمقابلة للرسم
المحددة بالمادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

(فتوى ٥٨ / ١ / ٥٠ جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٢)

أكاديمية الفنون

المبحث :

حول المشرع رئيس الاكاديمية الفنون وحده سلطة تكليف أحد أعضاء هيئة التدريس بالاكاديمية أو نائب أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق مباشرة التحقيق - لرئيس الاكاديمية ايضاً أن يطلب من النيابة الادارية مباشرة التحقيق فيما نسب الى عضو هيئة التدريس بالاكاديمية - التكليف أو النصب أو الطلب لإجراء التحقيق مقصور فقط على مباشرة التحقيق دون أن يمتد الى اجراءات المماكنة أو ما يعقها من الطعن في الاحكام - لرئيس الاكاديمية وحده حفظ التحقيق أو احوالة العضو الى مجلس التأنيب أو توقيع عقوبة في حدود ما قرره المشرع بنص المادة (٧٦) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ •

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٠ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم اكايدمية الفنون والذي طلب الى النيابة الادارية مباشرة التحقيق في ظل العمل به - تنص على أنه يكلف رئيس الاكاديمية أحد أعضاء هيئة التدريس في الاكاديمية من درجة لا تقل عن درجة من يجري التحقيق معه بمباشرة التحقيق فيما نسب الى عضو هيئة التدريس وله أن يندب أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق لهذا الغرض أو يطلب الى النيابة الادارية مباشرة هذا التحقيق ويقدم عن التحقيق تقريراً الى رئيس الاكاديمية ولوزير الثقافة أن يطلب إبلاغه بهذا التقرير •

ولرئيس الاكاديمية بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يأمر باحوالة العضو المحقق معه الى مجلس التأنيب اذا رأى محلاً لذلك أو أن يكتفي بتوقيع عقوبة عليه في حدود ما تقرره المادة ٧٦ •

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أن لرئيس الاكاديمية وحده أن يكلف أحد أعضاء هيئة التدريس بالاكاديمية أو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بمباشرة التحقيق أو أن يطلب من النيابة الادارية مباشرة التحقيق

فيما ينسب الى عضو هيئة التدريس بالاكاديمية وهذا التكليف أو النسب
أو الطلب لاجراء التحقيق قاصر فقط على مباشرة التحقيق دون أن يمتد الى
اجراءات المحاكمة أو ما يعقبها من طعن في الاحكام - ورئيس الاكاديمية
وحده أن يحفظ التحقيق أو احالة العضو المحقق معه الى مجلس التأنيب
أو أن يكتفي بتوقيع عقوبة عليه في حدود ما تقرره المادة ٧٦ من ذات
القانون .

ومن حيث أن الثابت في الطعن المائل أن النيابة الادارية طلب منها
اجراء التحقيق مع المطعون ضدها باعتبارها إحدى الجهات التي خول القانون
رئيس الاكاديمية أن يعهد اليها باجراء التحقيق ومن ثم تقتصر سلطاتها في
هذا الشأن على ماخولت فيه فقط وهو اجراء التحقيق دون أن يمتد
ذلك الى التمثيل في المحاكمة أو الطعن في الاحكام التي تصدر بناء على
هذا التحقيق .

يؤكد ذلك ما تضمنه كتاب السيد/ مدير النيابة الادارية المؤرخ ٢٠ من
يناير سنة ١٩٨٢ والموجه الى رئيس الاكاديمية من أن مباشرة النيابة
الادارية للتحقيق في واقعات القضية المذكورة بناء على طلب الاستاذ
المكتور رئيس اكاديمية الفنون اصملا لحكم المادة (٧٠) من القانون رقم ١٥٨
لسنة ١٩٨١ بتنظيم اكاديمية الفنون وأنه لا اختصاص للنهابة الادارية
بالتحقيق مع أعضاء هيئة التدريس باكاديمية الفنون وأنه لا اختصاص للنهابة
الادارية بالتحقيق مع أعضاء هيئة التدريس باكاديمية الفنون الا بناء على
طلب رئيس الاكاديمية وأنه لورود هذا الطلب فقد باشرت النيابة الادارية
اختصاصها واجرت تحقيقاتها في واقعات القضية وانتهت الى رايها الوارد
بمذكرتها بالتصرف في القضية وهو ارسال الاوراق الى رئيس الاكاديمية
لاحالة الخالفين لمجلس التأنيب. وحرف النظر عن ابلاغ النيابة العامة
بالواقعة اكفاء بالجزاء التأديبي .

ومن حيث أنه لا يصح في ذلك أو يغير فيه القول بما تقضي به
المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر من أن احكام
المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا باسم المحكمة الادارية

المليان ٠٠٠ ومقتبل من ذوي الشئان في حكم المادة ٢٣ من قانون مختص
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ رئيس ديوان المحاسبة ومدير الفتاوى الادارية ،
ذلك ان نصيب هذا النص ان يغير التدابى الادارية بحيث من قوى الاختصاص
الذين يجوز لهم الطعن في الاحكام المتناكرة من المحاكم القاذبية اعتمادا
لمخرج نعتن المادة ٢٣ متالفة البنين ودون ان يمتد ذلك الى القنارات
الصادرة من مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس باكاديمية الفنون والمصن
مجلس ينظم تشكيله والاجراءات المتبعة امامه القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١
المبارى الى الذى يستفاد منه ان رئيس الاكاديمية هو صاحب الصفة فى
تأثير القرارات فضلا عن ذوى الشأن من اعضاء هيئة التدريس المتساين
الى هذه المعايير .

ومن حيث انه تمت استبان ذلك وكان التأنيك من الاوراق ان القابضة
الادارية هي التى طعنت فى قرار مجلس التاديب المشار اليه دون ان تكون
ممثلة فى الدعوى او يطلب منها ذلك وليست مفوضة من رئيس اكاىمية
الفنون فى التامة هذا الطعن ومن ثم فلا صلة لها فى الطعن المسائل وبالتالى
يكون هذا الطعن مقدما من غير ذى صلة مما يتعين القضاء بعدم قبوله
(ملحق ٩٢٩ لسنة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٢/٨٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٥٧)

المادة ٥٧ :
السلطان المخرج للتعيين فى وظيفة مدرس ينضم التمثيل والاختراع
بالصحة العالي للمقنن المصرية ان يكون المرشح حاصلا على اعلى الدرجات
العلمية التى تمنحها اكاىمية الفنون فى التمثيل - يقصد باعلى الدرجات
العلمية درجة الدكتوراه - تخلف شرط المؤهل يتصدر بقرار التعيين الى
درجة الاعتماد - اساس ذلك : ان المؤهل شرط من الشروط الجوهرية
للتعيين فى هذه الوظيفة - اثر ذلك : للدرجة المالية الاولى التى تمنحها
الأكاديمية ولهى البكالوريوس لا تكفى للتعيين فى وظيفة مدرس .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ (بأنه سياء
أكاديمية الفنون تنص على أن :

يشترط لمن يعين في وظيفة مدرس ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلا على أعلى الدرجات التي تمنحها الأكاديمية أو
الجامعات المصرية في فرع يؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلا من
معهد مصرى أو أجنبى على درجة يعتبرها مجلس الأكاديمية معادلة لهذه
الدرجة .

٢ - أن يكون قد مارس العمل الفنى فى تخصص الوظيفة مدة ست
سنوات على الأقل وأبهم فيه إنتاج فنى أو بحث علمى وأن يكون قد مضت
بست سنوات على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو إيسا
أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من القانون المشار إليه تنص على أن :

تمنح أكاديمية الفنون الدرجات الآتية :

- ١ - البكالوريوس فى الفنون .
- ٢ - الماجستير فى الفنون أو دبلوم عال فى الفنون .
- ٣ - الدكتوراه فى الفنون .

ومن حيث أن المادة ٩٠ تنص على أنه يجوز أن يعين فى المناصب
معيدون ، ويكون تعيين المعهد بعد اعلان عن الوظائف الشاغرة بترشيح
من مجلس المعهد المختص من بين الحاصلين على تقدير جيد جدا على
الاقبل فى الدرجة العلمية الاولى التى تمنحها الأكاديمية أو الحاصلين على
درجة يعتبرها مجلس الأكاديمية معادلة لذلك .

ومن حيث أنه يبين من سياق النصوص المشار إليها أن المشرع استلزم
للتعيين فى وظيفة مدرس بقسم التمثيل والاخراج بالمعهد العالى للفنون
المرحمة ، أن يكون المرشح حاصلا على أعلى الدرجات العلمية التى تمنحها

الأكاديمية في التمثيل ، وهي كما أوضحتها المادة ٦٢ هي درجة الدكتوراه ، ويتخلف المؤهل يتخلف شرط من الشروط الجوهرية للصلاحيات في التعيين في الوظيفة ينزل بالقرار الى درجة الانعدام التي تيسر مسحه في اى وقت ، والمباغرة في المؤهل الذى اشترط للتعيين في وظيفة مدرس وفي وظيفة معيد يقطع بعدم كفاية الدرجة العالية الاولى التى تمنحها الأكاديمية «البكالوريوس» للتعيين في وظيفة مدرس .

ومن حيث انه لا يؤثر فيما تقدم الا يكون أعلى الدرجات العلمية منظمًا في الأكاديمية له !المشرع أوجد بديلاً لها وهي المؤهل المعادل من معهد مصرى أو اجنبى .

- ومن حيث أن صدور قانون لاحق ، وهو القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون تنظيم الأكاديمية الفنون يجيز التعيين في وظيفة مدرس للمحصل على أعلى الدرجات التى تمنحها الأكاديمية أو الجامعات المصرية في التخصص الذى لم يتم في شأنه تنظيم دراسات عليا للماجستير أو الدكتوراه ، لا يصح من قرار صدر في ظل قانون سابق لا يعجز ذلك .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فإنه يكون قد صدق وجه الحق ويضمن الطعن فيه قائماً على غير سند من القانون جديراً بالرفض ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزألم الطاعن المصروفات .

(طعن ٤١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣١)

أحكام الدولة العامة والخاصة

الباب الأول : أحكام الدولة العامة *

الفصل الأول - مادية الأموال العامة *

الفصل الثاني - معيار تخصيص المال الخاص للمنفعة العامة *

الفصل الثالث - أحكام الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور تعتبر أموالاً عامة *

الفصل الرابع - طبيعة يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة *

الفصل الخامس - زوال التخصيص للنفع العام *

الفرع الأول - تحويل المال العام إلى مال خاص مملوك للدولة *

الفرع الثاني - انتهاء تخصيص سوق عمومية للمنفعة العامة *

الفصل السادس - حماية المال العام *

الفرع الأول - عدم الترخيص بالبناء على الملك العام *

الفرع الثاني - اقتضاء مقابل مادي من المتبدي لا يعني تخصيص الوضع القائم على الضيق *

الباب الثاني - أحكام الدولة الخاصة *

الفصل الأول - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٦ وتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والصرف فيها *

الفرع الأول - البيع بقصد الاستصلاح *

الفرع الثاني - تقدير الثمن أراضى الدولة *

الفصل الثاني - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد وإجراءات

التصرف المجاني والإيجار الاسمي لأموال الدولة *

الفرع الأول - إجراءات التصرف المجاني والإيجار الاسمي

لأموال الدولة *

الباب الثالث : عدم جواز فصله أموال الدولة العامة والخاصة بالمقام •

الباب الرابع : إزالة التعدي على أملاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري •

الفصل الأول - جواز إزالة التعدي على أملاك الدولة بالطريق الإداري •

الفصل الثاني - قرار إزالة التعدي •

المادة الأولى - أركان قرار الإزالة •

أولا - قرار الإزالة يجب أن يقوم على سبب يبرره من أخطاء
ظاهر على ملك الدولة أو محاولة تفتيده •

ثانيا - مشروعية قرار الإزالة لا تقتضي إلا بثبوت تضرره
واضح اليد من أي سند قانوني يظهر وضع يده •

ثالثا - انتفاء المشروعية عن قرار الإزالة إذا كان وضع اليد
تعزيزه مساهمات أو مظاهر لها طابع الجديدة •

المادة الثانية - حدود سلطة المختصة في رقابة قرار الإزالة •

الفصل الثالث : المختص بإزالة التعدي على أملاك الدولة •

الباب الخامس : ميثاق متعلق

أولا - مخالفة المبادئ المقامة على أملاك الدولة للمقرخص المصادق
بالبناء يخول السلطة الإدارية الإزالة بالطريق الإداري •

ثانيا - لمن كان انتفاع الجهات الإدارية بأملاك الدولة بلا مقابل أملاك
الآية يجوز أن يكون انتفاع الجهة الإدارية بأرض داخلية في
ملكية جهة إدارية أخرى بمقابل إذا ارتفعت الجرافة ذلك •

ثالثا - نقل ملكة بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة
إلى المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح (ق ١٩ سنة ١٩٨٤) •

رابعا - عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في تقاضي مقابل
عن الأراضي التي حيز قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٨٤ لسنة
١٩٨٥ بتخصيصها داخل مدينة ٦ أكتوبر لتنفيذ مشروع الانتاج
التقليدي وشبها التي اتمت الادارة والتقليديون •

خامسا - عدم جواز التصرف في الأراضي المحيطة بالمباني مرة •

سادسا - الاشراف على الأراضي الجديدة والتصرف فيها •

سابعاً - عدم جواز النزول عن ميثاق من أموال الدولة بفرض تكريم
الوزراء السابقين .

ثامناً - نقل الانتفاع بالأملاك المملوكة للدولة بين أشخاص القبايل
المعصوم .

تاسعاً - لا يجوز لجهاز مشروعات الأراضي القوات المسلحة بيع الأراضي
التي ما زالت مخصصة للمنفعة العامة .

عاشرًا - للوحدات الخدمية سلطة التصرف في الأراضي المملوكة لها
واقتضاء قيمتها .

الباب الاول املاك الدولة العامة

الفصل الاول : ماهية الاموال العامة

مقاصد رقم (٥٨)

المبدأ :

الاموال العامة هي العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو الوزير المختص - صفة النفع العام لا نفك عنها إلا بذات الاداة التي تم بها اضعاء تلك الصفة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٣/١ فاستبان لها ان المادة (١) من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ تنص على أنه « يجوز لقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق ما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » والمادة (١٤) منه التي تنص على أن « تعتبر أموال الهيئات العامة أموالاً عامة وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة ، ما لم ينص على خلاف ذلك ، على أن تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » . وهذه الاموال لا يجوز القانون التي تنص على أن « تفقد الاموال العامة صفتها العامة بالانتهاء التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقسيم » والمادة (٨٨) من ذات القانون تخصيصها للمنفعة العامة ، وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الاموال العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ان المشرع ناط برئيس الجمهورية انشاء هيئات عامة لإدارة مرفق تقوم على مصلحة أو خدمة عامة واعتبر

أموالها أموالاً عامة تجرى في شأنها القواعد والاحكام التي تجرى في شأن الاموال العامة مالم ينص قرار انشائها على خلاف ذلك . ولما كانت الاموال العامة هي تلك العقارات التي للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو الوزير المختص فإن صفة النفع العام لا تنفك عنها الا بذات الاداة التي تم بها اصفاء تلك الصفة .

ولما كان ذلك المبنى محل المنازعة الماثلة مخصصاً أصلاً للهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف كمركز صيانة وهذا التخصيص بمنأى عن أية منازعة بل ومحل تسليم الوحدة المحلية لمصرية مثله . وإذا كان هذا التخصيص لا ينتهى قانوناً الا بالاداة اللازمة ابتداء لتقريره . فمن ثم يفسدوا استيلاء الوحدة المحلية عليه بما لا سند له من القانون مما يتعين معه التقرير بأحقية الهيئة في استلام مركز الصيانة بقرية مشلة التابع لهندسة كفر الزيات وأخلأه من شاغليه الذين لا يظاھر شغلهم له أى حق .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف في تسليم مركز مشلة التابع لهندسة كفر الزيات وأخلأه من شاغليه .

(فتوى ١٩٢٤/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٣/١)

المصطلح الثاني مُعيار تخصيص المال الخاص للمنفعة العامة

قاعدة رقم (٥٩)

المبحث :

المادة (٨٧) من القانون المدني معلة بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٤ -
معيار تخصيص المال للمنفعة العامة - جدول المشرع عن أسلوب تعداد
ما يعتبر من الأموال العامة الذي كانت تجرى به المادة (٩) من القانون المدني
القديم والتي بمعيار آخر هو التخصيص للمنفعة العامة - التزام هذا المعيار
بأنه من أموال الأمثلة ويبدأ على أن المشرع لم يرد الخروج على الأوضاع
التي استقرت في ظل القانون المدني القديم ولم يقصد للتشويق من نطاق
الأموال العامة - المناقشات التي دارت بلجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ
حول صياغة مشروع المادة (٨٧) بأن حكم هذه المادة لا يتسحب عن بعض
ما يعتبر من الأموال العامة طبقاً للمادة (٩) من القانون القديم مثل :
البرك والمباني المستصلحة المتصلة بالمجر مباشرة والمباني المستصلحة
للميرى - استندت هذه المناقشات إلى أن تخصيص الأموال المشار إليها
للمنفعة العامة غير واضح - انتهت هذه المناقشات إلى التسليم بصفة المعيار
الذي أتى به المشرع بنص المادة (٨٧) .

المحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر بإزالة التصدي بالطريق يجب أن يقوم
على سبب يبرره ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان سند الجهة الإدارية في
الادعاء بملكية المال الذي تتدخل بإزالة التصدي الواقع عليه ادعائياً سنداً
جدياً له أصل ثابت في الأوراق . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن
القضاء الإداري في فحص لمشروعية هذا السبب ، لا يفصل في النزاع القائم
على الملكية بين الطرفين المتنازعتين ولا يتغلغل بالتالي في فحص المستندات
المقدمة من كل منهما يقصد الترجيح فيما بينهما ، لأن ذلك كله من اختصاص
القضاء المدني الذي يملك وحده الحكم في موضوع الملكية ، وأنسأ يقف
اختصاص القضاء الإداري عند حد التحقق من أن ادعاء الجهة الإدارية

بالملكية ادعاء جدي له، فهو أهله الميزة لاصدار القرار بإزالة التعديق الإداري .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة (٨٧) من القانون المدني : المستدفة بالقانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٤) قد عُلِّت عن تعدادها ما يعتبر من الأموال العامة على النحو الذي كانت تجري به عبارة المادة (٩) من القانون القديم، إلا أن ميعار التخصيص للمنفعة العامة الذي كان مقررًا بنص المادة (٩) من القانون المدني القديم التي أوردت بمجزمها « وعلى وجه العموم جميع الأموال العامة المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالمثل أو بملكتين قانون أو أمر به . » وقد جرت مناقشات بلجنة القانون المدني بجلوس الشيوخ حول صياغة مشروع المادة (٨٧) من القانون المدني، قيل فيها أن حكمها لا ينسحب على بعض ما يعتبر من الأموال العامة وفقاً للعبارة (٩) من القانون القديم مثل البرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات الملوكة للمبري إذ أن تخصيصها بالمنفعة العامة غير واضح ، ولكن انتهى الرأي إلى أن الميعار العام الذي وصفه النص المقترح سليم وأن التزام هذا الميعار يعني عن إيراد الأمثلة لذلك . مما يدل على أن المشرع لم يرد الخروج على الاقتصار التي استقرت في ظل القانون القديم ، لم يقصد إلى التضييق من نطاق الأموال العامة التي كانت معقّبة كذلك في ظل نصوص القانون القديم .

.. ومن حيث أن الثابت أن المساحة مصل النازعة وأردت بتكليف أموال الميراث بالمكلفة رقم ١٧٤٤ باعتباره جزءاً من بحيرة المنكر البالغ مساحته سبعة آلاف وثلثين ألف فدان ، يفضيها حظور بالمياه وبعض الأجزاء منها أراضي طور خطاً ما يعرف باسم بحيرة طارة جميعها يبين عن الضمائر المصلحة الخرفقة يحتاج أعمال القيد الذي كانت المحكمة المدنية قصد انتدبه ، قبل اضمالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالاستفسرية . كما أن الثابت أن المساحة منحل المازعة لم تفر من عليها ضريبة طينان وبقيت ١٧٤٤/٧/٥٢ تشير بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي - مصر بخصوص استصلاح كل من طينان الاستصلاح والاحتفاظ قبل كل من المدينين / عبد المجيد قهمن الصيد عيسى وعبد الرحمن خطيخ محمد خليل بناحية أفانك مركز رشيد بمحافظة البحيرة حيث اتمتع من قتيحة بحث الملكية بحفرة قتيش المتاحه

بالاسكندرية أن الاطيان المذكورة واردة في تكليف أملاك الميرى بالمكلفة رقم ١٧٤٤ . وقد أشار المحضر الى أن كتاب تفتيش أملاك البحيرة رقم ٢٢٩ فى ١٢/٦/١٩٧٢ المرسل الى منطقة امفيلا المختصة قد تضمن أن هذه الاطيان جميعها املاك للدولة منافع عامة سواحل ولا تتيج الاملاك ولكنها تحت اشراف السواحل . وقد انتهى المحضر الى أن مقتضى ذلك استبعاد هذه الاراضى سواء أراضى الاحتفاظ أو الاستيلاء طالما أنها من أملاك الميرى . ولم يثبت أن المطعون ضدهم قد جادلوا فى هذا الاجراء الذى قامت به الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . وبالترتيب على ما تقدم يكون القرار الصادر من الجهة الادارية بازالة التمديدى قرارا قائما على صحيح مسجبه مما تحت يدها من مستندات تفيد بدخول المساحة محل المنازعة فى الملكية العامة للدولة .

ومن حيث أن البادئ من الاوراق أن محافظ البحيرة كان قد أصدر بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ القرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٧٩ بازالة التمديدى الواقع من كامل توفيق دياب وابراهيم بريك ورجب عبد الرزاق وآخرين على الارض المخصصة لاقامة مزارع سميكية بناحية ائكو وابو حمص وبتاريخ ١٩/٨/١٩٧٩ أصدر رئيس الوحدة المحلية لمدينة ائكو القرار رقم ١٣ مكررا لسنة ١٩٧٩ وينص على ازالة التمديدى الواقع من المواطن احمد عبد الرحمن وآخرين على مزرعة اسماء السنين والاجزاء المتاخمة لها من بعميرة ائكو ، فان هذا القرار الاخير يكون فى حقيقته قرارا تنفيذيا لقرار المحافظ ، فكلاهما يهدف الى ازالة التمديدات الواقعة على المناطق المخصصة لاقامة المزارع السميكية . ولا يلزم فى القرار الصادر بازالة التمديدى أن يتعقب اسماء المعتدين . بل يكفى لقيامه صحيحا أن يتضمن تعديدا للمنفعة التى وقع عليها الاعتماد المراد رده وازالته عن ملك الدولة ، بالطريق الادارى . فاذا كان القرار الصادر على المناطق المخصصة لاقامة مزارع سميكية بناحيته ائكو وابو حمص ، من قبل أشخاص حددهم القرار بذواتهم كما أشار الى اعمال احكامه على غيرهم فمن يصدق فى حقهم اقتراح التمديدى على المناطق التى حددها ، وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الوحدة المحلية لمدينة ائكو رقم ١٣ مكررا لسنة ١٩٧٩ ، مستندا فى ديباجته الى قرار المحافظ المضار اليه ،

مستهدفا ازالة التعدي المنسوب الى المظعون ضده الاول وآخرين على مزعومة
من المزارع السمكية المشار اليه بقرار المحافظ ، فان قرار رئيس الوحدة
المحلية يكون في حقيقته قرارا تنفيذيا استهدف تطبيق وتنفيذ احكام القرار
الذي سبق ان أصدره المحافظ في هذا الشأن وبذلك كون قد استقامت في
القرار الصائر بازالة التعدي قبل المظعون ضدهم عناصر مشروعيته لا يكون
معه وجه للنمى عليه . وتكون الدعوى بطلب الغائه وبطلب التمييز عنه
متمينا للرفض . واذا ذهب الحكم المظعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد
جانب صميح حكم القانون مما يضمن معه الحكم بالغائه .

(طعن ١١٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٥)

الفصل الثالث

املاك الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور تعتبر اموالا عامة

قاعدة رقم (٦٠)

المبسطة :

المادة ٨٧ من القانون المؤدى بمغيلة بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ -
الطريق والشوارع والترع والقناطر والجسور وغيرها المخصصة للمنفعة
العامة أي المخصصة لاستعمال الجمهور تعتبر املاكا عامة لا تكون هذه
الاشياء مخصصة للمنفعة العامة. اما بموجب اداة قانونية وهذا هو التخصيص
الرسمي للمنفعة العامة ياداة قانونية من السلطة المختصة - أو بموجب
التخصيص الفعلي بأن يكون الطريق أو القنطرة أو الجسر أو القنطرة
مخصصا للاستعمال العام بالفعل - لا يشترط لاعتبار شيء من ذلك
أو الجسر أو القنطرة - لا يشترط ايضا أن يتم الصرف على شيء منها
بمعرفة الحكومة - اعتبار هذه الاشياء مخصصة للمنفعة العامة لا يحتاج
الا لاعتباره متروكا للطرق للمواطنين - يجوز للأفراد منح طرق أو شوارع
خاصة أو بناء الجسور والقناطر في ملكهم الخاص وتبقى هذه الاشياء
ملكا خاصا لصاحبها لا يستخدمه غيره ومن يالئن لهم دون غيرهم -
يجوز أن ينتقل الطريق أو الجسر أو القنطرة من ملك الفرد الخاص الى
الدیوان العام - ذلك بأن تلزع الحكومة ملكيته ثم تخصصه للمنفعة
العامة - أو بان يتنازل المالك عن الطريق أو الجسر أو القنطرة للحكومة
وتخصصه هي للمنفعة العامة - قد يكون هذا التنازل صريحا وقد يكون
ضمنيا - الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في
الاحوال الميينة بالقانون وبمحكم قضائي - لا تلزع الملكية الخاصة
للمنفع العام الا مقابل تعويض عادل وفقا للقانون - اذا تم التخصيص
الفعلي للمنفعة العامة لأرض مملوكة ملكية خاصة لفترة معقولة فانه
تنتقل هذه الملكية الخاصة الى الملك العام للشعب - تكون الأرض المخصصة

للمنفعة العامة حرمة باعتبارها ملك عام - يتعين على السلطات العامة وعلى المواطنين حمايتها - الملكية العامة سند المواطن وأساس للمخدمة العامة للمواطنين ومصدر رفاهية الشعب *

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم الطعين القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله استنادا إلى أن القنطرة موضوع النزاع لم تكن مقامة من قبل، كما أنه توجد قناطر أخرى تربط الكتلتين السكنيتين بالمقرية ، وأن ماخلص إليه الحكم المطعون فيه استمد من أصول استند إليها خاصة أن الرسم الكروكي المقدم من جهة الإدارة إنما هو من صنعها ولا يصلح دليلا يمول عليه وأن القنطرة تقع في خالص ملك المدعى ولم تكن مقامة من قبل حتى يدعى أنها أصبحت من المنافع العامة بالفعل ، ولا يوجد دليل في الأوراق يؤيد دفاع جهة الإدارة أنها كانت مقامة من قبل وأن القرار المطعون فيه في حقيقته إنما هو قرار ينزع جزء من ملكية الطاعن لإقامة القنطرة عليه صدر من غير مختص ، فضلا عن مخالفته الواقع والقانون *

ومن حيث أن المادة ٨٧ من القانون المدني ، معلة بالقانون رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٤ تنص في فقرتها الأولى على أنه « تعتبر أموالا عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للانشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، ومفاد حكم هذا النص أن الطرق والشوارع والترع والقناطر والجسور وغيرها المخصصة للمنفعة العامة ، أي المخصصة لاستعمال الجمهور ، تعتبر أملاكاً عامة ، وتكون هذه الأشياء مخصصة للمنفعة العامة أما بموجب أداة قانونية مما أورده النص ، وهذا هو التخصيص الرسمي للمنفعة العامة بأداة قانونية من السلطة المختصة ، أو بموجب التخصيص الفعلي ، بأن يكون الطريق أو القنطرة أو الجسر أو الترعة ، مخصصا للاستعمال العام بالفعل « أي مطروقا يمر فيه الناس والنواب ووسائل النقل دون تحصيل أو تخصيص من فترة زمنية طويلة كافية لاستمرار تخصيصه بالفعل للنفع العام ، ويثبت ذلك من المظاهر الواقعية للتخصيص للنفع العام ولا يشترط الاعتبار شيء من ذلك مخصصا للنفع العام ، وجود

مصلحة تنظيم في الجهة التي يوجد بها الطريق أو الجسر أو القنطرة ، كما لا يشترط أن يتم الصرف على شيء منها بمعرفة الحكومة ، وحاصل الامر أن اعتبار هذه الاشياء مخصصة للمنفعة العامة لا يحتاج الا لاعتباره متروكا المتطرق للمواطنين ، بيسد أن ذلك يفترض أن هذه الاشياء هي أصلا من الملك الخاص للدولة ثم رأت تخصيصه للمنفعة العامة ، أما بإداة قانونية مما ذكر أو بالفعل ، حسبما سبق بيانه ، وهذا واضح من عبارة نص المادة ٨٧ المشار اليه أن تقول « تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، ومع ذلك يجوز للأفراد منح طرق أو شوارع خاصة ، أو بناء الجسور والقناطر في ملكهم الخاص ، وتبقى هذه الاشياء ملكا خاصا لمصاحبيها لا يستخدمه غيره ومن يأذن لهم دون غيرهم من الجمهور على أن يبين هذه الخصوصية ويدل عليها علامة مادية ، بأن يسد طرقي الطريق أو الجسر أو القنطرة بباب أو بدرابزين أو بجنزير لمنع مرور الجمهور (المادة ٢ من الامر المالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٨٩ في خصوص أحكام مصلحة التنظيم ، يجوز أن ينتقل الطريق أو الجسر أو القنطرة من ملك الفرد الخاص الى الديوان العام وذلك بأن تنزع الحكومة ملكيته ثم تخصصه للمنفعة العامة ، أي لاستعمال الجمهور ، أو بأن يتنازل المالك أو المالك ، عن الطريق أو الجسر أو القنطرة للحكومة وتخصصه هي للمنفعة العامة ، وله يكون هذا التنازل صريحا أو يكون ضمنا كما يستفاد من ظروف الحال بتسرك المالك مدة طويلة للاستعمال العام للجمهور ، أي بالطرق الفعلية »

ومن حيث أنه كما أن للملكية الخاصة مضمونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة بالقانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع للنفع العام الا مقابل تعويض عادل وفقا للقانون طبقا للمادة (٣٤) من الدستور ، فانه اذا ما تم تخصيص القنطرة الفعلية للمنفعة العامة لارض مملوكة ملكية خاصة لفترة مؤقتة فانه تنتقل هذه الملكية الخاصة الى الملك العام للشعب بحكم تخصيصها لمنفعته العامة وتكون لهذه الارض المخصصة للمنفعة العامة حرمة باعتبارها ملكا عاما وذلك وفقا للقانون فالملكية العامة مسند المواطن وأساس للخدمة العامة للمواطنين ومصدر رفاهية للشعب طبقا لصريح نص المادة (٢٣) من الدستور .

ومن حيث انه بناء على ما سلف ببيانه فان مقطع النزاع في الطعن المسائل هو في مدى حسمه سبق وجود القنطرة موضوع النزاع واستطراقها بمعرفة اهالي القرية ، وهي رقائع مادية يبنى على ثبوتها ثبوت صفة الملك العام للارض محل النزاع ويجوز اقامة الدليل على هذه الرقائع اثباتا ونفيا ، بمختلف طرق الاثبات .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه في شهر يونية سنة ١٩٨٦ تقدم اثنان وستون مواطنا من اهالي قرية كفر مروان ، مركز كفر شسكر ، قليوبية ، اضافة الى عمدة القرية بشكوى الى رئيس الوحدة المحلية بكفر تصفا ، جاء بها أنه توجد قنطرة على قرعة حداد زمام كفر مروان بالجهة البحرية لخدمة اهالي الكفر ومقامة منذ أكثر من خمسين عاما ، وأن الكراكة قامت بتطهير هذه القرعة لأول مرة ، الامر الذي ادى الى تلف وازالة القنطرة ، ولصالح الاهالي ولمنع تعطل مصالحهم في الانتقال بين شطري القرية ، قاموا باعادة بناء وتصليح القنطرة ، الا ان المدعو / فتحي عبد الرازق الاسطى ونجله أبو السعود ، وزوجته / عزيزة عبد المقصود سرحان والملاصق سكنهم لهذه القنطرة قاموا بمنع الاهالي من الاصلاح والبناء ، وبالتعدي على الطريق الموصل لهذه القنطرة ، حيث قاموا ببناء مصاطب عليه ، وطلب الاهالي في ختام شكواهم المأينة والموافقة على تصلح هذه القنطرة وازالة التعديت على الطريق الموصل لها ومنح المشكو في حقهم من التعرض لاهالي القرية في بناء وتصلح هذه القنطرة .

ومن حيث أن الطاعن لم يجد ولم ينزع في تقديم هذه الشكوى من اثنين وستين مواطنا من اهالي القرية ، اضافة الى انها موقعة من عمدة البلدة ، فان ما جاء بها يعتبر بمثابة شهادة هذا السيد الكبير من اهالي القرية ، ومستطرفة بمعرفتهم يؤكد ذلك ما أشر به رئيس الوحدة المحلية بكفر تصفا على هذه الشكوى من أن هذه القنطرة مقامة منذ أكثر من خمسين عاما وتخدم الكفر جميعه حيث يتوسطه ، مما يجعل واقعة قيام ووجود القنطرة محل النزاع ، من مدة طويلة سابقة على صدور القرار المطعون فيه ، واستطراقها بمعرفة اهالي القرية ، واقعة صحيحة ومستمدة من مضمون الاوراق ، ويضجر في ذات الوقت ادعاء الطاعن بعكس ذلك .

ومن حيث أنه ليس صحيحا أيضا ما ادعاه الطاعن من أن القنطرة محل النزاع مقامة على أرض مملوكة له بالقطعة رقم ٥٨ بحوض القطع رقم ٨، ذلك أنه يبين من مطابقة الخريطة المساحية (لوحة رقم ٦٤٥/٨٧٥ المقيمة بحافظة مستندات الطاعن المؤدعة بجلسة ٢/٤/٨٧ أمام دائرة فحص الطعون ، بالخريطة المساحية رقم ٦٤٥/٨٧٥ و ٦٤٥/٨٧٥ مرافعة ، المؤدعة بحافظة مستندات الجهة الإدارية بجلسة ٢٧/١٠/١٩٩٠ مرافعة ، أن القنطرة محل النزاع مقامة على مسفة خصوصية (ترعة سراد) أملاك خاصة للاهالي ، ولها حقوق انتفاعه للرئى ، وهى بعيدة عن القطعة رقم ٥٨ بحوض القطع رقم ٨ التى اشتراها الطاعن بموجب عقد بيع ابتدائى أودع صورته حافظة مستنداته المقدمة بجلسة ١٤/٣/١٩٨٤ أمام محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك ، فلاريب فى أن القنطرة محل النزاع، هى من الاملاك العامة المخصصة بالفعل لمنفعة اهالى القرية ، مما يقدر معه القرار الطعنون فيه بالسماح لاهالى القرية باعادة بناءها ويمسح تعرض الطاعن لهم فى ذلك حماية للملكية العامة ورعاية للمصالح العام ووفقا لمقتضى الطاعن غير المشروع عليه . موافقا لصحيح حكم القانون ، ومن ثم يعدو الطعن فيه خليقا بالرفض . واذ انتهى قضاء حكم الطعن الى ذلك ، فانه يكون قد صدر سليما مطابقا للقانون ، مما يتميز معه القضاء برفض الطعن المائل ، والزائم الطاعن المصروفات عملا بالحكام المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٣ ق - بجلسة ٩/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (٦١)

المبحث :

أراضي الجيانات تعتبر من الاموال العامة التي لا يجوز التصرف فيها
أو تملكها بالتقادم ويجوز للمجهة الادارية ازالة التعدي عليها بالطريق
الادارى .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٨٧) من القانون المدنى - معدلا بالقانون رقم
٣٣٦ لسنة ١٩٥٤ - تنص على ان تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى
للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة للخدمة العامة
بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص . وهذه
الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم . وتنص
المادة (٢٦) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم (٤٢) لسنة
١٩٧٩ على ان للمحافظ ان يتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة
العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الادارى .

ومن حيث انه طبقا لاحكام القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ فى شأن
الجيانات تعد اراضى الجيانات من الاموال العامة .

ومن حيث ان الجادى من خرائط المساحة المعتمدة والمقدمة ضمن
اوراق الدعوى ان الارض موضوع النزاع تقع داخل حدود جبانة المسلمين
بالقطعة رقم (٤٠) بحوض الكلابية نمرة (٥) بالغنايم وهى تعد من الاموال
العامة التى لا يجوز التصرف فيها أو تملكها بالتقادم ، ويجوز للمجهة
الادارية ازالة التعدي عليها بالطريق الادارى ، فمن ثم يكون قرار المحافظ
بازالة التعدي الواقع من المدعى والمتمثل فى اقامة بناء داخل حدود هذه
الجبانة - يمد قرار مشروعاً ومطابقاً للقانون بحسب الظاهر من الاوراق ،
ويحق للمحافظ طبقاً لنص المادة (٢٦) من قانون نظام الادارة المحلية
المشار اليه ازالة هذا التعدي الواقع على اموال الدولة العامة بالطريق
الادارى ، وأما ما يزعمه الطاعن من انه قام بالبناء على ملكه استناداً
للمحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٧٩/١١٠٦ مدنى كلى امسيريوت

والقاضي بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥/١٠/١٩٨٣ والمتضمن بيع السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ للمدعى مساحة (٦) قيراط بموض دايير الناحية بعد ترك مسافة ٢٤ متر من سور الجبانة ، وايضا استنادا الى حكم محكمة يفسر اول أسيوط الجزئية في الدعوى رقم ١٥٠٧/١٩٢٠ بتثبيت ملكية السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ عمدة القنايم بحرى لمساحة عشرة الفدنة بهذه المنطقة وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا ، فان الزعم المذكور لا يغير من الامر شيئا لان هذه الاحكام صدرت بشأن مساحة من الارض لا تدخل ضمن اراضي الجبانة وانما تبعد عنها وتشكل حدا من حدودها ، وهو مالا ينطبق على ارض النزاع التي تدخل حسيما اشارت خرائط المساحة المعتمدة - في الحدود المعتمدة للجبانة ، مما يعد تعديا على المنافع العامة بحق للجهة الادارية ازالتها اداريا .

واذ انتهجت المحكمة المطعون في حكمها هذا النهج فانها تكون قد اصابته الحق فيما انتهت اليه باقامت حكمها على اساس سليم من الواقع وصحيح احكام القانون ، ويكون النمي عليه بمخالفة القانون خليقا بالرفض .

(طعن ٧٧٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٩٣)

الفصل الرابع

طبيعة يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

مع التسليم بأن يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة هي يد ملكية ، إلا أنه يبقى للدولة أن تخرج من ذمته هذه الأرض في أي وقت لما تراه للمصالح العام وذلك لتطبيق منفعة عامة أخرى ، وفي هذه الحالة لا يسوغ القول باستحقاق الشخص العام تعويضاً من استرداد الدولة للأرض - عدم التزام محافظة الفيوم أداء ثمن قطعة الأرض محل النزاع إلى الإدارة العامة لمصحات البحوث الزراعية بوزارة الزراعة .
الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت المادة ٨٧ من التقنين المدني التي تنص على أن :

(١) تعتبر أموالاً عامة ، العقارات وانقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .

(٢) وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم .

وتنص المادة ٨٨ من ذات القانون على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتفاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

ومن حيث أن مفاد نص المادة ٨٧ المشار إليها - وطبقاً لما انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ

١٩٨٦/٦/٤ - هو أن الاموال المملوكة للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة وتكون مخصصة للمنفعة العامة تدخل في نطاق المال العام ، وأنه مع التسليم بأن يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة هي يد ملكية ، إلا أنه يبقى للدولة أن تخرج من نتمه هذه الأرض في أي وقت لما تراه للصالح العام وذلك لتحقيق منفعة عامة أخرى ، وفي هذه الحالة لا يسوغ القول باستحقاق الشخص العام تعويضاً من استرداد الدولة للأرض إذ ليس الأمر هنا أمر مبادلة بين شخص عام وآخر وإنما ينطوي على تعديل للتخصيص الذي كان مقرراً لها من قبل بواسطة الدولة التي منحت هذه الأرض أصلاً للشخص العام ، ومن ثم يكون لها أن تسترد ما منه لتحقيق نفع عام آخر بغير أن تدفع له عوضاً ، وهذا النظر يتفق مع الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من القانون المدني التي لا تميز التصرف في المال العام وبالتالي تتقاضى مقابل عنه ، وطالما أن الأرض تخرج عن الدومين العام بغير مقابل فإنه يكون من المنطقي أن تعود إليه بدون مقابل .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، فإنه لما كانت قطعة الأرض محل النزاع المائل قد آلت إلى محطة بحوث الدواجن بوزارة الزراعة بموجب عقد بيع للحكومة أبرم قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية وأضيفت إلى المنافع العامة بالقرار رقم ٨١ في ١٩٤٤/٧/٣١ ، ومن ثم فإنها أصبحت من الاموال العامة ، واد وافق السيد/وزير الزراعة والامن الغذائي بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ على تسليم محافظة الفيوم قطعة الأرض المضار إليها لإنشاء ديوان عام المحافظة الجديد عليها فإن هذا يعد تعديل للتخصيص الذي كان مقرراً لها من قبل لتحقيق نفع عام آخر ، مما لا يحق معه للدولة العامة لمحطات البحوث الزراعية المطالبة بشأن قطعة الأرض محل النزاع .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع إلى عدم التزام محافظة الفيوم أداء ثمن قطعة الأرض محل النزاع إلى الإدارة العامة لمحطات البحوث الزراعية بوزارة الزراعة .

(ملف ١/٧/٥٤ جلصة ١٩٨٧/١/٧)

الفصل الخامس زوال التخصيص المنفع العام

الفرع الأول تحويل المال العام الى مال خاص مملوك للدولة

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

انتهاء تخصيص العقار للمنفعة العامة يفقده صفة المال العام .

الفتاوى :

تفقد العقارات المخصصة للمنفعة العامة صفتها كمال عام بانتهاء تخصيصها الذي قد يتم بمقتضى قانون أو قرار أو بالفعل أو بانتفاء الغرض .
وفي هذا الضوء فإن استغناء إحدى الهيئات العامة عن عقار لها كان قد خصص للمنفعة العامة يعود به الى نطاق أملاك الدولة الخاصه ،
ويخضع لإشراف المحافظ المختص طبقا لقرار وزير الإسكان رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ . وعلى ذلك لا يكون للهيئة العامة أن تتصرف في هذا العقار بالبيع أو نحوه ، فإن هي فعلت يكون تصرفها مشويا بالبطالان .

(ملف ١٣١٢/٢/٢٢ جلسة ١٠/٢٣/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

انتهاء التخصيص للمنفعة العامة يزول صفة المال العام .

ملخص الحكم :

تفقد الاموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهى هذا التخصيص قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتفاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة . وعلى ذلك متى كانت الأرض محل القرار المطعون فيه لم تعد مخصصة لأغراض انصهاريج ولا لاي غرض آخر يخص المنفعة العامة

فانها تصبح من اموال الدولة الخاصة القابلة للتصرف فيها ، ويشترط في ذلك ان ينصب القرار على مال خاص مملوك للدولة دون اخلال بخطوط التنظيم المعمدة في الموقم ، وان يكون صادرا من السلطة المختصة بالتصرف في اموال الدولة الخاصة ومبتهنا الصالح العام .

(طعن ٦٢٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٢١)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

املاك الدولة العامة المخصصة للمنفعة العامة تتحول طبقا لحكم المادة (٨٨) من القانون المؤتى الى املك خاصة للدولة وتخضع للاحكام المنظمة لاملاك الدولة الخاصة بزوال تخصيصها للنفع العام - القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ خول وزارة الاسكان سلطة الاشراف على الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة داخل المدن والقرى - بموجب القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٥٦٠ فوض وزير الاسكان المحافظين في التصرف في تلك الاراضى والاشراف عليها - اتقى محافظ الاسكندرية في التصرف بالبيع او الاشراف على مساحات الاراضى المستردة بعد زوال تخصيصها للنفع العام .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ فاستعرضت المادة (٨٨) من القانون المدنى التى تنص على أن « تفقد الاموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة » ، وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاؤ الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » . واستعرضت الجمعية العمومية المادة الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزير المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال الصادرة واضافة حصيلتها لليرادات العامة التى تنص على أن « خولت وزارة المالية

والاقتصاد ... سلطة التصرف في الاموال الصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ٥٣ ومقتضى حكم من محكمة الشرع وتضاف إيرادات هذه الاموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة * كما استعرضت الجمعية العمومية قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٥ بالتفويض في الاختصاصات المتعلقة باشراف الوزارة على املاك الحكومة بالمدن والقرى والذي ينص في مادته الاولى على أن « يفوض المحافظون بعد موافقة مجالس المحافظات في اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المتعلقة بالاشراف على املاك الحكومة بالمدن والقرى وتشمل :

١ - البيع بالمزاد أو الممارسة الى الافراد والهيئات الخاصة *

٢ - تسليم الاملاك اللازمة لاجراض المنفعة العامة الى الوزارات والهيئات العامة ... »

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « يفوض المحافظون في اختصاصات وزير الاسكان والمرافق المتعلقة بالاشراف على املاك الحكومة بالمدن والقرى وتشمل :

١ - اجراء جميع التصرفات القانونية الخاصة بنقل ملكية الاملاك المبيعة والتوقيع على العقود *

٢ - اعمال الادارة الخاصة بالاملاك المذكورة » *

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان املاك الدولة العامة المخصصة للمنفعة العامة تتحول طبقا لحكم المادة (٨٨) من القانون المدني سالفة الذكر الى املاك خاصة للدولة فتخرج عن نطاق احكام الاموال المخصصة لمنفعة عامة وتوضع للاحكام المنظمة لاملاك الدولة الخاصة بوزال تخصيصها للمنفع العام سواء تم ذلك بقاوتن أو بقرار من رئيس الجمهورية * ومن الوزير المختص وكذلك بوزال تخصيصها بالفعل بأن يقف امستخدامها في الغرض العام الذي كانت مخصصة له وأيضا بانتهاء هذا الغرض * ولما

كانت المساحات المشار إليها في الحالة الماثلة زال تخصيصها بالفعل كطرق وشوارع ، فانها تكون قد دخلت في نطاق الاملاك الخاصة للدولة ، ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ قد خول وزارة الاسكان سلطة الاشراف على الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة داخل المدن والقرى ، وكان وزير الاسكان قد فوض المحافظين - بموجب القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٥٦٠ سالف الذكر - في التصرف في تلك الاراضى وفي الاشراف عليها ، فمن ثم يكون التصرف والاشراف على المساحات المشار إليها (الطرق والشوارع) محافظة الاسكندرية .

وحيث انه لا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ قد وضع احكاما خاصة للاموال الصادرة بالنظر الى طبيعتها الخاصة وناط بوزارة المالية سلطة التصرف فيها ، لان ذلك يكون فقط في حالة بقاء تلك الاموال على طبيعتها المشار إليها ، فاذا انتقلت الى ملكية الدولة العامة بتخصيصها للنفع العام كطرق وشوارع كما هو الوضع في الحالة الماثلة ، فان ذلك يخرجها من طبيعتها لتصبح من املاك الدولة العامة وتزول صفتها السابقة وبإنتهاء التخصيص تفقد صفتها كجزء من املاك الدولة العامة وتصبح من املاك الدولة الخاصة ولا تعود الى مالكيها الاصلى لادارة الاموال المستردة في الحالة الماثلة ، التي زالت صفته نهائيا بالنسبة لها بمجرد تخصيصها للنفع العام .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية محافظة الاسكندرية في التصرف بالمبيع او الاشراف على مساحات الارض المستردة بعد زوال تخصيصها للنفع العام ..

(ملف ١١٠/٢/٧ - جلسة ١٠/٢٢/٨٦)

قاعدة رقم (٦٦)

المبحث :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني و ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - زوال تخصيص الارض للنفع العام

لا يترتب عليه الا تحويل المال العام الى مال خاص مملوك للدولة - المال الخاص يتمتع بذات الحماية المقررة للمال العام - اثر ذلك : - لا يجوز وضع اليد على المال الخاص او تملكه بالتقادم - جواز ازالة التعدي عليه بالطريق الادارى .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الكشوف الرسمية - المقدمة من الطاعنين - المستخرجة من سجلات مصلحة الضرائب العقارية بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧ أن قطعت الأرض رقمي ٧٨ و ٨٠ بحوض دابر الناحية/١٢ ناحية نوى مركز شبين القناطر - محل النزاع - مقيدة بالسجلات جرن روك الامالى ومن ثم تعتبر من الاملاك العامة للدولة التي لا يجوز التصرف فيها أو وضع اليد عليها أو تملكها بالتقادم . وبذلك فغير صحيح ما ذهب اليه الحكم الطعون ائصاء الطعون ضده بأن ثمة علاقة ايجارية بينه وبين الاوقاف ، ذلك انه استاجر تلك العين من الهيئة وكان يؤدي لها الايجار عنها . كما لا يصح فيه من أن عين النزاع وقف خيرى خاضع لاشراف هيئة الاوقاف وأن المدعى بالقراض أن مديرية الاوقاف قد أجرت له الأرض فعلا وحصلت منه الاجرة فان هذا التصرف منها يعتبر معدوما لوروده على مال عام لا اشراف لها عليه ، وقد اثبتت ذلك لجنة بحث التعدييات بالوحدة المحلية لمركز شبين القناطر بمحضرها المؤرخ ١٩٨٢/٤/١٠ ، وخاطبت في شأنه مديرية الاوقاف بكتاب قسم الاملاك رقم ١٧٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢ مطالبا بدفع ثمن الأرض في حالة حاجة المديرية لها لضمها للمسجد الكبير بناحية نوى وتوسيعه . وقد اجابت مديرية الاوقاف بكتابها المؤرخ ١٩٨٢/٦/٢٩ بأنها في حاجة الى الأرض وطلبت تخصيصها للمسجد دون مقابل وازالة التعدييات الواقعة عليها من الطعون ضده . ولا يغير من هذه النتيجة القول بأن وضع يد الطعون ضده على الأرض منذ عام ١٩٦٤ واقامته بناء عليها يفيد أن الأرض لم تكن تستعمل كجرن روك الامالى وفقدت تخصيصها للمنفعة العامة بالفصل - ذلك أنه مع افتراض صحة هذا الزعم الا أن زوال تخصيص الأرض للنفع العام بالقول لا يترتب عليه الا تحول المال العام الى مال خاص مملوك للدولة ولكنه يتمتع بذات الحماية المقررة للمال العام في خصوص عدم جواز وضع اليد عليه أو تملكه بالتقادم وازالة التعدي عليه بالطريق الادارى

وفقا لحكم المادتين ٩٧٠ من القانون المدني ، ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . واذا صدر قرار رئيس مركز ومدينة شبين القناطر رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ - المطعون فيه - بناء على تفويض من محافظ القليوبية بالقرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ بإزالة التعدي الواقع على قطعتي الأرض رقمي ٧٨ و ٨٠ المشار إليهما ، فيكون هذا القرار صحيحا وموافقا لحكم القانون .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ما تقدم فقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، يكون قد جانب الصواب حقيقا بالالغاء ، ويتعين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لافتقاده ركن الجدية مع إلزام المطعون ضده بمصروفات هذا الطلب .
(طعن ٢٠٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٤)

قاسدة رقم (٦٧)

المبدا :

المادة ٨٧ من القانون المدني - انتهاء تخصيص أرض للمنفعة العامة لا يجيز التصرف فيها .

ملخص الفتوى :

أن المقاررات التي للدولة ١. للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم تعتبر أموالا عامة ، ولا يجوز التصرف فيها ، أو الحجر عليها ، أو تملكها بالتقادم .

وتطبيقا لذلك ، فإن تخصيص قطعة أرض لاقامة مكتب بريد عليها ، ثم تهدم المبنى الذي كان مقاما عليها ، لا يستقيم سببا لانتهاء تخصيص الأرض فيما خصصت له أصلا بدلا له أنه سيشرح فيها من جديد لاقامة مبنى البريد بعد تهدم . ولا يتمخض وجه المنفعة العامة الذي أضفى على تلك الأرض في ذاته عن ملكية خاصة للهيئة القومية للبريد تجيز لها أن تنشئ تصرفا بالبيع في جزء منها ، كما أن اقتطاع جزء منها لغرض آخر لا يأتى أيضا إلا بتعديل قرار تخصيصها بذات الاداة القانونية التي صدر بها .
(ملف ٧٧/١/٧ جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

المبدأ :

ملكية الأموال العامة — من الموضوعات التي يستقل بها القانون العام — الدولة هي المالكة للأموال العامة — ومن حقوق الملكية — حق استغلال المال واستغلاله والتصرف فيه بمرأاة وجهة المنفعة العامة المخصص لها المال . يحول هذا التخصيص دون التصرف في المال العام — الا اذا انطوى ذلك على نية تجريده من صفة العمومية فيه — ترتيب سبل الانتفاع بالمال العام يجرى وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام الذي لا يتعارض مع إعادة تخصيص المال العام لمنفعة عامة أخرى . — يجب للإدارة أن تخص فرداً أو تؤثره بجزء من المال العام لانتفاعه الخاص .

المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن ملكية الأموال العامة هي من الموضوعات التي يستقل بها القانون العام ، وأن الدولة هي المالكة للأموال العامة ومن حقوق الملكية حق استعمال المال واستغلاله والتصرف فيه بمرأاة وجهة المنفعة العامة المخصص لها المال ، ويحول هذا التخصيص دون التصرف في المال العام الا اذا انطوى ذلك على نية تجريده من صفة العمومية فيه ، ومن ثم فترتيب سبل الانتفاع بالمال العام يجرى وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام والذي لا يتعارض مع إعادة تخصيص المال للعام لمنفعة عامة أخرى ، بل أنه وفقاً لما تقدم يحق للإدارة أن تخص فرداً أو تؤثره بجزء من المال العام لانتفاعه الخاص .

ومن حيث أن الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء من المال العام يختلف في مداه وفيما يخوله للأفراد من حقوق على المال العام بحسب

ما إذا كان هذا الانتفاع خاصاً أو غير عادي ويكون الانتفاع عادياً إذا كان
 متفقاً مع الغرض الأصلي الذي خصص المال من أجله كما هو الشأن
 بالنسبة إلى أراضي الجبانات وأراضي الأسواق العامة والأرض المخصصة
 للبناء وما يخص من شاطئ البحر لأقامة الكسائن وللشاليهات ويكون
 الانتفاع غير عادي إذا لم يكن متفقاً مع الغرض الأصلي الذي خصص له
 المال العام كالترخيص بشغل الطريق العام بالانوات والمهمات والاكتشاك
 ففي الانتفاع غير العادي يكون الترخيص للأفراد باستعمال جزء من المال
 العام من قبيل الاعمال الانوية لمينة على مجرد التصامع ويكون الاختصاص
 محله عادة لجهات الشرطة وتتمتع الادارة بالنسبة الى هذا النوع
 من الانتفاع بسلطة تقديرية واسعة يمكن لها إلغاء الترخيص في أي
 وقت بحسب ما تراه متفقاً مع المصلحة العامة باعتبار أن المال لم
 يخصص لمثل هذا النوع من الانتفاع وأن الترخيص يستعمله على خلاف
 هذا الأصل عارض وموقوت بطبيعته ومن ثم قابلاً للإلغاء أو التمديد
 في أي وقت لداعي المصلحة العامة ، ما إذا كان المال قد أعد بطبيعته
 لينتفع به الأفراد انتفاعاً خاصاً بصفة مستقرة وبشروط معينة فإن الترخيص
 به يتم من الجهة الادارية المنوط بها الاشراف على المال العام ويصطبغ
 للترخيص في هذه الحالة بصيغة العقد الاداري وتحكمه الشروط الواردة
 فيه وللقواعد القانونية التي تنظم هذا النوع مع الانتفاع وهي ترتيب
 للمنتفع على المال العام حقوقاً تختلف في مداها وقوتها بحسب طبيعة
 الانتفاع وطبيعة المال المقررة عليه على أنها في مجملها تنسم بطابع من
 الاستقرار في نطاق المدة المحددة في الترخيص أما إذا لم تكن مدة
 مدة محددة فإن هذه الحقوق تبقى ما بقي المال مخصصاً للمنتفع العام
 ويشترط أن يقوم المنتفع بالوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقه وتلتزم
 الادارة باحترام حقوق المرخص انه في الانتفاع فلا يسوغ لها إلغاء
 الترخيص كلياً أو جزئياً طالما كان المنتفع قائماً بتنفيذ التزاماته وذلك
 ما لم تقم اعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة تقتضي إنهاء تخصيص المال لهذا

النوع من الانتفاع ودون لخلال بما للجهة الادارية من حقوق في انتفاذا
الاجراءات التي تكفل صيانة الامن والنظام ولو تعارض ذلك مع مصلحة
المنتفعين ، وحتى ان ترتيب هذه الحقوق لصالح المنتفعين بالنسبة الى
هذا النوع من الانتفاع مرده الى ان الانتفاع في هذه الحالة يكون متفقا
مع ما خصص له المسال للعام فيتحقق النفع العام عن طريق تحقق النفع
الخاص .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم ان الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء
من المسال العام وبحسب طبيعة هذا المسال وما اذا كان من تلك الاراضي
المخصصة للبناء انما يستتبع الاذن في القيام بعمل محدد ترتب عليه
آثار دائمة كالاتصالات والابنية وهذه لا يجوز القيام بها الا بعد
الاذن بها او للترخيص في اتملها طبقا لنظام قانوني معين ينفرد وحده
بتصديده متى يجوز السحب او الالفاء قبل القيام بالعمل محل الاذن والذي
يسمى بالترخيص اذ متى تم العمل المرخص به لم يرد عليه سحب او الفاء
لالترخيص بالانتفاع بالارض يستتبع الترخيص بالبناء عليها والا لفرغ الانتفاع
مع مضمونه الذي قام عليه ، فالبناء على الارض انما هو اثر للانتفاع
بها وهما متلازمان ومتواليان بحيث لا يصدر ترخيص منهما دون الآخر
ولا يتم سحب او الفاء أحدهما دون سحب او الفاء الاخرى والا انزل
ذلك نتيجة غير منطقية وهي الترخيص بالانتفاع بالارض دون للترخيص
بالبناء او للترخيص بالبناء بغير ان يسبقه ترخيص بالانتفاع بالارض ، وكذا
ليما لو سحب او الفاء ترخيص الانتفاع بالارض وبقي ترخيص البناء
قابلا دون سحب او الفاء ، وينحصر الامر عندئذ عن قرار واحد هو
قرار للترخيص بالبناء ، ويكون الطعن على قرار للترخيص بالبناء متضمنا
بالضرورة طعنا على قرار للترخيص بالانتفاع مما يستوجب اذا ما صدر
للترخيص واقم البناء ان تقتل الدموى على الطعن على قرار الترخيص
بالبناء والا غدت غير مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أنه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠ وافق المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الجيزة على تخصيص قطعة ارض مساحتها ١٨٠٠ متر لجمعية التعارف الاسلامية والمطمون ضدها الثانية ثون مقابل وذلك لاقامة معهد ديني ابتدائي مشترك ودار حضانة وعيادة طبية وفصول محو آية ، وبتاريخ ١٩٧٩/٨/١٨ تم تسليم الموقع لمندوب الجمعية بمتنفي محضر تسليم تضمن تمهيد الجمعية بتقنين الرسومات المعمارية والانشائية لادارة تنظيم حى شبال للمراجعة واستخراج الترخيص حسب قوانين البناء كما تمهيد مندوب الجمعية بعدم اقامة اى منشآت خلاف الغرض الذى خصصت من اجله قطعة الارض وتند تقتضت الجمعية يطلب الترخيص لها لاقامة بناء دور ارضى واربعه ادوار فى حدود ١٩٨٠/٢٢٠ ج وصيدير لها الترخيص رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٦ والى تسيانده كاتبة اوراق الطعن على ان المرخص للجمعية بالانتفاع به هو عبارة عن قطعة ارض صالحة للبناء وفى المقابل اجيدبت تلك الاوراق مما يؤيد ما ذهب اليه المطعون ضددهم السبعة الاول من انها كانت حديقة عامة ولما كان المدعون السبعة فى الدعوى المطعون فى حكمها لم يقوموا بالطعن على قرار الترخيص رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ١٩٨٠/٦/١٦ من محافظة الجيزة حى شمال الجيزة رغم علمهم اليقينى بصنوده على ما يبين من صورة المحضر الادارى رقم ٢٢٩٠ لسنة ١٩٨٢ - ادارى العجوزة المتخذ فى ١٩٨٢/٣/٢١ وكما ورد على لسان رئيس مجلس ادارة جمعية منطقة نادى الزمالك للسكان الذى يعمل الجمعية والمدبرين الباقيين اعضاء فى تلك الجمعية ، وكما يبين من حافظة المستندات المقدمة من الجمعية المطعون ضدها الثانية فى الدعوى بجلسة ١٩٨٢/٣/٢٠ واللى احتوت صورة الترخيص ويغير ان يقتضوا دعوياهم طعنا على الترخيص ومن ثم فان قرار الترخيص بالبناء رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه يكون قد تضمن بعدم الطعن عليه فى الميعاد لئذى حدده القانون بل ان الجمعية اقامت البناء المرخص به بالفعل وفى

بلغ (خمسة اوار) حسب ما يبين من صور مقدمة من الجمعية بجلسة ١٩٨٨/٦/٦ ومن ثم بمسودور قرار للترخيص واقامة البناء على مقتضاه وطبقا لحدوده وحجم الطعن عليه في الميعاد وقصر الدعوى على إلغاء قرار للترخيص بالاتفاق بجمعها غير مقبولة شكلا والذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف للقانون وأخطأ في تأويله وتفسيره مما يستوجب التفتاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ولحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني والزام المطعون ضدهم السيلة الاول المروقات عملا بالمادة ٢٨٢ مراكمت .

الطعن ٨٠٩ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٩٣/١/٣١ ~

قاصدة رقم (٦٩)

المبدأ :

المسائلان ٨٧ و ٨٨ من القانون المدني مصدلا بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ - الاموال العامة تفقد صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للخدمة العامة بالفضل او بانتهاء الغرض الذي خصصت من اجله تلك الاموال للخدمة العامة .

لا تقصد الاموال العامة - بصنيف الاصل - صفتها العامة بقرار او تصرف اداري من السلطة المختصة الا لو دعت الى ذلك دواعي واسباب تبرر انتهاء تخصيص الخدمة العامة لاهداف واغراض يتحقق بها الصالح العام على نحو الفضل - ذلك في اطار اختصاص ومسئولية السلطة الادارية المختصة وفي اطار الشرعية وسيادة القانون وتحت رقابة التشريعية التي تتولاها محاكم مجلس الدولة .

الحكمة :

ومن حيث ان الاصل ان الاموال العامة لا تفقد صفتها العامة بقرار او تصرف اداري من السلطة المختصة الا لو دعت الى ذلك دواعي

وليس باب تبرير انتهاء التخصيص للمنفعة العامة لاهداف واغراض تحقق
بها الصالح العام على نحو افضل ، وذلك في اطار اختصاص ومسئولية
السلطة الادارية المختصة وفي اطار الشرعية وسيادة القانون وتحت رقابة
الشرعية التي تفولها محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث انه ايا كان المبرر الذي دعى المجلس المحلى مصدر القرار
فصل هذا الطعن لانتهاء تخصيص قطعة الارض محل النزاع للمدرسة
وبمعنا فالزاد المعلن في هذا الامر غائب اذ تبين من حافظة مستندات
الطاعن كمال خليفة حرب المودعة في ١٩٩١/٧/١ والتي لم
تجدها جهة الادارة وكان قد صدر قرار من محافظ البحيرة برقم ٣٢٢
لسنة ١٩٨٩ في ١٩٨٩/٥/٤ بالاستغناء عن هذه الارض وتغيير تخصيصها
من ارض مخصصة للمنفعة العامة بمدرسة الى ارض ملك خاص للوحدة
المحلية ليركز بمدينة دمنهور وان لها اخلا- اجراءات توسع هذه المساحة
إلى ٩١٦٠ - وتم تبليغ الارض بمحضر مؤرخ ١٩٩١/٣/٢٧ . وفقا
لشروط اتفاق بين الطاعن والوحدة المحلية لحديقة دمنهور بتاريخ
١٩٩٠/١٠/١٩ ويمقتضاه يتعهد الطاعن « بالمساهمة في اقلية مدرسة
اعدادية جديدة بدلا من المدرسة الحالية التي سيمهد هضما وتسلم
ارضا لهم وذلك بان يقوم كل مشتر لمساحة من الارض بالتبرع بمبلغ مقرر
آلاف جنيه يدفع منها خمسة آلاف جنيه عند توقيع الاتفاق والخمسة
آلاف الباقية عند بدء هدم المدرسة الامرية الحالية على ان يورد التبرع
لجساب صندوق للخدمات تحت انشاء فصول بديلة ، وكما يتعهد الطاعن
حسب البند الثاني بان « يسد باقي اللحن وكالة المستعققات المالية
للوحدة المحلية عند استلام المساحة التي اشتراها من الوحدة المحلية
من ارض المدرسة واية مستعققات اخرى للوحدة المحلية / ونص البند
الرابع على ان تلتزم الوحدة المحلية لمدينة دمنهور باتخاذ الاجراءات القانونية
بالتنازل من الاداوى العامة من المحافظة والوحدة المحلية ليركز

ومدينة دمنهور ضد أفراد الطرف الثقل بالطين في الحكم الصادر لصالحهم
من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بجلسة ١٩٨٩/١/٢٦... الخ .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن قرار المحافظ الأول باعتماد التقسيم
والبيع للأرض محل النزاع والذي ينطوي على نية تجريد تلك الأرض
من صفة العمومية لم يتم تنفيذه بالفعل بهدم المدرسة وإخلائها وتقسيم
الأرض والثابت أنه قد أصبح المجلس الشعبي المحلي بعد ذلك في
١٩٨٤/٢/١٢ قرار بإلغاء قراره الصادر في ١٩٧٩/١/٢١ بتقسيم وبيع
تلك الأرض استنادا إلى محم أخلاء المدرسة والجامعة إليها .

طعن ١٢٩٠ ، ١٣٦٦ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١٩٩٣/٢/١٤)

الفرع الثاني

انتهاء تخصيص سوق عمومية للمتفعة العامة

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

انتهاء مدة الالتزام باستغلال السوق وتغيير تخصيصه كسوق عمومية
- لثمة : - انتهاء الحقوق التي تلقاها بعض الأفراد عن الالتزام في شغل
بعض أماكن بالسوق - استمرار وضع يدوم على هذه الأماكن رغم
التغيير عليهم باخلائها يعتبر من قبيل التمدي على أملاك الدولة - يجوز
إزالة هذا التمدي بالطريق الإداري طبقا للقانون .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٢ أبرم رئيس
مجلس مدينة مغاغة بصفته مقد تلجيم السوق للعمومية للمدينة مع
كل من عثمان محمد جاد المولى وشريكه فراج محمد على الجبلان - بمعد
رسوم مزاد تلجيم السوق عليها - وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ
أبرام العقد وتنتهي في ٢٠/١٠/١٩٧٥ . ونص البند الرابع من العقد
على أنه إذا وقع اختيار المجلس على أرض السوق أو جزء منها واستولى
عليها لتحقيق منفعة عامة فليس للطرف الثاني للحق في الاعتراض أو
الرجوع على المجلس بالتعويض . وينتهي الالتزام بالنسبة إلى السوق ويكون
للمجلس في هذه الحالة الحق في إخلاء السوق أو بعضه إداريا إذا
لم يرقم الطرف الثاني بذلك في المدة المحددة له بكتاب موصى عليه . وبعد
انتهاء مدة الالتزام أدخل الملتزم السوق وتسلمه مجلس المدينة بمحضر تسليم
مؤرخ ١٢/٧/١٩٧٧ . وقد تبين عند التسليم أن بعض المواطنين كان
يشغلون أماكن في السوق وأقاموا عليها مهاتى ومقشات يقطنون فيها
وأسرهم . ونظرا إلى اقامة سوق عمومية جديد في موقع آخر ،
والاستغناء عن السوق القديم ، فقد قرر مجلس المدينة تخصيص أرض

السوق القديم لإنشاء عمارة سكن. اقتصادى مملوكة للمجلس لاسكن
محدودى الدخل وكذلك إنشاء موقف لسيارات شركة اوتوبيس الوجهة
القبلى . وبالتنبيه على الاهالى الذى استمروا فى شغل بعض المساحات
بأرض السوق لاختلافها تمهيدا للبدء فى تنفيذ المشروعات المشار اليها ،
اعتنوا من الاختلاف مما اضطر رئيس الوحدة المحلية لمركز مغاغة الى
اصيدار القرار المطعون فيه - رقم ١ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢١ -
بازالة التعميدات من أرض السوق القديم .

ومن حيث أنه لا نزاع فى أن أرض السوق القديم بمعد أن تم
الاستغناء عن السوق وإنشاء سوق عمومى جديد فى موقع آخر -
أصبحت من املاك الدولة للخاصة تحت اشراف ادارة املاك الحكومة كما
يبين من كتابها المؤرخ ١٩٧٨/٨/٢٦ - المرفقه صورته بحافطة مستندات
الحكومة - وأنه ولئن كان المطعون ضدهم قد تلقوا من الملتزم بالسوق
حقا فى شغل بعض الاماكن به بناء على اتفاقات أبرموها معه - إلا أن هذا
الحق ينقضى بانقضاء مدة عقد الالتزام ، ذلك أن المطعون ضدهم
لا يكسبون حقوقا على أرض السوق أكثر مما للملتزم أصلا . ومن ثم
بأنه بانتهاء مدة الالتزام باستغلال السوق ، وتغيير تخصيصه كسوق
عمومى ، تنهى حقوق المطعون ضدهم - التى تلقوها من الملتزم -
فى شغل بعض الأماكن بالسوق ويحسب استمرار وضع يدهم على هذه
الاماكن رغم التنبيه عليهم بإخلائها من قبيل التعدى على املاك الدولة
منها يميز لجهة الادارة المختصة أن تزيل هذا التعمدى بالطريق الإدارى
طبقا للقانون .

ومن حيث أنه لا يقدح فى ذلك ما يدعيه المطعون ضدهم من أن
لثة إتاقا مع الوحدة المحلية المحلية ومركز مغاغة على استئجار الاماكن
التي يشغلونها فى أرض السوق معززين بهذا الادعاء ببعض الأوراق التى

تحموها بألم محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن - ذلك أنه منع ثبوت ملكية الدولة لأرض السوق ، فان تلك الاوراق المقدمة من المطعون ضدهم ليس لها دلالة جديّة على ان الوصدة المحلية سائلة الذكر قد أبرمت معهم اتفاقات خولتهم بمقتضاها الحق فى الاستقرار فى شغل أماكن بأرض السوق كى يسوغ نفى وصف التصدى على هذه الأرض منهم . فالاوراق التى تفيد انهم كانوا يشتغلون ولكن بالسوق قبل إبرام عقد الالتزام الأخير وإبان اشراف ادارة الاسواق الحكومية على السوق - لا يحتج بها قبل الوصدة المحلية لمركز مغاغة بمد أن انتهى عقد التزام السوق وتغير تخصيص أرضه كسوق مسمى . أما الاخطارات التى قدمها المطعون ضدهم والصادرة من قلم الرسوم بمجلس المحلية المؤرخة ١١٧٩/٢/٢ بمطالبتهم بسداد الربح المستحق عليهم عن شغل تلك الاملاك من عام ١٩٧٩ ، فبين من رد جهة الادارة على تلامى ان هذه الاخطارات مسحرت من المجلس بناء على ما قامت به ادارة الاملاك الحكومية بمعية الاسكان من حصر وحماية الاملاك التى يشغلها الاهالى بمدينة مغاغة وتفسير قيمة الربح المستحق عليها وأرسلت كشوفها بأسماء واضعى اليد الى المجلس ليقوم بتعيينها منهم . ومؤدى ذلك ان مطالبة مجلس المدينة لهؤلاء بسداد مقابل انتفاعهم بأرض السوق - بناء على طلب دارة الاملاك الحكومية - لا تعنى موافقة المجلس على تلجير الأرض لهم ، وانما لا يحسد الامر أن يكون تحميلاً لمقابل الانتفاع من ارضى اليد على الاملاك الحكومية الى حين التصرف فى اوضاعهم . كذلك فلا بحاجة بالورية الرغبة المقدمة من المطعون ضده كمال حسن ابراهيم وهى عبارة عن مذكرة مؤرخة ١٩٧٧/١١/٨ منسوبة الى مراجع الرسوم ومدير الادارة المالية ومرفوعة الى رئيس مركز مغاغة لتقديم القيمة الاجبارية للكان والمزول الخاصين بالذكور ، ومؤشر عليها « بشرين أعمد بنفس السعر لاذى كان متعاقباً به منع ملزم السوق » - لا حاجة بذلك لان هذه الورقة العرفية قد صعدتها جهة الادارة ، كما وان التأشير الواردة

عليها غير مصعد صاحبها وصفته في التصايد نيابة عن المجلس .:

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه بإزالة
تعديات المطعون ضدهم على أرض السوق القديم ، يكون قراراً
صحيحاً قائماً على سبب صحيح موافقاً لحكم القانون . وإذا ذهب الحكم
المطعون فيه إلى خلاف ذلك مقتضى بإلغاء هذا القرار ، فقد جانبه
الصواب وتعين القضاء بإلغائه وبإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات . مجلاً
بحكم المادة ١٨٤ . مراتع .

(طعن ٢٢٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١)

الفصل السادس

حماية المال العام

الفرع الاول

عدم الترخيص بالبناء على الملك العام

مادة رقم (٧١)

المبدأ :

الحماية التي تسبقها المشرع على المال العام سواء كان مخصصا للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص (وهو ما يصدق على الطريق العام ولو كان مستطرقا بالفعل) هي حماية تفرض على الجهة الادارية المختصة عدم الترخيص للأفراد في البناء عليه وتحتم عليها سحب الترخيص الذي أصدرته فيما تضمنه من مساس به - يتطلب ذلك أن تقوم لديها دلائل جديده على أنه مال عام سواء كانت هذه الدلائل مستندات تؤيد في ظاهرها توافر صفة المال العام له أو كانت حالة ظاهرة تدل بواقعها على ذلك مثل الاستطراق العام للكافة - لا يكفي في هذا الصدد مجرد ظن لديها ذابح من زعم غيرهم لهدف ترتجيه أو لصالح تبتغيه حتى لا يتمخض الأمر عن النزاع لما يدعى أو تسليم بما يزعم من حق ينمقذ الفصل فيه للسلطة القضائية المختصة - لا تثريب على جهة الإدارة أن عطلت عما قرره من وقف الترخيص في البناء بعد ما تبين لها أنه لا يمس مالا عاما حسب الدلائل الجديده القائمة لديها .

المحكمة :

ومن حيث أنه وإن كانت الحماية التي اسبقها المادة ٧٨ من القانون المدني على المال العام سواء كان مخصصا للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى القانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، وهو ما يصدق

على الطريق العام ونحو كان مستطردنا بالفعل ، هي عملية تفرض على
الجهة الادارية المختصة عدم الترخيص للأفراد في البناء عليه وتحتم
عليها سحب الترخيص الذي أصدرته فيما ضمنه من مساس به ، إلا أن
هذا منوط بان تقوم لديها دلائل جديده على أنه مال عام سواء كانت
هذه الدلائل مستندات تؤيد في ظاهرها توافر صفة المال العام له او
كانت حالة ظاهرة تدل بواقعها على ذلك مثل الاستطراق العام للكافة ،
فلا يكفي في هذا البسند مجرد بطلان لديها نابع من زعم غيرها لمحض
توجيه أو لصالح يتغيره حتى لا يتمخض الأمر عن انتزاع لما يدهى أو
تسليم بما يزعم من حق ينمقد للفصل فيه للسلطة القضائية المختصة
بحكم ولايتها الدستورية والقانونية ، وبذا غانه لا تثريب على الجهة الادارية
المختصة إن عدلت مما قرره من وقف لترخيص في البناء بعدما تبين
لها أنه لا يمس مالا عاما حسب الدلائل الجديده القائمة لديها .

ومن حيث أنه فضلا عما يظهر في الأوراق من ورود أرض الحارة
رقم ٣ ضمن الأرض المجاورة في عقود الملاك المتعاقدين بدءا من الشركة
المصرية الجديدة فالخواجة حتى الطاعن ، وضمن الأرض
محل عقد الرهن الصادر من الخواجة المذكور ، وضمن أرض مدرسة
الاندلس الابتدائية الخاصة التي هدمت بمقتضى الترخيص رقم ١٩ لسنة
١٩٦٨ ، فإن الحماية القانونية للمال العام لا تحق للأرض المذكورة الا
بوجود دلائل جديده على كونها طريقا عاما ، والمبادئ أيضا من الأوراق
أنها لم تخصص للمنفعة العامة لطريق عام بمقتضى قانون أو مرسوم أو
قرار وزاري ، أما عن تخصيصها على هذا النحو بالفعل فإنها وإن كانت
قد وردت في الخرائط المساحية منذ سنة ١٩٣٤ إلا أنه تم استبعادها من
هذه الخرائط بناء على مكتب الادارة العامة للخرائط التعميلية رقم ٢٨٤٧
في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ الى تفتيش المساحة ببور سعيد ، كما أنه
ولئن كانت الشركة التي يمثلها المطعون ضده الثاني تستخدم الحارة في

مرور سياراتها الا ان هذا الاستخدام لم يعم سواها ولم يشمل سيارات
غيرها ولم يمتد الى المواطنين كافة حتى تثبت صفة الاستطراق للحارة
بمجرد جعلها مالا عاليا بحكم تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة ، ومن ثم
فانه حسب الظاهر من الاوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب
المستعمل يكون القرار الصابر بالفناء قرار وقف الترخيص ببراء من موجب
مخالفة القانون لعدم وجود دلائل جديده على توافر صفة المال العام
لارضى الحارة محل النزاع ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه يكون قد
جلبب الصواب اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مما يوجب التقضاء
بالغائه في هذا الشأن .

(طعن ١٤ لسنة ٣٤ في جلسة ١١/٢٦/١٩٨٨ .)

الفرع الثاني

اقتضاء مقابل مادي من المتعدي لا يعنى تصحيح الوضع القائم على الغصب

قاعدة رقم (٧٢)

المبحث :

قيام الإدارة باقتضاء المقابل المادي من المتعدي على أرضها هو إجراء متبع للمحافظة على حق الدولة المالي نظير التعدي على أرضها - دون أن ينطوي ذلك على الإقرار بالتعدي أو تصحيح الوضع القائم على الغصب يجعله مشروعاً - أيضاً لا ينطوي ذلك على إنشاء علاقة إيجارية عقدية مع المتعدي على أرض الدولة - ذلك لا يحرم الجهة الإدارية المختصة من مزاوله حقها المشروع في إزالة التعدي على أرضها بالطريق الإداري وذلك طبقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا يتدرج في مشروعية قرار مجلس قنسا بتخصيص الأرض لمركز الشباب استناد المدعي إلى أن حيازته لهذه الأرض وسدادته مقابل الانتفاع بها لمصلحة الأملاك الأميرية يضمن المشروعية على هذه الحيازة ذلك أنه مردود عليه أنها استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من أن قيام الإدارة باقتضاء المقابل للمادي من المتعدي على أرضها هو إجراء متبع للمحافظة على حق الدولة المالي نظير التعدي على أرضها دون أن ينطوي ذلك على الإقرار بالتعدي أو تصحيح الوضع القائم على الغصب يجعله مشروعاً كما لا ينطوي ذلك على إنشاء علاقة إيجارية عقدية مع المتعدي على أرض الدولة ومن ثم وطبقاً لصحيح أحكام القانون فإنه لا يحرم ذلك الجهة الإدارية المختصة من مزاوله حقها المشروع في إزالة التعدي على أرضها بالطريق الإداري أعبالاً للبلاد

١٧٠) من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ والتي يجيز لها ذلك .

والقاضي من الأوراق أن حيازة المدعي لهذه الأرض وقيامه بزراعتها قد انطوى على الغصب والفسخ والتحليل ، فقد بدأت هذه الحيازة للمدعي بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مركز شباب منشية الكوز ويمد أن وافق المجلس الشعبي المحلي لمدينة قنا بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٤ على تخصيص الأرض لمركز الشباب واعتمد ذلك من المجلس الشعبي المحلي لمحافظة قنا بجلسته المنعقدة في ١٩٨٤/٧/٣١ كما وافقت مديرية الشباب والرياضة على ذلك وسمحت للجهات الإدارية للمدعي بحيازته للأرض بهذه الصفة بل سمح له بمساعدة الجهات الإدارية وينقل الطمي اللازم لتسوية الأرض واستصلاحها لتكون مهيئة لإنشاء ملاعب مركز الشباب عليها ، وتعمل مستلزمات الدعوى بالكتابات الخاتمة من المدعي أبان على ١٩٨٤ و ١٩٨٥ بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مركز الشباب للجهات الإدارية المختلفة لتسهيل تخصيص الأرض لمركز الشباب والمساعدة لإنشاء الملاعب المذكورة بنقل الطمي المشار إليه من المواقع الخاضعة لإشراف مديرية الري ويموافقتها وبواسطة سيارات إدارة الطرق بمحافظة قنا ، فضلا عما ورد بتقرير لجنة الشباب بالمجلس الشعبي المحلي لمحافظة قنا من تحصيل المدعي المبالغ من بعض الأهلى على سبيل التبرع لتمهيد الأرض المشار إليها لإنشاء ملاعب مركز الشباب عليها إلا أنه عند التماس الاستيلاء على الأرض لمصلحة الخاصة بعد استقالة من رئاسة مركز الشباب في ١٩٨٥/٥/١٦ .

ومن حيث أن المستخلص من ذلك كله أن المدعي قد حصل هذه الأرض بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مركز الشباب بل أن بعض الجهات الشعبية والإدارية ساعدته بهذا الوصف على نقل الطمي اللازم لإنشاء

الملاعب الرياضية الخاصة بمرکز الشباب إلا أن المدعى عمداً إلى الاستيلاء على الأرض قسباً بعد زوال صفته كرئيس لمجلس إدارة مركز الشباب ، ومن ثم فإن حيازة المدعى لهذه الأرض التي توصل إليها وفقاً للثابت من استظهار أوراق الدسوى عن طريق الخشي والغصب لا توفر له أي أساس قانوني أو حتى مشروع وصول دون إصدار المحافظ لقراريه بتخصيص هذه الأرض لمركز الشباب باعتبار أنها من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة وقد استهدف قرار تخصيصها للشار اليه تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في تهيئة المكان المناسب لشباب القرية لممارسة الانشطة الرياضية والاجتماعية المغلفة التي يشرف عليها مركز الشباب وأشار إليه الأمر الذي يكون معه هذا القرار المطعون فيه جزءاً من العيوب التي يمكن أن تفسد قانوناً مستنداً جدياً للحكم بوقف التنفيذ .

١٤ طعن ٢٠٣ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٩١/١٢/٢٢

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

إداء مقابل الانتفاع بأملاك الدولة - لا ينشئ علاقة تعاقدية بين الدولة والمتنفع - لا ينفي عن هذا الأخير صفة التعدي الذي يقصين إزالته - بالطريق المرسوم قانوناً •

المحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه لما نعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من أنه أصدر المصلحة العامة حين إيفال طلب شراء قطعة الأرض - التي صدر القرار المطعون فيه بإزالة التعدي الواقع عليها - والذي قدمه الطاعنان بعد أن أعلنت الجهة الإدارية عن بيعها ذلك أنه لم يثبت من الأوراق أن الجهة الإدارية مضت من إجراء البيع للأراضي المملوكة لـمسألة ملكية خاصة ومن بينها قطعة الأرض محل النزاع - إذ أن إجراء ذلك أمر

موجهة الى الجهة الادارية ذاتها تجريبه وفقا لاعتبارات سياسية او اقتصادية او اجتماعية ومن ثم فلا تثريب على الجهة الادارية ان تكت من السير في اجراءات التصرف في املاكها الخاصة ، ومن ناحية اخرى فان تقدم الطاعنان بطلب لشراء الارض المتدنى منهما لا ينفي واقعة الاعتداء المبادى على الارض ، وفق ما يستلزمه الجهة الادارية المختصة لامعال سلطتها التي قروها لها القانون بازالة ذلك العدوان على املاكها الخاصة . فان هي فعلت ذلك واصفرت قرارها المطمون فيه فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ولا تثريب عليها .

ومن حيث انه من ناحية اخرى فان ما ادعاه الطاعنان من ان تمت ملاحقة اجارية تربط بينهما وبين الجهة الادارية بملكة الارض الصالح بملكتها القرار المطمون فيه ، امر لا تؤيده الاوراق والمستندات التي تلوى عليها ملف الدعوى او قدمها الطاعنان ، لان ما تقدم به لا يبدو ان يكون ايصالات صدرت من الجهة المختصة بمجلس المدينة مقابل ما اداه المدعيان عن مبالغ نظير انتقالهم بقطعة الارض المشار اليها ، وان قضاء هذه المحكمة جرى على ان أداة مقابل الانتفاع باملاك الدولة لا ينشئ علاقة تمليكية بين الدولة والمتنفع — وبالتالي لا ينفي عن هذا الاخير صفة التمدي الذي يتضمن ازالته بالطريق المرسوم قانونا .

ومن حيث انه — يبين من كل ما سبق ان الجهة الادارية حين اصدرت قرارها المطمون فيه بازالة تمدي الطاعنين على املاك الدولة ، فانها تكون قد اصبحت صحيح حكم القانون ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطمون فيه جاه على نحو صحيح قانونا ويضحي طعن الطاعنين غير قائم على سند من القانون ومن التعمين رفضه

(طعن ٢٩٧٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

الباب الثاني

املاك الدولة الخاصة

الفصل الاول

القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٤ بتنظيم تجر المقارات المملوكة للدولة

ملكية خاصة والتصرف فيها

الفرع الاول

البيع بقصد الاستصلاح

قاعدة رقم (٧٤) -

المبدأ :

المادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تجر المقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها لا تسرى بصفة مطلقة احكام هذه المادة على من باعته الحكومة ارضا بورا او ارضا صحراوية قبل ١٩٦٤/٦/٢٣ ايا كان القصد من البيع - تقصر احكام هذه المادة على ما باعته الحكومة ارضا بورا او ارضا صحراوية قبل هذا التاريخ بقصد استصلاحها - ولذا منحه مهلة لاتمام اصلاحها وزراعتها - خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها اليه او سبع سنوات من ذلك التاريخ ليهما اطول - عدم قيامه بذلك خلال المهلة اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه او اذار او حكم قضائي - وهو اثر يصدر عن قيد المشتري منذ البداية بالقصد من عقد مبيع الى الاستصلاح للارض المبيعة وتقع في النهاية بحكم القانون نتيجة القضاء المهنتلة المضددة لاتمام هذا القصد المشتري الذي لم يرتبط بقصد الإصلاح لا يصدق عليه حكم هذه المادة انتهاء - سواء تضمن عقد المبيع تصديق قصد آخر كالبناء مثلا - وسواء خلا عقد المبيع عن تعيين قرض فانه اذا بعد عن ذلك قد ترك للمشتري مطلقا الحق الملكية بمقتضى قوله

من أوجه التصرف أو الاستغلال أو الاستعمال وفقا للقواعد القانونية المقررة - لائحة شروط وقيود بيع املاك الميرى الحرة فى ١٩٠٢/٨/٢١ معدلة فى ١٩٢٦/٥/١٧ - لم تلزم المشتري بقصد معين فى جميع الحالات او فى حالات محددة وانما خولت الحكومة البيع لغرض مخصوص الامر الذى يقتضى الانصاح عنه فى العقد سواء بالنص عليه صراحة او بالاحالة اليه ضمن ققمة المزداد او قائمة الممارسة او امساكات الاشهار حسب الاحوال .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر المعاملات المدلوله للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها نص فى المادة ٧٤ على انه لا يبيع كل من اشترى ارضا بورا او ارضا صحراوية من الحكومة بقصد استصلاحها قبل الفصل بهذا القانون مهلة يتم خلالها استصلاح الاراضى المبيعة اليه وزراعتها مدتها عشر سنوات من تاريخ تسليمها اليه او سبع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون اى المنتين اطول . فاذا لم يتم المشتري باستصلاح الارض المبيعة وزراعتها خلال المهلة المشار اليها اعتبر العقد منسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة الى تنبيه او اذار او حكم قضائى (كما نص فى المادة ٨٩ على انه : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويغفل به بعد انقضاء ثلاثة اشهر على نشره) وقد نشر هذا القانون فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ وبذا عمل به فى ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٤ . وفاد هذا ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لا تسرى بصفة مطلقة على من باعته الحكومة ارضا بورا او ارضا صحراوية قبل ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٤ ايا كان القصد من البيع ، وانما تقتصر حسب صراحة نصها على من باعته الحكومة ارضا بورا او ارضا صحراوية قبل هذا التاريخ بقصد استصلاحها ، ولذا منحه مهلة لاتمام اصلحها وزراعتها خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها اليه او سبع سنوات من ذلك التاريخ

لبيها أطول ، ثم على عدم قيامه بذلك خلال هذه المهلة اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة الى تنبيه أو اعتذار أو حكم قضائي ، وهو اثر يصدر عن تقييد المشتري منذ البداية بالقصد من عقد البيع الى استصلاح الأرض المبيعة ويقع في النهاية بحكم القانون نتيجة انقضاء المهلة المحددة لانها هذا القصد ، ومن ثم فإن المشتري الذي لم يرتبط بقصد الاستصلاح ابتداء لا يصدق عليه حكم تلك المادة انتهاء ، سواء تضمن عقد البيع تحديد قصد آخر كالبناء مثلا اذ يكون حينئذ قد حرر المشتري من قصد الاستصلاح كمناف لتطبيق هذا الحكم ، ومساوئ خلا عقد البيع من تعيين غرض ما اذ يعد عندئذ قد ترك للمشتري مطلق حق الملكية بما يخلوه من أوجه التصرف والاستغلال والاستعمال وفقا للقواعد القانونية المقررة . ومصادقا لهذا المعنى المتقدم سبق من قبل أن صدرت لائحة شروط واليود بيع املاك الميري الحرة في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ ونصت في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة معلقة في ١٧ من مايو سنة ١٩٢٦ على أنه (.....) وإذا صاحبت الحكومة على بيع شيء من املاكها بشروط معينة أو لغرض مخصوص ولم يلق المشتري بتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه فيكون للحكومة الحق أن تساعت أن تلغى العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بمجرد خطاب موصى عليه (.....) ، وبذلك لم تلزم المشتري بقصد معين في جميع الحالات أو في حالات محددة وإنما خولت الحكومة البيع لغرض مخصوص الامر الذي يقتضي الانسحاب منه في العقد سواء بالنسب عليه صراحة أو بالاحالة اليه ضمن قائمة المزاو أو قائمة الممارسة أو اعلانات الاشتهار حسب الاحوال طبقا للمادة ١١ من ذات اللائحة الا نصت على أنه (١٣٦) كان بيع العقار يستلزم الشروط خصوصية وجب تدوينها في قائمة المزاو أو قائمة الممارسة أن كان للبيع بالمزاو أو بالممارسة وفي اعلانات الاشتهار أن كان البيع بواسطة مطاوعات داخل مظاريف مختوم عليها) فانما تخلت الانسحاب من القصد المرجى من لبيع على هذا النحو تخلت الملكية الثابتة

بالباع حقا مطلقا يسع اوجسه الاستعمال والاستغلال والتصرف في الحدود المقررة هاتونا .

ومن حيث انه يبين من ظاهر الاوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعمل . بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، أن هذا القرار صدر طبقا للمادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بفسخ عقد البيع رقم ٢٨٩٢ المعتمد في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ ببيع مساحة ١٨ سهما و ٢٣ قراما و ٥٧ سنتا من الاملاك الاميرية الى السيدين / و وهما سلفا المطعون . ضددهم ، وقام على سبب معين هو استصلاح المساحة المبيعة وزراعتها خلال المهلة المحددة في هذه الحقة ، والبنادى من هذا العقد انه قضى في البند الثاني بأن البيع تم بمقتضى لائحة شروط وتبوء بيع املاك الميزى الحرة وبالشروط الموضحة بالعقد كما ورد في البند الختتم ما نصت عليه المادة الرابعة في اللائحة من انه تباع املاك الميزى بالحالة التى تكون عليها مع ما يكون لها وعليها من حقوق الارتفاق بحيث لا يجوز الرجوع على الحكومة بادنئ شيء من هذا اللبيل وعلى المشتري اجراء ما يلزم بنفسه لاجاد طرق الرى والصرف والمواصلات للايمان المبيعة . وذلك باتباعه للقوانين واللوائح المعمول بها لان المصلحة لا تأخذ على نسبها أى تعهد ولا تتحمل اية مسئولية عن هذا الخصوص ويتمين على المشتري ابتناء المساقى والفرع والطرق التى تكون موجودة وقت البيع بالاميان المبيعة ويستعمل في الرى او للصرف باطيان الغير أو بصفة طرق موصله لاملاكهم) ما عدا الفقرة الاخيرة من هذه المادة ونصها / واذا ضاقت الحكومة على بيع شيء من املاكها بشروط معينة او لفرض مخصوص ولم يتم المشتري بتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه فيكون للحكومة الحق ان شاعت ان تعتبر العقد منسوخا من تلقاء نفسه بمجرد خطاب موصى عليه (...)

وقد خلا العقد من النص مراجعة أو ضمنا على أن القصد منه

هو الاستصلاح ، بل قضى فى البند الثانى بان البيع تم بمقتضى هذه اللائحة التى لم تفرض هذا القصد فى الفترة الاخيرة من المادة ٤ ومفادها وجوب بيان القصد من البيع سواء صراحة فى العقد أو إحالة اليه اذا ورد ضمن قائمة المزاو أو قائمة الممارسة أو اعلانات الاشهار طبقا للمادة ١١ ، ولا يقدح فى هذا ما جاء فى البند الخامس من العقد لانه مجرد توريد للمادة الرابعة من اللائحة وهى لا تكفى بذاتها للدلالة على توافر قصد معين من البيع ولا تفيد بضمونها الا تأكيد انتقال المبيع بما يكون له او عليه من حقوق ارتفاق الى المشتري وعندئذ التزام الحكومة للبالغة بإيجاد طرق للرى أو الصرف أو المواصلات ، كما لا يجزى فى ذات الشأن مجرد التفرع بطبيعة الأرض أو واقعها مساحة أو بعدا عن الممران على نحو ما ذهب اليه الطاعنون للتخيل على توافر قصد الاستصلاح مادام هذا القصد قد تخلف فى اللائحة فرضا وفى العقد شرطا سواء صراحة أو ضمنا وسواء نصا أو إحالة ومن ثم فان حكم المادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ينحصر عن هذا العقد تبعا لتخلف القصد فيه الى الاستصلاح مما يجعل 'قرار المطعون فيه مخالفا للقانون اذ قضى باعتباره العقد مفسوخا طبقا لهذه المادة وذلك بصرف النظر عن مدى صحة السبب الذى قام عليه وهو تحقق هذا الاستصلاح من عدمه ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه يكون قد صالف حكم القانون اذ قضى بوقف تنفيذ 'قرار المطعون فيه تبعا لتوافر ركزى الجسدية والاستعجال اللزمين لوقف التنفيذ ، الامر الذى يوجب رفض الطعن فى هذا الحكم .

(طعن ١٦٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٢٤ / ١٨٨٠) .

للقصر الثاني تقدير الثمان اراضي الدولة

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير المقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير استصلاح الاراضي رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ . تشكيل اللجنة العليا لتقدير اثبات اراضي الدولة يتم بقرار من وزير الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي - أساس ذلك : - نص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ - تختص هذه اللجنة بمعاينة وتقدير قيمة الاراضي - مباشرة هذا الاختصاص بتشكيل مغاير أو بتشكيل قلصر على الشئق المسمى من اعضائها دون الشئق الذي يشترك في عضويتها بحكم الوظيفة أو العكس ينطوى على مخالفة للقانون تستوجب مسئولية مرتكبها .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على قرار وزير استصلاح الاراضي رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لتنظيم تأجير المقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها يبين أنه قضى في المادة ٢٢ منه بإنشاء لجنة تسمى « اللجنة العليا لتقدير الثمان اراضي الدولة » يتم تشكيلها وتحديد اختصاصاتها بقرار من وزير الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي وبالتطبيق لذلك صدر قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والاصلاح الزراعي رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٩ حيث قضى بأن تشكل اللجنة العليا المشار اليها من رئيس واعضاء يتم تعيينهم واعضاء آخرين يشتركون في عضوية اللجنة بحكم وظائفهم كما قضى ذلك القرار أيضا بأن يكون لهذه اللجنة الاختصاص في معاينة وتقدير ثنية الاراضي - ومفاد ما تقدم أن الاختصاص في معاينة وتقدير قيمة

الأراضي يعتمد بهذه اللجنة بالتشكيل المنصوص عليه في قرار تشكيلها ،
أي من الرئيس والأعضاء الذين تم تسميتهم وهم الطاعنون الأربعة في الحالة
المسروضة — والأعضاء الذين يقضي قرار تشكيل هذه اللجنة باشتراكهم
في عضويتها بحكم وظائفهم وعلى هذا النحو يندو مباشرة هذا الاختصاص
بتشكيل مغاير أو بتشكيل قاصر على الشق المسمى من أعضائها دون الشق
الذي يشترك في عضويتها بحكم الوظيفة أو العكس أمرا مخالفا للقانون
ومن ثم منطويا على مخالفة من شأنها عقد مسئولية من يرتكبها .

ومن حيث أن البين من استظهار الأوراق والتحقيقات أن شركة شمال
لتحرير الزراعيه بعثت الى اللجنة العليا لتأمين الأراضي (الطامن الاول)
كتابها المقيد برقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٦ تطلب اتخاذ اللازم نحو تقدير
اثنان بيع بعض الأراضي ، المبينة بالكتاب ، نظرا لان للشركة تعترم بيعها ،
ويكتاب مؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٤ ارسل الطامن الاول بصفته المشار اليها
رده الى الشركة موضعا ان اللجنة العليا لتأمين اراضي الدولة قد قامت
بمعاينة وتقدير المساحات المسروضة للبيع بالمزاد طبقا للكشوف المرفقة .
وان اللجنة وضعت السعر الاساسي للفدان الواحد قرين كل معناه
على الكشوف على ان يكون هذا السعر أساسا للبيع بالمزاد . وأردف قائلا
وفي حالة البيع بالممارسة أو تغيير نوع التصرف يصاد التقدير حسب
الحالة المستجدة . واختتم للكتاب منوها ان هذه الاسعار للأرض دون
المشمولات ومكررا وأساسا للتزايد ويتضح من الكشوف المرفقة ان اللجنة
التي عاينت وتقدرت الأراضي كانت مكونة من الطاعنين الأربعة ، وهم رئيس
وأعضاء اللجنة المسبون ، والأعضاء الذين يشتركون في عضوية اللجنة
بحكم وظائفهم أي أن هذا التقدير صدر من اللجنة بمنعقدة بتشكيلها
الصحيح حسبما نص عليه قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرئ ووزير
الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٩ المشار إليه وان
التمن الذي قدر للأرض أساسا للتزايد هو ٢٠٠٠ جنيه للفدان بالنسبة

المساحة بمقدارها ١٠ مجسم ٢١ قيراط ٥٥ فدان و ١٥٠٠ جنيه للفدان .
بالنسبة لمساحة مقادارها ٢٢ مجسم ١٤ قيراط ٦٥ فدان ٠ وتاريخ
١٣/٢/١٩٨٠. لمصلحة الشركة الى الطابعن الاول بصفته رئيسا للجنة العليا
للتقنين الاراضى كتابا جاء فيه .انه نظرا لان كتاب للجنة المؤرخ ١٤/٨/١٩٧٩
ورد فيه انه فى حالة البيع بالممارسة أو تغير نوع التصرف يعاد التقدير
جيبب الحالة المستجدة ولما كانت الشركة قد تطلعت على بيع الارض
الى شركة الاسكنوية - للاغنية (بالمطريق المباشر) بالاسعار المحددة
بمعرفة اللجنة (اى الاسعار التى كانت حددتها اللجنة أساسا للتزايد)
وكان ضمن موامل ترجيح للبيع للشركة المشتوية طبيعة نشاط هذه الشركة
الاخره حسبما نص عليه كل من عقد تأسيسها ونظامها الاساسى المنشوران
فى عهد الوثائق المصرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ والذى يمثل فى انتساج
البيدارى وتسميتها وانتاج البيض وحلف العواجن والانشاء غرفة توريد لحفظ
المنتجات وتوزيعها فى الداخل والخارج وكل ذلك يساهم على الثروة الغفراء
فى المنطقة كما ان للشركة البائعة ستستفيد باستغلالها لبعض أوجه هذا
النشاط هذا بالإضافة الى أن الشركة المشتوية ستسدد ٥٥% من القيمة
تقدما والباقى مقسط على سنتين وهو ما يتيح للشركة البائعة تنمية
موارده الاستثمار . كما أن الشركة البائعة سيكون لها الحق فى شراء
١٠ مجسم بباقى مستحقاتها وهو يمثل نوعا من الضمان لكل هذه الاستثمارات
شركة شبال التحرير تطلب الامادة مما قد يتردى نحو ماسية هذه
الإيمان أو ما قد يستوجب من تعديلات وإن للشركة المشتوية قامت
بمصاد مبلغ ٣٧٥٠٠.٠ جنيهها وجادة بتنفيذ بقى اشتراطات التعاقد وتشغيل
المساحة فى الاراضى المحددة لها .

وتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٠ بحث الطابعن الاول بصفته رئيسا للجنة العليا
الى شركة شبال التحرير الزرامية كتابا جاء فيه ان السعر المقدر لهاتين
القطعتين بمعرفة اللجنة العليا وهو ٢٠٠٠ جنيه الفدان للقطعة الاولى

ومساحتها ١٠ سهم ٢١ قيراط ٥٥ فدان و ١٥٠٠ جنيه.للدان للقطعة الثانية ومساحتها ٢٢ سهم ١٢ قيراط ٦٥ فدان مناسب للبيع به لشركة الاسكنجرية وقد تم توقيع هذا للكتاب من الطامنين الاربعة - ائى ان هذا الكتاب فيما اتطوى عليه من تقدير لثمن البيع بغير طريق الزاد لم يعتمد الا من جانب من يظنون للشق المسمى من تشكيل اللجنة العليا.للتمين الاراضى دون الاعضاء الذين يمنون الشق الذى يشترك فى عضويتها بحكم الوظيفة والذى به يتحقق تشكيل هذه اللجنة ووجودها قانونا بمليسمح لها بممارسة هذا الاختصاص على النحو الصحيح قانونا وذلك على خلاف ما تم عليه الامر عند معاينة وتقدير ائمن فى المرة الاولى ، اذ فى تلك المرة اعتمد تقدير ائمن من اللجنة المشكلة على النحو الصحيح - حسبما سبق البيان - اذ شارك فيه الاعضاء المسمون وللذين يشتركون فى تشكيلها بحكم وظائفهم . وعلى هذا النحو بان الطامنين الاربعة عندما اتوا ما سمنوه للكتاب المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٢٢ لم يراعوا فى ذلك ما كان يطمين اقتباعه قانونا من وجوب عرض الارض على اللجنة العليا.للتمين الاراضى منعقدة بتشكيلها المقرر قانونا بما ينطوى عليه هذا المسلك من جانبهم من مخالفه للقانون لعدم اشراكهم باقى اعضاء اللجنة ومن ومخالفة لقرار اللجنة الذى سبق ابلاغه للشركة بالثقة بكتاب رئيسها المؤرخ فى ١٩٧٩/٨/١٤ والذى يقضى بان يكون السعر المحدد فيه هو اساسا للتزايد وان فى حالة التغيير يعاد العرض على اللجنة نظرا لان الامر فى هذه الحالة يتطلب امادة التقدير وذلك بعدم عرضهم الامر عليها بما ينطوى عليه من اخلالهم بالالتزام بالعرض حسبما قرره اللجنة الامر الذى تكون معه المخالفة المنسوبة اليهم ثابتة.فى حقهم وبالإضافة الى ما تقدم لانه مما يؤكد ثبوت المخالفة فى حق الطامنين انه عندما طلب من الطامنين الاول بصفته رئيسا للجنة بموجب بكرة شركة شمال الصحير المحررة فى ١٩٨٠/١١/١٦ للنظر فى اعتماد السعر الجعيد الذى وافقت على الشراء به الشركة المشترية وهو يزيد من السعر الذى وافق عليه

الطاعنون بكتابهم المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٢٣ بمقدرا ١/٤ مليون جنيه - اذ
انه بعد اثارة الموضوع وبده النيابة الادارية التحقيق فى المخالفات التى
اكتشفته عرض الموضوع برمته على الوزير المختص فقرر انه يمكن الاستمرار
فى البيع اذا وافقت للشركة المشتريه على دفع ١/٤ مليون جنيه فوق السعر
المقدر - اجتمعت للجنة بتشكيلها بالكامل اى من الطاعنين والاعضاء
المشاركين فيها بحكم وظائفهم ، اى حسبما حدث حين اجتمعت اول مرة
وقد ردت للارض سعرا ي اساس للزيادة ، وذلك حسبما يبين بمحضر اجتماعها
بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥ والذي جاء به ايضا ويثبت من ذلك (اى من السعر
الجديد الذى يشمل الزيادة البائغ مقدارها ١/٤ مليون جنيه) ان متوسط
سعر الفدان الواحد من المساحة المباعة هو ٣٥٩٠ جنيها . ومن
مقارنة الاسعار التى بيعت بها بعض المساحات المجاورة لهذه الارض
نتيجة رسو المزاد فان للجنة ترى ان السعر السابق تقديره بمعرفة اللجنة
العليا لتتمين اراضى السولة بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٥ والمعاهد تقديره فى
١٩٨٠/٢/٢٣ مناسب . ثم اذخفت قائلة « وحيث ان الثمن الجديد الذى
تم التعاقد بموجبه والموافق عليه من مجلس ادارة الشركة لا يقل عن
هذا السعر السابق تقديره فان للجنة تعتبره مناسبيا » وهذا
المحضر يكشف على ان الطاعنين حاولوا من خلال هذا الاجتماع نطعية
المخالفة الثابت ارتكابهم لها من واقع كتابهم المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٢٣ بعد
ما تكشف امرهم وياشرت النيابة الادارية للتحقيقات ، اذ لو كان الامر
لا يحتاج لى للعرض على اللجنة بتشكيلها الكامل كما حدث من جانب
الطاعنين بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ . وهذه المحاولة من جانبهم تاتى عليهم
بغير ما كانوا يشتهون اذ منهم بها سجلوا على انفسهم المخالفة المنسوبة
اليهم والثابت فى حقهم ارتكابها - حسبما سبق البيان - وهى انفرادهم
بالراى فى اعتماد ثمن الاراضى المباعة لشركة الاسكندرية للاغذية ومخالفة
قرار اللجنة العليا بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٤ بعدم التزامهم بما تضمنه . بل
وسجلت عليهم ايضا علمهم بان اسعار المزاد للمساهلات المجاورة اسفرت

من أن سعر الفسدان يصل إلى ضعف ما تسدروه تقريبا بالنسبة لبعض
الجنة هذه الاراضى ولاكثر من النصف بالنسبة للبعض الاخر منها .

ومن حيث أنه تم إلى علم الطاعنين بأن الثمن الذى اعتدوه للارض
يقل كثيرا عن ثمنها الحقيقى فانه إلى جانب ما سجلوه على أنفسهم فى
محضر اجتماع ١٩٨٠/١١/٢٥ - حسبما سلف البيان فان احدا منهم لم
يجحد هذا العلم أو نفاذه سواء امام المحكمة للتأديبية العليا أو هذه
المحكمة هذا بالإضافة إلى أن علمهم بذلك قائم بحسبانهم من أهل الخبرة
فى هذا المجال والتي يحكمها عينوا فى هذه اللجنة المفوض بها تقدير
ثمن الاراضى ، تلك الخبرة التى من شأنها تقدير الثمن على نحو لا ينطوى
على تفاوت يصل إلى حد العنف بينه وبين ما يكتشف عنه الواقع للعلمى
فى ضوء متابعتهم لما تصل إليه الاسعار فى مزايدات الاراضى المائلة وما
اكتسبوه من حكمة عملية فى هذا المجال من خلال ممارستهم لهذا العمل
فترة طويلة من الزمن . ولعل ذلك كله كان السبب فى ابرازهم على نحو
تطلع وصريح فى بداية ونهاية كتاب اللجنة الاول المؤرخ فى ١٩٧٩/٨/١٤
أن هذا التقدير هو أساسى للتزايد وفى حالة التصرف على نحو مغاير
يعاد التقدير ومن جماع ما تتقدم يضحى ثابتا أن الطاعنين كانوا على علم
بأن الثمن الذى تسدروه لبدء المزايد ليس هو الثمن الحقيقى وانما يقل
عنه والا لما كان هناك داع لطلب اعادة العرض لاعادة التقدير .

ومن حيث أنه لا يقال مما تقدم ما انتهى عليه الطعنان المائلان من
أن المزايا والفوائد المشار إليها بكتاب رئيس مجلس ادارة شركة شمال
التحرير المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/١٣ تجعل السعر الذى اعتمده الطاعنون
بمقتضى الكتاب المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٢٣ ليس هو السعر المحدد من قبل
اللجنة العليا لتأمين الاراضى أساسا للتزايد ، ذلك أن المزايا والفوائد المقول
بها لا تمحو أن تكون مردا للاغراض التى تدخل فى النشاط الذى

استمارسه للشركة المشترية حسبما هو منصوص عليه في كل من عقد تأسيسها ونظامها الاساسي وما قد يترتب عليه من اثار وليس من شأن ذلك أن يؤثر في تقدير ثمن الأرض بما يتفق وثمنها الحقيقي . كما أنه ولئن كان تقدير ثمن الأرض هي مسألة تفلوت فيها الآراء ، إلا أن هذا التفلوت إذ بلغ من الضخامة مبلغا يودي بثلثين المقدر الى الانحدار الى نصف الثمن الحقيقي — لا سيما إذا كان معلوما لدى من تولى للتقدير — فإن الامر يندو مثار تسلول واستفهام مثيرا للشك والريبة وبصفة اخص إذا كان من تولى أمر تقدير هذا الثمن لهم من الخبرة والمرايس في هذا المجال — كما هو شأن الطاعنين على النحو المبين تفصيلا فيما سبق — ما يعمصهم من اللوسوع في مثل هذا للخطا الظاهر ، وإيا كان الامر فإن هذه الاسباب التي أوردها في تقريرى الطعن مبينة للصلة بما نسب الى الطاعنين من مخالفات ثبت اقتراءهم لها على النحو المتقدم بيانه تفصيلا عندما اتفعلوا بتقدير ثمن الأرض دون اشتراك باقى أعضاء اللجنة وخروجهم على ما سبق أن قرره هذه اللجنة من العرض عليها بعدم التزامهم بعرض الامر عليها .

ومن حيث انه بالنسبة لما جاء في الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣١ فصلائية المقدم من الطاعن الثانى ، السيد / من أن النيابة الادارية قد نفت في مذكرتها الاتهام عن الطاعنين الاربعة وحفظت التصديق لعدم الاهمية ومن ثم لماذا كانت النيابة الادارية قدسدتهم بعد ذلك للمحاكمة بدون أن تستجد ظروف جديدة تؤثم الطاعنين ، فإن للعبك الملغون فيه وقد انتهى الى ادانة الطاعن الثانى ، السيد / لا يكون قد نابه قصور يجهه جديرا بالالفاء . فإن هذا الوجه من الطعن يتلوى على مغالطة ومخالفة للواقع وفهم قاصر للقانون والوقائع فالشابت من مذكرة النيابة الادارية بالاسكندرية/القسم الاول المورضة في ١٩٨٣/١٢/٩ في القضية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٠ أن رئيس النيابة المحقق وادى صرف النظر عما نسب للطاعنين الاربعة ، الا أنه يعرض الامر على نائب

مدير النيابة الادارية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٨٣/١/٩ استبان مدى التصور الذي شاب التحقيق فأنشر سيادته بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ بمسا يفيد استكمال التحقيق وذلك بالاطلاع على محاضر اللجنة العليا ومعرفة جميع جوانب الموضوع وأعضاء اللجنة العليا واستجلاء ما اذا كان أعضاء اللجنة العليا الموقعين على الكتاب المؤرخ في ١٩٨٠/٢/٢٣ هم بذاتهم أعضاء اللجنة التي قامت بتقدير السند الأساسي للأرض محل التحقيق المبلغ للشركة بالكتاب المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٤ واقتنعت للتشكيرة بالاتي « استيفاء التعليق في ضوء ما يستجد واعادة تحديد المسؤولية حسبما يظهر » وبناء على ذلك عاودت النيابة الادارية التحقيق اعتقاراً من ١٩٨٣/٣/٣٠ مع الطاعنين الاربعة حيث افتمى المحقق في ١٩٨٣/١٠/١٣ الى اتهام الطاعنين بما نسب اليهم في تقرير الاتهام ووافق بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ الوكيل العام الأول للنيابة الادارية على تقديمهم آخرين الى المحاكمة التأديبية لمحاكمتهم طبقاً لتقرير الاتهام وبناء على ما تقدم فانه لا محل لما ذهب اليه هذا الوجه من الطعن لانه لا اصل له من الحقيقة ولا في الأوراق ومن ثم فهو لا يقوم .»

.. ومن حيث انه تأسيساً على ما تقدم جميعه يكون قد ثبت في حق الطاعنين الاربعة ارتكابهم للمخالفات المنسوبة اليهم الاله الذي يستتبع عقد مسؤوليتهم عنها ومجازاتهم عما اقترنوه من ذنب جزاء يتناسب وجسامته هذه المخالفات وترتيباً على ذلك يكون الحكم المطعون عليه عندما قضى بامانتهم وتوقيع الجزاءات الواردة به عليهم قد قلم على اسباب صحيحة مستفصلة، استخلاصاً، سائفاً من اصول ثابتة في الأوراق على نحو تلتهجها واقفاً وقانوناً ومن ثم يكون الطعن عليه غير قائم على أساس صحيح من القوانين مما يعمين للحكم برفضه .

(طعن ١١٩٦ و ١٢٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠)

الفصل الثاني

التصرف المجاني والإيجار الاسمي لاموال الدولة

الفرع الاول

القانون رقم ٢٩ لسنة ٥٨ بشأن قواعد واجراءات

التصرف المجاني والإيجار الاسمي لاموال الدولة

قائمة رقم (٧٦)

المبدأ :

تطلب المشرع لاستعمال الرخصة المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨
للخاصة بقواعد واجراءات التصرف المجاني والإيجار الاسمي لاموال
الدولة ضرورة اتباع اجراءات معينة تبدأ باقتراح الوزير المختص ثم
موافقة اللجنة المالية وتنتهي بصدر قرار من السلطة المختصة بسواء
رئيس الجمهورية او الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه .

التفصيل :

وقد مرص الموضوع على للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩ ماستقرضت حكم المادة الاولى
من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥ في شأن قواعد التصرف بالمجان في
المعارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة التي تخص على انه
يجوز التصرف بالمجان في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او
تاجره بايجار اسمي او بائع من اجرة المثل الى اى شخص طبيعي او
معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، ويكون للتصرف او للتاجر
بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة
الخزانة ، ويصدر بالتصرف او للتاجر قرار من رئيس الجمهورية اذ اجازت
قيمة المال المتنازل عنه الف جنيه ومن الوزير المختص اذا لم يتجاوز
القيمة للتصرف المذكور كما تبينت الجمعية ان المادة ٣ من القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٥٨ المشار اليه نصت على انه يجب بقاء المقار المؤجر ونفا

لهذا القانون مخصصا للغرض الذي اجر من اجله طوال مدة الاجار فاذا لم يخصص العقار للغرض المذكور اعتبر للعقد منسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائي او اعداواذ يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للخاصة بقواعد والاجراءات التصرف المجاني والايجار الاسمي لاموال للدولة ان المشرع تطلب لاستعمال تلك الرخصة ضرورة اتباع اجراءات معينة تبدا باقتراح من الوزير المختص ثم موافقة اللجنة المالية وتنتهي بمسود قرار من السلطة المختصة سواء رئيس للجمهورية او الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه واذا قصد المشرع بهذه القواعد والاجراءات المحافظة على اموال الدولة وعدم انفراد السلطة المختصة باستعمال تلك الرخصة بما يقترب عليها من آثار مالية خطيرة ومن ثم تعتبر موافقة اللجنة المالية في تلك الاحوال شرطا جوهريا ينطوى افعاله على مخالفة جسيمة لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فضلا عن ان الواضح ان عقد الايجار الذي تم مع الاتحاد الاشتراكي باجرة رمزية (١٤ ج شهريا) تم توقيمه في ١٩٧٠/١/٢٥ على ان يجرى باثر رجعي يعود الى ٢١ مايو ١٩٥٨ ومن ثم يكون المتنازل من مبلغ ٥٥٦٠ جنيه عن المدة المذكورة التي جاوزت عشر سنوات مما كان يلزمين معه مسود قرار من رئيس للجمهورية في هذا الشأن وليس ثمة شك في ان عدم الحصول على موافقة اللجنة المالية من ناحية وعدم استصدار قرار من رئيس الجمهورية بعد ان جاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه من ناحية اخرى يجعل القرار المسافر بالتأخير باجرة رمزية لدى الاتحاد الاشتراكي متسما بعدم التتروعية دون ان يغير من تلك القول بان الاتحاد الاشتراكي كان يعتبر احدى السلطات في الدولة لان ذلك لا يخرججه من كونه شخصا معنويا يدخل تحت عموم نص مادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ (أي شخص طبيعي أو معنوي) انه لما كان الواسع التمييز للاتحاد الاشتراكي بالوصف المذكور فانه يخضع لمبدأ سيادة القانون باعتبار هذا المبدأ اساس الحكم في الدولة ، وعلى

كان عيب عدم المشروعية في الحالة-المعروفة جسيما على هذا النص
فانه لايسوغ القترح يمينا تحصن القرارات الادارية لما هو مسلم من انه
اذا كان السبب في القرار جسيما فانه يهبط الى درجة الانعدام . ومن
جهة أخرى فانه بالنسبة لحلول حزب مصر للعربى الاشتراكى والحزب
الوطنى الديمقراطى محصل الاتحاد الاشتراكى في تأجير العين بقيمة اسمية
تقدرها جنيه واحد في السنة مجدير بالذكر انه وأن اجازت-المادة ٣١
من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحتساب السياسية لامين اللجنة
المركزية للنازل عن حق ايجار الامكن التي يشغلها الاتحاد الاشتراكى الى
اى من الاحزاب المذكورة في المادة ٣ وهي حزب مصر العربى الاشتراكى
وحزب الاحرار الاشتراكين وحزب- للتجمع الوطنى للتقدمى للوحدة
وهو ما تم بالفعل بالنسبة الى حزب-مصر العربى الاشتراكى الا أن الاوراق
جاءت خالية من امضاءه بطول-الحزب الوطنى محصل حزب مصر العربى
الاشتراكى في الاجبار اخذا في الاعتبار من-المادة ٣ من القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اوجبت بقاء المقار المؤجر وفقا لهذا القانون
بخصوصا للفرض الذي اجبر من اجله طوال مدة الاجبار ، وأنه اذا لم يضمن
المقار للفرض المذكور لم يمس المقاد مفسوخا من تلقاء نفسه . وانه
اذا كانت الاحزاب السياسية تسعى الى تحقيق اى نفع ممتد يتمثل في
المساعدة في تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى الوطن الا ان
ذلك لا ينفي وجوب الالتزام بالاجراءات والشروط التي نص عليها القانون
في شأن التصرف بالمجان في المقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها
المنقولة .

وترتبا على ما تقدم فان القرار الصادر بايجار الفيلا المشار اليها
في الحالة المعروضة على الاتحاد الاشتراكى بالاجبار الاسمى يعتبر قرارا
غير مشروع مع ما يترتب على ذلك من آثار سواء بالنسبة للقيمة الاجبرية
الاسمية او بالنسبة لمعاملات الحلول في تأجير تلك العين بالاجبار الاسمى اذ

انه كان يلزم لصحة ذلك القرار الحصول اولا على موافقة اللجنة المالية
لوزارة الخزانة ومسحور قرار من رئيس الجمهورية بالتأجير وذلك
وفقا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

لذلك انتهى رضى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
سلامة الاجراءات التي اتبعت في تأجير الفيلا المشار اليها في الحالة
المعرضة مع ما يترتب على ذلك من آثار على النحو السابق بيانه .

(ملف رقم ١١٨/٢/٧ في ١٨/١٠/١٩٨٩) .

الباب الثالث

عدم جواز تملك اموال الدولة العامة او الخاصة بالتقادم

قاعدة رقم (٧٧)

المبحث ٢

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ في القانون
الكنفي - تعتبر الأرض مملوكة لو اضع اليد متى اكتملت مدة التقادم المكسب
الملكية قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر تملك اموال
الدولة الخاصة بالتقادم - مؤدى ذلك : - ان وجود واضع اليد في أرضه
ينفي صفة التعمدى الموجبة لصدور قرار ازالة هذا التعمدى بالطريق
الادارى - صدور حكم قضالى لصالح واضع اليد يدل على ان النزاع بينه
وبين جهة الادارة هو نزاع حول الملكية يختص به القضاء - مؤدى
ذلك : - عدم وجود مبرر لقرار ازالة التعمدى - اساس ذلك : - ان
حق الدولة وغيرها من الجهات العامة في اموالها الخاصة هو حق ملكية
محدية شأنها في ذلك شأن الافراد - لا تلجأ الادارة الى اصدار قرار
الازالة الا اذا كان ادعاء الملكية قائما على سند جدى له اصل ثابت
في الاوراق .

المحكمة :

ومن حيث ان للظاهر من الاوراق ان القرار المطعون فيه صدر بازالة
مبانى مقابل على قطعة أرض في وضع يد المطعون ضدهم منذ امد بعيد
وظاهرهم في ذلك المستندات المقدمة منهم امام المحكمة المطعون في
حكمها ثم الحكم الصادر من محكمة بنها الابتدائية في الدعوى رقم ١٣٧٧/١
١٩٨٢ مدنى كلى تليوب الذى قضى بتثبيت ملكيتهم لسلطة ١٠ س ٢٣ ط
بحوض داير الناحية رقم ١٣ للقطعة رقم ٩ زمام المنيرة مركز للقطار الخيرية
وهي ذات الأرض موضوع النزاع ، اما سند الجهة الادارية في ادعائها
ملكية الأرض وفي اصدار قرارها المطعون فيه فهو قائم على اساس

أن الأرض المذكورة جرن بوك الاعلى المعتبرة من المنافع العامة ، وذلك وجده لا يكتفى لاستظهار السبب المشروع للقرار المذكور فقد تكون الأرض حقاً كذلك ثم تزول عنها صفة المنفعة العامة بالفعل كما يقضى للقانون فتضم ملكاً خاصاً للقولة فإذا ما استطلت وضع اليد عليها من الغير وكانت مدة التقادم المكسب قد اكتملت قبل العمل بالقانون رغم ١٤٧/١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني الذي حظر تلك أموال الدولة للخاصة بالتقادم أضحت مملوكة لا سيما بصد صدر حكم قضائي يستندهم في ادعائهم ويفض النظر عن الطعن فيه بالاستئناف .

فذلك ان دل على شيء فهو يدل على ان نزاعاً جدياً مثاراً حول ملكية هذه الأرض ولن الوسيلة الطبيعية لحسمه هو الحكم القضائي وبسبب القرار الإداري بالازالة والذي يعتبر وسيلة استثنائية يفتض خروجا على الأصل المقرر الذي يقضى بأن خلق الدولة وغيرها من الجهات العامة في الأصل النظامية هو حق ملكية منفية شأنها في ذلك شأن الأفراد ومن ثم فلا تلجأ الى هذه الوسيلة الا اذا كان ادماؤها الملكية قائماً على سند جدي له أصل ثابت في الأوراق . وبناء على ذلك يكون الحكم المطعون عليه قد صادقاً الصواب في قضائه ويكون الطعن عليه في غير محله فيضمن الحكم بولغته وألزام الجهة الإدارية بالصرفات .

١ طعن ١٢٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٨٧/١/١٧ ؟ -

قائمة رقم (٧٨)

النسبة :

أمالك الدولة العامة - لا تملك بغير إذن من قبل الأفراد -
تجوز وزارة الأوقاف لأرض من الأملاك العامة يعتبر تصرفاً معدوماً .

الحكمة :

- ومن حيث أن الثالث من الحقوق الرسمية - الخدمة من قطاعتين -
الاستفراجة من منجلات لأقرباء المعاقرة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ ان تطعن

الارض رقمى ٧٨ و ٨٠ بحوض دابر الناحية / ١٢ ناحية نوى مركز شيبين القناطر - محل النزاع - مقيدة بالسجلات جرد روك الاهالى ومن ثم تعتبر من الاملاك التابعة للدولة التى لا يجوز التصرف فيها أو وضع اليد عليها أو تحملها بالتقادم . وبذلك فغير صحيح ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن حين النزاع وقف خيرى خاضع لاشراف هيئة الاوقاف وأن المدعى استأجر تلك المبنى من الهيئة وكان يؤدي لها الايجار عنها . كما لا يصح ادعاء المطعون ضده بأن ثمة علاقة ايجارية بينه وبين الاوقاف ، ذلك انه يفترض أن مديرية الاوقاف قد اجرت له الارض عملا وحصلت منه الاجرة فان هذا التصرف منها يعتبر ممدوما لوروده على مال عام لا اشراف لها عليه ، وقد اثبتت ذلك لجنة بحث التعميدات بالوحدة المحلية لمركز شيبين القناطر بمحضرها المؤرخ ١٩٨٣/٤/١٠ ، وخاطبت فى شأنه مديرية الاوقاف بكتاب قسم الاملاك رقم ١٧٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢ مطالبا برفع يمين الارض فى حالة حاجة المديرية لها لغرض المسجد الكبير بلاحية نوى وتوسيعه . وقد أجابت مديرية الاوقاف بكتابها المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢٩ بانها فى حاجة الى الارض وطلبت تخصيصها للمسجد دون مقابل وازالة التعميدات الواقعة عليها من المطعون ضده . ولا يغير من هذه النتيجة القول بأن وضع يد المطعون ضده على الارض منذ عام ١٩٦٤ واقامته بناء عليها يفسد ان الارض لم تكن تستعمل كجرد روك الاهالى وقدت تخصيصها للمنفعة العامة بالجميل - ذلك انه مع امتراض صحة هذا الزعم الا ان زوال تخصيص الارض للنفع العام بالفعل لا يترتب عليه التحول المال العام الى مال خاص مملوك للدولة ولكنه يتبع بذات الحاية المقررة للمال العام فى خصوص عدم جواز وضع اليد عليه أو تملكه بالتقادم وازالة التمدى عليه بالطريق الادارى وفقا لحكم المائتين ٩٧٠ من القانون الدنى ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . واذا صدر قرار رئيس مركز ومدينة شيبين القناطر رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - ببناء على

تفويض من محافظ القنيطرة بالقرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ بإزالة التمديد الواقع على قطعة الأرض رقم ٧٨ و ٨٠ المشار إليهما ، فيكون هذا القرار صحيحا وموافقا لحكم اللتان .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ما تنبهم نفى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، يكون قد جانب الصواب خليقا بالانشاء ، ويتمين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لانتقاده ركن الجدية .

٢ طعن ٢٠٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٧ .

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

الاملاك الخاصة المملوكة للدولة اذا حازها الافراد ولم يكتسبوا ملكيتها بالتقادم لعدم اكتمال مدته عند نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٣/٧/١٩٥٧ يتمتع اكتسابهم ملكيتها بالتقادم طبقا لنص المادة الاولى من القانون المذكور .

المحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به وفقا للمادة الثانية منه اعتبارا من تاريخ نشره في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ قضى في المادة الاولى منه بمعدّل المادة ٩٧٠ من القانون المدني على نحو حظر تلك الاصول الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم رغبة في اسباغ الحماية عليها حتى تكون في امان من تملكها بالتقادم حسبما اصبحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فان الاملاك الخاصة المملوكة للدولة اذا حازها الافراد ولم يكتسبوا ملكيتها بالتقادم لعدم اكتمال مدته عند نفاذ هذا القانون في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ يتمتع اكتسابهم ملكيتها بالتقادم ، وذلك صدما بالاثّر المباشر لذلك القانون ..

٢ طعن ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٨ .

المبدأ :

يحظر تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم - الجهة الإدارية المعنية سلطة إزالة التعمدى الواقع عليها اداريا - لا يعوى سلطة الجهة الادارية فى ازالة التعمدى مجرد منازعة واضع اليد أو محض ادعائه حقا لنفسه أو اقامته دعوى بذلك أمام القضاء المدنى - تخضع سلطة الجهة الادارية فى ازالة التعمدى لرقابة القضاء الإدارى عند بحثه مشروعية القرار الصادر بإزالة التعمدى .
المحكمة :

٢ واستقر المبدأ السادس ١٧٠ من القانون المدنى ، بمجلة بالتوانين لرقام لا.ل. لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، على مدى من المفكرات الانشائية ، يبين أن المشرع بسط الحماية على الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، سواء يحظره تملكهما أو كسب حق - عيني عليها بالتقادم ، أو بتجريمه للتعمدى عليها ، أو يتخويله الجهة الادارية المعنية سلطة ازالة هذا التعمدى اداريا ، دون حاجة الى استمراخ القضاء من جانبها أو انتظار كلمته فى دماوى غيرها . فلا يعوى سلطتها فى ازالة التعمدى مجرد منازعة واضع اليد أو محض ادعائه حقا لنفسه أو اقامته دعوى بذلك أمام القضاء المدنى ، طالما أن لدى الجهة الادارية مستندات أو أدلة جديده بحقها ، وهو ما يخضع لرقابة القضاء الإدارى عند بحثه مشروعية القرار الصادر بإزالة التعمدى فهو لا يقضى فى موضوع الملكية أو الحق المتنازع عليه حتى يخصص المستندات ويخصص الأوراق المقدمة من الطرفين ، وإنما يقف اختصاصه عند التحقق من صحة هذا القرار وبخاصة هيأه على سببه المبرر له قانونا المستند من شواهد ودلائل جديده .

... ونحن حيث أنه باستظهار الاوراق ، يبين أن مجلس مدينة رأس البر يمتلك الشقة موضوع النزاع وخصصها سنة ١٩٧٧ كمقر للأسعاف قريب من الطريق الرئيسي بالمدينة . وإرسل السيد رئيس مجلس المدينة الكتاب رقم ٣٩ في ٢٠ من مايو سنة ١٩٨١ إلى السيد مدير عام الشؤون الصحية بدمياط بأنه لوحظ عدم وجود سيارات اسعاف في هذا المقر الكائن بمنطقة تحتاج لخدماته مما يقتضى العمل على توفير هذه السيارات بالمقر وتشغيله قبل بداية موسم الصيف . وإعاد السيد مدير عام الشؤون الصحية بدمياط بالكتاب رقم ١٢٩ في ١٧ من يونيو سنة ١٩٨١ بأن الشقة غير مخصصة آنذاك لرفق الاسعاف بل يسكنها اطعون ضده وهو مدير الاسعاف كسكن شخصي غير حكومي . ورد عليه السيد رئيس مجلس المدينة بالكتاب رقم ٤٩ في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨١ بأن المجلس لم يرخس للمطعون ضده في سكن شخصي ، وطلب المجلس الشعبي المحلي لمركز دمياط من مجلس مدينة رأس البر في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ بياناً يعوقف الشقة ، وهو ما افتاده به السيد رئيس مجلس مدينة رأس البر بالكتاب رقم ٨٢٧ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، وقرر المجلس الشعبي المحلي لمركز دمياط في ١٥ من يناير سنة ١٩٨٣ بضرورة التصك بهذا المقرر للأسعاف وإخلائه بالطريق الإداري ، وبناء على التفويض الصادر من السيد محافظ دمياط بالقرار رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٨ اصدر السيد رئيس مجلس مدينة رأس البر للقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ باخلاء الشقة بالطريق الإداري .

ومن حيث أنه يؤخذ من الوقائع السابق استظهارها ، أن الشقة التي تخصصها كمقر لرفق الاسعاف ، سواء من جانب مديرية الشؤون الصحية ، أو قبل المطعون ضده كمدبر للأسعاف ، وهذا الانتهاء التاتوي أو الفعلي لتخصيصها للمنفعة العامة حصر فيها صفة الاموال العامة مملا بالمادة ٨٨ من القانون المدني ، وأدرجها في الاموال الخاصة

المطوعة لمجلس المدينة ، إلا أنه لا يكفى في حد ذاته لتحويل القلمون ضده كعمير للاسعاف حق اتخاذها بمسكا خلاصا له . كما ان مجلس المدينة حسب ظاهر الاوراق لم يكن له دور في هذا الاتهام ولم يحط خبرا به او باقترائه بمسكى المطعون ضده في الشقة حتى يفسر سكوته بأنه اقرارا ضمنى لهذه المسكى ، فضلا عن ان مجلس المدينة لم يصدر ترخيصا ولم يبرم عقدا ولم يتخذ اجراء على نحو يستند المطعون ضده في سكناه بل سارع فور علمه بها ضمن كتاب السيد مدير عام الشئون الصحية رقم ٤٩ في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨١ الى ائتمنه بأنه لم يرخص فيها ثم تابع الموضوع مع المجلس الشعبي المحلي لمرکز ديباط حتى توجه باصدار قرار اخلاء الشقة بالطريق الادارى وكل هذه الامور تشير الى ان المطعون ضده تصدى على الشقة كملك خاص لمجلس المدينة ، بأن اتخذها سكا له سواء خفية من جانبه او بناء على تصرف او رضاء من مديرية الشئون الصحية دون سند من رئيس مجلس المدينة المالك لها والقائم عليها ، وذلك بصرف للنظر عن وقومها ضمن عمارة سكنية له او وجود متر ثان لرفق الاسعاف ، لان هذا او ذاك لا يجوز للمطعون ضده الاستيلاء على الشقة جبرا عن مجلس المدينة بحجة او باخرى . ومن ثم يحق الازالة المسادية لهذا التصدى على نحو ما صدر به القرار المطعون فيه والذي لا وجه للنعمى عليه بأنه صدر دون انتظار حكم للقضاء في الدعوى المدنية التي اقبلها المطعون ضده يطلب الزام مجلس المدينة بتحرير عقد ايجار له . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جانب للصواب اذ قضى بوقف تنفيذ هذا القرار ، مما يتعين معه للقضاء بإلغاء هذا الحكم وبرفض طلب وقف التنفيذ .

(ملعن ١٣٣٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١٣/١٩٨٨) .

المبحث :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني ، معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ ، - لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم ، ولا يجوز التعمدى على الاموال الممنارة اليها وفى حالة التعمدى يكون للموزير المختص ازالته اداريا - لا يسوغ لجهة الادارة أن تتدخل بسلطانها العامة لازالة وضع اليد اذا كان مستقدا الى مستندات تؤيده أو حالة ظاهرة تدل على جسيمة المركز القانونى الذى يربط بينه - جهة الادارة اذا تخلفت حينئذ لا يكون تخلفها فى مناسبة الزالة اعتداء على ملكها ، وإنما تكون فى معرض انتزاع ما ندعيه من حق ، وهو امر غير جلتز قانونا بحسب الاصل العام الذى يجعل الفصل فى حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية أو القانونية .

ملخص الحكم :

« ومن حيث أن المادة ٩٧٠ من القانون المدني - معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ - تنص على أنه لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم - ولا يجوز التعمدى على الاموال الممنارة اليها بالفترة السابقة ، وفى حالة التعمدى يكون للموزير المختص ازالته اداريا ، وقد استقر للراى على أن سلطة الجهة الادارية فى ازالة التعمدى على امتلكها الخاصة بالطريق الادارى المخولة لها بمقتضى المادة المذكورة منوطه بتوافر اسبابها من اعتداء ظاهر على ملك للدولة أو محاولة غصبه واذا كان واضح اليد يستند فى وضع يده الى ادعاء يصدق على هذا الملك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق ا وكثت لحالة للظاهرة تدل على جسيمة ما ينسب الى

نفسه من مركز قانونى بالنسبة للمعتار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك الدولة .. وبالتالي لا يسوغ لها فى هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها العامة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائثذ فى مناسبة ازالة اعتداء على ملكها ، وانما تكون فى معرض انتزاع ما تدعيه من حق ، وهو امر غير جائز قانونا بحسب الاصل العام الذى يجعل للفصل فى حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية او للقانونية .

ومن حيث ان الثابت من المستندات التى تقدمها الطامن وزميله ناجى على عبد القوى (الطامن فى الطمن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٣١ ق) امام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية ان الطامن متعاقد مع الجمعية للتعاونية للزراعية بناحية البرقوجى مركز دمنهور على استئجار اربعة ائدنة وقد جاء بمحضر المعاينة واثبات الحالة المحرر بمعرفة الجمعية للتعاونية للزراعية بناحية البرقوجى بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ بان الارض موضع الشكوى ارض زراعية وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على الطبيعة بان الارض منزرمة حاليا بمحاصيل نول وكتان وقمح وبرسيم ، وان المزارعين يقومون بتوريد المحاصيل المقررة عليهم ، قلعوا بتوريد الارز والمحاصيل الاخرى فى العام الماضى والاعوام السابقة الى الجمعية ، وان المستأجرين يعاملون على مساحاتهم بموجب عقود ايجار مختومة بخاتم المنطقة وموقعة من مدير منطقة الاصلاح الزراعى ، وخطاب مدير المنطقة يفيد ان المذكورين يقومون بسداد الاجار فى الاعوام السابقة والعام الحالى ومنظفون فى سداد الاجار ، وقد ورد اسم الطامن باعتباره مستأجرا لاربعة ائدنة كما جاء بمحضر المعاينة واثبات الحالة المحرر فى ١٩٨٥/٥/٢ بمعرفة اللجنة المشكلة بالجلس للشمعى لدائرة ندية بان الطامن مستأجر لاربعة ائدنة من الاصلاح الزراعى البرقوجى ، ان الارض موضع الشكوى ارض زراعية وليست بساتين وانها منزرمة بمحاصيل شتوية قمح وكتان ونول

ويوسيم) وقد تقسم المستأجرون للمجلس الشعبي بالبطاقات الزراعية التى تدل على تعاملهم مع الجمعية الزراعية البرقوجى ، كما وجد معهم علوم وزن «توريد الارز عن الاموام السابقة الى الجمعية) ومعهم تسائم سداد القيمة الاجارية لكل حسب مساحته . وقد افاد مدير جمعية البرقوجى المجلس الشعبى بان المذكورين يتعاملون عن هذه المساحات بموجب عقود ايجار رسمية وموقع عليها من مدير منطقة الابدانية للإصلاح الزراعى ومعتدده بخاتم المنطقة كما يوجد طرف مدير الجمعية المذكور خطابات من مدير الإصلاح الزراعى تفيد بضرورة تعامل المذكورين حيث يتم سداد الإيجار سنويا ، وانهم يتعاملون بالجمعية وعقود الإيجار الخاصة بهم مسجلة بسجلات الجمعية وانهم يقومون بتوريد الحاصلات الزراعية المخر توريدها بالكامل وارثت للجنة المذكورة استمرار العلاقة الاجارية وابقاء الحال على ما هو عليه حيث لا يوجد اى تعديلات من المذكورين ولا يوجد اية مخالفات ضدهم ، الامر الذى يستفاد منه صراحة بما لا يدع مجالا للشك ان وضبح يد الطاعن على الارض حصل للنزاع له ما يبرره بالاستئجار وينفى عنه صفة الاعتماد على ملك الإصلاح الزراعى وبالتالي لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بعد تعديلها لازالة التعدى على الارض المذكورة . واذا كانت الجهة الادارية تدعى ان الارض المذكورة مؤجرة لزراعة واحدة لمدة محدود وامتنع الطاعن عن تسليمها فى نهاية مدة الإيجار ، فانه كان يتمتع عليها لحسم النزاع ان تلجأ الى السلطة القضائية المختصة فى هذا الشأن . واذا لم تنفل فقد لجأ الطاعن وآخرون فزعموا الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ مدنى مركز دمنهور فاصدرت المحكمة حكمها بجلسة ١٩٨٥/١٣/٢٩ بثبوت العلاقة الاجارية بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وبين الدمين كل حسب المساحة المؤجرة له لغاء الاجرة القانونية باعتبارها سببة لافال الضريبة وكلفت رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بتلحية البرقوجى مركز دمنهور بتحرير عقود الإيجار والتوقيع نيابة عن

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وتسليم نسخة مخطومة من كل عقد الى كل من طرفيه وإيداعه نسخة اخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وقد أصبح هذا الحكم نهائيا وواجب التنفيذ بمعد ان صدر حكم من الاستئناف المقام من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ مدنى مستأنف دمنهور بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ بعدم قبول الاستئناف شكلا . وعلى ذلك فإن القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر من رئيس مركز ومدينة دمنهور بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ بازالة التمتعيات الواقعة من الطامن وآخرين بوضع يدهم على مساحات ضمن حديقة البرقسوجى مركز دمنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من ازالة يد الطامن عن المساحة التى يضع يده عليها . ومن ثم يتعين اجابة الطامن الى طلب وقف تنفيذ هذا القرار . واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب برفض طلب وقف التنفيذ فانه يكون مخالفا للقانون » .

(طعن ٣٧٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧) .

(نفس المعنى طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٧) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

وضع اليد على أرض مملوكة للدولة ملكية خاصة يجب أن يستوى على سند من القاتون بدرا عنه صفة التمديد — والا شكل تصديا عليها — وحقت ازالته اداريا بموجب قرار من الوزير أو المحافظ المختص — لا يكتفى اقيام هذا السند القانونى لوضع اليد المشروع مجرد وجود ارماسات تماثيد او اتخاذ اجراءات مبهدة له — حتى ولو شككت هذه التماثيد وعدا بالتماثيد — الوعد بالتماثيد لا يقوم مقام المقعد الموعد بإبرامه لا بمقتضى حكم حائز لقوة الشيء المقضى به (المادة ١٠٢ مدنى) .

الحكمة :

« ومن حيث أن المادة ٩٧٠ من القانون المدني حظرت تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم وحظرت التعمدى عليها وخولت الوزير المختص الحق في ان يزيل اداريا الاعتداء عليها كما ان المادة ٢٦ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ عقدت هذه السلطة للمحافظ اذ اناطت به اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يتقع عليها من تعدييات بالطريق الادارى . ويضاء عليه فان وضع اليد على ارض مملوكة للدولة ملكية خاصة يجب ان يستوى على سند من القانون يدرا عنه صفة التعمدى بان يخول صاحبه حق بسط يده عليها او حيازته لها مثل عقد بيع ولو ابتدائي او عقد ايجار بها ، والا شكل تمديدا عليها وحقت ازلته ادارية بموجب قرار من الوزير او المحافظ المختص . الا انه لا يكفى لقيام هذا للسند القانونى لوضع اليد المشروع مجرد وجود ارضيات تماقد او اتخاذ اجراءات ممهدة له من قبل أن تتوج بعقد يخول وضع اليد صدمها بمقتضاء ، حتى ولو شكلت هذه المقدمات وعدا بالتماقد وهو ما لا ينبغي طبقا للمادة ١٠١ من القانون المدني الا اذا ميئت فيه جميع المسائل الجوهرية للعقد الموعود بابرامه والمدة التى يجب ابرامه فيها وروعى فيه الشكل المشرط لتمام هذا العقد محل الوعد ، اذ ان المادة ١٠٢ من القانون المدني صريحة فى أن الوعد بالتماقد لا يقوم مقام العقد الموعود بابرامه الا بمقتضى حكم جائز لهوة للشيء المعنى به .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الاوراق وبالتقدير اللازم للفصل فى الشق المستعجل بطلب وقف بتنفيذ للقرار المطعون فيه ، أن الارض التى يفسع الطامتون ايديهم عليها من الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة ، وطلبوا ثرائعها من مسندوق لراضى الاستصلاح بوزارة استصلاح الاراضى حينذاك ، ودفعوا تأمينا مؤقتا لدفعة ثراء مقداره ١١٠٠ جنيه تمس

الايصال رقم ٥٢٣٧٩٧ في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، واحظرهم الصندوق في الكتاب رقم ١١٩٤ المؤرخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٩. بموجب معاينة الأرض من جانب اللجنة المختصة في ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ ، الا انه لم يتم تحرير عقود ولو ابتدائية معهم بسوة بما جرى مع السيدة/هانم محمد أحمد صبره التي حرر معها للصندوق عقدا ابتدائيا برقم ١٢٣ في ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ حسب البادئ من الصورة التي قدمها للطاعنون. ومفاد هذا انه ولئن سبق اتخاذ اجراءات في سبيل بيع الارض للطاعنين، الا انها لم تتمخض عن ابرام عقد بيع معهم بالارض وفتح ايديهم حتى يكتسبوا صفة للمشتريين لها وتسبغ المشروعية على حيازتهم لها وزيارتهم اياها وبنائهم فيها ، كما انها أن شكلت جدلا ومدا بالبيع فانه وعد لا يتهم مقام عقد البيع دون حكم قضائي حائز لقوة الشيء المفضى به حسبها نص المادة ١٠٢ من القانون المدني ، فضلا من أن للطاعنين وإن ادسوا وضع ايديهم على الارض منذ مدة طويلة فانهم لم يزعموا تملكهم اياها بالتقدم في تاريخ سابق على حظر هذا التملك بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي سجل المادة ٩٧٠ من القانون المدني ، وبذا يمثل وضع ايديهم على الارض تمديدا يرضخ في الإزالة الإدارية بقرار من المحافظ طبقا للمادة ٢٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩. بصرف النظر عن مدى تسمية الارض للهبة العامة للإصلاح الزراعي ما دامت بذاتها أرضا مملوكة للدولة ملكية خاصة في دائرة محافظة الشرقية على نحو يعتد لحفاظها الاختصاص بقرالة التصديت عليها ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون حسب الظاهر صادرا من مختص وقتا على صحيح سببه ومبررا بما نعا عليه الطاعنون مما يخلف معه ركن الجدية للالزام للقضاء بوقف تنفيذه .

٧ طين ١٠٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٠ .

المبدأ :

استظهر ملكية المدعى للأرض التي بنى عليها البناء المقام عليها تكون سابقة وثيقة قبل بحث أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمراني - حتى مع مراعاة المدعى لأحكام هذا القانون فإن ذلك لا يجيز له البناء في أملاك للدولة العامة أو الخاصة بالمخالفة للقوانين المنظمة لهذه الملكية - وكذا حكم المادة ٩٧٠ من القانون المنى - عدم جواز تملك الأموال الخاصة بالملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني على هذه الأموال بالتقادم .

لا يجوز التصدي على الأموال المشار إليها ، وفي حالة حصول التصدي يكون للوزير المختص حق إزالته إداريا - المادة ٢٦ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ - للمحافظة أن يتخذ جميع الإجراءات التكميلية بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة ، وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري - عدم صدور قرار من المؤسسة المصرية السامة بتمهير الصحارى بالاعتداد بملكية المدعى لأرض النزاع وانتقالها إليه من ملكية الدولة - عدم جواز تعديده على هذه الأرض بالبناء وبصرف النظر عن أحكام قانون التخطيط العمراني .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن المسائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الثابت أن الأرض المقام عليها المنزل محل القرار هي من أملاك الدولة لعدم تماثل المحافظة أو الوحدة المحلية بالبيع أو الإيجار كما أن المطعون ضده لم يقدم ما يثبت ملكيته لهذه الأرض، ومن ثم فإن قيامه بالبناء على أرض مملوكة للدولة دون تصريح من الجهة الإدارية المختصة وبالمخالفة للتخطيط العام العمراني يوجب على المحلف

بصفته اصدار قرار بالازالة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والامال التى تمت بالمخالفة لاحكام قانون تقسيم الاراضى المصدرة للبناء وطبقا للمادة ٩٧ مئذنى وطبقا لاختصاصات المحافظ المقررة فى المادة ٢٦ من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ كما انه لم يثبت الاعتداد بملكية الظلمون ضده للارض طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ والقرار الجمهورى رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٨٣ وللشراء من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى واخيرا فان الارض المقام عليها الجبنى تقع ضمن المناطق الاستراتيجية للغامية وتخرج من نطاق الاراضى التى يصدر بشأنها قرارات بالاعتداد بالملكية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار محل الطعن صدر من السيد/محافظة جنوب سيناء برقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩ وتضمنت المادة الثانية منه ان يتم ازالة البناء المقام فى المنطقة ما بين مدينة رأس سدر وحى العائش من رمضان على يمين الطريق الرئيسى الشط - للطور والذي اقامه المواطن فريخ مروج الله مبراج دون تصريح ، ويتعارض مع التخطيط العمرانى للمدينة ، وأشار القرار فى ديباجته الى القسانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩. بنظام الحكم المحلى والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم اعمال البناء والى مذكرة السيد/رئيس الوحدة المحلية لمدينة رأس سدر بشأن طلب ازالة المساكن التى اقامها بعض البدو بمدينة رأس سدر دون تصريح فى المناطق المنوع فيها البناء والمخصصة لمشروعات الامن الغذائى واللى يتناول اقلتها مع التخطيط العمرانى للمدينة ، وقد ذكر المطعون ضده فى صحيفة دعواه ان ملكيته للارض المقام عليها البناء ترجع الى عام ١٩٥٩ بالشراء من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ودفعت جهة الادارة بعدم ملكيته لتلك الارض وانها من املاك الدولة ومن ثم فلان استظهار ملكية المدعى لارض النزاع تكون سابقة لازمة قبل بحث احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى اذ انه حتى

مع مراعاة الدمي لأحكام هذا القانون فإن ذلك لا يجوز له البناء في أملاك الدولة العامة أو الخاصة بالمخلفة للقوانين المنظمة لهذه الملكية وكذا حكم المادة ٩٧٠ من القانون المضى وتنص على أنه « لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني على هذه الأموال بالتقادم » . ولا يجوز التمسك على الأموال المشار إليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التمسك يكون للوزير المختص حق إزالته إدارياً ، « كما تنص المادة ٢٦ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن للمحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تمسكات بالطريق الإداري » .

ومن حيث أن ظاهر الأوراق وما قدمه الدمي يبيد أن الأرض المقام عليها البناء محل قرار الإزالة سبق أن تقدم الدمي بطلب بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحاري لتملكه هذه الأرض وإن المؤسسة وأفته بالكتاب رقم ٤٨/٢/١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩ بالنماذج للخاصة بطلبات التمليك لاستيفاء للبيانات الواردة بها وأعادتها للمؤسسة لا مكان للنظر في طلبه كما أنه سدد مبلغ عشرة جنيهات بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ كرسوم معانة ومصاريف إدارية لمصلحة للوحدة المحلية لإدانة سدر وكتمان لجديدة طلب الاعتداد بالملكية ، مما يبدو ظاهراً أنه لم يصدر قرار بالاعتداد بملكية الدمي لأرض النزاع وانتقالها إليه من ملكية الدولة ومن ثم ما كان يجوز له التمسك عليها بالبناء ويعترف النظر من أحكام قانون التخطيط العمراني وأذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في بحث ركن اللجبة في طلب وقف تنفيذ للقرار المطعون فيه فائلاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في ضوء ما ظهر من وقائع ويقتضي الحكم بإلغاء دون حاجة لبحث ركن الاستعجال » .

٢ ظعن ١٩٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٥

المادة ٩٧٠ من القانون المنى - ممدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ مؤداهما - لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للشخص الاعتبارية العامة واموال الاوقاف الخيرية او كسب اى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم - لا يجوز التمدى على هذه الاموال - فى حالة التمدى يكون للوزير المختص ازالته اداريا - سلطة الجهة الادارية فى ازالة التمدى على املاكها الخاصة بالطريق الادارى المخول لها منوطة بتوافر اسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة او محاولة غشبية - انا كان واضح اليد يستند فى وضع يده الى ادعاء بحق على هذا المالك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق او كانت للحالة للظاهرة تدل على جدية ما ينسبه الى نفسه من مركز قانونى بالنسبة للمطال فلا يكون ثمة غصب او اعتداء وقع على ملك الدولة - لا يجوز فى هذه الحالة ان تتدخل بسلطتها العامة لازالة وضع اليد - فى هذه الحالة لا يكون هناك اعتداء على ملكها .

المحكمة:

ومن حيث ان المادة ٩٧٠ من القانون المنى - ممدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للشخص الاعتبارية العامة وكذلك لهوال الاوقاف الخيرية او كسب اى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم - ولا يجوز التمدى على الاموال المشار اليها بالمقرة السابقة » وفى حالة التمدى يكون للوزير المختص ازالته اداريا « وقد استقر الراى على ان سلطة الجهة الادارية فى ازالة التمدى على املاكها الخاصة بالطريق الادارى المخولة لها بمقتضى المادة المذكورة منوطة بتوافر اسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة او محاولة غشبية واذا كان واضح اليد يستند فى وضع يده الى

أدعاء بحق على هذا الملك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق أو كانت اللقطة الظاهرة تدل على جدية ما ينسبه الى نفسه من مركز قانوني بالنسبة للمعيار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك الدولة . وبالتالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها للتمهنة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حاللتها في مناسبة ازالة اعتداء على ملكها ، وإنما تكون في معرض انتزاع ما تدعيه من حق ، وهو امر غير جائز قانونا بحسب الاصل للعام الذي يجمل الفصل في حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية او القضائية .

ومن حيث أن للثابت من المستندات التي تمسحها للطامن امام محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية ان الطامن متعاقد مع الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي مركز دمنهور على استئجار اربعة الفدنة ونص الشرط الاول منه على ان مدة العقد من اول نوفمبر سنة ١٩٨١ حتى ٣٠/٤/١٩٨٢ ويعتبر عقد الايجار معتدا من تلقاء نفسه طالما ان المستأجر يؤدي التزاماته على الوجه المبين بالعقود وجاء بمحضر المعاينة وثبتت الحالة المحرر بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٥ ان الارض موضوع الشكوى ارض زراعية ، وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على الطبيعة ان الارض مزرعة حاليا بحاصل نول وكان وضع ويرسيم ، وان المزارعين يقومون بتوريد الارز والحاصل الاخرى في العام السابق والاعوام السابقة الى الجمعية وان المستأجرين يعاملون على مساواتهم بموجب عقود ايجار مختومة بخاتم المنطقة وموقعة من مدير منطقة الاصلاح الزراعي ، وخطاب مدير المنطقة يفيد ان المزارعين يقومون بسداد الايجار في الاعوام السابقة والعام الحالي ويتظلمون في سداد ايجار ، ولقد ورد اسم الطامن باعتباره مستأجرا للمانية لمسندة كما جاء بمحضر المعاينة وثبتت الحالة المحرر في

١٩٨٥/٥/٢ بمعرفة اللجنة المشكلة بالمجلس الشعبي لدائرة نديية ان الطاعن مستاجر لثمانية أهدنة من الاصلاح الزراعى بالبرقوجى ، وأن الارض موضوع الشكوى أرض زراعية وليست بساتين وانها منزرعة بحاصيل شتوية (قمح وكتان وفول وبرسيم) وقد تقدم المستاجرون للمجلس الشعبى بالبطاقات الزراعية التى تدل على تعاملهم مع الجمعية الزراعية بالبرقوجى ، كما وجد معهم علوم وزن لتوريد الازر عن الاعوام السابقة الى الجمعية) ومعهم قسائم سداد للقيمة الاجارية لكل حسب مساحتهم . وقد اناد مدير جمعية البرقوجى المجلس الشعبى بأن المذكورين يتعاملون عن هذه المساحات بموجب عقود ايجار رسمية وموقع عليها من مدير الایمادىة للاصلاح الزراعى ومعتدة بختم المنطقة كما يوجد طرف مدير الجمعية المذكور خطابات من مدير الاصلاح الزراعى تفيد بضرورة تعامل المذكورين حيث يتم سداد الاجار سنويا ، وانهم يتعاملون بالجمعية وعقود الاجار الخاصة بهم. مسجلة بسجلات الجمعية وانهم يقومون بتوريد الحاصلات الزراعية المقرر توريدها بالكامل واوتات للجنة المذكورة استمرار العلاقة الاجارية وبايقاء الحال على ما هو عليه حيث لا يوجد اى تعديلات من المذكورين ولا يوجد اية مخالفت ضدهم ، الامر الذى يستلزم منه مراجعة بما لا يقع مجالا للشك ان وضع يد الطاعن على الارض محل النزاع له ما يبرره بالاستعجارية وينتفى عنه صفة الاعتماد على ملك الاصلاح الزراعى وبالتالي لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بعد تعديلها لازالة التعمدى على الارض المذكورة واذا كانت الجهة الادارية تدعى ان الارض المذكورة مؤجرة لزراعة واحدة لمدة محدودة وامتنع الطاعن عن تسليمها فى نهاية مدة الاجاز ، فانه كان يتعين عليها لحسم النزاع ان تلجأ الى السلطة القضائية المختصة فى هذا الشأن . واذا لم تفعل فاعتد لجا الطاعن واخرون فرفضوا الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ مثنى مركز دمنهور فاصدرت المحكمة حكما بطلان الدعوى . ١٩٨٥/١٢/٢٩ م بقوت للعلاقة الاجارية بين الهيئة العامة للاصلاح

للزراعى وبين المدين كل حسب المساحة المؤجرة له لقاء الاجرة القانونية باعتبارها سبعة امائل الضريبة وكلنت رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بنهاية البرقوجى مركز دمنهور بتحرير عقود الايجار والتوقيع نهائية من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح للزراعى وتسليم نسخة مفعومة من كل عقد الى كل من طرفيه وايداعه نسخة اخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وقد اصبح هذا الحكم نهائيا وواجب النفاذ بعد ان صدر حكم فى الاستئناف المقام من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح للزراعى رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ محنى مستأنف دمنهور بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وعلى ذلك فان للقرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر من رئيس مركز ومدينة دمنهور بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ بالزلة التصحيحات الواقعة من الطاعن وآخرين بوضع يدهم على مساحات ضمن حديقة البرقوجى مركز دمنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من ازالة يد الطاعن عن المساحة التى يضع يده عليها . ومن ثم يتعين اجابة الطاعن الى طلبه وقف تنفيذ هذا القرار . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يرفض طلب وقف التنفيذ فانه يكون مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بالفسخ واجابة الطاعن الى طلبه مع الزام الطعون خسدهم بالمصروفات من درجتى التقاضى .

الطعن ٣٧٤٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدنى حظرت تلك الاموال الخاصة بالملوك للدولة او لاي من الجهات المصعدة فى نص هذه المادة المشار اليها او كسب اى حق عينى عليها بالتقادم — خولت هذه المادة السلطات المختصة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصحيحات على تلك الاموال بالطريق الادارى — يجب ان يكون مسند الجهة الادارية فى الادعاء بملكيتها للمال

الذى تتدخل لازالة التعدى عليه ادارية سند جدى له اصل ثابت
 فى الاوراق يتعين لاستخدام الجهة الادارية سلطتها فى ازالة التعدى المباشر
 التى اتاحها لها القاتلون ان يكون هذا للتعدى قائما بحسب ظاهر
 الحال على الفصص والمعداوان المادى على اموال الدولة الخاصة او
 العامة - القضاء الادارى فى نحصه لمشروعية سبب قرار الازالة لا يفضل
 فى نزاع قائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ولا يتطفل فى نحص ما
 يقدم من مسندات بقصد الترجيع فيها بينها - لان هذا كله من
 اختصاص القضاء المدنى الذى يملك وحدة الحكم فى موضوع الملكية -
 يقف اختصاص القضاء الادارى عند حد التحقق من ادعاء الجهة الادارية
 بملكيتها للأرض محل قرار الازالة ادعاء جدى له شواهد المجررة من
 واقع الاوراق .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن قرار ازالة التعدى (الطعون
 فيه) صدر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٠ وعلم به المدعى (الطامن) فى ذات
 التاريخ ومن ثم سارع بالطعن فيه امام محكمة الامور المستعجلة بتاريخ
 ١٩/١/١٩٨١ بالدموى رقم ١٦٧/١٩٨١ وصدر فيها حكم بمسند
 الاختصاص نوعيا - دون اهالة - وذلك بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨١ ما قام المدعى
 - ثنية - دموى امام المحكمة الابتدائية بتاريخ ٧/٣/١٩٨١ وقضى فيها
 بعدم الاختصاص وبالحالة للدموى الى محكمة القضاء الادارى بالاستكثرية .

ومن حيث أنه من المقرر أن رفع الدموى امام محكمة غير مختصة
 يقطع الميعاد ومن ثم فإن قيام المدعى برفع دعواه امام القضاء المستعجل
 فى ١٩/١/١٩٨١ - اى خلال الميعاد المقرر قاتونا لرفع دعوى الالفاء
 بحسبان انه اخطر بالقرار الطعون فيه بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٠ يؤدى الى
 قطع الميعاد ، كما ان قيامه برفع دعواه امام المحكمة الابتدائية

بالاستكدرية بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ أى قبل مرور سنتين يوما على صدور حكم القضاء المستعجل فى ١٩٨١/٣/٢٢ ، يؤدى الى قطع الميعاد ، وقد احييت الدعوى الثانية بحكم — تأيد استئنافيا الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص ومن ثم فان رفعها فى الميعاد المقرر أمام محكمة غير مختصة والاحالة بعد ذلك الى المحكمة المختصة يجعل الدعوى المشار اليها مرفوعة فى الميعاد المقرر طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٢/٤٧ ، مما لا يجوز معه انقضاء بعدم قبولها شكلا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ومن ثم فانه يكون قد صدر على غير سند من الواقع ومخالفا للقانون وبالتالي جديرا بالانفاء .

ومن حيث أن الدعوى مهية للمفصل فيها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطامن كان قد اشترى قطعة الارض المشار اليها بمريضة الدعوى من السيد/ بموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٩٥٦/٥/١٢ صدر بشأن حكم صحة ونفاذ من محكمة الاستكدرية الابتدائية فى ١٩٨١/٥/٢٥ ، وأنه قد تسلم الارض من تاريخ شرائه لها ووضع عليها يده بأن أقام عليها ١١ غرفة وكشك خشبي (١) لادارة اعمال تجارة للفاكهة ، وأنه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٧ فوجيء بشرطة قسم المتفزة تخطره بخطاب صادر من الادارة العامة للاموال المستردة بوزارة المالية — تسام املك للحكومة المستردة — موجه الى مأمور قسم شرطة المتفزة ، بتسحب القوة اللازمة لازالة التعمدى الواقع من الطامن على الارض المشار اليها — والتي آلت ملكيتها للدولة — والتي صودرت من السيدة/جان رود نزوجة صالح كوكا رشيد .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٩٧٠ من القانون الدنى — المعدلة — حظرت تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او لاي من لجهات الواردة

بالمادة المشار إليها ، أو كسب أى حق مبنى عليها بالتقادم ، وإنها
خولت السلطات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعويضات على
تلك الأموال ، بالطريق الإدارى ، إلا أنه من ناحية أخرى فقد جرى قضاء
هذه المحكمة على سبب صحيح بأن يكون سند للجهة الإدارية على الإدماء
بملكيتها للمال الذى تتدخل لازالة للتعدى عليه اذاريا ، سند جدى له
أصل ثابت فى الأوراق ويتمين لاستخدام الجهة الادارية سلطتها فى ازالة
التعدى بالتنفيذ المباشر الذى اتاحها لها القانون أن يكون هذا للتعدى
قائما بحسب ظاهر الحال على النصب والمدون المسمى على أموال
الدولة للخاصة أو العامة ، بأن يكون هذا التعدى من الأفراد أو
الأشخاص الخاصة غير مستند على أى وجه على سند قانونى ظاهر يجعل
للأفراد بحسب الظاهر حق فى ملكية هذه الأموال أو حيازتها لا تحفضه
المستندات المتعلقة لجهة الإدارة ، فإذا ما كان للأفراد أدلة قانونية ظاهرة
على الملكية أو الحيازة أو غير ذلك من الحقوق فإنه لا يسوغ للجهات
الإدارية استخدام حق التنفيذ المباشر لأنهم من مباشرة حيازتهم أو انتقلهم
للمال المملوك للدولة ويتمين على الجهة الادارية المختصة للجوء الى القضاء
للحصول على احكام بها لها من حقوق أن وجدت ولبحسب ادماءات
الأفراد ثابتة بحسب الظاهر قانونا على المال المملوك للدولة وتلك الأدلة
للشرعية واحتراما لسيادة القانون والتزام بالحدود التى وعدها المشرع
والحكمة التى تنبأها من تمكين الإدارة من حماية الأموال العامة والمملوكة
للدولة من المدحون المسمى والاغتصاب الذى لا سند له من الأفراد كما
أن القضاء الإدارى فى نفسه لمشروعية سبب قرار الازالة لا يفصل فى نزاع
قائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ولا يتدخل فى قصص ما يقدم من
من مستندات بقصد الترجيح فيما بينها — لأن ذلك كله من اختصاص
القضاء المدنى الذى يملك وحده الحكم فى موضوع الملكية — وإنما يقف
اختصاص القضاء الإدارى عند حد الضيق الإدارى من

ادعاء للجهة الادارية بملكيته للارض محل قرار الازالة ادعا مجدى له
شواهده المبررة من واقع الأوراق .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المنازعة الماثلة فان الجهة
الادارية تكلفت فى مقام دفاعها وما صحته من مستندات بالقول بان
الارض موضوع النزاع ضمن الاملاك المستردة وفقا لصكم القانون رقم
١٩٥٣/٥٩٨ بشأن مصادرة اموال وممتلكات اسرة محمد على باعتبار ان
هذه الارض كانت ملك السيدة/جان رودن زوجة صالح كوكا رشيد
وتمعت للجهة الادارية عند هذا القول دون ان تقدم اى مستند بذلك
على صحة ما تدعيه ، ذلك لان المدعى (الطاعن) تقدم بحكم صحة ونفاذ
مقتد شرائه الارض موضوع النزاع كما قدم كتاب مراقبة الضرائب العقارية
بالاسكندرية يفيد انه وبالبحث فى مكلفات ناحية المندرة خلال المدة من
عام ١٩٤٩ حتى الان لم يستدل على وجود تكليف باسم السيدة/جان رودن
زوجة صالح كوكا رشيد ، وان تقرير الخبير الذى انتدبته المحكمة عند
نظرها للقضية رقم ٤٠/٥٢٦ ق استثناف اسكندرية المقام من المدعى
(الطاعن) طعنا فى الحكم الصادر بمسدم الاختصاص والاحالة اوضح
ان ادارة الاملاك المستردة لم تقدم اى مستندات تفيد ملكية ارض النزاع
لاسرة محمد على بانها ، وان المقعد المسجل الذى تقدمته الادارة مجهل
الحدود والابعاد ويتمخز تطبيقه على العين محل النزاع ، وان الاملاك
المستردة تارة تقدر ان الارض كانت ملكا لمن يدعى جان رودن واخرى تقدر
بانها كانت ملكا للملك السابق فاروق وانها لم تقدم للقرار الصادر
بمصادرة الارض المنازع عليها .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم الى ان الارض موضوع النزاع
لم يقع من ظاهر الاوراق دليل جدى على ان حيابة الطاعن لها تامة ،
عدوانا وشعبا ماديا لها لانها من املك اسرة محمد على المصادرة

والمملوكة للدولة ، وهو السبب الذي تستند اليه الجهة الادارية في
اصدارها للقرار المطعون فيه ، الامر الذي يجعل القرار المطعون فيه
ناقدا لركن السبب ، ويكون من ثم واجبا للقضاء بالفسائه .

ومن حيث انه بناء على ما سبق نلحه يضمن قانونا القضاء بالفساء
للحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلا وبالفاء للقرار المطعون فيه ، .

الطعن ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ .

الباب الرابع

إزالة التمدي على أملاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري

الفصل الأول

جواز إزالة التمدي على أملاك للدولة بالطريق الإداري

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

المادة (٩٧٠) من القانون المدني معذلة بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بسط المشرع حمايته على الأموال الخاصة المطوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة — من وسائل تلك الحماية : حظر تمليك هذه الأموال أو كسب حق عيني عليها بالتقادم وتحريم التمدي عليها وإزالتها إداريا دون حاجة إلى استمراخ القضاء أو انتظار كلمته في دعوى يرفعها الأفراد على الإدارة — لا يعوق سلطة الإدارة في إزالة التمدي مجرد معارضة وأضع اليد أو بعض ادعائه حقا لنفسه أو إقامته دعوى بذلك أمام القضاء المدني طالما أن جهة الإدارة لديها مستنداتها وألقها الجدية المثبتة لحقها وهو ما يخفض لرقابة القضاء الإداري عند بهته مشروعية القرار الصادر بإزالة التمدي فهو لا يفصل في موضوع الملكية أو الحق المتنازع عليه ولا يفحص المستندات والأوراق فيتمتق من الملكية وإنما يقف اختصاصه عند التحقق من صحة القرار الصادر بإزالة التمدي وقياه على سببه المبرر له قانونا والمستمد من شواهد ودلائل جديده .

المحكمة :

ومن حيث أنه يؤخذ من الوقائع السابق استظهارها ، أن للأشعة أنهى تخصيصها كمقر لرفق الأسماك ، سواء من جانب مديرية للأشعة للصحة ، أو من قبل الطعمون ضده كمديد للأسماك ، وهذا الإتهام

القانونى أو للعلى لتخصيصها للمنفعة العامة حبر عنها صفة الاموال العامة عملا بالمادة ٨٨ من القانون المدنى ، وأدرجها فى الاموال الخاصة المملوكة لمجلس المدينة ، الا انه لا يكتفى فى حد ذاته لتفويل الماطمون ضده كمدير للاسعار حق اتخاذها مسكنا خاصا له . كما ان مجلس المدينة حسب ظاهر الاوراق لم يكن له دور فى هذا الانتهاء ولم يحط خيرا به او باقتراحه بسكى الماطمون ضده فى الشقة حتى يفسر سكوته بأنه قرار ضمنى لهذه السكى ، فضلا عن أن مجلس المدينة لم يصدر ترخيصا ولم يبيع مقبدا ولم يتخذ إجراء على نحو يسند الماطمون ضده فى سكاته بل ساراع فور علمه بها ضمن كتاب السيد مدير عام الشئون الصحية رقم ٢٩ فى ٢٠ من يونيه سنة ١٩٨١ الى مسافته بأنه لم يرخص فيها ثم تابع الموضوع مع المجلس الشعبى المحلى لمركز دمياط حتى توجه باصدار قرار أخلاء الشقة بالطريق الادارى وكل هذه الامور تشير الى أن الماطمون ضده تعدى على للشقة كملك خاص لمجلس المدينة ، بان اتخذها سكنا له سواء خفية من جانيه أو بناء على تصرف أو رضاء من مديرية الشئون الصحية سند من علم مجلس المدينة المالك لها وللقائم عليها وذلك بصرف النظر عن وقوعها ضمن عمارة سكنية له أو وجود مقر ثان لرفق الاسماك ، لان هذا أو ذلك لا يجيز للماطمون ضده الاستيلاء على الشقة جبرا عن مجلس المدينة بحجة أو بأخرى . ومن ثم يحق الازالة المسادية لهذا التصدى على نحو ما صدر به للقرار الماطمون فيه والذي لا وجه للتعمى عليه بأنه صدر دون انتظار حكم القضاء فى الدعوى المدنية التى اكابها الماطمون ضده بطلب الزام مجلس المدينة بتحرير عقد ايجار له . وبذلك يكون الحكم الماطمون فيه قد جائب الصواب اذ قضى بوقف تنفيذ هذا القرار ، مما يتعين معه القضاء بالفاء هذا الحكم ويرفض طلب وقف التنفيذ مع الزام الماطمون ضده بالصروفات عملا بحكم المادة ١٨٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٦ طعن ١٣٣٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

المبدأ :

حتى كانت ملكية الدولة للأرض تستند إلى سند جدى له أصل ثابت بالأوراق فإن الإدارة ممارسة سلطتها المخولة لها بمقتضى المادة ٩٠٧ من القانون المدنى باستعمال ملكيتها وتخصيصها لمن تشاء من الجهات — لا ينال من سلطتها فى هذا الشأن أن ينزع واضع اليد على أرض فى ملكية للدولة اللبنة أو يدعى بحقوق له عليها — عهد المشرع إلى إعفاء جهات الإدارة من الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقها الثابت بهستندات أو ائنة جديدة وغولها صليته بالطريق الإدارى — القى المشرع عهد المطالبة على المحلفين من الأفراد — القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى حظر تملك أموال الدولة الخاصة بالتقادم — تكون هذه الأرض مملوكة للأفراد إذا صدر حكم قضائى يسانداهم فى ادعائهم .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المسائل يقوم على أن التحكم المطلعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ أن للثابت من الأوراق أن الطامنين قد تملكوا عين النزاع بالتقادم الطويل قبل حظر تملك املك للدولة الخاصة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم لم يكن للجهة الإدارية سند جدى له أصل ثابت فى الأوراق يثبت ملكيتها لأرض النزاع حتى يكون قرار الإزالة قائما على سبب يبرره ، كما أن تقرير للخير المؤرخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ أثبت أن الطامنين قد اكتملت لهم مدة خمسة عشر عاما قبل تعديل الفقرة الثالثة من المادة (٨٧٤ مدنى) بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ والذي حظر تملك الاراضى الصحراوية وانهم قاموا باستصلاح أرض للنزاع وغرس اشجار بها منذ أكثر من خمسين عاما ، وكان يجب على المحكمة — ابله عدم

وجود سند جدى لادعاء جهة الادارة بملكيتها لارض النزاع — ان توثق
الفصل فى الدعوى لحين للفصل فى الملكية .

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى استعمل
ان ملكية الحولة للارض تستند الى سند جدى له اصل ثابت بالاوراق
ليصدر قانونا ما يستند اليه الطاعنون من سندات فى ادعائهم ملكية
هذه الارض ، فان للادارة ممارسة سلطتها المخولة لها فى المادة ٩٧٠
من القانون المدنى باستعمال ملكيتها وتخصيصها لمن تشاء من الجهات ، ولا
ينال من سلطتها فى هذا الشأن ان ينزع واضع اليد على الارض فى
ملكية الدولة الثابتة او يدمى بحقوق له عليها ولذا قام بهذه الادعاءات
دعاوى أمام القضاء — كما هو الحال فى الدعوى المسائلة — ذلك ان
المشرع عندما سن حكم المادة (٩٧٠) من القانون المدنى — حسبها يبين
من الذكرة الايضاحية للقانون — افترض قيام النزاع من الامراء الحائزين
للمال وجهات الادارة المالكة ، وقد يعمد هؤلاء الافراد الى امتناع
الادلة لتأييد وضع يدهم واطالة المنازعات لاستمرار الحياة ، فعمد
الى اعفاء جهات الادارة من الالتجاء الى القضاء للمطالبة بحقها الثابت يستند
وادلة جديدة وخولها حياتها بالطريق الادارى والى عبء المطالبة على
الحائزين من الافراد ، ومن جهة اخرى فانه اذا ما استعمل وضع اليد
على الارض من الغير وكلفت مدة التقادم المكسب عند اكتسب قبل التملك
بالقانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة (٩٧٠) من القانون
المدنى الذى حظر تملك هوال الدولة الخاصة بالتقادم فتمت تلك الارض
مملوكة للافراد اذا صدر حكم قضائى يستأدهم فى ادعائهم .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعنين لم يقدموا ما يثبت
ملكيتهم للارض موضوع النزاع بالتقادم فى تاريخ سابق على صدور
القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٥٧ الذى حظر تملك الاموال الخاصة المملوكة

للدولة ملكية خاصة بالتقادم ، فمن ثم يكون قرار جهة الإدارة المطعون فيه بتخصيص مساحة من الأرض المملوكة بالمنطقة الخضراء بالبحارهم وقدرها (١٣٥) فدان - والتي تقع ضمنها المساحة التي يدعى الطامعون ملكيتهم لها هو قرار سليم يتفق مع صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لا ينال من ذلك ما انتهى إليه تقرير الخبير في الدعوى رقم (٢٣٩) لسنة ١٩٨٢ م.ك الاسماعيلية من أن عين النزاع كانت في وضع يد المدعين ومورثهم من قبلهم قبل سنة ١٩٥٠ وحتى سبتمبر ١٩٨١ ، دون أن يفكر التقرير الوضع بالنسبة لوضع يد الطامعين قبل سنة ١٩٥٠ اذ يشترط لاكتساب الملكية بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية أن تنقضى هذه المدة قبل العمل بأحكام القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٥٧. وهو ما لم يتم دليل على ثبوته ، كما لا يجدى الطامعون نمسا للمسك بما ورد بتقرير الخبير من أن أرض النزاع مزروعة بنخيل مبين ذلك أن الثابت من الأوراق أن أرض النزاع كانت مسرحة للمبيلات الحرة ، وأن النخيل الموجود بها تابع لقسم الأملاك الأميرية وغنى عن البيان محكمة القضاء الإداري ليست ملزمة أن تأثر بوقف الدعوى لحين الفصل في موضوع الملكية بناء على طلب الطامعين أو المطعون ضدهم فالمحكمة تمارس ولايتها في إعانة العدالة وحسم المنازعات الإدارية وهي الخبير الأعلى لموضوع الدعوى وهي التي لها سلطة تطبيق صحيح حكم القانون على واقع النزاع وتقدير وقف الدعوى أو تأجيلها من جميع سلطات التقديرية في تقدير ما فراه من إجراءات قضائية ومؤولا لحسم النزاع والطلق بالحكم تحت رقابة هذه المحكمة وذلك طبقا لنص المادة (١٢٩) من قانون المرافعات ، ما دام أن للحالة المسألة لا تعد من الحالات التي يمتنع وقف الدعوى فيها وجوبا بصريح نص القانون .

ومن حيث أنه لا ينال من ذلك ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد

انتهى الى رفض الدعوى موضوعا قد اصاب في النتيجة التي انتهى اليها
صحيح القانون مما يتعين معه رفض الطعن المائل لعدم استناده على
أساس صحيح » .

الطعن ٤٢٣ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٩٢/٣/٧ . ٢ .

الفصل الثاني قرار ازالة التمديد

الفروع الاول أركان قرار الازالة

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

أولاً - قرار الازالة يجب أن يصح أن يصمد على سبب يبرره من اعتداء ظاهر على ملك للدولة أو محاولة غصبية اللجوء الى الازالة بالطريق الإداري مقرر لجهة الإدارة متى كانت ملكية الدولة للأرض المتنازع عليها ثابتة بأدلة جديدة . لا يغير من ذلك قيام منقوعة أمام القضاء .

المحكمة :

ثبتت ملكية الدولة للأرض المتنازع عليها بسند له نصيب ثابت بالأوراق ينسخ الادعاء بملكية الأفراد في سنوات سابقة على هذا السند . ومن ثم يجوز لجهة الإدارة المختصة أن تلجأ الى ازالة التمديد على الأرض المملوكة للدولة بالطريق الإداري . ولا ينال من ذلك وجود منازعة منطوية عن الأرض أمام القضاء . وأساس ذلك أنه يبين من المخكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع عندما نص على منح جواز تلك الأموال الخاصة للدولة بالتقدم افترض قيام النزاع بين الأفراد الحائزين للمال وجهات الإدارة المالكة ، وقد يصل هؤلاء الأفراد الى اصطناع الأدلة لتأييد وضع يدهم وأطلة المنازعت لاستمرار الحياة . وكان من نتيجة ذلك إعطاء جهات الإدارة من الالتجاء الى القضاء للطالبة بحتمها الثابت بمستندات أدلته جديدة والقضاء عبء المطالبة على الحائزين من الأفراد .

تعلن ١٢٩٨ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٦ م

مادة رقم (٨٨٠ م)

المبدأ :

يجب أن يكون القرار الصادر بإزالة التعمد قائما على سبب يبرره وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان سند الجهة الإدارية في الإدعاء بملكية المال الذي تتدخل لإزالة التعمد عليه إداريا سندا جديا له أصل ثابت بالأوراق ويستلزم ذلك أن يكون قرار الإزالة قد صادف صدقا وحقا مقارا مما يشمل - السند القانوني الذي يصدر القرار بإزالة التعمد عنه .

الحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر بإزالة التعمد إداريا يجب أن يكون قائما على سبب يبرره وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان سند الجهة الإدارية في الإدعاء بملكيته المال الذي تتدخل لإزالة التعمد عليه إداريا ، سندا جديا له أصل ثابت بالأوراق ويستلزم ذلك منطقيًا وقانونيًا أن يكون القرار الصادر بالإزالة قد صادف صدقا وحقا مقارا مما يشمل السند القانوني الذي يصدر القرار بإزالة التعمد عنه .

ومن حيث أن سند القرار بالإزالة وسبب إصداره ، على ما تقول الجهة الإدارية ، هو وقوع التعمد المنسوب للطاعن على مساحة من تلك التي تقدر اعتبارها من المنفعة العامة والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر إعمالا لحكم قرار رئيس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ بحسبان أنه يترتب على نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية إعتبار المساحة المشار إليها ، محل القرار ، مخصصة للمنفعة العامة على ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة (١٦٠) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين . فانه يتمين ابتداء لصحة القرار بإزالة التعمد أن يكون التعمد المدعى بوقوعه قد تم على مساحة

من تلك التي تدخل في نطاق المساحة التي تقرر اعتبارها من المنفعة العامة والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .

ومن حيث ان الطاعن جادل في أن الأرض التي تفيد الشهادات الصادرة من هيئة مشروعات للتصميم والتنمية الزراعية ملكيته لها تدخل في نطاق القرار بتقرير المنفعة العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان قرار رئيس الوزراء رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٥ قد نص على أن يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مخازن لهيئة المواصلات للسككية وللإسككية بجهة العامرية الموضح بيانه وموقعه بالمذكرة والرسم التخطيطي المرفقين وعلى أن يتم الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض البالغ مسطحها حوالي ٤٢ فداناً الموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة والرسم المرفقين والملوكة ظاهرياً للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحاري ، إلا أنه ليس في الأوراق ما يفيد في تحديد محل القرار وبيان معالمه . فلم يتم نشر المذكرة والرسم المشار إليهما بحدود الجريدة الرسمية الذي نشر به القرار ، كما لم تقدم الجهة الإدارية ، في مراحل الدموى والطعن ، مما يفيد في بيان معالم وحدود الأرض التي كانت محل القرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ ووقوع الأرض المدعى بتمسدى الطاعن عليها في نطاقها . فالرسم الكروكي الذي طويت عليه حافظة الجهة الإدارية المقدمة أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بجلسة ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨٣ لا يفيد ذلك . بل للثابت من الرسم الكروكي المشار إليه أن ثمة أراضي مملوكة للأعلى ، عند علامة الكيلو رقم ٣١ طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوى ، ومجاورة لمنطقة أورد للرسم أنها مخصصة لشركة الإسكندرية للمطبات ، كما تضمن للرسم الكروكي المشار إليه تأشيراً يفيد بأن المنطقة جميعها هي منطقة صناعية سيماد تقسيمها . وبالتالي فلا يفيد الرسم في تحديد نطاق ومعالم محل القرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ ولا وقوع الأرض الثابتة ملكيتها للطاعن ، حسب مفاد شهادات الاعتداد المشار إليها ، في

تطبيق القرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه . فاذا كان ذلك ، وكانت للشهادات الصادرة للطاعن تقييد ملكيته لمساحة — س — ط ه ف أممـالا لأحكام المسابطين ٧٥ و ٧٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم ناجم عن المعنات الملكية للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ومفادها أن يعتبر ملكا يحكم القانون كل غارس أو زارع لأرض صحراوية لمدة سنة كاملة على الأقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تلك الأراضي الصحراوية ، وبالنسبة الى ما يقوم بزراعته بالفعل من تلك الأراضي في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكذلك من اثم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ إقامة بنساء مستقر يجيز ثابت فيه ولا يمكن تطله منه وذلك بالنسبة الى الأرض المقام عليها البناء والمساحة التأسيسية التي تلحق به وتمدد مرفعا له بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء ذاته . على الاكثر شريطة بقاء البناء قائما حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، فاذا تقدم صاحب الشأن بالأخطار من المساحة المشار اليها في ميعاد غايته ديسمبر سنة ١٩٦٩ بحثت الأخطار المؤسسة المصرية العامة للعمير الصحارى ، الذى آل الاختصاص المقرر لها في هذا الشأن الى هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية فاذا تطلق من صفته أصدرت شهادة ملكية وفق المادة ٧٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . فاذا كانت شهادة الاعتداد بملكية الطاعن تريد في كشفها . من حقه المعنى في الملكية الواردة على المساحة المحددة بالشهادة ، الى ما قبل صدور القرار بتقرير المنفعة العامة ، وكانت هذه الملكية لا تقوم قانونا الا بعد تحقق الجهة الادارية المختصة بمعد توافر شروطها وأوصافها على النحو الذى نظمه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وتتحصل في تمام الاستزراع أو البناء قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ واستمرار قيامه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وقد صدرت هذه الشهادة سنة ١٩٧٩ ، في حين ثبت محضر إستلام هيئة المواصلات الملكية واللاسلكية للأرض محل القرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ .

المودج ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٧ أن المسلحة المستولى عليها وجنودها
خليفة ، فإن ذلك يؤكد عدم وقوع أرض الطامن في نطاق القرار
المصادر بتقرير المنفعة العامة .

ومن حيث أنه بالترييب على ما تقدم وإذا كان ادعاء الجهة الإدارية
بوقوع أرض الطامن في نطاق القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ ادعاء لا يستند
واقع من الأوراق ، فإن القرار الصادر بإزالة التعدي المنسوب إلى
الطامن يكون مفتقدا لاساس قيامه صحيحا مما يتعين معه الحكم
بالغائه . وبني الحكم المطعون فيه أنه ذهب إلى غير ذلك فيكون متعين
الانقضاء .

ومن حيث أنه ولئن كان الطامن محقا في طلباته فتلزم الجهة الإدارية
بمصرفيات دعواه الأولى رقم ٧٢٥ لسنة ٣٧ للقضائية . فإذا كان قد
أقلم الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ للقضائية ببعض طلباته في الدعوى الأولى
المضار إليها دون أن يكون لذلك مقتضى فإنه يلزم بمصرفياتها أعمالا لحكم
المادة ١٨٥ من قانون المرافعات .

٢ طعن ٦٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٤ .

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني معجلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥
— سلطة الجهة الإدارية في إزالة التعدي على امتلكها الخاصة بالطريق
الإداري منوطه بتوافر أسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة
غصبه — إذا استند وأضر اليد في وضع يده إلى ادعاء بحق على هذا
الملك له مايزوده من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق أو كانت الحالة
الظاهرة تدل على جدية ما ينسبه إلى نفسه من مركز قانوني بالنسبة للمعار

فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك للدولة وباتقالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسطقتها العامة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائتذ في مناسبة ازالة اعتداء على ملكها وانما تكون في معرض اقتراع ما تدعيه من حق وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الاصول العام الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختص بحكم ولايتها الدستورية او القانونية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٧٠ من القانون الحثي — معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه : لا يجوز تلك الاموال الخاصة بالمملكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوتكف الخيرية أو كسب أي حق مبنى على هذه الاموال بالتقادم — ولا يجوز التعدي على الاموال المشاع اليها بالفترة السابقة . وفي حالة التعدي يكون للوزير المختص ازالته اداريا ، وقد استقر للراى على أن سلطة الجهة الادارية في ازالة التعدي على املاكها الخاصة بالطريق الادارى المخولة لها بمقتضى المادة المذكورة منوطة بتوافر اسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه واذا كان وضع اليد يستند في وضع يده الى ادعاء يحق على هذا الملك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق أو كانت الحالة للظاهرة تدل على جدية ما ينسبه الى نفسه من مركز قانونى بالنسبة للمعار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك للدولة . وبالتالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسطقتها العامة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائتذ في مناسبة ازالة ادعاء على ملكها ، وانما تكون في معرض اقتراع ما تدعيه من حق ، وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الاصل العام الذي يجعل للفصل في حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية او القانونية .

ومن حيث أن ثابت من المستندات التي تسهمها الطاعن وزميله ...

..... الطاعن في الطعن رقم ٣٧٤٣ لسنة ٢١ ق امام محكمة للقضائين
الاداري بالايسكندرية أن الطاعن متعاقد مع الجمعية التعاونية الزراعية
بناحية البرقوجى مركز دمنهور على استئجار اربعة ابدنة ونص للشرط
الاول منه على أن مدة للعقد سنة من اول نوفمبر سنة ١٩٨١. ويعتبر عقد
الايجار متدا من تلقاء نفسه طالما ان المستاجر يؤدي التزاماته على الوجه
المبين بالقانون وجاء بمحضر المعاينة والاثبات الحالة الحرر بمعرفة الجمعية
التعاونية الزراعية بناحية البرقوجى بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ بان الارض
وموضوع الشكوى ارض زراعية ، وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على
أطبيعة بان الارض منزوعة حاليا بمحاصيل نبول وكتان وقمح وبرسيم ،
وان المزارعين يقومون بتوريد المحاصيل المقررة عليهم ، وقاسوا بتوريد
الارز والمحاصيل الاخرى في العام الماضي والاصوام السابقة الى الجمعية ،
وان المستاجرين يعاملون على مساحاتهم بموجب عقود ايجار مجتوبة بخاتم
المنطقة وموقعة من مدير منطقة الاصلاح الزراعى ، وخطاب مدير المنطقة
يفيد ان المذكورين يقومون بسداد الاجار في الاعوام السابقة والعام الحالي
وينظمون في سداد الاجار ، وقد ورد اسم الطاعن باعتباره مستاجر
الربعة ابدنة كما جاء بمحضر المعاينة والاثبات الحالة الحرر في
١٩٨٥/٥/٢ بمعرفة للجنة المشكلة بالمجلس الشعبى لدائرة نديبة بان
الطاعن مستاجر لربعة ابدنة من الاصلاح الزراعى بالبرقوجى ، وان
الارض موضوع الشكوى ارض زراعية وليست بساتين وانها منزوعة
بمحاصيل شتوية (قمح وكتان ونول وبرسيم) وقد تقدم المستاجرون
للمجلس الشعبى بالبطاقات الزراعية التى تدل على تعاملهم مع الجمعية
للزراعية بالبرقوجى ، كما وجد معهم علوم وزن (توريد الارز من الايام
السابقة الى الجمعية) ومعهم قسائم مسداد القيمة الاجارية لكل حسيب
مساحته . وقد ائاد مدير جمعية البرقوجى بالمجلس الشعبى بان المذكورين
يعاملون عن هذه المساحات بموجب عقود ايجار رسمية موقع عليها
من مدير منطقة الابعادية للاصلاح الزراعى ومعتدة بخاتم المنطقة كما يوجد

طريف مدير الجمعية المذكورة خطابات من مدير الإصلاح تهديد بضرورة تعامل
المفكرين حيث يتم سداد الأيجار سنويا ، وأنهم يتعاملون بالجمعية ومقود
الأيجار الخاصة بهم مسجلة بسجلات الجمعية وأنهم يقومون بتوريد
الحاصلات للزراعية المقرر توريدها بالكامل وأرسلت للجنة المذكورة استمرار
العلاقة الإيجارية وإبقاء الحال على ما هو عليه حيث لا يوجد أى
تصفيات من المفكرين ولا توجد أية مخالفت ضدهم ، الامر الذى
يستفاد منه صراحة بمسالا يدع مجالا للشك أن وضع يد الطاعن على
الارض محل النزاع له ما يبرره بالاستئجار وينفى عنه صفة الاعتداء على
ملكه الإصلاح الزراعى وبالتالي لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ٦٧٠ من
اللائحة المعنى بعدم تصديها لازالة التصدى على الارض المذكورة ، وإذا
كانت الجهة الادارية تدعى أن الارض المذكورة مؤجرة لزراعة واحدة لمدة
محدودة وامتنع الطاعن عن تسليمها فى نهاية مدة الأيجار ، فانه كان
يتمتع بحسم النزاع أن تطحا الى السلطة القضائية المختصة فى هذا
الحال . واذ لم تفعل فقد لجأ الطاعن وآخرون لرفعوا الدوى رقم ٤٢
لسنة ١٩٨٥ مدنى مركز دمنهور فامسدر حكمها بجلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩
بقبوت العلاقة الإيجارية بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وبين المدعى كل
حسب المساحة المؤجرة له لقاء الاجرة التقونية بأعقارها سبعة أقال
الشعبية . وكلت رئيس مجلس ادارة الجمعية للتعاونية للزراعية بنهاية
البروتجى مركز دمنهور بتحرير عقود الأيجار والتوقيع نيابة عن رئيس
مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وتسليم نسخة مضمونة من كل
عقد الى كل من طرفيه وإيداع نسخة اخرى بالجمعية للتعاونية للزراعية
المختصة وقد اصبح هذا الحكم نهائيا ووجب النفاذ فحمد أن صدر
حكم فى الاستئناف بالتعام من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ حتى مستأنف دمنهور بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ بعدم
قبول الاستئناف شكلا . وعلى ذلك فان القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ للمصدر
من رئيس مركز وصحينة دمنهور بقايرخ ١٩٨٤/١٢/٨ بالازالة للتصديت

للازمة من الطامن وآخرين بوضع يدهم على مساحات ضمن حديقة
البرقوجى مركز دمنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من ازالة يد الطامن
عن المساحة التى يضع يده عليها . ومن ثم يتعين اجابة الطامن الى طلب
وقت التنفيذ فانه يكون مخالفا للقانون ، ويتعين للحكم بالغلط واجابة الطامن
الى طلبه مع ازام المطعون ضدهم بالمصروفات من درجتى التقاضى .

الطعن ٢٧٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المبنى مفادها — عدم جواز تلك الاموال
الشخصية المملوكة للدولة او للشخص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق
مبنى على هذه الاموال بالتقادم — فى حالة وقوع التحدى على اموال
الدولة فيكون واجب ازالته بالطريق الادارى — يتعين على جهة الادارة
لكى تستعمل حقها فى ازالة التحدى الواقع على اموالها بالطريق
الادارى ان يكون ظاهرا او واضحا من ملكيتها لهذا المال — فلك بان
يكون سند ادعائها بملكيتها سند جدى له اصل ثبت فى الاوراق ولا
يكون ان تود ازالته تقديمه سند ظاهر وجدى بشروعية ما يدعيه
من حقوق على هذا المال — حيث يتعين على الادارة فى هذه الحالة
الرجوع الى القضاء لحسم النزاع على ملكية المال .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان للحكم المطعون فيه قد خالف
القانون واخطا فى تطبيقه فلك ان تقرر ريفيتش الاثر قد ثبت وجود
رفات بالمعين محل النزاع وان الاهلى اوضحوا البها كانت ميسلا مقابر
لاربعين شهيدا ، وانها لذلك وطبقا لنص المادة (٨٧) من القانون المبنى
تكون الارض المشار اليها مخصصة عملا للمنفعة العامة وخلصت هيئة

مضاييا الدولة لما تقدم - وللأسباب الواردة بتقرير الطعن - إلى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وقبول الطعن شكلا وإنهاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى .

ومن حيث أنه تد جري قضاء هذه المحكمة على أن طبقا لاحكام المسادة ٩٧٠ من القانون المدني فإنه من المقرر قانونا عدم جواز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او لشخصا خاصا الاعتبارية العامة او كسب أى حق مبنى على هذه الاموال بالتقادم ، وانه فى حالة توسع التعدى فيكون واجبا ازالته بالطريق الادارى ونظرا لان ازاله التعدى بالطريق الادارى يقتضى أن يكون ثمة غصب ملكية للدولة للاموال الخاصة للدولة بحيث يبرر هذا الغصب الظاهر للتدخل الادارى بالطريق الانفرادى للسلطة العامة المختصة لازالة التعدى غير المتبرع اعملا للشرعية وسيادة القانون وحماية لاموال الدولة من غصبها او التعدى عليها وبالتالي ومع حصانة الملكية الفردية وكذلك ملكية الدولة التى قررها الدستور واحكام القانون فى ظل خضوع الدولة لسيادة القانون كما نص على ذلك الدستور صراحة فان ما لم تثبت ملكية للدولة على نحو ظاهر وحاج للمال ويتقدم أى سند قانونى مقبول لمن تنسب اليه الادارة التعدى فإنه لا يسوغ للجهة الادارية ازالته ما تزعمه من تعدد على المال الذى لم تثبت بصورة واضحة وحاسمة ملكيتها له والذى يكون لمن تنسب اليه التعدى عليه سند ظاهر وواضح على ما يدميه من حقوق على هذا المال . . ومن ثم فإنه وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فإنه يتمين على جهة الادارة لكى يستعمل حقها فى ازالة التعدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الادارى ان يكون ظاهر او واضحا من ملكيتها لهذا المال ، بان يكون سند ادمتها بملكيتها سند جدى له اصل ثبت فى الاوراق وان لا تكون لمن تود ازالته تسديده سند ظاهر وجدى بمشروعية ما يدميه من حقوق على هذا المال حيث يتمين على الادارة فى هذه الحالة اللجوء إلى القضاء لحسم النزاع على ملكية المال .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تشتمل على وقف النزاع بين أن قرار المطعون فيه قد صدر بزلالة منشآت المطعون ضده على أرض في حي الأربعين صدرت له عقود بيعها من آخرين وصدرت لصالحه أحكام بصحتها ونفاذها واستندت الإدارة إلى أن أهالي القرية والجيران قد اجتمعوا على أن الحي عبارة عن مساحة مدفون فيها بعض الشهداء وليست ملكا لأحد .

ومن حيث أن ما استندت عليه الجهة الإدارية لا ينهض بذاته وبالنظر إلى أنه يقوم على شهادة شهود ، دليلا على ملكية الدولة للأرض بصورة جدية وظاهرة وغير قابلة للنزاع! المشار إليها خاصة وأن تقرير تفتيش آثار القبطيية المؤرخ ١٩٨٥/٥/٩ قد أكد أن الأرض لا توجد عليها آثار ظاهرة وإنها ليست أثرية ، ومن ناحية أخرى فإن ما جاء بتقرير الآثار من أن نتيجة الحفر تكشف عن بقايا زاوية كانت تستخدم للصلاة ورفعت أهمية ، فليس معناه أن للعتور على بقايا رفات أهمية في الأرض دليلا على أنها كانت من المقابر العامة إذ لم تقدم الجهة الإدارية من المستندات والأوراق ما يخلل على ذلك .

ومن حيث أن أموال الجيران وأهالي القرية وأعضاء المجلس الشعبي - بأن الأرض المتنازع عليها عبارة عن مساحة دفن لبعض الشهداء وليست ملكا لأحد - هي أموال مرسلة ولا يجوز التحويل عليها قانونا لاستخدام سلطة الإزالة الإدارية للمنشآت المضاف على عين النزاع خاصة وأن الأوراق تخلو من أي دليل يفيد سبق تخصيص الأرض المشار إليها للمنفعة العامة سواء قانونا أو عملا .

ومن حيث أنه استنادا على ما تقدم ولما كان الثابت أن القرار المطعون فيه قد صدر غير مستخلص استخلاصا سلفا من أصول نتيجة مادية وقانونيا من ناحية وجود سند جدي وظاهر على ملكية الدولة للأراضي محل النزاع مع وجود سند بمقتضى بيع من آخرين للمطعون ضده

وأحكامه بصحتها ونفاذها مما يجعل قرار الإزالة بالطريق الإداري مخالف للقانون ومعينا الحكم بالفناء إذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وخلف من قضائه إلى إلغاء ذلك للقرار لأنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه للأسباب السالفة بيانها وينفذ الظمن عليه بمخالفة القانون غير قائم على مستند صحيح .

(طعن ٢٨٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢١) .

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

لا يسوغ أن يوصف وضع يد أحد الأفراد على أملاك الدولة بالتعدي — بما يبيح للإدارة إزالته بالطريق الإداري تطبيقا لاحكام القانون المدني إلا اذا كان هذا التعدي متوافرا فيه الغصب قبل المشروع لمرکز قانوني يتعلق بهذه الأملاك — بحيث لا يكون ثمة سند ظاهر له سوى الأمر الواقع الذي يحضه واقع الحال وظاهره ويتناقض مع مشروعية الأوراق والمستندات الرسمية .

المحكمة :

ومن حيث — الإدارة المعنية بحكم أنها وفقا لاحكام الدستور والقانون ملتزمة باحترام سيادة القانون من جهة ووظيفتها الأساسية هي تسيير وإدارة خدمة الخدمات والإنتاج لصالح الشعب وتعتبر أفعالها بمقدرة وعلى سبيل المساواة بين المستحقين . ولهذا فإن الإدارة تتبج تصرفاتها على أساس احترامها لسيادة القانون واستهدافها لصالح العام بقويته للصحة ومطابقة القانون ضد المخازعة أمام القضاء . وعلى من يدمي العكس أثبتت ذلك وعليه أن يقيم القليل عليه لا الأفراد ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٥٣ ، ١٥٦ من الدستور) .

ومن حيث أنه قد جرى — قضاء هذه المحكمة على أنه لا يسوغ أن

يوصف ونضع يذ أحد الأفراد على أملاك الدولة بالتعدي بها يبيع لها
 أزلقه بالطريق الإدارى تطبيقاً لاحكام السادة () من القانون
 الحدى - الا لو كان هذا التعدى متولداً فيه للنصب غير المشروع
 لمركز قانونى يتعلق بهذه الاملاك وبحيث لا يكون ثمة سنداً ظاهراً له
 سوى الامر الواقع الذى يحضه واقع الحال وظاهره ويتقاضى مع
 مشروعية الأوراق والمستندات الرسمية ، فاذا كانت حيازة الفرد للبال
 العام لها سند ظاهري من تصرفات الادارة او غيرها تثبتة الأوراق كما اذا
 كان مرخصاً له باستعماله واستغلاله بموجب عقد رسمى مع جهة
 ادارية تبررت ذلكتها للعين ودون ان يكون لواقع اليد الحائز ثلثان
 فيما ثلث او ينور بين للجهات الادارية الاخرى حول اليهما هو المختص
 بالتصرف او المالك الحقيقى لمن النزاع او صاحب الحق فى اصدار
 قرارات استغلالها ما كان مركزه القانونى ووضع اليد على العقار مركز
 للنصب ووضع اليد غير المشروع الواجب الازالة ادارياً - حيث يلزم ان
 تنفق اجراءات الادارة وللشرعية فى التنفيذ ومن حق الافراد فى ظل
 للشرعية وسيادة القانون وقرنية الصحة والمشروعية المقررة لصالح القرارات
 الادارية بحكم المفروض التزام الادارة العامة من دراسة لتصرفاتها ، والالتزام
 عام بالقانون - من ان ينقوا ثقة مقروعة فى التصرفات التى تصدر
 من اية جهة ادارية عامة ما دامت هذه التصرفات ليست متعارضة بحسب
 للظاهر وعلى ثمة يتركه المواطن للمدى مع المستور او القانون او لم يتم
 على ثلث من جانبهم للأفراد الحق فى اطار للشرعية وسيادة القانون ووفقاً
 لاصول الادارة السلمية والمظلمة لاجهزة الدولة فى أن يلقى فى القرار الصادر
 من الجهة الادارية وان يتعامل معها على أساسه وان يتمسك بهركه القانونى
 الذى قرره ولو كان التصرف من اختصاص جهة ادارية اخرى وإن يستدل
 او يرتب لحواله واوضاعه على ما اجرته للجهة الادارية للتطبيقية من تعاليد
 او احدثته له من تراخيص او تصرفات ولو كانت مصدرة المدة
 ذلك دون أن يكون مركزه مركز غاصب غير مشروع يبيع للجهة المختصة

فانونا الازالة الادارية فلا يجوز للادارة بذاتها ان تنابر هذه السلطة الاستثنائية في الازالة بالطريق الادارى في هذه الحالة بل يتعين عليها اللجوء الى القضاء .

ومن حيث انه وقد قام استغلال الطامن للكايفو على سئ مشروع من عقد أبرم مع احدى الجهات الادارية المعاملة وباجراعات قانونية لم يخدر فيها الطامن جهدا في اطاحة الاطراف الادارية المتنازعة بهما بموقف كل منهما تجاه الآخر حول اصدار ترخيص باستغلال الكايفو فان اجراء اى من هذه السلطات قرارتها على التمين محل النزاع بالخلاف لان التزاميد او ترخيص تقيم عملا صدر للمستاجر او المرخص له من جهة اجابية اخرى لا يجب ان يحرم المستاجر او المرخص له من حقوقه القانونية التى استمدها من تعاقدته مع الهيئة العامة للاصلاح الزراعى . ولا يجوز بقرارات ادارية تصدرها للجهة الادارية منفردة وبعمل الجوء الى القضاء — وبطريق التنفيذ المباشر ان تثل مركزه القانونى او ان يعمل فيه او يلغيه ما قد يطرا بعد ذلك على اختصاصها من تفسير بداة قانونية جديدة او من خلال تفسير للجهة الادارية للنصوص التشريعية حامية للمركز القانونى والوضع للظاهر الذى تعتم احترامه لحين ما يفصل القضاء في النزاع امصالا للاستقرار الواجب للعلاقات مع جهات الادارة العاملة ولعدم زعزعة التبعية المشروعة للأفراد في تصرفات الادارة التنفيذية التى يتعاملون معها ولعدم المساس ببارادة الادارة وحدها وبأثر رخصة لفرد بواسطة سلطة لم تكن مختصة وتنتد بتصرفات سلطة اخرى .

ومن حيث انه بناء على ما سلف بيانه فانه اذ ثبت عدم مشروعية القرار الطمى على النحو السابق ببيانه لاخلاله بالنقطة المشروعة التى من حق كل مواطن الاستناد اليها في تعامله مع الادارة التنفيذية العاملة .

ومن حيث ان الثابت بحسب الظاهر من الاوراق ان الهيئة العامة

للاصلاح الزراعى قد استندت الى مستوى واحدة من الجمعية العمومية
 للفتوى والتشريع بمجلس الدولة من انها هي صاحبة الاختصاص الادارى
 على التصرفات السابق على عین النزاع وفقا لتفسيرها لاحكام القانون رقم
 ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وهو الذى انتهت فى الفتوى رقم ٩٢٩ بتاريخ
 ١٩٨٢/٩/١٩ الى اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالتصرف فى
 الارض الداخلة فى الزمام والمسافة كيلو مترين خارج الزمام ٢ واجريت التعداد
 بناء على ذلك على عین النزاع مع الطامن الذى لم يدخر جهدا فى
 احاطة حى غرب القاهرة باعتباره مصحح الترخيص رقم ١ لسنة ١٩٨١
 للطامن باستعمال عین النزاع كارتو سياهى بذلك ومن ثم فان قرار محافظ
 القاهرة رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٩ التضمن ازالة استعمال الطامن للكتوتين
 باعتبار ان يده على عین النزاع مفتقة للسند القانونى البرر لها — يكون
 قد قام وبحسب الظاهر على غير سند من القانون هريا والحال هذه
 بوقف تنفيذة .

(طعن ٢٥١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

قائمة رقم (٩٢)

المبدأ :

يتمتع مباشرة سلطة جهة الادارة فى ازالة التمدى على املها
 بالطريق الادارى المخول لها بمقتضى المادة (٩٧٠) منى . ان تتحقق
 مناهج مشروعية هذه السلطة وهو ثبوت وقوع اعتداء ظاهر على
 ملك الدولة او محاولة غصبية — لا يتأتى ذلك الا اذا تجرد التمدى الواقع
 من واضع اليد من اى سند قانونى يبرر وضع سيرة . اذا استند واضع
 اليد بحسب الظاهر من الاوراق والمستندات الى ما يفيد وجود حق له
 على العقار او ابدى ما يمد دعما جديا بما يدعيه لنفسه من حق
 او مركز قانونى — تنفى حالة الغصب . او التمدى والاستيلاء حيز
 المشروع على احوال الدولة .

المحكمة :

ومن حيث قضاء هذه المحكمة تد جرى على أنه يتعين لجانة سلطة جهة الإدارة في إزالة — التمدى على املاكها بالطريق الإداري المخول لها بمقتضى المادة ١٧٠) من القانون المبنى أن تتحقق مناصب مشروعية هذه السلطة وهو ثبوت وتوقيع اعتداء ظاهر على ملك للدولة أو محاولة غصبه ولا يتأتى ذلك إلا إذا تجرد التمدى الواقع من وأضع اليد من أى سند قانونى يبرر وضع يده . لما إذا استند وأضع اليد بحسب الظاهر من الأوراق والمستندات الى ما يفيد وجود حق له على هذا العقار أو ابدى ما يمد دعماً جديداً بما يدعيه لنفسه من حق أو مركز قانونى بالنسبة للعقار ، فإنه تقتضى حالة الغصب أو التمدى والاستيلاء غير المشروع على أموال الدولة بطريق التمدى المادى ، أو بطريق التحليل الجوجب لاداء الإدارة لواجبها واستعمال جهة لادارة لسلطتها التى خولها لها القانون في إزالة هذا للغصب وللتمدى غير المشروع بإرادتها المنفردة وبوسائلها المتوافرة لديه بالطريق الإدارى . فالأصل أنه لا يحق لجهة الإدارة أن تلجأ الى الإزالة للتمدى بالطريق الإدارى إلا عندما تكون بصدد دفع اعتداء مادى سائر أو إزالة غصب غير مشروع لأملاك الدولة فإذا كان للثبوت وجود سند من الحق لوأضع اليد يبرر بحسب للظاهر ووضع يده أو تصرفه أو مسلكه بشأن العقار ، فإنه لا يجوز للإدارة الإزالة بالطريق الإدارى لأنها تكون في معرض انتزاع ما تدمية هي متصدة من حق في موضوع النزاع بطريق التنفيذ المباشر وهو أمر غير جائز قانوناً بحسب الأصل حيث أنط الدستور والقانون ولاية للفصل في هذه المنازعات للسلطة القضائية المسؤولة بحكم ولايتها الدستورية والقانونية من حماية الحريات والحقوق العامة والخاصة للمواطنين وإقامة العدالة وتأكيد سيادة القانون وفقاً لصريح لحكم الدستور في المواد ٦٥ ، ٦٦ ، ١٧٢ .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع تد تسبغ حمايته على املاك

الدولة ومنع التمسك ببلها وإلجاء على الجهات الإدارية المختصة أو السنة
هذا التمسك بالطريق الإداري، وذلك من الحالات التي لا يجوز لوضع
اليد مستند ظاهر من القانون يكون معه إساءة الإدارة بملكية للدولة للأرض
أو المقام مجمل نزاع جدي يستلزم الفصل فيه بصفة السلطة القضائية
والمحكم المختصة، فتكيد بحرية الحقوق، الأمر الذي يكملها الدستور .

وقد حدد الدستور بنطاق هذه الحصنة التي تروها للملكية
الخاصة للأفراد عندما عني في المادة (٣٢) بالنص على أن الملكية الخاصة
تتمثل في رأس المال غير المستغل، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية
في خدمة الاقتصاد القومي، في إطار خطة التنمية دون انحراف في
استغلال، ولا يجوز أن تعارض طرق استخدامها مع الخير العام للشعب،
كما نصت المادة (٣٤) على أن الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض
الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي، ولا تزع
الملكية إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض وفقا للقانون .

ومن حيث أنه وإن كان - وفقا لهذه النصوص - يجوز للمشرع
أن يضع قيودا على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية
الاقتصاد القومي والخير العام للشعب إلا أن ذلك يمتنع أن لا ينس الحصانة
التي كفلها الدستور للممتلك الفرد من ملكه الخاص معه لا يجوز للإدارة
العامة عندما يخولها القانون سلطة التنفيذ الإداري المباشر لأعمال أو
إجراءات إدارية تعطى بالترخيص بالإلزامية - حسبها سبق البيان أن تجوز
حد الشرعية في استخدام ما خولها الفرع من سلطات لتحقيق عملية
النظام العام والمصلحة العام أو حسن سير وانتظام المرافق العامة وذلك
باعتبار أن الأصل الدستوري المتردد هو حصانة الملكية الخاصة وحرية
المالك في ملكه وفي إدارته والانتفاع به واستغلاله في إطار الشرعية التي
حددها الدستور والقانون، بما يكل إدارة الملكية لوظيفتها الاجتماعية .

ومن حيث إن الاجل العام الدستوري الذي تقوم عليه اركان الدولة هو مبدأ سيادة الدستور. والقانون الذي تخضع له الدولة وفقا لصريح نص المادة (٦٥ و ٦٦) من الدستور ، المشار اليهما ، ويتمين وفقا لهذا المبدأ ان تلجأ الإدارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع جزئى حول ملكية العقار موضوع المنازعة ما دام حقها فى ملكية العقار ليست ثلغته وظاهرة فى مواجهة الأفراد .

٢٤٥٠ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٩٣/٥/٩ .

ثانيا - مشروعية قرار الإزالة لا يتلى الا بشروط تحرر واضح اليد من أى سند قانونى يظهر وضع يده

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدل بالقوانين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ مفادها - يجوز إزالة التصدى على أملاك الدولة بالطريق الإدارى - تعتبر هذه الإزالة خروجاً على القواعد العامة التى تقضى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العامة على أموالها الخاصة هى محض ملكية بدنية شتتها فى تلك شأن الأفراد - اذا قام نزاع بشأن هذه الأموال تحتم الانتجاء الى القضاء لاستصدار حكم قابل للتنفيذ - استعمال الرخصة المخولة لجهات الإدارة (إزالة التصدى) فى غير الحالات التى يجوز فيها ذلك يشكل فى ذاته اعتداء على حقوق ومراكز قانونية الأفراد وجديره بالرعاية فى مواجهة سلطة التنفيذ المباشر بالطريق الإدارى .

المحكمة :

ومن حيث ان للثابت من الأوراق ان المطعون ضدهما استاجرا من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى مساحة ١٢ س ١ ط ٩ ف بموجب عقد

أيجار لمدة ثلاثة أعوام زرمسة مضمومة تبدأ من ١١/١/١٩٨٠ وحتى ١٠/١/١٩٨٣ • ثم تجدد العقد لمدة سنة ثم لمدة سنة أخرى تنتهي في ١٠/١/١٩٨٥ • وقد وقع الموعون ضددهما على اقرار تضمن على وجه الخصوص ، التعهد بتكئين الاصلاح الزراعى من اعادة فرس المساحة باشجار الفاكهة في اى وقت بدون اعتراض ، وبالحفظة على المساحة وما سوف يفرس فيها بهعرفة الهيئة ، ويترك المساحة المشار اليها في اى وقت وحسب طلب الهيئة • ويكتاب مؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ اذاعت الادارة العامة للشئون القاتونية بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى بان موضوع تاجر حديقة لويزا الويس ملجوريل « البالغ مساحتها ١٢ س ا ط ٩ ف للسيد/سيد ابراهيم موعش وقرنى عبده لىوود « الموعون ضددهما بالطن المائل) عرض على اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٨٥ لبحث حالات وضع اليد بأراضى طرح والنهر والجزر لمقررت بجلسة ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ اعتبار عقد ايجار الحديقة المشار اليها منتهيا بقتناه محته في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ واضطر المستاجرين بذلك وفي حالة امتناعهما من الاخلاء وتسليم الأرض اعتباراً متمعين ويزال تصديهما بالطريق الادارى ، مع ازالة الموضوع للهيئة الادارية للتحقيق في ظروف ابرام العقد وتصديق ما يكون قد شابه من مخالفات وبجودت الفكرة المشار اليها من مديرية الاصلاح الزراعى نبهت على المستاجرين ، وبفسار يخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ بوجوب اعادة المساحة بقتناه مدة ايجار في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ الا انها امتنعا من تنفيذ ذلك • وانقضت المدة اصدار قرار وزير الزراعة بفردها - من الأرض موضوع المذكرة بعد انتهاء مدة ايجار ، متمعين على املاك الدولة • وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامن القى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٥ ، الذى نص على المدة ١٢ على طرد السيدين/ابراهيم موعش وقرنى عبده لىوود من حديقة لويزا لويس ملجوريل ومساحتها ١٢ س ا ط ٩ ف بحديقة ميت القابز موكول

العيابط محافظة للجيزة. لانتهاه عقد ايجار التحديقة وتمتعهما بتركها في أي وقت ، وبما ربح أول فبراير سنة ١٩٨٦ أقام المظعون ضدتهما الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ أمام محكمة العيابط الجزئية اختصما فيها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طالبين الحكم أولا بفسخ مستعجلة بعدم الاعتماد بالقرار رقم ٢٥١ المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ وثانيا وفي الموضوع باستمرار العلاقة الإيجارية بينهما وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . ويجلس ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٦ حكمت تلك المحكمة تمهيدا وقبيل الفصل في الموضوع بتسحب خبر في الدعوى ، وبتفسير مؤرخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ ابدى الخبر المنتخب أن الأرض موضوع الدعوى يقوم بإزراعها المظعون ضدتهما بموجب عقد ايجار صادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتبارها جديقات الا انه لا يوجد بها أية أشجار كما أثبت الخبر في تقريره إن الحاضر من الهيئة المدعى عليها قرر بأن المظعون ضدتهما تسلما للأرض خالية من أية أشجار ، كما أثبت التقرير أن الحاضر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قرر بأن المظعون ضدتهما قاما بإعداد ثمن الأشجار التي سبق وأن اطلبها المستأجران السابقان ٧ حافظنة مستندات المظعون ضدتهما المقدمة بجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٩٠ أمام هذه المحكمة) . ويجلس ٩ من مارس سنة ١٩٨٨ حكمت بتلك المحكمة باستمرار العلاقة الإيجارية بين المظعون ضدتهما بالظعن المال وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طبقا لعقد ايجار المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ وبذات الشروط الواردة به . المستند رقم ١ بحافظة مستندات المظعون ضدتهما المقدمة أمام هذه المحكمة بجلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٩٠ . وتلذ أصبح تلك الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه حسب مفاد الشهادة الصادرة من محكمة الجيزة الابتدائية المؤرخة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٠ المستند رقم ٢ من الحافظة المشار إليها) .

ومن حيث أن اتخاذ أسلوب إزالة التعدي إداريا على النحو الذي

أجازه المشرع بالمادة ١٧٠ من القانون المدنى المعدل بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ يعتبر خروجها على للقواعد العامة التى تقضى بان حق الدولة وغيرها من الجهات العامة على اموالها الخاصة بحض ملكية مدنية شأنها فى ذلك شأن الامراء فاذا قام نزاع بشأن هذه الاموال تحتم اللجوء الى القضاء لاصدار حكم قابل للتنفيذ وانه ولئن كان المشرع قد خول الجهات المشار اليها بالمادة ١٧٠ من القانون المدنى للاعتبارات التى كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقمى ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، ميزة ازالة التعدى بالطريق الادارى واغناها مؤونه الوقوف موقف المدعى فى الالتزام على الملكية او للسند القانونى الذى افترض المشرع قيامها بين الحائز للمال وبين الجهات المشار اليها بالمادة ١٧٠ من القانون المدنى الا انه يلزم متى كان سيئذ الحائز للمال مصدره التعاقد مع الجهة الادارية أن يحقق زوال هذا السند تاتونا :

ومن حيث انه وفى خصوص المنازعة المسالمة ، وفى حدود ما يقتضيه الفصل فى طلب وقت التنفيذ والقدر الذى يتطلبه من تحمس لظاهر الواقع ويادى الاوراق ، مالبادى ان يد المظمون ضدهما على أرض النزاع كان مصدرها عقد ايجار مبدى بينهما وبين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، وانه ولئن كانت الهيئة تدعى انتهاء الاجار بقتناء المدة المحددة له فى العقد الا ان المظمون ضدهما يجادلان فى ذلك مؤكدين استمرار العلاقة الاجارية قائمة تاتونا ، تأسيسا على ان عقد الاجار المشار اليه هو فى طبيعة تكييف القانونى عقد ايجار اطين زراعية مما يسرى عليه حكم الاعتداد القانونى للايجار المنصوص عليه بالمادة (٣٥) من اللرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . فاذا كان ذلك وكان الثابت أن المظمون ضدهما قد صدر لصلحهما بتاريخ

١٩٨٨/٢/٩ الحكم فى الدسوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ من محكمة العباط
للجزئية ويقضى باستمرار العلاقة الايجارية بين المظعون ضددها والهيئة
الطاعنة طيها لعقد الايجار المؤرخ اول نوفمبر سنة ١٩٨٠ وبذات الشروط
للواردة به وقدم المظعون ضددها صورة ضوئية من شهادة صادرة من
محكمة الجيزة الابتدائية تفيد عدم استئناف الهيئة للحكم المشار اليه
(السند رقم ٢ من حافظة مستندات المظعون ضددها المقدمة لهـذه
المحكمة بجلسة المرافعة بتاريخ ٢ من يونيه سنة ١٩٩٠) ، ولم تجادل
الهيئة الطاعنة فى ذلك أو تشكك فى صحة الصورة الضوئية المقسمة ،
فان كل ذلك يكشف ، بحسب الظاهر ، ارتضاء الهيئة الطاعنة للحكم المشار
اليه وعدم مجادلتها فيه مما يحيل ادهاء المظعون ضددها ، بالظعن
المائل ، فى شأن استمرار العلاقة الايجارية قائمة وفى اطار الفصل
فى الطلب المستعجل بوقف التنفيذ ، على محمل الصحة الامر الذى يتمتع
معه على الجهة الادارية ان تستعمل رخصة ازالة النفسى بالطريق الادارى ،
على النحو المنصوص عليه بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى . وبالترتيب على
ما تقدم يكون القرار المظعون فيه غير قائم ، بحسب الظاهر ، على سبب
صحيح مما يتوفر معه صدقا ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه .
كما يتوفر فى هذا الطلب ايضا ركن الاستعجال : ذلك انه فضلا عن ان
استعمال الرخصة المخولة لجهات الادارة بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى ،
فى غير الحالات التى يجوز فيها ذلك ، يشكل فى ذاته اعتداء على حقوق
ومراكز قانونية للأفراد جديرة بالرعاية فى مواجهة سلطة التنفيذ المباشر
بالطريق الادارى المقررة بالمادة ٩٧٠ المشار اليها ، مما يصلح بذاته
سبباً لطلب وقف تنفيذ القرار خصماً لتفول الادارة ، فان البادى من الاوراق
ان غل يد المظعون ضددها عن زراعة الارض محلل المنازعة
وحرمتها من الحصول على ما ياملان من ناتج يعود عليها من ذلك ، يمثل
مصدر رزقهما ، مما يشكل صدقا حالة الاستعجال المتطلبة قانونا

للاستجابة إلى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . ولا يفرض من هذا النظر تسييل تنفيذ القرار : ذلك ان مبادرة الجهة الادارية إلى هذا التنفيذ رغم قيام النزاع بشأنه قضاء لا يشكل عائقا قانونيا يمتنع عنه على غرض المشروعية للقضاء بوقف التنفيذ . كما لا يكون من شأن استبيان الجهة الادارية طريق التنفيذ المباشر خروجاً على الاطار المقرر قانوناً لهذا الطريق على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في شأن تطبيق حكم المادة ٩٧ من القانون المدني ، ما ينفي بذاته قيام ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ ، ماذا تحقق ركنا الجدية والاستعجال في طلب وقف التنفيذ ، رغم تمام تنفيذ القرار المطعون فيه ، وجب على قاضي المشروعية ان يقتضى به .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون فيما قضى به ، الامر الذي يقتضى منه الحكم برفض الطعن » .

(طعن ٣١٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢٣) .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

المادة ٩٧ من القانون المدني مفادها مناط مشروعية سلطة جهة الادارة في ازالة التمسك على املاكها بالطرق الادارية هو وقوع اعتداء ظاهر على ملك الدولة او محاولة غصبية — لا يتنى ذلك الا اذا تجرد واضمح اليه من أي سند قانوني اوضح يده — اذا استند واضمح اليه الى ادعاء بحق ما على عقار له ما يبرره من مستندات تؤيد في ظاهرها ما يدعيه من حق على هذا المقار — او كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ما يدعيه لنفسه من مركز قانوني بالنسبة الى العقار انقضت حالة الغصب او الاعتداء الموجبة لاستعمال جهة الادارة لسلطانها في ازالته

بالطريق الإدارى — فلا يحق لجهة الإدارة أن تلجأ إلى الإزالة إذا أتها
فى هذه الحالة لا تكون بصدد دفع اعتداء أو إزالة غصب عن أملاك
الدولة وإنما تكون فى معرض انتزاع ما تدعيه هى منفردة من حق فى
محل النزاع بطريق التنفيذ المباشر وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الأصل
الذى يجعل الفصل فى المنازعات موقودا للسلطة القضائية المختصة بحكم
ولايتها الدستورية والقانونية فى حماية الحقوق العامة وللخاصة للمواطنين
واقامة العدالة وتأكيد سيادة القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سلطة جهة
الإدارة بمى إزالة التعمدى على أملاكها بالطريق الإدارى ، المخولة لها
يعتضى المادة ١٧٠ من القانون المدنى ، مناط مشروعيتها وتووع اعتداء
ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصية ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تجرد واضع
اليد من أى سند قانونى لوضع يده ، لها إذا استند واضع اليد الى ادعاء
بحق ما على عقار له ما يبرره من مستندات تؤيد فى ظاهرها ما يدعيه
من حق على هذا العقار ، أو كانت الحالة الظاهرة تدل على جحية ما
يدعيه لنفسه من مركز قانونى بالنسبة الى العقار ، انقضت حالة الغصب أو
الامتداء الموجبة لاستعمال جهة الإدارة لسلطتها فى إزالته بالطريق الإدارى،
فلا يحق لها أن تلجأ إليها ، إذ أنها فى هذه الحالة لا تكون بصدد
دفع اعتداء أو إزالة غصب عن أملاك الدولة وإنما تكون فى معرض
انتزاع ما تدعيه هى منفردة من حق فى محل النزاع بطريق التنفيذ
المباشر ، وهو أمر غير جائز قانونا ، بحسب الأصل الذى يجعل الفصل
فى المنازعات موقودا للسلطة القضائية المختصة ، بحكم ولايتها الدستورية
والقانونية فى حماية الحقوق العامة وللخاصة للمواطنين واقامة للعدالة
وتأكيد سيادة القانون .

ومن حيث أن البادئ من ظاهر أوراق الديموى ومستندات الطرفين فيها،
أنه ولئن صدر عام ١٩٣١ مرسوم ملكى بنزع ملكية قطعة الأرض محل
النزاع للمنفعة العامة لاقامة مشروع مياه بناحية بيلا رقم ٢٧٢٨ عليها ،
الا ان هذا المشروع لم ينفذ على الأرض المذكورة ، ونفذ فى مكان
آخر ، وكانت الأرض آنذاك ، كما ينص عليه المرسوم الملكى بنزع الملكية ،
باسم الخواجة امبراوز هندرسون وضاع يد أحمد يوسف السمودى
من رعايا الحكومة المحلية ويتم بناحية بيلا . وخلت الأوراق مما يثبت دفع
تعويض نزع الملكية سواء للصفاك أم لواضع اليد . كما ان الثابت من
مستندات المدعى أنه بهوجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٤٤/٢/١٠ باع
ورثة المرحوم أحمد يوسف السمودى تلك المساحة الى المدعى ، وحولوا
اليه عقد ايجارها ، ومنذ هذا التاريخ وهو يضع يده عليها ، ويقوم
بتأجيرها الى الغير بمقدور ايجار تقدم صورها ضمن حافظة مستنداته ،
كذلك انطوت هذه الحافظة على ما يثبت قيام المدعى بسداد موائد المباني
ورسم النظافة وشرية الأرض للفضاء من هذه القطعة ، كما تقدم مستندا
رسميا مؤرخا ١٩٨٦/١/٢٢ عن كشف نظرى مستخرج من مأمورية الضرائب
فى المقارية بببلا ثابت فيه أن الأرض مكلفة باسم الخواجة امبراوز جون
هندرسون ، اى انها ليست مكلفة باسم الحكومة ، وهذه المستندات فى
مجموعها تجعل لوضع يده سنداً قانونيا ، ينفى عنه حالة التعسدى
والغصب لاملاك الدولة ، ويضفى الامر على هذا للنهوض فافازمة بين الطرفين
فى ملكية الأرض ، فلا يحق لجهة الادارة ان تستعمل السلطة المخولة
لها بمقتضى المادة ٩٧ مدنى لانتزاع ما تدعيه من حق منفردة فى
موضوع النزاع ويطريق للتنفيذ المباشر ، انما عليها نزولا على الشرعية
وسيادة القانون للجوء الى المحكمة المختصة لاستصدار حكم بلكيتها لهذه
الأرض ، مما يتواءم معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار
المطعون فيه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال فيه . وأذا انتهى الحكم
المطعون فيه الى ذلك ، فانه يكون سائيا فى النتيجة التى انتهى اليها ،

مما يتعين معه القضاء برفض الطعن والزام جهة الادارة المصروفات ، ،
٢ طعن ١٥٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢٤ / ١٩٩٠ .

(نفس المعنى طعن رقم ٧٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٥٤ / ١٩٩٠) .
قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

سلطة الدولة في ازالة التصدى على اموالها الخاصة تجسد
هذا الطبيعي في ان يتجرد التصدى على اموالها من كل سند قانونى -
اذا كان لهذا التصدى ما يظهره من اسباب او اساتيد قانونية او كانت
محل نزاع من الجهة الادارية سقطت في مجال التطبيق سلطتها في
التنفيذ المباشر بازالة التصدى على اموالها - يتعين عندئذ اللجوء الى
القضاء للتصاف على قدم المساواة مع باقى المواطنين - يتعين في
هذا المجال التفرقة بين اموال للدولة الخصة التى تمارس عليها الدولة
كل حقوق الملكية وبين الاموال العامة المخصصة للنفع العام وهى
اموال لا تجوز التصرف فيها او للحجز عليها او تملكها بالتقادم - قرر
الدستور ان للملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن
طبقا للقانون - ذلك في المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ من الدستور - سنيادة
القانون اساس الحكم في الدولة - تخضع الدولة للقانون في اى تصرف
يصدر عنها ذلك تحت رقابة القضاء - الوزارات والمصالح العامة ووحدات
الادارة المحلية من الاجهزة الادارية المختصة بالسهر على حماية الملكية
العامة والمبادرة الى ازالة اى تصد عليها فور وقوعه - باعتبارها الامينة
على مصالح وحقوق المجتمع والمسئولة عن حماية ممتلكات الشعب والنوط
بها تحقيق سيادة القانون في اطار الشرعية وفي حدود اختصاصها -
جميع الاجهزة بالدولة مطالبة برعاية لحرمة الملكية العامة او الخاصة للدولة
بحماية ما عهد اليها به من اراضى او اموال مملوكة للشعب وازالة اى

تمتع عليها - بصفة خاصة اذا كانت هذه الاراضي او الاملاك المخصصة
للنفع العام - لكّ مهما كان سند الانعلاء بملكيّتها - يقع باطلا ولا اثر
له كل تصرف يقع على هذه الاراضي بالبيع او الاجار او غير ذلك من
التصرفات المتبقة عن حق الملكية .

المحكمة :

ومن حيث انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان
سلطة للدولة في ازالة التعمدي على اموالها الخاصة تجد حدها الطبيعي
في أن يتجرد التعمدي على املاكها من كل سند قانوني ، فاذا كان لهذا
التعمدي مظهر من اسباب او نسيان قانونية ولو كانت محل
نزاع من الجهة الادارية سقطت في مجال التطبيق سلطتها الاستثنائية في
التنفيذ المباشر بازالة التعمدي على املاكها وتعين عليها اللجوء الى القضاء
للانصاف على قدم المساواة مع باقي المواطنين ، اذا كان هذا هو
ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فانه يتعين التفرقة في هذا المجال بين
اموال للدولة الخاصة التي تمارس عليها الدولة كل حقوق الملكية ومن بينها
نقل ملكيتها الى المواطنين ، وبين الاموال العامة المخصصة للنفع العام ،
وهي اموال لا يجوز التصرف فيها او الحجز عليها او تملكها بالتقادم فالاصل
الذي قرره الدستور ان للملكية العامة وهي ملكية الشعب حرمة وحمايتها
ودمها واجب على كل مواطن طبقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن
واساسا ومصدرا لرعاية الشعب المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ وينص على
ذلك فانه من واجب كل مصري كما انه من مسئولية كل سلطات الدولة في
اطار ما قرره الدستور وسيادة القانون اسلم الحكم في الدولة وخضوع
الدولة للقانون في اي تصرف يصدر عنها تحت رقابة القضاء / المواد
٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، من الدستور) بصفة خاصة للوزارات والمصالح العامة
وحدات الادارة المحلية وحدها من الاجهزة الادارية المختصة السهر
على حمايتها والمبادرة الى ازالة اي تعمد عليها فور وقوعه باعتبارها

أمانة على مصالح وحقوق المجتمع والمسئولة عن حماية ممتلكات الشعب والنموذج فيها تحقيق سيادة القانون في إطار انشورية وفي حدود اختصاصها ومسئوليتها للذات يحتمل عليها المبادر إلى القضاء على أي انتهاك لحرمانه وسلطانها في دفع التصدي وإعاده الملكية العامة أو الخاصة للدولة إلى المجتمع ليست سلطة استثنائية خارجية على قاعده المساواة بين الإدارة والمواطنين أمام القانون بما يتفرع عليها من خطر استعاده أي حق مند النزاع المضاد أو من خلال اللجوء إلى القضاء للزود من أملكها الخاصة ، بل هي سلطة أصلية بتنسيق من التزامها بسيادة القانون والدولة باسم المجتمع من ممتلكاته وإياله ومقدساته وكل ما خصص له لتحقيق أهدافه ، ومن ثم فإن جميع الأجهزة بالدولة مطلوبة كل في حدود اختصاصه بحماية لحرمة الملكية العامة أو الخاصة للدولة بحماية ما عهد إليها به من أراضي أو أملك مملوكة للشعب والذود عنها وإزالة أي تعد عليها وبصفة خاصة إذا كانت هذه الأراضي أو الأملك المخصصة للنفع العام وذلك وبهما كان سند الادعاء بملكيتها أو الاستئثار بالانتفاع بها إذ يقع بإطلا ولا اثر له كل تصرف يقع على هذه الأراضي ببيع أو الإيجار أو غير ذلك من التصرفات المنبثقة من حق الملكية ، كما أن الادعاء بأية حقوق أخرى على الأراضي المخصصة للنفع العام تأتي في المرتبة تالية لحقوق المجتمع في الزود من مخصصاته ودفع أي تعد أو عدوان عليها ومن حيث أن للثابت من الأوراق أن المظنون فسدتها قد آل إليها حق اشغال قطعة أرض مساحتها مائتي (٢٠٠) متر بزمالم المطرية ضمن القطعة رقم ٢١ بحوض الوقف رقم ٦ أمام ميدان المسلة للسكن بصفة مؤقتة وذلك بموجب الترخيص المرفق صورته بالأوراق والصادر من هيئة الآثار لصالح زوجها فوزى صادق المرحوم والذي تنص فيه على أن مدة الترخيص خمس سنوات تبدأ من ١٩٦٥/١١/١ وتنتهي في ١٩٧٠/٢٠/٣١ ، على ألا يقام على الأرض إلا المباني الخفيفة التي يسهل إزالتها عند إلغاء الترخيص إلا أن المظنون فسدتها غللت شاغلة للمساحة المذكورة دون اعتراض من

هيئة الآثار إلى أن قامت بتحديد المبنى الذي تسكن فيه وهو من الطوب
الاحمر الاسمنت المسلح تعاملت هيئة الآثار من جانبها بإبلاغ الشرطة في
١٩٧٤/٢٨. لتحرير مظهر لها بالتقدم على الآثار بها يخالف شروط
الترخيص وبمقاريح ١٩٧٧/١/١٠ لخطراتها الهيئة بان الترخيص قد تم
الغلاء فاقبالا من ١٩٧٤/١٠/٣١ حيث ان الهيئة لم توافق على تجديد
لدة تالية وفي ١٩٧٨/٦/٨ قامت الطعون ضدها ببناء سور بارتفاع ٣ متر
حول المباني التي اقامتها وفي مواضع تبعد عن المساحة التي كانت
مخصصة لها بمقتضى الترخيص الممنى وبمساحة تقدر بـ ٩٣ مترا ،
فصدر القرار المطعون فيه رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ من رئيس هيئة الآثار
منضمنا ازالة التعدي الواقع من السيدة/سمية طه شاهين على
ارض الآثار بمنطقة الطرية والمطل في اقلية سور حول هذه الأرض وما
يستجد من تعديلات عند تنفيذ هذا القرار فاقبلت الطعون ضدها
الدعوى رقم ٣٤/١٢٤٧ في طلبية الغائه .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان القرار المطعون فيه والذي كان
مطروحا الغائه أمام محكمة القضاء الإداري ، إنما ينحصر اثره في ازالة
السور الذي قامت الطعون ضدها ببنائه بارتفاع ٢ متر خارج نطاق المباني
محل الترخيص الممنى طبقا لما هو ثابت من الخريطة المسلمية والمعتمدة
لوقوع الآثار حوض الوقف رقم ٦٦٦ والرفعة بالأوراق .

ولما كان الثابت من الأوراق ان الطعون ضدها لم يكن لها اصل
حق في الأرض التي اقامت عليها السور المشار اليه نسواء بمقتضى
الترخيص الممنى أو بمقتضى عقد ايجار سابق ومن ثم فان اقامتها السور
على الوجه الثابت بالأوراق ، فضلا عن انه يلتزم للسند القانوني
لامامته بغير أن أو ترخيص من الجهة المختصة ، فانه يشكل ب ذاته جريمة
التصومح عليه في المادة ٣٠١ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن

حمية الآثار والتي اكسدها وشدد - العقاب عليها القانون رقم ١١٧/١٩٨٣ ،
ولا وجه لما يدعيه المطعون ضدها من أنها قد احيلت الى المحكمة
اكثر مدة وقضت المحكمة ببراءتها من التهمة الموجهة اليها لا وجه لذلك ،
اذ ان الاحكام المشار اليها والمرفق صورها بالاوراق انما تتعلق بالمباني
التي اقامتها بالارض محل الترخيص المبني ، ولا تتعلق بالسور الذي اقامته
على ارض الآثار على الوجه الذي يحجب الرؤية ويمنع الاجهزة المختصة
من مراقبة المطعون ضدها ومن اجراء الحفريات داخل نطاق السور
بحجة اعداد التوصيلات الكهربائية والصحية ، وما عساه ان يترتب على
هذه الحفريات من اكتشافات أثرية تستأثر بها على خلاف القانون الامر
الذي يتنافى بطبيعته - ايا كانت وجهة النظر الجنائية - مع حق الدولة
في تملك آثارها وحماية تراثها من العبث به بنية مسورة من الصور التي
اشارت اليها المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ ، والمادة ٤٣ من
القانون رقم ١١٧/١٩٨٣ بشأن حماية الآثار ، وقد تأكد ذلك بالحكم
على القانون قسدها في الجلسة رقم ٥٤٢٥ جنح المطرية بالقرامة والازالة.

ومن حيث انه بناء على جميع ما سلف بيانه فان الظاهر ان
القرار المطعون فيه قد صدر على اساس سليم من القانون حصينا
من الانفساء ، واذا انتهى الحكم الطعن الى الغائه استنادا الى قيام علاقة
ايجارية متنازع عليها نسوغ للمطعون عليها حق الانتفاع بالارض بشكل
من الاشكال فانه يكون قد اخطأ في تحصيل الوقائع تصميلا صحيحا
ووائيا وتحديد القرار المطعون فيه تصديدا سليما وديقا ، وجانبه
بلوغ الفهم الصحيح للوقائع سلامة تكييفها القانوني ، ولا يكتفي لاستقاط
سلطة الادارة في التنفيذ المباشر بزالة التعدي القسول بقيام شبهة علامة
ايجارية بين هيئة الآثار والمطعون ضدها على مساحة ٦٠٠ متر استنادا
الى صور الاتصالات المقدمة منها ذلك ان هذه الاتصالات اذا كانت تصلح
سندا في الانتفاع المؤقت بأموال للدولة الخاصة فتاتها لا تنهض دليلا على

حقها في الانتفاع بالاموال المخصصة للنفع العام والتي تتحدد العلاقة فيها بين الادارة والواطن في حدود الترخيص المؤقت الذي يصدر من الادارة طبقا للقوانين واللوائح والشروط الواردة به واذ قررت الادارة الغاء الترخيص بانتهاء مدته من ناحية ، ومخالفة المطعون ضدها لشروطه من ناحية اخرى ، فان المطعون ضدها تفقد كل حق في اقامة اية مبنى سواء في نطاق المساحة المرخص لها بها او خارجها والا جاز للسلطة المختصة بل يتمتع عليها ازالة تعديها على الارض المخصصة للنفع العام وذلك على خلاف الاراضى الخالصه المملوكة للدولة ، واذ يلتزم الحكم المطعون لصحيح الواقع وحقيقة الحال كما خلف الفهم الصحيح لاحكام الدستور والقانون واخضع المال العام لاحكام المال الخاص المملوك للدولة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، وانحى هذا الحكم باعداره للحقيقة الواقعة وتجاوزة لصحيح احكام القانون خليفنا بالالفاء الامر الذي يبين معه الحكم بالافتالة مع القضاء برفض الدعوى .

لاطن رقم ٧٣٤ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٢/١/١٩٩١ ق

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

الازالة التي اجازتها المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالطريق الإداري هي استثناء من الاصل العام الذي قرره الدستور من ان الملكية الخاصة مصونة وان الدولة تخفض للقانون وابن سيادة القانون اساس الحكم في الدولة وان المحاكم على اختلاف انواعها هي التي تتولى وحدها الفصل في المنازعات واقامة العدل - لا يجوز للجهة الادارية اللجوء الى قرارات ادارية بالازالة الا عندما يكون هناك تعدد واضح يقوم على الفسب على اموال وممتلكات الدولة او القطاع العام . - لا يكون الامر لذلك اذا كان ثمة سند قانوني لحائز المال المملوك للدولة او القطاع العام - يتمتع

في هذه الحالة ان تلجأ الدولة الى السلطة القضائية - بمقتضى قرار من
الإدارة - بالازالة الإدارية اذا كان في غير حالات التعمد القائم على القصب
على غير سنة من الشرعية او القانون وغصبا لاخصاص السلطة القضائية
ومعدونا ظاهرة على الشرعية وسيادة القانون . . .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن السيد وزير التعمير قد
أصدر قراره رقم ١٥٥ في ١٥/٣/١٩٨٤ مستندا إلى أحكام القانون
المحلي والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاص بالتعمير
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة
وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ باعتبار منطقة الساحل
الشمالي من مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة وعلى قرار وزير التعمير
رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الجهاز التنفيذي لتعمير وتنمية الساحل
الشمالي - وقت صدور بناء على ذلك قرار رئيس جهاز تنمية وتعمير
الساحل الشمالي رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ في ١٥/٥/١٩٨٤ بإزالة جميع
التصديت ووضع اليد والانشغالات الواقعة في المنطقة ما بين الكيلو
٢٠٠ إلى ٥٥ ك ٥٥ وذلك استنادا إلى القرار الصادر من وزير التعمير برقم
(٤٠٥) لسنة ١٩٨٠ والمتضمن تفويضه رئيس جهاز التعمير وتنمية الساحل
الشمالي بمباشرة اختصاصات الوزير المتضمن عليها في المادة ٣ من
من القانون المحل أيضا يتعلق بإزالة التخصيمات على أراضي المناطق الشمالية
الغربية الصادرة بتعميرها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة
١٩٨٠ الصادر إليه وذلك بناء على أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢
بالتفويض في الاختصاصات . . .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الإزالة التي
أجازتها المادة (١٧٠) من القانون المحلي بالطريق الإداري استثناء من
الإصل العام الذي قرره الدستور من أن الملكية الخاصة مضمونة وأن الدولة

نخضع للقانون وإن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وإن المحاكم على اختلاف أنواعها هي التي تتولى وحدها وعلى استتلال الفصل في المنازعات وإقامة العدالة (طبقاً للمواد المذكورة بالمشور) ولا يجوز للجهة الإدارية للجوء إلى قرارات إدارية بالازالة إلا عندما يكون هناك تصد واضح يقوم على الغصب على أموال وممتلكات الدولة أو القطاع العام ولا يكون الأمر كذلك إذا كان ثمة سند قانوني لحائز المال المملوك للدولة أو للقطاع العام ويعين في هذه الحالة أن تلجأ الدولة إلى السلطة القضائية ممثلة في المحاكم العادية أو محاكم مجلس الدولة وفي توزيع الاختصاص بينها للفصل في النزاع على الملكية أو الحيازة ويمد قرار الإدارة بالازالة الإدارية إذا كان في غير حالات التمرد القائم على الغصب على غير سند من الشرعية أو القانون ويمثل بذاته عدوان ظاهر على الشرعية وسيادة القانون كما يمد غصباً لاختصاص السلطة القضائية بمصد قرار الإزالة لخروجه على الشرعية وسنذكره معذوم الأثر لقانونا .

٧ طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٧ .

المادة رقم (٩٧)

المبدأ :

مباشرة سلطة جهة الإدارة في إزالة التمرد على إهلاكها بالطريق الإداري المألوف لها بمقتضى المادة ٩٧٠ من القانون المؤني - تحقق مناط مشروعية هذه السلطة بشيوع وقوع اعتداء ظاهر على ملك الدولة ومحاولة غصبه وتجرد واضح اليد من أي سند مكتوب يبرر وضع يده .
استناده بحسب الظاهر إلى مستندات تفيد وجود حق له على المعقار تنفي بذلك حالة الغصب أو التمرد غير المشروع - لجوء الإدارة إلى السلطة القضائية - ما دام حقها في الملكية ليس ثابتاً في مواجهة الأفراد .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أنه يتمتع مباشرة
بسلطة جهة الإدارة في إزالة — التعدي على امتلكها بالطريق الإداري
المخول لها بمقتضى المادة ١٧٠ من القانون المدني أن تحقق مناط
مشروعية هذه السلطة وهو ثبوت وقوع اعتداء ظاهر على ملك الدولة
أو محاولة غصب ولا يثنى ذلك إلا إذا تجرد التعدي الواقع من واضع
اليده من أي سند قانوني يبرر وضع يده . أما إذا استند واضع اليد
بمقتضى الظاهر من الأوراق والمستندات التي ما يفتد وجود حق له على
مقتضى المقار ، أي ما يعتد دعما جنديا بما يدهيه لنفسه من حق أو
مركز قانوني بالنسبة للمعتار ، فإنه تنفث حالة الغصب أو التعدي
والاستيلاء غير المشروع على أموال الدولة بطريق للتعدي المبادئ الغصب
المستلزم للمقار ، أو بطريق التحصيل الموجب لإداء الإدارة لواجبها واستعمال
جهة الإدارة لسلطتها التي خولها لها القانون في إزالة هذا الغصب
والتعدي غير المشروع بإرادتها المنفردة وبوسائلها المتوافرة لديه بالطريق
الإداري . فالأصل أنه لا يحق لجهة الإدارة أن تلجأ إلى الإزالة للتعدي
بالطريق الإداري إلا عندما تكون بصدد دفع اعتداء مادي مسافر أو
إزالة غصب غير مشروع لأملاك الدولة ما إذا كان الثابت وجود سند من الحق
لواضع اليد يبرر حسب الظاهر وضع يده أو تصرفه أو ملكه بشأن
المعتار ، فإنه لا يجوز للإدارة الإزالة بالطريق الإداري لأنها تكون في معرض
انتزاع ما تدميه هي منفردة من حق في موضوع النزاع بطريق للتنفيذ
المباشر وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الأصل حيث أنط الدستور
والقانون ولاية الفصل في هذه المنازعات للسلطة القضائية المسؤولة بحكم
ولايتها الدستورية والقانونية من حماية الحريات والحقوق العامة والخاصة
للمواطنين وأقامة العدالة وتأكيد سيادة القانون وفقا لمصريح أحكام
الدستور ٦٥ ، ٦٦ ، ١٧٢ ف .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع قد نسيغ حمايته على أملاك الدولة ومنع للتسدي عليها ولوجب على الجهات الادارية المختصة ازالة هذا التسدي بالطريق الإداري ، وذلك في الحالات التي لا يتوافر لوضع اليد سند ظاهر من القانون يكون معه اعادة الادارة بملكية الدولة للارض او العتار محصل نزاع جسدي يستلزم الفصل فيه بمعرفة السلطة القضائية والمحاكم المختصة ، تكديدا وحماية لحقوق الافراد التي كفلها الدستور .

وقد حدد الدستور منطاط هذه الحصانة التي قررها للملكية الخاصة للأفراد عنديا عنى في المادة (٣٢)، بالنص على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، ويظلم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، في اطار خطة التنمية دون انحراف واستغلال، ولا يجوز أن تعارض طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، كما نصت المادة (٣٢) على أن الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة وبمقابل تعويض ونقلا للقانون .

ومن حيث انه وان كان - ونفا لهذه النصوص - يجوز للمشرع أن يضع قيودا على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومي والخير العام للشعب الا أن ذلك يتممين أن لا يمس الحصانة التي كفلها الدستور للمالك الفرد في ملكه الخاص فانه لا يجوز للادارة العامة منديا يخولها القانون سلطة التنفيذ الإداري المباشر لاعمال أو اجراءات ادارية تتعلق بالتزخيص بالازالة - حسبما سبق البيان أن تجاوز هذا الشرعية في استخدام ما خولها المشرع من سلطات لتحقيق حماية النظام العام والصالح العام أو حسن سير وانتظام المرافق العامة وذلك باعتبار أن الاصل الدستوري المقرر هو حصانة الملكية الخاصة وحرية المالك في اثاره والانتفاع به واستغلاله في اطار الشرعية التي حددها الدستور والقانون ، كما يكفل ادارة الملكية لوظيفتها الاجتماعية .

ومن حيث أن الأصل العام الدستور الذى تقوم عليه أركان الدولة هو مبدأ سيادة الدستور والقانون الذى تخضع له الدولة وفقا لصريح نص المادتين (٦٥ ، ٦٦) من الدستور ، المثار اليهما ، ويتمين وفقا لهذا المبدأ أن تلجأ الادارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع جدى حول ملكية العقار موضوع المنازعة ما دام حقها فى ملكية العقار ليست ثابتة وظاهرة على مواجهة الأفراد ..»

لاطن ٣٥٨٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/٩

قاعدة رقم (٩٨)

البدا :

المقصود التمدي الذى لجأت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى الىه بطريق التنفيذ المباشر هو العدوان المادى على اموال الدولة الذى يتجسد من أى أساس قانونى يستند اليه والذى يمد فصبا ماديا — اذا لم يثبت من الاوراق توفر هذا الفصـب المادى وكان لواضعى اليد على العقار او الارض سند ظاهر مبرر قانونا لذلك وجب على جهة الادارة الامتناع عن تقرير ما تدعيه لتظرها بنفسها اداريا واستخدام سلطة التنفيذ المباشر قبل الافراد — يتمين عليها احتراماً للشرعية وسيادة القانون اللجوء الى القضاء للفصل فى النزاع بينها وبينهم .

الحكمة :

ومن حيث انه — ومن وجه آخر — فانه رغم ان هذه الحكمة قد كلفت الجهة الادارية بتقديم القرار الدال على تخصيص الارض محل النزاع لمشروع المياه رقم ١١٩٠٨ ، وتاجل نظر الطعن مرات متعددة لهذا السبب بل وتم ائذار الجهة الادارية بأن عدم تقديمها للقرار المشار اليه سوف يعتبر قرينة قضائية تؤيد المطعون ضدهم فى مزاعمهم — فانه لم تتم الجهة الادارية بتقديم المستند المطلوب الى أن تم حجز

اطعن للحكم ، الامر الذى يستفاد منه ان ادعاء الجهة الادارية بان لديها مستندات والقرارات التى تفيد ان الارض موضوع القرار المطعون فيه مملوكة للدولة ملكية خاصة ، وانها مخصصة لمشروع المياه رقم ١١٩٠٨ ، وهو ادعاء غير مستند على دليل ثابت أو اصول صحيحة تنتجها ثاتونا ، بينما المطعون ضدهم قد تقدموا من المستندات ما ينحصر بحسب الظاهر ادعاء الجهة ، وما يدلل على صلتق دعواهم — بحسب الظاهر — من أوراق الطعن .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المقصود بالتعمدى الذى اجازت المادة ٩٧٠ من القانون الخلى ازلته بطرير التنفيذ المباشر هو المدوان المادى على اموال الدولة الذى يتجرد من أى أساس قانونى يستند اليه ولذى يعد غسبا ماديا فاذا لم يثبت من الاوراق توفير هذا الغصب المادى وما كان لواضى اليد على العقار أو الارض سند ظاهر مبرر قانونا لذلك ، وجب على جهة الادارة الامتناع من تقرير ما تدميه لنظرها بنفسها اداريا واستخدام سلطة التنفيذ المباشر قبيل الافراد ويتمين عليها احتراما للشرعية وسيادة القانون اللجوء الى القضاء للفصل فى النزاع بينها وبينهم ، ومتى كان ذلك ، ولما كان الظاهر من الاوراق ان الجهة الادارية لم تقدم الدليل على ان المطعون ضدهم قد اعتدوا بلا سند على مال مملوك للدولة ، مما يجعل قرارها المطعون فيه الصادر بازالة التعمدى قد جاء غير قائم على سبب صحيح من الواقع أو القانون ، وهو ما يجعل ركن الجدية متوافرا فى طلب وقف التنفيذ فضلا عن توافر ركن الاستعجال أيضا ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فانه يكون صحيحا فيها قضى به ، ويكون النعى عليه — الطعن المسائل — يخالفه القانون أو الخطأ فى تطبيقه نعييا غير صحيح .

١٢ طعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/٩ .

ثالثا - انتفاء المشروعية من قرار الأزالة اذا كان واضح اليد

تعززه مستندات او مظاهر لها طابع الجدية

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قيام نزاع بشأن ملكية اموال الدولة الخاصة ، لا يجيز اتخاذ اسلوب
ازالة التعددى اداريا على النحو الذى اجزاه المشرع بالمادة ٩٧٠ من
القانون المدنى المعدل بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٩ سنة ١٩٥٩
و ٥٥ سنة ١٩٧٠ - يعتبر ذلك خروجا على القواعد العامة - حق
الدولة وغيرها من الجهات العامة على اموالها اخاصة محض حق ملكية
مدنية - اذا قام نزاع بشأن هذه الاموال تحتم الاجتهاد الى القسما
لاستصدار حكم قابل للتنفيذ .

المحكمة :

ومن حيث ان مفاد الوثائق ان المظنون ضددها كنا قد تماعدا
على شراء قطع الارض ارقام ١ ، ٢ ، ٣ من مشروع ابو عطوه من طريق
المزايدة التى تمت بتاريخ ١٩٨٣/٢/٤ وقام المشروع بتسليمها القطع
المشترى لها . وعلى ذلك فانه وان لم تكن ملكية تلك القطع قد انتقلت الى
المظنون ضددها ، الا ان تسليمها لهما ، يقتضى ما تم من تعاقد ، يعتبر
سندا صحيحا لوضع يدهما عليها ، وهو سند يستمر قائما على صحته
ما بقى التعاقد قائما قانونا . فلا يتحول وضع يدهما الذى قام صحيحا
على سند الى يد غاصب الا اذا زال سند اليد قانونا بان يتحقق لمسح
التعاقد أو يتقرر بطلانه .

ومن حيث ان اتخاذ اسلوب ازالة للتعددى اداريا على النحو الذى
اجزاه المشرع بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدل بالقوانين أرقام
١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٨ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ يعتبر خروجا على

التواعد العامة التي تقضى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العامة على أموالها الخاصة محض حق ملكية مدنية بشأنها في ذلك شأن الأفراد فإذا قام نزاع بشأن هذه الأموال تحتم اللجوء إلى القضاء لاستصدار حكم قابل للتنفيذ . وأنه ولئن كان المشرع قد خول الجهات المشار إليها بالمادة ١٧٠ من القانون المدني ، للاعتبارات التي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، ميزة إزالة التعمد بالطريق الإداري وأغناها مؤونه الوقوف موقف المدعى في دعوى النزاع في الملكية السبئية انترض المشرع قيامه بين الحائز للمال وبين الجهات المشار إليها بالمادة ١٧٠ من القانون المدني إلا أنه يلزم متى كان سند يد الحائز للمال مصدوره المتعلق مع الجهة الإدارية أن يتحقق زوال هذا السند قانوناً . وفي الواقعة المسألة فإن الجهة الإدارية قد اقامت القرارات المطعون فيها بما بالزلة نسبته من تعمد من المطعون ضدهما على قطع الأرض المشار إليها على سند من قول بأنه قد تم فسخ التناقد مع المطعون ضدهما أصحاً للشروط التعاقد التي وردت بكراسة الشروط التي تم على أساسها المزايا الذي أجرى في ١٩٨٢/٣/٤ ومع ذلك فلم تقدم الجهة الإدارية كراسة الشروط المشار إليها ، في حين جادل المطعون ضدهما فيما تدعيه الجهة الإدارية في هذا الشأن كما تسد ما يفيد موافقة مدير المشروع بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٥ على تأجيل سدادهما الإقساط المستحقة عليهما من باقى ثمن القطع المشتراة كما تعلقا للدعوتين رقمي ٦٧٢ و ٦٧٤ لسنة ١٩٨٤ . معنى حكم الاسماعلية بطلب الحكم بالزام المشروع بتحرير عقد البيع عن القطع المشار إليها ، كل ذلك لا يقطع بزوال السند القانوني لوضوح يد المطعون ضدهما على تلك الأرض الأمر الذي لا يتحقق معه ثبوت تمسدها عليها في مفهوم حكم المادة ١٧٠ من القانون المدني ، وهو ما يلزم توامره حتى يقوم القرار بإزالة التعمد على سبب يبرره حكماً وقانوناً . وبالترتب على ذلك يكون القراران بإزالة التعمد المنسوب إلى المطعون ضدهما حقيقتين بالإنهاء . فإذا كان الحكم المطعون فيه تسد

انتهى الى ذلك فانه يكون تعدد صادف صحيح حكم القانون مما لا يكون معه ثمة وجه للنقض عليه .

لاطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٨٩ .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

ازالة جهة الادارة للتمسدى الحاصل على اهلاك الدولة الخاصة بالطريق الادارى لا يكون الا اذا كان هناك تصديا غير مشروع — اذا كان وضع اليد الذى تواجهه الادارة على تلك الاملاك تميزت بمستندات أو مظاهر لها طابع الجدية فهذا لا يمد تصديا تستخدم فيه الطريق الادارى لازالته — يقتضى الامر فسخ النزاع الذى يثور قانونا حول وضع اليد نولا وذلك بواسطة الجهة المختصة بذلك دستوريا وهى السلطة القضائية بمثابة فى مخالفتها المختصة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٧٠ من القانون المبنى — معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ — تنص على انه « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق مبنى على هذه الاموال بالتقدم — ولا يجوز التمسدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة ، وفى حالة التمسدى يكون للوزير المختص ازالته اداريا » وقد استقر الرأى على أن سلطة الجهة الادارية فى ازالة التمسدى على املاكها الخاصة بالطريق الادارى والمخولة لها بيمتضى السادة المخورة منوطة بتواصر اسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبه واذا كان واضح اليد يستند فى وضع يده الى ادعاء يحق على هذا الملك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق أو كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ما ينسبه الى

نفسه من مركز قانوني بالنسبة للمقار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وتبوع على ملك الدولة . وبالتالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها العامة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائتذ في مناسبة ازالة اعتداء على ملكها ، وانما تكون في معرض انتزاع ما تدميه من حق ، وهو امر غير جائز قانونا بحسب الاصل العام الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسب النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية أو القانونية .

ومن حيث أن الثابت من المستندات التي قدمها الطامن وزميله ناجي على عهد القوي (الطامن في الطمن رقم ٣٧٤٣ لسنة ٣١ ق) امام محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية أن الطامن متعاقد مع الجمعية التعاونية للزراعية بناحية البرقوجي مركز دمنهور على استئجار أربعة أفدنة ونص الشرط الاول منه على ان مدة العقد ستة من أول نوفمبر سنة ١٩٨١ . ويعتبر عقد الإيجار معتدا من تلقاء نفسه طالما أن المستاجر يؤدي التزاماته على الوجه المبين بالقانون وجاء بمحضر المعاينة واثبت الحالة المحرر بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ بأن الأرض موضوع الشكوى أرض زراعية ، وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على الطبيعة بأن الأرض منزرعة حاليا بمحاصيل فول وكتان وقمح وبرسيم ، وأن المزارعين يقومون بتوريد المحاصيل المقررة عليهم ، وقلوا بتوريد الارز والمحاصيل الأخرى في العام الماضي والاموال السابقة الى الجمعية ، وأن المستاجرين يعاملون على مساهمتهم بموجب عقود ايجار مختومة بخاتم المنطقة وموقعة من مدير منطقة الاصلاح الزراعي ، وخطيب مدير المنطقة يفيد أن المذكورين يقومون بسداد ايجار في الاموال السابقة للعام الحالي ومنظفون في سداد ايجار ، وقد ورد اسم الطامن باعتباره مستاجرا لاربعة أفدنة كما جاء بمحضر المعاينة واثبت الحسالة المحررة في ١٩٨٥/٥/٢ بمعرفة اللجنة المشكلة بالجلس الثمبي لادارة ندبية بأن الطامن مستاجر لاربعة أفدنة من الاصلاح

دمنهور بتحرير عقود الايجار والتوقيع نيابة عن رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وتسليم نسخة مفتومة من كل عقد الى كل من طرفيه وإيداعه نسخة أخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وقد أصبح هذا الحكم نهائيا وواجب النفاذ بمجرد أن صدر حكم في الاستئناف المقام من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧. مدني مستأنف دمنهور بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ بعدم قبول الاستئناف شكلا. وعلى ذلك فإن القرار ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر من رئيس مركز ومدينة دمنهور بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ بإزالة التمسيدات الواقعة من الطاعن وآخرين يوضح يدهم على مساحات ضمن حديقة البرقوجي مركز دمنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من ازالة يد الطاعن عن المساحة التي يضع يده عليها . ومن ثم يتعين ايجابية الطاعن الى طلب وقف تنفيذ هذا القرار . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يرفض طلب وقف التنفيذ فإنه يكون مخالفا للقانون .

إلحاق رقم ٣٧٤٨ لسنة ٣١ ق - بجلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ .

للزراعي بالبرقوجي ، وأن الأرض موضوع الشكوى أرض زراعية وليست
 يساتين وإنها منزوعة بمحاصيل شتوية (قمح وكتان وفول وبرسيم) وقد
 تقدم المستأجرون للمجلس الشعبي بالإطراف الزراعية التي تدل على
 تعاملهم مع الجمعية الزراعية بالبرقوجي ، كما وجد معهم ملوم وزن
 لإتوريد الأرز عن الأعوام السابقة إلى الجمعية) ومعهم قسائم مسددة
 القيمة الإيجارية لكل حسب مساحته . وقد أمد مدير جمعية البرقوجي
 المجلس الشعبي بأن المخوذين يتعاملون عن هذه المساحات بهوجب عقود
 إيجار رسمية وموقع عليها من مخير منطقة الإيعادية للإصلاح الزراعي
 تهدي بضرورة تعامل المخوذين حيث يتم سداد الإيجار سنويا ، وأنهم
 يتعاملون بالجمعية وعقود الإيجار الخاصة بهم مسجلة بسجلات الجمعية
 وأنهم يقومون بتوريد الحاصلات الزراعية المقرر توريدها بالكامل وأردات
 للجنة المذكورة استمرار العلاقة الإيجارية وإبقاء الحال على ما هو عليه
 حيث لا يوجد أي تعديلات من المخوذين ولا توجد أية مخالفات ضدهم ،
 الأمر الذي يستفاد منه براحة بها لا يدع مجالاً للشك أن وضع يد
 الطامن على الأرض محل النزاع له ما يبرره بالاستئجار وينفي عنه صفة
 الاعتماد على ملك الإصلاح الزراعي وبالتالي لا يجوز الاستناد إلى حكم
 المادة ٩٧٠ من القانون المخني بمعد تعديلها لازالة التعدي على
 الأرض المذكورة . وإذا كانت الجهة الادارية تدمي أن الأرض المذكورة
 مؤجرة لزوجة واحدة محدودة وامتنع الطامن من تسليمها في نهاية
 مدة الإيجار ، فإنه كان يتعين عليها لحسم النزاع أن تلجأ إلى السلطة
 القضائية المختصة في هذا الشأن . وإذا لم تفعل فقد لجأ الطامن
 وآخرون مرمموا الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ مدني مركز دمنهور
 فأصدرت المحكمة حكمها بجلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ بثبوت العلاقة الإيجارية
 بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وبين المدعين كل حسب المساحة
 المؤجرة له لقاء الاجرة القانونية باعتبارها سبعة أمثال الضريبة وكلفت
 رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية للزراعية بناحية البرقوجي مركز

الفرع الثاني

حدود سلطة المحكمة في رقابة قرار الإزالة

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

القرار الصادر بإزالة التمسدى اداريا يجب ان يكون قائما على سبب يبرره - يتحقق ذلك اذا كان سند الجهة الادارية في الاداء بملكيته للمال الذى تتدخل بإزالة التمسدى الواقع عليه اداريا سندا جديا له اصل ثابت في الأوراق - القضاء الإدارى عند فحص مشروعية هذا السبب في مرحلة الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار لا يفصل في النزاع القائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ولا يتغلغل في فحص المستندات المقدمة بقصد الترحيح فيها بينها - أساس ذلك : - ان النزاع حول الملكية يفصل في اختصاص القضاء المدنى وهذه - اثر ذلك : - وقوف اختصاص القضاء الإدارى عند التحقق من أن ادعاء الجهة الادارية هو انشاء جدى له شواهده لاصدار القرار بإزالة التمسدى اداريا .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يقوم على ركنين :

الاول : قيام الاستعجال بان كان يتوجب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

الثانى : يتصل بمبدأ المشروعية بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جديّة .

فمن حيث انه بالنسبة لركن الجدية ، فان القرار الصادر بإزالة التمسدى اداريا يجب ان يكون قائما على سبب يبرره وهو لا يكون كذلك

الا اذا كان مسند الجهة الادارية فى الادعاء بملكيته للمال الذى تتدخل بازالة التعمدى الواقع عليه اداريا ، جدى له اصل ثابت فى الاوراق . والقضاء الادارى فى فحصه لمشروعية هذا السبب فى الحدود المتقدمة وخاصة فى مرحلة الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار - لا يفصل فى النزاع القائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ، ولا يتغلغل بالعالى فى محص المستندات المقدمة من كل منهما بقصد الترجيع فيما بينها ، لان ذلك كله من اختصاص القضاء المحلى الذى يملك وحده الحكم فى موضوع الملكية ، وانما يقف اختصاص القضاء الادارى عند التحقق من ان ادعاء الجهة الادارية ادعاء جدى له شواهد المبررة لاصدار القرار بازالة التعمدى اداريا .

ومن حيث ان الظاهر من الاوراق ان ارض النزاع قد اشتراها المطعون ضده من السيد/ثابت عبد المال محمود محمد بعقد عرقى مؤرخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٥ تضمن ان مساحتها ٧ افنة بحوض خارج الزمام البحرى ٥٣ بناحية البركة قسم المطرية بمحافظة القاهرة وحدودها للبحرى ملك الفيسر والشرقى ملك الفير والقبلى طريق على نمة الميرى والغربى القرعة للزرقعة المسماة ترمة الطوازى ، واقر للبائع ان الملكية آلت اليه بطريق الميراث الشرعى من ولادته السيدة/نفيصة عبد الله حسن سيد المتوفاة سنة ١٩٧٤ ، ويانه الوارث الوحيد لها ، وان مورثه كانت تمتلك القدر المبيع بموجب عقد بيع ثلث التاريخ رقم ١٨٨١ مسجل فى ١٩٢٢/١/٢٤ بسجل تاريخ محكمة مصر المخططة ، صادر اليها من شكرى ينوت جورج الذى كان يمتلك هذا القدر ضمن عقد بيع عرقى مؤرخ فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٩ من خزينة رهون محكمة استئناف مصر ، واقر البائع للمطعون ضده بانه ومورثه من قبله يضعان اليد على هذا القدر المبيع واقه فى حيازتهما بصورة هائلة وظاهرة ومستمرة منذ الشراء بالمعقد المذكور حتى تاريخ البيع ، كما يظهر من صورة عقد شراء مورثة البائع للمطعون ضده انه يشمل مساحة سبعة افسنة واثنى عشر قيراطا بحوض خارج الزمام للبحرى بناحية زمام بركة الحاج مركز شبين القناطر ،

محدودة بحدود ومعالم من شرق أملاك الميرى ، والحد الغربى التربة الزمرة ، والحد للبحرى باقى أملاك البائع والقطبى طريق على ذبة الميرى ، وهذه المساحة — على ما جاء بالعقد — منها اثنى عشر قيراطا ملك حسين مهالم زيدان بهوجب عقود تحت يده من جانب الاهلى وسبعة أمخنة من أملاك شنكرى بنوت بن جورج المالك للاميان بطريق للثراء من خزينة رمون محكمة استئناف مصر ، كما قدم المطعون ضده صورة بطاقة حيالة زراعية باسمه من الجمعية التعاونية للزراعية بناحية البركة مركز المطرية ، وذلك من سبعة أمخنة خلال اعوام ١٩٧٧/١٩٧٨ حتى ١٩٧٩/١٩٨٠ ، كما قدم المطعون ضده صورة شهادة صادرة من بنك مصر بتاريخ ١٩٨٤/١/١١ تفيد أن فرع مصطفى كامل يستاجر مخازن من المطعون ضده بالناحية المذكورة ، وكذلك صورة من حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨١ فى الاستئناف رقم ٥٤٢٤ لسنة ٩٩ ق المقام من المطعون ضده من حكم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الصادر بجلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٢ فى الدسوى رقم ٨٢/١٧٣٦ ، ويعين من معونات الحكم الاستئنافى أن المطعون ضده اشترى الأرض بالعقد المرقم المشار اليه ، وأزاء ادعاء محلف القاهرة — بصفته الرئيس الاعلى لصلة الأملاك الاميرية — ملكية بعض الاراضى بتلك المنطقة فقد امتنع القنصل العتارى من اتخاذ اجراءات تسجيل العقدة مما اضطر المطعون ضده الى رفع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المشار اليه ضد البائع فى مواجهة كل من محلف القاهرة بصفته الرئيس الاعلى لصلة الأملاك الاميرية ووزير المسجل بصفته الرئيس الاعلى لصلة القنصل العتارى ، وقد صدر الحكم بمحكمة استئناف القاهرة وبصحة ونفاذ عقد البيع المذكور — استنادا الى انتقال الملكية بالمعقدين المؤرخين ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٩ و ٢٤ من يناير سنة ١٩٢٢ الصادرين قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ تاريخ العمل بقانون التسجيل الصادر فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٢٣ ، وجاء بالحكم الاستئنافى أن

المستألف عليه الذاتي وهو محافظ القاهرة بصقلته ساقط الفكر لم يبد
فى النزاع أى دفاع وهو مطلوب الحكم فى مواجهته .

كما أن الظعون قنده اعلم الدموى رقم ٤٠٥٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى
على شمال القاهرة قند محافظ القاهرة ورئيس حى شرق القاهرة
ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة ، وقد حكم فيها بجلسة ٢٩ من فبراير
سنة ١٩٨٤ بفتح خير لمعينة الارض على الطبيعة والبيات اوصافها
وحقوقها تكميلا وتحقيق وضع يد الدمى عليها وتحقيق امراضها
الهيئة العامة للمرفق الصحى ولا شك ان السقطاد ومن جميع ما تقدم ان
دلكة الهيئة العامة للمرفق الصحى لارض النزاع هى - بحسب القاهر -
موقع نزاع جدى من جانب الظعون قنده . والا كان القضاء الدنى هو
الخصم بالفضل فى هذا التزام التعلق بالملكية ، فان البادى فى حدود
ما هو معروف على قنده المحكمة من فحص مدى مشروعية السبب فى
مستكون قرار الهيئة العامة قنه انه لا يستند - بحسب القاهر - على
اساس من الواقع خاصة وان البادى من مستندات لجهة الادارية
الطامنة انها لا تعظم فى دخول ارض النزاع فى املاك لدولة ، فبين من
الرسوم الصادر فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣١ بشأن القزان الذى اتفق
تجارى القاهرة بتاحى كثر الشرفا الشرفى والبركة بمركز تسعين الطاهر
بمديرية القلوية ، ان الضرم اخذت قنه ٩٩ قناتا و ٢٢ قناتا بتاحية
كثر الشرفا حصل الاتفاق عليها مع اربابها ، كما تكلل من املاك الحكومة
الخاصة الى املاكها العامة ١٢٠ قناتا بتاحية البركة بتاحية الشرفا
اللكون ، ولم يتضح لشمول تلك الرسوم ارض النزاع التى كانت مملوكة فى
ذلك الوقت لورثة البلق تليسة عبد الله حسين سيد ، كما يتضح من قرار
وزير اقرى رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن لزاع ملكية بعض الاراقى اللازمة
المشروع رقم ٥٢١٨ رى الخاص بمشروع زرع القوارى واحواض التلية
بقرى كثر الشرفاء والبركة فسم الخطية ، انه بالرغم من شموله بعض
الاراقى بتاحية البركة بحوقر خارج الزمام البحرى رقم ٥٣ ، الا انه لم
يبين ان ارض النزاع قد شملها ذلك القرار .

ومن ناحية أخرى فإذا كان المظنون ضده قد أورد في صحيفة دعواه أن الحد البحري لأرض النزاع هو ترعة الطواري والحد الغربي هو طريق كفر أبو صير ، بالخلاف لما هو ثابت بمقتضى الملكية من أن الحد الغربي هو للترعة والحد القبلي هو الطريق ، فإن البادي من الأوراق ، فإن هذا الخلاف قد جاء من تقرير الخبير المنتخب في للدعوى رقم ٢٧٠٠ لسنة ١٩٨١ مستعجل القاهرة التي ألتامها المظنون ضده وآخر من محافظ القاهرة ووكيل محافظة القاهرة للإسكان حيث تمسحيا على أرض النزاع ، وقد تضمن التقرير الإشارة إلى محضر المعاينة الذي أجراه الرائد محمد ناصر عبد الحكيم وذلك في المحضر رقم ٢٣١٣ لسنة ٨١ إداري ، وأثبت الرائد المذكور في معاينته أن حد الأرض البحري ترعة المجارى وحدها الغربي هو طريق كفر أبو صير ، وقد تابع الخبير المنتخب - كما يبين من المحضر الذي أجراه في ١٩٨١/٨/٢٥ ما جاء بمحضر الشرطة المذكور فيما يتعلق بتحديد حدود الأرض ، وفي حين أن خريطة المساحة التي أعدها الهيئة الطامنة والمعدة سنة ١٩٣٦ يوضح أن أرض النزاع على شكل مستطيل يقع على التربة قاصدة تمتد من الغرب إلى الشرق بميل بسيط نحو الشمال من الغرب ونحو الجنوب من الشرق حيث تتعادل مع التربة ، طول المستطيل بحديه الغربي والشرقي الموازي للترعة يمتد من الجنوب إلى الشمال بميل نحو الشرق ، وهذه المعالم تبرر الوصف الوارد بالمعقود دون ذلك الوصف الوارد في محضر الشرطة واعتمده الخبير ، فالحد الملاصق للترعة موازيا لها لا تقرب أن يوصف بأنه للغربي لا البحري .

ومن حيث أن طلب المظنون ضده وقت قرار الإزالة بصفة مستعجلة يتوافق له عنصر الجدية ، كما أن عنصر الاستعجال قائم على ما استظهرته محكمة القضاء الإداري في حكمها ، وعليه فإن الحكم المظنون فيه يكون قائما على أساس سليم من القانون ويكون الظن عليه متمين الرافق .

الظن ٣٠٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٤ .

المبدأ :

عندما تبسط المحكمة رقابتها على مشروع القرار الصادر بإزالة التعمد على الأراضي المملوكة للدولة لا تفصل في النزاع حول الملكية ولا تتغلغل في فحص المستندات المقدمة من الخصوم بقصد الترجيح فيما بينها لأثبتت الملكية - أساس ذلك : - أن القضاء المدني هو الذي يفصل في موضوع الملكية - يؤدي ذلك : أن رقابة المشروعية التي تسطها محكمة القضاء الإداري على هذه القرارات تجد حدها الطبيعي في التحقق من أن سند الجهة الإدارية هو سند جدي له شواهد البررة لاصدار القرار بإزالة التعمد الإداري .

المحكمة :

ومن حيث أن هذه المحكمة وهي تبسط رقابتها على مشروعية القرار الصادر بإزالة التعمد لا تفصل في النزاع حول الملكية ولا تتغلغل بالتالي في فحص المستندات المقدمة من الخصوم بقصد الترجيح فيما بينها بشأن إثبات الملكية الأمر الذي يختص به القضاء المدني الذي يفصل وحده في موضوع الملكية . ونجد رقابة المشروعية التي تسطها هذه المحكمة حدها الطبيعي في التحقق من أن سند الجهة الإدارية هو سند جدي له شواهد البررة لاصدار القرار بإزالة التعمد الإداري .

ومن حيث أن للبإدى من الخريطة المساحية المقدمة من الطامعن مؤشرا بها على الموقع المنسوب تصديه عليه ، ومن الرسم الكروكي الرق بمحضر تنفيذ قرار الإزالة أن الموقع المقول بالتعمد عليه يقع في قطعة غير القطعة ٢٠٢ وهو ما كتبت للجهة الإدارية في معرض دفاعها على ما ورد بالمذكرات المقدمة منها ، كما بين من الخريطة المساحية أن التعمد واقع على أرض قضاء متصلة بالقطعة رقم ٢٥٢ ومؤثر عليها بأنها مسجد سيدي سالم .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد إبراهيم زهران كان قد ضمن طلبه ضم مسجد سيدى سالم إلى وزارة الأوقاف بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٣ أن هناك أرضا فضاء ملحقة به مخصصة لخدمته وإنها مسجلة بالفعل لهذا الغرض أمام المسجد . وقد وافقت الجهة الإدارية بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣ على قبول ضم المسجد بالشروط والأوضاع التي وردت بطلب الضم . وجرى بالفعل تسلم المسجد وتوابعه وملحقاته بمحضر مؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ أثبت تسلم المسجد والأرض الفضاء التي تتبعه . واستمرت الجهة الإدارية واضحة يدها . استمرارا لوضع يد السيد/إبراهيم زهران وأمام المسجد ، حتى قام الطباعين في أواخر سنة ١٩٧٨ بإنهاء بعض المنشآت على مساحة من الأرض الفضاء الملاصقة للمسجد والتي سبق أن تسلمتها بموجب المحضر المؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه وإيا ما كان من حقيقة التكيف القانوني لتصرف السيد/ إبراهيم زهران بالنسبة لقطعة الأرض الملحقة بالمسجد وعما إذا كانت قد سبقت إلى إنشاء وقف مسجد وتاريخ ذلك ومدى صحته قانونا في ضوء الأحكام التي تعاقبت على تنظيم الأوقاف ابتداء من لائحة سنة ١٨٨٠ وما تلاها من لوائح وحتى صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف واثار تخصيص الأرض لخدمة أغراض المسجد ومنها إقامة الليالى الدينية واحتفالات المولد النبوي الشريف في مدى اكتساب هذه الأرض لوصف المسجد ، أو كان تصرفه تبرعا إلى الجهة القائمة على أمور المسجد وصيانته أسهاما في خدمة أغراضه واستمرارها ، فالثابت أن للجهة الإدارية قامت بتسليم المسجد والأرض الفضاء الملحقة به اعتبارا من ١٩٦٤/١/٢٢ وظلت يدها قائمة على هذه الأرض ، استمرارا لوضع يد السيد/إبراهيم زهران ومن بعده أمام المسجد ، حتى أواخر سنة ١٩٧٨ . وهذا الوضع يفيد ظاهر الملكية ، سواء لصالح وقف المسجد أو الملكية للعامة أو الخاصة للجهة الإدارية ، بالأقل ، استنادا إلى أحكام التقادم المكسب التي تفيد ثبوت

الملكية بتوافر قيام وضع اليد المحدد المنصوص عليها ، وفسق الشروط والأوضاع المترتبة لذلك بالتقانون المدني ، بمقتضى قرينة قانونية ضمنية .

لا طعن ١٩١٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٩ .

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

لا ينال من سلطة الإدارة في إزالة التمدى على الأموال العامة للدولة بالطريق الإداري - أن ينزع اليد في ملكية الدولة لها أو ادعاء نفسه بحق عليها ولو أقام بهذا الادعاء دعوى أمام القضاء طالما أن هذا النزاع أو الادعاء تعوزه الجدية حسبما تستظهره المحكمة من رقابتها لمشروعية قرار الإزالة وملابساته .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا ينال من سلطة الإدارة في إزالة التمدى الواقع على الأموال المملوكة للدولة بالطريق الإداري وفقا لحكم المادة ٩٧٠ مدني أن ينزع اليد على هذه الأموال في ملكية الدولة لها أو يدعى لنفسه بحق عليها ولو أقام بهذا الادعاء دعوى أمام القضاء طالما أن هذا النزاع أو الادعاء تعوزه الجدية حسبما تستظهره المحكمة من رقابتها لمشروعية قرار الإزالة وملابساته : ذلك أن المشرع عندما سن حكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني - حسبما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - افترض قيام النزاع بين الأفراد الحائزين للمال وجهات الإدارة المالكة ، وقد يعمد هؤلاء الأفراد إلى اضطلاع الأدلة لتأييد وضع يدهم والطلبة المتزايدات لاستمرار التحيلولة . فعمد إلى إعفاء جهات الإدارة من الاتجاه إلى القضاء البطالية بحجها القابضة بمستندات وأدلة جدية وخولها حماية بالطريق الإداري ، والتي عبء المطالبة على الحائزين من الأفراد ، وبذلك يكون تغير صحيح إلى ذهب آلية

الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على جهة الإدارة أن تنتظر حكم القضاء
فى الدموى المقابلة من المطعون ضده امام محكمة أسوان الابتدائية قبل
اصدارها القرار المطعون فيه .

٢ طعن ٢٢٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) :

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون الدنى معدلة بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة
١٩٥٧ و ٢٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ . يجب على المحكمة عند
التصدى لبحث مشروعية القرارات الصادرة بأزالة التصدى على المال
العام الا تتغلغل فى بحث الملكية ولا تفصل فيها حيث يختص بذلك القاضى
الدنى وحده — يقف اختصاص القضاء الإدارى عند التحقق من أن ادعاء
الجهة الإدارية بالملكية ادعاء جدى له شواهد المبررة لاصدار القرار
بأزالة التصدى ادريا .

المحكمة :

ومن حيث أن للناهب من الأوراق أنه بتاريخ ٢٨ من يوليه سنة ١٩٧٥ .
تحرر مجسر تسليم مؤقت بين جهاز تصفية للحراسات والسيد /
عن نفسه وبصفته وكلا عن باقى المطعون ضدهم بالطعن ، بمقتضاه
تسليمهم بعض العقارات للكائنة بناحية كمشيش ومنها عقار ريفى بالناحية
الذكورية والأرض الفضاء الملحقة به . ثم صدر القرار رقم ٣٦١ لسنة
١٩٧٦ منضمه الإخراج للنهائى عن الأموال التى سبق تسليمها لهم تسليها
مؤقتا . وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢ حرر السيد / اقرارا تعهد بمقتضاه
بهدم الأسوار التى يقوم بينائها فى تاريخ الاقرار وذلك اذا اتضح انها
تدخل فى املاك الدولة وتشكل تعديا عليها . ويكتب مؤرخ ١٩٨١/٤/٤
أفادت مديرية الإسكان والتعمير بمحافظة المنوفية رئيس الوحدة المحلية

بزرقان ردا على كتاب الاخر بشأن شكاوى مواطنى قرية كمشيش ، فان
 بفحص ملفات تخطيط قرية كمشيش الموجودة بالمديرية اتضح انه لا توجد
 قرارات نزع ملكية من واقع هذه الملفات لهذا التخطيط وادق بالكتاب
 صورة من قرار محافظ المنوفية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٤
 الذى تضمن تشكيل لجنة لتنفيذ تخطيط قرية كمشيش على ان تنتهى من
 اعمالها التنفيذية قبل يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ . وبالحضر رقم
 ٨٨١ لسنة ١٩٨١ أثبت السيد/نائب مأمور مركز تلا انه بتاريخ ١٩٨١/٤/٤
 اتصل به السيد/رئيس مجلس المدينة واماده بان لقاء تم بين السادة : محافظ
 المنوفية ومدير الاسكان والشاكنى وامرة الفقى ، وبفحص الامر تبين صحة
 ما تقرره اسرة الفقى من ان المساحة المتنازع عليها ملكهم ولا يوجد ما
 يعارض ذلك فامر المحافظ بعدم تعرض احد المالكين فى مباحثرة اعمال
 البناء . بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١ أثبت السيد/نائب المأمور عدم
 ورود أى قرار مخالف لما سبق ذكره بالحضر بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ وعلى
 ذلك أقفل الحضر . وبمفكرة مؤرخة ١٩٨١/٤/٢٢ هادت مديرية الاسكان
 رئيس الوحدة المحلية لقرية زرقان بانه بخصوص موضوع تخطيط قرية
 كمشيش تبين للمديرية ما يأتى : لا توجد قرارات نزع ملكية من واقع
 الملفات الموجودة بالمديرية . صدر قرار السيد المحافظ رقم ١٠٨ لسنة
 ١٩٦٧ لتخطيط قرية كمشيش — قامت الدولة بتعويض الاهالى تعويضا
 ماديا ومعنيا طبقا للوحدة تخطيط للقرية المرسل صورة منها لمجلس قروى
 زرقان وهى لوحة تخطيط ارشادية للقرية . وبناء على ذلك لا يجوز
 التصدى على الشوارع والميادين المحددة بلوحة تخطيط القرية . . اما
 بخصوص طلب المجلس الاستفسار عن وجود ميدان من مدحه وتحديد
 ابعاد هذا الميدان فقد سبق ارسال صورة من الخريطة الارشادية
 للمجلس يمتيا رسم يمكن الاطلاع عليها لتحديد المطلوب . واحيل
 الكتاب المشار اليه الى لجنة التمدينات بالمركز . وباتاريخ ١٩٨٢/٣/٧
 اجتمعت لجنة التمدينات بمركز تلا وتضمن محضر اعمالها تحت بنسـد

(١٢) عرض موضوع تعدى أسرة الفقى بكشيش بياقمة سور بالميدان العام حول منازلهم بقرية كشيش تعدى على الميدان العام الموجود فى لوحة تخطيط القرية عام ١٩٦٧ نظرا لكثرة الشكاوى والبرقيات فى هذا الموضوع، وقد تبين للجنة أنه استنادا على ان الميدان وارد ضمن تخطيط قرية كشيش عام ١٩٦٧ وبوضوح على لوحة التخطيط الارشادية للقرية فقد سبقت ازالة تعدى المواطنين حيث شرع الاول فى اقامة سور امام منزله فى هذا الميدان تمت ازالته بمعرفة اللجنة ورفضت دعواه بقر ١٣٤٢. لسنة ١٩٧٩ حيث حكم فيها لصالح الجهة الادارية ، وحيث شرع الثانى فى اقامة منزل متداخل ضمن الميدان وتم وقفه ولم يمكن فى اقامة البنى بمعرفة اللجنة بالحضر المؤرخ ١٩٨٥/٩/٢ لاسم الحقيقة بالبناء فى الميدان وجبرته التعويض من ملكه بمعرفة مديرية الاسكان . وبناء على ما تقدم انتهت اللجنة الى د ان ازالة تعدى أسرة الفقى بالزالة السور العام على الميدان العام للقرية ضمن تخطيط القرية عام ١٩٦٧ تنفيذا للوحة التخطيط الارشادية للقرية والمستندات السابقة . ويتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣ صدر قرار رئيس مركز تلا رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ بازالة التعدى استنادا الى قرار المحافظ رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤ بالتقويض ببعض الاختصاصات والى ما ورد بمذكرة وحدة الاملاك الاميرية بالوحدة المحلية لمركز تلا المؤرخة ١٩٨٢/١١/١٥ بشأن طلب استصدار قرار بازالة تعدى ورفقة المرحوم أحمد الفقى بكشيش على الميدان العام للقرية بياقمة سور .

ومن حيث ان المظنون ضدّهم وان كانوا قد أقاموا الدموى بطلب الحكم بوقف تنفيذ قرار محافظ المنوفية الصادر فى ١٩٨٢/٦/١٢ وفى الموضوع بالفاء القرار رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر من وحدة مركز تلا وبالتالى إلغاء قرار المحافظ الصادر فى ١٩٨٣/٦/١٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، فى حين أن قرار المحافظ المشار اليه اقتصر على رفض التظلم المقدم منهم فى القرار الصادر من وحدة مركز تلا رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ فان حقيقة التكيف القانونى لطلباتهم فى الدموى تنصرف الى

طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أنه عن قبول الدعوى غالبت في خصوص المنازعة الماثلة أنه إذ صدر قرار محافظ المنوفية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٧ بتنفيذ تخطيط قرية كمشيش استنادا لما جاء بها سمي اللوحة الإرشادية لتخطيط القرية فإن الأطراف المنازعة ، وبالأخص الجهة الإدارية ، لم يكونوا على بينة ويقين من حقيقة ملكية أي منهم للأرض التي شملها التخطيط كميادين أو شوارع . فإلحادي من الأوراق أنه نظرا لعدم صدور القرارات اللازمة لنزع ملكية الأراضي اللازمة لتنفيذ التخطيط المشار إليه من جهات الاختصاص بذلك فلم تكن الإدارة على يقين من مدى دخول الأجزاء التي شملها التخطيط كميادين أو شوارع في الأملاك العامة ، على ما تفيد المكتبات التي سبقت الإشارة إليها ، ويؤكد أنه بمناسبة شروع المطعون ضدهم ببناء سور على جزء ورد بالتخطيط أنه ميدان عام فقد قرر المحافظ ، حسبما يستفاد من تاشيرة نائب مأمور مركز تلا بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ بالمحضر رقم ٨٨١ لسنة ١٩٨١. المشار إليه ، عدم التعرض لما يقوم به المطعون ضدهم من بناء . كما قرر أحد المطعون ضدهم والوكيل من البائمين بتعهد مؤرخ في ذات التاريخ بإزالة السور على نفقته الخاصة إذا اتضح أنه مقيم على هلاك عامة للدولة . فإذا كان ذلك ولم يجادل الأطراف في أن المطعون ضدهم أخطأوا بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢ فظلوا منه إلى المحافظ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥ . وإذا يكشف ما كان من أثر للتظلم من وقف تنفيذ القرار المتظلم منه عن أن للجهة الإدارية استمرت قائمة ببحث التظلم بالتحقق من أمر ملكية الأرض المدعى وقوع التعدي عليها إلى أن أصدر المحافظ قراره في ١٩٨٣/٦/١٢ برفض التظلم فأقام المطعون ضدهم الدعوى على ١٩٨٣/٧/٩ بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار الوحدة المحلية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ ، فتكون الدعوى أقيمت في المواعيد المقررة بقتول مجلس الدولة ، ولا يكون ثمة أساس للقول بحساب مواعيد رفع الدعوى ، في

صدد المنازعة الماثلة اعتبار من فوات ستين يوما على تاريخ التظلم
تاسيسا على تيسام قرينة الرفض الضمنى للتظلم بفوات اليعاد المشار اليه
المستفادة من سكوت الجهة الادارية عن الرد عليه خلال اليعاد المشار
اليه ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى الحكم بقبول الدعوى شكلا
لمانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون والواقع فى قضائه مما لا محل
للتنى عليه من هذه الناحية .

ومن حيث أنه من موضوع طلب وقف التنفيذ ، فقد استقر قضاء
هذه المحكمة على أنه عند التصدى لبحث مدى مشروعية القرارات
الصادرة بازالة التصدى على المال العام بالتطبيق لاحكام المادة ٩٧٠
من القانون المدنى المسجلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة
١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ لا تتغلغل فى بحث الملكية ولا تفصل فيها اذ
يختص بذلك القاضى المدنى وحده وانما يبق اختصاص القضاء الادارى
عند التحقق من ان ادماء الجهة الادارية بالملكية ادماء جى له فوائده
المبررة لاصدار القرار بازالة التصدى ادريا »

لا طعن ١٤٦١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

ان وزن مشروعية القرار الصادر بازالة التصدى ادريا انما يكون
بالقدر اللازم لفصل فى امر هذه المشروعية دون التغلغل فى بحث
لسانيد اصحاب الشان فى الملكية بقصد الترجيح فيما بينهما فذلك يدخل
فى اختصاص القضاء المدنى الذى يستقل وحده بالفصل فى امر الملكية .

المحكمة :

ومن حيث أن للثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣
صدر قرار رئيس حى العامرية بمحافضة الاسكندرية ونص فى المنادة

الاولى على ان « يزال بالطريق الادارى انتمدى ببناء وغراس » الواقع من المواطن/..... مباره عن اريضة اصفهه تقرييسا متداخلة مع الارض ملك الهيئة بالسامويه على قطعة الارض ملك للدولة المبينة مساحتها وحدودها فيها على الحد البحرى : اسكة الحديد - الحد القبلى : عقارات - الحد الغربى : عقارات الحد الشرقى : الطريق الصحراوى ، وكان قد صدر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ قرار رئيس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ باعتبار مشروع انشاء مخازن عمومية لهيئة المواصلات السلكية والاسلكية بجهة العامرية محافظة مطروح من اعمال المنفعة العامة . ونص القرار فى المادة (١) على ان « يعتبر من اعمال المنفعة العامة مشروع انشاء مخازن عمومية لهيئة المواصلات السلكية والاسلكية بجهة العامرية محافظة مطروح الموضح ببيانه وموقعه بالملحقة والرسم التخطيطى المرتقين ، كما نص فى المادة (٢) على ان « يتم الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الارض البالغ مسطحها حوالى ٤٢ فداناً الموضحة بالحدود والمعالم بالملحقة والرسم الموائمين والملوكة ظاهرياً للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، وبتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٧ تحرر محضر تسليم نهائى عن المساحة المشار اليها بين معطى مؤسسة تعمير الصحارى وهيئة المواصلات السلكية والاسلكية لغيره الى ان الهيئة قد سبق لها تسليم ذات المساحة ابتدائياً بموجب محضر رسمى مؤرخ ١٩٦٤/٦/٢٢ . كما تضمن المحضر ان المساحة المشار اليها وجدت خالية وانها أصبحت فى حيازة الهيئة . لا مستند رقم ٨ من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة امام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية) ويكتاب مؤرخ ١٩٨١/٦/٢٣ امد مكتب للشهر العقارى بالاسكندرية هيئة المواصلات السلكية والاسلكية بأنه لا توجد تعاملات على الارض المصوه عنها بكتاب الهيئة المؤرخ ١٩٨١/٤/٢٨ لا مستند رقم ١٠ من حافظة المستندات المشار اليها) وطويت الحافظة المقدمة من الجهة الادارية امام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية على صورة من خريطة لا تتضمن تحديد للموقع المخصص للهيئة ولا للمساحة محل المنازعة الماثلة

١ مستند رقم ٩ من الحافظة المشار إليها) وطويت حوافظ المستندات المقدمة من اللطامن أمام محكمة القضاء الإداري بالاستكدرية على أصل للخطاب المؤرخ ١٩٨٠/١٠/٣ الموجه إليه من إدارة التملك بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية الذي تضمن ما يأتي بناء على الطلب المقدم منكم بخصوص انادتكم عن نتيجة قرار السيد المهندس رئيس مجلس الإدارة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ تفيد أنه قد صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ والذي يفيد حصولكم على الاعتداد بالمساحة الاتية : ٥٠٠٠٠ س - ط ٥ ف اعتداد بالملكية طبقاً للمادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ويمكنكم الرجوع إلى القرار الموجود بالإدارة بالعامة . كما قدم اللطامن صورة فوتوغرافية ، لاختار اعتداد بالملكية وعدم اعتداد ، صادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧ يتضمن أنه بناء على الاخطار المقدم منكم برقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩ ووفقاً للمادتين ٧٥ و ٧٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ نخطركم في الاعتداد بالملكية لتقديم الاخطار بمسطح ٥ س - ط ٥ ف أرض زراعية لانطباق شروط وضع اليد والمادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولم يوافق على حكم في الاعتداد بالملكية لمسطح ٨٢ س ١٧ ط - ف لعدم توافر شروط وضع اليد وذلك بالقرار رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ ٠٠٠ كما قدم صورة فوتوغرافية من قرار رئيس هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ باعتماد نتائج بحث الملكية الذي ينص في المادة (١) على أن « تعتمد نتائج بحث اخطارات الملكية وتحقيق الحقوق العينية المثبتة فيها طبقاً لما أسفرت عنه نتائج مراجعة الإدارة العامة للملكية للمساحات الموضحة بعد قرين كل اسم والموضحة حدودها وأوصافها باستمارات ٦ تملك المعتمدة منا . ونصت المادة (٢) على أنه على شئون الملكية التصرف إبلاغ ذوى الشأن بنتائج البحث وإصدار شهادات اعتداد بملكية المساحات المعتمد بها واتخاذ إجراءات التصرف في المساحات غير المعتمد بها . وورد بصورة الكشف المرفق

أمام اسم الطاعن بجهة العامرية طلب رقم ٢٤٣ المساحة المعتد بها ٥ س — ط ٥ ف وغير المعتد بها ١٨ س ١٧ ط — ف كما طويت حوافل المستندات المشار إليها على صورة الكتاب الصادر من محافظة الاسكندرية * الادارة العامة للمجالس المحلية (فى ١٩٨٣/١٢/٨ والموجه الى السيد/رئيس حى العامرية ويتضمن انه بمناسبة بحث للشكاوى المقدمة من اهالى منطقة الكيلو ٣١ طريق للتسامرة/الاسكندرية الصراوى بشأن قرار الازالة الصادر ضددهم فقد رأت اللجنة المشكلة من رئاسة لجسان الشكاوى والمقرحات والمتابعة والقوى العاملة بجلسة ١٩٨٣/١١/١٤ ضرورة التنبيه على اهالى المنطقة بصعوبة حى العامرية لايقاف جميع أعمال البناء التى تجرى حاليا على مساحة بالمنطقة الصناعية ودراسة الموضوع مع بيان أسماء المستأجرين من الادارة العامة لاملاك الحكومة المستردة من واتسع السجل بالمساحات والبالغ المدة وانتهى الكتاب الى طلب اتخاذ اللازم نحو تنفيذ رأى اللجنة مع سرعة مواكبتها بالبيانات المطلوب . كما قدم للطاعن صورة من محضر جلسة المجلس الشعبى المحلى لحي العامرية بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٨ ويتضمن انه بالنسبة للسؤال المقدم من عضو المجلس بشأن استيلاء هيئة المواصلات السلطوية واللاسلكية على مساحة ٤٢ فداناً فى العامرية بقرية ابورواف فقد وافق المجلس على توصية اللجنة بأنه نظراً لوجود مواطنين بالمنطقة ولهم اراضى زراعية ومنازل قديمة وشهادات اعتداد بالملكية توصى اللجنة بعدم المساس بهم . كما قدم للطاعن مسدداً من الصور الفوتوغرافية لارض منزوعة ولنشآت عليها ، وصورة فوتوغرافية لتصريح مؤرخ ١٩٤٨/٢/١٤ موقع من مفتش مربوط وأمين وأمين المخازن بنظارة الخاصة الملكية يتضمن الواقعة على قيام الطاعن بالزراعة بأرض وضع يده بجوار مزلقان العامرية .

ومن حيث أنه ولئن كانت الطلبات فى الدموى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية بمدد لاعتها من المحكمة المدنية ، على نحو ما حددته الدمى فيها أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة ٢٥ من اغسطس سنة

١٩٨٣ ، تنحصر في طلب وقف وتنفيذ القرار المطعون فيه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم قبول طلب وقف التنفيذ متى أقيمت به الدعوى استقلالا دون أن يرتبط بطلب موضوعي بالانقضاء والا أنه متى كانت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية قد قررت ضم الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية للدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ٣٧ القضائية ، فإنه بهذا القرار تندمج للدعويان لوحده موضوعهما فهو في الأولى طلب وقف التنفيذ وفي الثانية طلب وقف تنفيذ وإنهاء ذات القرار وبذلك يتلاقى الطلب المعالج في الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية مع الطلب الموضوعي بالانقضاء في الدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ٣٧ القضائية فيكون مقبولا . ذلك أنه وإن كان ضم الدعويين تخطفا سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهلا الإجراءات لا يلتزم عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى الدعويين المضمومين هو بذاته كل أو بعض الطلبات في الدعوى الأخرى فإنها ، في هذه الحالة ، تندرجان وتفقد كل منهما استقلالها .

ومن حيث أن وزن مشروعية القرار الصادر بإزالة التعمد الإداري إنما يكون بالقدر اللازم للفصل في أمر هذه المشروعية دون للتدخل في بحث استناد أصحاب الشأن في الملكية بقصد الترجيح فيما بينهما ، لذلك مما يدخل في اختصاص القضاء المدني الذي يستقل وحده بالفصل في أمر الملكية .

(طعن ٦٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٤) .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الأرض المقام عليها البناء محل قرار الإزالة - سبق تقدم المدعى بطلب للمؤسسة المصرية العامة تعمر الصحارى لتبليكه هذه الأرض ، وموافاة المؤسسة بالنماذج الخاصة بطلبات التملك واعادتها إليها للنظر في

الطلب - ظاهر ذلك انه لم يصح قرار بالاعتداد بملكية المدمى لارض النزاع وانتقال ملكيتها اليه من الدولة باعتبارها من املكها الخاصة - عدم جواز التمردى عليها بآية صورة من الصور - عدم جواز التمردى لقرار جهة الادارة بازالة البناء المذكور عليها بوقف تنفيذه .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار محل الطعن صدر من السيد/محافظ جنوب سيناء برقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩ وتضمنت المسادة الثانية منه ان : يتم ازالة للبناء المقام فى المنطقة ما بين مدينة رأس سدر وحى العاشر من رمضان على يمين الطريق الرئيسى الشط - الطور والذي اقامه المواطن فريخ فرج الله فراج دون تصريح ، ويتعارض مع التخطيط العمرانى للمدينة ، واشار القرار فى ديباجته الى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦: فى شأن تنظيم اعمال البناء والى مذكرة للسيد/رئيس الوحدة المحلية لمدينة رأس سدر بشأن طلب ازالة المساكن التى اقامها بعض البدو بمدينة رأس سدر دون تصريح فى المناطق المنوع فيها البناء والمخصصة لمشروعات الأمن الفضائى والتى يتعارض اقامتها مع التخطيط العمرانى للمدينة ، وقد ذكر المطعون ضده فى صحيفة دعواه ان ملكيته للارض المقام عليها للبناء ترجع الى عام ١٩٥٩ بالشراء من المؤسسة المصرية للعلماء لتعمير الصحارى وتلقت جهة الادارة بعدم ملكيته لذلك الارض وانها من املك الدولة ومن ثم فان استظهار ملكية المدمى لارض النزاع تكون سابقة ولازمة قبل بحث احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى اذ لانه حتى مع مراعاة المدمى لاحكام هذا القانون فان ذلك لا يجيز له البناء فى املك الدولة العمامة او الخاصة بالمخالفة للقوانين المنظمة لهذه الملكية وكذا حكم المادة ٩٧٠ من القانون العنى ونص على انه : لا يجوز تملك الاموال الخاصة بالملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة . . . او كسب أى حق ميثى على هذه الاموال بالتكلم . ولا يجوز التمردى على

الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التمسدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا ، كما تنص المادة ٢٦ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ على أن « للمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة العامة وللخاصة وازالة ما يقع عليها من تمسديدات بالطريق الادارى .

ومن حيث أن ظاهر الاوراق وما تسدحه الدعى يفيد أن الارض المقام عليها البناء محل قرار الازالة سبق أن تقدم الدعى بطلب بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى لتليكه هذه الارض وأن المؤسسة وافته بالكتاب رقم ٤٨/٣/١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩ بالنماذج الخاصة بطلبات التملك لاستيفاء البيانات الواردة بها واعادتها للمؤسسة لا يكان النظر فى طلبه كما انه سدد مبلغ مائة جنيهات بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ كرسوم معالجة ومصاريف ادارية لمصلحة الوحدة المحلية لدينة سدر. ويكتفين لجدية طلب الاعتداد بالملكية ، مما يبدو ظاهرا انه لم يصدر قرار بالاعتداد بملكية الدعى لارض النزاع وانتقالها اليه من ملكية الدولة ومن ثم ما كان يجوز له التمسدى عليها بالبناء وبصرف النظر عن احكام قانون التخطيط العمرانى واذا لم يلتزم الحكم المظنون فيه هذا النظر فى بحث ركن للجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المظنون فيه فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون فى ضوء ما ظهر من وثائق ويتمين الحكم بالفائز دون حاجة لبحث ركن الاستمجال .

(طعن ١٩٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

الفصل الثالث

المختص بإزالة التمدى على املك للدولة

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

المواد ١: ٢ و ٢٦ و ٢١ من نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ممدداً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٨ - للمحافظة سلطة ازالة ما يقع من تصديت على املك للدولة العامة والخاصة بالطريق الادارى وله ان يفوض رؤساء الوحدات المحلية الاخرى التى تتنوع بالشخصية المعنوية وهى المراكز والمدن والاحياء والقرى فى هذا الاختصاص - يتعين ان يصدر قرار صريح بالتفويض يحدد على وجه القطع واليقين رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم حق اصدار قرارات ازالة ما يقع من تصديت على املك الدولة العامة او الخاصة بالطريق الادارى - لا وجه للقول فى المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى قد نصت على ان تباشر الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها الحفاظ على املك للدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها منع التصديت عليها - هذا النص لا يسلب المحافظ اختصاصه فى هذا الشأن - اسلمى ذلك : - انه لا يجوز تفسير نص اللائحة التنفيذية بالمخالفة لصريح احكام القانون الصادر تنفيذا له - مؤدى ذلك : - تحديد اختصاص للوحدات المحلية فى حصر التصديت على املك الدولة واتخاذ الاجراءات اللازمة لحملتها واستصدار القرار من المحافظ المختص او من يفوضه عند وقوع التمدى .

المحكمة :

ومن حيث ان نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ممدداً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة (١٧) على ان

« وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ،
ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ... » ، كما تنص المادة (٢٦) من
ذات القانون على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة
العامة والخطط العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة
في دائرتها » ، كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع
الاختصاصات التي تنولها للوزارات بمقتضى القوانين وللوائح المعمول بها
وذلك فيما عدا المرافق القومية ... وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي
تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها ... كما تبين اللائحة ما تبشره كل من
المحافظات ويأبى للوحدات من الاختصاصات المنصوص عليها في هذه
المادة ، وتنص المادة ٢٦ في فقرتها الأخيرة على أن « المحافظ أن يتخذ
جميع الاجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وأزالة ما يقع
عليها من تمديدات بالطريق الإداري » ، كما تنص المادة ٣١ منه على أن
« للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى مساعديه أو الى
سكرتير علم المحافظة أو السكرتير العام المساعد أو الى رؤساء المصالح أو
رؤساء الوحدات المحلية الأخرى » .

ومن حيث أن بغداد ما تقدم من نصوص أن المحافظ له سلطة ازالة
ما يقع من تمديدات على أملاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري،
وليه أن يفوض في هذا الاختصاص رؤساء الوحدات المحلية الأخرى
التي تتمتع بالشخصية المعنوية وهي المراكز والمدن والاحياء والقرى ، وفي
هذا المقام مائة يتعين أن يصدر قرار صريح بالتفويض يحدد على وجه
القطع واليقين رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم حق اصدار قرارات
بازالة ما يقع من تمديدات على أملاك الدولة العامة أو الخاصة
بالطريق الإداري .

ومن حيث أنه بالاطلاع على صورة القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١
الصادر من محافظ الشرقية يتبين أن المادة الأولى منه قد نصت على أن

د يفوض السادة رؤساء الوحدات المحلية للمراكز كل في دائرة اختصاصه في اتخاذ الاجراءات للكمية بحماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يتسبب عليها من تمديدات بالطريق الادارى ١٠٠٠ ، ويبين من صريح عبارة النص ان هذا التفويض صادر لرؤساء الوحدات المحلية للمراكز فقط دون ان يعتد حكمه الى باقى رؤساء الوحدات المحلية الاخرى من المسكن والاحياء والقرى ، واذا كان الثابت من الاطلاع على صورة القرار المطعون فيه انه صادر من رئيس الوحدة المحلية لمدينة القنليات بمحافظة الشرقية وهو بهذا الوصف ليس من رؤساء مراكز هذه المحافظة ، فان للقرار يكون صادرا من غير مختص باصداره ويكون طلب وقف تنفيذه قائما بحسب الظاهر من الاوراق ودون تعرض لموضوع طلب الانشاء على اسباب جدية يرجع معها الغاؤه عند نظر الموضوع ، وغنى عن البيان انه لا غير من ذلك ما يقول به الطاعنان من ان اللائحة التنفيذية للقانون الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ قد نصت في المادة السابعة على ان تباشر الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها المحافظة وفقا لاحكام القانون على املاك الدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التصديت عليها ، انه وفقا لهذا النص لا يكون رئيس مدينة القنليات في حاجة الى تفويض لاصدار قرار بازالة التمديد على املاك الدولة ، ذلك انه لا يسوغ تفسير هذا النص التنفيذي بالمخالفة لمصريح احكام القانون الصادر تنفيذا له ، والذي جعل الاختصاص بازالة التمديد بالطريق الادارى للمحافظة او من يفوضه من رؤساء الوحدات المحلية والمقصود بها ورد في اللائحة التنفيذية هو تعيين الوحدات المحلية مباشرة المحافظة وفقا لاحكام القانون على املاك الدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ، ومنع التمديدات عليها ، فهي تقتطع مباشرة هذه الاختصاصات مع الالتزام بحكم القانون ، فلما ان فرضنا هذه التمديدات على املاك الدولة ونقتضيا من الاجراءات ما يقتضي حمايتها وتعمل على استصدار القرار من المختص باصداره فتدفع وتوقع التعمد ١٠

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن القرار المطعون فيه بحسب الظاهر
تتعارض مخالف لحكم القانون الامر الذى يرجع معه كما سبق القول - الحكم
بالغائه عند الفصل فى موضوع الدعوى لانه يكون قد توافر فى طلب
وقف تنفيذ هذا القرار ركن الجسدية ، فضلا عن توافر ركن الاستعمال
فى هذا الطلب نظرا لما يترتب على تنفيذ هذا القرار من نتائج يتصنر
تداركها فيما لو قضى بالغائه ، وتتمثل فى ازالة المبنى المضافة على هذه
الارض بمساحة ١٢٠ م^٢ ، مما يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون
فيه واذا ذهب للحكم المطعون فيه هذا المذهب فعلى بوقف تنفيذ هذا
القرار . لانه يكون قد جاء صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون ويكون
الطعن عليه غير سائم قانونا ، ويتعين لذلك الحكم برفض هذا الطعن
والزام جهة الادارة بالمصروفات .

(طعن ١١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠١١/١١/٣٠ ٢٠١١)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

مناطق تحديد السلطة المختصة بإزالة التعميدات على معهد دينى
أزهري (أزهري) - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام
الحكم المحلى - يرجع فى تحديد الجهة المختصة بإصدار قرار ازالة
التعمدى على اموال الدولة العامة والخاصة الى النصوص القانونية التى
وضعتها المشرع محددا فيها جهة الاختصاص - لا يتحدد هذا
الاختصاص على أساس الملكية أو تبعية المال الممتدى عليه للشخص من
اشخاص القانون العام - السلطة التى خولها القانون للوحدات المحلية
كانت اموال الأزهري من الاموال العامة المملوكة للدولة يكون لجهات الادارة
المحلية ازالة التعمدى الواقع على تلك الاموال فى نطاقها الاقليمى - طالما
فى نطاق اختصاصها فى انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الأزهريه - طالما
مؤدى ذلك : استبعاد قواعد الالتصاق فى القانون المدنى للقول بتحديد
الاختصاص بإصدار قرار ازالة التعمدى .

المحكمة :

ومن حيث أنه وقد أصبحت الدموى مهياة للفصل فيها موضوعا فلا وجه لاعانتها الى هذه المحكمة التى أصدرت الحكم ، وبالرجوع الى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر من رئيس مركز ديرب نجم بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ - المطعون فيه - تبين أن ديبلجته تضمنت الاشارة الى قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وقرار محافظ الشرقية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ بتفويض رؤساء الوحدات المحلية بالمراكز باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تمديدات بالطريق الادارى وموافقة المحافظ فى ١٩٧٩/٢/٢٠ بتسليم القطعة رقم ١٠٤ حوض ٩/لائمة معهد دينى عليها وتخصيصها للمنفعة العامة وقرار مجلس محلى صافور بجلسته الطارئة فى ١٩٨٢/٤/٤ بتسليم المنشآت الملحقة بالمعهد الدينى من تكاتين ويريد ومركز تدريب مهنى ومعامل البنان والمنشأة بالجهود الذاتية لجمعية تنمية المجتمع بالقرية وقد نص القرار فى مادته الاولى على أن « جميع المنشآت التى انشئت على املاك الدولة بناحية البناية مركز ديرب نجم والمخصصة بقرار من السيد محافظ الشرقية فى ١٩٧٩/٢/٢٠ ولتى تخرج من نطاق منشآت المعهد الدينى والمسجد تسلم وتدار بمعركة جمعية تنمية المجتمع بالقرية كما نص فى مادته الثانية على أن تقسم ادارة الشؤون الاقتصادية بالمركز والوحدة المحلية بصافور بتشكيل لجنة لاستغلال المنشآت مع قيام جمعية تنمية المجتمع باستغلالها فى الافراض المخصصة من اجلها » .

والنات من الاوراق ان المنشآت المستهدفة بهذا القرار لم يكن قد تقرر ضمها الى الازهر او تخصيصها لاغراض المعهد الدينى المشار اليه على ما يقتضيه ذلك من اجراءات وقرارات تصدرها السلطات المختصة طبقا للقانون كما أن هذه المنشآت على ما هو ثابت قد اقيمت لاستغلال مواردها ومن ثم لم تكن بطبيعتها من نشاط المعهد الدينى او جزء من كليته وحتى كان الامر كذلك ومصدر القرار المطعون فيه على النصوص

المتقدم بأن تسلم وتدار تلك المنشآت ولتى تخرج عن نطاق منشأة المعهد
 الدينى والمسجد بمفرقة جسمية تنمية المجتمع بالقرية ، فيكون فى الواقع
 والقانون قرار بإزالة يد المدعى عن هذه المنشآت شأنه فى ذلك شأن
 قرار إزالة التمسدى على املك الدولة العامة حماية لها وتحقيقا للصالح
 العام . وبهذه التابة يكون قد صدر من السلطة المختصة ومطابقا
 لاحكام القانون ، فقد قضى قانون نظام التحكم المحلى الصادر بالقرار
 بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فى المادة (٢٢) على أن « تتولى وحدات
 الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء
 وإدارة جميع أرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما تتولى هذه الوحدات
 كل من نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى
 القوانين واللوائح ... وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تتولى
 المحافظات انشاءها وإدارتها والمرافق التى تتولى انشاءها وإدارتها الوحدات
 الأخرى للحكم المحلى ... » ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من هذا
 القانون على أنه وللمحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحسنية
 املك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تمديدات بالطريق
 الإدارى ، كما نصت اللائحة التنفيذية للقانون المشار فيه فى الفصل
 الثالث والعشرين تحت عنوان « شأن الأزهر » فى المادة ٢٦ على أن
 تتولى المحافظة انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الدينية الأزهرية الثانوية
 كما تتولى الوحدات المحلية الأخرى انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد
 الأزهرية الاسعدانية والابتدائية وكذلك مكاتب تحفيظ القرآن الكريم ... ،
 ومعاد ذلك أنه وبغض النظر عن الاختصاص فيما يتعلق بالمعاهد الأزهرية
 الاسعدانية والابتدائية فى نظام الحكم المحلى والمنتطبق على المعهد الدينى
 الذى يتعلق به القرار المطعون فيه ليس مرجعه ملكية المعهد أو الأرض المقام
 عليها لجهة معينة من أشخاص القانون العام كالأزهر وإنما الرد فى ذلك
 السلطة التى حولها القانون للوحدات المحلية — كل فى نطاق اختصاصها .
 — فى انشاء وتجهيز وإدارة هذه المعاهد من أموال الأزهر وهى من

الاموال العامة المملوكة للدولة ، وطالما ليست من الاموال الموقوفة يمكن
 لجهات الادارة المحلية كل في حدود اختصاصها الاقليمي ازالة التعدي
 الواقع على تلك الاموال الواقعة في نطاق اقليمها . ولا وجه لاثارة
 تطبيق قواعد الانتصاف المقررة في القانون المدني في هذه المنازعة فهي
 لا تؤثر في ان المباني القائمة اصبحت بالانتصاف من الاموال العامة المملوكة
 للدولة التي يجوز للوحدات المحلية اصدار قرار ازالة التعدي عليها
 على نحو ما سلف بيانه فان تطبيقها ولو ادى الى استحقاق المباني
 التعويضات المقررة ومقابلها عن المباني التي اقامها يخرج عن مجال
 المنازعة . وعلى مقتضى ما تقدم تفرد الدعوى غائقة لسندها الصحيح
 من القانون بما يستوجب الحكم برفضها والزام المدعي بالمصروفات عن
 دعواه وطعنه كما يلزم الأزهر بمصروفات طعنه وذلك طبقا للمادة ١٨٤
 من قانون المرافعات .

(طعن ٩٩٢ وطعن ٩٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٩) .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

مادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم
 المحلي - نافذ المشرع بالمحافظين الاختصاص بإزالة التعدي على املاك
 الدولة - يجوز التفويض في هذا الاختصاص - اذا وضع صاحب
 الاختصاص قيودا على اختصاصه في هذا الشأن بتشكيل لجنة على نحو
 معين لتقديم تقرير بالموضوع قبل اصدار القرار فان هذا القيد
 يسرى على من فوض في مباشرة هذا الاختصاص - صدور قرار
 ازالة التعدي دون مراعاة هذا القيد يصف القرار بعبث الشكل وهو
 شكل جوهري لازم للتحقق من التعدي في حد ذاته .

الحكمة :

ومن حيث ان قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ صدر

فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، ونص فى المادة الاولى على أن يفوض رؤساء المصالح ورؤساء الوحدات المحلية للمدن والمراكز بدائرة المحافظة فى السلطات المخولة له فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى لحماية أموال الدولة للمساهمة وبخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإدارى ، ثم قضى فى المادة الثانية بأنه على رؤساء المصالح وللوحدات المحلية للمدن والمراكز بالمحافظة كل فى دائرة اختصاصه تشكيل لجنة فنية لبحث ودراسة موضوع التعدى على أملاك الدولة العامة وبخاصة برئاسة مدير الإدارة الهندسية أو من ينوب عنه وعضوية مهندس مساحة يرشحه مدير مديرية المساحة بكفر الشيخ ومهندس مساحة يرشحه مدير عام الإصلاح الزراعى بكفر الشيخ وتكون مهمتها الاطلاع على أوراق النزاع والانتقال الى الأملاك موضوع التعدى ومعابقتها على الطبيعة وبيان مساحتها وتاريخ بدء التعدى ومظاهره وما اذا كانت مملوكة للدولة ملكية عامة او خاصة من مقدمه ولها سماع أقوال الطرفين وشهودهما وغيرهم وتحرر محضرا بأعمالها وتقدم تقريراً بنتيجة عملها يمرض على رئيس المصلحة او للوحدة المحلية للاستمانة به قبل اتخاذ الاجراء الكفيل بحماية أملاك الدولة . ويؤخذ من هذا القرار انه فى المادة الاولى تفوض رؤساء المصالح ورؤساء الوحدات المحلية للمدن والمراكز بدائرة محافظة كفر الشيخ فى مباشرة الاختصاص المخول للمحافظ بإزالة التعدى على أملاك الدولة طبقاً للمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى ، الا انه فى المادة الثانية لوجب على هؤلاء المفوضين كل فى دائرته تشكيل لجنة معينة لبحث ودراسة موضوع التعدى وتحرير محضر بأعمالها وإعداد تقرير بالنتيجة يعرض على هذا المفوض فى الاختصاص قبل مباشرته باتخاذ الاجراء الكفيل بحماية أملاك الدولة ، وبذا رهن مباشرة الاختصاص موضوع التفويض فى مجال ازالة التعدى على أملاك الدولة بسبق مرض هذا التعدى على اللجنة للواجب تشكيلها طبقاً للمادة الثانية منه وتعيينها تقريراً

بنتيجة أعمالها يتم على هدية مباشرة ذلك الاختصاص ، مما يجعل عرض التمردى عليها وتسميتها تقريراً عنه إجراء جوهرياً لازماً تصاممه كشرط لصحة القرار الصادر من المفوض بأرائه التمردى ، لانه اذا كان لصاحب الاختصاص الاصيل وهو المحافظ ان يضع مثل هذا القيد كتأعده عامة على ممارسته اختصاصه بنفسه فان له من باب اولى ان يقرضه كحيد عام على من يفوضهم فى مباشرة هذا الاختصاص ، حيث تجب عندئذ مراعاته فى كل حالة أيا كان وجه التمردى بدءاً أو تصادياً كالبناء مهياً تباينت كفيته أو تمايزت مواده ، ومن ثم فانه لا يجوز لمن فوض منهم للمبادرة الى اصدار قرار بازالة للتمردى على مال للدولة فى دائرته من غير ائتمان على تقرير بشأن هذا التمردى من اللجنة المشار اليها والا كان قراره مشوباً بعيب فى الشكل ، حتى ولو اقتصر القرار على ازالة الجديد من اوجه للتبادى فى التمردى .

ومن حيث ان البادى من الاوراق ان المطعون ضدها ربط عليها
تأجل انتفاع منذ سنة ١٩٦٩ من مساحة ٥٠ متراً أقيمت بها مسكناً مثل
سواها بالقطعة رقم ٢٣٤ حوض للبحارى رقم ٣١ قسم أول من املاك الدولة
بناحية سخا بندر كفر الشيخ ، وعرض موضوع تصديها ضمن التصديقات
الاخرى من سواها على اللجنة المشكلة طبقاً للسادة الثانية من قرار
محافظ كفر الشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، وبناء على مذكرة من مهندس
تنظيم شرق مدينة كفر الشيخ صدر للقرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٢ من
رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الشيخ بازالة التمردى الواقع
منها على هذه المساحة بالشروع فى اقامة منزل بالبناء المسلح بدلاً من
المنزل القديم . ويؤخذ من هذا انه ولئن كان للقرار الاخير وهو
للقرار المطعون فيه صدر من مختص عملاً بالتفويض المنصوص عليه فى
السادة الاولى من قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ وذلك على
نقيض ما بنى عليه الحكم المطعون فيه اذ قضى بالفاء هذا القرار بحجسة
صدوره من غير مختص ودون استناد الى تفويض من المحافظ المختص أصلاً

بإصداره ، كما أنه أيا كان الرأي في صحة السبب الذي قام عليه القرار المطعون فيه وجب التمسك بالبناء على مال للدولة تملأها في تمسك سابق ويشكل أعظم تمكينا على نحو ما ذهب إليه الطعن في الوجه الآخر لتتميمه على الحكم المطعون فيه ، إلا أن القرار المطعون فيه لم يسبق بتقرير من اللجنة المشكلة طبقا للمادة الثالثة من قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ كإجراء شكلي جوهري لازم للتحقق من التمسك في حد ذاته بصرف النظر عن أوضاعه ومظاهره وتتابعه بمحدث ، مما يجعله قرارا مشويا يعيب في الشكل وبالتالي خليقا بالإنهاء لهذا السبب الذي لا يحول دون اصدا والقرار ثانية مبررا من ذلك للمعيب ومستوفيا سائر شرائطه القانونية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه صحيحا فيما قضى به من إلغاء القرار المطعون فيه ولكن لغير السبب الذي قام عليه وهو عدم اختصاص مصدره بمسك ما تبين على النحو المتقدم ثبوت الاختصاص له تفويضا .

١٢٨١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٨ .

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني مفادها - يحظر تقادم الاموال الخاصة بالملوك للدولة - يحظر التمسك على هذه الاموال - للوزير المختص الحق في أن يزيل اداريا الاعتماد عليها - المادة ٢٦ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أعطت للمحافظ الحق في اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية اموال الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تصديت بالطريق الإداري .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٧٠ من القانون المدني حظرت تلك الاموال الخاصة بالملوك للدولة بالتقادم وحظرت التمسك عليها وحسب الوكيل

المختص الحق في أن يزيل إداريا الاعتماد عليها كما أن المادة ٢٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ عكبت هذه السلطة للمحافظة إذ أنطت به اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري . وبناء عليه فإن وضع اليد على أرض مملوكة للدولة ملكية خاصة يجب أن يستوى على سند من القانون يرد عنه صفة التعدي بأن يخلو صاحبه حق بسط يده عليها أو حيازته لها مثل عقد بيع ولو ابتدائي أو عقد إيجار بها ، والا شكل تعديا عليها وحقت إزالته إداريا بموجب قرار من الوزير أو المحافظ المختص .

(طعن ١٠٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٠) .

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ ٢:

المادة ٩٧٠ من القانون المؤني معدلة بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلي المشرع لم يقصر حماية الأموال الخاصة المملوكة للدولة لولا الأشخاص الاعتبارية العامة على مجرد حظر تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقديم بل بسط هذه الحماية لتشمل منع أي تعد على تلك الأموال فقرر لجهة الإدارة حق إزالة التعدي بالطريق الإداري دون اللجوء إلى القضاء - ذلك لتفادي الدخول مع واضعي اليد في دعاوى وإنازعات طويلة الأمد أمام السلطات القضائية المختصة - سلوك الإدارة لهذا الأسلوب في إزالة التعدي يعتبر خروجاً على القواعد المألوفة التي تقضى بخضوع الدولة للقانون ويحتّم لجوؤها لقاعدة عامة عندئذ ينزاع بينها وبين الأفراد في أمور الملكية وغيرها في المسائل المماثلة المتعلقة بحقوق ذات طبيعة مالية إلى القضاء - ذلك ما لم ينص

التقانون صراحة على غير ذلك - حق للدولة وغيرها من الجهات الادارية العامة على تلك الاموال هو حق ملكية شتاتها في ذلك شأن الافراد - اذا وقع نزاع بشأن هذه الاموال تحتم اللجوء الى القضاء لاستصدار حكم يحسم النزاع - مؤدى ذلك انه يتعين على جهة الادارة عند استعمالها لحقها في ازالة التعمدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الادراى ان تتأكد من ملكيتها فهذا المال وان يكون سند الادعاء بالملكية سندا جديا له اصل صحيح وثبت بالاوراق وان يكون التعمدى من الافراد عليه خاليا من سند مقبول وفي مرتبة القصب المادى الذى يحتم على الادارة بحسب مسئوليتها التقنوية ازالته حماية لاموال الدولة وصيانة للثروة القوية والتزاما بدعم النظام العام وردع العدوان على الشرعية وسبادة القاتون .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٧٠) من القانون المبنى معسلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٢٠ تنص على انه « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للاشخاص الامتبائية للعامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للتؤسسات العامة والهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة ليهما والاقواف الخيرية ، او كسب اى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم ولا يجوز التعمدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة ، وفى حالة حصول التعمدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا .

وقص المادة ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ١٩٧٩/٤٣ على ان « للمحافظ ان يتخذ كلالة الاجرامات الكتيلة بحماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليهما من تعديت بالطريق الادارى » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى - في تطبيق حكم هاتين
المادتين - على أن المشرع لم يقصر حماية الأموال الخاصة المملوكة للدولة
أو للأشخاص الاعتبارية العامة على مجرد حظر تملكها أو كسب أي حق
عيني عليها بالتقديم ، بل بسط هذه الحماية لتشمل منع أي تعدد على
تلك الأموال بقرار لجهة الإدارة حتى إزالة للتعدى بالطريق الإداري دون
اللجوء إلى القضاء وذلك لتفادي الدخول مع واضعي اليد المحتدين في دعاوى
ومنازعات طويلة الأمد أمام السلطات القضائية المختصة ، ولكن سلوك
الإدارة لهذا الأسلوب في إزالة التعدد يعتبر خروجاً على القواعد
المألوفة التي تقضي بخضوع الدولة للقانون ويحتمس لجوهرها لقاعدة
عامة مفادها يثار نزاع بينها وبين الأفراد في أمور الملكية وغيرها من المسائل
المسألة المتعلقة بحقوق ذات طبيعة مالية إلى القضاء ما لم ينص للقانون
صراحة على غير ذلك - فحق الدولة وغيرها من الجهات الإدارية العامة
على تلك الأموال هو حق ملكية شأنها في ذلك شأن الأفراد ماذا وتوسع
نزاع بشأن هذه الأموال تحتم اللجوء إلى القضاء لاستصدار حكم يحسم
النزاع ، ومؤدي ذلك أنه يتعين على جهة الإدارة عند استعمالها لحقها في
إزالة التعدد للواقع على مالها الخاص بالطريق الإداري أن تتأكد
من ملكيتها لهذا المال وأن يكون سند الادعاء بالملكية سنداً جيداً له
أصل صحيح وثابت بالأوراق وأن يكون التعدد من الأفراد عليه - كما جرى
قضاء هذه المحكمة - خالياً من سند مقبول وفي مرتبة الغصب المادي
الذي يحتم على الإدارة بحسب مسؤوليتها القانونية إزالته بأسرع ما
تستطيع حماية لأموال الدولة وصيانة للثروة القومية والتزاماً بدعم النظام
للعام وردع المخوف على للشرعية وسيادة للقانون .»

ومن حيث أن البادي من ظاهر الأوراق أن القرار المطعون فيه
الصادر بإزالة تعدد المطعون ضده على أراضي منافع السكن بالقطعة
رقم ٢ بحوض داير الناحية رقم (١٨) بعينة قطعت على مساحة : ٢٠٠ × ٦٠ م ،
قد صدر بناء على المحضر المحرر بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧ بمعرفة مهندس

تنظيم مدينة فقط ، ومهندس مساحة بمكتب قضا ، والمواطن عبد الرحيم
توفيق أحمد لإجراء فصل الحد بين املاك المواطن المذكور وتملك الوحدة
الحالية لمدينة فقط بناء على كتاب مديرية المساحة بالاعتبر المؤرخ ١٩٨٦/٤/٣ ،
وقد تبين للجنة بعد ان أنت مهمتها المذكورة وجود تعديلات من المظنون
ضده وآخر ، دون أن تبين في محضرها سند ما قررت من وجود هذه
التعديلات وخطودها ، كما أنها أجرت هذه المقاسات في غير حضور
المظنون ضده ودون الاطلاع على مستنداته وسماع أقواله وبيان سند
وضع يده على المساحة التي قررت تعديده عليها وتحقيق سلامة هذه
المستندات ، وفي المقابل فقد تسلم المظنون ضده أصل محكمة القضاء
الاداري العديد من المستندات التي تفيد بحسب الظاهر ان وضع يده
على هذه المساحة يستند الى ادعاء بحق عليها ، كصورة عقد البيع
المؤرخ ١٨٩٢ ، والكشف للرسم المستخرج من الضرائب العقارية ، وصورة
الترخيص ببناء ورشة بلاط وصورة شهادة من للوحدة المحلية لمدينة
« فقط » ومن ثم يكون للقرار المظنون فيه وقد صدر استنادا الى المحضر
المذكور - فير قائم بحسب ظاهر الاوراق والمستندات على سبب صحيح
وقاطع بملكية الوحدة المحلية للأرض بما يبرر اللجوء الى الازالة
الادارية للتعدي الذي في مرتبة الغصب - بحسب الظاهر من الاوراق
مما يتوافر معه ركن الجسدية في طلب الحكم بوقف تنفيذه ، فضلا
عن توافر ركن الاستمجال المتمثل في الاضرار التي تصيب المظنون ضده
ويتمسخر ثداركها من جراء هدم منزله وملحقاته من ورشة تصنيع البلاط
واذ انتهجت المحكمة المظنون في حكمها هذا النهج فانها تكون قد أصابت
الحق فيما انتهت اليه ، واقامت حكمها على اساس سليم من القانون ،
ويكون النعى عليه بمخالفة القانون خليقا بالرفض .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد أصابها الضرر في المظنون ومن ثم
تلتزم بمصرفاته عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات ،
(ظمن ٣٦٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١٤)

قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ناط بالمخاطف سلطة ازالة التعدى الذى يقع على املك الدولة العامة والخاصة - وخوله ايضا تفويض هذا الاختصاص الى رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم الحق ايضا فى منع التعدى على املك الدولة - الامر الذى يتعين معه ان تكون قرارات ازالة صادرة ممن يملك اصداها قانونا - ذلك والا فحدث مشوية بسبب عدم الاختصاص مما يستوجب الحكم بالغاها لصودرها من غير مختص .

المحكمة :

ومن حيث ان قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ناط بالمخاطف سلطة ازالة التعدى الذى يقع على املك الدولة العامة والخاصة ، وخوله تفويض هذا الاختصاص الى رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم الحق ايضا فى منع التعدى على املك الدولة وفقا لحكم المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الامر الذى يتعين معه ان تكون قرارات ازالة صادرة ممن يملك اصداها قانونا ، والا فحدث مشوية بسبب عدم الاختصاص مما يستوجب حينئذ الحكم بالغاها لصودرها من غير مختص ، وتطبيقا لذلك واذا كان الثابت من الاوراق ان رئيس الوحدة المحلية لمحينة أسوان لم يصدر قرارا بازالة التعدى للواقع من المدمى « الطمعون ضده » على املك الدولة وانما هو اصدار قرارا فى ١٨/٣/١٩٨٠ بازالة التمديات - عموما - الواقعة على اراضى الحكومة بصفة عامة دون تخصيص مساحات يذاتها أو تحديد اثنخلص وتحت منهم التعدى ومن ثم فان ذلك القرار لا يمدو ان يكون توجيهات الى الجهات المختصة - كما ذهب الحكم الطمين ويحق - باتخاذ اجراءات ازالة التمديات الواقعة على املك الدولة وذلك بالتحقق من ملكية الدولة الاراضى الواقع عليها التعدى وما

الى ذلك ، وطلب استصدار القرار اللازم ممن يملك إصداره بإزالة التعمد
الواقع من شخص معين ومحدد على مساحة معينة ومحددة وليس من
شك في أن اتباع ذلك يكفل التحقق من وقوع الاعتداء ومن حقبة المالك
للأرض الواقع عليها الاعتداء ، وما يظه ذلك من ضمانات تصون أموال
الدولة وتحمي في ذات الوقت الملكية الفردية .

ومتى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن إزالة المنزل المملوك
للهدم والمقام على أرض مملوكة للدولة تمت بناء على قرار من أحد
المسؤولين بمللاك الدولة . وهو غير مختص أصلاً بإصدار مثل هذه
القرارات فإن ما تضي به الحكم المطعون فيه من إلغاء القرار الصادر
بالإزالة لصحوره من غير مختص وأنه في حالة عودة الهدم إلى اتمام
منزله على أرض الدولة فإن الإدارة تملك إزالته بإداة سليمة ، فإن هذا
القضاء يكون قد صلت صحيح حكم القاتون ويكون التمي عليه بالخطأ
في تطبيق القاتون في غير محالة .

٢ طعن ٢٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١٠ .

ألباب الخلبس - مسائل متنوعة

أولا - مخالفة المباني المقلبة على أملاك الردم للترخيص الصادر
بالبناء يخول السلطة الإدارية الإزالة بالطريق الإداري

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

المشرع قصد بحكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني تمكين جهات
الإدارة من اقتضاء حقها الثابت بمستندات وأدلة جية وخولها حماية
بالطريق الإداري - إذا كان البناء على أملاك الدولة بموجب ترخيص أو
نصريح فلا يجوز مخالفة حدود ما ورد به من شروط ومواصفات - والا
كلت المخالفة اعتداء على أملاك الدولة مما يعطى الحق لجهة الإدارة
في إزالته بالطريق الذي رسمه القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن المسائل هي مستندات الدموى أن المدمى بصفته رئيساً
لمجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية المنزلية لدى ثالث بدمياط
تقدم بطلب إلى رئيس مركز دميوط بتاريخ ١١/٥/١٩٨١ للموافقة على تاجر
قطعة الأرض التي سبق تخصيصها كمقر للجمعية وكان المدمى قد تقدم
الرسم الهندسى لاتمامه كشك خشبى على مساحة هذه الأرض ومقدارها
٧٢ متراً على أساس قاعدة خرسانية وميدة وأعمدة خرسانية لا يتجاوز
ارتفاعها ٥٠ سم منها ٢٠ سم فوق سطح الأرض ، وأقر بتاريخ
١٩٨١/٥/٥ بأنه سيقيم بالأعمال طبقاً للرسم المرفق والمصرح له به
وحسب تعليمات المهندس المختص ولتأه السير في الإجراءات وقبل تحرير
أى عقد مع الطامع بصفته - وبتاريخ ١٤/٥/١٩٨١ طلبت إدارة
التنظيم بمجلس مدينة دميوط من قائد شرطة المرافق تعيين حراسة على قطعة
الأرض ملك المجلس وإيقاف المباني التي يقوم بها المدمى لأنه يقوم بأعمال
مبان مخالفة للرسم الذي تمهد بتنفيذه ولم يحصل على ترخيص بها حيث

لم يصرح له الا بعمل قواعد للكشك الخشبي فقط ، وتنفيذ لذلك انتظمت
 شرطة المرافق الى الارض وحرر محضرا مؤرخا ١٤/٥/١٩٨١ ثبت فيه ان
 المدعى اعلم ١١ عمودا بارتفاع أربعة أمتار تقريبا ، بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩١
 أعلن المدعى بصفته عن طريق شرطة المرافق بكتاب مجلس مدينة دمياط
 الذي تضمن مطالبته بالالتزام بما جاء بالرسم الهندسي الموقع منه وإزالة
 الاموال التي تمت بمعرفته والالتزام بأن تكون الاموال كشكا خشبيا لا بيان
 وذلك خلال ثلاثة أيام حيث أن الموقع تم تخطيطه لإقامة ممرات سكنية
 عليه . وفي حالة المخالفة سيقوم المجلس - بإزالة هذه الاموال
 وتحصيل المدى المسئولة وحرمان الجمعية من هذه المساحة ، ثم صدر
 القرار الإداري رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨١ بإزالة الاموال
 التي قام بها المدعى بصفته بالموقع المشار إليه بالمخالفة للرسومات المقدمة
 والتصريح الصادر له اداريا وتم تنفيذ هذا القرار بالطريق الإداري في
 ٨/٦/١٩٨١ .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة للرسم ان قطاعات العمدة المرح
 بها تبلغ ٢٥ سم × ٢٥ سم بارتفاع ٥٠ سم منها ٢٠ سم فقط فوق
 منسوب الأرض وأن السقف والمواثر الحاملة له من الخشب .

ومن حيث أنه بنى كان ذلك فإن مخالفته مما تشط له سلطة
 الإدارة المخولة لها في المادة ٩٧٠ من القانون المدني والفقرة الأخيرة
 من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام
 الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في إزالة التعدي الواقع على
 الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة بالطريق الإداري وأذ مسخر قرار
 رئيس مركز دمياط رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ ببناء على تفويض محافظ دمياط
 بإزالة التعدي الواقع على قطعة الأرض المشار إليها فإنه يكون قد
 استعمل سلطته المخولة له قانونا بخسبا لأن ما صدر عن الطامع
 بصفته من تنفيذ أعمال بناء على أرض للدولة بالمخالفة للأوضاع والحدود

المصرح له بها إنما يشكل اعتداء على هذه الأرض بصدات تغيير جفري
في حالتها لا يسند له ولا ينال من ذلك الادعاء بوجود علاقة تعاقدية
بين الطاعن وجهة الإدارة خلّت الأوراق من أى دليل على وجود مصدر
هذه العلاقة بل أن الإدارة رفضت صراحة الاستثمار في تخفيض قطعة
الأرض للجمعية بمعد قيلم المدمى بأعمال البناء المخالفة كما لا وجه للنعمى
على الحكم المطعون فيه بأن التصريح مصدر للمدمى بأقامة كشك خشبي
وأنه في حالة مخالفة المواصفات كان يتعين اللجوء إلى القضاء لإصدار
حكم بالازالة . ذلك أن المشرع عندما سن حكم المادة ٩٧٠ من القانون
المدنى قصد تمكين جهات الإدارة اقتضاء حقها الثابت بمستندات وأدلة
جسدية وخولها حيلته بالطريق الإدارى . فإذا كان البناء على أملاك للدولة
بوجوب ترخيص أو تصريح فلا يجوز مخالفة حدود ما ورد به من شروط
ومواصفات والا كانت المخالفة اعتداء على أملاك للدولة يعطى الحق لجهة
الإدارة في إزالته بالطريق الذى رسمه القانون وطالباً أن واتمه التحدى
الذى أسند اليها القرار المطعون فيه كسبب لإصداره قد استمدت من
أصول ثابتة بالأوراق واستخلصت استخلاصاً سائفاً من عناصر نتائجها
مادياً وقانوناً مثال هذا القرار يكون سليماً ومتفقاً مع القانون في صحيحه
من ثم ينقضى ركن الخطأ في جانب جهة الإدارة الذى يمثل أحد أركان
المسؤولية الإدارية .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب
الحق في قضائه ووافق حكم القانون فيما انتهى إليه من رفض دعوى الطاعن
ويكون من ثم هذا الحكم غير قائم على أساس من القانون حقيقاً لذلك
برفضه .

(ملعن ١١٢١ لسنة ٢٩ جلسة ١١/٣٠ ١٩٨٥) .

ثانيا - لئن كان انتفاع الجهات الادارية باهلاك الدولة بلا مقابل اصلا الا انه يجوز ان يكون انتفاع الجهة الادارية بلرض داخله فى ملكية جهة ادارية اخرى مقابل اذا ارض الطرفان ذلك

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

مقابل الانتفاع بالمال العام لا يستحق الا اذا ارتضت الجهة المنتفعة به اداء هذا المقابل بناء على اتفاقها مع الجهة المالكة بشرط ان تعلم الجهة المنتفعة وقت هذا الاتفاق بعدم التزامها اصلا باداء أى مقابل نظير انتفاعها وذلك دفعا لمظنة أى غلط فى القانون يمكن ان تقع فيه .
الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى للفتوى والتشريع فاستظهرت ما انتهت اليه بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ ملف ١٣٨٤/٢/٣٢ من ان مقابل الانتفاع بالمال العام رهين بموافقة الجهة الادارية المنتفعة به ، وتبين للجمعية انه ولئن كان الاصل فى الانتفاع بالمال العام ان يكون بدون مقابل لانه لا يخرج من ان يكون استتمالا للمال العام فيما اُصد له الا ان ذلك لا يحول بين الجهة المنتفعة والجهة المالكة والاتفاق على مقابل لهذا الانتفاع ، من ثم فان مقابل الانتفاع بالمال العام لا يستحق الا اذا ارتضت للجهة المنتفعة به اداء هذا المقابل بناء على اتفاقها مع الجهة المالكة وذلك بشرط ان تعلم الجهة المنتفعة وقت هذا الاتفاق بعدم التزامها اصلا باداء أى مقابل نظير انتفاعها وذلك دفعا لمظنة أى غلط فى القانون يمكن ان تقع فيه .

واذ يبين من الاوراق ان للهيئة العامة للصرف الصحى قد ارتضت ان يكون انتفاعها بقطعة الارض المخصصة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بمقابل ، ومن ثم فان هذا الاتفاق يكون جائزا قانونا .

لذلك ، انتهت للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواز الاتفاق على تقاضي مقابل انتفاع في الحالة المعروضة .

لا ملف ١٢١/٢/٧ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥ ج ٨٠

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

الزام محافظ دمياط (مديرية للأشؤون الصحية) بأن تؤدي الى هيئة ديناء دياط مقابل الانتفاع بالأرض المقام عليها مبنى الحجر الصحي الكائن بالميناء اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠ ورفض المطالبة فيما يختص بالمادة السابقة على هذا التاريخ - أساس ذلك : أن الاصل في الانتفاع بالمسال العام أن يكون بدون مقابل متى كان استعمال المال العام فيها أعد له واستثناء من هذا الاصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمسال العام في الغرض الذي أعد له المقابل - يؤدي ذلك : لا يثنى لثبوت ديناء دياط أن تستأدى مقابل انتفاع بالأرض المقام عليها مبنى الحجر الصحي داخل الميناء الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ إذ أن هذا القرار هو الذي تضمن سريان هذا المبدأ على الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية ووحدات الادارة المحلية بعد أن كان مقصورا بموجب القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ على الهيئات وشركات القطاع العام والأشخاص وافراد المصريين فلا يستأدى هذا المقابل من ثم الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من يناير سنة ١٩٦٣ فاستظهرت افتاءها المستقر على أن الاصل في الانتفاع بالمسال العام أن يكون بدون مقابل ،

متى كان استعمال المال العام فيما أمد له ، واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقرر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أمد له بمقابل .

ومن حيث أنه في ضوء هذا المبدأ لا يتأتى لهيئة ميناء دمياط أن تستأدى مقابل انتفاع بالأرض المقام عليها مبنى الحجر الصحي داخل الميناء إلا اعتباراً من تاريخ العمل بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ إذ أن هذا القرار هو الذي تضمن سريان هذا المقابل على للوزارات والمصالح والهيئات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية بعد أن كان مقصوراً بموجب القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ على الهيئات وشركات القطاع العام والخاص والفراد المصريين فلا يستأدى هذا المقابل من ثم إلا اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى الزام محافظة دمياط « مديرية الشؤون الصحية » بأن تؤدي إلى هيئة ميناء دمياط مقابل الانتفاع بالأرض المقام عليها مبنى الحجر الصحي للكائن بالميناء اعتباراً من تاريخ العمل بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ ورفض المطالبة فيما يخص المادة السابقة على هذا التاريخ .

٧ ملف ٢٢٧٣/٢/٣٢ في ١٩٩٣/١/٣

ملفنا - نقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة الى
المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح (ق ١٩ لسنة ١٩٨٤)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المقصود بالتصرف فى مفهوم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن
نقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة الى المحافظات
وصندوق اراضى الاستصلاح هو قيام ارادة الطرفين اشباع والمشتري
صريحة بانه قاطعة على نقل ملكية مساحة محددة من الارض من الاول
الى الثانى مقابل ثمن محدد او قابل للتجديد ولا يلزم ان يكون هذا
التصرف مسجلا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
ولتشريع بجلستها المتعده فى ١٩/٣/١٩٨٦ تبين ان المادة الاولى
من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر تنص بان « تعتبر الاراضى
الواقعة فى املك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للاستصلاح للزراعى او
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التى تصرفت فيها
المحافظات او صندوق اراضى الاستصلاح حتى ١٠/١٠/١٩٨٧ - مملوكة لتلك
المحافظات والصندوق فى تاريخ التصرف فيها . فالمرع قرر تصحيح
التصرفات التى اجرتها المحافظات او صندوق الاستصلاح حتى ١٠/١٠/١٩٨٢
فى الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة العامة للاستصلاح
للزراعى او الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فاعتبر هذه
الاراضى مملوكة للجهة التى تصرفت فيها فى تاريخ تصرفها . وبذلك فان
تلك التصرفات بعد ان كانت صادرة من ليس له الحق فى التصرف
اصبحت بالقانون المذكور صالحة من له الحق فى التصرف . فاما تحديد
المقصود بالتصرف فى النص المذكور والوارد فى عبارتى « التى تصرف فيها »

في تاريخ التصرف ، ، فالتصرف هنا هو تلافى الإرادتين على نقل ملكية الأرض من التصرف الى التصرف اليه او من التنازع الى المشتري ، لا يقوم الا اذا تلاقى ارادتا الطرفين على أحداث هذا الاثر القانوني وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدود وكانت ارادة كل منهما قاطعة بآية وتلاقيا على ذلك . فاذا تخلفت الارادة الباقية في حق احد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الاطلاق لان العقد لا ينعقد ويبرم الا بتلاقي ارادتين قاطعتين باتتيتين متطابقتين ، ولا يلزم ان يكون هذا التصرف مسجلا ، وهو ما انتهت اليه المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ١٩٨٥/٢/٢ في الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٩ ق حين قررت ان قرار المحافظ استهدف تخصيص مساحة من الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة وتسليمها الى ٥٠٠٠ لتنفيذ مشروع عليها ببناء على طلب تستخدم به وتم تنفيذ هذا القرار بتسليم تلك المساحة من الارض الى (التصرف اليه) بموجب محضر تسليم محرر في ١٨/٩/١٩٨٠ وتحدثت هذه المساحة بصفة نهائية بمسد تعديلها وفقا لقرار المجلس الشعبي للمحافظة . وتقرر اعتبار محضر التسليم الاول محضرا لتسليم المساحة المعدلة . ويتضح من ذلك ان ما تم في هذا الخصوص يعتبر - في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ - تصرفا في الارض المشار اليها مما تلحقه احكام هذا القانون . ومن ثم تعتبر الارض التي تم التصرف فيها على النحو سالف الذكر مملوكة لمحافظة الجيزة في تاريخ التصرف . وهو اعتبارا من ذلك لتاريخ من الاراضي الداخلة في نطاق اختصاص المحافظة التي يتولى المحافظ بالنسبة اليها السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي ، ويكون للمحافظ بمقتضى هذا النص السلطة المقررة لوزير اصلاح الزراعة واصلاح الاراضي بموجب نص المادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الامر الذي يضمن للشرعية على قرار المحافظ من تاريخ صدوره باعتبار انه صدر من من أصبح يختص قانونا باصداره في وقت اصداره

وفى نفس الحكم قررت المحكمة أن وضع يد الطاعنين على الأرض خفية وحصرها عليها وتحصيل مقابل اشغال منهما عنها دون قيام أية علاقة تعاقدية أو أى نوع من الارتباط بين الطاعنين والجهة المالكة ولا تعتبر المبالغ التى أدأها الطاعنان مقابل اشغال المساحة إيجارا بمعنوه القانونى ولا يحتج بالطلب المقدم الى نائب مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لاتخاذ ما يلزم نحو بيع المساحة المذكورة ليهما والمؤشر عليه بالاحالة الى الاملاك للبحث والمعاينة والمرض بالقيمة ولا يكتب تنفيذ املاك الجيزة التابع لمديرية الإصلاح الزراعى الى بنك التنمية والائتمان الزراعى والتعاونى بمحافظة الجيزة بشأن احاطة البنك بما قد يصدر فيه وأنه جارى قبل اجراءات بيع الأرض لهما اذ الواقع ان شيئاً من ذلك لم يتم وبذلك لم يكن ثمة تصرف صادر من الجهة اليهما .

ويمثل ذلك حكمت المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٣ فى الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٩ ق .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى للفتوى والتشريع الى أن المقصود بالتصرف فى مفهوم القانون المذكور هو قيام ادارة الطرفين البائع والمشتري صريحة بانه قاطعة على نقل ملكية مساحة محددة من الأرض من الاول الى الثانى مقابل ثمن محدد أو قابل للتحديد ولا يلزم ان يكون هذا للتصرف مسجلاً .

(ملف رقم ١٠٣/٢/٧ فى ١٩/٣/١٩٨٦) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المقصود بالتصرف فى مجال تطبيق حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح — هو تلاقى الارائين

على نقل ملكية الأرض من المتصرف إلى المتصرف إليه أو من البائع إلى المشتري ، بحيث لا يقوم هذا التصرف إلا إذا توافقت إرادتا الطرفين على أحداث هذا الأمر القانوني وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدود وكانت إرادة كل منهما قاطعة باتة وتوافقا على ذلك ، فإذا تخلفت الإرادة للبائة في حق أحد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الإطلاق لأن العقد لا ينعقد إلا بتوافق إرادتين قاطعتين باتتين متطابقتين ، على أنه لا يلزم أن يكون هذا التصرف مسجلا .

القنوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى القنوى والتشريع يجلسها المنعقدة بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت المادة (٥١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي تنص على أن « يجوز لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي أن يرخص في تأجير بعض العقارات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون أو في التصرف فيها دون التقيد بأحكامه وذلك إذا كان التأجير أو البيع إلى الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد بالنسبة إلى ما يحتاجونه من تلك العقارات لتنفيذ مشروعات تنفيذ في تنمية الاقتصاد القومي أو لدعم مشروعات قائمة منها أو لاقابة منشآت ذات نفع عام عليها ، وذلك بمعد موافقة الجهة الإدارية المختصة .

ويكون التأجير أو البيع في هذه الحالات بالاجرة أو الثمن وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية » كما استعرضت الجمعية العمومية المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة إلى المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح والتي تنص على أن « تعتبر الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة للتأجيرة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية

الزراعية التي نصرت فيها المحافظات أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/١٩ مطوكة لتلك المحافظات أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها.

ومن حيث أن مفاد ما تستخدم أن المشرع في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه قرر لتصحيح التصرفات التي أجرتها المحافظات أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/١٩ في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة وللتابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو للهيئة العامة للمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فاعتبر هذه الأراضي مملوكة للجهة التي تصرفت من تاريخ تصرفها ، وبذلك فإن تلك التصرفات بعد أن كانت صادرة ممن ليس له الحق في التصرف أصبحت بالقانون المفكور صادرة ممن له الحق في التصرف .»

ومن حيث أن المقصود بالتصرف في مجال تطبيق حكم المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر - وطبقا لما انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ (ملف رقم ١٠٣/٢/٧) - هو تلاقى الإرادتين على نقل ملكية الأرض من المتصرف إلى المتصرف إليه أو من البائع إلى المشتري ، بحيث لا يتم هذا التصرف إلا إذا توافقت إرادتا الطرفين على أحداث هذا الأثر القانوني وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدود وكانت إرادة كل منهما قاطعة بآية وتلاقيا على ذلك . فإذا - تخلفت الإرادة الباتة في حق أحد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الإطلاق لأن العقد لا ينعقد ويبرم إلا بتلاقي إرادتين قاطعتين باتتتين متطابقتين ، ولا يلزم أن يكون هذا التصرف مسجلا .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على مشروعات العقد المزمع إبرامها بين الجمعيات سائلة الذكر وصندوق استصلاح الأراضي ، فإنه لما كان للثلاث من الأوراق ان الجمعيات الثلاث الأولى قد تقدمت بطلبات

لشراء الارض في عام ١٩٧٨ ، وقد وافق السيد/وزير استصلاح الاراضي في ١٩٧٨/٣/٨. على تخصيص مساحة معينة لكل جمعية طبقا للسلطات المخولة به بمقتضى المادة (٥١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وقام بتسليم كل جمعية شهادة تخصيص بالمساحة المخصصة لها صادرة من صندوق اراضي الاستصلاح موضحا بها حدود ومعالم هذه المساحة ، كما نص فيها على التزام الجمعية بتوقيع عقد البيع المعد مع الصندوق وان ممثل الجمعية اطلع على كافة بنود واشترطات هذا العقد . كما قامت كل جمعية باستلام المساحة المخصصة لها في حينه وتم تقدير ثمنها بصيغة اللجنة العليا لتأمين اراضي للدولة . ومن ثم فان قرار التخصيص الصادر من وزير الري واستصلاح الاراضي يعد تصريحا صادرا من الصندوق في مجال تطبيق حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر ، ولا يغير من ذلك صدور قرار التخصيص من وزير الري واستصلاح الاراضي لان التصرف ههنا ينصرف اثره الى الجهة التي تهيئها الارض والتي يحددها الوزير وقد حددت شهادة التخصيص ان التصرف صادر من الصندوق وان للبيع يتم بمعرفة الصندوق .

ومن حيث ان بالنسبة للجمعيتين الاخرتين فقد تقدمت بطلبين لشراء الارض عام ١٩٧٩ ، وعرض طلبيهما على اللجنة العليا للتصرف في املاك للدولة الخاصة لاني وافقت على التصرف في المساحات المخصصة لهاتين الجمعيتين عام ١٩٧٩ ايضا . وقد اعتقد وزير الري واستصلاح الاراضي محضر هذه اللجنة ، ومن ثم يعتبر ذلك قرار من الوزير المختص باستصلاح الاراضي بتخصيص المساحات المشار اليها للجمعيتين المذكورتين قبل ١٩٨٢/١٠/٩ مما يعد تصريحا في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ .

لذلك ، انتهى راي الجمعية العمومية لتعسى للتوى والتشريع الى اعتبار التخصيص الصادر للجمعيات المشار اليها تصريحا في مجال تطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ .

(ملف ٥٧/١/٧ - جلسة ١٩٨٦/١١/٥) .

رابعاً - عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى تقاضى مقابل
عن الاراضى التى صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥
بتخصيصها داخل مدينة ٦ أكتوبر لتنفيذ مشروع الانتاج التلفزيونى وضمها
الى اتصاد الإذاعة والتليفزيون
قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى تقاضى مقابل
عن مساحة الارض المخصصة لاتخاذ الإذاعة والتليفزيون لتنفيذ مشروع
الانتاج التلفزيونى بمدينة ٦ أكتوبر بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨
لسنة ١٩٨٥ .

الفتوى :

نصت المادة ٨٧ من القانون المسندنى على ان « تمتثل اموال عامة
المعقارات والمنقولات التى للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتى
تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضى قانون او مرسوم أو قرار من
الوزير المختص » وحكم المادة (٨٨) من ذات القانون التى تنص على ان
تتخذ الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهى
للتخصيص بمقتضى قانون او مرسوم أو قرار من الوزير المختص . أو
بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة
العامة . واستمرت أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن
إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وتبين لها ان المادة ٩ منه تنص
على ان « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس
بتخصيص الاراضى المملوكة للدولة التى يقع عليها الاختيار لإنشاء
المجتمعات العمرانية الجديدة والطرق الموصلة اليها . » وأن اعادة
٣١ مراععات القانون تنص على ان « يتكون رأس مال للهيئة من :

— الاموال التى تخصصها لها الدولة .

— الأراضي التي يقع عليها الاختيار وفقا لاحكام هذا القانون
لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

— الأراضي الاخرى التي تخصصها الدولة للهيئة فيما يستلزمه
تنفيذ اغراضها ويتفق مع الاهداف التي كانت من اجلها .
— ما يقول الى الهيئة من اصول ثابتة او منقولة .
— تعتبر اموال الهيئة من اموال الدولة الخاصة .

كما استعرضت الجمعية المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩ يتخصص الاراضى اللازمة لانشاء مدينة ٦ أكتوبر
للتي نصت على ان « تخصص الاراضى المملوكة للدولة الواقعة فى المسافة
بين الكيلو متر ٣٠ (ثلاثون) والكيلو متر ٤٤ (اربعة واربعون) من
القاهرة على طريق القاهرة/الواحات البحرية المتفرع من طريق القاهرة/
الفيوم الصحراوى لانشاء مدينة جديدة تسمى مدينة ٦ أكتوبر . . . » كما
استعرضت قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ بتخصيص
الاراضى اللازمة لمشروع مركز الانتاج التلفزيونى (٦ أكتوبر) (الصادر
حسبها يبين من ديباجته بنشاء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة
١٩٨٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض اختصاصات رئيس
الجمهورية المنصوص عليها فى بعض القوانين ومنها : المادتان ٨٧ و ٨٨
من القانون الملقى) . والذى قضى فى مادته الاولى بتخصيص مساحة
مليونين وسبعمائة واثنين وسبعين مترا مربعا من اهلاك الدولة الخامسة
داخل مدينة ٦ أكتوبر الموضح حدودها على الرسم المرفق بالقرار لتنفيذ
مشروع الانتاج التلفزيونى وضما الى اتحاد الاذاعة والتلفزيون .

وتبين للجمعية مما تقدم أن اراضى الدولة التى يقع عليها
الاختيار لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة يتم تخصيصها لهيئة المجتمعات
العمرانية الجديدة باعتبارها جهاز الدولة المسئول عن انشاء هذه
المجتمعات ، بدون مقابل ، وادائه وفقا لنص المادة ٩ من القانون رقم

٥٩ لسنة ١٩٧٩ قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء
إلا أن ذلك لا يصول دون تخصيص هذه الاراضى لو بعضها بأداة أخرى
اعلى من سائر القواعد القانونية أى بقرار من رئيس الجمهورية وفقا
لسلطته فى شأن المقررة فى المادتين ٨٧ و ٨٨ من القانون المحنى سالفتى
البيان ، يؤكد ذلك أن الاراضى التى خصصت لانشاء مدينة ٦ أكتوبر تم
تخصيصها بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩. وليس بقرار
من رئيس مجلس الوزراء وفقا لنص المادة ٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧٩ ، كما يؤكد أيضا أن رأس مال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
يتكون حسبها يبين من نص المادة ٣١ من القانون المذكور من الاراضى التى
يتم عليها الاختيار وفقا لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩. وبمقتضى
من الاراضى الأخرى التى تخصصها الدولة للهيئة بها يستلزم تنفيذ أفرادها
ويتفق مع الأهداف التى قامت من أجلها .

وأذا كان الأمر كذلك وكان انشاء هذه الجمعية قد استقر على أن
الأصل فى الانتفاع بالمال المخصص للبرق أن يكون
دون مقابل لانه لا يخرج من كونه استعمالا للمال العام فيما أمدا له
وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك ، وكان رئيس للجمهورية بما له من
سلطة وفقا لنص المادتين ٨٧ و ٨٨ من القانون المحنى يملك ابتداء
تخصيص الأموال العامة بمقتضى قرار يصدره تحقيقا لمنفعة عامة ، فانه
يملك من باب أولى تعديل قراره هذا ونقل جزء كما سبق تخصيصه
لجهة ما إلى جهة أخرى تحقيقا لذات الهدف وإذا كان الأصل أن
التخصيص للمنفعة العامة يتم بدون مقابل لانه لا يخرج من أن يكون
استعمالا للمال العام فيما أمدا له ما لم ينص على خلاف ذلك ، فانه
نظرا لم ينص قرار التخصيص على انتضاء مقابل من المال المخصص ،
فانه لا يجوز إلزام الجهة التى خصص لها هذا المال بدفع مقابل منه .

ولما كان البين من الاطلاع على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨

لسنة ١٩٨٥ - الصادر بقاء على حكم المادتين ٨٧ و ٨٨ من اللتقين المذنى والمفوض رئيس للوزراء فى مباشرة اختصاص رئيس الجمهورية لىها بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان - أنه تضمن تخصيص قطعة الأرض المبينة الحدود والمعالم بالرسم المرفق بالقرار لتنفيذ مشروع مركز الانتاج التليفزيونى (٦ أكتوبر) وضمها الى اتحاد الإذاعة والتليفزيون - وهو مشروع ذو نفع عام حسبما يبين من المذكرة الإيضاحية لقرار التخصيص ، وقد خلا هذا القرار من تحديد متابل للأرض التى شملها التخصيص ، فانه ولا يجوز إلزام الجهة التى نسبت إليها هذه الأرض (اتحاد الإذاعة والتليفزيون) بأن تدفع مقابلًا لما خصص لها من أراضى بمقتضى القرار المذكور اذ لا يخرج الأمر عن أن يكون تمديدا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩ سالف البيان باقتطاع جزء من الأراضى التى خصصت بمقتضاء لاتشاء بمدينة ٦ أكتوبر وامادة تخصيصها لجهة أخرى (اتحاد الإذاعة والتليفزيون) ومن ثم تكون مطالبة الاتحاد المذكور بأداء مقابل للأراضى التى خصصت له بمقتضى اقرار سالف البيان غير قائمة على سند صحيح من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى تتلقى مقابل من الأراضى التى خصصت لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ .

(ملف ١١٩/٢/٧ جلسة ١٩٨٨/١/٦) .

خامسا - عدم جواز التصرف فى الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة

مقاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

لا يجوز التصرف فى الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة حتى مسافة مائتى متر من شواطئها باعتبارها من الاموال العامة ولا يجوز للهيئة العامة للتنمية الثروة السمكية ليعتبر لها ازالة واضعى اليد على الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة الا ان ترفع الامر للقضاء لايبطال عقود ملكيتهم مسجلة كانت أو غير مسجلة ولا يحق للهيئة الحصول على مقابل الانتفاع من واضعى اليد على الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة الا بعد صدور احكام القضاء .

القنوى :

مبادئ ما تقدم ان المشرع تحقيقا منه لسياسة التنمية الاقتصادية للاقتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية تنشأ هيئة عامة اقتصادية أطلق عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ناطق بها مهمة تنمية الثروة السمكية والقيام بشروعات التوسع الامنى والراسى فى هذا المجال ضمن اطار السياسة العامة والخطة العامة للدولة والعمل على استغلال مناطق الصيد والمسابى والمزارع السمكية بالمساهلة المائية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد بهذه المسطحات واصدار التراخيص اللازمة للصيد والحصول على مقابل استغلالها باعتبارها يشكل أحد مواردها كما عهد اليها أيضا بالعمل على صيانتها وتنميتها وتطهير ممتلكاتها وازالة ما يقع عليها أو على شواطئها من تمديدات ومخالفات بالطريق الادارى وفى سبيل احكام سلطاتها فى الاشراف على تلك المناطق فتند تطلب المشرع ضرورة أخذ رأيها بالنسبة للمشروعات العامة التى تقيمها جهات اخرى فى حدود اختصاصها اذا ترقب عليها لانتطاع جزء منها أو كان من شأنها تلويث مياهها وذلك بالامثلة الى سائر الاختصاصات الاخرى الواردة بقرار انشاء

الهيئة المذكورة ، هذا وقد صند قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه نطابق المسطحات المائية التى تشرف عليها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعة على قنناة السويس والاراضى المحيطة بها لمساحة مائتى متر لمن شواطئها .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد ذهبت بجلستها المنعقدة فى ١٢/١/١٩٨٣ الى أن جميع الاممال والتصرفات الصادرة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية يجب أن تستهدف غاية واحدة هى تنمية الثروة السمكية فان استهدفت غاية أخرى أصبحت مخالفة لاحكام القرار الصادر باتشائها وذلك عمسلا بقاعدة تخصيص الاهداف التى تخضع لها الهيئات العامة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد حدد فى المسادة الاولى منه المسطحات المائية والاراضى التى تخضع للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالاشراف عليه واستغلالها بحيث تشمل كافة المسطحات المائية بجميع انواعها والاراضى المحيطة فقط بالبحيرات دون المسطحات المائية الاخرى ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ صدور ذلك القرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الاراضى والترخيص بالانقناع بها فى نطابق الاغراض المحددة بقرار انشائها ولها وحدها يؤول مقابل الانقناع بها بحيث يتمتع على الجهات الاخرى التعدى على الاختصاص المقرر لها فى هذا الشأن وذلك بمزااة عدم الاخلال بحق هذه الجهات فى اقلية المشروعات المسامة التى تدخل فى اختصاصها بشرط أخذ رأى الهيئة المذكورة اذا ترتب على انقاة تلك المشروعات انتطاع جزء من المسطحات المشار اليها أو كان من شأنها تلويث المياه .

ومن حيث أن السلم به وفقا لاحكام التقنين العنى أن اكساب السل

للصفة العامة منوط بتوافر أمر بين أولهما أن يكون المال — معقرا أو منفولا — مملوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ثانيهما أن يتم تخصيص هذا المال للمنفعة العامة بأحدى للطرق المقررة فقطننا ..

ومن حيث أن الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مساحة مائتى متر قد اخضعت لاشراف الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وخصصت لتحقيق المنفعة العامة التى تضطلع بها الهيئة المذكورة وذلك لتنمية الاقتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية وإن هذه المساحة بحسب تصديقها تعتبر حاليا حرما للشاطئ» وجزءا منه بحسب المال طبقا لما هو معروف من تاكل وتراجع للشاطئ» بمرور الزمن بفعل عوامل البحر الطبيعية ، ومن ثم تعد جميع الاراضى ابتدائية لم تسجل بعد .

لذلك ، انتهى رأى اللجنة العمومى لتسمى كالتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا — عدم جواز التصرف فى الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة حتى مساحة مائتى متر من شواطئها باعتبارها من الاموال العامة .

ثانيا — انه لا يجوز للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ليتسنى لها ازالة وضع لليد المشار اليه الا أن ترفع الامر للقضاء لابطال هذه للعقود مسجلة أو غير مسجلة .

ثالثا — انه لا يحق للهيئة الحصول على مقابل الانتفاع المشار اليه الا بعد صدور احكام القضاء على النحو المبين فيما تقدم وعلى ضوء ما سيقتضى به .

(ملف رقم ٧٠/١/٧ فى ١٩٩٠/٦/٦) .

سالمسا - الاشراف على الاراضي الصحراوية والتصرف فيها

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

الاشراف على الاراضي الصحراوية والتصرف فيها بفرض الاستزراع والاستصلاح أصبح من حق الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ - القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ .
الفقوى :

وضع المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تفظيها عاما للتصرف فى الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة وقد قسم المشرع هذه الاراضى الى ثلاثة انواع : الاراضى للزراعية الواقعة داخل الزمام ويصده لمسافة كيلو مترين ، والاراضى البور غير المزروعة ، والاراضى المبحراوية الواقعة بعد هذا النطاق . وكان الاختصاص بالتصرف فى الاراضى البور والاراضى للزراعية محقودا فى ظل هذا القانون لوزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى . الى ان صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فالفى الاحكام المتعلقة بالاراضى الصحراوية التى تضمنها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ووضع لها تفظيها خلاصا . ومن اصبحت بمقتضاه الاشراف على هذه الاراضى والتصرف فيها بفرض الاستزراع والاستصلاح من حق الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

(ملف ١٢٤٦/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨) .

سابعاً - عدم جواز النزول عن مال من أموال الدولة بفرض تكريم

الوزراء السابطين

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

لا يجوز النزول عن مال من أموال الدولة بفرض تكريم الوزراء

السابطين .

الفتوى :

مناطق تطبيق المادة ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن
تواضع التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها
المنقولة توافر شرطان أولهما أن يكون التصرف بالمجان في مال ثابت أو منقول
من أموال الدولة وثانيهما أن يكون الهدف المقصود من التصرف هو لتحقيق
فرض ذي نفع عام - لا يدخل في هذا الفرض بطبيعة الحال إثابة
الوزراء السابطين عن اضطلامهم بهامهم فترة توليهم المسؤولية إذ إن لهذا
التكريم إذا كان له منط وسيلته الأدبية والمعنوية ولا يكون بالنزول لهم
عن مال من أموال الدولة حيث لا يتحقق نفع عام من جراء هذا التصرف
فيختلف بذلك أحد الشروط اللازمة لاجازته - تطبيق .

(ملف رقم ٣١٥/١/٥٤ بتاريخ ٦/١٩/١٩٩٣) .

ثامنا - نقل الانتفاع بالاملاك المملوكة للدولة بين اشخاص القانون العام

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

نقل الانتفاع بالاموال المملوكة للدولة يتم بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن اموال الدولة او تصرفا فيها .

القوى :

المال العام يكتسب هذه الصفة من بين الاموال المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ملكية خاصة اذا خصص بالفعل للمنفعة العامة أو تم هذا التخصيص بقاتين أو برسوم - نقل الانتفاع بالاموال المملوكة للدولة يتم بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن اموال الدولة أو تصرفا فيها تطبيق : مبني استراحة الرى بسالموط والارض للفضاء الملحق به كان مخصصا كاستراحة حكومية ويعتد ومن ثم مخصصا لمنفعة عامة ذلك من المباني الملحقه بالمرافق العامة والمنشآت الحكومية تعتبر بحكم تبعيتها للمرافق العامة من الاموال العامة - توقف استخدام تلك الاستراحة في الغرض العام للذى خصص من اجله وهو خدمة العاملين بمرفق لارى ونقل الانتفاع بها بالفعل وذلك بتخصيصها كمدرسة ابتدائية تبعا لموجبات الصالح العام - وجه المنفعة العامة الذى اضيف عليها لا تجيز لوزارة الانشغال العامة والموارد المائية أن تنشئ تصرفا بتاجيرها واستثناء مقابل الانتفاع بها استصحابا للاصل العام الذى يقضى بان الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل اذ لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما امد له - مؤدى ذلك : عدم أحقية الوزارة في استثناء مقابل الانتفاع بمبنى استراحة الرى والارض للفضاء الملحق به من الادارة التعليمية بسالموط بعد اذ تم تخصيصه كمدرسة ابتدائية .

(ملف رقم : ١٥٢/٢/٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١) .

ناسما - لا يجوز لجهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة بيع اراضى
التي ما زالت مخصصة للمنفعة العام

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

عدم احقية جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة فى بيع
الارض التى ما زالت مخصصة للمنفعة العامة .

الفنوى :

الحصانة التى أسبغها المشرع على الاملاك العامة اذ اخرجها من دائرة
المعاملات بما نص عليه فى المادة ٨٧ من القانون المبنى من عدم جواز
بيعها والتصرف فيها منوطا ان تكون هذه الاموال مخصصة لمنفعة عميمة
فاذا خصصت لهذا الغرض فلا ترفع عنها هذه الحصانة الا يتقانون او
ترار او ينقطع بالفعل وعلى وجه مستمر وبطريقة واضحة لا يفس فيها
رصدتها للمنفعة العامة - اذا كانت الارض موضوع النزاع قد خصصت
لاقامة مدرسة عليها وحال دون ذلك قيام القوات المسلحة بوضع يدها على
الارض لاغراض العمليات الحربية بمعد عام ١٩٦٧ فان انتهاء هذه العمليات
واستغناء القوات المسلحة عن هذه الارض ليس من شأنه ان يجعلها من
املاك الدولة الخاصة التى يجوز التصرف فيها اذ ما انفكت هذه الارض
مخصصة لما رصدت له اصلا من اغراض المنفعة العامة ولاتى حال دولها
حيازة القوات المسلحة للارض لاغراض العمليات الحربية - تخصص الارض
للمنفعة العامة لم ينحصر عنها بسند قانونى يعتمد به ولا تكشف ظروف الحال
عن انقطاع تخصيصها بالفعل لهذا الغرض فمن ثم تبقى على صفة الاموال
العامة التى لا يجوز بيعها او التصرف فيها - مؤدى ذلك : عدم احقية
جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة فى بيع الارض محل المنازعة .

(ملف رقم : ٢٠٠٦/٢/٢٢ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢)

**مائثا - للوحدات المحلية سلطة التصرف في الاراضى المملوكة
لها واقتضاء قيمتها**

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

**للوحدات المحلية سلطة التصرف في الارض المملوكة لها واحتيتها
في اقتضاء قيمتها .**

الفتوى :

**ارض مملوكة لاحدى وحدات الادارة المحلية - الارض من املك
الدولة للخامسة - للوحدة المحلية سلطة التصرف فيها وفقا لاحكام قانون
نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية - احقية للوحدة
المحلية في اقتضاء قيمتها .**

(ملك رقم : ٧٩/١/٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١) .

أموال مصادرة

- من حصل على مال من أموال أسرة محمد علي المصادرة بالقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وصار حقه في هذا المال خالصا ليس مطالبا بالالتزام بالمواعيد المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون المذكور ولا التقيم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ منه .

- تحقيق وزارة المالية في التصرف في العقارات المصادرة من أسرة محمد علي طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

اعتد المشرع في المادة (٥) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة بالتصرفات المصادرة من الأشخاص الذين كانوا يمثلون الأموال المصادرة والتي تنشر حقوقا للغير على هذه الأموال إذا كانت هذه التصرفات نافية التاريخ قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ومع ذلك أجاز المشرع الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها تاريخ ثابت إذا اقتضت اعتبارات العدالة ذلك - المادة الأولى من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ لم يرتب المشرع على مخالفتها أثرا يحصل دون الاعتداد بالتصرف سوى ما قرره من جزاء جنائي ينص المادة (١٨) من القانون المذكور - من حصل على مال من أموال أحد ممن شملهم قرار المصادرة وصار حقه في هذا المال خالصا له لا يخالطه شك ولا يزا حصة أحد فيه فإنه ليس مطالبا بالتقديم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٩) من القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ - وبالتالي لا يلتزم بالمواعيد المنصوص عليها في المادة (١٠) من القانون المذكور .

القسوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع

بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة حيث ينص في المادة (١) منه على أن « كل شخص كان تحت يده بأية صفة كانت في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو يكون لديه في أي تاريخ لاحق شيء من الامون أو الممتلكات التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في التاريخ متقدم السنكر بمصادرتها أن يقدم الى رئيس ادارة القصفية المنصوص عليها في المادة ١٧ ميسانا بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الاشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة أو من تاريخ وجود المال تحت يده أي المتدين أطول » .

« وتخص المادة (٥) من هذا القانون على أنه لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من الاشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة نافذا بالنسبة لهذه الاموال اذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ » .

ومع ذلك يجوز الاعتماد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ الثابت اذا اقتنعت العدالة ذلك « » وتخص المادة (١) على أن « تشكل بقرار من وزير العدل لجنة وتختص هذه اللجنة بالفصل في كل طلب يدين أو ادعاء يحق قبل أي شخص ممن شملهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة خاصة بأي تصرف من التصرفات التي تكون الاشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء الاشخاص قبل الغير » .

وبوجه عام تختص هذه اللجنة في كل نزاع يتعلق بالاموال المصادرة « » وتخص المادة (١٠) على أن « تقدم الطلبات الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بدون رسوم قضائية خلال ٦٠ يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية » .

كما قصص المادة (١٢) من ذات القانون على أنه « لا يكون نافذا بالنسبة للاموال المصادرة أي حق لا يقدم صاحبه طلبه في الميعاد المنصوص عليه في

الفقرة الاولى من المادة (١٠) ولو كان مكفولا بتأمين صدر به حكم انتهائى .

• واتصم المادة (١٨) ايضا من هذا القانون على أن يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ألفين من النجتيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتخلف عن تقديم البيان المنوه عنه فى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع فى المادة (٥) من القانون المشار اليه قد اعتد بالتصرفات الصادرة من الاشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة والتي تنضىء حقوقا للغير على هذه الاموال اذا كانت هذه التصرفات ثابتة بالتاريخ قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ومع ذلك اجاز المشرع الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها تاريخ ثابت اذا اقتضت اعتبارات العدالة لذلك .

ولما كان الثابت أن الوعد بالشراء - فى الحالة المعروضة - هو فى حقيقته عقد بيع ابتدائى حيث قام المرحوم/عبد الحميد سيد احمد مسلم (المشتري) بدفع جزء من الثمن المتفق عليه بصفة عربون وقت تحرير العقد فى ١٩٤٣/٩/٢ وتمهد بمسداد الباقي على اقتساطها وتسلم قطعة الارض المجيبة ووضع يده عليها ، ومن ثم فإن ما سمي تمهدا بالبيع هو فى حقيقته بيع ابتدائى أى تصرف فى مفهوم المادة (٥) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه ، وهو وإن كان غير ثابت من الاوراق أنه ثابت بالتاريخ قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ الا أنه يبين من الاوراق أن ادارة الاموال المستردة قد تناحست من المذكور باقى ثمن قطعة الارض المشار اليه كاملا وكذلك فوائد التأخير رغم علمها بأن التصرف غير ثابت التاريخ ومن ثم فلا يعتبر ملكها هذا الا أن يكون اعتداه بالتصرف الصادر له وفقا للفقرة الثانية من المادة (٥) سائلة البيان تؤكد باخطارها للشهر العاشر بالمقامرة والاسكندرية بأنه ليس لديها مانع من السير فى اجراءات الشهر والتسجيل لصالح المذكور .

ولا ينال مما تقدم القول بأن المرحوم / لم يلزم بالتعليمات الواردة بالمادة الاولى من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه بتقديم

اليه ببيان الى رئيس ادارة تصفية الاموال المصادرة خلال ٣٠ يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن اسماء الاشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة فلك لان المشرع في القانون المذكور لم يرتب اثرا على مخالفة ما يقضى به نص المادة الاولى يحول دون الاعتداد بالتصرف في ما قرره من جزاء جنائي بنص المادة (١٨) منه .

كما لا ينال مما تقدم القول بان المذكور لم يتبع الاجراء المنصوص عليه في المادة (١٢) من القانون سالفه الذكر وهو التقدم بطلب الى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة (٩) منه خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة (١٠) ، وذلك لان المذكور - في الحالة المعروضة - ليس مخاطبا بما ورد النص عليه في المواد ١٠٩ و ١١٠ و ١٢٠ سالفه الذكر حيث ان الملتزم بالتقدم الى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة (٩) هو من يدعى بحق او يبين قبل من شملهم قرار المصادرة حتى تتولى هذه اللجنة الفصل في مدى جدية هذا الادعاء من عدمه ليتسنى له الحصول على حقه من هذه الاموال في مواجهة ادارة الاموال المصادرة ، اما من حصل على مال من اموال أحد ممن شملهم قرار المصادرة وصار حقه في هذا المال خالصا له لا يخالطه شك ولا يزاخه أحد فيه - كما هو الحال في الحالة المعروضة فانه ليس مطالب بالتقدم الى اللجنة المشار اليها ، وبالتالي لا يلتزم بالمواعيد المنصوص عليها في المادة (١٠) من القانون المذكور ، ومن ثم بان ما تم - معه من تصرف لا يسرى عليه حكم المادة (١٢) من هذا القانون .

وبحيث انه في ضوء ما تقدم يكون اعتداد ادارة الاموال المستردة بالتصرف الصادر الى المرحوم/ قد جاء متفقا مع حكم القانون ويتمين احوال مقتضاه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة الاعتداد بالتصرف في الحالة المعروضة .

(ملف ١٠٠/٢٠٢ - جلسة ١٨/٣/٨٧)

قائمة رقم (١٣٦)

المبحث :

أحقية وزارة المالية الهيئة العامة للخدمات الحكومية - إدارة الأموال المستردة (طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ في التصرف في العقارات المصادرة من أسرة محمد علي التي كانت موقوفة وفقاً لأحكامها وآلت إليها إدارتها) .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩ فاستعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالمضاء نظام الوقف على غير الخيرات التي تنص على أن « لا يجوز الوقف على غير الخيرات » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يعتبر منتهياً كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصاً لجهة من جهات البر » . كما استعرضت المادة (١٧) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة التي تنص على أن « تنشأ إدارة تسمى إدارة تصفية الأموال المصادرة وتصفيتها وتمثيل الدولة أمام اللجنة المشار إليها في المادة القاسمة في المنازعات التي تدخل في اختصاصها وكذلك أمام جهات القضاء الأخرى وغيره » .

وكذلك استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتفويض وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها للإيرادات العامة للدولة التي تنص على أنه « خولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتضاف إيرادات هذه الأموال وكذلك حصيلة التصرف فيها إلى الإيرادات العامة للدولة » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تتقل إدارة تصفية الأموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ إلى وزارة المالية والاقتصاد » . وأخيراً استعرضت المادة (١٧) من القانون

رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التي تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية التي تنص على أن « تسلم الى المجالس المحلية المياني والاراضي الفضضاء والاراضي الزراعية الداخلة في نطاق المسكن والتي انتهى فيها الوقف طبقا لاحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والمشغولة بحراسة الاوقاف وتبقى المجالس المذكورة نيابة عن وزارة الاوقاف ادارة هذه الاعيان واستغلالها طبقا لاحكام القوانين

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمقتضى احكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ألغى الوقف الاهلي جميعه ، فألّت ملكية الاموال التي انتهى الوقف فيها إما للواقفين أو للمستحقين طبقا للمضوابط المشار اليها في هذا القانون . وفي الحالات التي تصدر فيها حكمه المال الوقوف بين المستحقين ، تولت وزاره الاوقاف حراسة الوقف الاهلي الذي لم يتم تقسيمه .

ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ قد خول وزارة المالية سلطة التصرف في الاموال المصادرة وازضافة حصيلتها الى الإيرادات العامة للدولة، واذ تبين - في الصالة المعروضة - أنه يندرج في الاموال المصادرة من أسرة محمد علي بعض العقارات التي كانت موقوفة وفقا لهليا والت ملحيتها بالفعل الى هذه الأسرة بعد إلغاء الوقف الاهلي بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، ثم خصمت تلك العقارات للمصادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١١/٨/١٩٥٢ ، وعليه فتكون وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - ادارة الاموال المستردة) هي الجهة المختصة هانونا - دون غيرها - بالتصرف في العقارات المذكورة وادارتها ، بحسبان أن العانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قد جاء عاما ولم يفرد نظاما خاصا للتصرف في الاموال المصادرة التي كانت في الاصل من الاوقاف الاهلية .

ومضى كان للثابت أن وزارة الاوقاف (ادارة الاوقاف) قد تولت ادارة العقارات المشار اليها والتصرف في ريعها ، فانها بذلك تكون قد خالفت احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ، فضلا عن أنهما كان يجوز للوزارة تسليم هذه العقارات الى المجالس المحلية بالمحافظات استنادا لحكم المادة (١٧) من القانون رقم ٤٤ لسنة ٦٢ بشأن تسليم الاعيان التي تديرها وزارة

الأوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية ، ذلك لأن مناط تطبيق حكم المادة المذكورة أن تكون العقارات المسلمة للمجالس المحلية من العقارات التى انتهت الوقف الاهلى فيها وتولت وزارة الأوقاف إدارتها وهو الأمر غير المتحقق فى شأن العقارات - محل طلب الرأى - حيث تختص وزارة المالية بإدارتها طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ كما سلف البيان وأن قيام وزارة الأوقاف بإدارتها هو لحساب وزارة المالية •

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى احقية وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - إدارة الاموال المستردة) فى التصرف فى العقارات محل طلب الرأى طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ •

(ملف رقم ٢/٣٧ / ٢٦٤ جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

أراضى السيدة / آلت ملكيتها الى الدولة بالمصادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اسرة محمد على المصادرة وبيان إدارة التصفية الصادر فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ نفاذاً له - المشرع ناط بوزارة المالية سلطة التصرف فى الأراضى المصادرة ومنها أرض السيدة / بموجب القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ المنشار اليه - مؤدى ذلك : لا يسوغ لجهة غير وزارة المالية أن تجرى تصرفاً على هذه الأراضى باعتبارها المخصصة دون سواها بذلك قانوناً - قيام محافظة الاسكندرية ببيع تلك الأراضى الى إحدى الشركات - محافظة الاسكندرية باعت ما لا تملك - إلزامها بسد ثمن تلك الأراضى الى وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) باعتبارها المنوط بها قانوناً سلطة التصرف فى هذه الأراضى •

الفصل : ٥

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/١/١٩٩٣ - فاستبان لها أن قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ نص على « استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الاموال والممتلكات التي آلت عنهم الى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة » وأن المادة (١٦) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة تنص على أن « تصدر ادارة التصفية بياناً مشتملاً على أسماء الاشخاص الذين شملهم قرار المصادرة الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية وكل اعتراض على ما ورد في هذا البيان يكون الفصل فيه من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة .

ونفاذاً لذلك صدر عن ادارة تصفية الاموال المصادرة بيان نشر في ١٢/٤/١٩٥٢ بالعند رقم ٩٨ مكرراً من الوقائع المصرية وتضمن أنه تخيذاً للمادة سالفة البيان تنشر ادارة تصفية الاموال المصادرة فيما يلي أسماء الاشخاص الذين شملهم قرار المصادرة الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨/١١/١٩٥٢ وورد تحت مسلسل رقم (١١٨) اسم ، وتحت مسلسل رقم (١١٩) اسم ، كما استبان للجمعية أن المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة وازادة حصيلتها لليرادات العامة تنص على أنه « حولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة ، وتضاف ايرادات هذه الاموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الايرادات العامة للدولة » ، وان المادة (٢) من ذات القانون تنص على أن « تنقل ادارة تصفية الاموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ الى وزارة المالية والاقتصاد » كما تنص المادة (٣) على أن يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

واستظهرت الجمعية مما تقدم جميعاً أن اراضى السيدة آلت

ملكيتها الى الدولة بالمصادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة وبيان ادارة التصفية الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نفاداً له . وإذ ناط المشرع بوزارة المالية سلطة التصرف في الاراضي المصادرة وملها الارض محل المنازعة الماثلة بموجب القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فمن ثم لا يسوغ لجهة غيرها أن تجرى تصرفاً على هذه الاراضي باعتبارها المختصة بكون سواها بذلك قانوناً .

ومن حيث أن محافظة الاسكندرية قامت ببيع قطع الاراضي محل النزاع أرقام ٤ و ٨ و ٩ بلك ٤٠ ، والقطعة رقم ٧ بلك ٤١ والبلوكات ٣٨ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ من تقسم أراضى السراى رقم ٣ بالحضرة القبطية بالاسكندرية الى شركة النصر للملابس والمنسوجات مقابل ثمن قدره ٦٠ قر ٢٤١٨٧ جنية فانها تكون باعت ما لا تملك وتفسد ملزمة برده بهذا الثمن الى وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) باعتبارها المنوط بها قانوناً سلطة التصرف في هذه الاراضي .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام محافظة الاسكندرية أداء مبلغ ٦٠ قر ٢٤١٨٧ جنية أريمة وعشرين ألفاً ومائة وسبعة وخمسين جنيها وستين قرها الى وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) لقاء ثمن الارض محل المنازعة .

(ملف رقم ٢٢ / ٢ / ١٣٨٣ فى ١٧ / ١ / ١٩٩٢)

انتخاب

الفصل الاول : الدستور وحق الانتخاب *

الفصل الثاني : نظام الانتخاب بالقوائم النسبية *

الفرع الاول : التقدم بالقوائم *

الفرع الثاني : الاصوات وتوزيع المقاعد *

الفرع الثالث : استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ٨٪ على الاقل
من مجموع الاصوات الصحيحة (انتخابات ١٩٨٧)

الفرع الرابع : مراحل توزيع المقاعد *

الفرع الخامس : استكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب
القائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصوات *

الفصل الاول الدستور وحقوق الانتخاب

المادة رقم (١٢٨)

المبدأ :

طبقاً لأحكام الدستور والقانون فإن من الحقوق الطبيعية لكل مواطن مصري مباشرة حقوقه السياسية في الترشيح والانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء - حدد المشرع على سبيل المحصر الجرائم التي تجعل المتقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب محروماً من مباشرة الحقوق السياسية ومقتداً لأحد شروط الصلاحية - حدود ذلك .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى أن ولاية محاكم مجلس الدولة في وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من ولايتها في الإلغاء وقرع منها ومردداً إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار ، على أساس وزنه بميزان القانون ، وزناً مناطه مبدأ المشروعية . إذ يتعين على القضاء الإداري ألا يوقف قراراً إدارياً إلا إذا تبين له بصيب الظاهر من الأوراق - ودون مساس بأصل الحق ، أن طلب وقف التنفيذ قد توافر فيه ركنين : أولهما : ركن الجدية ، ويتمثل في قيام الطعن في القرار بحسب الظاهر من الأوراق - على أسباب جدية من حيث الواقع أو القانون ، تحصل على ترجيح الحكم بالفائز عند نظر الموضوع . ثانياً ركن الاستعجال بأن يكون من شأن استمرار القرار وتنفيذه نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى بالفائز .

ومن حيث أن مقطع النزاع في هذا الطعن تتمدد فيما إذا كان مما اشترطته (الفقرة الخامسة من المادة الخامسة) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب والتي تشترط أن يكون المرشح قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى منها وفقاً للقانون المنظم لذلك .

وأن ما نص عليه في المادة (٤٦) من ذات القانون ، من اعفاء المرشح الذي جاوز الخامسة والثلاثين من تقسيم ما يثبت أدائه الخدمة العسكرية أو اعفائه منها ، لا يعفى من شرط أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاعفاء منها للمرشح . كما لا يحول بينه ذوى الشأن وحقهم في إثبات عدم توافر هذا الشرط في المرشح أم لا .

ومن حيث أن المادة (٦٣) من الدستور تنص على أن للمواطنين حق الانتخاب والترشيح وأبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون . ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني .

كما تنص المادة (٦٤) على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة بينما تنص المادة (٦٨) على أن التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي .

كما تنص المادة (٨٧) على أن (يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تنقسم اليها الدولة . وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ويكون انتخابهم من طريق الانتخاب المباشر .

كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ (معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ على أنه .

يحرم من مباشرة الحقوق السياسية .

١ - المحكوم عليه في جنابة مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

٢ -

٣ -

٤ - المحكوم عليه بعقوبة الحبس في سرقة اخفاء اشياء مسروقة أو نصب أو اعطاء شيك لا يقابله رصيد أو خيانة امانة . أو عنز . أو رشوة أو تقالص بالتبليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو افساد اخلاق الشباب أو امتحان حرمه

الاداب او تشرد او فى جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية والوطنية - كذلك المحكوم عليه لمشروع منصوص عليه لاصدى الجرائم المذكورة • وذلك مالم يكن موقوفا تنفيذه او كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره •

٥ - ٥٠٠٠٠٠٠

٦ - من سبق فصله من العاملين فى الدولة او القطاع العام واسباب مخلة بالشرف مالم تنقضى خمس سنوات من تاريخ الفصل ٥٠٠٠٠٠٠

٧ - من عزل من الوصاية او القوامة ٥٠٠٠ مالم تمضى خمس سنوات من تاريخ الحكم نهائيا بالعزل او سلب الولاية ٥٠٠

كما تنص المادة الخامسة من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ على أن : مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية يشترط قيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب الاتى :

١ - أن يكون مصرى الجنسية من أب مصرى

٢ - ٥٠٠٠٠٠٠ ٣ - ٥٠٠٠٠ ٤ - ٥٠٠٠

٥ - أن يكون قد ادى الخدمة العسكرية الالزمة ، او اعلى من ادائها طبقا للقانون •

٦ - ٥٠٠٠٠٠٠٠٠

كما تنص المادة السادسة الفقرة الرابعة من القانون المشار علم اليه يعفى المرشح الذى تجاوز عمره الخامسة والثلاثين (٣٥ عاما) من تقديم شهادة الخدمة العسكرية او الاعفاء منها •

كما تنص المادة (٤٩) من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية مع عدم الاخلال بحكم المادة (٣٦) يعاقب كل متغلف من مرحلة الفحص أو التجنيد • جاوزت سنه الثلاثين أو الحادية والثلاثين

حسب الاحوال ، بالمحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه • ولا تزيد عن ألف جنيه • أو باحدى هاتين العقوبتين •

وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على أن يعاقب بالسجون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات كل فرد يلزم بإداء الخدمة العسكرية تخلص أو حاول التخلص من الخدمة بطريق الغدر •

(طعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٩٣/٣/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبينة :

كفل الدستور لكل مواطن على حد سواء حق الترشيح أو الانتخاب وفق الشروط والضوابط القانونية التي ترد في شأن هذا التنظيم - أيضا هم متساوون في الحقوق والواجبات العامة - حق التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الانتخاب الى قاضيه الطبيعي •

المحكمة :

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، المعدلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ • تنص على أن يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة الى مديرية الامن بالمحافظة التي يرغب المرشح فى الترشيح لاحدى دوائرها •• ويثبت صفة العامل أو الفلاح باقرار يقدمه المرشح مصحوبا بالمستندات • وكان الطاعن قد رشح نفسه لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة عن مركز امباية واثبت أن صفته هى فلاح ومن ثم فإن المنازعة فى هذا الطعن تقوم على تبيان مدى توافر هذه الصفة فى الطعون ضده •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على ان طبقا لحكم المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين للحكم بوقف تنفيذ القرار الادارى توافر ركنين •

الاول : هو ركن الجدية بأن يكون القرار الطعون فيه معيبا بحسب

الظاهر من الأوراق ، مما يحمل معه على ترجيح الغائه عند الفصل في الموضوع .

الثاني : هو ركن الاستعجال بأن يقترب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث أنه ولئن كان الدستور قد كفل لكل المواطنين على حد سواء حق الترشيح أو الانتخاب وفق الشروط والضوابط القانونية التي ترد في شأن هذا التنظيم . كما أنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة . كما نص الدستور في المادة ٦٨ على أن القاضي حق مصون ومكفول للمدعى كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول . ان المواطنين امام القانون سواء - رغبة من المشرع الدستوري في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لاي نزاع قد يثار في شأنها كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن رقابة القضاء الاداري على القرارات الادارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لقونها بميزان القانون والشرعية والمصلحة العليا . فتلغيها أو توقف تنفيذها لو تبين صدورها مخالفة لاحكام القانون بصفة عامة أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون بسلامة القرارات الادارية وهي تحقيق المصالح العام الى تحقيق غير ذلك من الاهداف غير المشروعة للإدارة أو أي من العاملين فيها . وأن رقابة الالغاء يتفرع عنها رقابة وقف تنفيذ القرار الاداري ، ويجب أن يستند القاضي الاداري فيما يقضي بوقف تنفيذ قراره ادارية بحسب الظاهر من الأوراق ، وفي السندود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار ، فضلا عن ترافر نتائج يتعذر تداركها على الاستمرار في تنفيذ القرار ما لم يوقف اثره على سبيل الاستعجال .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون مجلس الشعب المشار اليه كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ . على أنه وفي تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالفلاح عن لا يجوز ويقصد ، بالعمال

من يعمل يدوياً وذهنياً في الصناعة أو الزراعة والخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية ، ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية • ويستثنى من ذلك من يبدأ حياته عاملاً وحصل على مؤهل جامعي وبقى في نقابته العمالية • فلما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ • بتعديل نص أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ • المشار إليه • استبدل بنص المادة الثانية المشار إليها النص التالي في تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالفلاح من تكون الزراعه عمله الوحيد ومصنر رزقه الرئيسي ، ويكون مقيم بالريف ويسرط لا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكاً أو إيجاراً أكثر من عشرة أفدنة ٠٠٠ ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو ١٩٧١ • ويعتد في تصيد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو ١٩٧١ ، أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب •

وبين من مقابلة نص هذه المادة قبل التعديل ويعد أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ • واستحدثتا حكمين جديدين مؤداهما الاعتماد بالصفة الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تقياً حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الصيغة الواردة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو ١٩٧١ • وتغيير صفاتهم الى عمال أو فلاحين من هذا التاريخ كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ • هي التي يعتد بها في اثبات صفة المرشح لعضوية مجلس الشعب أو أي من المجالس الشعبية • أي ما صار اليه وضعه الاجتماعي أو المهني أو العلمي بعد ذلك على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة •

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أن المدعى حتى عام ١٩٨٧ - ووفقاً لآرائه في تعرض دفاعه أنه كان يمارس نشاطاً تجارياً في مجال النقل والتوريد والمقاولات ومن ثم يخرج من نطاق الفلاحين ويدخل في نطاق الفئات ولا يغير من هذا ما دفع به من تزوير الخطاب الصادر من مأمورية ضرائب أممية ثان - إذ جاء هذا الدفاع سرداً مرملاً لا مسند له أو دليل ظاهر في الأوراق كما أن الطاعن نفسه أورد أنه أوقف نشاطه التجاري في عام

١٩٨٧ • ومن ثم يخرج من نطاق الفلاحين الى نطاق الفئات باعتباره يزاول النشاط التجارى • لانه يشترط للقيود فى السجل التجارى وفقا للمادة (٢) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ • فى شأن السجل التجارى الحصول على ترخيص بمزاولة التجاره فى الغرفة التجارية المختصة •

ومن حيث انه على ضوء ما تقدم يكون قرار لجنة فحص الاعراضات برفض قبول صفته كفلاح لقيوده بالسجل التجارى - ومفيد بعامورية ضرائب الهبة فى مجال نشاط المقاولات والنقل بالملف الضريبى رقم ٥/٩٩/٧/٤١٠ واذ سايرها فى ذلك الحكم المطعون فيه وانتهى الى انتفاء صفة الفلاح بالنسبة له ، يكون قد وافق حقيقة الواقع وطبق صحيح حكم القانون فيما يتعين معه الحكم برفض الطعن المائل •

ومن حيث انه بالاضافة الى ذلك فانه فيما يتعلق بضرورة توفر ركن الاستعمال اى أن يكون الهدف والغاية من وقف تنفيذ القرار تلافى نتائج غير محققة فى الواقع يتعذر تداركها وازالة اى اثر قانونى او مادى لها فى المستقبل وذلك بعد أن توجد بالفعل وتبين عند نظر دعوى الانفاء عدم مشروعية القرار وانه خليق لمصد سترعيته بالانفاء - وبالتالي فانه لا يكون متوفرا ركن الاستعمال اذا ما تغاضى نظر وقف التنفيذ أو الفصل فيه عن حقيقة تنفيذ محل القرار المطلوب وقت تنفيذه بحيث تكون النتائج والاشار التى يرتكن اليها طالب وقف التنفيذ فى اثبات تحقق ركن الاستعمال قد حدثت فى الواقع ولم يعد ثمة نفع اثره جدوى مصلحة بين الناحيتين القانونية او الواقعية فى منع حدوث تلك النتائج أو تداركها بازالتها آثارها ويكون وقف التنفيذ فى حقيقة الحال لو قضى به واردا - على غير محل موجود أو قائم واقعا أو قانونا اى بعد أن يكون قد تم التنفيذ ، ولا يرد وقف التنفيذ على ماتم تنفيذه لانه لا قانونا ولا منطقا ، ولكن يسوغ أن يسرد على ذلك فى حالة عدم ترويه القرار المطعون فيه قضاء الانفاء - ومن ثم وبمراعاة أنه قد تم بالفعل استبعاد الطاعن للصفة من الترشيح لانتخابات المجالس المحلية ، وكذلك تمت الانتخابات بهذه المجالس بالفعل والفرع بدور حول وقف القرار بشأن الترشيح لسبب الصفة الصحيحة للطاعن بعد أن تم بالفعل الترشيح والانتخاب منذ فترة ومن ثم فان أيضا لا يتوفر فى طلب وقف التنفيذ الذى صدر بشأنه الحكم محل الطعن المائل ركن الاستعمال • (طعن ٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلمعة ٢٠/١/١٩٩٢)

الفصل الثاني - نظام الانتخاب بالقوائم النسبية

الفرع الاول - التقدم بالقوائم

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

اللجان الفرعية هي التي تباشر عملية الاقتراع تحت اشراف اللجان العامة والرئيسية - يعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخابات الفردى من اصوات فى الدائرة - يوقع رئيس اللجنة هو وجميع اعضائها فى الجلسة تسختين من محضرها ترسل احدهما مع اوراق الانتخاب الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقر مديرية الامن - ذلك وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - المادة ٩٣ من الدستور مفادها - الطعون التى تختص محكمة النقض بتحقيقها هي تلك الطعون التى تنصب لنباسا على عملية بطلان عملية الانتخاب ذاتها والتعير عنها .

المحكمة :

ومن حيث ان لهذه المحكمة قضاء مستقر فى شأن تحديد أهمية العملية لانتخابية بمعناها الفنى الدقيق ، فقد قضت بانفسه « طبقا لنصكم المادتين ٢٤ ، ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، فان اللجان الفرعية هي التى تباشر عملية الاقتراع تحت اشراف اللجان العامة والرئيسية ، ويعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخاب الفردى من اصوات فى الدائرة ، ويوضح رئيس اللجنة هو وجميع اعضائها فى الجلسة تسختين من محضرها ، ترسل احدهما مع اوراق الانتخاب الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الجلسة ، وتحفظ الثانية بمقر مديرية الامن على نحو ما نص عليه المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، وبتمام ذلك تعتبر عملية الانتخاب بمعناها الفنى الدقيق قد انتهت » (الحكم الصادر بجلسته ٢١ من ابريل سنة ١٩٨٩ فى الطعون ارقام ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٢ لسنة ٣٢ ق) كما قالت المحكمة : ان مفاد نص المادة ٩٣ من الدستور ان الطعون التى تختص

محكمة النقض بتحقيقها انما هي تلك التي تصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها والتعبير عنها بالتحديد السابق بيانه مما يتطلب تحقيقا تجريه في هذا الشأن ٠٠٠ (من ذات الحكم المشار اليه)
(ملعن ٢٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٠)

المادة رقم (١٣١)

المادة :

المواد ٣ و ٥ مكررا و ١٧ و ٢٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن مجلس الدولة مفادها - المشرع نظم اجراءات ترشح وانتخاب اعضاء مجلس الشعب وكيفية اعلان هذه النتيجة - ذلك طبقا لنظام الانتخاب بالقوائم النسبية في دوائر الجمهورية الانتخابية وأن يتقدم كل حزب من الاحزاب القائمة وقت اعلان فتح باب الترشيح لهذه الانتخابات بقائمة اصلية باسماء مرشحيه وقائمة احتياطية والعدد المطلوب انتخابه في الدائرة - على أن يكون نصف عدد هؤلاء المرشحين على الاقل من العمال والفلاحين - يعطى لكل قائمة من هذه القوائم عدد من المقاعد المخصصة لهذه الدوائر طبقا لعدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة على أن تعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحاصلة على اكبر عدد من الاصوات - ذلك على أن تستكمل النسبة المقررة للعمال والفلاحين من قائمة الحزب الذي حصل على الاقل عدد من الاصوات الذي يحق له أن يمثل في مجلس الشعب طبقا للتركيبة الواردة بهذه القائمة - ينعين شغل المقعد المخصص للنساء في الدوائر الميينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه من قائمة الحزب الحاصل على اكبر عدد من الاصوات الصحيحة - ذلك على أن يحسب هذا المقعد ضمن عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة هذا الحزب ٠

المادة :

ومن حيث انه عن السبب الثاني فإن الاستفادة من نصوص قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ وخاصة المواد ٣ ، ٥ ، مكررا ١٧ فقرة أولى والمادة ٢٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ أن المشرع نظم اجراءات ترشيح وانتخاب اعضاء مجلس الشعب ، وكيفية اعلان هذه النتيجة وذلك طبقا لنظام الانتخاب بالقوائم النسبية في دوائر الجمهورية الانتخابية ، وأن يتقدم كل

حزب من الاحزاب القائمة وقت اعلان فتح باب الترشيح لهذه الانتخابات بقائمة أصلية بأسماء مرشحيه وقائمة احتياطية بالعدد المطلوب انتخابه في الدائرة على أن يكون نصف عدد هؤلاء المرشحين على الأقل من العمال والفلاحين ويعطى لكل قائمة من هذه القوائم عدد من المقاعد المخصصة لهذه الدوائر طبقا لعدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة على أن تعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحاصلة على أكبر عدد من الاصوات ، على أن تستكمل النسبة المقررة للعمال والفلاحين من قائمة الحزب الذي حصل على اقل عدد من الاصوات الذي يحق له أن يمثل في مجلس الشعب طبقا للترتيب الوارد بهذه القائمة ، ويتعين شغل المقعد المخصص للنساء في الدوائر الميينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه من قائمة الحزب الحاصل على أكبر عدد من الاصوات للصحيحة على أن يحسب هذا المقعد ضمن عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة هذا الحزب، واذ انتهى الحكم المطعون فيه وعلى نحو ما فصله بأسبابه الى أن اللجنة العامة لاعداد نتيجة الانتخاب ومن بعدها قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة هذه الانتخابات لم يلتزما بالقواعد والمبادئ المنار اليها وأعلنت اعلان فوز المدعى الثاني بعضوية مجلس الشعب باعتباره اول قائمة حزب الوفد الجديد ، فان قرارها في هذا الشأن يكون قد صدر على خلاف أحكام القانون حريا بالانفاء ، ومن ثم قضى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه مما يفرض معه هذا السبب من أسباب الطعن على غير اساس من صحيح القانون فلا يؤبه له « .

(طعن ٤٤١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٢١)

الفرع الثاني - حساب الاصوات وتوزيع المقاعد

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

كيفية توزيع المقاعد المتبقية عند وجود أصوات زائدة الفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ - معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ - البند (ب) من المادة ٣٦ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ١٩٥٦/٧٣ معدلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ - المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية في كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها قوائم الاحزاب التي يحق لها ان تمثل طبقا للقانون ، فان بقيت مقاعد بعد ذلك توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة ، وعندئذ تعطى كل قائمة مقعدا منها تبعا لتوالي الاصوات الزائدة - عملية توزيع المقاعد في كل دائرة تكرر بمرحلات متتالية حتى تفرز نتيجتها النهائية وفقا للقانون - اثر ذلك ، يتعين الالتزام بالاحكام التي تنطبق في كل مرحلة بذاتها قبل الانتقال الى المرحلة التالية :

المحكمة :

ومن حيث انه عن كيفية توزيع المقاعد المتبقية عند وجود أصوات زائدة ، فان الفقرة الاولى من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن : يعلن انتخاب المرشح الفرد الذي حصل على أكبر عدد من الاصوات الصحيحة في دائرته الانتخابية أيًا كانت صفته التي رشح بها ٠٠ ويعلن انتخاب باقي الاعضاء الممثلين للدائرة الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية عن طريق اعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الاحزاب التي يحق لها ان تمثل طبقا لاحكام هذه المادة وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الاصوات الزائدة

والا اعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الاصوات على مستوى الجمهورية ، وقد تضمن ذات الحكم البند (ب) من المادة ٢٦ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ معلقة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، ومؤدى ذلك النصوص أن المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية فى كل دائرة توزع بينها بنسبة عند الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها قوائم الاحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقا للقانون ، فان بقيت مقاعد بعد ذلك فتوزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة وعندئذ تعطى كل قائمة مقعدا منها تبعا لتوالى الاصوات الزائدة ، ولما كانت عملية توزيع المقاعد فى كل دائرة تكرر بمرحلات متتالية حتى تفرز نتيجتها النهائية وفقا للقانون فانه يتعين الالتزام بالاحكام التى تطبق فى كل مرحلة بذاتها قبل الانتقال الى المرحلة التالية ، وواضح من النصوص أن توزيع المقاعد على اساس نصف المتوسط الانتخابى انما هى مرحلة مستقلة عما سبقها من توزيع على اساس كامل المتوسط الانتخابى ، ومن ثم فان جميع الاصوات المتبقية لدى القوائم جميعها تعتبر هى الاصوات الزائدة التى يقابلها المقاعد الباقية والواجبة للتوزيع تبعا لتوالى هذه الاصوات الزائدة بصرف النظر عن موقف القوائم فى التوزيع على اساس كامل المتوسط الانتخابى ، اذ جاء النص عاما ومطلقا فى ذكره للمقاعد المتبقية وللاصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد متخلف ويستوجب كل صوت زائد من المرحلة السابقة سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد أو أكثر فى المرحلة السابقة تبعا لتجاوزها المتوسط الانتخابى أو مضاعفاته حسب الاحوال أو خص قائمة أخفقت فى الحصول على أى مقعد لعدم بلوغها هذا المتوسط الانتخابى ، فقد وردت عبارة « اصوات زائدة » بصورة لا تقف بخاصة عند حد الزائد على المتوسط الانتخابى وانما تشمل بعمامة الزائد من الاصوات من العملية السابقة فى حد ذاتها سواء تمثل فى تجاوز المتوسط الانتخابى ومضاعفاته أو تمثل فى زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط ما دامت لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى فى الدائرة ، والقول بغير هذا قد يؤدى الى اقضاء الحزب من التمثيل فى مجلس الشعب على مستوى الجمهورية ليجرد عدم حصول

قوائم على المتوسط الانتخابى فى اية دائرة انتخابية رقم سبق تجسؤة لقيء الحصول على نسبة ثمانية فى المائة على الأقل من مجموع الاصوات التى أعطيت على مستوى الجمهورية ، وهو نص لو قصد اليه المشرع لنص عليه بوضوح وبغير خفاء لما يترقب عليه دون اءدار لارادة الناخبين وهو ما لا يجوز الا بنص صريح قاطع فى دلالته كالشان فى اءدار الاصوات التى حصلت عليها الاحزاب ولم تبلغ ثمانية فى المائة على مستوى الجمهورية او لم تبلغ نصف المتوسط الانتخابى فى الدائرة ، ومن ثم فلا مجال فى هذا الشان لتخصيص ما ورد عاما او تقييد ما ورد مطلقا ما دام لم يسرد بالتخصيص او التقييد نص صريح فى القانون .

ومن حيث ان الثابت من ظاهر الاوراق ان المتوسط الانتخابى فى الدائرة الاولى شمال محافظة القليوبية كان ١٥٧٦ وأنه بقى بعد التوزيع الاول مقعدان كما بقيت اصوات زائدة بلغت ١٠٠٣٠ لدى الحزب الوطنى و٧٤١١ لدى حزب العمل وكان لحزب الوفد الجديد ١٣٧٧٤ صوتا ، ومن ثم يكون حزب الوفد والحزب الوطنى قد حصل كل منهما على اصوات زائدة تزيد على نصف المتوسط الانتخابى فى هذه الدائرة ويحق لحزب الوفد الفوز بأحد هذين المقعدين ، واذا ذهب القرار المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون بحسب الظاهر قد خالف القانون » .

(طعن ١٩١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

نفس المعنى - (طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الثالث - استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ٨٪
على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة (الانتخابات ١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلاً بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ مازال حكمها قائماً يعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية مؤدى هذا استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية في الانتخابات التي اجريت لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ - ومقتضاه تبعاً دخول الاحزاب التي حصلت على هذه النسبة على الأقل في عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة - نظمت هذه العملية الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المقاعد المخصصة للقوائم الاحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب توزع بينها في كل دائرة بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميع القوائم في الدائرة - فان بقيت مقاعد توزع على القوائم الحاصلة على اصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة - فتعطى كل قائمة مقعداً تبعاً لقوى الاصوات الزائدة - مقتضى هذا ان عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة عبارة عن مراحل تترى حتى تفرز نتيجتها وفقاً للقانون - وهي :

اولاً : حصر عدد الاصوات التي حصلت عليها في الدائرة قائمة كل حزب من الاحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب •

ثانياً : حساب مجموع عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه القوائم في الدائرة •

ثالثاً : استخراج المتوسط الانتخابي للدائرة بقسمة هذا الموضوع على عدد المقاعد للقوائم الحزبية •

رابعاً : قسمة عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابي ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح .

خامساً : استخلاص ما يبقى من مقاعد ، وما قد يفيض من اصوات كل قائمة .

سادساً : حساب نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة واستبعاد القوائم التي تقل اصواتها الزائدة عن هذا النصف ، وتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم التي تبلغ اصواتها الزائدة عن ذلك النصف على الأقل بان تغطي كل قائمة مقعداً حسب قواي هذه الاصوات ، والا اعطيت هذه المقاعد للقائمة الحزب الحاصل على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية - العملية الخاصة في حصر المقاعد المتبقية والاصوات الزائدة ، كما تصرف الي كل مقعد يتخلف عن العملية الرابعة منظوراً اليها مجرداً فانها تشمل ايضا كل صوت يفيض من هذه العملية بذاتها - الاصوات الزائدة لا تلقى عند حد الزائد على المتوسط الانتخابي ، وانما تشمل ايضا الزائد من العملية السابقة في حصر ذاتها ، سواء تمثل في تجاوزه للمعوسط الانتخابي ومضاعفاته كما في الصورة الاولى او تمثل في زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط كما في الثانية - لا حصل لقصر هذه العبارة على الصورة الاولى وحدها يزعم انصراف الزيادة الى القوائم التي ظفرت بمقاعد في المرحلة الرابعة وانحسارها عن القوائم التي لم تظفر بمقاعد فيها - تطبيق .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الموضوع فان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية تناول في ابواب متعاقبة الحقوق السياسية ومباشرتها وجداول الانتخاب وعملية الاستفتاء والانتخاب وجرائم الانتخابات واحكاما عامة ووقفية . وصدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وتعرض في ابواب متعاقبة لتكوين مجلس الشعب والترشيح لعضويته واحكام العضوية ولتعرض ختامية وانتقالية . وصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون الاخير ومن بينها حكم المادة ١٧ التي عدلت الي النص الاتي : (ينتخب اعضاء مجلس الشعب طبقاً لنظام القوائم الصحيحة التي حصلت عليها وتغطي المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة

الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الاصوات أصلا على أكثر الاصوات وعلى الجهة المختصة أن تلتزم في إعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الاسماء طبقا لوجودها بقوائم الاحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة . ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الاصوات والتي يحق لها ان تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا للترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة ولا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية ، ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها حكم المادة ٢٤ التي صار نص الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة ومنها كما يلي : وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه ان يندب عضوين من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله . ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه ان يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات الدائرة ليمثله . وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية لاعداد نتيجة الانتخابات طبقا لما نص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٦ . ومن بينها أيضا المادة ٣٦ التي صار نص للفقرة الثانية منها كما يلي : وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ حصر الاصوات التي حصل عليها كل حزب تقديم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الاحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون ان تمثل مجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الاحزاب وفقا لنسبة عدد الاصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الاحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتمطى المقاعد المتبقية بعد تلك للقائمة الحاصلة أصلا على أكثر الاصوات ، على ان تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الاصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عنه مباشرة . وتلا ذلك صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في

شأن مجلس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ٥ مكرراً التى صار نصها كالاتى « يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق التجميع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون لانتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة ٠٠٠ ويجب أن تتضمن كل قائمة عدداً من المرشحين مساوياً لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقاً للمجدول المرفق ناقصاً واحداً كما يجب أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة فى تتابع أسماء المرشحين بالقوائم ٠٠٠) ومن بينها أيضاً حكم المادة ١٧ فقرة أولى التى صار نصها كالاتى : « يعلن انتخاب المرشح الفرد الذى حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة فى دائرته الانتخابية أياً كانت صفته التى رشح لها ٠٠٠ ويعلن انتخاب باقى الأعضاء والممثلين للدائرة الانتخابية طبقاً لنظام القوائم الحزبية عن طريق إعطاء كل قائمة حزبية عدداً من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للمناخبين فى الدائرة التى حصلت عليها قوائم الأحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقاً لأحكام هذه المادة ٠ وتوزيع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعداً تبعاً لتوالى الأصوات الزائدة . إلا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) وأخيراً صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٢٤ فقرة ثالثة ورابعة وصار نصهما كالاتى (وفى حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة إلى الدوائر التى قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن يندب عضواً من الناخبين فى نطاق اللجنة العامة لتمثيله فى ذات اللجنة العامة وعضواً من الناخبين المقيدة أسمائهم فى جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله فى ذات اللجنة الفرعية ٠٠٠ ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة إلى الدوائر التى قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن

يوكل عنه أحد الناخبين من المذهبين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله أمام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عامة أو فرعية (٠٠٠) ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كما يلي (٠٠) وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ حصر الاصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردي وتحديد الاحزاب لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردي الذي حصل على الاغلبية المطلوبة من الاصوات ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتي :

(١) يخصص مقعد في الدائرة للمرشح الفردي الذي حصل على أكبر عدد من الاصوات الصحيحة التي أعطيت للمرشحين للانتخاب الفردي ٠٠

(ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عكس عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الاحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقا لاحكام القانون وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الاصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الاصوات على مستوى الجمهورية)٠

ويؤخذ من هذه النصوص أن الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قضت بأنه لا يمثل في مجلس الشعب الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية فهذه الفقرة لم يمسسها القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ في تعديله للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ كما أقرنا ضمن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ في تعديله المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية حيث نصت الفقرة الثانية من هذه المادة المعدلة بأن تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة

الآخيرة من المادة ٢٤ أمورا من بينها تحديد الأحزاب التي يجوز لها رفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ، وعلى ذلك فإن الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ما زال حكمها قائما بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . ومؤدى هذا الحكم مباشرة استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية في الانتخابات التي أجريت لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ . ومقتضاه تبعا لدخول الأحزاب التي حصلت على هذه النسبة على الأقل في عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة ونظمت هذه العملية الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلة بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، وهو تعديل سايه بعد ذلك التعديل الذي أصاب الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ أن نظمت الفقرتان عملية تحديد الفائز سواء كان مرشحا بردا أو كان من مرشحي قوائم الأحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب بما مؤداه أن المقاعد المخصصة لهذه القوائم في كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جديع القوائم في الدائرة فإن بقيت مقاعد توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة فتعطي كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الأصوات الزائدة . ومقتضى هذا أن عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة عبارة عن مراحل تترى حتى تقرز نتيجتها وفقا للقانون . وهى أولا : حصر عدد الأصوات التي حصلت عليها في الدائرة قائمة كل حزب من الأحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب . ثانيا : حساب مجموع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت هذه القوائم في الدائرة ثالثا : استخراج المتوسط الانتخابي للدائرة بقسمة هذا المجموع على عدد المقاعد المقررة للقوائم الحزبية . رابعا : قسمة عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابي ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح . خامسا : استخلاص ما قد يبقى من مقاعد وما قد

يفيض من أصوات كل قائمة • سائدا : حساب نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة واستبعاد القوائم التي تقل أصواتها الزائدة عن هذا النصف ، وتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم التي تبلغ أصواتها الزائدة ذلك القصر على الأقل بأن تغطي كل قائمة مقعدا حسب توالى هذه الأصوات والا أعطيت هذه المقاعد لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية وواضح أن العملية الخامسة في حصر المقاعد المتبقية والأصوات الزائدة • كما تصرف إلى كل مقعد يتخلف عن العملية الرابعة منظورا إليها مجردا لأنها تشمل كل صوت يفيض من هذه العملية بذاتها ، إذ جاء النص عاما مطلقا في إشارته إلى المقاعد المتبقية وإلى الأصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد متخلف ويستوعب كل صوت زائد من المرحلة السابقة ، سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد أو أكثر من الدائرة في المرحلة السابقة تبعاً لتجاوزها المتوسط الانتخابي أو خضاعها عنه حسب الأحوال أو خص قائمة أخفقت في الحصول على أي مقعد بالدائرة لعدم بلوغها هذا المتوسط الانتخابي فقد وردت عبارة (أصوات زائدة) بصنورة لا تفت خاصة عند حد الزائد على المتوسط الانتخابي وإنما تشمل بصفة عامة الزائد من العملية السابقة في حد ذاتها سواء تمثل في تجاوزها للمتوسط الانتخابي ومضاعفاته كما في الصورة الأولى أو تمثل في زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط كما في الثانية • ولا محل لقصر هذه العبارة على الصورة الأولى وحدها بزعم انصراف الزيادة إلى القوائم التي ظفرت بمقعد في المرحلة الرابعة وانصرافها عن القوائم التي لم تظفر بمقاعد فيها • لأنها تصدق أيضا على الصورة الثانية حيث تبسط إلى كل زيادة متخلفة عن عملية التوزيع السابقة ولو لم ترق الزيادة ابتداء إلى مستوى المتوسط الانتخابي • والقول بغبر هذا قد يؤدي إلى إقصاء الحزب من التمثيل في مجلس الشعب على مستوى الجمهورية في المرحلة الخامسة هذه لمجرد عدم حصول قوائمه على المتوسط الانتخابي في أية دائرة خلال المرحلة الرابعة رغم تجاوزه حين الحصول على نسبة ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية • وهو أمر لو قصد إليه المشرع لنص عليه في جلاء دون حاجة إلى بلوغه في خفاء • خاصة وأن ما صحح من أصوات في مجال استطلاع إرادة الناخبين وفي ظل

الأصل المقرر من وجوب الاعتداد بها حري ألا يهدر بغير نص صريح على
غيرار ما فعله المشرع عندما نص على عدم تمثيل الأحزاب التي لم تحصل
قواتها على نسبة ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة
التي أعطيت على مستوى الجمهورية . وعندما قضى بالالتفات عن الأصوات
الزائدة التي تقل عن نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة عند توزيع المقاعد
المتبقية فيها ٠٠٠

ومن حيث انه اذا كان الامر كذلك ، وكان الثابت بحسب الظاهر من
الأوراق ان الأحزاب التي حققت النسبة المطلوبة لكي تمثل في مجلس الشعب
وهي ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية هي الحزب
الوطني الديمقراطي وحزب العمل وحزب الوفد الجديد وكان مجموع
الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه الأحزاب في دائرة القبول هو
٢٤٤٥٢٠ صوتا ، وكان مقسرا لهذه الدائرة ١٢ مقعدا فان المتوسط
الانتخابي للدائرة يكون ١٨٨٠٩ أصوات وعلى أساسه تتم عملية التوزيع
الأولي لمقاعد هذه الدائرة وأذ حصل الحزب الوطني الديمقراطي من مجموع
أصوات الدائرة على ٢٠٠٢٢٢ صوتا وحزب العمل على ٢٧٠٩٦ صوتا وحزب
الوفد الجديد على ١٧١٩١ صوتا فمن ثم يحق للحزب الوطني الديمقراطي
أن يحصل على عشرة مقاعد ويبقى له ١٢١٤٣ صوتا ويحصل حزب العمل
على مقعد واحد ويبقى له ٨٢٨٧ صوتا ويبقى لحزب الوفد الجديد
ما حصل عليه من أصوات الدائرة ومجموعها ١٧١٩١ صوتا وهي تزيد على
نصف المتوسط الانتخابي للدائرة ، ويتم توزيع المقعدين الباقيين على أساس
توالي الأصوات الزائدة على نصف المتوسط الانتخابي بعد عملية التوزيع
الأولى وبهذا يستحق حزب الوفد الجديد مقعدا ، ثم يكون المقعد الأخير
من نصيب الحزب الوطني الديمقراطي بأعتماده تاليا في عدد أصواته المتبقية
والزائدة على نصف المتوسط الانتخابي لحزب الوفد الجديد وأذ كان الثابت
من بيان التوزيع الفردي لمقاعد مجلس الشعب على الأحزاب بالسدوات
المختلفة ان قرار وزير الداخلية بأعتماد نتيجة الانتخاب بالدائرة المذكورة
وأعلانها على أساس فوز الحزب الوطني الديمقراطي بأثنى عشر مقعدا وفوز
حزب العمل الاشتراكي بمقعد واحد وعدم فوز حزب الوفد الجديد بأي
مقعد فمن ثم يكون هذا القرار قد خالف القانون فيما تضمنه من عدم

فوز حزب الوفد الجديد بمقعد فى هذه الدائرة واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم اعلان حزب الوفد الجديد بمقعد فى دائرة الفيزوم فانه يكون متفقاً وصحيح حكم القانون » .

(طعن ١٩٠٦ لسنة ٣٣ ق نـ جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

بهذا حكمت أيضاً المحكمة الادارية العليا فى الطعون ارقام ١٩٠٨ و ١٩١٠ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ٢٠٥٤ لسنة ٣٣ ق بذات الجلسة .

الفرع الرابع - مراحل توزيع المقاعد

قاعدة رقم (١٣٤)

المقدمة:

تمر عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة بعدة مراحل هي : المرحلة الاولى : تشمل حصر عدد الاصوات التي حصلت عليها في الدائرة قائمة كل حزب من الاحزاب التي يجوز تمثيلها في مجلس الشعب . المرحلة الثانية : حساب مجموع عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه القوائم في الدائرة . المرحلة الثالثة : استخراج المتوسط الانتخابي للدائرة بقسمة هذا المجموع على عدد المقاعد المقررة للقوائم الحزبية . المرحلة الرابعة : قسمة عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابي ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح . المرحلة الخامسة : استخلاص ما قد يتخلف من مقاعد وما قد يفرض من اصوات كل قائمة . المرحلة السادسة : حساب نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة واستبعاد القوائم التي تقل اصواتها الزائدة عن هذا النصف وتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم التي تبلغ اصواتها الزائدة ذلك القدر على الاقل بان تعطى كل قائمة مقعدا حسب توالي هذه الاصوات والا اعطيت هذه المقاعد للقائمة الحزب الحاصل على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية - العملية الخامسة في حصرها المقاعد والاصوات الزائدة تنصرف الى كل مقعد يتخلف عن العملية الرابعة وتشمل ايضا كل صوت يفرض من هذه العملية بذاتها - اساس ذلك : ان النص جاء عاما مطلقا في اشارته الى المقاعد المتبقية والى الاصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد مختلف ويستوعب كل صوت زائد من المرحلة السابقة سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد او أكثر في المرحلة السابقة تبعاً لتجاوزها المتوسط الانتخابي او مضاعفاته حسب هذا المتوسط الانتخابي - القول بغير هذا يؤدي الى اقصاء الحزب من التمثيل في مجلس الشعب على مستوى الجمهورية في المرحلة الخامسة بمجرد عدم حصول قوائمه على المتوسط الانتخابي في أية دائرة خلال

المرحلة الرابعة رغم سبق تجاوزه قيد الحصول على نسبة ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية وهو امر لو قصد اليه المشرع لنص عليه في جلاء دون يلوغه في خفاء .

المحكمة :

ومقتضى هذا أن عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة عبارة عن مراحل يتبصر حتى تفرز نتيجتها وفقا للقانون ، وهي أولا حصر عدد الاصوات التي حصلت عليها في الدائرة قائمة كل حزب من الاجزاب التي يجوز لها التمثيل في مجلس الشعب ، وثانيا حساب مجموع عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه القوائم في الدائرة ، وثالثا إستخراج المتوسط الانتخابي للدائرة بنسبة هذا المجموع على عدد المقاعد المقررة للقوائم الحزبية ، ورابعا قسمة عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابي ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح ، وخامسا استخلاص ما قد يتخلف من مقاعد وما قد يفيض من أصوات كل قائمة ، ومباينا حساب نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة واستبعاد القوائم التي تقل أصواتها الزائدة عن هذا النصف وتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم التي تبلغ أصواتها الزائدة تلك القدر على الأقل بأن تعطى كل قائمة مقعدا حسب توالي هذه الاصوات والا أعطيت هذه المقاعد لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الاصوات على مستوى الجمهورية . وواضح أن العملية الخامسة في حصرها المقاعد المتبقية والاصوات الزائدة كما تنصرف الى كل مقعد يتخلف عن العملية الرابعة منظورا اليها مجردة ، فانها تشمل أيضا كل صوت يفيض من هذه العملية بذاتها ، إذ جاء النص عاما مطلقا في اشارته المتبقية والى الاصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد متخلف ويستوعب كل صوت زائد من المرحلة السابقة ، سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد أو أكثر في المرحلة السابقة تبعاً لتجاوزها المتوسط الانتخابي أو مضاعفاته حسب الاحوال ، أو خص قائمة أخفقت في الحصول على أى مقعد ليضم بلوغها هذا المتوسط الانتخابي ، فقد وردت عبارة (أصوات زائدة) بصيغة لا تقبل خاصة عند حد الزائد على المتوسط الانتخابي وإنما تشمل عامة الزائد من العملية السابقة في حد ذاتها سواء تمثل في تجاوز المتوسط الانتخابي

وبمضاعفاته كيا في الصورة الاولى أو تمثل في زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط كيا في الصورة الثانية ولا حصل لقصر هذه العبارة على الصورة الاولى فحسب يرغم انصراف الزيادة على القوائم التي ظفرت بمقاصد في المرحلة الرابعة وانحصارها عن القوائم التي لم تحظ بمقاعد فيها ، لانها تصديق أيضا على الصورة الثانية حيث تبسط الى كل زيادة متخلفة من عملية التوزيع السابقة ولو لم ترق الزيادة ابتداء الى مستوى المتوسط الانتخابي . والقول بغير هذا قد يؤدي الى اقضاء الحزب من التمثيل في مجلس الشعب على مستوى الجمهورية في المرحلة الخامسة هذه لجرد عدم حصول قوائمه على المتوسط الانتخابي في أية دائرة خلال المرحلة الرابعة رغم سبق تجاوزه قيد الحصول على نسبة ثمانية في المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية . وهو أمر لو قصد اليه المشرع لنص عليه في جلاء دون حاجة الى بلوغه في خفاء ، خاصة وأن ما صح من أصوات في مجال استطلاع ارادة الناخبين وفي ظل الاصل المقرر من وجوب الاعتماد بها حري ألا يهدر بغير نص صريح على غرار ما فعله المشرع عندما نص على عدم تمثيل الاحزاب التي لم تحصل قوائمه على نسبة ثمانية في المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية وعندما قضى بالالتفات عن الاصوات الزائدة التي تقل عن نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة عند توزيع المقاعد المتبقية فيها .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق وبالقدر اللازم للفصل في الشق المستعمل بطلب وقف التنفيذ ، أن قائمة حزب الوفد الجديد بالدائرة الثالثة بمحافظة البحيرة حصلت على أصوات وأن لم تبلغ المتوسط الانتخابي الا انها تزيد على نصف هذا المتوسط وتزيد على الاصوات المتبقية بغيرها ، وأن لجنة اعداد نتيجة الانتخابات لم تمنحها مقعدا مما تبقى بالدائرة بحجة انها لم تظفر بمقعد في المرحلة السابقة ، وصدر قرار السيد وزير الداخلية باعتماد مسده النتيجة على سند من ذات الحجة ، وهي حجة داحضة على النمو المتقدم ، فمن ثم يكون هذا القرار مشويا يعيب مخالفة القانون فيما تضمنه من عدم اعلان فوز هذا الحزب بمقعد في الدائرة الثالثة بمحافظة البحيرة ، الامر الذي يجعل الحكم المطعون فيه صحيحا قانونا اذ قضى بوقف تنفيذه في هذا الشق

صدوراً عن توافر ركن الجدلية فضلاً عن ركن الاستعجال اللازمين لوقف تنفيذ القرارات الادارية ، ومن ثم يكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ١٩١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الخامس - استكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب

صاحب القائمة الماصلة على أقل عدد من الاصوات *

قاعدة رقم (١٣٥)

المادة :

تعديل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ لاحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب قضى باستكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الماصلة على أقل عدد من الاصوات - تعديل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قضى باستكمال ذات النسبة من قائمة الحزب الماصل على أقل عدد من الاصوات لم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة - بهذا يكون المشرع بالتعديل الذى أورده لهذه الخصوصية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ قد فسخ ضمنا الحكم الذى جاء بشأنه من قبل بالفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ مصلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - زوال الحكم المنسوخ من الوجود القانونى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ - العودة الى تعديل احكام الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ - يترتب على هذا القانون الاخير اثران الاول هو عدم عودة الحكم الذى سبق نسخه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه والثانى هو إلغاء الحكم الذى كان يتضمنه هذا القانون الاخير ، قبل نسخه بدوره بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ - المصلحة القانونية الاخيرة لذلك رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين سواء من كامل الحزب الماصل على أقل عدد من الاصوات او على علق الحزب الذى يزيد عنه مباشرة - لا مفاص من تدخل المشرع لوضع قاعدة تكفل الحفاظ على النسبة المطلوبة للمعمال والفلاحين بمجلس الشعب دستوريا وقانونيا *

المحكمة :

ومن حيث أنه يؤخذ كذلك من تلك النصوص أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، تضمن تعديل المادة (١٧) من هذا القانون الى نص تضمن أربع فقرات نظمت امورا معينة - وقد جاء متفقا مع هذه المادة المعدلة ذلك التعديل الذي اجاب بعبء الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ الا فيما يتعلق بكيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين ، فقد قضت الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ باستكمال هذه النسبة من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصوات ، بينما قضت بعبء الفقرة الثانية من المادة (٢٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ باستكمال ذات النسبة من قائمة الحزب الحاصل على اقل عدد من الاصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة ، وبهذا اجابت تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف فى الاستكمال عند الحزب صاحب القائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصوات وانما يتعداه ان لم يعطها الى الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، مما ينطوى على نسخ ضمنى للحكم الذى سبق وروده فى الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بمعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ منظمبا استكمالها بحسب من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصوات ، وهذا النسخ يؤدي الى زوال ذلك الحكم المميز منها ، فلا يعود ثانيا بتعديل للفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل جلا من ايراد الحكم النابئ له من قبل ، لان الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يبعث ثانيا دون نص يحيه ، ولان الحكم النابئ اذ وقع النسخ فى حيله فقد يستند غرضه فيما تضمنه من قضاء الحكم المنسوخ واذ استقبل به حكما آخر فقد اوجب هذا الحكم البديل حتى يتم الغاؤه بدوره وهو ما حدث بعدم النص عليه ثانية عند تعديل المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، وبالتالي فانه لا مناص من رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين سواء عن كاهل الحزب الحاصل على اقل عدد من

الاصوات أو عن عائق الحزب الذي يزيد عنه مباشرة وذلك تبعاً لنسخ الحكم الخاص به من الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بنقضي الحكم الذي أعاد تنظيمه في المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلة بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن المادة (٨٧) من الدستور أوجبت أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين ، كما أن الفقرة الثانية من المادة السابعة عشر من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ هي شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ألزمت الجهة المختصة في إعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الاصماء طبقاً لورودها بقوانين الأحزاب ، مع مراعاة نسبة الفئتين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ، إلا أنه إزاء نسخ الحكم المظلم لكيفية استعمال تلك النسبة على ما سلف - فلا مناص من تدخل الشارع لوضع قاعدة تكفل الحفاظ على النسبة المطلوبة دستورياً وقانونياً وهو ما لا يتأتى إلا بقانون يلزم بإعادة أمشي لتعلق الأمر بحقوق عامة كلها المستقر .

وهن حينئذ أن قرار وزير الداخلية الطعون فيه خالف بحسب الظاهر حكم القانون وتوافر في طلب وقف تنفيذه ركن الاستعجال على ما استظهره بحق الحكم محصل الفحص المائل ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صحيحاً - إذ قضى بوقف تنفيذ القرار الطعون فيه ، الأمر الذي يتعين معه رفض الطعن مع إلزام الجهة الإدارية الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ١٩١٧ لسنة ٣٢ ق وطعن ١٩١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

انتهاء الضمانة

الباب الاول : الاستقالة

الفصل الاول : نوعا الاستقالة : الاستقالة الصريحة والضمنية .

الفرع الاول : شروط الاستقالة الصريحة .

الفصل الثاني : الاستقالة الصريحة .

الفرع الاول : شروط الاستقالة الصريحة .

اولا : وجوب توافر الشروط الشكلية والموضوعية في الطلب المقدم بالاستقالة .

١ - لاكراه يفسد رضا طالب الاستقالة .

٢ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون مكتوبة .

٣ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون يطلب صريح وغير معلق على شرط أو مقترن بقيف .

٤ - العامل المعان يجوز له تقديم استقالته من جهة عمله الاصلى انشاء وجوده بالإعارة .

الفرع الثاني : الآثار التي تترتب على تقديم الاستقالة الصريحة .
لولا : استمرار العامل في أداء واجبات وظيفته حتى تمضي المدة التي حددها القانون لاعتبارها مقبولة ،
ان لم يبلغ قبل ذلك بقبول الاستقالة .

ثانيا : الاستقالة الصريحة تؤدي آثارها متى استوفت شرائطها وانتقضت المدة المقررة لثبوت فيها .
ولجهة الإدارة أرجاء قبولها لمدة أسبوعين فحسب .
وجوب إعطاء العامل المستقيل شهادة تفيد انتهاء خدمته .

الفرع الثالث : حدود سلطة جهة الإدارة في رفض طلب الاستقالة .

الفرع الرابع : عدول مقدم الاستقالة عن استقالته .

الفصل الثالث : الاستقالة الضمنية .

الفرع الاول : قرينة الاستقالة الضمنية .

اولا : الاستقالة الضمنية تقوم على قرينتين .

ثانيا : الانقطاع عن العمل .

ثالثا : مهلة الستة شهور المقررة بقرار مجلس الوزراء في
١٩٧٥/٨/١٦ لانقطاع العامل المعار عقب الاعارة .

رابعا : قرينة الاستقالة الضمنية مقررة لصالح جهة
الانكارة .

خامسا : قرينة الاستقالة الضمنية قابلة لإببات العكس .

١ - تقييم العامل العنصر المبرر لانقطاعه يتفق عنه تيسة
العزوف عن الوظيفة .

٢ - مجهه ايداء بعض الاعذار لتبرير الانقطاع عن العمل
دون ان لا يكفي لبعض قرينة الاستقالة الضمنية .

الفرع الثاني : ما يتفق قرينة الاستقالة الضمنية .

اولا : اقرار الانقطاع عن العمل بتقديم طلب للمحالة الى
القومسيون الطبي يتفق ثية الاستقالة الضمنية .

ثانيا : تنتفي قرينة الاستقالة الضمنية اذا كان الانقطاع
قائما على سند من القانون .

ثالثا : تنتفي قرينة الاستقالة الضمنية بعودة العامل الى
عمله قبل صدور النكح من المحكمة التأديبية يفصله
من الخدمة .

رابعا : تمسك العامل بوظيفته في صحيفة طعنه يتفق عنه
قرينة الاستقالة الضمنية .

خامسا : يتفق قيام قرينة الاستقالة الضمنية بعدم تمام
الانذار الكتابي واتخاذ الاجراء التأديبي .

الفرع الثالث : وجوب الانذار لانتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية

اولا : الانذار ضمانا جوهوية .

ثانيا : لغة الانذار .

ثالثا : عدد الانذار .

رابعا : وجوب اتصال الانذار بعلم من وجه اليه .

الفرع الرابع : اتخاذ الإجراءات التأديبية بحول دون افعال قريفة
الاستقالة الضمنية *

اولا : لجهة الادارة ان تحيل العامل المتقطع عن عمله
الى المحاكمة التأديبية *

ثانيا : الاحالة الى المحاكمة التأديبية لا تمنع من انهاء
الخدمة بالاستقالة الضمنية الا اذا تمت الاحالة
خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل *

ثالثا : الإجراءات التأديبية ضد العامل تبنا باحاله الى
التحقيق *

رابعا : استمرار العلاقة الوظيفية قائمة في حالة الاحالة
الى المحاكمة التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع *

الفرع الخامس : اعمال مقتضى قريفة الاستقالة الضمنية *

اولا : انتهاء خدمة العامل في حالة اكتمال شروط الاستقالة
الضمنية بقوة القانون *

ثانيا : امتناع جهة الادارة عن اعطاء العامل المستقيل
شهادة تفيد انتهاء خدمته متضمنة بياناته الوظيفية يعتبر
قرارا سلبيا بالامتناع عن اتيان عمل اوجبه القانون *

ثالثا : القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة
بسبب الاستقالة الصريحة أو الضمنية ليست من
القرارات الواجب التظلم منها *

الباب الثاني : انتهاء الخدمة للحكم بعقوبة مقيدة للحرية *

اولا - انتهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مضلة بالشرف أو الامانة *

ثانيا - الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا في احدى الجرائم
العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي *

الباب الثالث الفصل بغير الطريق التأديبي *

اولا : حالات الفصل بغير الطريق التأديبي *

ثانيا : عدم استحقاق تعويض :

الباب الرابع : انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية .

أولا : السن القانونية لانتهاء الخدمة .

١ - انتهاء الخدمة يكون في سن الستين .

ب - في حساب سنة الميلاد لتحديد سن انتهاء الخدمة .

ثانيا : جواز الاستمرار بالخدمة بعد سن الستين لبعض طوائف الموظفين .

١ - سن انتهاء الخدمة للمستخدمين والعامل هي الخامسة والستين .

ب - الاستمرار في العمل للمدة الموجبة لاستحقاق معاش الشبوحه .

ج - لجازة التعيين بعد بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .

رابعاً : الإحالة الى المعاش قبل سن الستين .
(المعاش المبكر)

خامساً : حظر إعادة تعيين العامل بعد إحالته الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة .

الباب الخامس : انتهاء خدمة العامل المؤقت والمعين على مكافآت شاملة .

الباب السادس : مسائل متنوعة .

أولا - استقلال كل سبب من اسباب انتهاء الخدمة .

ثانيا - قرار اثناء الخدمة لا يخضع للمتظلم الوجوبي .

ثالثا - سحب قرار الفصل .

رابعاً - اثناء الخدمة الصانور من غير مختص قرار معسوم ويستوجب التعويض .

خامساً - عدم تضمن القرارات الصادرة بالمخالفة لاحكام القانون بإحالة بعض العاملين الى التقاعد في سن الستين .

سادسا - انعدام القرار الصائري بانتهاء خدمة العامل المصاب باحد الامراض المزمنة .

سابعا : انعدام الفصل المستند الى قرار مزعوم صدوره من مجلس قيادة الثورة .

ثامنا - جواز الاكتفاء باستقاط مدة الانقطاع من مدة خدمة العامل المنقطع دون اصدار قرار بانتهاء خدمته .

تاسعا - مؤدى تنفيذ الحكم الصائري بالغاء قرار انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل .

عاشرا - مدة الانقطاع لا تعتبر من مدة الخدمة .

حادى عشر - ازالة آثار انتهاء الخدمة تكون يسمح القرار او بالقائه قضائيا .

انتهاء الخدمة

الباب الأول

الاستقالة

الفصل الأول

نوعا الاستقالة

الاستقالة الصريحة والضمنية

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة (٩٤) من القانون المشار اليه عدت اسباب انتهاء الخدمة ومن بينها الاستقالة ثم نظمت المادة (٩٧) أحكام الاستقالة الصريحة والمادة (٩٨) أحكام الاستقالة الضمنية وذلك في حالات ثلاث ينتهي تلك المادة - لم يفرق المشرع في الحكم بين التعبير عن الإرادة في ترك الخدمة صراحة بأن يقدم الموظف استقالة مكتوبة أو أن يكون التعبير عن الإرادة ضمناً يتوافر حالة من الحالات المشار إليها فيعتبر العامل وكأنه قد قدم استقالته - إذا تزامنت الإرادة الصريحة والإرادة الضمنية فالأولى في المقامة وترتب آثارها بقوة القانون - إذا قدم العامل استقالة صريحة تنتهي خدمته بالقرار الصادر من الجهة الإدارية بقبولها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وإلا اعتبرت مقبولة بقوة القانون - يترتب ذات الحكم حتى لو انقطع العامل عن عمله عقب تقديم استقالته - إذا لم تسائل الجهة الإدارية تأييداً قبل فوات الثلاثين يوماً انتهت خدمته بقوة القانون حتى لو قدم العامل أسباباً تبرر انقطاعه بدون إذن عقب تقديم استقالته الصريحة وبعد فوات الثلاثين يوماً - أساس ذلك : - أن الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة الإدارة تكون قد انقضت مما لا يجوز معه قانوناً البحث في الاعتذار التي يقدمها الموظفون انقطاعه .

ملخص الحكم :

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصانين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد عدت أسبابه انتهاء الخدمة ومن بينها الاستقالة في البند الثالث منها ، ومن ثم نظمت المادتين ٩٧ ، ٩٨ أحكام الاستقالة ، فنظمت المادة ٩٧ حالة ما إذا عبر الموظف عن إرادته صراحة بالكتابة عن رغبته في تقديم استقالته ، ونظمت المادة ٩٨ حالة ما إذا كان التعبير عن الإرادة ضميا في ترك الضعفة وذلك في حالات ثلاث بينها تلك السادة ، ولم يفرق المشرع في الحكم بين التعبير عن الإرادة في ترك الضعفة صراحة بأن يقدم الموظف استقالة مكتوبة أو أن يكون التعبير عن الإرادة ضميا. يتوافر حالة من الحالات المشار إليها فيغير العامل مكانه مقدمسا استقالته ، وبطبيعة الحال إذا تزامنت الإرادة الصريحة والإرادة الضمنية فالأولى هي المقدمة وتترتب آثارها بقوة القانون ، فإذا قدم العامل استقالة صريحة تنتهي خدمته بالفرار الصادر من الجهة الإدارية بقبولها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة بقوة القانون ، ويترتب ذات الحكم حتى ولو انقطع العامل عن عمله عقب تقديم استقالته ، فما لم تسأله الجهة الإدارية تأديبيا قبل قوات الثلاثين يوما انتهت خدمته بقوة القانون حتى ولو قدم العامل أسبابا يقرر انقطعه بدون إذن عقب تقديم استقالته الصريحة وبعد فوات الثلاثين يوما ، إذ تكون الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة الإدارة قد انقضت مما لا يجوز منه قانونا البحث في الإصدار التي يقدمها لتبرير انقطاعه .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أرسل برقية بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ تضمنت « أنه للظروف الموجودة بالورش وعدم تعاون السيد مراقب الورش أرجو قبول استقالتي وتسوية حالتي بالمناش » ولقد أقر الطاعن بإرساله لهذه البرقية في محاضر الجلسات ، ثم انقطع المذكور عن العمل اعتبارا من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨ مبررا ذلك كما جاء في عريضة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري أنه فضل أن يقدم

استقالته من أن يقع في محذور فيرتكب جريماً قد يزج بسببه في السجن أن هو لم يسيطر على أعصابه وأثر أن يلتزم دأره فيقع في انتظار التحقيق .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الطاعن قد غير عن أرائه الصريحة برغبته في إنهاء خدمته وذلك بالبرقية التي وجهها الى جهة الادارة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وحيث لم ترد عليه الجهة الادارية فتعبد خدمته منتهية بقوة القانون إعتباراً من ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ ولا عبء بانقطاعه عن العمل قبل ذلك بأربعة أيام أو بالإسباب التي ساقها لتقرير انقطاعه بعد ذلك لأنه لم يعد من بين العاملين بالمرفق إعتباراً من ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما سلف القول .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يدعيه الطاعن أن حالته النفسية والعصبية كانت وراء تقديم استقالته ، فالتصرفات القانونية تنتج آثارها كقاعدة عامة بما لم يكن الشخص فاقداً للأدراك في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١٤ من القانون المدني ، وهو ما لم يقدم الطاعن دليلاً عليه بل أن الشكاوى التي خطها الطاعن لجهة الإدارة بعد أن انتهت علاقته الوظيفية ومتابعة لحضور الجلسات أمام محكمة القضاء الإداري والحكمة الادارية العليا ينفي سه ما يدعيه .

ومن حيث أنه حتى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المعلن فيه قد انتهى الى رفض دعوى الطاعن لاسباب تلقت عنها المحكمة وتسند ذات النتيجة الى الاسباب المشار اليها سلفاً ، وإسناداً الى ذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضها موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٣٧) -

المبدأ :

المادتان ٩٨ و ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - تقوم الاستئنافات الصريحة والضمنية على إرادة العامل فالأولى تستند الى طلب كتابي يقدم منه والثانية تقوم على اقتضائه

موقفاً يبنىء عن انصراف نيته فى الاستقالة بحيث لا تندرج ظروف الحال
أى لاشك فى دلالته على حقيقة المقصود ويتمثل ذلك فى الإصرار على الانقطاع
عن العمل - هذه الإرادة من جانب العامل بالنسبة الى نوعى الاستقالة هي،
أبى شك فى دلالته على حقيقة المقصود ويتمثل ذلك فى الإصرار على الانقطاع
التي تمثل ركن السبب فى القرار الإدارى وهو قرار انتهاء الخدمة - يليه
لأعمال حكم المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مواعاة اجبرا
شكلى هو اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة أيام
فى الحالة الأولى وعشرة أيام فى الحالة الثانية - هذا الاجراء الجوهري
يقصد منه أن تستبين جهة الإدارة اصرار العامل على تركه العمل وعزوفه
عنه وفى ذات الوقت اعلامه بما يتراد اتخاذه من اجراء حياله بسبب الانقطاع
وتمكنها له من ابداء عرضه قبل اتخاذه الاجراء - لا وجه لأعمال قريبة
الاستقالة الضمنية اذا اتخذت الإدارة الاجراءات الناقصية خلال الشهر التالى
للانقطاع - ليس صحيحا ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله لا تنتهى
إلا بالقرار الإدارى بانتهاء خدمته - أساس ذلك : أن خدمة العامل المنقطع
تعتبر منتهية بقوة القانون طبقا لنص المادة (٩٨) المشار إليها .

ملخص الحكم :

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون ذلك أن مجرد انقطاع العامل عن عمله أكثر من خمسة عشر يوما
مبتدائية لا يحقق بذاته الاستقالة الا اذا تمسكت الجهة الادارية بهذا الحق ،
فاذا ثبت أن نيته لم تنصرف الى ترتيب هذا الاثر فان مجرد مضي تلك
المدة لا يكفي بذاته لاعتبار العامل مستقيلا ، وما دامت الجهة الادارية لم
تصدر قرارا بانتهاء خدمة المطعون ضدها بل طلبت عودتها الى عملها فان
تكييف الدعوى على أنها طعن بعدم الموافقة على السفر يكون غير سديد
خاصة وأن فى طلب المطعون ضدها الاذن لها بالسفر يؤكد استمرار العلاقة
الوظيفية - ولما كان منع التصريح بسفر المطعون ضدها فضلا عن أنه من
اطلاقات الجهة الادارية فانه يقوم على اسباب صحيحة إذ أن زوجها ليس من

بين العاملين بالحكومة ولا وجه للزام الجهة الادارية بمنحها تصريحها بالصفر الى الخارج .

ومن حيث ان المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي يصدد تعداد حالات انتهاء خدمة العامل اوردت في البند (٢) منها « الاستقالة » ، ثم تكلمت المادتان ٩٧ و ٩٨ من نوهين من الاستقالة : تناولت الاولى منها الاستقالة مكتوبة بقولها : « للضام ان يقدم استقالته من وظيفته ، وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة » . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون . . . ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين . . . » وتناولت الثانية الاستقالة الضمنية او الحكيمة بقولها : « يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بغير مقبول .

فإذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة . وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وحشرة ايام في الصالة الثانية . . . ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخدت ضده اجراءات تأديبية في خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل . . . »

ومن حيث أنه يتضح من ذلك أن كلا من الاستقالة الصريحة والاستقالة الضمنية تقوم على ارادة العامل فالأولى تستند الى طلب كتابي يقدم ..، والثانية تقوم على اتخاذه موقفاً ينبئ عن انصراف نيته في الاستقالة بحيث لا تدع ظروفاً الحال أي شبهة في دلالته على حقيقة المقصود ، ويمثل الموقف في الاصرار على الانقطاع عن العمل . وقد أخذ المشرع هذا الأمر في الحسبان عند صياغته لنص المادة ٩٨ بقوله « يعتبر العامل مقدماً استقالته ... » فأراد أن يرتب على الاستقالة الضمنية إذا ما توافرت عناصرها وتكاملت أركانها ذات الأثر المترتب على الاستقالة الصريحة وهي انتهاء خدمة العامل - وهذه الإرادة من جانب العامل بالنسبة الى نوصي الاستقالة هي التي تمثل ركن السبب في القرار الإداري وهو قرار إنهاء الخدمة .

ومن حيث أنه يبين من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضار إليها وهي التي تدور في فلكها المنازعة المطروحة أنها تتطلب لأعمال حكمها وترتيب أثرها مراعاة إجراء شكلي جاسلة إلزام الجهة الإدارية لإنذار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية - وهذا الإجراء الجوهري المقصد منه أن تستبين الجهة الإدارية أصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه ، وفي ذات الوقت إعلانه بما يراد اتخاذه من إجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكيناً له من إبداء عنده قبول إتخاذ الإجراء ، فإذا لم يقدم العامل خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانقطاعه ما يثبت أن الانقطاع كان لعذر مقبول أو لعدم أسباباً ورفضت باعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل أعبالاً لصريح تلك المادة ، إلا إذا اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل باعتبار أن انقطاع العامل عن عمله بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة إدارية تستوجب المؤاخذة وعندئذ لا يجوز اعتباره مستقلاً ٠٠٠ فقرينة الاستقالة الضمنية المستفاد من انقطاع العامل عن العمل المدد المحددة مقرر لصلاح الجهة الإدارية التي يتبناها العامل : فائق شاعته أعطتها في حقه واعتبرته مستقلاً وإن لم تتبأ اتخذت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وهذه المدة

حدهما المخرج لتقوم الجهة الادارية بتقدير موقفها واختيار أى الاجراءين تبسلك ، فان هي تقاعست عن سلوك الاجراء التاميمى قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت فى انخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة قبلت القرينة القانونية باقتدار العامل مستقبلا ، اذ لا يسوغ للجهة الادارية أن تصكت عن اتخاذ أى من الاجراءين وتتروك العامل معلقا أمره أمدا قد يطول وقد يقصر وذلك حرصا على استقرار الاوضاع الادارية وتوفير للطمأنينة فى المراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرار تملية المصلحة العامة فضلا عن درء الممت عن العامل الراغب فى ترك العمل بحسينان أن ذلك من الاصول المقررة لحق العامل فى ترك العمل فى أى وقت يشاء •

ومن حيث أنه وإن كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وفى بصدد الكلام عن الاستقالة الصريحة تقضى كاصل عبام بالا بتنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصابر بقبول استقالته وعليه الاستمرار فى عمله الى أن يبلغ إليه قرار بقبول الاستقالة الا أن هذه المادة - فى ذات الوقت - اعتبرت خدمته منتهية اذا لم يبت فى طلب الاستقالة خلال مدة ثلاثين يوما أو بعد مدة الاجراء ، اذ فى هذه الحالة تنتهى خدمة العامل بدون ما حاجة الى صدور القرار بقبول الاستقالة الصريحة - واذ كانت جلة انتهاء الخدمة فى حالى الاستقالة الصريحة والضمنية واحدة وهى رغبة العامل فى ترك العمل ، ومن ثم فانه يتعين اعمال حكم المادة ٩٨ التى تتكلم عن الاستقالة الضمنية فى ضوء المادة ٩٧ التى تتكلم عن الاستقالة الصريحة ، هذا فضلا عن أن نص المادة ٩٨ جاء خلوا من ضرورة صدور قرار بانتهاء خدمة العامل اذ يكفي لترتيب مضمونها الانقطاع عن العمل المسد المعدة بعد اتمام الانذار الكتابى ودون اتخاذ الاجراء التأديبي خلال الشهر التالى للانقطاع لتقوم فى هذه الحالة القرينة القانونية فى اعتبار العامل مبطلا •

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله المسد المحددة بعد إنذاره كتابية لا تنتهى الا بالقرار الاباي الذى يصدر بترتيب هذا الاثر حرصا على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل فى المرفق العام ذلك أنه وإن كانت الجهة الادارية جادة وحريصة فى السهر على حسن سير العمل فى المرفق العام ولم تتوانى أو تتباطأ فى اتخاذ

الاجراءات التأديبية ضد هذا العامل حيث منحها المشرع أجلا مدته الشهر الثاني لانقطاع العامل لسلوكه هذا الطريق ، وفي هذه الحالة لا تتفهم عرى العلاقة القانونية بين العامل والجهة الادارية بل تبقى قائمة حتى تنتهى المسألة التأديبية فان لم تتخذ الجهة الادارية الاجراء التأديبي حتى انتهى ذلك الاجل نهضت القرينة القانونية في حقها واعتبر العامل مستقبلا وانتهت خدمته دون تعليق الامر على صدور قرار اداري بذلك .

(طعن ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

تعليق :

كانت المحكمة الادارية العليا قد حكمت من قبل في الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٩٨٥/٢٢/٢ بان خدمة العامل وان كانت تنتهى بالاستقالة الضمنية اذا انقطع عن عمله يغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية أو ثلاثين يوما غير متصلة في السنة الا ان انتهاء الخدمة في هذه الحالة لا يقع يقسوة القانون بل لابد من صدور قرار بقبول الاستقالة ، وذلك من منطلق الحرص على المصلحة العامة وتحقيقا لضرورة سير المرافق العامة وانتظام اطران .. وان قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل المدد المنصوص عليها دون تقديم عذر مقبول تعتبر مقرررة لصالح الجهة الادارية التي يتبعها العامل ، ان شاءت جهة الادارة اعلنت هذه القرينة في حق العامل فاعتبرته مستقبلا ، وان شاءت تخاضعت عن اعمال تلك القرينة رغم توافر شروطها ، فلا تنتهى خدمة العامل ، ولكنها ترضى في اجراءات المسألة التأديبية عن الانقطاع خلال المدة التي حددتها المادة ٩٨ وهي الشهر التالي للانقطاع ، ولا تثريب على جهة الادارة اذا لم تتخذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الشهر التالي لانقطاعه بمقولة ان هذا ميعاد تنظيمي ، فضلا عن ان اعمال هذا الاثر يصدر عن الجهة الادارية بما لها من سلطة تقديرية .

الا ان المحكمة الادارية العليا - الدائرة المشكلة بالمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ - قضت في الطعن رقم ٢٧/٢٩٥ ق بجلسته ١٩٨٦/٣/٢ على خلاف ذلك ، على النحو المبين بعاليه .

المواد ٩٤ و ٩٧ و ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كلا من الاستقالة الصريحة والضمنية تقومان على ارادة العامل - الاستقالة الصريحة تستند الى طلب مكتوب يقدمه العامل والاستقالة الضمنية تقوم على انشاذ موقف يبنى عن انصراف العامل الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال اى شبه فى دلالته على حقيقة المقصود ويمثل ذلك فى اصرار العامل على الانقطاع عن العمل - اخذ المشرع بهذا الامر فى الحسبان عند صياغة المادة (٩٨) فرتب على الاستقالة الضمنية اذا ما توافرت اركانها ذات الاثر المترتب على الاستقالة الصريحة وهو انتهاء خدمة العامل - فريضة الاستقالة الضمنية المستفادة من الانقطاع العامل عن العمل المدة المحددة بالقانون مقررمة لمصلحة جهة الادارة التى يتبعها العامل فان شاعت اعمالها فى حق واعتبرته مستقيلا وان لم تنشأ اقتصت هذه الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل - حدد المشرع هذه المدة لتقدير جهة الادارة موقفها وتختار اى الاجراءين تسلك فان هي تقاعست عن سلوكه الاجراء التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة او شرعت فى اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة المضار اليها قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلا - اساس ذلك : - انه لا يسوغ لجهة الادارة ان تسكت عن اتخاذ اى من الاجراءين وتترك العامل معلقا امره امدا قد يطول وقد يقصر مما يؤثر على الطمأنينة الواجب توافرها فى المراكز القانونية لعمال المرافق العامة على النحو الذى تطلبه المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهى بصدد تعداد حالات انتهاء الخدمة اوردت فى البند (٢)

منها (الاستقالة) ، ثم تكلمت المادتان ٩٧ و ٩٨ عن نوعين من الاستقالة ، تناولت الاولى منها الاستقالة الصريحة ، يقولها « العامل ان يقوم استقالته وظيفية ، وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب اليت فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا انتهت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ٠٠٠ ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين ٠٠٠ وتناولت الثانية الاستقالة الضمنية او الحكمية بقبولها (يعتبر العامل مقدما استقالة فى الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة أكثر من خمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ٠٠٠ ولا يجوز اعتبار العامل مستقila فى جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل) ٠

ومن حيث أنه يتصح من ذلك أن كلا من الاستقالة الصريحة او الاستقالة الضمنية تقوم على ارادة العامل ، بالاولى تستند الى طلب كتابى يقدم منه ، والثانية تقوم على اتخاذ موقفا ينبىء عن انصراف نيته فى الاستقالة ، بحيث لا تدع ظروف الحال اى شك فى دلالة على حقيقة المقصود ، ويتمثل الموقف فى الاصرار على الانقطاع عن العمل ٠ وقد أخذ المشرع هذا الامر فى الحسبان عند صياغته لنص المادة ٩٨ بقوله (يعتبر العامل مقدما استقالته ٠٠٠) فاراد أن يرتب على الاستقالة الضمنية اذا ماوافرت عناصرها وتكاملت أركانها ذات التوفر المترتب على الاستقالة الصريحة وهو انتهاء خدمة العامل ، وهذه الارادة من جانب العامل بالنسبة الى نوعى الاستقالة هى التى تمثل ركن السبب فى القرار الادارى وهو قرار انتهاء الخدمة ، وقرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدة المحددة مقرر اصلحة الجهة الادارية التى يتبعها العامل فان شاءت أعملتها

فى حقه واعتبرت مستقلا وان لم تنفذ اتخذت ضده الاجراءات القانونية خلال الشهر التالى لاتقطاعه عن العمل ، وهذه المدة حددها المشرع اتقوم الجهة الادارية بتقدير موقفهما واختيار اى الاجراءين تسلكه ، فان هى تقاعست عن سلوك الاجراء التاديبى قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة او شرعت فى اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقلا ، اذ لا يسوغ للجهة الادارية ان تسكت عن اتخاذ اى من الاجراءين وتترك العامل معلقا امره امرا قد يطول وقد يقصر ذلك حرصا على استقرار الاوضاع الادارية وتوفير الطمأنينة فى المراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرارا تملية المصلحة العامة ، فضلا عن درء العنت عن العامل الراغب فى ترك العمل بحسبان ان ذلك من الاصول المقررة لحق العامل فى ترك العمل فى اى وقت يشاء .

(طعن ٢٩١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٦)

(وطعنان رقمى ٣٤٨ و ٣٦١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٨٦)

المادة رقم (١٣٩)

المادة ٤

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأصدار قانون تقسيم العاملين المتعيين بالدولة . تقوم الاستقلالات الصريحة والضممية على إرادة العامل - الاستقالة الصريحة تسلك الى طلب كتابي يقيمه العامل - الاستقالة الضمنية تقوم على اتخاذه موقفا ينبئ عن انصراف نيته الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال اى شك فى دلالته على حقيقة المقصود منه - يمثل هذا الموقف فى استمرار العامل على الانتطاع عن العمل - انذار العامل بكتابة بعد اتقطاعه هو اجراء جوهري القصد منه ان تستبين جهة الادارة مدى استمرار العامل على ترك العمل وعزوفه عنه وتمكينه من ابداء عيونه - قرينة الاستقالة الضمنية مقررة لصالح جهة الادارة ان شاعت اعمالها فى حق العامل واعتبرته مستقلا وان لم تنفذ اتخذت ضده الاجراءات القانونية خلال الشهر التالى لاتقطاعه عن العمل - تقاعس الادارة عن سلوك الاجراء

التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله خلال المدة التي حددها المشرع أو
شروعها في اتخاذ الاجراء بعد قوات تلك المدة يقيم القرينة القانونية باعتباره
مستقيلا من الخدمة .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن في هذا الحكم يقوم على مخالفته للقانون والخطأ
في تطبيقه وتأويله لأن من المستقر عليه أن واقعة الانقطاع عن العمل لا يترتب
عليها بذاتها انفصام رابطة التوظيف الا اذا رأت جهة الادارة اعمال قرينة
الاستقالة المحكية في حق العامل وذلك باصدار قرار بانتهاء خدمته . ولما
كانت جهة الادارة لم تصدر مثل هذا القرار فان رابطة التوظيف تكون مازالت
قائمة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون ويتعين
القضاء بالغاءه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل من الاستقالة
الصريحة والاستقالة الضمنية تقوم على ارادة العامل فالاولى تستند الى طلب
كتابي يقدم منه ، والثانية تقوم على اتخاذه موقفا ينبيء عن انصراف نيته
الى الاستقالة بحيث لا ندع ظروف الحال أي شك في دلالته على حقيقة
المقصود ويتمثل الموقف في اصرار العامل على الانقطاع عن العمل واذا
كانت المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ التي تناولت الاستقالة الضمنية تطلبت لاعمال حكمها مراعاة
اجراء شكلية حاصله اصدار العامل كتابية بعد انقطاعه عن العمل فان هذا
الاجراء الجوهري قصد منه أن تستبين الجهة الادارية اصرار العامل على
ترك العمل وعزوفه عنه في ذات الوقت اعلامه بما يراد اتخاذه من اجراءات
حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه له من ابداء عنده قرينة الاستقالة
الضمنية الاستفادة من انقطاع العامل المدة المحددة مقررة لصالح الجهة
الادارية التي يتبعها العامل أن شاعت أعمالها في حقه واعتبرته مستقيلا وأن
لم تقبل اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال النهر التالي لانقطاعه عن
العمل . فاذا تقاعست عن اتخاذه سلوك الاجراء التأديبي قبل العامل المنقطع
عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذه الاجراء ولكن بعد قوات
المدة قامت القرينة القانونية باعتباره مستقيلا من الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب إدارة جنوب القاهرة التعليمية رقم ٩٢٤ في ٢٦/٣/١٩٨٧ والمقدم من محامى الحكومة بجملة فحص الطعون أن الطعون ضده قد انقطع عن العمل بدون إذن اعتباراً من ١/٩/١٩٨٥ عقب أعارته وأن جهة عمله قد اتخذت ضده الاجراءات التأديبية وذلك بأحالتها للتحقيق الإدارى بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٥ ومن ثم تكون جهة الادارة قد اغتارت عدم اعمال قرينة الاستقالة الضمنية المقررة لصالحها فى الميعاد القانونى وخلال الشهر التالى للانقطاع محسوباً من تاريخ تحقق قرينة تقديم الاستقالة وهو اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وبالتالى فإن خدمة الطعون ضده لا تعتبر قد انتهت عن العمل بحكم القانون حيث استعملت جهة الادارة حقها فى الميعاد القانونى واتخذت حيال الطعون ضده الاجراءات التأديبية . واذ ذهب الحكم الطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب وقضى بالغاء القرار السلبى بامتناع جهة الادارة عن انتهاء خدمة الطعون ضده فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتمين لذلك القضاء بالقائه وبرفض طلب الغاء القرار الطعون فيه .

(طعن ٢٨٩١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

الاستقالة الضمنية المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة كالاستقالة الصريحة تقوم على إرادة العامل باتخاذ موقف ينبئ عن انصراف نيته الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال الى شك فى دلالته على حقيقة المقصود ، ويتمثل هذا الموقف فى الإصرار على الانقطاع الذى يعد قرينة على هجر الوظيفة والبعد عنها ، وتتطلب هذه القرينة متى ثبت من الوقائع ما ينفى هذا القصد .

المحكمة :

ومن حيث أن قرينة الاستقالة الضمنية المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة كالاتقالة الصريحة تقوم على ارادة العامل ، حيث تستند الاستقالة الصريحة الى طلب يقدمه العامل اما الاستقالة الضمنية فتقوم على اتخاذ العامل موقفا ينبغيء عن انصراف نيته الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال اى شك فى دلالتة على حقيقة المقصود ، ويتمثل مسدا الموقف فى الاصرار على الانتطاع الذى يعد قرينه على هجر الوظيفة والهد عنها ، ويتنتفى هذه القرينة متى ثبت من الوقائع ما ينفى هذا القصد . ولما كان الثابت أن الطاعن مدت اعارته حتى ٢٦/٨/١٩٨٥ وعلى اثر ذلك عباد يطلب تسلمه العمل ، فضلا عن انه خلال فترة الاعارة تقدم باستقالته وطلب انهاء علاقته بالحكومة الليبية التى رفضت قبولها ومفادته البلاد مما اضطر الحكومة المصرية الى تمديد الاعارة فان نية هجر الوظيفة التى هى قسوام اعمال قرينه الاستقالة الضمنية تكون قد انتقلت ، ويكون قرار انهاء خدمته امعالا لحكم هذه القرينة غير متفق مع حكم القانون .

(طعن ٣٦٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٩٢)

الم فصل الثاني - الاستقالة الصريحة

الفرع الاول - شروط الاستقالة الصريحة

اولا - وجوب توافر الشروط الشكلية والموضوعية في الطلب المقدم بالاستقالة

١ - الاكراه يفسد رضا طالب الاستقالة .

قاعدة رقم (١٤١)

المبني على :

طلب الاستقالة هو ركن السبب في القرار الإداري الصادر بقبولها -
يلزم لصحة هذا القرار استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية للطلب المقدم
بالاستقالة وأن يكون صادرا عن ارادة صحيحة من الموظف باعتزاله الخدمة -
يفسد رضا الموظف ما يفسد الرضا من عيوب ومنها الاكراه - يتحقق ذلك
بان يقدم الموظف طلبه تحت سلطان رهبة تبعثها الادارة في نفسه دون وجه
حق وكانت هذه الرهبة قائمة على اساس - يواعى في تغيير الاكراه جنس من
وقع عليه الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه
أن يؤثر في جسامته - يخضع تغيير ذلك للقضاء في حدود رقابته لمشروعية
القرارات الإدارية .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الاول من الطعن فان الثابت من الاوراق
أن الطاعن كان يعمل بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة القاهرة وأنه
اعيد للعمل بجامعة الملك فيصل بالملكة العربية السعودية اعتباراً من اول
أبريل سنة ١٩٧٦ تجددت مدة اعارته في السنة الخامسة التي تنتهي بنهاية
مارس سنة ١٩٨١ ، وقد تقدم المذكور بطلب لتجديد اعارته للسنة السادسة
وعرض الطلب على السيد محافظ القاهرة الذي أشر عليه بتاريخ ١٨/٢/٨١ .
بعدم الموافقة على تجديد الاعارة . وقامت المحافظة باخطار الطاعن
بمضمون تأشيرة السيد المحافظ على عنوانه بتاريخ ١٩/٣/١٩٨١ . وبتاريخ
٣١ من مارس سنة ١٩٨١ تقدم الطاعن بطلب باسم السيد مدير عام
الشنون المالية والإدارية بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة القاهرة نكر

فيه أنه إيماء الى خطاب المحافظة رقم ٧٦٢ فى ٨١/٢/٥ والمسلم اليه اليوم بشأن عدم موافقة السيد المحافظ على تجديد اعارته للعام السادس والى انذاره بالعودة فى خلال خمسة عشر يوما والا قامت المحافظة باتخاذ الاجراءات القانونية لانهاء خدمته باعتباره منقطعا عن العمل . وبعد هذه المقدمة مسرد الطاعن ظروف اعارته من أنها كانت تجدد سنويا وعندما جددت للسنة الخامسة لم يخطر بأن هذه السنة هى الاخيرة للاعارة خاصة وأن هناك زملاء له جددت اعارتهم حتى العام العاشر ثم سرد المخاطر التى يتعرض لها من جراء عدم تجديد اعارته والضرر الذى يعود على اولاده بالمدارس وما يمكن أن يتحملة من تكاليف انتهاء العقد من جانبه وخلص الى القول بأنه ازاء عدم موافقة المحافظة على تجديد عقده وحفاظا على مصالح اولاده وتجنبيا لما سيلحق به من خسائر مادية وأدبية فإنه يرجس أن تعيد المحافظة النظر فى قرارها المذكور للموافقة على تجديد الاعارة للعام السادس اعتبارا من ١٩٨١/٤/١ والا فإنه يطلب قبول استقالته اعتبارا من نهاية السنة الخامسة للاعارة وهو ١٩٨١/٤/١ .

ومن حيث أن الطاعن يذكر فى السبب الاول من سببى طعنه أن طلب الاستقالة هذه معلقا على شرط مضمونه أن تفصح جهة الادارة عن ارادتها بعدم الموافقة على التجديد للعام السادس قبل أن تقرر قبول الاستقالة ، وهذا الذى يقول به الطاعن لا يقوم على أساس من القانون أو الواقع لأن هذا الشرط المدعى به كان حالة واقعة واجراء قانونيا اتخذ فى حقه قبل تقديم طلب الاستقالة وكان يعلمه علم اليقين لأنه أخطر به وهو قرار السيد محافظ القاهرة برفض تجديد الاعارة للسنة السادسة وكل ما ذكر فى طلبه هو التماس أن تعيد المحافظة النظر فى قرارها برفض التجديد على أمل الموافقة والا فإنه يطلب قبول استقالته وقد أشر السيد وكيل الوزارة على هذا الطلب بالموافقة على الاستقالة حيث أن القانون صريح فى مثل هذه الأمور وكذلك تعليمات السيد المحافظ ، ومن ثم فلا يعد ذلك شرطا قد علقت عليه الاستقالة ويكون القرار الصابر بقبولها قد صادف محله وصدر متقفا واحكام للقانون ويكون هذا الوجه من الطعن غير قائم على أساس متعين الرفض .

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من الطعن والبنى على وجود اكراه

وقع على الطاعن من جانب جهة الادارة أدى الى تقديمه استقالته من عمله . فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن طلب الاستقالة هو ركن السبب في القرار الاداري الصادر بقبولها وأنه يلزم لصحة هذا القرار أن يكون الطلب . وأن هذا الاكراه يمثل في رفض الجهة الادارية تجديد اعارته للعام السادس قائما لحين صدور القرار مستوفيا شروط صحته شكلا وموضوعا . وأن طلب الاستقالة باعتباره مظهرا من مظاهر ارادة الموظف في اعتزال الخدمة يجب أن يصدر برضاء صحيح ، فيفسد ما يفقد الرضا من عيوب ومنها الاكراه اذا توافرت عناصره بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة تيمثها الادارة في نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس حسيما كانت ظروف الحال تصور له خطرا جسيما محققا به أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ، ويراعى في تفسير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه ومسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف أضر من شأنه أن يؤثر في جسامته وأن الاكراه باعتباره مؤثرا في صحة القرار الاداري - يخضع لتقدير القضاء في حدود رقابته التشريعية للمقرارات الادارية .

ومن حيث أن لا يوجد في أوراق الطعن أي دليل يدل على أن جهة الادارة قد مارسست على الطاعن أي ضرر من اضرار الاكراه المفسد للرضا ، وكل ما هنالك أن الطاعن يعد انتهاء مدة اعارته للعام الخامس تقدم بطلب لتجديد اعارته للعام السادس وعرض طلبه على السيد محافظ القاموسة الذي اثر عليه بعدم الموافقة وقد قامت المحافظة باخطار الطاعن بعدم الموافقة على تجديد اعارته وانذاره بالعودة الى عمله وقد قامت بذلك في حدود ما خوله لها القانون من سلطة تقديرية في هذا الخصوص دون انحراف بها أو اساءة لاستعمالها وبذلك فليس هناك ما يمكن القول به من أن هناك اكراه مارسسته الادارة على الطاعن اوقع في نفسه الرهبة التي دفعته الى تقديم الاستقالة فهو قد تقدم بطلب الاستقالة عن طواعية واختيار وموازنة بين مصلحته الخاصة في البقاء في عمل بالخارج وبين الرجوع لاستلام وظيفته واختار الاستقالة من الخدمة إذ تضم الادارة باعادة النظر في قرار عدم الموافقة على تجديد الاعارة . ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس أيضا .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون القرار الطعون فيه الصادر بقبول استقالة الطاعن قد صدر متفقا وأحكام القانون وأن الطعن عليه في غير محله متمين الرفض وإذا ذهب الحكم الطعون فيه إلى هذا المذهب وقضى برفض الطعن عليه فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن عليه في غير محله متمين الرفض *

ومن حيث أن من خسر الطعن يلتزم بمصروفاته *

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

٢ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون مكتوبة

قاعدي رقم (١٤٢)

المبسطة :

الاستقالة الصريحة تكون مكتوبة وعلى جهة الإدارة أن ثبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها أما بالقبول أو بالارجاء لمدة أسبوعين فقط بعد الثلاثين يوما - بعد ذلك تعتبر الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم تكن مطلقة على شرط أو مقترنة بقيد ففى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

المحكمة :

تنص المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول استقالته ويجب البت فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا اذا تضمن نـرأ قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ، ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع أخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة ارجاء على أسبوعين بالإضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة ، فإذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة » . كما تنص المادة ٩٨ من القانون ذاته على أنه : يعتبر العامل مقبدا استقالته فى الحالات الآتية :

(١) اذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقوم خلال الضممة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان يعذر مقبول فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ولا يجوز

اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال اذا كانت قد انقضت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ... »

ومن حيث ان الاستفادة من هذين النصين ان الاستقالة اما ان تكون صريحة ومكتوبة وفي هذه الحالة على جهة الادارة ان تثبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها اما بالقبول واما بالارجاء لمدة أسبوعين فقط بمسبب الثلاثين يوما وبعد ذلك تعتبر الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم تكن معلقة على شرط او مقترنة بقيد في هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ، واما ان تكون الاستقالة ضمنية استفاد من ترك العامل لمعمله وانقطاعه عنه اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر مقبول فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل وانه لا يجوز اعتبار العامل مستقيلا اذا كانت قد اخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ، وقد عبر المشرع في المادة ٩٨ المشار اليها عن العامل المنقطع عن العمل بأنه يعتبر مقبدا استقالته ومن ثم وأنه على جهة الادارة في حالة الاستقالة الضمنية الاستفادة من انقطاع العامل عن العمل اما ان تنتهي خدمته بنسب على هذه الاستقالة واما ان تتخذ ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع فاذا انتهت هذه المسبة دون اتخاذ الاجراءات التأديبية اعتبر العامل مقبدا استقالته والتزمت الادارة بانهاء خدمته .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى يبين ان المدعى انقطع عن عمله منذ سنة ١٩٧٨ منقطعا عنه حتى رفع دعواه كما ان قدم استقالة صريحة ايان انقطاعه عن العمل في ١٩٨٠/٩/٢١ الا ان الادارة اصدرت قرارا في ١٩٨٠/١٢/٨ بعدم انهاء خدمة المدعى بالاستقالة ومن ثم يعتبر المدعى مستقيلا بحكم القانون وتلتزم جهة الادارة بانهاء خدمته واذ ذهب المحكم المظنون فيه هذا المذهب وقضى بالغاء القرار الصادر من الجهة الادارية بعدم قبول استقالة المدعى مع ما يترتب على ذلك من آثار فانه يكون قد اصاب وجه الحق وطبق القانون تطبيقا سليما .

(ملعن ١١٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٢)

٣ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون بطلب صريح وغير معلق على شرط أو مقترن بقيد .

المبدأ :
قاعدة رقم (١٤٣)

تعتبر استقالة العامل مقبولة بحكم القانون إذا لم تبت الجهة الإدارية في الاستقالة الصريحة المقدمة منه خلال الثلاثين يوماً المقررة بنص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - امتناع الجهة الإدارية عن إصدار قرار باعتبار خدمة العامل منتهية بسبب تقديمه الاستقالة يعتبر قراراً سلبياً مخالفاً لمصحيح أحكام القانون متعين الإلغاء .

الحكمة :

« تنص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة . ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقاً على شرط أو مقترناً بقيد وفي هذه الحالة تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إيجابته إلى طلبه . ويجوز خلال هذه المدة أرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الأرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى مدة الثلاثين يوماً الواردة بالفقرة السابقة فإذا أحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش . ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن ينقضي الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » .

ومن حيث أن الجهة الإدارية الطاعة - بعد أن تلقت الاستقالة الصريحة المقدمة من المظعون ضده بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٩ لم يبت في هذه الاستقالة خلال الثلاثين يوماً المقررة بنص المادة ٩٧ من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فمن ثم تعتبر استقالة المظعون ضده بقبولها بحكم القانون على

ما نصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ويكون الموقف الملبي من جهة الادارة بامتناعها عن اصدار قرار باعتبار خدمة الطعون ضده منتهية بسبب تقديمه الاستقالة قرارا سلبيا مخالفا لصحيح احكام القانون متعين الالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار خدمة الطعون ضده منتهية بالانقطاع عن العمل بدون اذن تطبيقا لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وترتب على ذلك اعتبار خدمة الطعون ضده منتهية من تاريخ الانقطاع عن العمل بدون اذن وليس بسبب تقديم طلب الاستقالة ، وهو امر مخالف الواقع على اعتبار أن امتقالة الطعون ضده مقبولة بحكم القانون كما سلف البيان الثابت من الاوراق وترتب آشارا قانونية مغايرة للآثار التي يجب ترتبها الامر الذي يتعين معه تعديل هذا الحكم على أساس اعتبار خدمة الطعون ضده منتهية بسبب الاستقالة من تاريخ انتهاء المهلة المقررة للبت في الاستقالة وهي ثلاثون يوما من تاريخ تقديم طلب الاستقالة ، وبناء عليه وإن انتهى الامر الى بطلان القرار الملبي بالامتناع عن انتهاء خدمة الطعون ضده فإن الطعنين المائلين يكونان على غير أساس صحيح من القانون خلتين بالرفض .»

(طعنان ٦٤٢ و ٧٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

إذا تقدم العامل بطلب استقالة مكتوب وصريح وغير معلق على شرط أو مقترن بشئ ولم يبت فيه جهة الادارة نية بالرفض أو الارجاء خلال الثلاثين يوما التالية لتقديمه - تعتبر الاستقالة مقبولة ومنتجة آثارها - إذا ما اتجهت جهة الادارة بعد ذلك اتجاها مخالفا لهذه النتيجة كان قرارها معدوم لوروده على غير محصل - للعامل طلب وقف تنفيذ هذا القرار المعدوم - يتوافر لهذا الطلب ركن الجدية كما يتوافر ركن الاستعجال لاحتمال وقوع آثار عليه يعترى تداركها .

المحكمة :

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق ، وبوجه خاص من رد الجهة الإدارية على دعوى المدعية المؤرخ ١٢/٤/١٩٨٥ ، أن السيدة المذكورة قد تقدمت باستقلالها في ١٣/٣/١٩٨٥ ، وأنه حتى تاريخ تصريح هذا السرد في ٢٣/٤/١٩٨٥ لم يبت في هذا الطلب ، وأن المطعون ضدها قد استمرت في العمل منذ تاريخ تقديم الاستقالة حتى تاريخه .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المنعيين بالدولة أنه قد قضى في المادة ١٧ منه على أنه :
للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ، ولاتنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا أهدت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكون الطلب معلقا على شرط أذ مقترنا بقيد ، وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه ...

ومن حيث أن الذى يبين كما تقدم وطبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن استقالة العامل من وظيفته تعتبر مقبولة بحكم القانون بانقضاء ثلاثين يوما على تقديمها دون أن تبت فيها جهة الإدارة مادام أن طلب الاستقالة لم يكن معلقا على شرط أو مقترن بقيد .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضدها قد تقدمت كتابة في ١٣/٣/١٩٨٥ بطلب باستقلالها ولم يكن هذا الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد ، ومضى أكثر من ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها لهذا الطلب دون أن تبت فيه جهة الإدارة ، لذلك فإن استقالتها هذه تكون مقبولة بقوة القانون ، وبالتالي فإن خدمتها تعتبر منتهية ، وإذا ما أصدرت الجهة الإدارية بعد ذلك قرارا على خلاف ذلك فإنه يعتبر معدوما لوروده على غير محل بعد انتهاء العلاقة الوظيفية بقوة القانون .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون طلب المطعون ضدها قد توافر على ركن الجدية كما أنه توافر كذلك على ركن الاستمجال لما قد يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه من نتائج يتعذر تدراكها «
(طعن ٢٧٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٢٧/١٩٨٧)

المادتان ٩٧ و ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتنظام العاملين المدنيين بالدولة - الاستقالة الصريحة يجب أن تقدم مكتوبة - يجب أن ثبت جهة الإدارة فيها خلال ثلاثين يوماً من تقديمها والا اعتبرت مقبولة بحكم القانون إذا كانت الاستقالة غير معلقة على شرط أو مقرنة بقيد - إذا كانت الاستقالة معلقة على شرط أو مقرنة بقيد فإن القرار الصادر بقبولها لا ينهي خدمة العامل إلا إذا تضمن إجابته إلى طلبه المقترن بالاستقالة - الاستقالة الضمنية تستلزم من واقعة انقطاع العامل من العمل المبدى المبيتة في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن : للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم يكن الطلب معلقاً على شرط أو مقترناً بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابة إلى طلبه . ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول استقالته أو إلى أن ينقضي الميعاد المخصوص عليه في الفقرة التالية .

وتنص المادة ٩٨ من القانون المذكور أيضاً على أن :

يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالات الآتية :

(١) إذا انقطع من عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر

مقبول : - فإذا لم يقدم العامل سيابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) إذا انقطع عن عمله بغير أن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لإكمال هذه المدة .

وفي الحالات السابقتين يتعين إصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

ويبين من مدين النصين أنهما يمالجان حالة انتهاء خدمة العامل بالاستقالة الصريحة والضمنية .

أما الاستقالة الصريحة فيجب أن تقدم مكتوبة ، وعلى جهة الادارة أن ثبت فيها خلال ثلاثين يوما من تقديمها والا اعتبرت مقبولة بحكم القانون هذا اذا كانت الاستقالة غير معلقة على شرط أو مقترنا بغيره ، فإذا كانت الاستقالة من النوع الاخير ، فإن القرار الصادر بقبولها لا ينهي خدمة العامل الا اذا تضمن نجايته الى طلبه المقتن بالاستقالة ، وأما الاستقالة الضمنية والتي عالجتها المادة ٩٨ آنفة الورد فهي تستق من واقعة انقطاع العامل عن العمل المسد المبينة بتلك المادة .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن قدم استقالة مكتوبة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٠ وطلب في استقالته اتخاذ اجراءات التحقيق حول البيانات الحقيقية التي قدمت الى جهة الادارة حول أجازته التي حصل عليها من قبل ، الا انه وصور تقديم استقالته انقطع عن العمل من اليوم التالي ١٩٩٠/٢/٢١ ولم ينتظر حتى يبت في طلب الاستقالة المقدم عنه كما تقتضي بذلك أحكام المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليها، وإن كانت استقالته قد جاءت مقترنة بغيره فان خدمته لا تنتهي بحكم القانون بمضي ثلاثين يوما من تقديمها دون أن ثبت فيها الجهة الادارية ، وإزاء انقطاع الطاعن عن العمل بعد تقديمه الاستقالة واستقالة هذا الانقطاع حتى

بلغ النصاب المنصوص عليه في المادة ٩٨/١ آتفة الذكر وهو أكثر من خمسة عشر يوما متتالية دون إذن ولم يكن له عذر لهذا الانقطاع الذي تم بالمخالفة لنص المادة ٩٧ المذكورة كما سلف الإشارة ، وقد تم إغذاره ، عقب انقطاعه كتابية بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٠ بأعمال أحكام المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين في شأته ولكنه لم يمثل لهذا الانذار ولم يصد الى عمله أو يبدئ اسبابا مقبولة تبرر الانقطاع ، ومن ثم فقد عملت الجهة الادارية قرينة الاستقالة الضمنية والتي بها تنتهى خدمة العامل متى اكتملت مدة الانقطاع وصدر الانذار للعامل المنقطع وعدم قيام الادارة باتخاذ الاجراءات التأديبية من الشهر التالي للانقطاع ، وقد توافرت هذه الشروط في حالة الطاعن ومن ثم فانه يعتبر مقبضا استقالته من العمل وتنتهى خدمته اعتبارا من تاريخ الانقطاع ، وهو ما عملته الجهة الادارية الطعون ضدهما ووافق عليه الحكم المطعون فيه التي انتهى الى ذات النتيجة فانه يكون قد أصاب في قضائه ، ويكون الطعن عليه غير قائم على أساس من الواقع أو القانون حريا بالرفض ،

(طعن ٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

٤ - العامل المعار بالخارج يجوز له تقديم استقالته من جهة عمله الاصلى أثناء وجوده بالاعارة .

المادة رقم (١٤٧)

المبدأ :

يحق للعامل المعار ان يقدم استقالته من العمل بجهة عمله الاصلية أثناء فترة اعارته للعمل بالخارج شأله في ذلك شأن العامل غير المعار ، وعلى الجهة الادارية قبولها خلال ثلاثون يوما من تاريخ تقديمها دون ان تملك سلطة رفضها - قرر الجهة الادارية برفض استقالة المعار قرار معصوم ليس له اثر .

المحكمة :

» تنص المادة ٩٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة على ان العامل ان يقدم استقالته من وظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة - ولا تنهى خدمة العامل الا بالانصرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابة الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة الاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فعلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير خبراء الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل ان يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبوله الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة . »

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قدم استقالته كتابة الى جهة الادارة في ٢١/١٠/١٩٨٢ وقامت جهة الادارة برفضها في

١٩١٨٣/١/٢٢ بالاستئذان الى أنه معيار * وإن نصت المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على أنه رد عند أعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية ويجوز في الحالة الضرورية تشغيلها بطريق التعيين أو الترقية بقرار من السلطة المختصة بالتعيين إذا كانت مدة الاعارة سنة فأكثر وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو أئ وظيفته خالية من درجة وظيفته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تجلو من نفس درجة وظيفته * وفي جميع الأحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة وأوضح من هذا النص أن الرابطة الوظيفية بين العامل المعار والجهة المعار منها لا تنفصم بالاعارة بل تظل هذه الرابطة قائمة ومستمرة الا اذا انتهت خدمته باحد اسباب انتهاء الخدمة المحددة في المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ومن ثم لا يوجد قانونا ما يحول دون أن يتقدم العامل المعار باستقالته من العمل بجهة عمله الأصلية أثناء فترة إعارته للعمل بالخارج شأنه في ذلك شأنه العامل غير المعار ويعين على الإدارة قبول الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها دون أن تحل مكانه سلطة رفضها حيث لم تخول سوى سلطة أرجاء قبولها لمدة ممددة طبقا لنص المادة ٩٧ الصالف تنكره ومن ثم يعتبر قرار رفض الاستقالة معسوما ليس له من اثر الامر الذي يترتب عليه لزوما اعتبار خدمة المطعون ضده منتهية من ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ تاريخ مضي شهر على تقديمه بالاستقالة وعن ثم يكون القرار المطعون عليه بالامتناع عن انتهاء خدمته للاستقالة الصريحة باطلا من أصله لا يقييد الطعن عليه بميعاد *

(طعنان ١٠٥٦ و ١٢٢٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

ثانيا - البت في طلب الاستقالة المكتوبة يكون خلال ثلاثين يوما

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

الاستقالة الصريحة المقدمة من العامل يجب أن يبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها سواء بالقبول أو الارجاء - اذا انقضت تلك المدة دون أن تبت جهة الادارة في الاستقالة اعتبرت مقبولة بقوة القانون - متى كانت الاستقالة مكتوبة وغير معلقة على شرط أو مقترنة بقيد - المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المستعدين بالدولة - العامل المنقطع عن العمل دون إذن أكثر من خمسة عشر يوما تنتهى خدمته ما لم تتخذ جهة الادارة حياله الاجراءات القانونية - وجوب الفاء قرار الادارة السكبي بالامتناع عن قبول الاستقالة متى تحققت اركانها وشروطها *

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطامن قدم استقالته صريحة الى المديرية التعليمية بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٣ . *

ومن حيث ان المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على ان " للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة " ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد ... *

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان الاستقالة الصريحة المقدمة من العامل تعتبر مقبولة بحكم القانون اذا لم تبت فيها الجهة الادارية بالقبول أو الارجاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها متى كان طلب الاستقالة مكتوبا وغير معلق على شرط أو مقترنا بقيد . *

ومن حيث أن الطاعن وقد تقدم باستقالة مكتوبة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨ ولم يكن طلبه معلقا على شرط أو مقترنا بقيد ، ولم تبلغه جهة الادارة بإرجائها مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فإن استقالة الطاعن تعتبر مقبولة بحكم القانون بعد مضي ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها في تاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨ ويتعين على الجهة الادارية اصدار قرار بإنهاء خدمته اعتبارا من هذا التاريخ واعطائه شهادة بذلك مبينا بها مدة خدمته وسائر بياناته الوظيفية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب في تكلفة الواقعة الدعوى غير هذا المذهب حيث اعتبر الطاعن منقطعاً عن العمل بدون إذن لمدة أكثر من خمسة عشر يوما وقضى برفض دعوى الطاعن استنادا الى أن التفسير الصحيح لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة هو أن العامل المنقطع عن العمل بدون إذن المدة التي حددتها النص لا تعتبر خدمته منتهية حتما بمضي هذه المدة وإنما يلزم أن تصدر الادارة قرارا صريحا بذلك ، وهذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه يخالف ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب انتهاء خدمة العامل المنقطع عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوما بدون إذن اذا لم تتخذ حياله الاجراءات التأديبية ، فضلا عن ذلك فإن الثابت من الأوراق أن الطاعن تقدم باستقالة صريحة في ١٩٨٣/٣/٢٨ ولما لم تجبه الادارة لطلبية .نقطع عن العمل في ١٩٨٣/١٠/١ ومن ثم فإن التكييف الصحيح لواقعة الدعوى ينحصر في قبول الاستقالة الصريحة من عدمه وتحديد موقف الطاعنة في ضوء احكام المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وإن ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون حقيقا بالالفاء ، والقضاء بالعام قرار الجهة الادارية السلبي بالامتناع عن قبول استقالة الطاعن واعتبار خدمته منتهية اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٢٨ واعطائه شهادة تفيد ذلك وما يترتب على ذلك من آثار .»

(طعن ٤٩٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٢)

الفرع الثاني : الآثار المترتبة على تقديم الاستقالة الصريحة

أولاً - استمرار العامل في أداء واجبات وظيفته حتى تملضى المدة التى حددها القانون لاعتبارها مقبولة ، ان لم يبلغ قبل ذلك بقبول استقالته •

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لا يلتزم على تقديم العامل استقالته اعتباراً مقبولة فر تقديمها - يتعين على العامل الاستمرار فى أداء واجبات وظيفته حتى يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او رفضها أو تملضى المدة التى حددها القانون لاعتبارها مقبولة - أساس ذلك : - أن تعيين العامل فى الوظيفة ولو رغبته يخضعه لنظام الوظيفة العامة الذى يجعله مكلفاً بأداء واجباتها فى خدمة الشعب طبقاً لأحكام الدستور - يقول الاستقالة يدخل فى نطاق السلطة التقديرية للإدارة التى تترخص فيها بما يحقق المصالح العام وتستقل عن ثم يوزن مناسبات قرارها بما يحقق المصالح العام ولا معقب عليها فى هذا الشأن طالما أن قرارها يرفض قبول الاستقالة لا ينطوى على إساءة استعمال السلطة أو الانصراف بالغرض والغاية من منع العامل من الاستقالة وهو الحاجة الى خدماته دون مخالفة لأحكام الدستور والقانون •

المحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد قدم استقالته من عمله اعتباراً من ١٠/٩/١٩٨٠ ، ولم يوافق رئيس مجلس إدارة الهيئة المطعون ضدها على قبول الاستقالة وذلك بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٠ وأخطر المدعى بعدم الموافقة على الاستقالة فى ٢٩/١٠/١٩٨٠ ، وعليه فقد رأى الحكم المطعون فيه أن الجهة الإدارية قد أعملت سلطتها التقديرية فى شأن هذه الاستقالة وذلك تأسيساً على أن قبول الاستقالة من إطلاقتها التى تنصرف فيها بمحض اختيارها وتستقل بوزن مناسبات قرارها بما لا معقب عليها بهذا الشأن طالما أن قرارها

يرفض قبول الاستقالة المقدمة من المدعى لا ينطوى على إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن يعمل بالإدارة العامة لمشروعات الصرف بمحافظة المنيا وصدر قرار الهيئة المطعون ضدها رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٨٠ متضمنا نقله الى الإدارة العامة لمشروعات صرف مصر العليا بمحافظة قنا اعتبارا من ١٩٨٠/٩/٦ إلا أنه امتنع عن تنفيذ هذا النقل فأخطر بكتاب إدارة جنوب المنيا رقم ١٦٢٥ فى ١٩٨٠/١٠/٨ بسرعة إخلاء طرفه اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١١ إلا أن الطاعن قدم استقالته مكتوبة فى ١٩٨٠/١١/٨ لرئيس مجلس إدارة الهيئة فأفاد بكتابه رقم (٨٩) فى ١٩٨٠/١١/٥ بعدم قبول الاستقالة وضرورة إخلاء طرف الطاعن وتسلمه العمل بالجهة المنقول اليها فامتنع الطاعن عن تنفيذ ذلك وامتنع عن عمله من ١٩٨٠/١٠/٩ فأبلغت النيابة الادارية بذلك حيث حققت الأمر فى القضية رقم ٩٦ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فيما بنى عليه قضائه رفض الغاء القرار الصادر برفض قبول استقالة الطاعن من الخدمة على إطلاقه - لأن هذه السلطة من إطلاقاات الجهة الادارية التى لا معقب عليها هذا الرأى غير سديد ذلك أن المبدأ الدستورى والقانونى المقرر فى هذا الشأن هو ألا أجبار فى تولى الوظائف العامة أو الاستمرار فيها إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة وعلى سبيل الحصر فى القانون فالعمل حق وواجب وشرف تكلفه الدولة ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولادارة خدمة عامة ومقابل عادل والوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف القانونيين فيها فى خدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بإداء واجبه فى رعاية مصالح الشعب (المواد ١٣ ، ١٤ من الدستور) ولذلك اعتبرت الاستقالة فى قوانين العاملين المتعاقبة من أسباب انتهاء الخدمة ، وإن كانت هذه القوانين قد نظمت كيفية أعمال اثر الاستقالة وكيفية تقديمها بما يتلاءم مع رعاية حسن سير وانتظام المرافق العامة .

ومن حيث أنه تنظيميا لذلك فقد نصت المادة (٩٧) من القانون رقم ٤٧

لمسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلق على شرط أو مقيد بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الاجراء على أسبوعين بالاضافة الى مدة ثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة . فاذا ما احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى فقرة الثالثة .

كما نصت المادة (١٨) من ذات القانون على أن يعتبر العامل مقدما استقالته فى الحالات الآتية ١ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول « » .

ومن حيث أنه بناء على ذلك لا يترتب على تقديم العامل استقالته اعتباره مقبولة فور تقديمها بل يتعين على العامل الاستمرار فى أداء واجبات وظيفته حتى يبلغ اليه قرار قبول هذه الاستقالة أو يرفض قبولها أو تمضى المدة التى حددها القانون لاعتبارها مقبولة وأساس ذلك أن تعين العامل فى الوظيفة ولو برغبته يخضعه لنظام الوظيفة العامة الذى يجعله مكلفا بأداء واجباتها فى خدمة الشعب وذلك وفقا لصريح نص المادة (١٤) من الدستور .

تلك الواجبات التى تهم فى أداء الاعمال اللازمة للانتاج والخدمات

التي تتولاها مختلف مصالح وإدارات وأجهزة الدولة بصفة مستمرة ودائمة ومنظمة حتى تستمر حياة المواطنين وحياة الوطن .

ومن حيث أن الثابت، من الأوراق أن الطاعن قد قدم طلبا كتابيا مؤرخا ١٠/٨/١٩٨٠ باستقالته من عمله بعد نقله الى وظيفة غير وظيفته بنفسا للالتزامات التي قررها القانون من استمراره في العمل لحين قبول استقالته وفقا للمادة (٢٧) سائلة الذكر اذا انقطع عن العمل اعتصارا من ١٠/٩/١٩٨٠ ، وهو ما قامت الجهة الادارية معه باحالاته للنيابة الادارية للتحقيق معه ، فقرر بالتحقيق أنه قد قدم استقالته عن العمل لمسبب صدور قرار بنقله للعمل بقنا ، وأنه يقيم في المنيا ويشرف على أسرته بعد وفاة والده ، وانتهت النيابة الادارية بمذكرتها المؤرخة ٢٦/٣/١٩٨١ باتهامه بالامتناع عن تنفيذ قرار نقله الى ادارة صرف قنا ، وانقطاعه عن العمل بدون اذن أو عذر مقبول في غير حدود الاجازات المصرح بها قانونا ، وطلبت النيابة الادارية أولا : مجازاته اداريا ، ثانيا : انتهاء خدمة المخالف اعمالا لما تقضى به المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد أصدرت القرار رقم (٨١٣) لسنة ١٩٨٢ في ٣/١٠/١٩٨٢ بمجازاة الطاعن بخمسة شهر من أجره لامتناعه عن تنفيذ قرار نقله الى الادارة العامة لصيانة الصرف بقنا وانقطاعه عن العمل بدون اذن أو عذر مقبول ، وبفصله من الخدمة اعتصارا من ١٠/٩/١٩٨٠ . وقد تظلم الطاعن من القرار التاديبى ثم أقام طعنه عليه امام المحكمة التاديبية بمدينة أسيوط (الدائرة الثانية بإيداع عريضته في ١/١٢/١٩٨٢ حيث قيد الطعن تحت رقم ٧٢ لسنة ١١ القضائية وجلسة ٢٣/٤/١٩٨٥ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

ومن حيث ان المحكمة المذكورة قد أقامت قضاءها على ان القرار المطعون فيه والصادر برقم ٨١٣ لسنة ٨٢ في ٣/١٠/٨٢ بخمسة شهر من مرتب الطاعن وهى وقائع سابقة على انتهاء الخدمة وأنه لا تناقض من انتهاء خدمته للانقطاع عن العمل وبين هذا الجزاء للالتزام العامل بالاستمرار

في الفصل من وقت تقديم استقالته لحين البت فيها قبولاً أو رفضاً أو انقضاء الميعاد الذي حدده القانون لاعتبارها مقبولة طبقاً للمادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ وأنه بناء على الثابت من انقطاع الطاعن عن العمل بدون عذر وانطبق نص المادة على حالته يكون قرار الجهة الادارية محصل الطعن قائماً على سبب صحيح يبرره كما أن الجهة الادارية قد أوقعت جزاء ملائم للذنب الذي ارتكبه الطاعن ومن ثم يكون طعنه على القسور متعين الرفض .

ومن حيث أن ما ورد بهذا الحكم من أسباب لا لزوم لها للمبت في الطلب المحدد للطاعن وهو الغناء بقرار الجزاء بخمس شهر من مرتبه لا حجية له طبقاً للقوانين العامة ملائماً في حجية الاحكام .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه بالطعن المائل والتي اقامها الطاعن أمام محكمة القضاء الاداري قد أقيمت في ١٥/٢/١٩٨١ وقبل الدعوى أمام المحكمة التأسيسية بأسيرود وقد حدد طلباته بمحكمة القضاء الاداري بالغناء بقرار قبول الاستقالة من الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية المدعى عليها بالصرفات ومن ثم فإن الطعن المائل ينصرف بحسب الظاهر وفقاً لما حدده الطاعن الى قرار الهيئة المطعون ضدها الصادر في ٢٩/١٠/١٩٨٠ برفض قبول الاستقالة الا ان حقيقة هذا الطعن في القرار الطعن فيه أنه طعن بالضرورة والصمم - وبحسب الطبيعة القانونية والترتيب المنطقي للأمور وبناء على حقيقة ما يستهدفه الطاعن - في سران انتهاء خدمته بفصله والواردة في الهند (ثانياً) من القرار رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ٣/١٠/١٩٨٢ وموعد اقامة الطاعن دعواه أمام محكمة القضاء الاداري قرار رفض قبول استقالته يترتب عليه حقاً وبضرورة بطلان قرار فصله من الخدمة لانقطاع عن العمل ومن ثم فقد كان يتعين على الطاعن المذكور أن يطعن أمام محكمة القضاء الاداري في هذا القرار بفصله من الخدمة اعتباراً من ٩/١٠/١٩٨٠ ونفذ في ٣٠/١٠/١٩٨٢ وذلك في المواعيد طبقاً للإجراءات المحددة لذلك وهو ما لم يتم به المدعى أمام محكمة القضاء الاداري قبل صدور حكمها الطعين وحيث أنه فضلاً عما سبق فإن قبول الاستقالة التي يقدمها العامل هو من السلطات التقديرية للإدارة العامة

التي تترخص فيها بما يحقق الصالح العام وتستقل من ثم لوزن مناسبات قرارها بما يحقق الصالح العام ولا معقب عليها في هذا الشأن طالما إن قرارها يرفض قبول الاستقالة لا ينطوي على اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بالفرض والغاية من منع العامل من الاستقالة للمساعدة الى خدماته الى جبره بالمخالفة للقانون والدستور ولما كان الطاعن لم يقدم في أى من مراحل الدعوى أو الطعن ما يثبت اساءة الجهة الادارية باستعمال سلطاتها التي اختصها القانون بها بأن تفتت بما قرره من رفض لهذه الاستقالة غير وجه المصلحة العامة وصالح العمل وحاجته الى خدمات الطاعن في الوظيفة التي استقال منها أو حرمانه من حرية العمل وحيث أنه من نافلة للقول أن وصف الطاعن قرار نقله الى ادارة صرف قننا بالقوة القاهرة أمر غير مقبول لأن هذا النقل المفاجيء أمر من ضروريات الادارة البحيثة يستهدف حسن توزيع القوى العاملة مكانيا بما يحقق وجه أهداف المرفق العام والنقل المكاني غير مستحيل التنفيذ رغم ما فيه من مشقة تتعلق بما يترتب عليه في ظل مشاكل الاسكان وهو أمر عام يعاني منه الطاعن وغيره من العاملين كغيرهم من المواطنين ولا تبرر تلك المشقة التي تمثل طرفا عاما لتسجيل الغالبية العظمى من الموظفين العموميين امتناع الطاعن عن أداء واجباته ومباشرة أعمال وظيفته التي نقل اليها في خدمة الشعب ، مع اتضاد ما يجوز مباشرته من اجراءات للتظلم والطعن لإلغاء قرار النقل المذكور اذا كان قد صدر على خلاف احكام القانون ومقتضاء وحيث إن الطاعن لم يقدم ما يثبت من ظروف ملائمت هذا النقل ما يجعله سببا وسندا للتبديل على مخالفة القانون أو اساءة الادارة لاستخدام سلطاتها فيما يتعلق برفضها قبول استقالته ومن ثم فان النعي على الحكم الطعين يرفض النفاء قرار جهة الادارة برفض قبول استقالته من الخدمة وباعتباره لم يصدر مخالفا للقانون الصادر مشوب سوء استخدام السلطة على النحو السالف ذكره يكون على غير أساس سليم من الواقع والقانون خليق بالرفض *

ومن حيث أن خاسر الطعن ملزم بمصروفاته وفقا لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات *

(طعن ٩٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

ثانيا - الاستقالة الصريحة تؤتى آثارها متى استوفت شرائطها وانقضت المدة المقررة للبت فيها . ولجهة الإدارة إرجاء قبولها فحسب لمدة أسبوعين إعطاء العامل المستقيل شهادة تفيد إنهاء خدمته .

المادة رقم (١٤٩)

المبدأ :

الاستقالة الصريحة يجب أعمال آثارها طالما توافرت شروط قبولها .
وتتربط هذه الآثار في حق العامل طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حتما وبقوة القانون ، ويجب على الجهة الإدارية أن تصدر قرارا بإنهاء خدمة العامل المستقيل والا اعتبرت خدمته منتهية قانونا بمضى ثلاثين يوما على تاريخ تقديم الاستقالة ، ويجب في جميع الأحوال إعطاء العامل شهادة تفيد إنهاء خدمته وتضمن بياناته الوظيفية وإذا امتنعت الإدارة عن ذلك اعتبر امتناعها هذا قرارا سلبيا بالامتناع مما يحق معه لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذها وبإغفائه .

المحكمة :

د استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يتعين على الإدارة إثارة الاستقالة الصريحة التي يقدمها العامل طالما توافرت شروط قبولها بحيث لم تكن مقترنة أو معلقة على شرط ولم يكن العامل وقت تقديمها محالا إلى المحاكمة التأديبية .

وإن أعمال هذه الآثار يترتب في حق العامل طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حتما وبقوة القانون . ويجب على الجهة الإدارية أن تصدر قرارا بإنهاء خدمة العامل المستقيل والا اعتبرت خدمة منتهية قانونا بمضى ثلاثين يوما على تاريخ تقديم الاستقالة ، ويجب في جميع الأحوال إعطاء العامل شهادة تفيد إنهاء خدمته وتضمن بياناته الوظيفية وإذا امتنعت الإدارة عن ذلك

اعتبرت امتناعها هذا قرارا سلبيا بالامتناع مما يحقق معه لصاحب الشدان المطالبة بوقف تنفيذه وبإلغائه .

ومن حيث أن الجهة الادارية المختصة قد أحالت الطعون ضده الى التحقيق الادارى بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨ ولم تقبل الاستقالة المقدمة طبقا لنص المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقامت باتخاذ الاجراءات التأديبية ضده لانقطاعه عن العمل وتقديمه الى المحكمة التأديبية بأسبوط وحكمت هذه المحكمة بفصله من الخدمة وأصدرت الجهة الادارية قرارها واذ كانت هذه الاجراءات قد اتخذت ضده بانتهام خدمته تنفيذا لهذا الحكم اعتبارا من ١٩٨٦/٦/٢١ الامر الذى كان يجب عليها ومن باب أولى اصدار قرارها باعتباره مستقيلا طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد امتنعت عن اصدار قرار انتهاء خدمته ، فمن ثم يكون امتناعها هذا مخالفا لاحكام القانون ويتعين الحكم بالغاء القرار السلبى بالامتناع عن انتهاء خدمة الطعون ضده باعتباره مستقيلا حيث تلزم الجهة الادارية فى هذه الحالة باصدار هذا القرار واذا كان الحكم الطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ القرار السلبى بالامتناع من اعتبار الطعون ضده مستقيلا عملا بالمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومنحه شهادة تفيد ذلك فانه يكون قد صدر بناء على صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه غير مستند الى سند من القانون خليقا بالرفض » .

(طلعن ٢٢٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة أن الاستقالة حق للعامل مقبولة بحكم القانون بمضى ثلاثين يوما على تقديمها ولا يجوز للجهة الادارية أن ترفضها وانما يجوز لها فقط أن ترجى قبولها لمدة أسبوعين بخلاف مدة الثلاثين يوما ولأسباب

تتعلق بمصلحة العمل وذلك ما لم يكن محالا الى المحاكمة التأديبية - عدم اتضاد الجهة الادراية اى اجراء بشأن الاستقالة المقدمة من العامل خلال المدة القانونية تكون الاستقالة المقبولة من العامل مقبولة بحكم القانون بمضى ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها *

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طبقا لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالسولة فإن الاستقالة حق للعامل وتعتبر مقبولة بحكم القانون بمضى ثلاثين يوما على تقديمها ولا يجوز للجهة الادراية أن ترفضها وانما يجوز لها فقط أن ترجىء قبولها لمدة اسبوعين بخلاف مدة الثلاثين يوما ولاسباب تتعلق بمصلحة العمل وذلك مالم يكن محالا الى المحاكمة التأديبية *

ومن حيث أن الثابت أن المدعى (الطاعن) قد قدم انشاء نظرو الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بصورة ضوئية من طلب الاستقالة الذى تقدم به الى الجهة الادارية بتاريخ ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ ومؤشرا من الموجهين الاولين للغة العربية برفعه الى السيد / مدير عام ادارة ومط، ثم تأسر على الطلب بما يفيد التنبية على المدعى فى الاستمرار فى العمل لعين قبول الاستقالة واستكمال الاجراءات وقد وقع المدعى بما يفيد علمه بهذا التنبية كما قدم المدعى صورة ضوئية من طلب آخر كان قد تقدم به الى الجهة الادارية طلب فيه اعساده النظر فى موضوع رفض استقالته وقد تأسر عليه ايضا من الموجهين الاولين للغة العربية برفعه الى السيد / وكيل الوزارة *

ومن حيث أن المحكمة قد طلبت من الجهة الادارية موافاتها بمعلوماتها فى هذا الشأن وما تم بخصوص هذين الطلبين وأحيلت المحكمة نظرو الطعن مدة مرات لهذا السبب ولما لم تتلقى المحكمة أى رد على استفسارها المذكور قررت حجز الطعن للحكم بحالته *

ومن حيث أن المستفاد مما تقدم أن الطاعن قد تقدم بطلب استقالة من خدمة وزارة التربية والتعليم فى ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ ولم تتخذ جهة

الاذارة اى اجزاء بشأن هذه الاستقالة خلال المدة القانونية وبناء على ذلك
تكون الاستقالة المقدمة من الطاعن مقبولة بحكم القانون بمضى ثلاثين يوما
على تاريخ تقديمها (فى ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤) اذ لا يجوز للجهة الادارية
رفض الاستقالة المشار اليها وترتيبها على ذلك يتعين عليها اعمال مقتضاها
واصدار القرارات اللازمة لانهاء خدمة المدعى اعتبارا من تاريخ انتهاء الثلاثين
يوما على تاريخ تقديمها .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه
قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون وجانب الصواب فى
تطبيقه ، ويتعين والحالة هذه القضاء بالغائه ، وبالفاء قرار الجهة
الادارية السلبى بالامتناع عن انتهاء خدمة المدعى وما يترتب على ذلك من اثار
والزامها بالمصروفات .

(طعن ٧٩ لسنة ٢٠٢ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين
المستقلين والدولة - يتعين على العامل الذى قدم استقالته من عمله ان
يستمر فى هذا العمل الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او الى انقضاء
الميعاد المنصوص عليه وهو خمسة اربعون يوما من تاريخ تقديم
الاستقالة - المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد اوردت
الحالات التى يعتبر العامل فيها مقبما استقالته واوجبت اصدار العامل
كتابة بعد انقضاء مدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى
الحالة الثانية - لا يجوز اعتبار العامل مستقिला فى جميع الاحوال اذا كانت
قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقضاءه عن عمله .
المقصود الاجراءات التأديبية وليست المحاكمة التأديبية :

الحكمة :

ومن حيث انه من العيب الاول للطعن على الحكم المطعون فيه وهو

الخطأ في القانون فإنه لما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم العاملين الجنديين بالدولة ينص في المادة (٩٧) منه على أنه :

• للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .
ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب
البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت
الاستقالة مقبولة بحكم القانون

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة
العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين
بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

ويجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول
الاستقالة أو الى أن يقضى اليه انقضاء المصوح عليه في الفقرة الثالثة .

ومن حيث أنه يستفاد من حكم هذه المادة أنه يتعين على العامل الذي
قدم استقالته من عمله الاستمرار في هذا العمل الى أن يبلغ اليه قرار
قبول الاستقالة أو الى انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة
وهو خمسة اربعون يوما من تاريخ تقديم الاستقالة .

ومن حيث أن الثابت - في الطعن المرفوع - أن الطاعن تقدم باستقالته
في ١٩٨٧/١١/٢٦ ، وأبلغ بقرار رفض هذه الاستقالة في ١٩٨٧/١٢/١٦
وانقطع عن عمله اعتبارا من ١٩٨٨/١/٣ ، ومن ثم فإنه تطبيقا لنص المادة
(٩٧) من قانون العاملين المشار اليه فإنه كان يتعين عليه الاستمرار في
الخدمة حتى ١٩٨٨/١/١٠ ، تاريخ انقضاء خمسة اربعين يوما على
تاريخ تقديم استقالته حتى يمكن اعتبار استقالته مقبولة بحكم القانون ، وإذا
انقطع الطاعن عن عمله قبل هذا التاريخ فإنه لا يستفيد من احكام المادة
المشار اليها ويعتبر منقطعا عن عمله اعتبارا من ١٩٨٨/١/٣ ، ومن ثم فإنه
متى ثبت ذلك يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير مستند الى اساس سليم
من القانون مما يستوجب طرحه جانباً .

ومن حيث انه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه والذي يتعلق بمخالفته لقانون والقصور في التصويب فإن المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه .

« يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالات الآتية : -

(١) إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية .

(٢) إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين إذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

(٣)

ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد انقطع عن العمل اعتباراً من ١٩٨٨/١/٣ وقامت الجهة الإدارية بموجب كتابيها رقمي ١٠٤ و ٩ في ١٤/١/١٩٨٨ بإذاره بالعودة إلى عمله - وذلك على عنوانه بطنطا كفر الخادم شارع الزاوية رقم ٢١ ، وفي ١٩٨٨/١/٢٥ تقرّر إحالة الموضوع إلى الشؤون القانونية بالإدارة التعليمية بطنطا ، التي ارتأت حالية الطاعن إلى النياية الإدارية للتحقيق معه في انقطاعه عن العمل في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ومتى كان ذلك فإن الطاعن قد اتخذت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ، ومن ثم لا يعتبر مستقلاً من الضبطة بالتطبيق لنص الفقرة الأخيرة من المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنوه عنها ، وبالتالي يكون ما ذهب إليه من أنه قد أحيل إلى المحاكمة التأديبية بعد انقضاء شهر على انقطاعه لا يستند

الى أساس سليم من القانون ، ذلك أن المادة المشار اليها قد نصت على اتخاذ الاجراءات التأديبية وليست المحاكمة التأديبية وواضح مما تقدم أن الاجراءات التأديبية ضد الطاعن قد بنات بأحالة مريض عن انقطاعه عن العمل الى الشئون القانونية بالادارة التعليمية بطنطا في ١٩٨٨/١/٢٥ ويترقب على ما سبق أن هذا الوجه من وجه الطعن لا يتفق مع القانون مما يستوجب طرحه جانباً » .

(طعن ١١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٦)

الفرع الثالث

حدود سلطة جهة الإدارة في رفض طلب الاستقالة

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

المادة (٩٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - لا تملك جهة الإدارة سوى أرجاء قبول استقالة العامل لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطاره بذلك على ألا تزيد مدة الأرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة - مؤدى ذلك : أن جهة الإدارة لا تملك رفض استقالة العامل - الفقرة الثانية من المادة (٧٢) من قانون العاملين المدنيين السابق كانت تقضى بجواز أرجاء قبول الاستقالة دون النص صراحة على تحديد مدة زمنية لهذا الأرجاء - مقتضى هذا الاختلاف في الصياغة أن المشرع كان حريصا على عدم جواز رفض الاستقالة وعلى ألا تزيد مدة الأرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى المدة التي يجب البت خلالها في طلب الاستقالة وهي ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها - هذا كله ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقتونا بقيد .

المحكمة :

ومن حيث أن نقطة النزاع تتحصل فيما إذا كان يجوز لجهة الإدارة أن ترفض في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة أن ترفض قبول الاستقالة .

ومن حيث أن المادة ٩٧ من القانون المذكور تنص على أنه : للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ، ولا تنتهى الخدمة إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون

ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقييد . وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة ايجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

ومن حيث ان جهة الادارة لا تملك - وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧ سالفة الذكر - الا ارجاء قبول استقالة العامل لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطاره بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة وبهذه المناسبة فان جهة الادارة لا تملك رفض استقالة العامل ليس ابل على ذلك من ان الفقرة الثانية من المادة ٧٢ من قانون العاملين المدنيين السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كانت تقضى بجواز ارجاء قبول الاستقالة دون النص صراحة على تجديد مدة زمنية لهذا الارجاء . ومقتضى هذا الاختلاف في الصياغة ان المشرع كان حريصا على عدم جواز رفض الاستقالة كما كان حريصا على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى المدة التي يجب البت فيها في طلب الاستقالة وهي ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها ، والتي اعتبر المشرع ان عدم البت في طلب الاستقالة خلال هذه المدة قبول لها بحكم القانون وذلك كله بطبيعة الحال ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقييد .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد / (المظعون ضده) تقدم بطلب استقالة من وظيفته في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ فبرت عليه جهة الادارة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ برفض قبول هذه الاستقالة ومن ثم يكون قرارها بالرفض مخالفا لاحكام قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ولا آتربث اثر وبهذه المثابة تكون خدمة المظعون ضده قد انتهت بمضى ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه طلب الاستقالة .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك ، وكان الحكم المظعون فيه قد ذهب

هذا المذهب فإنه يكون قد أصاب وجه الحق والصواب في قضائه والتزم
جانب الفهم الصحيح للقانون ، ويكون الطعن فيه منهجا أساسا متعين
الرفض .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
برفضه والزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات .

(طعن ٢٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

الفصل الرابع مبدأ الاستقالة عن الاستقالة

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

قرار قبول الاستقالة في مفهوم المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - يصدر بهدف تحقيق إرادة العامل في ترك الخدمة - وإن عاد ويأبى ونغيته في الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية فلا مانع من إجابته لذلك .

الفقوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع فاستقرت المادة (٩٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو مقترناً بفيد . وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه

واستبانت الجمعية أن العامل المعروضة حالته وإن كان قد تقدم بطلب استقالته حدد فيه تاريخ نفاذها اعتباراً من ١/٥/١٩٨٤ ، فأصدر مجلس إدارة شركة القطاع العام التي يعمل بها القرار رقم ٨٤/٦٤ بقبول استقالته اعتباراً من التاريخ الذي حدده . إلا أن المذكور قد عدل عن استقالته قبل أن يدخل القرار المشار إليه حيز التنفيذ الفعلي وقبل التاريخ المشار إليه ، فليس ثمة ما يمنع قانوناً من استجابة الشركة لهذا المدول ، على اعتبار أن قرار قبول الاستقالة في مفهوم المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مسالفة للذكر - إنما يصدر بهدف تحقيق إرادة العامل في ترك

الضخمة ، فإن عاد وأبدى رغبته في الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية فلا مانع من اجابته لذلك وعليه فيكون قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٨٤/٧٨ في ١٩٨٤/٤/٢٨ الفاء قراره السابق بقبول استقالة العامل المذكور ، صحيحا لا مطعن عليه . وبالقالي فلا وجه لاعمال قواعد اعادة التعيين بالنسبة للحالة المعروضة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى صحة القرار الصادر من مجلس ادارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية بالفاء قراره السابق بقبول استقالة السيد /

(ملف رقم ٢٠٤/٢/٨٦ في ١٩٩٠/٥/٢)

الفصل الثالث : الاستقالة الضمنية

الفرع الاول : قرينة الاستقالة الضمنية
اولا - الاستقالة الضمنية تقوم على قرينتين :

القاعدة رقم (١٥٤)

المقدمة :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - وضع المشرع قرينتين بشأن الاستقالة الضمنية - القرينة الاولى : - هي قرينة تقديم الاستقالة وتستفاد من واقعة الانقطاع بدون اذن او عثر مقبول بعد توجيه الانذار - القرينة الثانية هي قرينة قبول الاستقالة وهي مستفادة من انقضاء الشهر التالي للانقطاع دون اتخاذ الاجراءات التأديبية خلالها - القرينة الثانية لا تتحقق الا بعد تحقق قرينة تقديم الاستقالة - المقصود بالانقطاع السقوط يبيد منه ميعاد الشهر في الاستقالة الضمنية هو الذي يبدأ من اليوم السادس عشر في الانقطاع المتصل او اليوم الواحد والثلاثين في الانقطاع غير المتصل - لا وجه للقول بأن ختمه الصامل المقطع تعتبر منتهية بقوة القانون من تاريخ الانقطاع المتصل - أساس ذلك - ان لكل حالة اثرها .

المكسمة :

ومن حيث انه من المقرر ان القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة لا تقتضى المطالبة بالفائتها ووقف تنفيذها وجوب سبق التظلم منها كما ان الطعن عليها لا يلتقي بميعاد مادامت حالة الامتناع قائمة ومستمرة .

ومن حيث ان المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه : يعتبر العامل ملحقا استقالته في الحالات الآتية : -

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان يعذر

مقبول وفي هذه الحالة يجوز السلطة المختصة أن تقدر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فإذا لم يقلد العامل اسباباً تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لانقطاعه هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الثانية .

٣ - إذا التحق بخدمة أية جهة اجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمته العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة في هذه الجهة الاجنبية .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الاحوال إذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر الحالى لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة اجنبية .

ومن حيث أن النص المتقدم انشأ قرينتين قانونيتين القرينة الاولى هي قرينة تقييد الاستقالة وهي مستفادة من واقعة الانقطاع عن العمل مدة متصلة تزيد على خمسة عشر يوماً أو مدة منقطعة تزيد عن ثلاثين يوماً بحساب السنة بدون اذن ودون عذر مقبول وذلك بعد توجيه اذار الشار اليه في النص أما القرينة الثانية فهي قرينة قبول الاستقالة وهي مستفادة من انقضاء مدة الشهر التالي للانقطاع دون اتخاذ اجراءات تأديبية خلالها .

ومن حيث أن أعمال قرينة قبول الاستقالة يقتضى تحديد المقصود بالانقطاع الذي يبدأ منه ميعاد الشهر الذي تعتبر الاستقالة مقبولة بانقضائه دون اتخاذ اجراءات تأديبية .

ومن حيث أنه بالنظر إلى أن قرينة قبول الاستقالة لا يمكن أن تحقق إلا بعد تحقق قرينة تقديم الاستقالة وهذه القرينة الأخيرة لا تتحقق إلا بانقضاء مدة الانقطاع المتصل (١٥) يوماً أو الانقطاع المتقطع لمدة تزيد على ٢٠ يوماً في السنة كما أن المشرع حدد المدة التي تعتبر الاستقالة مقبولة بانقضائها سواء في الاستقالة الضمنية والاستقالة الصريحة (المادة ٩٧ من القانون المذكور) فإن المعنى المقصود بالانقطاع الذي يبدأ من ميعاد الشهر في الاستقالة الضمنية يكون هو تاريخ اكتمال مدة لانقطاع التي تتحقق بها قرينة تقديم الاستقالة اليوم السادس عشر من الانقطاع المتصل أو المستمر أو المتوالي أو اليوم الحادي والثلاثين من الانقطاع المتقطع أو غير المتصل .

ولا محل للاحتجاج بنص المادة المذكورة على أن الخدمة تعتبر منتهية من تاريخ الانقطاع المتصل أي من بداية الانقطاع المتصل لأن هذا النص ورد في نطاق الآثار المترتبة على تحقق قرينة قبول الاستقالة بحكم القانون على خلاف الآثار المترتبة على ذلك في حالة الانقطاع المتقطع وهي انتهاء الخدمة من اليوم الثاني لاكمال مدته أما النص المنشئ لقرينة قبول الاستقالة فقد ورد عاماً مطلقاً لينمحل حالتي الانقطاع المتصل والمنقطع وتوحيد الحكم فيها يقتضي اكتمال مدة الانقطاع الذي تتحقق به قرينة تقديم الاستقالة .

ومن حيث أن المستظهر من الأوراق أن المظنون ضدها انقطعت عن العمل بغير إذن اعتباراً من ١٩٨٥/٩/١ واستمر انقطاعها أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ومن ثم تكون قرينة الاستقالة قد تحققت في شأنها في اليوم التالي لانقضاء خمسة عشر يوماً على تاريخ بدء الانقطاع ويكون للإدارة أما اختيار خدمتها منتهية من تاريخ الانقطاع أو اتخاذ الإجراءات التأديبية قبلها خلال الشهر التالي لتاريخ تحقق قرينة الاستقالة واكمالها وإذا كان الثابت من الأوراق أن الإدارة أحالت الطاعنة إلى التحقيق الإداري في ١٩٨٥/٩/٢٩ متخذة بذلك أولى الإجراءات التأديبية قبلها وذلك قبل انقضاء مدة الشهر التي تنتهي في ١٩٨٥/١٠/١٧ .

حيث أحيلت بعد ذلك إلى النيابة الإدارية لاتخاذ إجراءات محاكمتها

الأمميين ومن ثم تنتفى قرينة قبول الاستقالة في حقها ولا تعتبر خدمتها منتهية وتظل علاقتها الوظيفية بالإدارة قائمة ومستمرة وهو ما ينتقل معه ركن الجسدية في الطلب المستعجل ويكون لذلك الحكم المطعون فيه وقد أجابها إلى هذا الطلب قد جانب صحيح حكم القانون خليفاً بالالفاء . وإذا كان الطعن المائل على سند من القانون فعن ثم يتعين إلزام المطعون ضدها بالمصروفات عملاً بالأداة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(بحكم ١١٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)

ثانياً - الانتطاع عن العمل

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

امتناع العامل عن تنفيذ امر النقل الى جهة اخرى يعتبر انتطاعاً عن العمل دون إذن او عشر مقبول .

المحكمة :

ليس صحيحاً ما أشار اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار إنهاء خدمة المدعية بني على عدم تنفيذها للقرار الصادر بنقلها لأن الثابت من الأوراق أن المدعية انقطعت عن عملها دون إذن أو عشر مقبول استمرت على موقفها هذا رغم انذارها كتابة من جانب جهة الإدارة إذا كان انتطاع المذكورة عن العمل قد جاء لاحقاً لصنوبر قرار نقلها ، فإن اقتناعها بعدم مشروعية هذا القرار أو سلوكها سبيل الطعن عليه حتى ولو حكم بإلغاء قرار النقل فيما بعد لم يكن ليجيز لها قانوناً الامتناع عند تنفيذه أو الانتطاع عن العمل في الجهة التي نقلت اليها ، بحسبان أن القرارات الإدارية واجبة النفاذ بمجرد صدورها . وتبعا لذلك يكون القرار الصادر بإنهاء خدمة المدعية قد قام على سبب صحيح يبرره وجاء مطابقاً لحكم القانون خاصة وإن إعادة تعيين المدعية في هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في تاريخ سابق على إنهاء خدمتها واستمرارها في خدمة هذه الهيئة إلى ما بعد ذلك إنما يؤكد انصراف نيتها عن الاستمرار في خدمة الهيئة المدعى عليها .

(طعن ١٠٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة - انتطاع العامل عن العمل لا يكون إلا لأجازه يستحقها في حدود الإجازات المقررة له قانوناً - الانتطاع عن العمل بدون إذن أو عشر مقبول يشكل مخالفة تأديبية في حق العامل المتقطع لما يترتب على هذا الانتطاع من الإخلال بسير أرفق العام .

الحكمة :

• ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء فجائيا للطاعن وفي وقت غير لائق ودون سابق استئذان خاصة وأن مديرية التربية والتعليم بيورسعيد وافقت بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢١ على اقامة الطاعن بالعمل وتسليم العمل فعلا وظل يعمل بها ، وتمت ترقيته من مدرس الى مدرس أول حتى تاريخ اخطار المدرسة التي يعمل بها بضرورة اخلاء طريقه بناءً على الحكم الطعن ليقتضى اصدار قرار يفصله ، أي أنه ظل يعمل خمس سنوات ونصف كاملة سابقة على صدور الحكم المشار اليه •

ومن حيث أنه قد ثبت للمحكمة من الأوراق المقدمة من الطاعن والتي لم تحضرها الجهة الادارية ان السيد مدير شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بيورسعيد قد خاطب ناظر مدرسة صلاح الدين الايوبي الابتدائية مقررًا ان المديرية وافقت بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢١ على اقامة السيد / (الطاعن) بالعمل بالمدرسة ، حيث أنه كان منقطعاً عن العمل بتاريخ ١٩٨١/٩/٢ ، وطلب موافاته بأجل وخمس صور من اقرارات القيام وحرف موافاه من تاريخ تسلمه العمل ، كما قدم الطاعن صورة ضوئية من اقرار قيامه بالعمل يفيد استلامه العمل بالمدرسة مسالفة الذكر إعتباراً من ١٩٨٣/٨/١ - كما قدم الطاعن صورة ضوئية من التقارير السنوية التي حصل عليها خلال أعوام : ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ وأخيراً صورة ضوئية من القرار رقم ٤١١ الصادر في ١٩٨٥/٩/٢٤ من مديرية التربية والتعليم بيورسعيد شئون العاملين / حصر وظائف وقضى بترقية الطاعن وآخرين من وظيفة مدرس ابتدائي (ب) الى مدرس ابتدائي (أ) •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد استند فيما قضى به من فصل الطاعن من الخدمة الى انقطاعه عن العمل لمدة زادت على سبع سنوات متصلة الامر الذي يستتف منه عزوفه عن الوظيفة وعدم رغبته فيها وهو الامر الذي تبين عدم صحته من واقع المستندات مسالفة الذكر ، والتي تثبت اقامة الطاعن بالعمل بمدرسته وتسلمه العمل بها إعتباراً من ١٩٨٤/٨/١ واستمراره فيه على النحو المشار اليه حتى صدور الحكم

المطعون فيه ، ومن ثم فإن هذا التصكم يكون قد بنى على سبب غير صحيح مما يستوجب الغاء فيما قضى به من فصل الطاعن عن الخدمة .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد انقطع عن العمل اعتباراً من ١٩٨١/٩/٣ حتى ١٩٨٢/٧/٣١ بدون إذن أو سبر قانوني ، وإذ حظر المشرع على العامل في المادة (٦٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الانقطاع عن العمل إلا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة قانوناً ، ولما كان الانقطاع عن العمل دون إذن أو صدر مقبول بشكل مخالف تاديبية في حق العامل المنقطع لما يترتب عليه من الاخلال بسير المرفق العام ، لذلك فإن الطاعن يكون قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفي ، ومن ثم يتعين مساءلته تاديبياً ولذا فإن المحكمة تقضى بمجازاته بخمس عشرة يوماً من مرقه .

(ملعن ٢٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

المواد ٤١ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - انقطاع العامل عن عمله بدون إذن وهي غير الاحوال المقررة قانوناً يشكل خطأ ادارياً في حقه - يترتب عليه حرماته من اجراء عن مدة الانقطاع - يستوجب المساءلة التأديبية عن هذا الخطأ - اذا استمر العامل منقطعاً عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً متتالية أو تزيد على ثلاثين يوماً غير متتالية في السنة فانه يعتبر مقسماً استقالة من الخدمة - وهذه القرينة مقررة لمصلحة الجهة الادارية التي يتبعها العامل - لها سلطة تقديرية في أن تعتبره مستقلاً وتنتهي خدمته أو تتخذ منه الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل - إذ اتخذت الجهة الادارية الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع فلا يجوز اعتباره مستقلاً - يواجه العامل في هذه الحالة المساءلة التأديبية - يخق للمحكمة التأديبية الحكم بأى من الجزاءات التأديبية

الواردة في القانون - في هذه الحالة يعتبر العامل مستمر في خدمته وتترتب كافة الانوار المترتبة على استمرار خدمته - طالما أن العلاقة الوظيفية قائمة بتعين ترتيب آثارها وأعمال مقتضاها - مقتضى استمرار الخدمة طوال انقطاع العامل الذي لم يتقرر إنهاء خدمته الإعتداد بهذه المدة في استحقاقه للعلاوة الدورية في مواعيدها - لا يجوز حرمانه منها أو تأخير ميعاد استحقاقها - لا يجوز حرمان العامل من علاوة دورية كاملة أو من نصفها إلا بمقتضى الحكم التأديبي الصادر من الجهة المختصة - لا يجوز إسقاط مدة الانقطاع من خدمته إذا أن هذا الأمر لم يرتبه المشرع إلا في الحالة التي يتقرر فيها إعقاره مستقبلا دون اتخاذ إجراءات تأديبية ضده .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالرجوع الى النصوص التشريعية المتعلقة بالنزاع المعروض يبين أن المادة ٤١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التي يشغلها وفقاً لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرفق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر لدرجة وظيفته . وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة . ويسرى ذلك على من يعاد تعيينه دون فاصل زمني وبالنسبة لمن يعاد تعيينه بفاصل زمني تستحق العلاوة في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين . ولا تنفي من موعد استحقاق العلاوة الدورية ، ويصدر بمنح العلاوة قرار من السلطة المختصة .

ومن حيث أن المادة ٧٤ من القانون المشار اليه تنص على أنه « إذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية . ويجوز للسلطة المختصة أن تقرر حساب مدة الانقطاع من أجازاته ومنحه أجره إذا كان له رصيد منها يسمح بذلك » .

وتنص المادة ٨٠ من القانون ذاته على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : ١ - الإنذار ٠ ٢ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ٣ - الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ٤ - الحرمان من نصف العلاوة الدورية ٥ - الوقف عن العمل ٦ - تأجيل الترقية عن استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين ٧ - خفض الأجر في حدود علاوة ٨ - خفض إلى وخليفة في الدرجة الأدنى مباشرة ٩ - خفض إلى وخليفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية ١٠ - الإحالة إلى المعاش ١١ - الفصل من الخدمة ٠٠٠٠ »

.....

وتنص المادة ٩٨ من القانون ذاته على أنه « يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية :

- ١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ٠٠
- ٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصل في السنة ٠٠ وفي الحالتين يتعين إذار العامل كتابة ٠٠
- ٣ - إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص ٠٠ ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية ٠ »

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص التي أوردها المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أن انقطاع العامل عن عمله بدون إذن وفي غير الأحوال المقررة قانونا يشكل خطأ إداريا في حقه يترتب عليه طبقا لنص المادة ٧٤ من هذا القانون حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع فضلا عن مسئوليته التأديبية عن هذا الخطأ ، فإذا ما استطل هذا الانقطاع إلى المدة المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون بأن استمر العامل منقطعا عن العمل بدون مصوغ مشروع لمدة تزيد على خمسة عشر يوما متتالية

أو تزيد على ثلاثين يوما غير متتالية في السنة فإنه تقوم قرينة قانونية مؤداها اعتباره مقبدا استقالته من الخدمة وهي قرينة مقررة لمصلحة الجهة الادارية التي ينتمي العامل فإن شاءت أعملتها في حقه واعتبرته مستقila فتنتهى خدمة العامل وإن لم تشأ ذلك اتخذت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل وفي الحالة الاخيرة لا يجوز اعتبار العامل مستقila طبقا لتصريح نص المادة ٩٨ المذكورة وإنما يواجه العامل في هذه الحالة المسألة التأديبية التي قد تنتهى بتوقيع الجزاء التأديبي عليه بواسطة السلطة الادارية المختصة أو بواسطة المحكمة التأديبية طبقا للاحكام المنظمة لذلك قانونا والتي تخول للسلطة الادارية المختصة توقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٠ سالفه الذكر عدا جزاء الاحالة الى المعاش وجزاء الفصل من الخدمة بينما يحق للمحكمة التأديبية الحكم بأى من الجزاءات التأديبية الواردة في هذه المادة بما في ذلك الجزاءين الأخيرين .

ومن حيث أن الثابت في الواقعة المعروضة أن الجهة الادارية لم تعمل في حق العامل المدعى بالقرينة القانونية المشار اليها ولم تقرر اعتباره مستقila وتنتهى خدمته بسبب انقطاعه للخدمة السالفه الذكر وإنما سلكت المسلك الآخر الجائز لها قانونا بأن قررت اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالى لانقطاعه ثم قررت تسليمه العمل بعد عودته من الانقطاع مع مجازاته تأديبيا بخصم خمسة عشر يوما من مرتبه فإنه لا مفاص في الحالة المعروضة من اعتبار خدمته مستمرة طوال فترة الانقطاع ، ذلك أن المشرع قصر حكم إسقاط مدة الانقطاع عن الخدمة على الحالة التي تقرر فيها الجهة الادارية أعمال مقتضى القرينة القانونية السالفه في حق العامل باعتباره مستقila وبالتالي انتهاء خدمته ، فتردد تاريخ انتهاء الخدمة الى تاريخ انقطاعه عن العمل في حالة الانقطاع المستمر لأكثر من خمسة عشر يوما متتالية ، كما يرتد هذا التاريخ الى تاريخ اكتمال مدة الانقطاع لأكثر من ثلاثين يوما في حالة الانقطاع غير المتتالي خلال السنة الواحدة طبقا لهذا النص ومن ثم تعتبر الخدمة منتهية اعتبارا من التاريخ الذي حصدته المشرع ، حتى لو تراخى صدور القرار الإداري بانتهاء الخدمة الى تاريخ لاحق . أما في الحالة التي لا تعمل فيها الجهة الادارية مقتضى قرينة

الاستقالة المشار إليها وإنما تنجيه الى اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل العامل فإنه لا حصل لاسقاط مدة الانقطاع من خدمة هذا العامل والا يعد ذلك تطبيقاً للحكم التشريعي السالف في غير موضعه وهو الامر المخالف لصريح نص المادة ٩٨ السالفة والتي تقضي بعدم جواز اعتبار العامل مستقيلاً في هذه الحالة ومن ثم فلا مناص من اعتبار خدمته مستمرة طوال هذه الفترة وترتيب كافة الاثار المترتبة على استمرار خدمته والاصل أنه طالما أن العلاقة الوظيفية قائمة فيتمتع ترتيب آثارها وأعمال مقتضاها فلا يجوز نزع مدد منها أو تهاوي الحق فيها بغير نص صريح في التشريع يقضى بذلك .

وعلى هذا المقتضى فإنه يتعين أعمال مقتضى استمرار الخدمة طوال فترة الانقطاع المشار إليها بالنسبة للعامل الذي لم يقرر انتهاء خدمته . وبالتالي يتعين الاعتداد بهذه المدة في استحقاقه للعلاوة الدورية في مواعيدها بحيث لا يجوز حرمانه منها أو تأجيل ميعاد استحقاقها ومما يؤكد ذلك أن نص المادة ٤١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة السالف يقضي باستحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السالفة ، أما بالنسبة لمن يعاد تعيينه بفواصل زمنية تستحق العلاوة في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين ، ولم يرد النص على جواز الحرمان من العلاوة الدورية أو نصفها إلا في المادة ٨٠ من هذا القانون بصدد توقيع العقوبات التأديبية بواسطة السلطة الادارية المختصة أو المحكمة التأديبية ، ومن ثم فلا يجوز حرمان العامل من علاوة دورية كاملة أو من نصفها الا بمقتضى القرار التأديبي أو الحكم التأديبي الصادر من الجهة المختصة حينما سلف . ولا حصل لاطلاق القول بحرمان العامل من العلاوة الدورية طوال فترة انقطاعه عن العمل كآثر حتمي لهذا الانقطاع دون صدور قرار أو حكم تأديبي على النحو السالف ، لأن هذا القول هو بمثابة سلب لحق من حقوق العامل واسقاطه عنه دون نص يبيح ذلك بل هو بمثابة الجزاء التأديبي في غير موضعه ومن لا يملك توقيعه أو انزاله وبالمخالفة لاحكام القانون خاصة وأن المشرع حدد الاثار المترتبة على الانقطاع والتي تتحصل طبقاً للمادة ٧٤ في حرمان العامل

عن اجره طوال مدة الغياب طالما ان جهة الادارة لم تقبل عذره ، كما حددها المشرع طبقا للمادة ٩٨ أما في اعتبار خدمته منتهية من تاريخ الانقطاع وما في مساءلته تأديبيا عن الانقطاع دون اعتبار خدمته منتهية ، فلا يجوز في الصالة الاخيرة حرمانه من العلاوة الدورية الا بحكم أو قرار تأديبي على النحو السالف ، كما لا يجوز فيها إسقاط مدة الانقطاع من خدمته اذ ان هذا الاثر لم يرتبه المشرع الا في الصالة التي يتقرر فيها اعتباره مستقيلا دون اتخاذ اجراءات تأديبية ضده .

ومن حيث ان الثابت في الواقعة المعروضة ان الجهة الادارية اصدرت قرارها المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٣ بحرمان المدعى من العلاوات الدورية المنصاه اليها استنادا الى مجرد انقطاعه عن العمل في الفترة السالفة ودون حكم أو قرار تأديبي بذلك ، اذ قد اقتصر القرار التديبي السابق صدره ضد المدعى في ١٩٨٤/٢/٢٦ على مجازاته بخمسة عشر يوما من مرتبه كما ان القرار المطعون فيه صدر رغم ان الجهة الادارية اتجهت الى عدم اعمال قرينة الاستقالة الضمنية في حق المدعى فان قرارها المطعون فيه بعد مخالفا للقانون لسلبه حقا من حقوق المدعى دون سند قانوني مشروع على النحو المبين سافا ، الامر الذي يكون معه هذا القرار حقيقيا بالانقضاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الاداري خالف هذا الوجه من النظر انتهى الى تأييد حكم المحكمة الادارية بطلان القاضى برفض الدعوى موضوعا ، فانه يكون حقيقيا بالانقضاء .

(طعن ١١٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

كقاعدة عامة - لا يجوز الانقطاع عن العمل الا في حدود الاجازات المسموح بها - يستثنى من ذلك حساب مدة الانقطاع بدون اذن في الاجازات لذا قدم العامل اسباب لغيابه لتقبلها الادارة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٤١/٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : « وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة » ، وتنص المادة ٦٢ من القانون ذاته على أنه : « ولا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله إلا لأجازه يستحقها في حدود الاجازات المقررة » كما تنص المادة ٧٤ على أنه : « إذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابيه وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية ، ويجوز للسلطة المختصة أن تقرّر حساب مدة الانقطاع من اجازاته ومنحه أجره إذا كان له رصيد منها يسمح بذلك » ، في حين تنص المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٣ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن تزداد مرتبات العاملين بالدولة و ٠٠٠ الموجودين بالخدمة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٤ برأقع ستين جنيها سنوياً ، وتمنح هذه الزيادة بعد العلاوة الدورية المستحقة للعامل في تاريخ العمل بهذا القانون ٠٠ ، بينما تنص المادة (٥) من ذات القانون على أن « يعمّل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٤ » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن قانون العاملين المدنيين بالدولة اصقن تنظيمياً ، فبقيا للممد التي ينقطع فيها العامل عن عمله فلم يجز - كقاعدة عامة - الانقطاع عن العمل إلا في حدود الاجازات المسموح بها ، واستثناء من ذلك ، اجاز حساب مدة الانقطاع بدون إذن في الاجازات إذا قدم العامل اسبابها لغيايه تقبلها الادارة .

وإذا كان الثابت من واقعات الحال أن السيد/جمال أحمد محمد عبدالغنى منح اجازة بحدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ٢٩/١٠/١٩٨٣ لاستكمال دراسته بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأنه ولئن انقطع عن عمله من اليوم التالي لانتهاء مدة اجازته وصدر القرار رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٤ بإنهاء خدمته اعتباراً من هذا اليوم إلا أنه أعيد تعيينه في وظيفته السابقة .

اعتباراً من ٢١/١١/١٩٨٤ ووافقت لجنة الاجازات من جانبها على منح
اجازة دراسية بدون مرتبة من تاريخ انقطاعه عن العمل حتى تاريخ اعتماد
قرار اللجنة في ٣/١١/١٩٨٤ وهو ما يفي عنه أصلاً كونه منقطعاً عن
عمله هذه الفترة ، وتضمني ، من ثم ، مدة خدمته متصلة بلا انقطاع الامر
الذي يقتضي معه القول وجوباً بأحقية في العلاوة الدورية المقررة في
١٩٨٤/٧/١ وكذلك الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ حيث
لا يلهي مبرر أو يستوي مسوغ شرعي بإجاز من أجله الحرمان من أى منهما .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
السيد / جمال احمد محمد عبد الفنى للعلوة الدورية المستحقة في
١٩٨٤/٧/١ والزيادة المقررة في القانون ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وفق
شروطه المقررة .

(ملف ١٢٥٢/٤/٨٦ بجلسة ١٠/٤/١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين
بالدولة تفصيلاً بأنه - يعتبر العامل مقوماً استقلاله اذا انقطع عن عمله بغير
اذن أكثر من خمسة عشر يوماً التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بغير مقبول -
هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة
الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا يجب حرمانه من أجره
عن هذه المدة - اذا لم يقدم العامل اسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه
الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل - أيضاً
يعتبر العامل مقوماً استقلاله اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقيله جهة الادارة
أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة
في اليوم التالي لاكتمال هذه المدة يتعين باتذار العامل كتابة بعد انقطاعه -
اذا قامت جهة الادارة باتذار العامل كتابة خلال المدة المقررة على عنوانه
الثابت لديها محذرة اياه من أن انقطاعه عن العمل سيقرب عليه انتهاء خدمته

أن لم يعد الى عمله ويقدم العذر المقبول عن الانقطاع - أن هي قامت بذلك فانها تكون قد أوفت بالتزامها المقرر قانونا - على من يدعى عدم وصول الإنذار أن تقيم الدليل على ذلك بكافة طرق الإثبات .
المحكمة :

وحيث أن المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية : -

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة ، فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع ، أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عمله بغير إذن تقلبه جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة في اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية » .

وحيث استقر قضاء هذه المحكمة على أنه إذا قامت جهة الادارة بالإنذار العامل كتابة خلال المدة المقررة على عنوانه الثابت لديها محفزة ليهاء من انقطاعه عن العمل سيترقب عليه انتهاء خدمته ان لم يعد الى عمله ويقدم العذر المقبول عن الانقطاع ، فان هي قامت بذلك فانها تكون قد أوفت بالتزامها المقرر قانونا ، وعلى من يدعى عدم وصول الإنذار الى علمه أن يقيم الدليل على ذلك بكافة طرق الإثبات ، فان اقيم الدليل على عدم وصول الإنذار الى علم المنقطع طبقا للمجرى العادي للامور ، أو على عدم اتخاذ جهة

الادارة لهذا الاجراء او انذاره على غير محله الثابت لديها فقد قرار انهاء
المقدمة شكله القانوني المشترط لصحته وسلامته وتعين القضاء ببطلانه ..

وحيث انه بأعمال مقتضى النصوص والمبادئ المقدمة على واقعة
المنازعة ، وكان الثابت من الاوراق أن الطعون ضده حصل على اجازة
بدون مرتب اعتباراً من ١٩٧٩/٨/١ حتى ١٩٨٠/٨/٣١ لموافقة زوجته
المشورة الى ليبيا ، وبعد الموافقة على طلبه الحصول على اجازة بدون
مرتب لمدة عام شأن لذات السبب ثبت لجهة الادارة أن جهة عمل
زوجته لم توافق على تجديد اجازتها لمدة عام شأن وتم اخطارها بالعودة
للعمل ، فبادرت جهة الادارة الى انذار الطاعن على عنوانه بليبيا
المعروف لديها - وهو معهد جميلة الازمرلى طرف الاستاذ عبد الفتاح
السمان بالعودة للعمل وذلك بالخطابات ارقام ٢٧٦٥ فى ١٩٨٠/١٠/٩ ،
٧٦٠١ فى ١٩٨٠/١١/٦ ، ٣٥٢ فى ١٩٨١/١/٢٤ وأخطرت فى هذه
الخطابات بأنه فى حالة عدم العودة للعمل ستتخذ تجاهه الاجراءات
القانونية لانهاء خدمته بسبب الانقطاع عن العمل ، وطلباً من جهة
الادارة بوصول هذه الخطابات الى علم الطاعن ، ولعدم عودته لاستلام
عمله ، فقد اصدرت هذه الجهة القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ المؤرخ
١٩٨١/٣/١٩ وهو القرار المطعون فيه - متضمناً انهاء خدمته اعتباراً من
١٩٨٠/٩/١ للانقطاع عن العمل بدون اذن ..

وحيث أن اوراق الطعن جميعها تقطع بأن آخر عنوان للطاعن ثابت
لسدى جهة الادارة عن واقع ملف خدمته هو « ١٦ شارع النهضة بندير
سوهاج » ، ولا يوجد بالاوراق دليل واحد على صحة العنوان الذى
تم انذار الطاعن عليه بليبيا وهو « معهد جميلة الازمرلى - طرف الاستاذ
عبد الفتاح السمان » بل الثابت مما قدمه الطاعن أن عنوانه بجمهورية
ليبيا يغير هذا العنوان تماماً ، مما يقطع بأنه لم يصل الى علم الطاعن
اياً من هذه الانذارات او الخطابات التى وجهتها له جهة الادارة على
هذا العنوان الاخير ، الامر الذى يضحى معه القرار الصادر بانهاء خدمته

فالقدا شرط سلامته من الناحية القانونية ، وبالتالي فان اقتضاده ضد
اصداره لهذا الشرط الشكلي . الجوهرى يترتب عليه بطلانه .

ولا ينال من ذلك ان المسادة ٧٦/٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
توجب على العامل/اخطار جهة الادارة التابع لها باى تغيير يطرأ على
محل اقامته ، اذ ان مخالفة هذا النص تقيم مسئولية العامل التأديبية عن
ذلك ولكنها لا تعفى الادارة من اذاره على عنوانه الثابت لديها دون اى
عنوان آخر ما دام العامل لم يخطر بها بعنوانه أو محل اقامته الجديد
أو اى تغيير يحدث فى هذا الشأن ، والثابت مما سلف بيانه ان جهة
الادارة المطعون ضدها قد تجاهلت عنوان الطاعن الثابت لديها بملف خدمته
وقامت بانذاره على عنوان آخر لا ينهض دليل أو قرينة فى الأوراق على
ان الطاعن كان يقطن به .

ولما كان هذا هكذا وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استند
فى القضاء برئض الدعوى على انقطاع الطاعن المدة الموجبة لاعتباره
مستقيلا ، وان جهة الادارة اذنته على عنوانه بجمهورية ليبيا تبين انه
غير مقيم به وهو « معهد جميلة الازمرلى طرف الاستاذ عبد الفتاح
السمان » فانه يكون قد اخطأ فى تحصيل الوقائع ومن ثم فى تطبيق
القانون . وهو ما يتعين معه القضاء بالغاء هذا الحكم وكذا بالغاء القرار
للمطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وحيث ان من يخسر الدعوى أو الطعن يلزم مصاريفه اعمالا لنص
المسادة ١٨٤ مرافعات .
(طعن ١٢٥٧ لسنة ٣٦٠ - جلسة ١٩٩٣/٧)

ثالثا - مهلة السنة شهويرة المقررة بقرار مجلس الوزراء في
١٦/٨/١٩٧٥ لاتقطاع العامل المعار عقب الاعارة *

قاعدة رقم (١٦٠)

المادة :

تعتبر مخالفة قرار انتهاء الخدمة للقاعدة التنظيمية التي قررها مجلس
الوزراء في ١٦/٨/١٩٧٥ عيبا لا يعدم القرار المطعون فيه وإنما يصمه
بالبطلان - أثر ذلك نقيض الطعن على مثل هذه القرارات بالمواعيد المقررة
بقانونا *

المادة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان معار لجامعة
البصرة بجمهورية العراق وأن اعارته قد انتهت في ١/٩/١٩٧٨ حين أتم
السنة الرابعة ولم توافق الجهة الطاعنة على تجديد اعارته للسنة الخامسة
والأذنته بتاريخ ٧/١١/١٩٧٨ على عنوانه بالعراق بأنها عازمة على انتهاء
خدمته تطبيقا لحكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار
نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك اعتبارا من ١/١١/١٩٧٨. تاريخ
انتهاء مهلة الشهرين التي منحتها له ولكن المطعون ضده لم يعد إلى
العمل فعمدت الجهة الادارية إلى إنهاء خدمته بالقرار رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٧٨
وقد تظلم المطعون ضده من هذا القرار بتاريخ ٢٥/٨/١٩٨٢ وأخطره
الجهة الادارية الطاعنة بعدم قبول نظامه شكلا لتقديمه بعد المبرماد
وفلك في ٢/١٠/١٩٨٢ - فقام برفع دعواه الصادر فيها الحكم محل
الطعن المائل بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٣ بعد قوات أكثر من أربع سنوات على
صدور القرار المطعون فيه استنادا إلى أنه قرار منعهم ، وهو قول لم
يستند إلى سند صحيح من القانون حيث لم يشب هذا القرار خطأ جسيم
كما أنه لم يصدر بناء على غصب للمسلطة ، وإنما صدر من سلطة
مختصة بإصداره واستنادا إلى حكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ - في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وكل ما يشوبه هو
مخالفة قاعدة تنظيمية قررها مجلس الوزراء اعتبارا من ١٦/٨/١٩٧٥

وهو عيب لا يعلم القرار المطعون فيه وإن كان يصح بالبيان مما يتعين معه أن يتقيد الطعن فيه بالمواعيد المقررة قانوناً ، وإن كان المطعون ضده لم يراع هذه المواعيد واستند في طعنه عليه إلى مجرد الدعوى بأنه قرار متعمد نعم ثم يكون طلب الخالفه غير مقبول شكلاً لتقديمه بعد الميعاد وهو عين ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه مستنداً إلى جميع حكم القانون .

(طعن ٢٤٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٥)

المادة رقم (١٦١)

المبدأ :

المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - تخويل جهة الإدارة امكانية إنهاء خدمة العامل الذي ينقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً ، ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازة أو اعادة مجروح له يهما ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية عذراً تقبله الجهة الإدارية ، فإذا لم يقدم العامل عذراً مبرراً للانقطاع أو تقديم عذراً لم تقبله الجهة الإدارية أصدرت الإدارة قراراً بإنهاء خدمته اعتباراً من تاريخ انقطاعه باعتباره مستقلاً - صدور قرار مجلس الوزراء في ١٩٧٥/٨/٦ بمد تلك المهلة إلى ستة أشهر وهي المهلة التي يستطيع فيها العامل المنقطع تبرير أموره وتحديد موقفه من حيث العودة قبل انتهائها لاستلام العمل مع تقسيم العذر المبرر للانقطاع - المقصود بذلك التيسير على العاملين المعارين بالخارج ممن يتعرض عليهم إنهاء ارتباطاتهم هناك خلال الخمسة عشر يوماً المشار إليها في المادة ٩٨ سالفة الذكر .

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما يتبعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان مخالفته للقانون تأسيساً على أن المحكمة قد استغفلت من عدم عودته عقب انتهاء اعارته لعمله قريبة على الاستقالة وهذا يجيز للأدارة اعتباره مستقلاً طبقاً لاحكام المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وإن هذا الاستخلاص من أصول غير متقنة له ولا مؤدية إليه

فانه بالرجوع الى احكام المادة ٩٨ المذكورة يتبين انها تنص على انه
» يعتبر الحامن مقدما استقالته في الحالات الاتية : -

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان
بعذر مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم
هذه الاسباب ورقضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن
العمل ٠٠٠٠ ، ويخول هذا النص لجهة الادارة امكان انتهاء خدمة العامل
الذى ينقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما ولو كان
ذلك بعد انتهاء اجازة او اصابة مصرحا له بهما - ما لم يقدم خلال
الخمس عشرة يوما التالية عذرا تقبله الجهة الادارية فاذا لم يقدم العامل
عذرا مبررا للانقطاع او قدم عذرا لم تقبله الجهة الادارية اصدرت
الادارة قرارا بانهاء خدمته اعتبارا من تاريخ انقطاعه باعتباره مستقبلا .

ومن حيث انه تيسيرا على العاملين المعارين بالخارج ممن يتعذر
عليهم انتهاء ارتباطاتهم هناك خلال الخمسة عشر يوما المشار اليها في
المادة ٩٨ سألقة الذكر فقد صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٧٥/٨/٦
بمد تلك المهلة الى ستة اشهر وهي المهلة التي يستطيع فيها العامل المنقطع
تجهيز اموره وتحديد موقفه من حيث العودة قبل انتهائها لاستلام العمل
مع تقديم العذر المبرر للانقطاع .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان جهة الادارة قد ارسلت الى الطاعن
انذارا بتاريخ ١٩٨١/٤/٢ تنذره فيه بالعودة الى عمله خلال ستة اشهر
والا اتخذت ضده اجراءات المادة ٩٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨
باعتباره منقطعاً عن العمل - في حين اصدرت الادارة قرارها المطعون فيه
بانتهاء خدمة الطاعن في ١٩٨١/٧/٥ اي قبل انقضاء مدة الستة اشهر
التي تضمنها الانذار المشار اليه والتي قضى بها قرار مجلس الوزراء
سألف الذكر ومن ثم فان قرار انتهاء خدمة الطاعن على هذا النحو يكون
قد صدر مخالفا للقانون اذ انه تمشيا مع الحكمة التي من اجلها صدر
قرار مجلس الوزراء المذكور بمد المهلة الى ستة اشهر بدلا من الخمسة

عشر يوما. الواردة بالمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السائل
 الاشارة اليها كان يتعين على جهة الادارة الانتظار حتى فوات المسدة
 التي منحها للطاعن بمقتضى اذارها المشار اليه والتي كان من المفروض
 ان تنتهي في ١٩/٨/١٩٨١ محسوبة من التاريخ الحقيقي والسليم لانتهاء
 السنة الثامنة للأعارة اذ تمت اعارة الطاعن للمرة الاولى لمدة سنة
 اعتبارا من ٢٥/٢/١٩٧٣ وظلت تجدد لمدة سبع سنوات على هذا الأساس
 وليست محسوبة من ١٢/١١/١٩٨٠ باعتباره التاريخ الذي حددته الجهة
 الادارية موعدا لانتهاء اعارة الطاعن للسنة الثامنة استنادا الى ان هذا
 التاريخ الميلادي يوافق يوم ١٦/١/١٤٠١ من السنة الهجرية تاريخ انتهاء
 تجديد عقد الطاعن طبقا لما اقرته إدارة شؤون العاملين والذي ينص
 عليه اصدرت النية قرارها رقم ١٨٨٧ لسنة ١٩٨٠ في ١١/١١/١٩٨٠
 والذي نص في المادة الاولى منه على انه : « اعتبارا من ٢٥/٢/١٩٧٣
 تجديد اعارة السيد/ محمد صلاح الدين احمد الطوشي لمدة عامين
 آخرين (السبع والثامن) تنتهي في ٢٢/١١/١٩٨٠ للعمل لدى وزارة
 الداخلية بالملكة العربية السعودية » وهذا ما نصه الطاعن الى
 تقديم تظلم الى رئيس الهيئة في ٤/١٢/١٩٨٠ لتعديل قرار تجديد
 الاعارة لتصبح نهايتها ٢٠/٢/١٩٨١ الا ان ادارة شؤون العاملين انتهت
 في مذكرتها المؤرخة ٢٥/١/١٩٨١ الى رفض هذا التظلم . وقضلا عما
 تقدم فانه ثابت من الأوراق ان جهة الادارة بعد ان ارسلت اذارها سالف
 الذكر للطاعن وكان قد سبق له تقديم طلب اليها بمد اعارته لمدة عام
 آخر اى للعام التاسع على التوالي - عادت جهة الادارة فأرسلت
 للطاعن خطابه المؤرخ ١٨/٥/١٩٨١ تطالبه فيه بتقديم شهادة من وزارة
 الداخلية السعودية بتجديد عقده لديها للنظر في تجديد اعارته . ويضاف
 الى ذلك ايضا سبق قيام الادارة باصدار قرارها بترقية الطاعن بالاختيار
 الى الدرجة الاولى في ٧/٥/١٩٨١ اى بعد ارسالها للانذار المشار اليه
 بتاريخ ٢/٤/١٩٨١ بما ينبى ان الادارة قد اتصفت بخطوات جديدة
 نحو تجديد اعارة الطاعن للعام التاسع مما لا يسوغ معه بعد ذلك
 استناد قراره الطاعن قرب بالهاء خدمته باعتباره مستقila دون الالتزام
 بمهلة الستة اشهر المقررة بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والتي

تضمنتها الانتذار المذكور محسوبة اعتباراً من ١٩٨١/٢/٢٠ وليس اعتباراً من ١٩٨٠/١١/٢٢ على النحو السالف بيانه تفصيلاً .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم يكون قرار جهة الادارة باصدار قرارها المطعون فيه بانهاء خدمة الطاعن باعتباره مستقيلاً قد صدر على نحو مخالف للقانون واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون جديراً بالالغاء .

(ملعن ٦٢٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

ملخصه رقم (١٦٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ قد تضمن توجيهها ملزماً لاجهزة الدولة بمنح المعارين والذين في اجازة خاصة بدون مرتب مهلة ستة شهور بعد انتهاء مدة الاعارة أو الاجازة - ذلك ليتمكنوا من انهاء شغلهم بالبلاد التي يكونون بها - عدم جواز انتهاء خدمة المعارين والذين في اجازة خاصة بدون مرتب الا بعد مضي مهلة الستة اشهر واستمرارهم في الاعارة أو الاجازة بدون مرتب - لان انتهاء هذه المهلة دون العودة الى العمل يتحقق معها قرينة الاستقالة الضمنية .

الحكمة :

ومن حيث ان أيضاً كان الرأى حول ما اذا كانت جهة الادارة المطعون ضدها قد اصدرت مقرر الطاعنة قبيل اصدار قرارها بانتهاء خدمته ، وما اذا كان يجب عليها ان ترسل الانتذار على عنوانه بالسعودية وليس على عنوانه بالاسكندرية ، وما اذا كان قد علم بالانتذار من صدره ، كان الثابت من الاوراق ان جهة الادارة قد اصدرت للقرار المطعون فيه قبيل مضي ستة شهور على انتهاء مدة اجازته بدون مرتب في السعودية ، اذ انتهت هذه الاجازة في ١٩٨٣/٥/٣١ في حين انها انتهت خدمته في ١٩٨٣/٢/٦ ، وهو ما يخالف قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ والذي تضمنه توجيهها ملزماً لاجهزة الدولة بمنح المعارين والذين في اجازة

خاصة بدون مرتب مهلة ستة شهور بعد انتهاء مدة الاعارة أو الاجازة
ليتمكنوا من انتهاء شكونهم بالبلاد التي يكونون بها ، وقد جرى قضاء هذه
الحكمة على عدم جواز انتهاء خدمة هؤلاء الا بعد مضي المهلة المشار
اليها واستمرارهم في الاعارة أو الاجازة بدون مرتب ، باعتبار ان انتهاء
هذه المهلة دون عودة الى العمل يتحقق معها قرينة الاستقالة الضمنية ،
والذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون جديرا بالالفاء •

ومن حيث ان جهة الادارة المطعون ضدها قد اهدرت اعمال احكام
قرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر ، فان قرارها بانتهاء خدمة مورث
الطاعنة يكون غير سليم وجديرا بالالفاء مع ما يترتب على ذلك من آثار
أخصها اعادة تسوية معاش مورثها على أساس تاريخ وفاته التي تمت
في صام ١٩٨٣ خلال السنة شهور المنزه عنها والقالية لتاريخ انتهاء
مدة اجازته بدون مرتب بالسعودية •

ومن حيث المدعى خسر دعواه فيجب الزامه بدفع مصروفاتها محملا
بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات • »

(طعن ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٩١)

رابعاً - قرينة الاستقالة الضمنية مقررة لصالح جهة الإدارة

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أقام المشرع قرينة قانونية مقتضاها اعتبار المائل مستقلاً استقالة ضمنية إذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية بغير إذن ودون أن يقدم عذراً مقبولاً - هذه القرينة مقررة لصالح جهة الإدارة إن شاعت أعمالها واعتبرت ختمته منقبة اعتباراً من تاريخ الانقطاع وإن شاعت لم تعملها وانضمت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع بحسب ما تراه محققاً للمصلحة العامة - إذا لم تتخذ ضد العامل انقطع الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع فإن مسئلة هذا يكشف عن اتجاه إرادتها إلى أعمال تلك القرينة القانونية باعتباره مستقلاً استقالة ضمنية وانها ختمته .

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما تنعى به الجهة الإدارية للطامنة على الحكم المعلوم فيه بأنه خطأ في تطبيق القانون وتأويله فيما أسند إليه بأن الجهة الإدارية لم تقدم ما يفيد اتخاذها أي إجراء تأديبي ضد المعلوم ضدها خلال الشهر التالي للانقطاع ، فإن هذا النفي في محله فإنونا ذلك أن الثابت من الأوراق أن المعلوم ضدها قد انقضت من العمل امتنعاً من العمل ١٩٨٦/٣/١١ ثم أحالتها إدارة حلوان التطعيمية إلى التحقيق الإداري بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٩ أي خلال الشهر التالي للانقطاع محسوباً من اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع وهو اليوم الذي تحقق فيه قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من حكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أن يعتبر المائل مقبلاً استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية فإنه يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بمسئور مقبول .. فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو تقدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - ... ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .. وإن مفاد هذا النص أن المشرع أقام قرينة قانونية مقتضاها اعتبار العامل مستقيلا استقالة ضمنية إذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير إذن ودون أن يقدم عذرا مقبولا .

وإن هذه القرينة مقربة لمصالح جهة الإدارة من شاعت أعملتها واعتبرت خدمته منتهية في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ الانقطاع ، وأن شاعت لم تعملها واتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع بحسب ما تراه محققا للمصلحة العامة ، ولما إذا لم تكن قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع فإن مسلها على هذا الوجه يكشف عن اتجاه أرائها إلى أعمال تلك القرينة للقانونية باعتباره مستقيلا استقالة ضمنية وإنهاء خدمته .

ومعنى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتحويله وإذا قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه على الرغم أن جهة الإدارة قد انحلت المظنون ضدها قضى بوقف تنفيذ لى التحقيق الإدارى بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٩ بمعد انقطاعها من العمل في ١٩٨٦/٣/١١ أى خلال الشهر التالي للانقطاع محسوبا على النحو سالف البيان ، الأمر الذى ينتهى به ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام

المطعون ضدها المصروفات عن الدرجتين عملاً بأقلامه ١٨٤ من قانون
المراحمات » .

• (طعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٣ ق بجلسته ١٩٩١/٤/٢)

في نفس المعنى :

• (طعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسته ١٩٨٧/٦/٢)

• طعن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسته ١٩٨٦/٥/٢٥

• طعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسته ١٩٨٦/٤/٢٧

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة مفادها - المشرع اقام قرينة قانونية مقتضاهما اعتبار العامل مستقila لاستقالة ضمنية إذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير إذن وبدون أن يقدم عذرا مقبولا - هذه القرينة مقرونة لصالح الجهة الادارية - ان شاعت أعمالها واعتبرت العامل المنقطع عن العمل مستقila ومنتفية خدمته من تاريخ الانقطاع وان شاعت لم تعلمها واتخذت هذه اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع - يصيب هذا الميعاد من تاريخ تحقق هذه القرينة أي في اليوم السادس عشر للانقطاع لا يفيد الجهة الادارية ان تتخذ الاجراءات التأديبية قبل تحقق القرينة .

المحكمة :

« ومن حيث ان الجهة الادارية الطاعنة تؤسس طعنها المائل بالنقض على الحكم المطعون فيه بمخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله الى انها قد اتخذت ضده الاجراءات التأديبية حيث أحالته الى التحقيق بتاريخ ١٩٨٣/٩/١ بعد أن انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٢٠ أي خلال الشهر التالي للانقطاع وأنها بذلك تكون قد تمسكت برابطة التواظف القائمة بينهما ، ولا يعتبر امتناعها التالي عن انتهاء خدمته بشكل قرارا سلبيا يجوز طلب وقف تنفيذه »

ومن حيث انه عن هذا النعى قيد مردود ذلك ان الميعاد القانوني الواجب اتخاذ الاجراءات التأديبية خلاله والتي تكشف عن مسلك الجهة الادارية في عدم اعمال القرينة القانونية المستفادة من حكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على اعتبار العامل الذي ينقطع عن عمله السدد المنصوص عليها في هذه المادة مستقila استقالة ضمنية انما يصيب هذا الميعاد من تاريخ تحقق تلك القرينة وهو اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع المتحصل على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بحيث انها اذا تابرت

الجهة الادارية الى اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل بدء الميعاد المذكور فانها تكون على هذا الوجه قد خالفت القانون اذ قضت المادة ٩٨ انشأها اليها على انه (يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الاتية :

(١) اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان يعذر مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم اسبابا تبرر الانقطاع او يقدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ٠٠

(٢) ٠٠٠ ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ٠٠) ، وان مفاد هذا النص ان المشرع اقام قرينة قانونية بمقتضاها اعتبار العامل مستقila استقالة ضمنية اذا انقطع عن العمل اكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير اذن ودون ان يقدم عذرا مقبولا ، وان هذه القرينة مقررة لصالح الجهة الادارية ان شاءت اسفلها واعتبرت خدمته منتهية في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ الانقطاع . وان شاءت لم تعملها واتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال النهر التالي للانقطاع بحسب ما تراه محققا للمصلحة العامة ، وان هذا الميعاد يحسب من تاريخ تحقق تلك القرينة اى في اليوم السادس عشر للانقطاع بما مؤداه انه لا يفيد لها ان تتخذ الاجراءات التأديبية قبل تحقيق هذه القرينة والا اعتبر تصرفها على نحو غير كاشف عن ادارتها في عدم اعمال القرينة القانونية المشار اليها في عدم اعتبار العامل في هذه الحالة مستقila استقالة ضمنية مادامت هذه القرينة لم تكن قد تحققت في تاريخ اتخاذ الاجراء التأديبي .

ومتى كان ذلك ، وكان الثابت ان المطعون ضده قد انقطع عن عمله اعتبارا من ٨٣/٨/٢٠ ثم احالته الجهة الادارية الى التحقيق بتاريخ ١٩٨٣/٩/١ اى قبل تحقيق القرينة القانونية المستفادة من حكم المادة ٩٨ سالف الذكر على النحو سالف البيان ، والتي تحقق في هذه الحالة في اليوم السادس عشر للانقطاع ، فان الجهة الادارية تكون بذلك قد اتخذت الاجراءات التأديبية ضد المطعون ضده قبل حلول الميعاد المنصوص عليه في

عذه المادة وهو الشهر التالي للانقطاع محضويا من تاريخ تحقيق تلك القرينة ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى ذلك فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، ومن ثم فإن النص عليه بهذا الوجه لا يكون قائما على أساس سليم من القانون متعين الرفض » .
(طعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٤ ق - بجلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبسطة :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - المشرع اقام قرينة قانونية مقتضاها اعتبار العامل مستقिला استقلاله ضمنية اذا انقطع عن العمل اكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير اذن ويكون ان يقدم عذرا مقبولا - هذه القرينة مقررة لصالح جهة الادارة ان شاعت اعمالها واعتبرت العامل المنقطع خدمته منتهية اعتبارا من تاريخ الانقطاع وان شاعت لم تعملها وانضمت ضمنه اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع - اذا لم تقم هذه الاجراءات التأديبية خلال هذا الميعاد فإن مسلك جهة الادارة يكشف عن اتجاه ارادتها الى اعمال تلك القرينة باعتباره مستقिला استقلاله ضمنية وانتهاء خدمته - يعتبر امتناعها عن انتهاء خدمته في هذه الحالة قرارا ادائيا سليما - عندئذ يحق للعامل ان يطعن فيه بالانلغاء .

المحكمة :

« ومن حيث انه بالنسبة للطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣١ قضائية المقام من رئيس هيئة مفوضي الدولة ، فإنه يقوم بالنسبة على الحكم المطعون فيه بأنه اخطأ في تطبيق القانون وتاويله استنادا الى القول بأنه من تقضى أعمال حكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أنه لا يقترب على واقعة الانقطاع عن العمل بذاتها انقسام رابطة التوظيف طالما ان الثالث ان جهة الادارة لم تعمل في شأن المسمى قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من حكم هذه المادة باصدار القرار الاداري المتضمن انتهاء خدمته للانقطاع عن العمل ، وأنه بالتالي يكون قرارها

السلبى بالامتناع عن انتهاء خدمة المدعى (المطعون ضده) واعطائه ما يفيد ذلك متفقا وصحيا بالقانون ، ويتعين لذلك الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض الدعوى .

ومن حيث أنه عن هذا النعى ، فإنه مردود بأن المستفساد من حكم المادة ٩٨ المشار إليها هو أن المشرع أقام قرينة قانونية مقتضاها اعتبار العامل مستقبلا استقالة ضمنية إذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما متتالية يغير اذن ودون أن قدم عذرا مقبولا وأن هذه القرينة مقسرة لصالح جهة الادارة ان شاءت عملتها واعتبرت خدمته منتهية في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ الانقطاع وان شاءت لم تعملها واتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى للانقطاع بحسب ما تراه محققا للمصلحة العامة ، أما اذا لم تكن قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال هذا الميعاد ، فإن مسلكا على هذا النحو انما يكشف عن اتجاه اراتها الى أعمال تلك القرينة القانونية باعتباره مستقبلا استقالة ضمنية وانتهاء خدمته ، ويعتبر امتناعها عن انتهاء خدمته في هذه الحالة قرارا اداريا سلبيا ، إذ تنص هذه المادة على أنه (يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية : -

(١) اذا انقطع عن العمل بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) ولا يجوز اعتبار العامل مستقبلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل (١٠٠) وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن العامل المنقطع عن العمل لأسد المنصوص عليها في المادة ٩٨ سالفة الذكر ، يعتبر مقبدا استقالته اذا لم تكن الاجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل محسوبا من تاريخ تحقيق قرينة الاستقالة الضمنية وهو اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع ، بما مؤداه أن امتناع جهة الادارة

عن اصدار قرار بانتهاء خدمته في هذه الحالة انما يشكل قرارا اداريا سلبيا يحق للمعامل ان يطعن فيه بالالغاء ومن ثم فلا يكون ثمة وجه للنقض على الحكم المطعون فيه ، وقد ذهب الى ذلك بانه قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برفض هذا الطعن .

ومن حيث انه عن الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢١ قضائية المقام من الجهة الادارية (محافظة بور سعيد) بالنقض على الحكم المطعون فيه بانه اخطأ في تطبيق القانون وتاويله استنادا الى ان الثابت من الاوراق انها قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاع المطعون ضده عن العمل حيث انها احالته الى التحقيق بتاريخ ١٩٨٤/٢/٤ ، وانها بذلك تكون اراستها قد اتجهت الى عدم اعمال القرينة القانونية المستفادة من حكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في صدر المطعون ضده باعتباره مستقبلا من الخدمة استقالة ضمنية ، وان الحكم المطعون وقد استند في قضائه الى انها لم تتخذ ضده اجراءات تأديبية خلال اليعاد المذكور ، يكون بذلك قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله .

ومن حيث انه عن هذا النص ، فانه في محله قانونا ذلك ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده قد انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٢/١٢/٢٨ تم احالته الى الجهة الادارية الى التحقيق بتاريخ ١٩٨٤/٢/٤ اي خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل محسوبة من تاريخ تحقيق قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من حكم المادة ٩٨ سالف الذكر وهو اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع ، من ثم فان خدمة المطعون ضده لا تعتبر قد انقضت عن العمل بحكم القانون حيث استلمت الجهة الادارية حقها في الميعاد القانوني واتخذت حيال المطعون ضده الاجراءات التأديبية ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب ونقض بالغاء القرار السلبى بالامتناع عن انتهاء خدمة المدعى (المطعون ضده) اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل فان الحكم فيه يكون على هذا الوجه قد اخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك الحكم بالغاءه والقضاء برفض الدعوى .

ومن حيث انه عن الصروفات ، يلتزم بها المطعون ضده عن الدرجتين عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٣٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

خامسا - قرينة الاستقالة الضمنية قابلة لاثبات العكس

١ - تقييم العامل العذر المبرر لانقطاعه ينفي عنه نية العزوف عن الوظيفة .

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

العامل الذى ينقطع عن عمله مدة تزيد على خمسة عشر يوما متصلة يقيم قرينة قانونية على رغبته فى ترك الخدمة - وذلك باتخاذ موقفه ينفى عن انصراف نيته فى الاستقالة بحيث لا تسدع ظروف الحال أى شك فى دلالة على حقيقة المقصود - هذه القرينة تقبل اثبات العكس اذا قدم العامل العذر المبرر لانقطاعه عن العمل فور انقطاعه - انتفاء القول بذلك بان انقطاعه كان بنية العزوف عن الوظيفة - حتى يعد تلقيه الانذار المقرر فى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - انتفاء قرينة الاستقالة عن العامل المتقطع لا ينفي جواز مساعلته تائيبيا عن ذلك الانقطاع دون اذن .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان " يعتبر العامل مقدما استقالته فى الحالات الاتية : -

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بمعذر مقبول. وفى هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة ان تقرّر عدم حرمانه عن هذه المدة فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة تعتبر خدمته منتهية فى هذه الحالة من اليوم التالى لاحتمال هذه المدة .

وفى الحالتين السابقتين يتعين أنذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام فى الحالة الاولى وعشرة أيام فى الحالة الثانية .

٢ - اذا النقص بخدمة اية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفى هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة فى هذه الجهة الأجنبية ولا يجوز اعتبار العامل مستقila فى جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل او لالتحاقه بالخدمة فى جهة أجنبية .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص - خاصة الفقرة الاولى منه التى تحكم النزاع - أن العامل الذى يتقطع عن عمله مدة تزيد على خمسة عشر يوما متصلة يفيم قرينة قانونية على رغبته فى تركه الخدمة وذلك باتخاذيه موقفاً ينبىء عن انصراف نيته فى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أى شك فى دلالته على حقيقة المقصود ويمثل هذا الموقف فى اصرار العامل على الانقطاع عن العمل ، وتتلقى هذه القرينة اذا ثبت من ظروف الحال أن انقطاع العامل كان لحضر مقبول ومن باب أولى تتلقى هذه القرينة اذا ما تقدم العامل بالحضر لانقطاعه عن العمل فور انقطاعه لانه بذلك ينقض القول بأن انقطاعه كان بنية عزوفه عن الوظيفة والرغبة فى الاستقالة ، ، حتى ولو تبين أن الانذار الذى تدرج بها غير صحيحة فقدم مسحة الانذار التى تدرج بها العامل كمبرر لانقطاعه تنفى قرينة الاستقالة الضمنية بالرغم من انها قد تصلح سببا للمؤاخذة التأديبية للعامل المتقطع .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه عقب انتهاء اعارة الطعون ضده أخطر الوزارة بطلب لتجديد اعارته لسنة أخرى الا انها رفضت وأخطرت به ضرورة المدة لاستلام عمله فطلب منه مهلة لترتيب اموره وتسليم ما لديه من عهدة والحصول على تأشيرة خروج نهائى قامهته الوزارة مهلة شهرين ، أصيب بعدها بانزلاق غضروفى دخل على اثره المستشفى المركزى بالرياض وذلك على النحو الثابت من تقارير المستشفى المعتمدة وأخطر الوزارة بمرضه ويفاء على هذا الاخطار قامت الوزارة بمخاطبة القنصل العام لجمهورية مصر العربية بالرياض عن طريق وزارة الخارجية بجمهورية

مصر العربية وذلك بطلب توقيع الكشف الطبى على المطعمون ضده ، بمعرفة الطبيب المعتمد لذلك بالقنصلية وقامت القنصلية باستدعاء المطعمون ضده وأجرى توقيع الكشف الطبى عليه تنفيذا لطلب وزارة التخطيط وثبت منه مريض المطعمون ضده واعتماد أجازة مرضية له من الفترة من ١٥/١٢/١٩٨٢ حتى ١٥/٤/١٩٨٣ وأرسلت نتيجة الكشف الطبى المعتمدة من القنصلية الى وزارة التخطيط بتاريخ ١١/٤/١٩٨٣ .

وحيث أنه يبين من العرض السابق لوقائع النزاع أن الموضوع لا يتعلق بعامل منقطع عن عمله بدون إذن طبقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٩٨ المشار اليها والتي أصطلتها الوزارة فى حقه ، وإنما يتعلق بعامل مريض بمرض مقعد خارج البلاد وأخطر جهة عمله بهذا المرض طبقا للائحة القومسيونات الطبية وأن الوزارة قامت بمخاطبة قنصلية جمهورية مصر العربية بالرياض عن طريق وزارة الخارجية بخطابها المؤرخ ١٩٨٢/٢/٥ بطلب توقيع الكشف الطبى على المطعمون ضده بمعرفة الطبيب المعتمد لذلك بالقنصلية ومقتضى ذلك فإنه كان يتعين على الوزارة أن تترى وتنظر رد القنصلية بنتيجة الكشف الطبى فإذا تأخرت النتيجة بعض الوقت كان عليها أن تستعجل القنصلية باعتبارها جهة حكومية لا دخل للمطعمون ضده بشئونها ولم يثبت من الأوراق أن المطعمون ضده كان له دخل فى تأخير ورود النتيجة التى استغرقت قرابة شهرين وهى مدة ليست طويلة إذا أخذ فى الحسبان ما تستغرقه من وقت بين الوزارة ووزارة الخارجية ثم القنصلية ثم توقيع الكشف الطبى واعداد التقرير واعادته بالطريقة ذاتها . الا أن وزارة التخطيط بدلا من ذلك تلقت المذكرة التى حررتها ادارة شئون العاملين بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٣ واقترحت فيها انهاء خدمة المطعمون ضده اعتبارا من ٩/٨/١٩٨٢ اليوم التالى لانتهاء الاجازة الخاصة التى منحتها له وعرضت المذكرة على السيد وزير التخطيط فوافق عليها بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨ ثم صدر القرار المطعمون فيه بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٠ قبل أن ترى نتيجة الكشف الطبى التى طلبتها الوزارة والتى ثبت منها أن المطعمون ضده مريض بالفعل واعتماد المدة المشار اليها بالتقرير أجازة ضمنية الامر الذى يكون معه القرار المطعمون فيه قد صدر استنادا الى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد وقع مخالفا للقانون متعين الالغاء .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

٢ - مجرد إبداء بعض الأعذار لتبرير الانقطاع
عن العمل دون أن لا يكفي لنقض قرينة الاستقالة الضمنية

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

مجرد إبداء العامل لبعض الأعذار يتعلل بها لتبرير انقطاعه عن العمل دون أن لا يبعث قرينة الاستقالة السارية في حقه طبقا للمادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة التي وقع في ظله الانقطاع عن العمل - الأعذار هي التي يجب أن تقبلها جهة الإدارة وبشرط أن يقدم بها العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية للانقطاع - المحكمة غير ملزمة بإجراء تحقيق في هذا الخصوص فهي تستبد اقتناعها من أي عنصر من عناصر الدعوى .

المحكمة :

ومن حيث أنه ليس صحيحا أن مجرد إبداء العامل المنقطع بدون أن لبعض الأعذار يعتبر نفيا لقرينة الاستقالة المشار إليها في المادة ٧٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، ذلك أن الأعذار التي تنفي عن العامل المنقطع قرينة الاستقالة هي تلك الأعذار التي تقبلها جهة العمل وبشرط أن يقدمها العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية للانقطاع ، وهو ما لم يتم في شأن الطاعن ، كما أنه ليس صحيحا أن المحكمة تلزم بالتحقيق في موضوع المنازعة أو تكلف الجهة المطعون ضدها بالرد على ما يثيره الطاعن من أوجه دفاع ذلك أن للمحكمة سلطة تقريرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ومما يتوافر لديها من أدلة ومستندات ، كذلك فإنه ليس على المحكمة مساهرة الطاعن في دفاعه أو التسليم بما جاء فيه من أقوال أو ادعاءات ولو لم ترد عليها الجهة الإدارية لأنه فضلا عن سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها من أن عنصر من عناصر الدعوى فإن عدم الرد على دفاع الطاعن لا يعتبر تسليما من الجهة الإدارية بطلبات الطاعن طالما كانت أوراق الدعوى ناطقة بوجه الحق والصواب وطالما لم يستطع الطاعن إقامة الدليل على صحة ما يدعى عليه .

(طعن ٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠)

الفرع الثاني - ما ينفي قرينة الاستقالة الضمنية
أولا - اقتران الانقطاع عن العمل بتقديم طلب للمحالة الى القومسيون
الطبي ينفي قرينة الاستقالة الضمنية

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تقوم قرينة الاستقالة
الضمنية على أساس الانقطاع بدون إذن المسد التي حددها المشرع -
إذا كان الانقطاع قد اقترن بتقديم طلب في اليوم التالي للمحالة الى
القومسيون الطبي فهذا يكفي للافصاح عن سبب الانقطاع وهو المرض
وتنتفي بذلك قرينة الاستقالة الضمنية .

المعكمة :

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن الثابت من الاوراق أنه بتاريخ
١٩٨٤/٩/١ صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٦٢٢ لسنة
١٩٨٢ والذي ينص على : (اولا) مجازاة المطعون ضده بخصم ثلاثة أيام من
راتبه لانقطاعه عن العمل خلال المدة من ١٧/١١/١٩٨٢ الى ١٢/٤/١٩٨٤
التي رفض القومسيون الطبي بالملف اعتمارها اجازة مرضية . (ثانيا) انتهاء
خدمة المطعون ضده اعتبارا من ١٢/٤/١٩٨٤ لانقطاعه عن العمل بدون
إذن مدة تزيد على خمسة عشر يوما متصلة رقم اذاره .

ومن حيث أن المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالسولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعتبر العامل مقبدا
استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما لم يثبت أن انقطاعه كان
بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرّر عسدم
حرمائه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات
يسمح بذلك ولا يجب حرمائه من أجره عن هذه المدة فإذا لم يقدم

العامل أسباب تبرز الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت. اعتبرت خدمته.
منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن قبله جهة الإدارة أكثر من
ثلاثين يوما غير مقصلة في السنة تعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة
اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين المابقتين يتمين إندار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة
خمس أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاءها بالنسبة
لتفسير نص الفقرة الأولى من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
السالف الإشارة إليها على أن انتهاء الخيمة في هذه الحالة يقوم على
قرينة الاستقالة الضمنية أي اعتبار الانقطاع المتصل عن العمل مدة تزيد
على خمسة عشر يوما متتالية دون أن يمثية قرينة استقالة ضمنية للعامل
فإذا ما ثبت بأي طريق - سببا آخر للانقطاع تنتفي قرينة الاستقالة الضمنية.
فإذا كان انقطاع العامل قد اقترن بتقديم طلب في اليوم التالي لاحتالته
إلى القومسيون الطبي فإن في ذلك ما يكفي للإفصاح عن سبب انقطاعه وهو
المرض وبذلك لا يكون هناك وجه للقول بأن حلة انقطاعه هي الاستقالة
وتنتفي القرينة التي رتبها القانون على هذا الانقطاع (حكم المحكمة الإدارية
العليا في الطعن رقم ١٠ لسنة ١٠٠ ق بجلسة ١٢/٣/١٩٦٦ مجموعة أحكام
المحكمة في ١٥ سنة الجزء الرابع قاعدة رقم ٣٧٣ صفحة ٤١٥٦ ، ٤١٥٧) .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم وإذا كان الثابت من الأوراق ومن
الحكم المطعون فيه أن المظنون ضده قد أُرسل إلى السيد/مدير الإدارة
العامة للأمن الصناعي بوزارة القوى العاملة وهي الجهة التي يعمل بها
خطابا مؤرخا ١٩٨٤/٤/١٥ . يخبره فيه بأن القومسيون الطبي بالمنطقة
قد نبه عليه بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢ بالعودة للعمل ولكنه ما زال مريضاً
ويطلب لذلك تحويله لتوقيع الكشف الطبي عليه ، ثم أُرسل بتاريخ
١٩٨٤/٤/٢٩ خطاباً آخر يستعمل فيه تحويله للكشف الطبي لهذا السبب .

والخطابان المذكوران مرسلان بعلم الوصول وقد أعيد مؤشرا على كل منهما .
 بأن السيد/ حامد الشريف بالخارج ، وبناء على ذلك يكون المطعون ضده بهذا المسلك قد اتبع الوجه القانوني على مثله في حالة مرضه قد كشف بذلك سبب تخفيه عن عمله وعن تنبيهه الى الاستمرار في العمل على نحو يفرض قريظة الاستقالة الضمنية المقترضة في حالة الانقطاع عن العمل وتأكيذا لذلك أرسل المطعون ضده خطابا ثالثا لادارة شئون العاملين بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢ تمسك فيه بحقه في إحالته الى الكشف الطبي لانه مازال مريضا كما أرسل خطابا رابعا الى وزير القوى العاملة أشعار فيه الى ذلك أيضا بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤ وبمضلا عن ذلك فقد تقدم المطعون ضده بصورة لشهادة رسمية صادرة من وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ تفيد أن السيد / حامد عبد العزيز الشريف مدير عام الادارة العامة للامن الصناعي بوزارة القوى العاملة المرسل اليها الخطابان المؤرخان ١٩٨٤/٤/١٥ و ١٩٨٤/٤/٢٩ والسالف الاشارة اليهما - لم يغادر البلاد في الفترة من ١٩٨٣/١٠/٢٢ حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة الامر الذي يفيد عدم صحة ما ادعته الجهة الادارية كسبب لرد الكتابين المؤرخين ١٥ و ١٩٨٤/٤/٢٩ المشار اليهما ويكشف بكل وضوح وجلاء عن سوء نيتها وعدم رغبتها في استلام الخطابين المذكورين بعد اذار المطعون ضده بانتهاء خدمته وذلك تمهيدا واصرارا من جانبها على انتهاء خدمته دون تحقق موجب قانونا مما يخالف القانون وينطوي على انحراف منها بالسلطة عند قيامها باصدار قرار انتهاء خدمة المطعون ضده يؤكد ذلك ويعززه انها لم تستجب فيه الى طلبات المطعون ضده المتكررة بعد طلبه بالكتابين سالف الذكر اللذين ردتهم اليه بغير حق باعادة تحويله للكشف الطبي بنسب على الخطاب المرسل الى ادارة شئون العاملين بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢ وكذا الخطاب المرسل منه الى مكتب وزير القوى العاملة بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤ والسالف الاشارة اليهما وهما سابقان أيضا على تاريخ اصدارها قرارها المطعون فيه بانتهاء خدمته والذي اعتمدت فيه على اذارها له بالعودة الى عمله وهو مما لا محل له بعد أن بين عزه وهو المرض وهو مانين لها أن تستقل بتقريره بل المرجح في ذلك الى ما تقرره اللجنة الطبية المختصة ومن ثم فان هذا المسلك من جانب المطعون ضده قبل قيام جهة

الادارة بانذاره بانتهاء خدمته ويمهده قد دل بصورة يقينية وقاطعة على
 نكثها نية الاستقالة الضمنية لحيه حيث اكد في الخطابات الاربعة
 الموجهة الى جهة الادارة انه مازال مريضا ويطلب تحويله للكشف الطبي
 ومن ثم فان قرار انتهاء خدمة المظنون ضده يصدره تأميسا على
 قرينة الاستقالة الضمنية يكون قد صدر مخالفا للقانون واتسم بعيب
 اساءة استعمال السلطة ولذلك يكون طلبه الغاء في محله واذا ذهب
 الحكم المظنون فيه هذا المذهب وقضى بالغاء القرار كما سبق ولما اوردته
 من اسباب صحيحة في الواقع وفي القانون وتؤدي الى النتيجة التي رتبها
 عليه ومن ثم فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الظمن عليه
 بالتسالي قائما على غير اساس جديرا بالرفض مع التزام الجهة الادارية
 بالطاعة المبروفات *

(ظمن ٢٥٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

قرينة الاستقالة الضمنية تنقضي اذا ابدى العامل ان سبب انقطاعه عن
 العمل هو المرض - حتى لو تبين فيما بعد عدم صحة هذا العذر *

المحكمة :

« ولئن كان المشرع قد تطلب المودة الفعلية الى العمل حسبها
 يتفحص من صياغة نص المادة ١١٧ المشار اليها الا انه قياسا على
 ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من ان قرينة الاستقالة
 الضمنية تنقضي اذا ابدى العامل ان سبب انقطاعه عن العمل هو المرض
 حتى ولو تبين فيما بعد عدم صحة هذا العذر (حكم المحكمة الادارية
 العليا في اظمن رقم ٣٠١ لسنة ٥ ق ويجلسه ١٩٦٢/١/١٢ فانه اذا
 اخطر عضو هيئة التدريس المنقطع عن العمل جهة عمله بمرضه
 خلال مهلة الستة اشهر وثبتت بقرار من القومسيون الطبي - باعتباره
 الجهة الضمنية الوحيدة التي اناط بها المشرع تقرير عذر المرض بالنسبة
 للموظفين العموميين ان المرض فيه حال فعلا دون عودة عضو هيئة
 التدريس الى عمله خلال مهلة الستة اشهر فانه يعتبر في هذه الحالة

قد صاد الى عمله حكماً طاملاً أبدي عذر المرض خلال تلك المهلة
واقصر القومسيون الطبي هذا العذر ومن ثم فانه لا يجوز مطلقاً لادارة
الجامعة انهاء خدمة عضو هيئة التدريس في هذه الحالة اعمالاً بقرينة
الاستقالة الضمنية إذ هي تنقضي بما تقدم .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على وقائع الطعن المائل فان الثابت
من الاوراق ان الطاعن قد اعيد من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر
الى كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود بالملكة العربية
السعودية لمدة اربع سنوات تبدأ من العام الجامعي ١٩٧٧/٧٧ وتنتهي
في ١٩٨١/٨/٣١ ولم يعد الى عمله بجامعة الازهر اعتصاراً من
١٩٨١/٩/١ تاريخ اليوم التالي لانتهاء اعارته الا انه وخلال مهلة
الستة الاشهر المشار اليها وجه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٦ برقية الى عميد
كلية اللغة العربية بجامعة الازهر جاء فيها انه مريض وملزم الفراش
وتحت العلاج والتقرير الطبي في الطريق اليكم ، . وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٧
اجتمع مجلس جامعة الازهر وقرروا إنهاء خدمة الطاعن اعتباراً من
١٩٨١/٩/١ اليوم التالي لانتهاء اعارته للعام الرابع وانقطاعه عن
العمل بالكلية وذلك بعد أن تمت تلاوة التقرير الطبي المقدم من الطاعن
على مجلس الجامعة ورأى حفظه .

ومن حيث أنه يبين من الاطسلاح على التقرير الطبي المسدوخ
١٤٠٢/٥/٧ هـ الموافق ١٩٨٢/٢/٢ والصاندر من مستشفى بريدة
المركزي بالملكة العربية السعودية والمصدق عليه من القنصلية المصرية
بالمسعودية أن تشخيص الحالة المرضية للطاعن هي « شلل نصفي من
الناحية اليسرى بالوجه وتقرر له العلاج اللازم وعلاج طبي وراحة لمدة
شهرين من ١٤٠٢/٤/٢٦ هـ الموافق ١٩٨٢/٢/٢٠ » ومن ثم فانه متى ثبت
أن الطاعن قد أبدى أن سبب عدم حركته الى عمله خلال مهلة الستة
الاشهر المذكورة هو المرض وأن مجلس الجامعة كان على علم بذلك فانه
بالتالي ما كان يجوز لمجلس الجامعة التصديق لتقرير هذا العذر وإنما
كان يتعين عليه وقد عرض عليه التقرير الطبي الخاص بالطاعن ان يعرض
الامر على القومسيون الطبي المختص للنظر في مدى اعتماد نتيجة هذا

التقرير إلا أن مجلس الجامعة قد يادر الى اقتضاء قرار بإنهاء خدمة الطاعن مقترضا عدم صحة هذا العذر في حين أن بحث مدى صحة مرض الطاعن من عدمه خلال مدة انقطاعه هو امر موقوف بالقومسيون الطبي المختص وحده .

ومن حيث أنه أيا كان الرأي في خصوص ما تثيره الجامعة حصول مدى صحة ما يتضمنه بما جاء بالشهادات الطبية المقدمة إليها بما ذكر فيها من مرض الطاعن من عدمه وما إذا كان الطاعن يهدف من إخطاره الجامعة بمرضه هو التحايل بهدف استمراره في العمل بالخارج كما تذهب إليه الجامعة فإنه فضلا عن أن تقرير ذلك مما لا تستقل هي بتقريره وإنما يتوقف . أولا وأخيرا كما سلف للبيان على رأى القومسيون الطبي وحده وليس للجامعة أن تعرض عما يوجب القانون من عرض تلك الشهادات والطاعن على القومسيون لإبداء ما يراه في شأنها وتقطع بالقول بعدم صحة مرضه قيل ذلك فإن ذلك - في حالة ثبوته يكون محصل مسالة تأديبية للطاعن طبقا - للفقرة الأخيرة من المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ السالف الإشارة إليها بما يستتبعه ذلك من توقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها في تلك الفقرة من السلطات المختصة بذلك وإذا كان الشايت من الأوراق كما سلف البيان أنه قد عرض على مجلس جامعة الأزهر عذر الطاعن في الانقطاع وهو المرض ومن ثم فانه تنفي قرينة رغبة المذكور في الاستقالة المستفادة من الانقطاع عن العمل ولا يصبح تبعا لذلك إنهاء خدمته لهذا السبب . وبالتالي قيام مجلس جامعة الأزهر بإصدار قراره بإنهاء خدمة الطاعن للانقطاع على الرغم من تأنيبه عذر المرض وثبوت إخطارها لها بذلك في حينه كما تقدم ودون إحالة الامر الى القومسيون الطبي المختص يكون قد صدر مشورا بمبب مخالفة القانون واجب الإلغاء وآخر أخذ الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون بدوره قد أخطأ في تطبيق القانون وبالتالي خليا بالالغاء وتبعا لذلك تكون دعوى الفصل في طلبه بالالغاء قرار إنهاء خدمته في محلها إذ القرار على ما سبق بيانه غير صحيح قانونا ويتعين لذلك الحكم بإجابه الى طلبه .

(طعن ١٧٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠)

ثانيا - تنقضى قرينة الاستقالة الضمنية إذا كان الانقطاع قائما

على سند من القانون

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ • قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل يغير اذن المدة المحددة قانونا تتطلب أن يكون الانقطاع مخالفا للقانون - مؤدى ذلك : - أن قرينة الاستقالة الضمنية تنقضى إذا كان الانقطاع قائما على سند من القانون مثل ذلك : - الانقطاع لأجازه من الإجازات المصرح بها قانونا •

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٨ من القانون المشار إليه نصت على أنه يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول •

٢ - •

٣ - •

ومن حيث أنه يتضح من هذه المادة أن قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل بغير إذن المدة المحددة فيها تسلط بتحقق هذا الانقطاع المخالف للقانون ومن ثم فإنها لا تستوى بحال إذا تنقضى الانقطاع في حد ذاته أو إذا توافر سند قانوني له مثل الإجازة أيا كان نوعها •

ومن حيث أنه يبين من أوراق الدعوى التأديبية التي صدر فيها الحكم معمل الطعن أن الطعون ضدها منحت إجازة خاصة بدون مرتب لرعاية الطفل مدتها سنة من ١٦ من يولييه سنة ١٩٧٩ وقدمت طلبا مؤرخا ١٤ من يولييه سنة ١٩٨٠ لمنحها سنة أخرى لذات السبب ووجهت إليها

المدرسة خطايا في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٨٠ بضرورة الحضور الى شئون العاملين للاطلاع على بطاقتها الشخصية وقررت احوالها الى التحقيق الاداري لغايرتها البلاد بالخالفه للتعليمات المتعلقة بقضاء الاجازة الخاصة بحضانة الطفل في الداخل ثم قررت احوالها الى النيابة الادارية لانقطاعها عن العمل من ١٦ من يوليو سنة ١٩٨٠ .

ومن حيث انه يخلص من هذه الوقائع ان الجهة الادارية سبق لها الترخيص للمطعون ضدها في اجازة بدون اجر لرعاية طفلها مدتها سنة حتى ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٩ الامر الذي يعني تحقيق مناط هذه الاجازة في حق المطعون ضدها الا ان الجهة الادارية التفت بمدت عن الطلب الذي قدمته المطعون ضدها لتجديد اجازتها سنة اخرى من ١٦ من يوليو سنة ١٩٨٠ وذلك بحجة قضاءها السنة الاولى في الضارج وهو ما لا يستوي سببا لمنع الحق المستمد من القانون مباشرة في الحصول على تلك الاجازة تبعا لتحقيق مناطها في شأن المطعون ضدها منقطعة عن العمل قانونيا اعتبارا من ١٦ من يولية سنة ١٩٨٠ على نحو ما نسب اليها في تقرير الاتهام حتى يمكن ان تجرى عليها قرينة الاستقالة الضمنية التي اعمالها في حقها الحكم حصل الطعن ومن ثم فان هذا الحكم يكون قد اخطا في تطبيق القانون وتاويله اذ قضى باعتبارها مستقيلة بمقولة الانقطاع عن العمل من ١٦ من يولييه سنة ١٩٨٠ وهو انقطاع وجد سند القانون في الاجازة الخاصة بدون مرتب لرعاية الطفل وبالتالي فانه يتعين القضاء بالفناء هذا الحكم .

ومن حيث ان المطعون ضدها حضرت المحاكمة التائيبية واتيحت لها فرصة الدفاع عن نفسها وبذا تبيات الدعوى التائيبية للفصل في موضوعها وقد ثبت مما سلف براءة المطعون ضدها مما نسب اليها من انقطاع عن العمل دون سند قانوني من ١٦ من يولييه سنة ١٩٨٠ فمن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه وببراءة المطعون ضدها مما نسب اليها .

(طعن ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٧)

للمادة رقم (١٧١)

المادة :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون مجلس الدولة .

القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء خدمة العامل متى توافرت أعمال قرينة الاستقالة الضمنية لا تندرج المنازعات الخاصة بها ضمن المنازعات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة - مؤدى ذلك : عدم خضوع هذه القرارات لقيد التظلم الوجوبى قبل طلب الغائها - يقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتا لحين الفصل فى موضوع الدعوى المقامة بالغائها - تطبيق .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن قائمه مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة تطبيقا لحكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متى توافرت شروط أعمال قرينة الاستقالة الحكيمة لا تندرج المنازعات الخاصة بها ضمن المنازعات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبالتالى لا ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبى قبل طلب الغائها ومن ثم تخرج عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ويقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتا لحين الفصل فى موضوع الدعوى المقامة بالغائها ومن ثم يتمين الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

(طعن ٢٠٦٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

ثالثاً - تنفى قرينة الاستقالة الضمنية بموادة العامل الى عمله قبل صدور الحكم من المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة

المبدأ : قاعيدة رقم (١٧٧)

عودة العامل المتقطع عن العمل واستلامه لعمله قبل صدور الحكم بفصله من الخدمة ينفي عنه قرينة عزوفه وكراهيته للوظيفة التي مارس عليها حكم الفصل ويتعين الحكم بالفالاه .

المحكمة :

في التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية قامت باستدعاء السيد / محمد أحمد حسب حوف لمواجهته بما هو منسوب اليه ، الا انه تبين انه في اجازة خاصة بدون مرتب لمدة عام للعمل بدولة ليبيا اعتبارا من ١٩٨٤/٤/٨ حتى ١٩٨٥/٢/٢١ وانه لم يعد الى عمله بعد انتهاء مدة اجازته رغم انذاره . واثبتت النيابة الادارية اطلاعها على القرار الصادر من مديرية الزراعة بمحافظة الغربية رقم ٦٢٥ في ١٩٨٥/٥/٢٩ باعتبار السيد / مقبلا استقالته من الخدمة اعتبارا من ١٩٨٥/٤/١ بعد انتهاء الاجازة الخاصة واستمراره في الانقطاع رغم الانذارات التي اُرسلت اليه وانتهت النيابة الادارية الى تقديم السيد المذكور الى المحاكمة التأديبية .

وحدد لنظر الدعوى التأديبية امام المحكمة التأديبية بطنطا جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ حيث حضر المتهم شخصيا وبتسارخ ١٩٨٦/١/٤ اصدر السيد وكيل وزارة الزراعة بالغربية القرار رقم (٢) الذي نص في البند (١) منه على اعادة تعيين السيد / في وظيفة مفتش زراعي ثان بمرتبته الذي كان يتقاضاه وقدره ١٢٥ جنيها شهريا .

وبتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٢ اصدرت المحكمة التأديبية حكمها الطعون فيه بمجازاة المذكور بالفصل من الخدمة وقالت المحكمة انها تلحظ وهي تقدر هذا الجزاء ان المتهم كاره لوظيفته راغب عنها الامر الذي يتعين معه ابعاده عنها .

المستفاد مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قضى بفصل الطاعن من الخدمة تأسيساً على عزوفه وكراهيته للموظفة ومن ثم وجوب إبعاده عنها ، إلا أن الثالث أن الطاعن قد عاد إلى عمله بموجب قرار وكيل وزارة الزراعة بالغربية رقم (٢) الصادر في ١٩٨٦/١/٤ قبل صدور الحكم ضده ومن ثم فقد انتفتت القرينة التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضائه ، ومن ثم يتعين الحكم بالغائه .

كما أنه للاعتداد بما ذكره الطاعن بالنسبة للمخالفة الثانية من أن انقطاعه عن العمل بعد انتهاء الإجازة الخاصة الممنوحة له كان استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ وأنه بذلك يعتبر مستحقاً لإجازة مقررة قانوناً ، إذ أنه يبين من الاطلاع على مسودة هذا القرار المودعة ملف الطعن أنه أجاز للوزير المختص منح العامل المعار الذي سيستمر في العمل بالخارج رغم انتهاء مدة إعارته فترة ستة أشهر دون أن يرتب للعامل في هذا الشأن حقاً ملزماً للجهة الإدارية على خلاف أحكام قانون العاملين المحليين بالدولة .

ومن حيث أن المحكمة تقدر الجزاء المناسب لما ارتكبه الطاعن بتأجيل ترقيته عند استحقاقها لمدة سنتين ،

(طعن ٢٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

رابعا - تمسك العامل بوظيفته في صحيفة طعنه بنفى عنه قرينة
الاستقالة الضمنية .

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

تمسك العامل بصحيفة طعنه بوظيفته وإبداؤه الرغبة في العودة إليها
ينفى عنه قرينة عزوفه وكراهيته للوظيفة ويؤول في استقامته فيها والتزامه
بمقتضياتها .
المحكمة :

« أن السيد / قد انتقل من عمله بدائرة مديرية التربية
والتعليم بالمنيا على النحو الوارد بتقرير الاتهام دون أن وفى غير الأحوال
المرخص بها قانونا ، فإنه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة
والجزاء »

الا أنه من حيث أن السيد المذكور قد تمسك في صحيفة طعنه بوظيفته
وأبدى رغبته في العودة إليها ، فإنه لا يكون كارها لها ولا عازفا عنها
والما يؤمل في استقامته فيها والتزامه بمقتضياتها .

(طعن ١٦٠٢ لسنة ٢٢ ق - جملة ١٩٨٨/٢/٢٧)

خامسا - يلتفى قيام قرينة الاستقالة الضمنية بعدم اتمام الانذار الكتابي واتخاذ الاجراء التاميمي *

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :
يقتلَب المشرع لاعمال قرينة الاستقالة الضمنية المنصوص عليها في البندين ١ ، ٢ من المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالسولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مراعاة اجراء شكلى هو انذار العامل كتابة بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذا كان الانقطاع بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وبعد عشرة ايام من الانقطاع اذا كان هذا الانقطاع بغير اذن من ثلاثين يوما غير متصلة - الانذار يعتبر اجراء جوهريا *

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالسولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه : يعتبر العامل ملقما استقالته فى الحالات الاتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بصدر مقبول فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة تعتبر خدمته منتهية فى هذه الحالة من اليوم التالى لاكتمال هذه المدة .

وفى الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية . . .

وحيث انه يبين مما سبق ان المشرع يتطلب لاعمال قرينة الاستقالة

الضمنية مراعاة اجراء شكلى هو انذار العامل كتابة بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذا كان الانقطاع بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ويعد عشرة ايام من الانقطاع اذا كان هذا الانقطاع بغير اذن أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة ، والاذنار على هذا النحو ، يعتبر اجراءا جوهريا الغرض منه أنه تستبين جهة الادارة مدى اصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه ومن جهة أخرى اعلانه بما سوف يتخذ ضده من اجراءات حيال هذا الانقطاع حتى يتمكن من ابداء عذره قبل اتخاذ هذا الاجراء .

(طعن ١٩٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

يشترط انذار العامل كتابة قبل انتهاء خدمته وان يتم الانذار بعد مدة معينة من الانقطاع هي عشرة ايام في حالة ما اذا زاد الانقطاع عن عشرين يوما في السنة وخمسة عشر يوما في حالة الانقطاع أكثر من عشرة ايام متصلة والله يصح توجيه الانذار للعامل بشخصه مباشرة والحصول على توقيع على دفتر التسليم او على صورة الانذار كما يصح توجيهه اليه على يد محضر او بطريق البريد أو البريد سواء كان صانعا او مستعجلا او مسجلا يعلم الوصول او بدونه على العنوان الثابت بملف خدمته او بالوراق الجهة الادارية .

المحكمة :

« ومن حيث ان مقلع النزاع في الدعوى ينحصر في التحقق من قيام جهة الادارة قبل اصدار قرارها بانهاء خدمة المذكور بانذاره كتابة على عنوانه طبقا للقانون ومدى وصول هذا الانذار الى علمه . »

ومن حيث انه بالاطلاع على قانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باعتباره القانون الواجب التطبيق عند صدور

القرار المطعون فيه يتضح أنه ينص في البند سابعاً من المادة ٦٤ على أن تنتهى خدمة العامل بإحد الأسباب الآتية : -

« الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة وأكثر من عشرة أيام متصلة على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابى يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الأولى والنقصان خمسة أيام فى الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما ينبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى » .

ومن حيث أن مؤدى ذلك النص أنه يشترط انذار العامل كتابة فيسأل لانتهاه خدمته وأن يتم الانذار بعد مدة معينة من الانقطاع هى عشرة أيام فى حالة ما إذا زاد الانقطاع عن عشرين يوماً فى السنة وخمسة عشر أيام فى حالة الانقطاع متصلة وأنه يصح توجيه الانذار للعامل بنقصه مباشرة والوصول على توقيعه على دفتر التسليم ، و على صورة الانذار كما يصح أن يوجه اليه على يد محضر أو بطريق البريد أو البريد سواء كان عادياً أو مستعجلاً أو مسجلاً يعلم الوصول أو بدونه على العنوان الثابت بملف خدمته أو بأوراق الجهة الادارية .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المذكور أن الجهة الادارية قد رخصت له بإعادة العمل بمانة كهرباء بنى غازى بالجمهورية العربية الليبية لمدة أربع سنوات تنتهى فى ١٤/١٠/١٩٧٥ وأنه كان يقوم بتجديد الاعارة سنوياً للعمل بالخارج حتى ذلك التاريخ الا أنه لم يعد الى عمله فور انتهاء الترخيص نه بالاعارة الامر الذى حدا بجهة الادارة الى انذاره بالعودة الى عمله على عنوانه بالجمهورية العربية الليبية بوقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧ وكذلك انذاره على عنوانه بالقاهرة برقم ٤٧٠ المؤرخ ١٩٧٦/١/٧ وقد تضمن هذا الانذار بكل وضوح أنه فى حالة عدم عودته الى عمله ستضطر الادارة الى اتخاذ اجراءات لنهاء خدمته طبقاً لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعلى هذا النحو يتأكد للمحكمة أن الادارة قد قامت بما ألزمها القانون القيام به قبل انهاء خدمة المذكور وحزناً منها على ضمان وصول الانذار اليه قامت بإرساله على عنوانه

بالخارج ويدخل مجر للتحقق من مدى اصرار العامل على ترك العمل وعزوفه عنه ولتبصيره بما يراه اتخاذه من اجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل .

ومن حيث ان ما يدفع به المذكور وصولا لعدم منروعية قرار انهاء خدمته ان جهة الادارة لم توجه اليه الانذار الكتابي بعد المدة المحددة في القانون ويدحضه ما قدمته الادارة من مستندات على نحو ما سلف فضلا عن ان الظروف التي واكبت اعاقته وانتهاء خدمته تؤكد ان المذكور كان عاجزا عن العودة لموظفيته ، ومن غير المنطقي والمعقول في العلامة الوظيفية ان تكون اعارة المذكور قد انتهت في ١٤/١٠/١٩٧٥ ويظل مستمرا في عمله في الخارج منذ تاريخ انتهاء الاعانة وحتى ١٩٨٤/١/١٩ . وهو التاريخ الذي تقدم به بطلب لاستلام عمله دون ان يعني خلال هذه الفترة التي زالت على ثمانية اعوام بتقديم طلب لتجديد اعاقته او حتى مجرد اماله للعودة مما يقطع بسلامة ما اتخذته جهة الادارة حياله من اجراءات ومما يبين منه ان قيامها باصدارها القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٧ بانتهاء خدمته اعتبارا من تاريخ انقطاعه في ١٥/١٠/١٩٧٥ أمر يتفق مع صحيح القانون ومما يتعين معه رفض الطعن المذكور عليه .

(طعن ٥٩٤ لسنة ٣٨ في - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٩)

الفرع الثالث - وجوب الانذار لانتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية

أولاً - الانذار ضماناً جوهرية

قاعدة رقم (١٧٦)

المبسطة :

لأعمال نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يجب مراعاة الاجراء الشكلي الذي اوجبت تلك المادة مراعاته وهو وجوب انذار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزة المدة المقررة - يقصد بالانذار اعلام العامل بانقطاعه عن العمل بنسب انن والتنبيه عليه بالعودة الى العمل أو ايداء ما لديه من عنر حال دون مباشرته العمل - الانذار اجراء جوهرى يمثل ضماناً للعامل واغفاله يعد امدار لهذه الضمانة يكون القرار الصادر بانتهاء الخدمة دون مراعاة لهذا الاجراء مخالفاً للقانون - ومقتضى إلغاء قرار انتهاء الخدمة المخالف للقانون أن مدة خدمة العامل تعتبر متصلة دون أى فاصل زمنى ويحق له الاحتفاظ بما صدر له من تسويات أو ترقيةات أو علاوات خلال فترة الانقطاع مع مراعاة قاعدة أن الاجر مقابل العمل وصدم صرف أى فروق مالية الا من تاريخ استلامه العمل .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن على الحكم المطعون فيه أنه قد صدر مخالفاً للقانون لأن شروط أعمال المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ غير متوافرة فى حق الطاعنة لأن الادارة لم تستعملها الا عند عودة الطاعنة لاستلام عملها كما أن جهة الادارة لن تعترض على الاعارة بدليل بقاء الرابطة الوظيفية حتى تاريخ عودة الطاعنة الى استلام عملها .

ومن حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن يعتبر العامل مقسداً استقالته فى الحالات الآتية : -

١ - إذا انقطع عن عمله بغور اذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ٠٠٠٠ فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - ٠٠ ٠٠٠٠٠

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية . ولا يجوز اعتبار العامل مستقطلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخضت خدمه اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ٠٠٠ الخ .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد استقر على أن أعمال نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المذنيين المشار اليه في شأن العامل المنقطع عن العمل وانتهاء خدمته من تاريخ الانقطاع تطبيقاً لهذا النص يتطلب أولاً وقبل كل شيء مراعاة الاجراء الشكلى الذى أوجبت تلك المسادة مراعاته وجوب انذار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزه المدة المقررة ، والمقصود بالانذار هو اعلام العامل بانقطاعه عن العمل بدون اذن والتنبيه عليه بالعودة الى العمل أو ابداء ما لديه من عذر حال دون مباشرته للعمل ٠٠٠

ويتعين صراحة بما يراد اتخاذه حياله من اجراءات بسبب انقطاعه عن العمل تؤدي في النهاية الى انتهاء خدمته طبقاً لنص المادة المشار اليها . وإن هذا الاجراء هو اجراء جوهرى يمثل ضمانته للعامل وإن اغفاله يعد اهدار لهذه الضمانة ويكون قسار انتهاء الخدمة دون مراعاة لهذا الاجراء مخالفاً للقانون .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه المبادئ على واقعات الطعن واذ ثبت أن الطعون ضدها كانت معارة الى ليبيا في الفترة من ١٧/٩/١٩٧٥ حتى ١٩٧٩/٨/٢١ انقطعت عن العمل اعتباراً من ١/٩/١٩٧٩ وإن جهة الادارة قد طبقت عليها نص المادة ٩٨ المشار اليها واصدرت قرارها الطعون فيه

رقم ٢٦٣ فى ٢٤/١١/١٩٨٢ بإنهاء خدمتها دون اتخاذ الاجراء الجوهري
بإندازها ككتابة وفقا لنص المادة سالفة الذكر فان قرار إنهاء الخدمة
المطعون فيه يكون قد صدر بالمخالفة للقائرين متعين الالغاء .

ومن حيث أن مقتضى الغاء قرار إنهاء خدمة الطاعنة - ولأنها
معيّنة فى الخدمة فعلا - أن مدة خدمتها تعتبر متصلة دون أى فاصل
زمنى وبحق لها الاحتفاظ بما صدر لها من تسويات أو ترفقيات أو علاوات
خلال فترة الانقطاع مع مراعاة أعمال قاعدة أن الاجر مقابل العمل
وعدم صرف أى فريق مالية الا من تاريخ استلامها العمل .

(طعن ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨٦ وطعن ٢٥٨٩ لسنة ٣٢ ق
جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)

قاعدة رقم (١٧٧)

المادة :

المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين
الدنيين بالدولة - رتب المشرع على التقاطع العامل الذى يجاوز مدداً محددة
قرينة مقررة لصالح جهة الادارة مؤداها اعتبار العامل مقدما استقالته
ومن ثم تكون لها إنهاء خدمته - عدم ائذار جهة الادارة للعامل قبل
اعتبار خدمته منتهية بالاستقالة الضمنية لعدم معرفة مكان اقامته او
موطنه الاصلى او المختار او اماكن ثويه لتوجيه الائذار اليه فيه ،
يؤدى الى استحالة القيام بهذا الاجراء (الائذار) ومن ثم الى سقوط
الالتزام باجراءه لاستحالة تنفيذه - قرار إنهاء الخدمة فى هذه الحالة وإن
صدر دون مراعاة ائذار العامل يكون صحيحا .

المحكمة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية -لسمى الفتوى
والتشريع- بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة
(١٨) من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أن :

البدا :

عندما تبسط المحكمة رقابتها على مشروع لقرار الصادر بإزالة التعدي على الأراضي المملوكة للدولة لا تفصل في النزاع حول الملكية ولا تتغلغل في فحص المستندات المقدمة من الخصوم بقصد الترجيح فيما بينها لإثبات الملكية - أساس لك : - أن القضاء المدني هو الذي يفصل في موضوع الملكية - مؤدى لك : أن رقابة المشروعية التي تسليطها محكمة القضاء الإداري على هذه القرارات تجد حدها الطبيعي في التحقق من أن سند الجهة الإدارية هو سند جدي له شواهد المبررة لإصدار القرار بإزالة التعدي إداريا .

المحكمة :

ومن حيث أن هذه المحكمة وهي تبسط رقابتها على مشروعية القرار الصادر بإزالة للتعدي لا تفصل في النزاع حول الملكية ولا تتغلغل بالتالي في فحص المستندات المقدمة من الخصوم بقصد الترجيح فيما بينها بشأن أثبتت الملكية الأمر الذي يختص به القضاء المدني الذي يفصل وحده في موضوع الملكية . ونجد رقابة المشروعية التي تسليطها هذه المحكمة حدها الطبيعي في التحقق من أن سند الجهة الإدارية هو سند جدي له شواهد المبررة لإصدار القرار بإزالة للتعدي إداريا .

ومن حيث أن للبادي من الخريطة المساحية المقدمة من الطامنين مؤشرا بها على الموقع المنسوب تعديه عليه ، ومن الرسم الكروكي المرفق بمحضر تنفيذ قرار الإزالة أن الموقع المقول بالتمدي عليه يقع في قطعة غير لاقطعة ٢٠٢ وهو ما كتبت للجهة الإدارية في ممرض دفاعها على ما ورد بالفكرات المقدمة منها ، كما بين من الخريطة المساحية أن للتمدي واقع على أرض فضاء متصلة بالقطعة رقم ٢٥٣ ومؤثر عليها بأنها مسجد مسيحي سلاّم .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد ابراهيم زهران كان قد ضمن طلبه ضم مسجد سيدى سالم الى وزارة الاوقاف بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٣ ان هناك أرضا فضاء ملحقة به مخصصة لخدمته وانها مسلمة بالفعل لهذا الغرض امام المسجد . وقد وافقت الجهة الادارية بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣ على قبول ضم المسجد بالشروط والاضاع التى وردت بطلب الضم . وجرى بالفعل تسلم المسجد وتوابعه وملحقاته بمحضر مؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ لثبت تسلم المسجد والارض الفضاء التى تنقله . واستجرت الجهة الادارية واضعة يدها استهرازا للوضع يد السيد/ابراهيم زهران وامام المسجد ، حتى قام الطابعون فى اواخر سنة ١٩٧٨ باقامة بعض المنشآت على مساحة من الارض الفضاء الملاصقة للمسجد والتي سبق أن تسلمتها بموجب المحضر المؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه وايا ما كان من حقيقة التكييف القانوني لتصرف السيد/ ابراهيم زهران بالنسبة لقطعة الارض الملحقة بالمسجد وما اذا كانت قد سبقت الى انشاء وقف مسجد وتاريخ ذلك ومدى صحته قانونا فى ضوء الاحكام التى شاعت على تنظيم الاوقاف ابتداء من لائحة سنة ١٨٨٠ وما تلاها من لوائح وحتى صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف وانر تخصيص الارض لخدمة أغراض المسجد ومنها اقامة الليالى الدينية واحتفالات المولد النبوى الشريف فى مدى اكتساب هذه الارض لوصف المسجد ، فكل تصرفه تبرعا الى الجهة القائمة على امور المسجد وصيافته اسهاما فى خدمة اغراضه واستمرارها ، فالثابت ان الجهة الادارية قامت بتسليم المسجد والارض الفضاء الملحقة به اعتبارا من ٢٢/١/١٩٦٤ وظلت يدها قائمة على هذه الارض ، استمرارا لوضع يد السيد/ابراهيم زهران ومن بعده امام المسجد ، حتى واخر سنة ١٩٧٨ . وهذا الوضع يفيد ظاهر الملكية ، سواء لصالح وقف المسجد او الملكية العامة او الخاصة للجهة الادارية ، بالاقل ، استفادا الى احكام التقادم المكسب التى تفيد ثبوت

الملكية بتوافر قيام وضع اليد اللحد المنصوص عليها ، ومسقى الشروط
والاوضاع المقررة لذلك بالتقانون المدني ، بمقتضى قرينة قانونية تاطلة .

لاطن ١٩١٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩١٦/١١/٢٩ .

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

لا ينال من سلطة الإدارة في إزالة التعمدى على الاموال العامة
للدولة بالطريق الإدارى - أن ينزع وأضع اليد في ملكية الدولة لها أو
ادعائه لنفسه بحق عليها ولو أقام بهذا الادعاء دعوى أمام القضاء
طالباً أن هذا النزاع أو الادعاء تصوزه الجدية حسبما تستظهره
المحكمة من رقابتها المشروعية قرار الإزالة وملابساته .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا ينال من سلطة الإدارة في
إزالة التعمدى الواقع على الاموال المملوكة للدولة بالطريق الإدارى
وفقاً لحكم المادة ٩٧ مدنى أن ينزع وأضع اليد على هذه الاموال
في ملكية الدولة لها أو يدعى لنفسه بحق عليها ولو أقام بهذا الادعاء
دعوى أمام القضاء طالباً أن هذا النزاع أو الادعاء تصوزه الجدية
حسبما تستظهره المحكمة من رقابتها المشروعية قرار الإزالة وملابساته ؛
ذلك أن المشرع عندما سن حكم المادة ٩٧ من القانون المدني - حسبما
يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - افترض قيام النزاع بين الأفراد
الحائزين للمال وجهات الإدارة المالكة ، وقد يعمد هؤلاء الأفراد إلى
اصطناع الأدلة لتأييد وضع يدهم وإزالة المنازعة لاستمرار الهيمنة .
نعمد إلى إعفاء جهات الإدارة من الاتجاة إلى القضاء للمطالبة بحقوقها لتأبى
بمستندات وأدلة جدية وخولها حماية بالطريق الإدارى ، وألقى عبء
المطالبة على الحائزين من الأفراد . وبذلك يكون غير صحيح أن تأبى إليه

الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على جهة الإدارة أن تنتظر حكم القضاء
فى الدعوى المقابلة من المطعون ضده امام محكمة اسوان الابتدائية قبل
اصدارها القرار المطعون فيه .

لا طعن ٢٢٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المبنى معدلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة
١٩٥٧ و ٢٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ . يجب على المحكمة عند
التصديق لبحث مشروعية القرارات الصادرة بازاعة التمردى على المال
العام الا تتغلغل فى بحث الملكية ولا تفصل فيها حيث يختص بذلك القاضي
المبنى وهذه — يقف اختصاص القضاء الإدارى عند التحقق من ان ادعاء
الجهة الإدارية بالملكية ادعاء جدى له شواهد المبررة لاصدار القرار
بإزالة التمردى ادليا .

المحكمة :

ومن حيث ان للناهب من الاوراق أنه بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٧٥
تحرر محضر تسليم مؤقت بين جهاز تصفية الحراسات والسيد /
من نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى المطعون ضدهم بالطعن ، بمقتضاه
تسلمهم بعض العقارات للكائنة بناحية كمشيش ومنها عقار ريفى بناحية
المذكورة والارض الفضاء الملحقة به . ثم صدر القرار رقم ٣٦١ لسنة
١٩٧٦ متضمنه الافراج النهائى عن الاموال التى سبق تسليمها لهم تسليما
مؤقتا . وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢ حرر السيد / اقرارا تعهد بمقتضاه
بهدم الاسوار التى يقوم ببنائها فى تاريخ الاقرار وذلك اذا انضج انهما
تدخل فى املك الدولة وتشكل تصديا عليها . ويكتب مؤرخ ١٩٨١/٤/٤
انادت مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة المنوفية رئيس الوحدة المحلية

بزرقان رداً على كتاب الآخر بشأن شكاوى مواطني قرية كمشيش ، فلن
بفحص ملفات تخطيط قرية كمشيش الموجودة بالمديرية اتضح أنه لا توجد
قرارات نزع ملكية من واتسع هذه الملفات لهذا التخطيط وأرفق بالكتاب
صورة من قرار محافظ المنوفية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٤
الذي تضمن تشكيل لجنة لتنفيذ تخطيط قرية كمشيش على أن تنتهي من
أعمالها التنفيذية قبل يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ . وبالحضر رقم
٨٨١ لسنة ١٩٨١ أثبت السيد/نائب مأهور مركز تلا أنه بتاريخ ١٩٨١/٤/٤
اتصل به السيد/رئيس مجلس المدينة وأفاده بأن لقاء تم بين السادة : محافظ
المنوفية ومدير الإسكان والشكاوى وأسرة الفتى ، وبفحص الأمر تبين صحة
ما تقرره أسرة الفتى من أن المساحة المتنازع عليها ملكهم ولا يوجد ما
يعارض ذلك فامر المحافظ بعدم تعرض أحد المالكين في مباشرة أعمال
التبناء . بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١ أثبت السيد/نائب المأهور عدم
ورود أي قرار مخالف لما سبق ذكره بالحضر بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ وعلى
ذلك أقفل المحضر . وبمذكرة مؤرخة ١٩٨١/٤/٢٢ هاجمت مديرية الإسكان
رئيس الوحدة المحلية لقرية زرقان بأنه بخصوص موضوع تخطيط قرية
كمشيش تبين للمديرية ما يأتي : لا توجد قرارات نزع ملكية من واتسع
الملفات الموجودة بالمديرية . صدر قرار السيد المحافظ رقم ١٠٨ لسنة
١٩٦٧ لتخطيط قرية كمشيش — قامت الدولة بتعويض الاهالي تعويضا
ماديا ومينيا طبقا للوحدة تخطيط القرية المرسل صورة منها لمجلس قروي
زرقان وهي لوحة تخطيط ارشادية للقرية . وبناء على ذلك لا يجوز
التمسدي على الشوارع والميادين المحددة بلوحة تخطيط القرية . . اما
بخصوص طلب المجلس الاستفسار عن وجود ميدان من مسعته وتحديد
إبعاد هذا الميدان فقد سبق ارسال صورة من الخريطة الارشادية
للمجلس بمقياس رسم يمكن الاطلاع عليها لتحديد المطلوب . وأحيل
الكتاب المشار اليه الى لجنة التعميدات بالمركز . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٧
احتجت لجنة التعميدات بمركز تلا وتضمن محضر أعمالها تحت بنسب

١٤) عرض موضوع تسعدي اسرة الفقى يكمشيش بتمامه سور بالميدان العام حول منازلهم بقرية كمشيش تسعديا على الميدان العام الموجود فى لوجة تخطيط القرية عام ١٩٦٧ نظرا لكثرة الشكاوى والبرقيات فى هذا الموضوع، وقسد تبين اللجنة انه استنادا لى ان الميدان وارد ضمن تخطيط قرية كمشيش عام ١٩٦٧ وموضح على لوحة التخطيط الارشادية للقرية مقصد سبقت ازالة تسعدي المواطنين حيث شرع الاول فى اقامة سور امام منزله فى هذا الميدان تمت ازالته بمعرفة اللجنة ورفضت دعواه رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٩ حيث حكم فيها لصالح الجهة الادارية ، وحيث شرع الثانى فى اقامة منزل متداخل ضمن الميدان وتم وقفه ولم يمكن فى اقامة المبنى بمعرفة اللجنة مالمحضر المؤرخ ١٩٨٥/٩/٢ لعدم الحقيقة بالبناء فى الميدان وصبره للتصويض من ملكه بمعرفة مديرية الاسكان . وبناء على ما تقدم انتهت اللجنة الى د ان ازالة تسعدي اسرة الفقى بازالة السور القائم على الميدان العام للقرية ضمن تخطيط القرية عام ١٩٦٧ تنفيذا للوحة التخطيط الارشادية للقرية والمستندات السابقة . ويتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣ صدر قرار رئيس مركز تلا رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ بازالة التسعدي استنادا لى قرار المحافظ رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤ بالتصويض ببعض الاختصاصات والى ما ورد بهذكرة وحدة الاملاك الاميرية بالوحدة المحلية لمركز تلا المؤرخة ١٩٨٢/١١/١٥ بشأن طلب استصدار قرار بازالة تسعدي وريثة المرحوم احمد الفقى بكمشيش على الميدان العام للقرية باقامة سور .

ومن حيث ان المطعون ضددهم وان كانوا قد اقاموا الدموى بطلب الحكم بوقف تنفيذ قرار محافظ النوبوية الصادر فى ١٩٨٣/٦/١٢ وفى الموضوع بالغاء القرار رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر من وحدة مركز تلا وبالتالي الغاء قرار المحافظ الصادر فى ١٩٨٣/٦/١٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، فى حين ان قرار المحافظ المشار اليه اقتصر على رفض التظلم المقدم منهم فى لالقرار الصادر من وحدة مركز تلا رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ فان حقيقة التكيف للعتاولى لطلابهم فى الدموى تصرف لى

طلباً وقف تنفيذ وإلغاء القرار رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أنه من قبول الدعوى ثالثاً في خصوص المنازعة الماثلة أنه إذ صدر قرار محافظ المنوفية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٧ بتنفيذ تخطيط قرية كمشيش استناداً لما جاء بها سمي اللوحة الإرشادية لتخطيط للقرية فإن أطراف المنازعة ، وبالأخص الجهة الإدارية ، لم يكونوا على بينة ويقين من حقيقة ملكية أي منهم للأراضي التي شملها التخطيط كميادين أو شوارع . فالبادي من الأوراق أنه نظراً لعدم صدور القرارات اللازمة لنزع ملكية الأراضي لتنفيذ التخطيط المشار إليه من جهات الاختصاص بذلك فلم تكن الإدارة على يقين من مدى دخول الأجزاء التي شملها التخطيط كميادين أو شوارع في الأملاك العامة ، على ما تفيد المكتبات التي سبقت الإشارة إليها ، ويؤكد أنه بمناسبة شروع المطعون ضدهم ببناء سور على جزء ورد بالتخطيط أنه ميدان عام فقد قرر المحافظ ، حسبما يستفاد من تلمسية نائب مأمور مركز تلا بتاريخ ١٩٨١/٤/١٦ بالمحضر رقم ٨٨١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، عدم التعرض لما يقوم به المطعون ضدهم من بناء . كما قرر أحد المطعون ضدهم والوكيل عن البائعين بمعهدهم مؤرخ في ذات التاريخ بإزالة السور على نفقته الخاصة إذا اتضح أنه مقام على أملاك عامة للدولة . فإذا كان ذلك ولم يجادل الأطراف في أن المطعون ضدهم أخطروا بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢ فمتظلماً منه إلى المحافظ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥ ، وإذا كشف ما كان من أثر التظلم من وقف تنفيذ القرار المتظلم منه عن أن الجهة الإدارية استمرت قائمة ببحث النظم بالتحقق من أمر ملكية الأرض المدعى وقوع التمرد عليها إلى أن أصدر المحافظ قراره في ١٩٨٣/٦/١٢ برفض التظلم فأقام المطعون ضدهم الدعوى في ١٩٨٣/٧/٩ بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار الوحدة المحلية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ ، فتكون الدعوى أقيمت في المواعيد المقررة بقانون مجلس الدولة ، ولا يكون ثمة أساس للقول بحساب مواعيد رفع الدعوى ، في

صدد المنازعة المسائلة اعتبار من فوات ستين يوما على تاريخ التظلم
تأسيسا على قيام قرينة الرغض الضمنى للتظلم بفوات الميعاد المشار اليه
المستفادة من سكوت الجهة الادارية عن الرد عليه خلال الميعاد المشار
اليه ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى الحكم بقبول الدعوى شكلا
لمانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون والواقع فى قضائه مما لا محل
للتمنى عليه من هذه الناحية .

ومن حيث أنه من موضوع طلب وقف التنفيذ ، فقد استقر قضاء
هذه المحكمة على أنه عند التصدى لبحث مدى مشروعية القرارات
للصادرة بازالة التعدى على المال العام بالتطبيق لاحكام المادة ٩٧٠
من القانون المدنى المعدلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة
١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ لا تغفل فى بحث الملكية ولا تفصل فيها اذ
يختص بذلك القاضى المدنى وحده وانما يقت اختصاص القضاء الادارى
عند التحقق من ان ادعاء الجهة الادارية بالملكية ادعاء جسى له شواهد
المبررة لاصدار القرار بازالة التعدى اداريا .

لا طعن ١٤٦١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧) .

قاعدة رقم (١٠٥)

المهدا :

أن وزن مشروعية القرار الصادر بازالة التعدى اداريا انما يكون
بالتقدير اللازم للفصل فى امر هذه المشروعية دون التغفل فى بحث
اسانيد اصحاب الشأن فى الملكية بقصد الترجيع فيما بينهما فذلك يدخل
فى اختصاص القضاء المدنى الذى يستقل وحده بالفصل فى امر الملكية .

المحكمة :

ومن حيث أن للثبوت من الاوراق انه بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣
صدر قرار رئيس حى العابرية بمحافظة الاسكندرية ونص فى المادة

الاولى على أن « يزال بالطريق الإدارى التعسدى في بناء وغراس » الواقع من المواطن/..... عبارة عن اربعة المسكنة تقريبا متداخلة مع الارض ملك الهيئة العامرية على قطعة الارض ملك لدولة البيئة مساحتها وحسودها فيما يلي الحد البحرى : المسكة الحديد - الحد القبلى : عقارات - الحد الغربى : عقارات الحد الشرقى : الطريق الصحراوى ، وكان قد صدر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ قرار رئيس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ باعتبار مشروع انشاء مخازن عمومية لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بجهة العامرية محافظة مطروح من أعمال المنفعة العامة . ونص القرار فى المادة (١) على أن « يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع انشاء مخازن عمومية لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بجهة العامرية محافظة مطروح الموضح بيانه وموقعه بالملحقة والرسم التخطيطى المرفقين ، كما نص فى المادة (٢) على أن « يتم الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الارض البالغ مسطحها حوالى ٤٢ فداناً الموضحة الحدود والمعالم بالملحقة والرسم المرفقين والملوكة ظاهرياً للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، وبتاريخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٦٧ تحدد محضر تسليم نهائى عن المساحة المشار اليها بين ممثلى مؤسسة تعمير الصحارى وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أشير فيه الى أن الهيئة قد سبق لها تسليم ذات المساحة ابتدائياً بموجب محضر رسمى مؤرخ ١٩٦٤/٦/٢٢ . كما تضمن المحضر أن المساحة المشار اليها وجدت خالية وأنها أصبحت فى حيازة الهيئة . لا مسند رقم ٨ من حافظة مستندات الجهة الادارية المستخدمة أمام محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية) وبكتاب مؤرخ ١٩٨١/٦/٢٣ أفاد مكتب الشهر العقارى بالاسكندرية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بأنه لا توجد تعاملات على الارض المشو منها بكتاب الهيئة المؤرخ ١٩٨١/٤/٢٨ لا مسند رقم ١٠ من حافظة المستندات المشار اليها) وطويت المحافظة المقدمة من الجهة الادارية أمام محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية على صورة من خريطة لا تتضمن تحديد للموقع المخصص للهيئة ولا للمساحة محل المنازعة الماثلة

(مستند رقم ٩ من الحافظة المشار اليها) وطويت حواظ المستندات المقدمة من اللطاعن أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية على أصل الخطاب المؤرخ ١٩٨٠/١٠/٣ الموجّه إليه من إدارة التملك بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية الذي تضمن ما يأتي بناء على الطلب المقدم منكم بخصوص أمانتكم عن نتيجة قرار السيد المهندس رئيس مجلس الإدارة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ تفيد أنه قد صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ والذي يفيد حصولكم على الاعتداد بالمساحة الآتية : ٥ ٥ س - ٥ ط ف اعتداد بالملكية طبقاً للمادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ويمكنكم الرجوع الى القرار الموجود بالإدارة بالعامة . كما تقدم للطاعن صورة فوتوغرافية ، لخطر اعتداد بالملكية وعدم اعتداد ، صادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧ يتضمن أنه بناء على الاخطار المقدم منكم برقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩ ووفقاً للمادتين ٧٥ و ٧٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ نطركم في الاعتداد بالملكية لتقديم الاخطار بمساحة ٥ س - ٥ ط ف أرض زراعية لانتداب شروط وضع اليد والمادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولم يوافق على حقتكم في الاعتداد بالملكية لمساحة ٨٢ س ١٧ ط - ف لعدم توافد شروط وضع اليد وذلك بالقرار رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ . كما تقدم صورة فوتوغرافية من قرار رئيس هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ باعتماد نتائج بحث الملكية الذي ينص في المادة (١) على أن « تعتمد نتائج بحث أخطارات الملكية وتحقيق الحقوق المعنية المثبتة فيها طبقاً لما أسفرت عنه نتائج مراجعة الإدارة العامة للملكية للمساحات الموضحة بعد قرين كل اسم والموضحة حدودها وأوصافها باستمارات ٦ تملك المعتمدة منا . ونصت المادة (٢) على أنه على شئون الملكية التصرف بلاغ نوى الشأن بنتائج البحث وإصدار شهادات اعتداد بملكية المساحات المعتمد بها واتخاذ إجراءات للتصرف في المساحات غير المعتمد بها . وورد بصورة الكشف المرفق

أمام اسم الطاعن بجهة العامرية طلب رقم ٢٤٣ المساحة المعتد بها ٥ س - ط ٥ ف وغير المعتد بها ١٨ س ١٧ ط - ف كما طويت حوافظ المستفادات المشار اليها على صورة الكتاب الصادر من محافظة الاسكندرية « الادارة العامة للجالس المحلية » فى ٨/١٢/١٩٨٣ والموجه الى السيد/رئيس حى العامرية ويتضمن فيه بهناسبة بحث للشكاوى المقدمة من أهالى منطقة الكيلو ٣١ طريق للتساهرة/الاسكندرية الصراوى بشأن قرار الازالة الصادر ضدهم فقد رأت اللجنة المشكلة من رئاسة لجان الشكاوى والمقترحات والمتابعة والقوى العاملة بجلسة ١٤/١١/١٩٨٣ ضرورة التنبيه على اهالى المنطقة بمعرفة حى العامرية لايقتاف جميع اعمال البناء التى تجرى حاليا على مساحة بالمنطقة الصناعية ودراسة الموضوع مع بيان أسماء المستأجرين من الادارة العامة لاملاك الحكومة المستردة من واقع السجل بالمساحات والبالغ المدة وانتهى الكتاب الى طلب اتخاذ اللازم نحو تنفيذ رأى اللجنة مع سرعة مواكبتها بالبيانات المطلوب . كما قدم الطاعن صورة من محضر جلسة المجلس الشعبى المحلى لحى العامرية بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٣ ويتضمن أنه بالنسبة للسؤال المقدم من عضو المجلس بشأن استيلاء هيئة المواصلات السلطوية واللاسلكية على مساحة ٤٢ فداناً فى العامرية بقرية ابورواف فقد وافق المجلس على توصية اللجنة بأنه نظرا لوجود مواطنين بالمنطقة ولهم اراضى زراعية ومنازل قديمة وشهادات اعتماد بالملكية توصى اللجنة بعدم المساس بهم . كما قدم الطاعن مسندا من الصور الفوتوغرافية لارض منزرة ولنشأت عليها ، وصورة فوتوغرافية لتصريح مؤرخ ١٤/٢/١٩٤٨ موقع من مفتش مريوط وأمين وأمين المخازن بنظارة الخاصة الملكية يتضمن الموافقة على قيام الطاعن بالزراعة بأرض وضع يده بجوار مزلقان العامرية .

ومن حيث انه ولئن كانت الطلبات فى الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٧ القضائية بعد احالتها من المحكمة المدنية ، على نحو ما حددته المسمى فيها أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة ٢٥ من أغسطس سنة

١٩٨٣ ، تنحصر فى طلب وقف وتنفيذ القرار المطعون فيه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم قبول طلب وقف التنفيذ متى اقيمت به الدعوى استقلا دون أن يرتبط بطلب موضوعى بالانشاء والا أنه متى كانت محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية قد قررت ضم الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ للقضائية للدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ٣٧ للقضائية ، فإنه بهذا القرار تندمج الدعويان لوحدة موضوعهما فهو فى الاولى طلب وقف التنفيذ وفى الثانية طلب وقف تنفيذ والغاء ذات القرار وبذلك يتلاقى الطلب للعاجل فى الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٧ القضائية مع الطلب الموضوعى بالانشاء فى الدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ٣٧ القضائية فيكون مقبولا . ذلك انه وان كان ضم الدعويين مختلفان سببا وموضوعا الى بعضهما تسهلا الاجراءات لا يترتب عليه اندماج احدهما فى الاخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها الا ان الامر يختلف اذا كان موضوع الطلب فى احدى الدعويين المضمومين هو بذاته كل أو بعض الطلبات فى الدعوى الاخرى فانها ، فى هذه الحالة ، يندمجان وتفقد كل منهما استقلالها .

ومن حيث أن وزن مشروعية القرار الصادر بازالة التعدى اداريا انما يكون بالقدر اللازم للفصل فى امر هذه المشروعية دون التغلغل فى بحث اسانيد اصحاب الشأن فى الملكية بقصد الترجيح فيما بينهما ، فذلك مما يدخل فى اختصاص القضاء المدنى الذى يستقل وحده بالفصل فى امر الملكية .

(طعن ٦٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩) .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الارض المقام عليها البناء محل قرار الازالة — سبق تقدم المدعى بطلب للمؤسسة المصرية العامة تعميم الصحارى لتبليكه هذه الارض ، وموافاة المؤسسة بالتنازع الخاصة بطلبات التبليك واعادتها اليها للنظر فى

الطالب — ظاهر ذلك انه لم يصدر قرار بالاعتقاد بملكية المدعى لأرض النزاع وانتقال ملكيتها اليه من الدولة باعتبارها من امتلكها الخاصة — عدم جواز التصدى عليها بآلة صورة من الصور — عدم جواز التصدى لقرار جهة الإدارة بإزالة البناء المذكور عليها بوقف تنفيذه .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار محل الطعن صدر من السيد/محافظ جنوب سيناء برقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩ وتضمنت المادة الثانية منه ان يتم ازالة للبناء المقام فى المنطقة ما بين مدينة رأس سدر وحى العاشر من رمضان على يمين الطريق الرئيسى الشط — للطور والذي اقامه المواطن فريج مرج الله فراج دون تصريح ، ويتعارض مع التخطيط العمرانى للمدينة ، وأشار القرار فى ديباجته الى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم اعمال البناء والى مذكرة للسيد/رئيس الوحدة المحلية لمدينة رأس سدر بشأن طلب ازالة المساكن التى اقامها بعض البدو بمدينة رأس سدر دون تصريح فى المناطق المنوع فيها البناء والمخصصة لمشروعات الامن الغذائي والتي يتعارض اقامتها مع التخطيط العمرانى للمدينة ، وقد ذكر المطعون ضده فى صحيفة دعواه ان ملكيته للأرض المتنازع عليها للبناء ترجع الى عام ١٩٥٩ بالشراء من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ودفعت جهة الإدارة بعدم ملكيته لتلك الأرض وأنها من املاك الدولة ومن ثم فان استظهار ملكية المدعى لأرض النزاع تكون سابقة ولازمة قبل بحث احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى اذ انه حتى مع مراعاة المدعى لاحكام هذا القانون فان ذلك لا يجيز لة البناء فى املاك الدولة العامة لولا لخاصة بالمخالفة للقوانين المنظمة لهذه الملكية وكذا حكم المادة ٩٧٠ من القانون الحنفى وتنص على انه لا يجوز تملك الاموال الخاصة بالملوك للحولة او للاشخاص الاعتبارية العامة .، أو كسب أى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم . ولا يجوز التصدى على

الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفى حالة حصول التعمدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا ، كما تنص المادة ٢٦ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « للمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها ، . تمديدات بالطريق الادارى .

ومن حيث ان ظاهر الاوراق وما تقدمه المدعى يفيد أن الارض المقام عليها البناء محل قرار الازالة سبق أن تقدم المدعى بطلب بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى لتملكه هذه الارض وان المؤسسة وافته بالكتاب رقم ٤٨/٢/١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩ بالنماذج الخاصة بطلبات التملك لاستيفاء البيانات الواردة بها واعادتها للمؤسسة لا يمكن النظر فى طلبه كما انه سدد مبلغ عشرة جنيهات بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ كرسوم معلنة ومصاريف ادارية لمصلحة الوحدة المحلية لادينة سدر وكتامين لجدية طلب الاعتداد بالملكية ، مما يبدو ظاهرا أنه لم يصدر قرار بالاعتداد بملكية المدعى لارض النزاع وانتقالها اليه من ملكية للدولة ومن ثم ما كان يجوز له التعمدى عليها بالبناء ويعبر النظر عن احكام قانون التخطيط العمرانى واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى بحث ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون فى ضوء ما ظهر من وقائع ويتمين الحكم بالفائته دون حاجة لبحث ركن الاستمجال .

(لمن ١٩٣٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٥) .

الفصل الثالث

المختص بإزالة التمرد على أملاك الدولة

مقاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

المواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٣١ من نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ممدداً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٨ — للمحافظ سلطة ازالة ما يقع من تمردات على املاك للدولة العامة والخاصة بالطريق الادارى وله ان يفوض رؤساء الوحدات المحلية الاخرى التى تتبع بالاشخصية المعنوية وهى المراكز والمدن والاحياء والقرى فى هذا الاختصاص — يتعين ان يصدر قرار صريح بالتفويض يحدد على وجه القطع واليقين رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم حق اصدار قرارات ازالة ما يقع من تمردات على املاك الدولة العامة أو الخاصة بالطريق الادارى — لا وجه للشكول ان المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى قد نصت على ان تباشر الوحدات المحلية كل فى دققة اختصاصها الحفاظ على املاك الدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها بمنع التمردات عليها — هذا النص لا يسلب المحافظ اختصاصه فى هذا الشأن — اساس ذلك : — انه لا يجوز تفسير نص اللائحة التنفيذية بالمخالفة لصريح احكام القانون الصادر تنفيذا له — مودى ذلك : — تحديد اختصاص الوحدات المحلية فى حصر التمردات على املاك الدولة واتخاذ الاجراءات اللازمة لاحتوائها واستصدار القرار من المحافظ المختص او من يفوضه عند وقوع التمرد .

الحكمة :

ومن حيث ان نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ممدداً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة ١٧ على ان

« وحدات الحكم المحلى هي المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ... » ، كما نصص المادة (٢٦) من ذات القانون على ان « تتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة وللخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها للوزارات بمقتضى القوانين وللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية ... وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تتولى المحافظات انشاءها وإدارتها ... كما تبين اللائحة ما تباشره كل من المحافظات ويأتى للوحدات من الاختصاصات المنصوص عليها فى هذه المادة ، وتنص المادة ٢٦ فى فقرتها الأخيرة على أن « المحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية امتلك للدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإدارى » ، كما نصص المادة ٣١ منه على أن « للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى مساعديه أو الى سكرتير عام المحافظة أو للسكرتير العام المساعد أو الى رؤساء المصالح أو رؤساء الوحدات المحلية الأخرى .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم من نصوص أن المحافظ له سلطة إزالة ما يقع من تعديات على امتلك الدولة العامة وللخاصة بالطريق الإدارى، ولله أن يفوض فى هذا الاختصاص رؤساء الوحدات المحلية الأخرى التى تتمتع بالشخصية المعنوية وهى المراكز والمدن والاحياء والقرى ، وفى هذا المقام فإنه يتبين أن يصدر قرار صريح بالتفويض يحدد على وجه القطع واليقين رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم حق اصدار قرارات بإزالة ما يقع من تعديات على امتلك الدولة العامة أو للخاصة بالطريق الإدارى ..

ومن حيث أنه بالإطلاع على صورة القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ الصادر من محافظ الشرقية يتبين أن المادة الأولى منه قد نصت على أن:

مما نص هذا الطلب فانه يكون قد اصاب وجهه العمد في
تضائه ويكون الطعن عليه في غير محله فيتمين الرغض .

وهن حيث أن من طلب الطامن الغاء قرار نقله من مسجد البحر بناحية
تليت قيصر مركز طنطا الى مسجد العناتين بمدينة طنطا فان المستقر عليه
طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة والمادة الثالثة من قانون المرافعات . ان
يتمين لقبول الدموى أن يكون لرافعها مصلحة شخصية فيها وقت
رفعها وأن تستمر هذه المصلحة قائمة حتى وقت الحكم في الدموى بمعنى
ان اذا انتهت المصلحة اثناء نظر الدموى وقبل صدور الحكم تعين القضاء
بعدم قبولها لانقضاء المصلحة .

ومن حيث أن التليت مما تقدم أن خدمة الطامان قد انتهت
بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٥ وانقطعت صلته الوظيفية فمن ثم لم تعد له
مصلحة في طلب الغاء قرار النقل المطعون فيه ويتمين لذلك القضاء بعدم
قبوله لانقضاء المصلحة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بذلك فان يكون تعد
صالح صحيح حكم للقانون .

{ طعن ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٩ } .

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

المادة ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحاسبات الحى
ينتج الانذار اثره في انتهاء الخدمة بالاستقالة الحكية يقرم أن يتم كتابة
وان يتم مضى مدة معينة من الانقطاع عن العمل هي خمسة ايام في حالة
الانقطاع المتصل وبشرة ايام في حالة الانقطاع غير المتصل - يصبح توجيه
الانذار لشخص انذر اليه مباشرة او بالحصول على توقيعيه بالاستلام
على السند الدال على التسليم أو بطريق البرق أو البريد وعلى العنوان

ثابت بجلف خدمته أو باوراقه لدى الجهة الادارية - يعتبر اثبات وصول الإنذار الى العامل بالحدى هذه الوسائل قرينة على علم العامل به ويرتب ذلك القرينة الاستفادة من الانقطاع باعتباره يمثل استقالة حكيمه - ذلك ما لم يقدم العامل للدليل على انتفاء هذه القرينة بان يثبت ان جهة الادارة لم توجه اليه الإنذار للكتابى بعد المدة التى حددها القانون أو أنها وجهته ولكنه لم يصله - أنذار الصاهل على النصو الذى حدده القانون يعتبر اجراء جوهري لا يجوز اغفاله - اذا كان الإنذار سابق على المواعيد المنصوص عليها فلا يعد انذار ولا يترتب آثاره الاستقالة الحكيمه الماخونة من قرينة الانقطاع .

الحكمة :

ومن حيث انه من الدفيع الاول بان للحكم قد خالف احكام القانون واخطأ فى تطبيقه وتاويله فانه وفى مقام اللرد على هذا الوجه من الوجه الطعن فانه يبين من الاوراق ان الطامن كان معاراً من الاجهاز المركزى للمحاسبات الى ديوان المحاسبات بدولة الامارات العربية حتى ١٩٨٣/٥/٤ الا أنه لم يعد بعد لاستلام عملة عقب انتهاء هذه الاعملرة .

ومن حيث ان لائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات تنص فى المادة ٧٩ منها على ان يعتبر العامل مقسداً استقالته فى الحالات الاتية :

اولاً - اذا انقطع عن عملة بدون اذن اكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً للتالية ما يثبت ان انقطاعه كان بمنزلة مقبول ... فاذا لم يقدم العامل لاسباب تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ، ويتمين انذار العامل فى هذه الحالة كتابة بعد انقطاعه بخمسة ايام * وفاد هذا النص

وطبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة انه لكي ينتج الإنذار اثره في انتهاء الخدمة بالاستقالة الحكومية يلزم ان يتم كتابة ، وان يتم مضي مدة معينة من الانقطاع من العمل هي خمسة ايام في حالة الانقطاع المتصل وعشرة ايام في حالة الانقطاع غير المتصل وانه يصح توجيه الإنذار لشخص المنذر اليه مباشرة ، أو بالحصول على توقيعه بالاستلام على السند السدال على التسليم ، أو بطريق البرق أو البريد ، وعلى العنوان القابت بمسلف خدمة العامل أو بأوراقه لدى الجهة الادارية ، ويعتبر اثبات وصول الإنذار الى العامل بأحدى هذه الوسائل قرينة على علم العامل به ويترتب ذلك القرينة الماخوذة من الانقطاع باعتباره يمثل استقالة حكومية وذلك ما لم يقدم للعامل الدليل على انتهاء هذه القرينة بإثبات ان جهة الادارة لم توجه اليه الإنذار للكتابى بحدد المدة التي حددها القانون في أنها وجهته اليه ولكنه لم يصل الى عمله وان ائذار العامل على النحو للسذى حدده القانون يعتبر إجراء جوهريا لا يجوز اغفاله ، لماذا كان سابقا على الموايد المنصوص عليها فلا يعد ائذارا ولا يترتب أكثر الاستقالة الحكومية الماخوذة من قرينة الانقطاع .

ومن حيث إنه في ضوء هذه المبادئ واذ كان الثابت من الاوراق ان الإنذارين للقائمين لانقطاع الطامن عقب انتهاء امارته اعتبارا من ١٩٨٣/٥/٤ . ولتى ادعت الجهة الادارية انها ارسلتهما الى الطامن على عنوانه بالخارج لم يستدل على وصولها اليه وذلك من واقع الخطاب للصادر من الهيئة العامة للبريد بحولة الامارات العربية المتحدة والمؤرخ ١٩٨٨/٩/٢٤ والذي يفيد انه بناء على الاستعلام المقدم من الطامن عن الماسدين المسجلتين رقم ١٥٧٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٨ ، ورقم ١٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦ فإنه بالبحث لم يستدل على ما يفيد تسلم هذين الخطابين الصادرين من الجهاز المركزي للحاسبات بالقاهرة ، وقد توقع على هذا الخطاب من السيد مدير المظلة البريدية الاولى بالوكالة ويضم بخاتم الهيئة العامة للبريد بدولة الامارات العربية المتحدة .

ومن حيث ان الجهة الادارية المطعون ضدها لم تستطع اقامة الدليل على وصول هذين الانذارين الى علم الطاعن في حين اقام هو القينة على عدم وصولهما اليه بمقتضى كتاب هيئة البريد بحولة الامارات العربية السالف الاشارة اليه ، فمن ثم فان الانذار التالى للانقطاع باعتياره اجراء جوهريا يتحتم توجيهه الى الطاعن لم يتم في المواعيد والكيفية التي رسمها القانون ، ولا يحتاج الطاعن بما اثلته المطعون ضدها من انه سبق للجهاز المركزى للحسابات ان اخطر الطاعن بتاريخ ١٩٨٢/٣/٦ بعدم الموافقة على تجديد اعارته لى مدة اخرى ، وان تلك تأكد ثلثية من كتاب الجهاز المرسى الى الطاعن بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٣ وانه كان امامه فسحة من الوقت منذ ذلك التاريخ وحتى صدور قرار انتهاء خدمته في ١٩٨٢/٦/٢٥ لانتهاء متعلقاته وتسوية اوضاع اسرته ، لان هذين الخطابين لا يؤمسان مقام الانذار المقرر طبقا للمادة ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز ولا يغنيان عنه ولا يفيدان في اظهار نية الانذار واضحة من انتهاء خدمة الطاعن عند عدم العودة لاستلام عمله بالجهاز خلال المهلة التي حددها القانون والتي ينص عليها في هذا الانذار ، ومن ثم فان قرار انتهاء الخدمة في غيبة هذا الاجراء الجوهري يكون قرارا معيبا لتخلف اجراء لازم وحتمى ينص عليه القانون ويعتبر شرطا لازما لصحة اصداقه ، ولا يغير من الامر شيئا مما اثارته الجهة الادارية من ان الشهادة الدالة على عدم الاستدلال على استلام الطاعن للانذارين المنوه عنها ليست موثقة من للفتصلية المصرية ووزارة الخارجية ، لان هذا المستند حتى وإن لم يرق الى مرتبة الدليل للكمال في اثبات واقعة عدم العلم بالانذار ، فانه يصلح قرينة على ذلك حتى يثبت العكس ، وهو امر لم تستطع جهة الادارة اثبات عكسه حيث لم تقدم الدليل القاطع على ارسال الانذار المقرر في المادة ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات الى الطاعن في خلال المدة التالية للانقطاع والمقرة بهذا النص ومن ثم فلا مخلص من الاخذ بالقرينة المستندة من المستند المقدم من الطاعن وترتيب الآثار الناشئة عن ذلك.

من الغول بخلف هذا الاجراء الجوهري وبالتالي بطلان للقرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه والصادر بقضاء خدمة الطامن للانتطاع وما يترتب على ذلك من اثار .

واذ انتهى للحكم المطعون فيه الى نتيجة مغايرة حين قضى برفض دموى الطامن بانه يعتبر قضاء مخالفا لصحيح حكم القانون خليا بالالفاء .

(طعن ٣٧٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨) .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — أعمال قرفة الاستقالة القضائية يتطلب مراعاة اجراء شكلي هو اذار للعامل كتابة بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذا كان الانقطاع يغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وبعد عشرة ايام من الانقطاع اذا كان هذا الانقطاع يغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة — الاذار يعتبر اجراء جوهريا الفرض منه ان تستبين جهة الادارة مدى اصرار العامل على ترك العمل وعزوفة عنه ، ومن جهة اخرى اعلانه بما سوف يفخذ ضده من اجراءات حيال هذا الانقطاع حتى يتمكن من ابداء علوه قبل اتخاذ هذا الاجراء .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على ان يعتبر العامل مقبضا استقالته في الحالات الاتية :

١ — اذا انقطع عن عمله يغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بمنزلة

متبول . . . ، فإذا لم يتقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته بمنتهى من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - وفي الحالتين السابقتين يتعين اذار العامل كتابه بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية - ولا يجوز اعتبار العامل مستقلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة اجنبية وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد تطلب - لاجل قرينة الاستقالة الضمنية - مراعاة اجراء شكلي هو اذار العامل كتابة بعد خمسة أيام من انقطاعه عن العمل - اذا كان الانقطاع يغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة ، وأن الاذار يعتبر اجراءا جوهريا الفرض منه أن تستبين جهة الادارة مدى اصرار العامل على ترك للعمل وعزوفه عنه ومن جهة اخرى اعلانه بما سوف يتخذ ضده من اجراءات حيال هذا الانقطاع حتى يتمكن من ابراء عذره قبل اتخاذ هذا الاجراء .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن للطامن كان قد حصل على اجازة بدون مرتب لمدة شهرين اعتبارا من ١٤/٢/١٩٧٩ وسافر الى العراق ، ثم أخطر جهة عمله بمرضه وطلب توقيع الكشف الطبي عليه وقد منسح اجازات متتالية على النحو المفصل في معرض الوقائع حتى ١٠ من فبراير عام ١٩٨٠ وبتاريخ الثالث عشر من يناير سنة ١٩٨١ حررت المديرية المالية لمحافظة أسيوط للطامن اخطارين بذاره للعودة الى عمله والا ابلغت للوزارة لانهاء خدمته طبقا لنص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يحمل اولها رقم صادر ١٤٣ في ١٣/١/١٩٨١ وقد ارسل هذا الاذار للطامن على عنوانه « بنى قرة مركز منفلوط » وقد ارد هذا الاخطار بخلقا ومؤشرا على مظهره بمباراة المذكور بالعراق « فقامت المديرية المالية باخطار مأمور مركز منفلوط

لتسليم الخطاب للطاعن فالفاد المركز بمحضره المؤرخ ١٦/٢/١٩٨١ بأنه أرسل في طلب المذكور فحضر والده وقرر إشاعة بأن نجله « الطاعن » غير موجود حالياً وأنه يعمل بالعراق وأعاد المركز الخطاب ومرفقاته إلى الاخطار الثاني الذي يحمل رقم صادر ١٤٤ بتاريخ ١٣/١/١٩٨١ أيضاً. هالفاث أنه وجه إلى الطاعن على عنوانه « فندق طارق السعيد ببغداد » وقد وجد أصل هذا الاخطار ذاته مرفق بملف الخدمة نون منظومه الامر الذي يبعث على الاعتقاد بأن هذا الاخطار الاخير ربما يكون قد حرر في ذات يوم تحرير الاخطار الاول ولم يرسل للطاعن اصلاً بظليل عدم وجود المظروف المرسل فيه وسبب ارجاعه بدون تسليم ويؤكد ذلك ان جميع المكاتبات المتبادلة بين المديرية المالية بسبب وزارة المالية كلها تتحدث عن الاخطار المرسل للطاعن على منفلوط وارتداداه مغلقاً وتكليف مأمور مركز منفلوط بتسليمه له ٠٠٠ الخ ما سبق سرده. دون أن تتطرق إلى الاخطار رقم ١٤٤ المحتوي على فندق طارق السعيد ببغداد الامر الذي يتأكد معه أن الطاعن لم يتم اذاره على الوجه الذي تتطلبه المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبخلاف هذا الاجراء الجوهري يمتنع أعمال تهيئة الاستقالة الحكومية في حقه ويكون قرار انتهاء خدمته موضوع الطعن قد صدر مخالفاً للقانون معين الالفاء ، واذ ذهب الحكمان الطعن فيهما الصادران من المحكمة الإدارية بالسبب في الدعوى رقم ٣٦٠ لسنة ٩ في ومن محكمة القضاء الإداري الدائرة الاستئنافية في الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ١٦ في ٠ س إلى خلاف هذا المذهب وقضى كل منهما برفض طلب الفاء للقرار الطعن فيه نائهما بذلك يكون قد صدر بال مخالفة لاحكام القانونين وتعين لذلك القضاء بالفائهما وبالفاء القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١ الصادر من وكيل وزارة المالية لشئون الامانة العامة بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٨١ بانتهاء خدمة الطاعن لانقطاعه عن العمل اعتباراً من ١٤/٢/١٩٧٩ على مايقرب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية بمصروفات ٠

(طعن ١٥٨٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

رابعاً - وجوب اتصال الإنذار بعلم من وجه إليه

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشرع لوجب لصحة قرار إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية بسبب الانقطاع أن يكون مسبوقاً بإنذار يوجه للعامل المنقطع - حتى ينتج هذا الاجراء لثمة أن يتصل الإنذار بعلم من وجه إليه - القاعدة في هذا الشأن أن يوجه الإنذار كذلك فإنه يفترض أن العامل قد علم به - إذا ادعى خلاف ذلك عليه أن يقيم الدليل على عكسه - في حالة الاعارة يتمين أن ترسل جهة الادارة الإنذار على عنوان العامل في الدولة المصار إليها - طالما أن هذا العنوان ثابت لديها عندما أصدرت قرارها بإعاريته - كذلك قرارها بتجديد هذه الاعارة لمدة أربعة أعوام متتالية - بعد ذلك التزاماً لا تعفى منه جهة الادارة حيث يكون العامل المنقطع في الخارج إجهة لا تعلبها وهو ما لا يتلنى في حالة الاعارات الرسمية .

المحكمة :

ومن حيث أنه من باقى أسباب الطعن فإن المادة ٩٨ من القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن لا يعتبر للعامل متقدماً استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ... فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته مفتوحة من تاريخ انقطاعه عن العمل .

وفى المالتين السابقتين يتمين ائذار للعامل كتابة بعد انتطاعه لمدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا فى جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت فبده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى للانتطاع عن العمل .»

ومن حيث انه وان كلن المشرع فى تلك المسادة قد اوجب لصحة قرار انتهاء الخدمة للاستقالة الضمنية - الانتطاع - ان يكون مسبوقا بائذار يوجه للعامل المنتطع ، وحتى ينتج هذا الاجراء لئره ان يتمصل' الائذار بعلم من وجه له ، والمساعدة فى هذا لئكن ان يوجه الائذار الى عنوان للعامل اللثابت لدى جهة عمله من واقع ملف شخصته فلذا ما تم الائذار كذلك فانه يفترض ان العامل قد علم به واذا ما ادى خلات ذلك عليه ان يقيم الدليل على عكسه .

وحيث انه وان كلن هذا هو الاصل الا انه يرذ عليه استثناء توجيه الغاية التى من اجلها شرع الائذار ، وهو انه فى حالة الاصابة يتمين ان ترسل جهة الادارة الائذار على عنوان للعامل فى الدولة المعار اليها طالما ان هذا العنوان ثبتت لديها عنفا لصدرت قرارها بامارتها وكذلك قرارها بتجديد هذه الاعارة لمدة اربعة اعوام متتالية وهو التزام لا تمنى منه جهة الادارة الا حيث يكون عنوان للعامل المنتطع فى الخارج لجهة لا تعلمها وهو، مالايتكى فى حالة الاعارات الرسمية .

ومن حيث ان اللثابت من الاوراق ان القاعن كان معارا للبيبا لمدة اربعة سنوات تجدد سنويا من ١٩٧٦/٩/٦ الى ١٩٨٠/٨/٢١ ، وان جهة الادارة قامت بتذكاره على عنوانه بمصر وهى تطم يعيثا عنوانه بالبيبا وبوجوده فيها ومن ثم فان هذا الائذار لا ينتج لئره التقونى لتخلف الحكمة التى من

أجلها شرع الإنذار ومن ثم يكون القرار الصادر بإنهاء الخدمة في هذه الحالة مخالفاً لصحيح حكم القانون ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطلقون فيه من أن جهة الإدارة ليست ملزمة بإنذار العامل على عنوانه بالخروج بعد انتهاء إعارته فإن ذلك مردود عليه بأن إنذار الإدارة للعامل على عنوانه بمصر ، وهى تعلم بوجوده فى الخارج ، هو إنذار لا يؤتى ثمرة ولا يحقق أثره الذى إبتغاه القانون ولا يؤدي — بحسب الاصل — الى اتصال علم العامل بفحوى الإنذار ومؤداه ومن هنا كان لزوم أن يتم الإنذار على عنوان العامل بالخارج ، ولو على قدر عمله الذى أعير اليه بموافقة جهة الإدارة وقرار منها ، حتى يتوفر المناط الذى استهدفه المشرع من اشتراطه للإنذار قبل انتهاء الخدمة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن قرار إنهاء خدمة الطاعن يتبع مخالفاً للقانون ممياً بتعين معه القضاء بالفائته وما يترتب على هذا الإلغاء من آثار ، واذا ذهب للحكم المطلقون فيه غير هذا المذهب وقضى بخلافه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وإيجاب الإلغاء ومن الزام جهة الإدارة بالمعروفات .

(طعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٩٢/٧/٢١ وطعن رقم ٢٩٤١ لسنة ٣٠ ق بجلسة ١٩٩٢/٥/٢٦) .

الفروع الرابع

اتخاذ الإجراءات التأديبية حصول دون أعمال قرينة الاستقالة المضمنية
أولا - لجهة الإدارة أن تحيل العامل المنقطع عن العمل إلى المحكمة التأديبية
قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالقولة - عدم جواز اعتبار العامل المنقطع بغير إذن أو الذي يلتحق
بالعمل لدى جهة أجنبية بغير ترخيص مستقلا إذا ما اتخذت ضده
الإجراءات التأديبية - يجوز للجهة الإدارية مواجهة انقطاع العامل عن عمله
دون خبر مشروع بلصد إجراءات :

١ - أما اعتبار العامل مستقلا قياسا على قرينة أن تركه العامل للعمل
على هذا النحو إنما يعبر عن رغبته في هجر العمل والاستقالة منه -
يجوز لجهة الإدارة أن تمتد بهذه الرغبة وتعتبره مستقلا .

٢ - أما أن تواجه الجهة الإدارية انقطاع العامل كمخالفة تأديبية
باعتباره أخلايا منه بواجبات الوظيفة - أن اختارت الجهة الإدارية الطريق
الأول امتنع عليها اللجوء إلى الطريق الثاني - لا يجوز للجهة الإدارية في
هذه الحالة مواضدة للعامل تأديبيا .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن ، فانه وإيا ما كان
ما ذهبت إليه جهة الإدارة للطاعة بخصوصه - تارة بالقول في صحيفة
الطعن بأن المطعون ضده لم يتظلم من القرار الطعن الصادر في
١٩٨٤/٢/١٥ ، وتارة بالقول في مذكرتها المدعمة بجلسة ١٩٨٩/١/٢٥ أنه
تظلم منه بعد الميعاد - فإن الثابت بالأوراق المستند الأول من حافظه
مستندات المطعون ضده المدعمة أمام المحكمة التأديبية بجلسة
١٩٨٥/٣/٢٣) أن للعمى تظلبا من القرار الطعن عدم لجهة الإدارة

وتقيد لديها برقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، وإذا كان ذلك وكان المطعون ضده قد قرر في صحيفة طعنه أنه تظلم من القرار المطعون فيه في الميعاد وإذا رفض أقيم الطعن السالف الإشارة إليه في الميعاد ورغم ذلك لم تعقبه جهة الادارة على هذا أثناء نظر ذلك الطعن وطلب الحاضر عنها بجلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ أجلا لهذا السبب ، رتاجل نظر الطعن لذلك أكثر من مرة ، كما أن تلك الجهة لم تقدم طيلة نظر الطعن المشار إليه ولا أثناء نظر هذا الطعن ما يثبت تاريخ علم المطعون ضده بالقرار المطعون فيه ولا تاريخ تظلمه منه ، خاصة وأن المطعون ضده قد قرر (مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٩٠/١/٢٠) بأنه لم يعلن بالقرار الطعن بالطرق التي حددها القانون ولم يتصل علمه به إلا بعد استلامه للعمل وعوفته إليه في ١٩٨٤/١٠/٨ فتظلم منه في الميعاد ورفضت الإدارة للتظلم في ١٩٨٤/١٢/١٠ ومن ثم فإن - المطعون ضده وقد أقيم طعنه بطلب الغاء ذلك القرار في ١٩٨٥/٢/٣ فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى قبول ذلك الطعن شكلا ، يكون قد جاء موافقا في ذلك لصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن عليه لهذا السبب متعين الرفض .

ومن حيث أنه عن السبب الثاني من أسباب الطعن ، فإن موجب ما نصت عليه المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من عدم جواز امتياز العامل - المنقطع بغير إذن أي الذي يلتحق بالعمل لدى جهة أجنبية بغير ترخيص - مستقيلا إذا ما اتخذت ضده الاجراءات التأديبية ، أنه يجوز للجهة الادارية مواجهة انقطاع العامل عن عمله دون مبرر مشروع بأحد اجراءين : اما اعتبار العامل مستقيلا قايما على قرينة أن ترك العامل للعمل على هذا النحو إنما يعبر عن رغبته في هجر العمل والاستقالة منه ، فيجوز لجهة الادارة في ضوء ذلك أن تعتمد بهذه الرغبة وتعتبره مستقيلا واما أن تواجه الجهة الادارية انقطاع العامل كمخالفة تأديبية باعتباره اخلا لا منه بواجبات الوظيفة فإن هي اختارت الطريق الاول امتنع عليها اللجوء الى الطريق الثاني ، فلا يجوز

لها في هذه الحالة مؤاخذه العامل تأديبيا . ولما كان ذلك ، وكان موجب الثابت بالأوراق أن للجهة الإدارية الطاعنة اعملت في شأن العامل المطعون ضده قرينة الاستتالة الخفية ، فانه يتمتع عليها مؤاخذه تأديبيا - واذ انتهى الحكم المطعون فيه - في ضوء هذا النظر - الى أن تترار للجزاء بالخضم من الراتب قد جاء على خلاف حكم القانون ، فانه يكون قد طبق صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص - أيضا - قد جاء في غير محله متعين الرفض .

(ملعن ٣١٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

انقطاع العامل عن عمله لا يؤدي بالضرورة الى انتهاء خدمته - توجد اجراءات الزم القانون جهة الادارة باتخاذها عند انقطاع العامل كالانذار - للجهة الادارية أن تتخير حالة الانقطاع بين بدائل منها اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل - في هذه الحالة يتمتع على جهة الادارة انتهاء خدمته . وتظل العلاقة الوظيفية في هذه الحالة قائمة وترتب آثارها من استحقاق العلاوات والترقيات متى كانت الشروط القانونية متوفرة .

المحكمة :

ومن حيث أن انقطاع العامل عن عمله لا يؤدي بالضرورة الى انتهاء خدمته فهناك اجراءات الزم القانون جهة الادارة باتخاذها كالانذار ، كما وأن المشرع منح جهة الادارة أن تتخير في حالة الانقطاع بين بدائل منها اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ، وفي هذه الحالة يتمتع على جهة الادارة انتهاء خدمته واذ لم يقين مما قيمته جهة الادارة في مراحل الدعوى من أوراق انها اتخذت قبل الطعن اجراءات تأديبية كما انها لم يسبق أن انذرت الطاعن بانتهاء خدمته ، بل وعندما اتجهت الى انتهاء خدمته وأصدرت قرارها

بإنهاء الخدمة استصدر حكماً من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٢٨ لسنة ٢٤ القضائية بإلغاء هذا القرار وتأييد هذا الحكم من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ١٨ القضائية ، وتأسيساً على هذا الحكم وتنفيذاً له اعتبرت العلاقة الوظيفية قائمة ، وتم معاملته على هذا الأساس وسويت حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، كما لم يتخذ أي إجراء لإنهاء خدمته لانقطاعه بعد صدور الحكم .

ومن حيث أنه ترقبياً على ما تقدم فإنه مما لا شك فيه أن العلاقة الوظيفية في الحالة الماثلة ما فتئت قائمة ، ولا معنى من ترتيب آثارها وأعمال مقتضاهما ، ومتقضى ذلك اعتبار خدمة المدعى متصلة ، وما يترتب على ذلك من تسوية حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واستحقاق العلاوات والترقيات متى كانت الشروط القانونية متوفرة .

ومن حيث أنه لا يؤثر فيما تقدم ما قضى به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من اشتراط الوجود في الخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ ، فإن الوجود في الخدمة المعنى في هذا النص ليس تأدية العمل فعلاً وإنما أن يكون مرتبطاً من جهة الإدارة بعلاقة وظيفية لم تنفصم عراها وهو الأمر القائم في حالة المدعى .

من حيث أن الحكم الطعن لم يأخذ بهذا النظر ، مما يتعين معه الحكم بقبول الدعوى شكلاً ، وإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بأحقية المدعى في حساب المدة من ٢٤/١١/١٩٧١ حتى ٩/١١/١٩٨٠ ضمن مدة خدمته المتصلة ، وما يترتب على ذلك من آثار من استحقاق تسوية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وغير ذلك من علاوات وترقيات في حدود ما يقتضيه القانون متى توافرت بحقه شروط استحقاقها أخذاً في الاعتبار اتصال مبددة خدمته .

(طعن ٢٤٢٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٩١)

ثانيا - الاحالة الى المحاكمة التأديبية لا تمنع من انتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية الا اذا تمت الاحالة خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل .

قاعدة رقم (١٨٨)

المبحث :

على الجهة الادارية اعمال قرينة الاستقالة الحكيمة في شأن العامل المنقطع عن العمل بغير اذن خمسة عشر يوما متصلة او لمدة ثلاثين يوما في السنة غير متصلة وذلك اذا لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية عنوا تقبله الجهة الادارية بمرور هذا الانقطاع ، واعمال هذه القرينة في حق العامل يترتب حتما بقوة القانون اذا لم تتخذ الجهة الادارية الاجراءات التأديبية قبل العمل خلال الشهر التالي للانقطاع ، وتلغى من رتبها صراحة بهذا الاجراء في الابقاء على رابطة التوظيف بينها وبين العامل المنقطع .

المحكمة :

استقرت احكام المحكمة الادارية العليا على ان حق العامل في تركه الخدمة مسواه عن طريق الاستقالة الصريحة او الاستقالة الضمنية ليس مطلقا من كل قيد وذلك تمكنه اعتبارات الصالح العام ضمانا لسدوام حسن سير العمل في المرافق العامة وان قرينة الاستقالة الضمنية المقررة في قوانين العاملين المختلفة مقررة لمصلحة جهة الادارة فلها ان تعملها ولها ان تعيدها بان تتخذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع وان انتهاء خدمة العامل المنقطع لا تترتب حتما لمجرد توافر شروط اعمال تلك القرينة وانما يلزم ان تصدر الجهة الادارية قرارا اداريا يترتب هذا الاثر في تصحيح فيه الادارة من رتبها صراحة في اعمال حكم قرينة الاستقالة الضمنية ، وبناء على ذلك تكون رابطة التوظيف لا زالت قائمة بشئ من الطموح ضده ، ويكون الحكم الطموح فيه حين قضى بوقف تنفيذ القرار الملزم بالامتناع عن انتهاء خدمته قد صدر على خلاف احكام القانون ويتمين القضاء بوقف تنفيذه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني للطعن فإن قضاء هذه الحكمة استد
استقر على أنه يتعين على الإدارة أعمال قرينة الاستقالة الحكيمة في شأن
العامل المنقطع عن العمل بغير إذن لمدة خمسة عشر يوما متصلة أو لمدة
ثلاثين يوما في السنة غير متصلة وذلك إذا لم يقدم خلال الخمسة عشر
يوما التالية عن تركه جهة الإدارة بغير هذا الانقطاع ، وأن أعمال هذه
القرينة يترتب في حق العامل طبقا للمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حتما ويقضى القانون وذلك إذا لم
تتخذ الجهة الإدارية الاجراءات التأديبية قبل العامل خلال الشهر التالي
للانقطاع ، وتقصر عن رقيتها صراحة بهذا الاجراء في الإبقاء على رابطة
التوظيف بينها وبين العامل المنقطع ، أو إذا اتخذت هذه الاجراءات التأديبية
بعد فوات مدة الشهر التالي للانقطاع ففي هذه الحالة يجب على الجهة
الإدارية أن تصدر قرارا بانتهاء خدمة العامل المنقطع اعتبارا من تاريخ
انقطاعه في حالة الانقطاع المتصل لمدة خمسة عشر يوما أو من اليوم
التالي لاكمال مدة الانقطاع ثلاثين يوما في حالة الانقطاع غير
المتصل ، ويجب في جميع الاحوال اعطاء العامل شهادة تفيد انتهاء خدمته
وتتضمن بياناته الوظيفية وإذا امتنعت الإدارة عن ذلك اعتبر امتناعها هو
القرار سليا بالاستقاع مما يحق معه لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذه
وبالفائدة .

ومن حيث أن الجهة الإدارية لم تستطع إقامة الدليل على أنها قد
اتخذت أية اجراءات تأديبية حيال الطعون ضده خلال الشهر التالي لتاريخ
انقطاعه عن العمل بدون إذن اعتبارا من ١٩٧٩/٩/٤ لمدة تزيد على
الخمس عشرة يوما ، فمن ثم فإن القرينة المنصوص عليها في المادة ٩٨
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن العاملين المدنيين بالدولة
تكون قد تحققت في شأن الطعون ضده ويعتبر مقبدا استقالته من الخدمة
وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ الانقطاع ، وكان يتعين على الجهة الإدارية
قبها لذلك - أن تصدر قرارا بانتهاء خدمته اعتبارا من هذا التاريخ
وتمنحه شهادة تفيد ذلك الانهاء وخلق طرفه وتسوية حقوقه المترتبة
على ترك الوظيفة ، وإذا امتنعت الجهة الإدارية عن إصدار هذا

القرار بأن للمطعون ضده الحق في إقامة دعواه بطلب الغاء القرار
السلبى بالامتناع عن إنهاء خدمته .

ومن حيث أنه بالنزاع على ما تقدم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد
قضى بالغاء القرار السلبى بامتناع الإدارة عن إنهاء خدمة المطعون ضده
وما يترتب على ذلك من آثار فإنه يكون قضاء صحيحا بمنأى عن الطعن ،
وتعتبر الطعون القائمة ضده غير قائمة على سند من صحيح حكم القسانون
ويتمين القضاء برفضها .

(طعن ٢١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبسطة :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة يجوز للجهة الإدارية مواجهة القطاع العامل عن عمله دون مبرر
مشروع بأحد أجراءين : -

١ - إما اعتبار العامل مستقيلا قايما على قريته أن ترك العامل للعمل
على هذا النحو يعبر عن رغبته في هجر العمل والاستقالة منه - يجوز
لجهة الإدارة في ضوء ذلك أن تعد بهذه الرقبة وتعتبره مستقيلا .

٢ - أما أن تواجه الجهة الإدارية القطاع العامل كمخالفة تأديبية باعتباره
إخلالا منه بواجبات وظيفته - أن اختارت الإدارة انضادا الإجراءات التأديبية
ضد العامل امتنع عليها اعتباره مستقيلا - ذلك لأن المحاكمة التأديبية
لا يمكن أن توجه إلى شخص انقطع مسئلة الوظيفية بقبول الاستقالة
- هذا القيد يقوم على توافر شرطين :

١ - الشرط الأول : أن تظهر إرادة الإدارة واضحة في تحريك الإجراءات
التأديبية ضد العامل المخالف .

٢ - الشرط الثاني : أن يتم ذلك قبل تحقق الشروط التي تجعل العامل

مستقيلا حكما - ذلك بأن يكون اتخاذ الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع - إذا لم يتوافر هذا الشرط بأن اتخذت الإجراءات التأديبية بعد أكثر من شهر من تاريخ الانقطاع فلا يتوفر شرط تطبيق النظام التأديبي لتقسيم العامل للمحاكمة التأديبية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ قد نصت على أن : -

يعتبر العامل مقسما استغاثته في الأحوال الآتية : -

(١) إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك ولا يجب حرمانه من أجره عن هذه المدة . فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

(٣) إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التصاقه بالخدمة في هذه الجهة الأجنبية . ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية (.

ومن حيث أن هذا النص قد أجاز للجهة الادارية مواجهة انقطاع العامل عن عمله دون مبرر مشروع بإحد اجراءين : أما اعتبار العامل مستقيلا قياما على قرينة أن تركه العامل للعمل على هذا النحو إنما يغير عن رغبته في هجر العمل والاستقالة منه ، فيجوز لجهة الادارة في ضوء ذلك أن تعتمد بهذه الرغبة وتعتبره مستقيلا ، وأما أن تواجه الجهة الادارية القطاع العامل كمخالفة تأديبية باعتباره اخلايا منه بواجبات وظيفته وتسلك طريق تطبيق النظام التأديبي عليه بما يستتبعه من القضاء بالادانة أو البراءة بحسب الاحوال ، فإن اختارت الادارة اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد العامل لمتلعه عليها اعتباره مستقيلا لان المحاكمة التأديبية لا يمكن ان توجه الى شخص انقطعت صلته الوظيفية بقبول الاستقالة . ولكن هذا القيد يقوم على شرطين ، أولهما أن تظهر ارادة الادارة واضحة في تمرير الاجراءات التأديبية ضد العامل المخالف ، وثانيهما أن يتم ذلك قبل تحقق الشروط التي تجعل العامل مستقيلا حكما ، بأن يكون اتخاذ الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط بأن اتخدت الاجراءات التأديبية بعد أكثر من شهر من تاريخ الانقطاع فلا يتوافر شرط تطبيق النظام التأديبي لتقديم العامل للمحاكمة التأديبية عن تهمة الانقطاع .

ومن حيث أن الثابت من عيون أوراق الدعوى أن المطعون ضدها (المتهم) انقطعت عن العمل اعتبارا من ١٩٨٥/٦/٢٣ دون إذن ، وتم في ١٩٨٥/٦/٣٠ انذارها والتنبيه عليها بضرورة العودة الى عملها ، وإذا استمرت في الانقطاع قرر مدير عام ادارة شمال القاهرة التعليمية في ١٩٨٥/٧/٣ إحالة موضوعها للشئون القانونية ، فان الادارة بذلك تكون قد اتخدت حيالها الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل ، فلا يجوز - والحال كذلك - اعتبارها مستقيلة من تاريخ الانقطاع المشار اليه . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه خلاف هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يكون مستوجبا الالفاء .

ومن حيث أن المخالفة التأديبية النسبوية ضدها ثابتة في حقها الامر

الذى يتعين معه مجازاتها عنها ، وفى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها ،
ومراعاة لكون المطعون ضدها كانت وقت ارتكابها للمخالفة حديثة عهد
بالخفية ، فإن المحكمة تكتفى بمجازاتها بالخصم من الاجر لمدة عشرة ايام ،

(طعن ٢٣٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٣)

ثالثاً - الاجراءات التأديبية ضد العامل تبعا بحالته الى التحقيق .

فصله رقم (١٩٠)

المادة :

المادة (٧٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المتعيين بالدولة - حق العامل في ترك الخدمة بالاستقالة الصريحة او الضمنية ليس مطلقا من كل قيد وانما ترد عليه قيود اطلقتها اعتبارات الصالح العام ضمانا لثبوت حسن سير العمل في المرافق العامة بالنظام وانفراد - اساس ذلك : - ان المشرع ازم العامل بالاستمرار في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او تنتهي ثلاثون يوما على تاريخ طلب الاستقالة - اذا كان العامل قد احيل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى التأديبية بغير عقوبة الفصل من الخدمة او الاحالة الى المعاش - يعتبر العامل محالا الى المحاكمة التأديبية في مفهوم نص المادة (٧٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من تاريخ احالة الامر للتحقيق في وقائع الاتهام المنسوبة اليه طالما ان هذا التحقيق قد انتهى الى احالة العامل الى المحاكمة التأديبية - اساس ذلك : - ان مرحلة التحقيق تعتبر تمهيدا لازما للمحاكمة - القرار الذي يصدر باحالة العامل الى المحاكمة التأديبية اسبقه سبب لصدوره من اوراق التحقيق التي تعتبر سند الاتهام في الدعوى التأديبية .

المحاكمة :

ومن حيث ان المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - الذي قدمت الاستقالة في ظل الفصل به - تنص على انه للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط او سقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه . ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك فاذا احيل

العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى
بغير عقوبة الفصل أو الاحالة الى المعاش ويجب على العامل أن يستمر في
عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد
النصوص عليه في الفقرة الثانية .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أن حق العامل في ترك الخدمة
بالاستقالة الصريحة أو الضمنية ليس مطلقا من كل قيد وانما ترد عليه
قيود املتها اعتبارات الصالح العام خيمانا لدوام حسن سير العمل في
المرافق العامة بانتظام وإطراد وهذا ما أفصحت عنه الفقرة الأخيرة من
المادة ٧٢ سالفه الذكر حيث تقول : ويجب على العامل أن يستمر في عمله
الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو ينقضى ثلاثون يوما على تاريخ
طلب الاستقالة وذلك كله ما لم يكن العامل قد أحيل الى المحاكمة التأديبية
فلا تقبل الاستقالة عنده الا بعد الحكم في الدعوى التأديبية بغير عقوبة
الفصل من الخدمة أو الاحالة الى المعاش .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن العامل يعتبر محالا
الى المحاكمة التأديبية في مفهوم هذا النص من تاريخ احالة الامر للتحقيق
في وقائع الاتهام المنسوب اليه طالما أن هذا التحقيق قد انتهى باحالة
العامل المحال الى المحكمة التأديبية اخذا في الاعتبار أن مرحلة التحقيق
تعتبر تمهيدا لازما لهذه المحاكمة وأن القرار الذي يصدر باحالة العامل
الى المحاكمة التأديبية انما يستمد سبب اصداره من أوراق هذا التحقيق التي
تعتبر سند الاتهام في الدعوى التأديبية الامر الذي يتحقق معه ارتباط
كل من المرحلتين بالآخرى ارتباطا جوهريا على نحو يقتضى التوصل على
تاريخ احالة الامر للتحقيق مع العامل في مجال تحديد التاريخ الذي يعتبر
فيه العامل محالا الى المحاكمة التأديبية في مفهوم نص المادة ٧٢ سالفه
الذكر .

ومن حيث أن الثابت في واقعة النزاع المائل أن الطعون خسده انقطع
عن العمل اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٣٠ وقدم استقالته في ١٩٧٦/١١/١٣ .

وأعدت إدارة شئون العاملين بمنطقة شمال الجيزة التعليمية مذكرة مؤرخة ١٩٧٦/١٢/٦ أرتأت فيها وقف صرف مرتب المذكور اعتباراً من تاريخ انقطاعه عن العمل وأحالته الى الشئون القانونية للتحقيق معه في رافعة انقطاعه عن العمل ووافق السيد/ مدير عام منطقة الجيزة التعليمية على ذلك بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ فُحِيل الى النيابة الادارية التي أحالته بدورها - بعد اجراء التحقيق معه - الى المحكمة التأسيسية بالمنصورة لمحاكمته عن المخالفات المنسوبة اليه ومن بينها الانقطاع عن العمل ومن ثم يكون المطعون ضده قد أحيل الى التحقيق والمحاكمة على اساس ارتباط مرحلتى التحقيق والمحاكمة على النحو المشار اليه خلال مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ٧٢ آنفة الذكر محسوبة من تاريخ تقديم الاستقالة وبالتالي لا يكون لهذه الاستقالة اثر فى انتهاء خدمة المطعون ضده وبهذه المثابة يكون القرار الصادر بأحالته الى التحقيق والمحاكمة قد صادف محله ويكون الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى التأسيسية ضد المطعون ضده بالنسبة لواقعة انقطاعه عن العمل قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله مما يتعين معه الحكم بالفائه *

ومن حيث انه بالتأسيس على ما تقدم وكانت الدعوى مهية للفصل فى موضوعها واذ ثبت ان المطعون ضده قد انقطع عن عمله دون ان ينك اعتباراً من ١٩٧٦/٩/٣٠ ثم تقدم بطلب استقالته فى ١٩٧٦/١١/١٣ وحصل على مرتب شهر اكتوبر سنة ١٩٧٦ دون ان يؤدي عملاً على النحو الموضح بتقرير الاتهام ومن ثم يكون قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفى وسلك مسلكاً يتنافى مع الاحترام المقرر للوظيفة وكرامتها بما يتعين معاملة عنه *

(طعن ٩٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣)

تعقيب :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ فى الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية الصادر بجلسته ١٩٨٦/٣/٢ والذي يقتضى « باعتبار العامل المنقطع عن عمله المسند المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقنناً استقلاله اذا لم تكن الاجراءات التأسيسية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل » *

المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل من العمل لمدة المحددة - يتمتع أعمال هذه القرينة اذا اتخذت الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى للانقطاع - يعتبر العامل قد اتخذ ضده اجراء تأديبي اذا احيل للتحقيق خلال الشهر - العبرة بتاريخ الاحالة للتحقيق خلال الشهر وليس بتاريخ فتح محضر التحقيق .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، نصت على انه - يعتبر العامل مقدم استقالته فى الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر مقبول فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - وفى الحالتين السابقتين يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا فى جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل » .

ومن حيث انه يتضح من هذه المادة ، ان قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل لمدة المحددة قانونا ، يتمتع اعمالها فى حقها اذا اتخذت الاجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل ، كما لو احيل الى التحقيق الادارى خلال هذا الشهر ، اذ يتمتع عندئذ اعمال القرينة القانونية باعتباره مستقيلا ، وتظل العلاقة القانونية قائمة بينه وبين الجهة الادارية حتى تنتهى المساملة التأديبية .

ومن حيث انه بالاطلاع على اوراق الدعوى التأديبية التى صدر فيها

الحكم المطعون فيه ، يبين ان الحال أعير للعمل بليبيا حتى ١٩٨٠/٨/٣١ ، ولم يعد الى عمله عقب انتهاء إجازته في ١٩٨١/٩/١ ، وتقررت إحالته الى التحقيق الإداري في ١٩٨٠/٩/١٧ ، وفتح محضر مسدداً التحقيق في ١٩٨٠/٩/٢٨ ومفاد هذا ان المسال انقطع عن العمل بغير إذن اعتباراً من ١٩٨٠/٩/١ وتقرر إحالته للتحقيق الإداري في ١٩٨٠/٩/١٧ تأديبياً وهذا اتخذ ضده إجراء تأديبي خلال الميعاد المحدد في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ ، الأمر الذي يمنع اعتباره مستقلاً بعكس ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه حيث تقرر قبل إذ في ١٩٨٠/٩/١٧ من إحالة تشكل بذاتها إجراء تأديبياً اعتد بتاريخ فتح محضر التحقيق الإداري في ١٩٨٠/١٠/٢٨ والتفت عما ينتج أثره من تاريخها . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى التأديبية بمقولة عدم اتخاذ إجراءات تأديبية قبل المطعون ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه ، وبالتالي فإنه يتعين الحكم بإلغائه .

ومن حيث أنه يبين من ذات الأوراق أن المطعون ضده استظم العمل في ١٩٨٠/٨/٢٧ وحضر جلسة المحاكمة التأديبية المعقودة في ١٩٨٢/١١/٧ ، وقرر أنه تضرر عليه الحضور لأرض الوطن ، وهي مجرد علة لا تنفي ما ثبت في حقه من انقطاعه عن العمل دون إذن من ١٩٨٠/٩/١ بالمخالفة للقانون ، مما يشكل في حقه جريمة تأديبية يؤاخذ عليها وهو ما تتولاه المحكمة أعمالاً لحقها في التصدي مادامت الدعوى التأديبية قد تهيأت للفصل فيها على النحو المتقدم .

(طعن ٤٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبسطة :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام - لا مصل لأعمال قريبة الاستقالة الضمنية الاستفادة من انقطاع العامل عن العمل بغير إذن المسد التي حددها المشرع متى كانت جهة الإدارة قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع - اصطلاح (الإجراءات التمهيدية) الواردة بالمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ لا يقصد به الاحالة الى النيابة الادارية او المحكمة التأديبية فقط بل يكفي في ذلك مجرد احالة العامل المنقطع الى اى جهة من جهات التحقيق سواء كانت هي ادارة الشؤون القانونية بالجهة التابع لها العامل او بالهيئات الرئاسية لها - أساس ذلك : ورد النص على التحقيق كاجراء من الاجراءات التأديبية تحت عنوان التحقيق مع العاملين ولم يفرق المشرع بين تحقيق تقوم به جهة الادارة او تحقيق تجسره النيابة الادارية .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الثاني من وجه الطعن فان قضاء هذه المحكمة قد استقر كذلك على ان المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة التي تناولت الاستقالة الضمنية للعامل تتطلب لأعمال حكمها مراعاة اجراء شكل حاصلة انذار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزه المدد المقررة قانونا ، وفي ذات الوقت اعلانه بما يبراد اتخاذه حياله من اجراءات بسبب انقطاعه عن العمل وتكليفه من ابداء اذاره ، وأن قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدد المحددة وأن كانت في البداية مقررة لصالح جهة الادارة التي تتبعها العامل ان شاءت عملتها في حقه واعتبرته مستقila ، وأن لم تنشأ اخفنت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل الا انه متى تقاعست الجهة الادارية عن اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المددة او شرعت في اتخاذ هذه الاجراءات ولكن بعد فوات المددة ، قامت القرينة القانونية باعتباره مستقila ، ويتعين من ثم اصدار بانهاى خدمته واعطائه ما يقيد ذلك .

ومن حيث انه لا يشترط للقول باتخاذ الادارة للاجراءات التأديبية حيال احالة العامل المنقطع الى المحاكمة التأديبية وهذا هو المستفاد من المادة ٩٨ العامل المنقطع ان تبلغ النيابة الادارية بذلك للتحقيق واقامة الدعوى التأديبية ضده ، وانما يكفي في ذلك احالة العامل المنقطع الى اية جهة من جهات التحقيق المختصة سواء كانت هي ادارة الشؤون القانونية بالجهة الادارية التابع لها العامل بالهيئات الرئاسية لها ، ام كانت هذه الجهة هي النيابة الادارية ، ان المأمول عليه في هذه الحالة هو اتخاذ الجهة الادارية

لجسراء حيال المنقطع ينبنى عن اتجاه ارادتها الى التحقيق في اسباب الانقطاع ويستفاد منه تمسكها باستمرار خدمة هذا العامل لديها ولا يشترط انقى قرينة الاستقالة الضمنية ان تطلب للهيئة الادارية مباشرة احالة العامل المنقطع الى المحاكمة التأديبية وهذا هو المستفاد من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة التي تنص على ان : « يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية : -

١ - اذا انقطع من عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية مما يثبت ان انقطاعه كان بمسدر مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قسم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه من العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن قبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتمتير خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة وفي المثاليين السابقين يتعين اذثار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية ٠٠٠ ، ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل او لالتحاقه بالخدمة في جهة اجنبية « فالواضح من عبارة نص المادة ٩٨ المشار اليه انها اكتفت لعدم اعماله قرينة الاستقالة الضمنية من جانب الجهة الادارية وفي قرينة مقرررة لمصالح الادارة ، باتخاذ هذه الجهة أى اجراء يفضل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية فقد ورنيت العبارة الدالة على ذلك في صيغة العموم ولم يرد بالنص ما يخصصها ولم تشترط المادة ان يكون هذا الاجراء التأديبي بالاحالة الى النيابة الادارية او المحاكمة التأديبية وانما نصت على مجرد اتخاذ الادارة « اجراءات تأديبية » ايا كانت هذه الاجراءات ويندرج فيها بلا شك احالة العامل الى التحقيق بمعرفة الشؤون القانونية للجهة التابع لها او رؤاستها ، ولقد ورد النص على التحقيق كاجراء من الاجراءات التأديبية في الفصل الحادى عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن العاملين المدنيين بالدولة (المواد من ٢٨ - ٩٢) تحت عنوان (التحقيق مع العاملين و رؤائهم)

ولم يفرق المشرع في هذا الصدد بين تحقيق تقوم به الجهة الادارية وتحقيق تجريه النيابة الادارية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٢/٨/٢١ واتخذت ضده جهة الادارة الاجراءات التأديبية باحالته الى التحقيق بمعرفة الشئون القانونية في ١٩٨٢/٩/٩ خلال الشهر التالي للانقطاع ، فمن ثم تكون قرينة الاستقالة الضمنية ، فهي قرينة دقيرة لصالح الادارة كما سبق البيان ، قد انتفت وبالتالي يضحى طلب الغاء القرار السلبي بالامتناع عن انتهاء خدمة المطعون ضده على غير سند من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بالغاء هذا القرار السلبي قد وقع مخالفا للقانون وبالتالي حقيقا بالالفاء .

(طعن ٢٢٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)

قاعدة رقم (١٩٢)

المحكمة :

لا يشترط لنفي قرينة الاستقالة الضمنية ان تطلب الجهة الادارية مباشرة احالة العامل المنقطع الى المحاكمة التأديبية . وإنما يكفي في ذلك احالة العامل المنقطع الى أية جهة من جهات التحقيق المختصة سواء كانت هي ادارة الشئون القانونية بالجهة الادارية التابع لها او بالهيئة الرئاسية لها ، ام كانت هذه الجهة هي النيابة الادارية اذ ان المعول عليه في هذه الحالة هو اتخاذ الجهة الادارية اجراء حيال العامل المنقطع ينشئ عن اتجاه ارادتها الى التحقيق في اسباب الانقطاع ويستفاد منها تسكها باستمرار خدمة هذا العامل لديها .

المحكمة :

استقر قضاء المحكمة على ان المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التي تناولت الاستقالة الضمنية للعامل تتطلب لاعمال حكمها مراعاة اجراء شكلية حاصلة اصدار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزه المدة المقررة قانونا وفي ذات الوقت اعلامه بما يتراد اتخاذه حياله من اجراءات بسبب انقطاعه عن العمل

وتمكنه من ابداء اعداره ، وأن قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل الا انه متى تقاضت الجهة الادارية عن انخراط الاجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ هذه الاجراءات ولكن بعد فوات القرينة القانونية باعتبارها مستقيلا ، ويتعين من ثم اصدار قرار بانتهاء خدمته واعطائه ما يفيد ذلك .

ومن حيث أنه لا يشترط للقول باتخاذ الادارة للاجراءات التأديبية حيال العامل المنقطع أن تبلغ النيابة الادارية بذلك للتحقيق واقامة الدعوى التأديبية ضده ، وإنما يكفي في ذلك احالة العامل المنقطع الى أية جهة من جهات التحقيق المختصة سواء كانت هي ادارة الشؤون القانونية بالجهة الادارية التابع لها العامل أو بالهيئة الرئاسية لها ، أم كانت هذه جهة هي النيابة الادارية إذ أن المعمول عليه في هذه الحالة هو اتخاذ الجهة الادارية اجراء حيال العامل المنقطع ينبري عن اتجاه ادارتها الى التحقيق في أسباب الانقطاع ويستفاد منها تمسكها باستمرار خدمة هذا العامل لديها ولا يشترط لنفي قرينة الاستقالة الضمنية أن تطلب الجهة الادارية مباشرة احالة العامل المنقطع الى المحاكمة التأديبية ، وهذا هو المستفاد من نص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أنه (يعتبر العامل مقبضا استقالته في الحالات الاتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن قبله جهة الادارة أكثر من خمسة عشرة يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول ، فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن قبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في المدة تعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاحتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في حالة الثانية ، ولا يجوز

اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتفقت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ، و لاحاقه بالخدمة في جهة اجنبية ، ويبين من عبارة نص المادة ٩٨ المشار اليها انها اكتفت بعدم احصال قرينة الاستقالة الضمنية من جانب الجهة الادارية ، وهي قرينة مقرررة لصالح الادارة ، ان تتخذ هذه الجهة ضد العامل المنقطع عن عمله اى إجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية فقد وردت العبارة الدالة على ذلك في صيغة العموم ولم يرد بالنص ما يخصها ولم تشترط المادة ان يكون هذا الاجراء التأديبي بالاحالة الى النيابة الادارية او المحكمة التأديبية وانما نصت على مجرد اتخاذ الادارة (اجراءات تأديبية) ايا كانت هذه الاجراءات ويندرج فيها بلا شك احالة العامل الى التحقيق بمعرفة الشؤون القانونية للجهة التي يتبعها او رئاستها ، وقد ورد النص على التحقيق كاجراء من الاجراءات التأديبية في الفصل الحادى عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العاملين المدنيين بالخدمة (المواد من ٧٨ - ٩٢) تحت عنوان التحقيق مع العاملين وتأديبهم) ولم يفرق المشرع فى هذا الصدد بين تحقيق تقوم به الجهة الادارية لتحقيق تجزيره النيابة الادارية .

ومن حيث انه على مدى ما تقدم واذا كان الثابت من الاوراق في الطعن المائل ان المطعون ضده انقطع عن العمل اعتبارا من ١/١١/١٩٨٤ واتخذت ضده جهة الادارة الاجراءات التأديبية باحالته الى التحقيق بمعرفة الشؤون القانونية فى ١٥/١١/١٩٨٤ اى خلال الشهر التالي لمدة الانقطاع المقصنة ومقدارها خمسة عشر يوما ، فانه من ثم تكون قرينة الاستقالة الضمنية وهي قرينة مقرررة لصالح الادارة كما سلف البيان ، قد انقضت وبالتالى يضحى طلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن انتهاء خدمة المطعون ضده على غير سند من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بوقف تنفيذ هذا القرار السلبى قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم واجب الالغاء .

(طعن ١٢٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٩٤)

المادة :

مادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المنتمين بالدولة * لا يجوز اعتبار العامل مستقيلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لاتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية - تختص الجهة الإدارية بكفاعة عامة بإجراء التحقيق مع التابعين لها - لاتختص النيابة الإدارية وحدها دون غيرها بإجراء التحقيق إلا في الحالات المحددة في المادة (٧٩) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ - مؤدى هذا : أنه في غير تلك الحالات تفتتح الإجراءات التأديبية قبل العامل بإحالة إلى التحقيق الإداري *

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المنتمين بالدولة الصيابر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالات الآتية : -

(١) إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً مبرأة ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فإذا لم يقدم العامل أممياباً تبرر الانقطاع أو قسم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ الانقطاع عن العمل ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لاتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية

ومن حيث أن المشرع حظر في المادة ٧٩ من القانون المذكور توسيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق منه بكتابة وتحقيق دفاعه كفاعة عامة *

وتختص الجهة الادارية باجراء التحقيق مع العاملين التابعين لها وذلك
كقاعدة عامة بصفة أساسية ولا تختص النيابة الادارية وحدها دون غيرها
باجراء التحقيق الا فى الحالات المحددة فى المادة ٧٩ مكررا من القانون
المذكور والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٨٣ .

ومن حيث انه تفتتح الاجراءات التأديبية قبل العامل بأحاليته الى
التحقيق حسبما هو ظاهر من أحكام المواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٧٩ مكررا ، ٨٠ ،
٨٣ من القانون المذكور .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد أحيل الى ادارة الشئون
القانونية بالادارة التعليمية لاتخاذ الاجراءات قبله وذلك بتاريخ
١٩٨٥/١٠/٨ وبعد تكرار اذاره ومن ثم فان افضاد الاجراءات التأديبية
قبل الطاعن يكون قد بدأ بأحاليته للتحقيق بمعرفة الادارة القانونية قبل
اكتمال مدة شهر على انقطاعه ٠٠٠ حيث تم وقف صرف مرقبه اعتبارا من
سبتمبر سنة ١٩٨٥ وتم تعليمة مرتب شهر سبتمبر بالامانات برقم ٣٦٣٥٩
فى ١٩٨٥/١٠/١٧ - وحيل الى الشئون القانونية بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨
قبل اكتمال مدة شهر على انقطاعه فاجبرت تحقيقا اداريا فى الموضوع
التهى بمفكرة مؤرخة ١٩٨٥/١٠/١٢ ثم أحيل الموضوع للنيابة الادارية
بمتهور فى ١٩٨٦/١/١ ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بصدوره
بالمخالفة للقانون فيما قضى به من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية قبل
الطاعن يكون نعييا فى محله وقد صالاف صحيح حكم القانون ،
مما يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه مع الامر باعادة الدعوى
الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .
(طعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٠)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة حددت الحالىات التى يعتبر فيها العامل المتقطع عن عمله مستقيلا -
العامل المتقطع عن عمله يعتبر مقبدا استقلاله اذا لم تكن الاجراءات

التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لبداية تاريخ انقطاعه من العمل - الإجراءات التأديبية قبل الموقف تبدأ من تاريخ إحالته للتحقيق معه - من القانون المذكور - التحقيق مع العامل هو فائضة الإجراءات التأديبية ضده - المقصود بإحالة العامل للتحقيق هو إحالته إلى الجهة المختصة بإجرائه - سواء كانت هي الشئون القانونية المختصة بالتحقيقات بالجهة الإدارية أو كانت هي النيابة الإدارية - كل من هاتين الجهتين يختص بالتحقيق في المخالفات الإدارية - المخالفات المالية تختص بالتحقيق فيها النيابة الإدارية دون غيرها - ذلك وفقاً لما قرره القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة :

ومن حيث أن المشرع قد نص في المادة (٩٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه على أن « يعتبر العامل مقدماً استقالته في الصالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل « .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد قضت بأعتبار العامل المنقطع عن عمله السد المنصوص عليها في المادة (٩٨) المشار إليها مقدماً استقالته إذا لم تكن الإجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لبداية تاريخ انقطاعه عن العمل (الحكم في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية - الدائرة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث ان الاجراءات التأديبية قبل الموظف انما تبدأ من تاريخ
احالته للتحقيق معه ، ذلك ان المشرع قد جعل التحقيق مع العامل هو فاتحة
الاجراءات التأديبية ضده بنص المادة (٧٩) من قانون نظام العاملين
المبنيين بالدولة الصالح الذكر على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل
الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ... »

ومن حيث أن المقصود باحالة العامل للتحقيق هو إحالته الى الجهة
المختصة باجرائه سواء كانت هي الشئون القانونية المختصة بالتحقيقات
بالجهة الادارية او كانت هي النيابة الادارية لان كلا من هاتين الجهتين
يختص بالتحقيق في المخالفات الادارية على خلاف المخالفات المالية التي
تختص بالتحقيق فيها النيابة الادارية دون غيرها وفقا لما قرره القانون
رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث ان الثالث من وقائع الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم
المطعون فيه أن (منى محمد عطية كشك) قد انقطعت عن العمل ابتداء من
١٩٨٥/٧/١٣ ، وقد أشر السيد مدير الادارة التعليمية بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧
بإحالة الأوراق الخاصة بموضوع الانقطاع الى الشئون القانونية حيث قامت
الشئون القانونية بإجراء التحقيق في تلك الواقعة بالتحقيق الإداري ورقم (١٥١٦)
لسنة ١٩٨٥ والذي انتهت فيه الى ثبوت انقطاع المطعون ضدها وإحالة
الأوراق الى النيابة الادارية التي قامت بالتحقيق في الواقعة بالقضية رقم ١١٤
لسنة ١٩٨٦ دمنهور والذي انتهى الى إحالة المطعون ضدها الى المحاكمة
التأديبية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المطعون ضدها قد انقطعت عن العمل
ابتداء من ١٩٨٥/٧/١٣ وأن جهة الادارة قد أحالت أوراق انقطاعها عن
العمل الى الشئون القانونية المختصة بإجراء التحقيق في ١٩٨٥/٨/٧ أي
خلال الشهر التالي لبداية مدة انقطاعها عن العمل فانه لا يجوز اعتبار
المطعون ضدها مستقلة من عملها ومن ثم تكون بانقطاعها قد ارتكبت
مخالفة تأديبية قوامها مخالفة نص المادة (٦٢) من قانون نظام العاملين

المتنيين بالدولة سنالك الاشارة اليه والتي تنص على انه « لا يجوز للمعامل أن يقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة ... ووفقا للضوابط والاجراءات التي تضمنها السلطة المختصة » .

ومن حيث انه قد ثبت بذلك ارتكاب المظنون ضدها لتلك المخالفة التأديبية فقد وجب مساءلتها تأديبيا عملا بنص المادة (٧٨) من ذات القانون والتي تنص على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يمازى تأديبيا » .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب فإنه يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء .

ومن حيث أن الدعوى التأديبية صالحة للفصل فيها وقد استنفذت المحكمة التأديبية ولايتها باصدارها الحكم الطعين ومن ثم فإن هذه المحكمة توقع الجزاء المناسب عما يثبت قبل المظنون ضدها من مخالفات تأديبية .

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية وفقا لنص المادة (٩٠) من قانون نظام الصاملين المستفيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ٢٥٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

رابعا - استمرار العلاقة الوظيفية قائمة في حالة الاحالة الى المحكمة
التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

لا وجه للمقول بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله المدة المحددة بعد
انذاره كتابة لا تنتهى الا بالقرار الادارى الذى يصدر بترتيب هذا الاثر -
اساس ذلك : - انه اذا كانت جهة الادارة جادة وحريصة في السهر على
حسن سير العمل في المرفق العام لما تتوانى او تباطأ في اتخاذ
الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الاجل الذى حدده المشرع
لها - اثر ذلك : - لا تنفصم العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة الادارة بل
تبقى قائمة حتى تنتهى المسائلة التأديبية فان لم تتخذ جهة الادارة الاجراء
التأديبي حتى انتهى ذلك الاجل نهضت القرينة القانونية في حقها واعتبر
العامل مستقبلا فقتلتى خدمته دون تعليق الامر على صدور قرار
ادارى بذلك .

المحكمة :

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله
المدة المحددة بعد انذاره كتابة لا تنتهى الا بالقرار الادارى الذى يصدر
بترتيب هذا الاثر حرصا على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل
في المرفق العام ، ذلك انه ان كانت الجهة الادارية جادة وحريصة
في السهر على حسن سير العمل في المرفق العام لم تتوانى او تباطأ
في اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد هذا العامل حيث منحها المشرع اجلا
مدته الشهر التالى لانقطاع العامل لسلوك هذا الطريق ، وفي هذا الحالة
لا تنفصم عرى العلاقة الوظيفية بين بين العامل والجهة الادارية ، بل تبقى قائمة
حتى تنتهى المسائلة التأديبية ، فان لم تتخذ الجهة الادارية الاجراء
التأديبي حتى انتهى ذلك الاجل نهضت القرينة القانونية في حقها واعتبر
العامل مستقبلا وانتهت خدمته دون تعليق الامر على صدور قرار ادارى بذلك .

ومن حيث أن المدمى (المظنون ضده) قد انقطع عن عمله اعتباراً من ١٩٨٢/٤/٢٩ وظل منقطعاً دون إذن أو سبب مشروع ، ولم يثبت من الإوراق أن جهة الإدارة قد اتخذت أية إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لتاريخ انقطاعه فتقوم والحالة هذه القرينة القانونية باعتباره مستقلاً وينتهى خدمته من تاريخ انقطاعه .

(ملعن ٢٩١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٦)

لأعادة رقم (١٩٧)

المبدأ :

انقطاع العامل عن عمله بدون إذن يترتئ انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً طالما استطلعت مدة الانقطاع الى المدة المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وتوافرت في حقه القرينة المنصوص عليها .

اتخاذ الإدارة الإجراءات التأديبية ضد العامل خلال الشهر التالي لانقطاعه ومجازاته تأديبياً عن الانقطاع بالخصم - لا ملاص من اعتبار مدة خدمته مستمرة طوال فترة الانقطاع - استمرار العلاقة الوظيفية قائمة - لا يجوز نزع مبد منها أو تهوى الحق فيها - الاعتداد بهذه المدة لاستحقاق العامل العلاوات الدورية في مواعيدها .

المحكمة :

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه يترتب على انقطاع العامل عن عمله بدون إذن انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً طالما استطلعت مدة الانقطاع الى المدة المنصوص عليها في المادة (٩٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وتوافرت في حقه القرينة المنصوص عليها في هذه المادة أما إذا ما سلكت الإدارة المسلك الجائز لها قانوناً في حالة انقطاع العامل فلم تنته خدمته وإنما اتخذت ضد الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه، وتم مجازاته تأديبياً عن هذا الانقطاع بالخصم من مرتبه ، فإنه لا مناص من اعتبار خدمة العامل في هذه الحالة مستمرة طوال فترة الانقطاع لذلك

أن المشرع قصر حكم اسقاط مدة الانقطاع من الخدمة على الحسالة التي
تقرر فيها الجهة الادارية الاعمال مقتضى القرينة القانونية السالفة في حق
العامل باعتباره مستقيلاً أي تقرر انتهاء خدمته ، فيرتد تاريخ انتهاء الخدمة
الى تاريخ انقطاعه عن العمل - أما في حالة عدم أعمال الجهة الادارية
لمقتضى قرينة الاستقالة وذلك بسلوكها الطريق التأديبي ضد العامل فإنه لا محل
لإسقاط مدة الانقطاع من خدمته والا حد ذلك تطبيقاً للحكم التشريعي في غير
موضوعه ، ومن ثم فلا فكاك من اعتبار مدة خدمة العامل مستمرة طوال
هذه الفترة وترتيب الانذار الفاجئة عن استمرارها - والاصل أنه طالما أن
العلاقة الوظيفية قائمة فيتمتع أعمال آثارها ولا يجوز نزع مدد منها أو تهوى
الحق فيها. بغير نص صريح في التشريع يقضى بذلك . ويتعين من ثم الاعتماد
بهذه المدة لاستحقاق العامل للمعاشات التقاعدية في مواعييدها بحيث لا يجوز
حرمانه منها أو تأخير ميعاد استحقاقها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الادارية لم تعمل في حق
الطاعنة القرينة القانونية. الاثبات الاشارة اليها ولم تقرر اعتبارها مستقلة
وتتمتع بخدمتها بموجب انقطاعها. المدة السالفة الذكر وإنما قوت انفساد
الاجراءات التأديبية ضد الطاعنة بإحالتها الى المحاكمة التأديبية ، وعليه فقد
اقامت النيابة الادارية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٠ ق
إمام المحكمة التأديبية بطنطا ضد (الطاعنة) وتبية نقولاً أسعد لمحاكمتها
عما نسب اليها بتقرير الاتهام من أنها في الفترة من ١٩٨١/٨/١٤ الى
١٩٨٢/١/١٧ انقطعت عن العمل في غير حدود الاجازات المصرح بها قانوناً
وارتكبت ذلك المخالفة الادارية المنصوص عليها في المولد ٦٢ ، ١/٧٨ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبجلسة ١٩٨٢/٦/٦ حكمت المحكمة بمجازاتها
بالفصل من الخدمة مؤسمة قضاءها على ما ثبت لها من انقطاع المذكورة عن
عملها دون اذن خلال المدة من ١٩٨١/٨/٢٤ الى ١٩٨٢/٢/١٧ بالمخالفة
لاحكام القانون ، وقد اقامت المدعية الطعن رقم ٢٨٨٤ لسنة ٣١ ق ادارية
عليها في الحكم المذكور وقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٨٦/١/١٢
بالغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بطنطا
للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى على أساس أن الطاعنة لم تعلن بقرار

أحالتها إلى المحاكمة التأديبية أو تخطر بجلسات محاكمتها وبالتالي لم تتح لها فرصة الدفاع عن نفسها أمام المحكمة التأديبية بطنطا قدمت النيابة الإدارية وأقرت الطاعة بعودتها إلى عملها في ١٩٨٦/٧/٧ ويجلسه ١٩٨٦/١٢/٢٧ قضت المحكمة المذكورة بمجازاة الطاعة بخفض أجرها في حدود علاوة واحدة .

وحيث أنه وفقا لنصوص القانون المذكورة فإنه يتعين بالنسبة للطاعة التي لم تنته خدمتها أعمال مقتضى استمرار الخدمة واتصالها طوال فترة الانقطاع المشار إليه ، وعليه يتعين الاعتداد بهذه المدة في استحقاقها للعلاوة الدورية في مواعيدها بحيث لا يجوز حرمانها منها أو تأخير ميعاد استحقاقها ، كما أن الجزاءات التأديبية الواردة على سبيل المصير ولم تنص المادة ٨٠ من قانوننا نظام العاملين السالفة الذكر التي تضمنت العقوبات التأديبية على حرمان العامل من العلاوات الدورية طوال فترة انقطاعه عن العمل كإثر حتمي لهذا الانقطاع وأنه في مجال الحزمان من العلاوة الدورية ، فإن أقصى عقوبة توقع على العامل المذنب هي الحكم عليه من المحكمة التأديبية بخفض الأجر في حدود علاوة ، وهذا ما حكم به على الطاعة على ما سلف البيان من المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧ عن الانقطاع بغير عذر الذي أقيمت من أجله للمحاكمة التأديبية المنوه عنها .

وحيث إنه تأسيما على ما تقدم فإن القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ الصادر بمسح العلاوات الدورية التي استحققتها الطاعة في ٨٢/٧/١ ، ٨٣/٧/١ ، ١٩٨٤/٧/١ ، ١٩٨٥/٧/١ ، ١٩٨٦/٧/١ يكون حقيقيا بالانقضاء وما يترتب على ذلك من آثار مع عدم الإخلال بأعمال أثر الحكم التأديبي المنوه عنه بخفض أجر الطاعة في حدود علاوة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد اتخذ بغير هذا النظر فإنه يكمن قد جائه الصواب ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوع وبالغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار الطعين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ على النحو السالف بيانه مع إلزام الجهة الإدارية الصروفات . عملا بنص المادة ١٨٤ مرفعات .

(الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٩٣)

الفرع الخامس - أعمال مقتضى قرينة الاستقالة

أولا - انتهاء خدمة العامل في حالة اكتمال شروط الاستقالة الضمنية بقوة القانون

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

اعمالا مؤدى قرينة الاستقالة الضمنية انتهاء خدمة العامل بقوة القانون بانقطاعه عن العمل دون اثن المدة المقررة بعد الانذار الكتابي الموجه اليه وعدم اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده في حينها .

الفتوى :

ان المشرع حظر على العامل ان ينقطع عن عمله الا في حدود الاجازات المسموح بها واعتبر انقطاعه عن العمل خلال المدد المعنية بالمادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمثابة استقالة ضمنية يترتب عليها انتهاء الخدمة متى تم انذاره كتابة وذلك ما لم تتخذ ضده الجهة الادارية الاجراءات التأديبية المقررة خلال الشهر التالى لانقطاعه وقد ذهب قضاء المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنصوص عليها في السادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معمدا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) في الطلب رقم (١) لسنة ٢ قضائية في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٧ ق بجلصة ١٩٨٦/٣/٢ الى ان القرينة القانونية باعتبار العامل مستقبلا وانتهاء خدمته تتحقق دون تعليق الامر على قرار ادارى يصدر بذلك بل يكفى لترتيب مضمونها الانقطاع عن العمل خلال المدة المعنية بعد تمام الانذار الكتابي ودون اتخاذ الاجراء التأديبي خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل .

(ملف ٧٧٩/٣/٨٦ جلصة ١٩٩١/١٠/٢٠)

ثانياً - امتناع جهة الإدارة عن اعطاء العامل المستقيل شهادة تفيد
انتهاء خدمته متضمنة بيلقائه الوظيفية يعتبر قراراً سلبياً بالامتناع عن
التيسر عمل اوجبة القانون

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

إذا توافرت قرينة الاستقالة الضمنية وجب على جهة الإدارة اصدار
قرار بانتهاء خدمة العامل اعتباراً من تاريخ انقطاعه في حالة الانقطاع
المستقل لمدة خمسة عشر يوماً او من اليوم التالي لاكمال مدة الانقطاع ثلاثين
يوماً في حالة الانقطاع غير المستقل - يجب في جميع الاحوال اعطاء العامل
شهادة تفيد انتهاء خدمته متضمنة بيلقائه الوظيفية - امتناع الإدارة عن
اعطاء العامل تلك الشهادة يعتبر قراراً سلبياً بالامتناع مما يحق معه
لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذه والفائه .

الحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الثاني للطعن فان قضاء هذه المحكمة
تد استقر على انه يتمين على الإدارة اعمال قرينة الاستقالة الحكيمية
في شأن العامل المنقطع عن العمل بغير اذن لمدة خمسة عشر يوماً متصلة
او لمدة ثلاثين يوماً في السنة غير متصلة وذلك اذا لم يقدم خلال الخمسة
عشر يوماً التالية مغذرا تقبله جهة الإدارة ببرد هذا الانقطاع وكذا اعمال
هذه القرينة يتوجب في حق العامل طبقاً للمادة ٩٨ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالخدمة حكماً ويقوة القانونين وذلك
اذا لم تتخذ الجهة الادارية الاجراءات التأديبية قبل العامل خلال الشهر
التالي للانقطاع ، وتسمح من رغبتها صراحة بهذا الاجراء في الإبقاء على
رابطته للتوظيف بينها وبين العامل المنقطع او اذا اتخذت هذه الاجراءات
التأديبية بعد فوات مدة الشهر التالي للانقطاع ، ففي هذه الحالة
يجب على الجهة الادارية ان تصدر قراراً بانتهاء خدمة العامل المنقطع

اعتباراً من تاريخ انقطاعه في حالة الانتطاع المتصل لمدة خمسة عشر يوماً
أو من اليوم التالي لإكمال مدة الانتطاع ثلاثين يوماً في حالة الانتطاع غير
المتصل ، ويجب في جميع الأحوال إعطاء العامل شهادة تفيد إنهاء خدمته
وتتضمن بياناته الوظيفية وإذا أمتنعت الإدارة عن ذلك اعتبر امتناعها هذا
قراراً سلبياً بالامتناع مما يحق معه لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذ
وبالفصل .

(طعن ٢٠٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٨٧) .

ثالثاً - القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الصريحة أو الضمنية ليست من القرارات الواجب التنظيم بها

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

المادتان ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - لقرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الصريحة أو الانقطاع عن العمل ليست من القرارات الواجب التنظيم منها .

الحكمة :

ومن حيث انه من الوجه الاول من اوجه الطعن فان قضاء هذه الحكمة تد استقر على ان القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الصريحة أو الانقطاع عن العمل ليست من القرارات الواجبة التنظيم - بحسب المستند من أحكام المادتان ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة .
(طعن ٢٦٢٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة متى توافرت شروط اعمال قرينة الاستقالة الحكمة لا تخضع لقيد التنظيم الوجوبي قبل طلب الفائها - يقبل طلب وقف تنفيذها حين الفصل في موضوع الدعوى المقامة بالفائها .

الحكمة :

ومن حيث انه من الوجه الاول من اوجه الطعن فانه مردود بمنسأ استقر عليه قضاء هذه المحكمة من ان القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة تطبيقاً لحكم المادة ١٨ من قانون نظام المحامين المدنيين

بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متى توافرت شروط أعمال قرينة الاستقالة للحكومية لا تنتدج تحت المنازعات الخاصة بها ضمن المنازعات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ من قانون مجلس الدولة لسنة ١٩٧٢ وبالتالي لا ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولا تخضع لتقيد التظلم للجويزي قبل طلب الغائها ومن ثم تخرج عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، ويقتل طلب وقف تنفيذها مؤقتا لحين الفصل في موضوع الدعوى المقامة بطلبها . ومن ثم يتمييز الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

ومن حيث أن المادة (١٤٥) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به وقد ورد هذا النص في الفصل الرابع الخاص بترك الخصومة ، وإذا كان النزول عن الحكم يعتبر هو أوضح صور ترك الخصومة وانقواها آثرا ومن ثم فقد نصت المادة المشار إليها صراحة على هذا المعنى بقولها أن النزول عن الحكم يترتب عليه النزول عن الحق الثابت به ، ومن ثم تعود المراكز والأوضاع القانونية التي رتبها هذا الحكم إلى سابق وضعها الذي كانت عليه قبل رفع الدعوى صدور الحكم المتنازل عنه ، بحيث يعود المحكوم له الذي تنازل عن هذا الحكم إلى مركزه القانوني الذي كان عليه قبل صدور الحكم .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظعون ضد السيد/عبد الله محمد سيد أبو زيد قد تقدم بطلب مؤرخ ١٩٨٨/٤/٦ إلى السيد/مدير عام التعليم بيني سوييف يبدى فيه رغبته في إيقاف تنفيذ الحكم الصادر لصالحه والذي قضى بقبول استقالته واعتبار خدعته منتهية من تاريخ هذه الاستقالة ، وقد جاء بطلبه هذا أن المظعون ضد مستبد في عمله بالجهة المعار لها وذلك لحين عودته منها بعد انتهاء أمارته واستلامه

عمله الاصلى يديرية التربية والتعليم ينتهى سوفى فى اول سبتمبر سنة ١٩٨٨ كما اشار الى سيق ارساله برقية بذات التاريخ وبذات المعنى الى الجهة الادارية الطاعنة وطلب ارفاق هذا الطلب والبرقية بملف خدمته ، مما مفاده انه قد تنازل صراحة عن الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ٤٢ ق من محكمة القضاء الادارى والذي اقيم بشأنه الطعن اذ ارفق رقم ١٤٤٢ لسنة ٣٤ ق .

ومن حيث انه ورد كذلك صورة للكتاب المؤرخ ١٩٨٩/٧/١٨ المرسل من مديرية التربية والتعليم مبنى سوفى الى السيد الاستاذ المستشار رئيس هيئة قضايا الدولة (قسم المحاكم الادارية) والذي يفيد ان المطعون ضده قد عاد وتسلم للعمل بالمدرسة الاصلية التى كان يعمل بها قبل الاعارة وانه ما زال بها حتى تاريخ ارسال هذا الكتاب .

ومن حيث انه يترتب على ذلك اعتبار المطعون ضده متنازلا من الحكم الصادر لصالحه ، وبالتالى عن الحق الثابت به وقد قبلت الجهة للطاعنة هذا التنازل مع تحميل المطعون ضده المصروفات ، الامر الذى يثبت معه للحكم باعتبار الخصومة منتبهة فى هذا الطعن مع التزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن ١٤٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢) .

الباب الثاني

انتهاء الخدمة للحكم بعقوبة مقيدة للحرية

اولا - انتهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مضلة بالشرف أو الامانة

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المادة (٧٠) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة اذا حكم على العامل بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مضلة بالشرف أو الامانة وجب انتهاء خدمته بقوة القانون كائر من اثار الحكم الجنائي - اذا كان الحكم منع وقف التنفيذ فان انتهاء الخدمة يكون جوازا للوزير المختص - اذا كان وقف التنفيذ شاملا جميع الاثار الجنائية المترتبة على الحكم فان المحكمة الجنائية تكون قد استهدفت بحكمها المقرر بايقاف تنفيذ جميع الاثار الجنائية بما فيها جميع العقوبات التبعية وكذلك الاثار التي ترتبت على الحكم سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات او في قوانين اخرى .

المحكمة :

ومن حيث ان الذنب من الاوراق ان المظنون ضده قد ادين في جريمة اصدا ر شيك بدون رصيد وصدر ضده حكم محكمة الجناح المستأنفة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٨ بمعاقبته بالحبس لمدة ثلاثة اشهر مع وقف تنفيذ العقوبة على ان يكون الايقاف شاملا لكافة الاثار الجنائية واستنادا لهذا الحكم صدر القرار المظنون فيه بتاريخ ١٩٧٤/٨/١٨ بانهاء خدمة المظنون ضده اعتبارا من تاريخ صدور الحكم في ١٩٧٤/٧/٢٨ عملا بنص الفقرة السابعة من المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وقد نصت هذه الفقرة على ان تنتهي خدمة العامل اذا حكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المتصوص عليها في قانون العقوبات او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مضلة بالشرف أو الامانة ويكون انتهاء الخدمة

جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ، ولتقتضي هذا النص أنه اذا حكم على العامل بعقوبة بعيدة للحرية في جريمة مخسلة بالشرف أو الامانة وجب انتهاء خدمته الوظيفية بقوة القانون كالتنفيذ من آثار الحكم الجنائي ، أما اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة فقط ففي هذه الحالة يكون انتهاء خدمة العامل جوازيا للوزير المختص أما اذا كان وقف التنفيذ شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم فان المحكمة الجنائية تكون قد استهلكت بحكمها المقتدرين بإيقاف التنفيذ الشامل لجميع الآثار الجنائية التي تنصرف الى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم المذكور سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أو غيره من القوانين اذ أن طبيعتها جميعا واحدة ولو تعددت التشريعات التي تنص عليها ما دام أن كلها من آثار الحكم الجنائي ومؤدي احترام حجية الحكم الجنائي إبقاء المظنون ضده في وظيفته وعدم الأضرار بمستقبله وعدم اعمال حكم المادة ٧/٧٠ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ في حقه وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بالاضطراد ، واذا ذهب الحكم المظنون فيه الى هذا المذهب وقضى بإلغاء القرار المظنون فيه فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون للظن عليه غير قائم على أساس من القانون مما يضمن القضاء برأيه .

(ظعن ١٧٢٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٧/٥/١٩) .

ثانياً - الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا في احدى الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

المادة (٧٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنهى خدمة العامل طبقاً لهذا النص اذا حكم عليه بمقومة الجنائية او في جريمة مخلة بالشرف او الامة - فحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا في احدى الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي - نتيجة ذلك : - لا تثريب على جهة الادارة اذا انتهت خدمة العطل للحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات بتهمة الشروع في القتل متى صدر الحكم من محكمة عسكرية - الافراج عن العامل بعد استبدال سجين بالفراجة يوجب على جهة الادارة اعادته للعمل فور اتصال علمها بهذا الافراج ووضع العامل نفسه تحت تصرفها - تراخى الادارة في تدعيمه العمل دون مبرر معناه حرمانه من مرتبه دون سند من القانون - اثر ذلك : - استحقاق العامل تمويضا عادلا يعادل مرتبه طوال فترة حرمانه من العمل بعد الافراج عنه وصيرورته تحت تصرف الادارة .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم الصادر بمعاينة المدمى بالسجن ثلاث سنوات لاتهامه في جريمة الشروع في قتل وتعديله الى الفرلة يعنى خطأ الحكم العسكري بالسجن وبالتالي قرار الفصل الذي بنى عليه وطالما ان الجهة الادارية والجهة العسكرية وحدة واحدة فان للخطأ قد توافر في حقتها وقد اتبني على هذا الخطأ حرمان المدمى من راتبه فضلا عن الاضرار الادبية مما يستحق منه تمويضا ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب صحيح القانون في قضائه برفض التمويش .

ومن حيث انه يبين من الاوراق أن المدمى حصل على ليسانس الاداب سنة ١٩٥٩ وصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٣١ بتاريخ

١٩٦١/٦/١٣ بتعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة ، ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ثم شغل الدرجة السادسة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) واستدعى للخدمة بالقوات المسلحة وانهم لثناء الخدمة العسكرية بالشروع في قتل النقيب وحوكم أمام المحكمة العسكرية العليا التي حكمت عليه في ١٩٦٧/٨/٢٨ في دعوى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٦٧ بالسجن ثلاث سنوات ونفذت فيه عقوبة السجن من ١٩٦٧/١١/١٣ وقد تظلم إلى الضابط المصدق فقرر استبدال السجن بالغرامة وأخرج عنه في ١٩٦٩/٨/١٠ . وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية لدى إخطارها بصعود الحكم يعقوبة للسجن قد أصدرت القرار رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥ بفصل المدعى من الخدمة وظل مفصولا من الخدمة إلى أن أصدرت المحكمة الإدارية بالمنصورة الحكم في الدعوى رقم ١٦ لسنة ١ للقضائية في ١٩٧٣/١٠/٨ بإلغاء قرار الفصل رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ فأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية للقرار رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١ بإلغاء قرار الفصل المشار إليه مع عدم صرف مرتبه عن المدة من تاريخ انتهاء خدمته في ١٩٦٧/١١/١٣ حتى تاريخ استلامه العمل في ١٩٧٤/٣/٢٠ وقد تأيد الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالمنصورة في الدعوى رقم ١٦ لسنة ١ القضائية بالحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري د الدائرة الاستثنائية ، في الطعن رقم ١٢ لسنة ٦ القضائية في ١٩٦٨/٦/٢١ .

ومن حيث أن المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به عند صدور حكم المحكمة العسكرية تقضى على أن :

تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : ٧٠٠ - الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون للفصل جوازا للوزير المختص إذا كان للحكم مع وقف التنفيذ

وحيث أن وزارة الشؤون الاجتماعية أصدرت القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٨ بفصل السيد/..... اعتباراً من ١٣/١١/١٩٦٧ اثر اخطار وزارة الحربية لها بالحكم الصادر ضده .

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا وهو صادر في إحدى الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي ومما لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وهذا الحكم مشمول بالتنفيذ ومن ثم لا تترتب على الإدارة اذ انتهت خدمة المدعى للحكم عليه بمقتوبة جنائية وهي السجن .

وبن حيث أن الثابت أن المدعى ظل بحبس تنفيذاً للحكم الصادر ضده حتى أفرج عنه في ١٠/٨/١٩٦٩ اثر استبدال السجن بالفراصة .

ومن حيث أنه كان يتعين على جهة الإدارة وقد أفرج عن المدعى بعد استبدال السجن بالفراصة أن تنظر في اعادته للعمل فوراً تفال عليها بهذا الإجراء وفيصد المدعى بوضع نفسه تحت تصرفها الا انها لم تعلم بذلك الا عندما أُنصح من ذلك باقامة دعواة رقم ١٦ لسنة ١ القضائية أمام المحكمة الإدارية بالمقصورة بطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ بفصله من الخدمة .

ومن حيث أنه اعتباراً من تاريخ اقامة المدعى لدعواه رقم ١٦ لسنة ١ القضائية بإلغاء قرار الفصل كاشفاً بذلك أنه لم يعد قائماً بشأنه سبب من الأسباب الموجبة قانوناً للحيلولة بينه وبين أداء عمله ومن ثم فإن الإدارة اذ تراخت في تسليمه عمله طوال هذه الفترة وحتى ١٩/٣/١٩٧٤ تاريخ تسلمه عمله تكون قد تسببت بتراخيها هذا في حرمان المدعى من راتبه من هذه المدة دون سند من القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر فيكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه قبول الطعن شكلاً وإلغاء الحكم

المطعون فيه وبالحقينة في تعويض يعادل برتبة من تاريخ اقامة دسواه رقم
١٦ لسنة ١ للقضائية حتى تاريخ تسلمه عمله وما يترتب على ذلك من آثار
ولازام الجهة الادارية المروغلت .

(طعن ٢٢٣ لسنة ٢٧ قى جلسة ١٩٨٦/١/٢٦) .

السباب الثلاث

الفصل بغير الطريق التأديبي

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه يشترط لاعادة العمل المفضول الى الخدمة الا يكون قد بلغ سن التقاعد وقت اعادته الى الخدمة وإن يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على سبب غير صحيح - حدد المشرع الاحوال التي يجوز فيها فصل العامل بغير الطريق التأديبي وهي :

١ - اذا اخل العامل بواجبات وظيفته بما من شأنه الاضرار بالجسيم بالانتاج او بمصلحة اقتصادية للدولة او لاحد الأشخاص الاعتبارية العامة .

٢ - اذا قامت في شأنه دلائل جلية على ارتكاب ما يمس أمن الدولة وسلامتها .

٣ - اذا فقد اسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الاسباب الصحية وكان من شأغلى الوظائف العليا .

٤ - اذا فقد الثقة والاعتبار وكان من شأغلى وظائف الادارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث أن مفاد المادة الثانية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ انه يشترط لاعادة العامل المفضول الى الخدمة الا يكون قد بلغ سن التقاعد وقت اعادته الى الخدمة وان يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي على سبب غير صحيح ، وتعتبر الاسباب غير صحيحة اذا ثبت انه لم يكن قد قام للعامل عند انتهاء خدمته سبب يجهله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن

للفصل بغير الطريق التاديبى ، وقد حددت المادة الأولى من القانون المشار اليه الاحوال التى يجوز فيها فصل العامل بغير الطريق التاديبى وهى .

١ - اذا أخل بواجبات وظيفته بما من شأنه الاضرار بالتجسيم بالانتاج أو به مصلحة اقتصادية للدولة أو لحد الأشخاص الاعتبارية العامة .

٢ - اذا ثبت فى شأنه دلائل جنحية على ما يمس أمن الدولة وسلامتها .

٣ - اذا فقد أسباب الصلاحية للوظيفة التى يشغلها بغير الأسباب الصحية وكان من شأنه وظائف الإدارة العليا .

٤ - اذا فقد الثقة والاعتبار وكان من شأنه وظائف الإدارة العليا .

ومن حيث ان للثابت من كتاب أمين سام مجلس رقم ٢/٢٠٧ ج ٢ المؤرخ يناير سنة ١٩٨٤ أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد تم استرداده من جميع الجهات السابق اعلانها به بناء على توجييه من رئيس الجمهورية وذلك بالنسبة لجميع من تضمنهم هذا القرار وليس هناك أسبابا خاصة فيما يتعلق بالسيد /

بالذات ، ومن ثم يكون انتهاء خدمته ليس له ما يبرره ولم يتم على سبب صحيح من الواقع والقانون حيث لم يتم بالدعى سبب من أسباب التهاء الخدمة بالتطبيق للمحكم الثغنون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢. سلك الكفر .

(طعن ٥٨٦ و ٦٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٦) .

استهدف المشرع تصحيح أوضاع العاملين المصنولين بغير الطريق
التجديبي طبقا لاسس وقواعد موضوعية رعى فيها توزيع الاعباء بينهم
وبين الدولة بهدف تحقيق المصلحة العامة - منح المشرع هؤلاء العاملين
بعض الحقوق مثل : - حق العودة للخدمة - حساب المدة من تاريخ
انتهاء الخدمة على التقديمية والخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات
بالاقدمية التي تتوفر فيهم شروطها بافتراض عدم ترك الخدمة -
حساب هذه المدة في المعاش وتحمل الخزانة العامة كفه المبالغ المستحقة
عنها - حمل المشرع هؤلاء العاملين ببعض الالتزامات مثال ذلك : - حظر
صرف أية عروق مالية او تعويضات عن مدة الفصل - تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث أنه متى كان وذلك وكانت المادة السادسة من القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة العاملين الذين المصنولين بغير الطريق
التجديبي إلى وظائفهم - والذي تسرى احكامه على المنازعة المائلة كما
سلف بعبارة ، تنص على ن تحسب المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل
حتى تاريخ الاعادة اليها في تحديد الاقدمية او مدة الخبرة او استحقاقه
العلاوات والترقيات بالاقدمية التي تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم
تركه الخدمة . . وتحسب للعامل في المعاش وبدون مقابل المدة من تاريخ
انتهاء خدمته حتى اعادته اليها مخصصا منها المدة المحسوبة قبل العمل
بأحكام هذا القانون ، وتحمل الخزانة العامة كانه المبالغ المستحقة عن
حساب هذه المدة ، كما قضت المادة العاشرة بالا تمس القرارات الصادرة
بإعادة الى الخدمة تطبيقا لاحكام هذا القانون للقرارات الصادرة بالتعيين
او الترقية في تاريخ سابق عليها . ولا يترتب على تطبيق احكام هذا
القانون صرف أية عروق مالية او التعويضات من المسلفى او رد أية مبالغ
تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه . ويبين من ذلك أن القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٤ قد استهدف تصحيح أوضاع العاملين المصنولين بغير الطريق

للتأديبي طبقاً لأمس وقواعد موضوعية روعي فيها توزيع الاعباء بينهم وبين الدولة استئهما للمصلحة العامة بأن منح المشرع العاملين المذكورين بعض الحقوق وحملهم بعض الالتزامات فكل لهم حق العودة الى الخدمة وحساب المدة من تاريخ الاعادة اليها في تحديد الاجمعية او مدة الخبرة استحقاق العلاوات والترقيات بالاتساع التي تتوفر فيهم شروطها بافتراض عدم تركهم للخدمة وقضى بأن تحسب المدة المذكورة في معاشياتهم دون مقابل على ان تتحمل الخزنة العامة كالمبلغ المبالغ المستحقة منها ومقابل ذلك حظر المشرع صرف أية مروق مالية او تموينت عن مدة الفصل .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان قرار انتهاء خدمة المدمى .صدر على غير أساس من القانون كما سلف البيان بأنه يتمين الحكم بالفنائه وتسوية حالة المدمى وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه لما تقدم من اسباب يتمين الحكم بتقبول الطعن بشكل وفي موضوعها بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بالقضاء قرار انتهاء خدمة المدمى وتسوية حالته وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة العاملين المفضولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم وبإلزام الطاعنين بالصروفات .

(طعن ٥٨٦ و ٦٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٦) .

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

اعادة للعامل الى الخدمة وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المدنيين المفضولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم - لا يترتب له حق في التعويض عن مدة فصله طبقاً للمادة المطبوعة من هذا القانون - المادة المطبوعة المذكورة تقضى بعدم صرف اي مروق مالية او تموينت عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به - المحكمة

الدستورية العليا سبق أن قضت بدستورية هذه المادة - الحكم له بالتعويض من محكمة القضاء الإداري عن فصله من الخدمة بغير الطريق التقديسي يكون على غير أساس سليم من القانون - لوجه اللائحة من أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بـالتجاوز عن استرداد ما صرف من المبالغ دون وجه حق .

المحكمة :

ومن حيث أن للثبوت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد استند في القضاء بالتعويض على ثبوت الخطأ في جانب جهة الإدارة على نحو ما كشف عنه حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٦ بالغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٥ لسنة ١٩٧١ فيما قضى به من إحالة المدعى إلى المعاش ، وكان هذا الحكم قد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٦١١ لسنة ٢١ ق ، ٦٢٤ لسنة ٢١ ق والتي أصدرت حكمها بجلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ بتعديل الحكم المطعون فيه بالغاء القرار المطعون فيه ، وبإعادة المدعى إلى الخدمة ونسوية حالته وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التقديسي إلى وظائفهم ، فإن حالة الطعون ضده ومركزهم القانوني يكون قد تصد على نحو ما انتهت إليه المحكمة الإدارية العليا وهو ما يلزم محكمة القضاء الإداري في حكمها الطعن ، فإذا كان الثابت أنها لم تتناول حالة الطعون ضده على هذا الأساس رغم أن حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر صدر قبل صدور الحكم المطعون فيه ، فإن استناد المحكمة إلى حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٦ ق والذي تم تعديله بحكم المحكمة الإدارية العليا ، يكون غير قائم على أساس سليم من القانون إذا كان يتمين على محكمة القضاء الإداري أن تفصل في الدعوى في ضوء أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ على نحو ما انتهت إليه المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن المادة (١٠٠) من القانون المذكور تنص على أنه لا تنص
 للقرارات الصادرة بالاعادة الى الخدمة تطبيقا لاحكام هذا القانون
 القرارات الصادرة بالشعبيين أو القرقية في تاريخ سابق عليها . ولا يترتب
 على تطبيق احكام هذا القانون صرف أية مروق مالية أو تموينيات عن
 الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بالحكمه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن المظنون ضده لا يستحق
 أي تعويض عن مدة فصله بغير الطريق للتدبير طبقا لنص المادة العاشرة
 سابقة الذكر وذلك بعد أن استقر مركزه القانوني على أساس ما قضت به
 المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦١١ لسنة ٢١ ق ، ٦٣٤ لسنة ٢١ ق
 على النحو سالف للبيان وإذ قضى للحكم المظنون فيه بغير ذلك فإنه يكون
 قد صدر مخالفا للقانون ويتمين الحكم بالفعله ويرفض دعوى التعويض .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب اليه المظنون ضده من الادادة من
 احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ٨٦ بـلتجاوز عن استرداد ما صرف من المبالغ
 المحددة في المادة الاولى ذلك لان عدم جواز منح التعويض كان تطبيقا
 مباشرا وصريحا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٤ سالف
 الذكر ولا تنص في هذا المجال احكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٨٦ والذي ينص
 في المادة الاولى على أنه « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجبهه حق
 في تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو
 الهيئة العامة أو المؤسسات المالية أو هيئات القطاع العام وشركائه
 للعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي اذا كان الصرف قد
 به تنفيذاً لحكم قضائي » حيث أن ما صرف للمظنون ضده لا يتدرج
 ضمن ما ورد به النص المذكور وإنما كان تمويضا ممدد بهم من محكمة
 القضاء الاداري على نحو ما سبق ايضاحه عن مدة الفصل .

(طعن ١٥٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

الباب الرابع

انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية

أولاً - السن القانونية لانتهاء الخدمة :

(١) انتهاء الخدمة يكون في سن الستين :

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

المادة ١٢٢ و ١٢٣ من دستور مصر الدائم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين بالدولة - المشرع الدستوري اناط بالقانون وضع قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والكافآت التي تتقرر على خزينة الدولة - خول الدستور رئيس الجمهورية سلطة تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والمثليين السياسيين وعزلهم على الوجه المبين بالقانون - عدم صدور قانون بتنظيم أحكام التوظيف بالنسبة للعاملين برئاسة الجمهورية ممن هم في درجة وزير - اثر ذلك : - انطباق أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة في شأن انتهاء خدمة هؤلاء العاملين - اساس ذلك : - ان قانون العاملين هو للتشريعة العامة التي تسرى على العاملين الذين لا تنظمهم احكام خاصة - مؤدى ذلك : انتهاء خدمة هؤلاء العاملين ببلوغهم سن الستين ما لم تنقضى خدمتهم قبل ذلك لسبب آخر - لا حاجة في هذا الصدد بان هذه الوظائف ذات طبيعة سياسية مناطها ابداء مشاغلها للرأى لرئيس الجمهورية .

المحكمة :

وبين حيث أن المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على انه : يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والكافآت التي تتقرر على خزينة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها ، ونص المادة (١٢٣) من الدستور على انه : يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين

والعسكريين والمثليين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في
القانون »

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك ، وكان القانون رقم ٨ لسنة
١٩٧١ سالف الذكر ليس فيه نصوص صريحة بتطبيق أحكامه في شأن
الطامع ، ولم يصدر أي قانون ينظم أحكام التوظيف بالنسبة للعاملين
برئاسة الجمهورية ممن هم في درجة وزير - شأن الطامع عملاً بأحكام
الدستور ، فمن ثم فإنه لا مناص من تطبيق أحكام قانون العاملين المدنيين
بالقولة في شأن إنهاء خدمة الطامع تأسيساً على أنه الشريعة العامة
التي تسري على العاملين الذين لا تنظمهم أحكام خاصة وقيلساً على أنه
يسري على العاملين الذين تنظمهم قوانين خاصة فيما لم يخصص عليه هذه
القوانين وأخذاً في الاعتبار أن الطامع يعتبر من العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه ينبغي على ذلك أن خدمة الطامع تستمر إلى مسن
المتين ما لم تقته قبل ذلك لسبب آخر طبقاً للقانون .

ومن حيث أن قرار إنهاء خدمة الطامع قبل بلوغه السن المقررة كأي
قرار إداري - يتعين أن يكون له السبب المبرر له قانوناً وإلا التسم
بمسخ المشروعية وكان خليفاً بالإلغاء والتمويض أن كان له مقتضى .

ومن حيث أن الجهة الإدارية قد اكتفت بالقول بأن القرار المطعون
فيه قد استهدف إنهاء خدمة الطامع للاستغناء من خدماته دون أن
تقدم سبب هذا الاستغناء أو مبرراته ولا غناء فيما تال به الدفاع من
رئاسة الجمهورية من أن الدرجة التي عين الطامع عليها درجة مؤقتة إذ
المستفاد من الاطلاع على موازنة رئاسة الجمهورية للسنة المالية ١٩٧٤
أن جميع الوظائف المخصص لها درجة وزير من الوظائف الدائمة ، كما
كما أنه لا جة في القول بأن هذه الوظائف وظائف سياسية مناهلها

إبداء شأغليها الرأي للسيد/رئيس للجمهورية ، لا تضع في ذلك لان الموازنة لم تنصح عن طبيعة هذه الوظائف ولم تتقدم الجهة الادارية باختصاصات هذه الوظائف واكتفت في هذا الشأن بالقول المرسل الذي يمتنع على المحكمة ان تقيم قضائها عليه .

وهن حيث ان القرار المطعون فيه ، وقد قام على غير سبب مشروع يبرره قانونا فقد تمين القضاء بالفائه ، وتقدر المحكمة التعويض عن الاضرار التي لحقت للطامن بسبب هذا القرار المشوب بمبلغ الى جنبه منازعية في ذلك ان الطامن كان قد رتب اموره على ان يستمر في الخدمة حتى سن الستين بوصفه من العاملين المدنيين في الدولة المعين على وظيفة موزونة بالميزانية بانها دائمة ، ومراعاة ان خدمته قد انتهت وهو في سن الثمانية والخمسين وهي سن تبيع لامثاله ممن ترمسوا في وظائف الملاك السيافى ان يشق طريقه في أى عمل آخر يتيح له كسب يعوضه الى حد ما من استمراره في الخدمة بالإضافة الى معاشه القانونى .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه يتخذ ذهب غير هذا المذهب لانه يكون قد اخطأ في تطبيق للقانون وتأويله ومن ثم يتمين الحكم بالفائه والقضاء بالفاء القرار الجمهورى رقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٧٤ الصادر باحالة الطامن الى المعاش ، والزام المحكمة بان تؤدي للطامن تعويضا تسدده الفان من الجنيهات شاملا كاتبة الاضرار التي لحقت به من جراء القرار المطعون فيه والمصروفات عن درجتى التقاضى.

(ملعن ٥٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :
يشان الاقتصاد بالاول يولييه من ذات السنة المحددة بالمستخرج
الرسمى لتقيد ميلاد العاملين اذا ما تبين من المستخرج انه اقتصر على تكرار

سنة الميلاد دون تحديد اليوم والشهر وذلك لدى تحديد سن انتهاء
الخدمة .

انفسوى :

وتد مرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٧ فاستعرضت فتاها السابقة بجلسة
١٩٨٩/٤/١٩ ملف ٢٠٠/٧/٨٦ التى انتهت للاسباب الواردة فيها الى
الاعتداد باول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمى لعقد
ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ احالتهما الى المسائل وتبيلت
للجمعية ان الراى الذى جاء بكتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المتشـر
اليه ، والذي يتجه الى الإعتداد بنهاية شهر ديسمبر من ذات السنة المحددة
بالمستخرج الرسمى - فى الحالة المعروضة لم ينف ثبوتا جديدا لم يكن
تحت نظر الجمعية العمومية عند بحث هذا الموضوع .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة بجلستها
١٩٨٩/٤/١٩ ، ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٦ ، لذات الاسباب .

(انفسوى رقم ٢٠٠/٢/٨ جلسة ١٩٩٠/٣/٧) .

(ب) في حساب سنة الميلاد لتحديد سن انتهاء الخدمة :

قائمة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

إذا تبين أن المستخرج الرسمي لتقيد ميلاد العامل لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقصر على ذكر السنة ، فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب سن إحالتها إلى المعاش .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ م. فاستبانت أن الأصل وفقا لقوانين التوظيف المتماثلة أن سن العامل تثبت بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية مستخرجة من سجلات المواليد ، أو بقرار من المجلس الطبي المختص بتحديد السن في حالة عدم التقيد بسجلات المواليد . في الحالة المعروضة - وقد تبين أن المستخرج الرسمي لتقيد ميلاد العاملين المشاي ليهما ، لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقصر على ذكر السنة ، فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب سن إحالتها إلى المعاش ، وذلك أخذا بما جرى عليه العمل في الحالات المماثلة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . وتحقيقا للتوازن بين صالح العامل وصالح جهة الإدارة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى الاعتداد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمي لتقيد ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ إحالتها إلى المعاش .

ملف ٢٠٠/٢/٨٦ في ١٩٨٩/٤/١٩ .

ثانياً - جواز الاستمرار بالخدمة بعد سن الستين لبعض طوائف الموظفين :

(أ) سن انتهاء الخدمة للمستخدمين والعمال في الخامسة والستين .
(المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات
لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين) .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الاصل انتهاء خدمة العاملين المتقاعدين بإحكام القانون رقم ١٩٦٣
بشأن التأمين والمعاشات كوظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين عند
بلوغهم سن الستين - يشترط لاستفادة العامل من ميزة البقاء في الخدمة
حتى سن الخامسة والستين أن تظل خدمته متصلة حتى بلوغه تلك
السن بحيث إذا انتهت عمل بلوغها وأعيد تعيينه في ظل نظام يضمن بقاءه
الخدمة في سن الستين كان هذا النظام الواجب التطبيق عليه
دون سواه .

التنقيح :

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/٦/٢٥ ، وقررت أن المادة ١٩ من
قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادرة بالقانون رقم ٣٦
لسنة ٦٠ تنص على أن تنتهي خدمة الموظفين المتقاعدين بإحكام هذا
القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك الموظفين الذين تجوز
قوانين استبقاؤهم في الخدمة بعد السن المذكورة وينص قانون
التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين الصادر بالقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ في المادة (٢٠) منه على أن تسري على المستخدمين
والعمال المتقاعدين بإحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة في القانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا
القانون . .

وتنص المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشات لتوظف الدولة
ومستخدميها ومالها الخنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣، على أن
« تنتهي خدمة المتقاعين بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين
ويستثنى من ذلك : -

المستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون
الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة
والستين » .

وفى هذه النصوص أن المشرع قرر أصلا عاما يسرى على المتقاعين
بإحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ المشار اليه مؤداة انتهاء خدمتهم عند
بلوغهم سن الستين ، إلا أنه خرجا على هذا الأصل واستثناء منه
أنشا للعاملين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول
يولييه سنة ٦٣ ، وكانت لوائح توظيفهم تقضى بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم
سن الخامسة والستين مكررا ذاتيا يخولهم الحق في البقاء بالخدمة حتى
يلغوا تلك السن . وقد استقر افتاء الجمعية على أن هذا المركز الذاتي
يجب أن يستمر قائما حتى انتهاء للخدمة ببلوغ هذه السن ، أما إذا
انقضت العلاقة الوظيفية التي كانت قائمة عند العمل بالقانون المذكور
فإنقضى هذه الميزة بالتفويض فإذا انتهت خدمة العامل لى سبب من
الأسباب قبل بلوغه سن الخامسة والستين ثم أعيد تعيينه بعد ذلك
فإنه يخضع لنظام القانون النافذ عند إعادة التعيين وتنتهى خدمته
ببلوغه سن انتهاء للخدمة المقرر فى هذا النظام ولا يفيد من الميزة التى
انقضت بانتهاء للخدمة التى كانت قائمة وقت تقريرها استثناء ، فالميزة
أن كانت ذاتية مرتبطة بالمركز القانونى الذاتى الذى كان قائما عند تقريرها
تتقضى بإتقائاته ولا تعود الى الوجود بعودة العامل الى للخدمة من
جديد لأنها ليست ميزة شخصية ترتبط بالشخص يستفيد منها حتى لو
انقضى المركز الذاتى الذى كان سبب تقريرها وإنما هى ميزة مقررة لهذا
المركز الذاتى نفسه ، وبذلك فإن الاستثناء الوارد بالمادة ١٩ من القانون

رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يسرى على من كان وقت دخوله الخدمة لأول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التي تنقضى بانتهاء الخدمة في سن الخامسة والسنتين ثم انقضت هذه الخدمة ، ثم عاد الى الخدمة من جديد أى تغير وضعه الوظيفي بخضوعه لنظام يخرجه من الخدمة ببلوغه سن الستين ، وينبني على ذلك انه يشترط لاستفادة العامل من ميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والسنتين ان تظل خدمته متصلة حتى بلوغه تلك السن بحيث اذا انتهت قبل بلوغها واعيد تعيينه في ظل نظام يقضى بانتهاء الخدمة في سن الستين كان هذا النظام والواجب للتطبيق عليه دون سواء الآية ذلك لن امادة التمييز تأخذ حكم التمييز الجسدي من جميع الوجوه فيما عدا ما استثنى بنص صريح كاستصحاب الاقتصادية والمرفق السابق وهو ما نصت عليه المادة ١٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهو القانون الذي اعيد تعيين العامل المعروضة حالته في ظله وتنايلها المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كان الثابت بالاوراق ان المسجل المعروضة حالته قد عين باحدى الدرجات العالية في ١٨/٢/١٩٤٤ . وانتفع بميزة الاستمرار في الخدمة حتى سن الخامسة والسنتين عملا بنص المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ ، الا انه وبعد انتهت خدمته في ١٦/١٢/١٩٧٥ واعيد تعيينه في ١٥/١١/١٩٧٦ ، فان تلك الميزة تكون قد سقطت عنه في لحظة انتهاء خدمته المبكرة ، وانصى خاضعا للحكم العام لانتهاء الخدمة المقررة عند اعادة تعيينه وهو سن الستين .

لذلك فقد انتهت الجمعية العمومية لغرض الفوق والتشريع الى عدم احقية السيد/اسماعيل ملك لظ العامل بمحافظته للقاهرة في الاستمرار بالخدمة الى سن الخامسة والسنتين .

، ملك ١٠٥١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

المبدأ :

المشرع وضع أصلا عاما يسرى على الموظفين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ يقضى بانتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين - استثنى من هذا الأصل الموظفين والعمال والمستخدمين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الذين تجيز لوائح توظيفهم بقاءهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين - يحق لهؤلاء الاستمرار في الخدمة حتى بلوغ هذه السن - يكون من بين «المرشدين» بطلبها التشريع لاستنفاده العاملين من ميزة إعفاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين :

أولا - الوجود بالخدمة في ١/٦/١٩٦٢ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

ثانيا - أن تكون لوائح توظيفهم في ١٠/٦/١٩٦٢ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ نصي يفسادهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

الفنوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المتعددة في ٢٥/٥/١٩٨٨ فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١١/١١/٨٧ وتبينت أن المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ النص على أن « تنتهي خدمة المتضمنين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ - المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

٢ - الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تنقضي لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم بمعد السكن المذكورة واستظهرت الجمعية العمومية إن المشرع وضع أصلاً علماً يجرى على الموظفين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ يقضى بإنهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين واستثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين والعمال والمستخدمين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الذين تجيز لوائح توظيفهم بقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين لمحقق لهؤلاء الاستمرار في الخدمة حتى بلوغهم هذه السن وذلك يكون من بين الشروط التي تطلبها المشرع لاستفادة العامل من ميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين :

١ - الموجود بالخدمة في ١/٦/١٩٦٢ تاريخ المبدأ بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - وأن تكون لوائح توظيفهم في ١/٦/١٩٦٢ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ تنقضي بقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

ولما كانت لاتنص المادة العامل بالأساسة المصرية العامة للفرقة الثانية الصادرة بقرار رئيس للجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ قد جاءت خلواً من نص يحدد سن انتهاء خدمة العاملين المخاطبين بأحكامها وأن الميعين بكافة شاملة وفقاً لما انتهت اليه الجمعية العمومية ببطنة ١٩٦٧/٩/٢٠ والقوبه ببطنة ١٩٨٧/١١/١١ . — أن تكون لهم لوائح وظيفية تقرر لهم ميزة متينة بالبقاء في الخدمة الى ما بعد سن الستين فان مدة خدمتهم بمعد وضمهم على درجات مالية تنقضي ببلوغهم سن الستين . وأذ كان الثابت أن للعامل المعروضة حالته كان معينا في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بكافة شاملة

بالمؤسسة المصرية العامة للفروة المسائية ولم يكن خاضعا في ذلك التاريخ لنظام لائحي يقضى بانتهاء خدمته في سن أخرى غير سن الستين ومن ثم فانه يكون قد تخلف في شأنه مناط الاستفادة من ميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين وأن مدة خدمته بعد وضعه على درجته المالية وفقا للتسوية التي اجريت له بمقتضى القرار رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٦٩ تنتهى ببلوغهم سن الستين .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان مدة خدمة السيد/سيد احمد مابر تنتهى ببلوغه سن الستين .

(ملف ١٩٤/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

قوانين التلمين والمعاشات أرقام ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - العامل الذى تصوى حاله ويصير من عداد الموظفين الدائمين لا يستصحب معه احكام اللوائح التى كانت تجيز بقاءه بالخدمة حتى سن الخامسة والستين - فهذه الميزة الاستثنائية تمنح فقط لمن ظلوا وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فى مركز قانونى يخولهم البقاء فى الخدمة لما بعد الستين وهم الذين احتفظ لهم المشرع بهذه الميزة بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة لما يتخذه الطعنان على الحكم المطعون ليه من أنه قد أخطأ فيما انتهى اليه من الغاء القرار رقم ٢٤٠٨ الصادر فى ١٩٧٩/٣/٢٤ بانتهاء خدمة المطعون ضده ببلوغه سن الستين فان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده قد عين بوزارة الزراعة بوظيفة من الدرجة الرابعة خدمة ميايرة وذلك بتاريخ ١٩٤٢/٧/١ واستمر كذلك الى أن صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٥٣/١/١٢

في الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق الذي قضى باستحقاقه لمابهية شهرية قدرها خمسة جنيهات من أول الشهر التالي لحصوله على شهادة اكتمال الدراسة الابتدائية وتسوية حالته على هذا الاساس مع ما يترتب على ذلك من آثار وتقديراً لهذا الحكم تمت تسوية حالة المطعون ضده وحصل على الدرجة التاسعة من ١٩٤٦/٨/١ ثم الدرجة الثامنة من ١٩٩٠/٢/٢٢ بوظيفة مستخدم و طبق عليه القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين .

ومن حيث أن المطعون ضده اعتباراً من تاريخ تسوية حالته على الدرجة التاسعة الشخصية في ١٩٤٦/٨/١ بعد حصوله على شهادة الابتدائية يعتبر من عداد موظفي الدولة المدنيين ويخرج بذلك عن طائفة المستخدمين أو العمال خارج الهيئة ويعتبر المركز الوظيفي له قد تغير بمقتضى هذه التسوية بحيث يصبح في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين (والمعول به من ١٩٦٠/٢/١) من عداد الموظفين الدائمين ومن ثم فإنه لا يندرج في الوظائف المستثناء من قاعدة الإحالة إلى المعاش ببلوغ سن الستين حتى ولو كانت القواعد التي تم تعيينه ابتداء في ظلها تسمح ببقائه في الخدمة بعد بلوغه هذه السن إذ أنه خرج قبل العمل بالقانون الأخير من عداد المستخدمين وعمال اليومية والعمرة في تحديد سن الإحالة إلى المعاش وفي تعيين القانون الواجب التطبيق للحديدية هي بالمركز القانوني للعامل أو الموظف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وبالموضع القانوني الذي كان عليه حينئذ بل وقبله حتى تاريخ بلوغه السن وهو ما قرره القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي ألغى بمقتضاه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، واحتفظ بمقتضى المادة ٤٩ منه بالميزة التي كانت مقررة فيما سبقت في خصوص تحديد السن وفقاً لقواعد توطنهم عندئذ وهو ما تضمنه القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٧٤ منه فما دام التوضع القانوني للدعى قد تغير بحيث أصبح يشغل إحدى الدرجات المقررة للموظفين الدائمين اعتباراً من ١٩٤٦/٨/١ ويكفي رجوعه بحد إلى تاريخ تعيينه فانه يخضع بالتالي للأحكام المطبقة على هؤلاء الموظفين من حيث تحديد سن إحالتهم إلى المعاش ولا عبرة بما كانت تقضى به لوائح

التوظيف عند التعيين ابتداءً لأن العامل الذي تتم تسوية حالته ويصير من عداد الموظفين الدائمين لا يستصحب معه أحكام هذه اللوائح بعد تغير مركزه القانوني بصفة شخصية ولا يصح لمثله أن يتمتع بالمزايا التي تلقاها من نظام توظيفه السابق ويستقبلها لنفسه في ظل نظام التوظيف الذي أصبح خاضعاً له بحجة أن المشرع قد منحه هذه الميزة استثناءً إذ أنه فضلاً عن أن المشرع في صياغته لهذا الاستثناء لم يقصد من كانت لوائح توظيفهم تقضى ببقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين وإنما قصد من تقضى لوائح توظيفهم العاملين بها عند العمل به ببقائهم حتى بلوغ هذه السن وصالح هذا الحكم عبارة واضحة تبين بجلده أنه يقصد أن يكون النظام التوظيفي للعامل ومركزه القانوني وقت العمل بقانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يقضى ببقائهم بالخدمة بعد سن الستين ، أما من تغير وضعهم الوظيفي وقت العمل بالقانون المشار إليه فإن هؤلاء ثنائتهم شأن زملتهم من الموظفين الدائمين ممن يحالون إلى المعاش بمجرد بلوغهم سن الستين ولتتقون المشار إليه لم يجعل للعاملين المقيدين من الخدمة السائرة أو الوظائف المؤقتة مركزاً ذاتياً متميزاً عن عداهم وإنما منح هذه الميزة الاستثنائية فقط لمن ظلوا وقت العمل بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في مركز قانوني يخولهم البقاء في الخدمة لما بعد الستين وهم الذين احتفظ بهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، ثم القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التامين والمعاشات المستحقة للدولة وعملها رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بهذه الميزة .

وبن حيث أنه وقد صح أن المظنون عنده في تاريخ العمل بالتقنين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التامين والمعاشات المستحقة للدولة وعملها الكنديين كان من مصادد المستخدمين الدائمين وقد طبق عليه من قبل قانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، وأدركه تبعاً القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ الذي حل محلها وكرر مع المادة ١٩ منه باستمرار العمل بما قرره القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ من استثناء من كانت قواعد توظيفهم عند العمل به تقضى باستمرار خدمتهم إلى حين بلوغهم سن الخامسة والستين هو ما يستمر سريانه بعد العمل بالقانون ٧٩ طبقاً لحكم المادة ١٧٤ فمن ثم

فان قرار انتهاء خدمته في سن الستين المسافر برقم ٢٤٠٨ في ١٩٧٩/٣/٢٤ يعتبر قرارا صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء حكما مخالفا لصحيح حكم القاتون خليقا بالانفاء . ومن ثم تكون الدعوى على غير اساس ويتعين رفضها مع الزام المدعى بالمصروفات طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢١١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

ب. - الاستمرار في العمل للمدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

يحتفظ العامل بالوضع الوظيفي السابق على بلوغه سن الستين وكافة الحقوق المقررة له بقانون العاملين المنقحين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - ذلك اذا ما استمر في العمل للمدة الموجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة وفقا لحكم المادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٨ فاستقرت ما سبق أن انتهت اليه بفتواها الصادرة بجلسة ٢٢/١٠/١٩٨٦ وتبينت أن المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له .

ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة » ، وتنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ على أن يستحق المعاش في الحالات الآتية :

(١) انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به أو لبلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم بالمدنيين (ب) ، (ج) من المادة (٢) وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل « كما تنص المادة ١٦٣ من ذات القانون على أن « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جيد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وذلك اذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستبعدا منها المدة التي أدى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لا تعطيه الحق في معاش وتكون تسوية

المعاش في حالة توافر شروط استحقاقه على أساس مدة الاشتراك في التأمين . واستثناء من حكم الفقرة الأولى يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي إلى الهيئة المختصة الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والمعجزة والرفاة وفقا لحكم المادة (١٧) وذلك عن عدد السنوات الكاملة الواجب اضافتها الى مدة الاشتراك في التأمين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفي هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين من تلك السنوات

ومفاد ما تقدم أن قانون العاملين المدنيين بالدولة قد حدد تاريخ انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين ، وذلك بمراجعة ما هو مقر في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ الذي قضت المادة ١٦٢ منه بإحقية المؤمن عليه - العامل - في الاستمرار في أداء عمله أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة (١٢٠) شهرا متى كانت مدة اشتراكه في التأمين مستبعدا منها المدة التي أدى تكلفتها بالكامل ، لا تمنحه الحق في معاش - كما أجازت لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه السن المقررة أو بعدها ، شريطة أن يؤدي رب العمل الاشتراكات المنقطة عليه عن المدة المكتملة لاستحقاق المعاش . وعلى أن يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين ومؤدى ذلك أنه ، لا يترتب على تطبيق حكم المادة ١٦٢ المشار إليها في حالة استمرار العامل في عمله أي تغيير في وضعه الوظيفي خلال المدة المقررة لاستحقاقه معاش للشيخوخة ، وإنما يظل محتفظا بذات مركزه الوظيفي السابق على بلوغه سن الستين ، متمتعاً بكافة الحقوق والمزايا المقررة له بقانون العاملين المدنيين بالدولة ، إذ لو أراد المشرع غير ذلك لنص عليه صراحة فضلا عن أنه لا يوجد ما يقتضى حرمان العامل من بعض حقوقه الوظيفية خلال تلك المدة .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى احتفاظ

العامل بالوضع الوظيفي السابق على بلوغه سن الستين وكافة الحقوق المقررة له بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، اذا ما استمر في العمل للمدة الواجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة وفقا لحكم المادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
(ملف ١٠٥٢/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥)

ثالثاً - الإحالة الى المعاش قبل سن الستين
(المعاش المبكر)

قاعدة رقم (٢١٤)

المادة :

المادة ٩٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أجازت للسلطة المختصة ان تحيل العامل الذي تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش - ذلك بناء على طلبه - اذا قام بأحد المشروعات الإنتاجية سواء لفرد أو بالاشتراك مع آخرين - وفقاً للقضايا التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية الإدارية - يصرف للعامل في هذه الحالة مكافأة توازي أجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة له في المعاش - الأجر الذي تحصل على أساسه المكافأة المذكورة يقصد به الأجر الأساسي المحدد بجدول الأجور المرفق بذات القانون - المادة (٩) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تقرير علاوة خاصة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مفادها - العلاوة الشهرية الخاصة المقررة للعاملين بالدولة لا تعد جزءاً من الأجر الأساسي للعامل - لا يجوز حسابها ضمن المكافأة التي توازي أجر سنة من الأجر الأساسي للعامل .

التنقيح :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ فتبينت ان المادة ٩٥ مكرراً (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان « يجوز للسلطة المختصة إصدار قرار بإحالة العامل الذي تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناء على طلبه اذا قام بفرد أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الإنتاجية وفقاً للقضايا التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية ويصرف للعامل في هذه الحالة مكافأة توازي أجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة في المعاش ... » . وتنص المادة (٥) من قانون التأمين

الاجتماعي رقم ١٩٧٥ للمعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على انه « في تطبيق احكام هذا القانون تقصد :

(١) ب -

ط : بالاجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الاصلية لقاء عمله الاصلية ويشمل :

(١) الاجر الاساسي ويقصد به .. (٢) الاجر المتغير ويقصد به ..
كلما تلص المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بقسمان تقرير علاوة خاصة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على ان « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الاجر الاساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون او في تاريخ التعيين ، بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الاجر الاساسي للعامل » .

ومفاد ما تقدم ان قانون العاملين المدنيين بالدولة ٩ جاز في المادة ٩٥ مكررا (١) للسلطة المختصة ان تحيل العامل الذي تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناء على طلبه ، اذا قام باحد المشروعات الانتاجية سواء بمفرده او بالاشتراك مع آخرين ، وذلك وفقا للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية على ان يصرف للعامل في هذه الحالة مكافأة توازي اجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة له في المعاش . وانه وان كان لفظ «الاجر» الذي تحسب على اساسه المكافأة المذكورة قد ورد في نص المادة ٩٥ مكررا (١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة مطلقا دون تفيد الا ان المشرع قد درج في القانون المذكور على انه حيثما يرد لفظ الاجر مطلقا ، فيقصد به الاجر الاساسي المحدد بجدول الاجور المرفق بذات القانون .

ولما كانت العلاوة الشهرية الخاصة المقررة لجميع العاملين بالدولة بمقتضى القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٧ لا تعد جزءا من الاجر الاساسي

للعامل بصريح نص المادة الأولى منه . ومن ثم فلا يجوز حسابها ضمن المكافأة التي توازي أجر سنة من الأجر الأساسي للعامل والمستحقة - للسيدة المروضة حاليتها - طبقاً لحكم المادة ٩٥ مكرراً (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الأجر هو كل ما يحصل عليه العامل من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلي ، وبالتالي فإن العالوة الشهرية للخاصة تندرج في مفهوم الأجر وتحتسب عند صرف المكافأة المشار إليها ، ذلك أن تحديد الأجر على هذا النحو جاء من قانون التأمين الاجتماعي ولا يقاس عليه في نطاق تطبيق أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة باعتبار أن لكل من هذين القانونين مجاله الخاص عند التطبيق ونطاقه المحدد الذي لا يختلط بالآخر .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز حساب العالوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ضمن المكافأة المستحقة للسيدة المروضة حاليتها طبقاً للمادة ٩٥ مكرراً (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ٨٦/٤/١١٣٦ جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبسطة :

العاملون بالمشروعات التي يمولها حساب الضخمات والتأمين المشار إليه في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - هؤلاء العاملون يخضعون لأحكام المادة ٩٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - ومن ثم تنظمهم أحكام المائتين المئتين المشار إليها .

الفتوى :

إن مقتضى نص المادة ٣٧ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ أن

المشرع أتاح إنشاء حساب بالمحافظة لتمويل المشروعات الانتاجية والخدمات المحلية التي تقام وفقا لخطة معينة يتم اعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة ويوفر من خلال موارده الاموال اللازمة لاستكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنه المحافظة لاتمامها والمشروعات التي يمولها حساب الخدمات تظل جزءا من كيان المحافظة لا تنقسم عنها بشخصية مستقلة فتسرى بهذه المثابة على علاقة التوظيف بها والتي لم تنفرد بنظام وظيفي متميز ما يسرى على سائر وحدات الادارة المحلية فتتظم تماقدها مع بعض العاملين الذين بلغوا السن المقررة لانتهاء الخدمة أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات المنفذة له كما هو شأن قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٨ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين - العاملين المدنيون الذين انتهت خدمتهم بالاحالة الى المعاش المبكر وفقا للمادة ٩٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يتأتى لهم التعاقد على العمل بهذه المشروعات التي تعد في حقيقتها جزءا من الوحدة المحلية اى من الجهات الحكومية التي يحظر عليها وفق ما انتهت اليه الجمعية العمومية التعاقد مع من سبق له التمتع بمزايا الاحالة الى المعاش وحرم بذلك من العودة للخدمة في الجهات الحكومية على اى وجه .

(ملف ٢٧٢/١/٥٤ جلسة ١٩٩٢/٣/١٥)

رابعا : حظر اعادة تعيين العامل بعد احواله الى المعاش

قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة

ثامسة رقم (٢١٦)

المادة :

حظر اعادة تعيين العامل بعد احواله الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة وفقا لحكم المادة ٩٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المتقنين بالدولة - لا يقتصر هذا الحظر على اعادة التعيين بمعناه الضيق وانما يمتد ليشمل العودة الى الخدمة على اى وجه ولو على سبيل التعاقد .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٦ من فبراير سنة ١٩٩١ فاستبان لها ما يأتى : -

ان احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ - المشار اليه يتعلق بالخبراء والمستشارين الذين يتم التعاقد معهم بمعد احوالهم الى المعاش ببلوغ السن القانونية وهى غير الحالة مثار البحث اذ اُحيلت السيدة المذكورة الى المعاش بناء على طلبها قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة فيكون النظر فى مدى جواز التعاقد معها كخبيرة فى ضوء احكام المادة ٩٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المتقنين بالدولة وقرار وزير الدولة للتقنية الادارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ .

ان المشرع اراد مما اوردته المادة ٩٥ مكررا فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المتقنين بالدولة التى تقضى بأنه يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار باحالة العامل الى المعاش بناء على طلبه قبل بلوغ السن القانونية على الا تقل مسن الطالب عند تقديم الطلب من خمسة وخمسين سنة والا تكون المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش اقل من سنة .

وتسوى الحقوق التأمينية لمن يحال الى المعاش طبقا لاحكام الفقرة السابقة على أساس مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي مضافا اليها المدة الباقية لبلوغه السن القانونية او مدة سنتين ايهما اقل ، ولا يجوز اعادة تعيين العاملين الذين تسرى عليهم احكام هذه المادة بالحكومة او شركات القطاع العام ، كما لا يجوز شغل الوظائف التي تخلو نتيجة تطبيق هذه المادة حتى يبلوغ المحالين الى المعاش من التقاعد الا بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة » .

والرأى المطروح بهذا النص ان يخفف عن كامل ميزانية الدولة ما تتحمله من اجور ومرتبات تفتح الطريق امام العاملين الذين يبلغون خمسة وخمسين سنة لتلك الخدمة قبل بلوغ السن القانونية وشجعهم على ذلك بمنحهم مزايا تأمينية وتحقيقا لهذا الغرض حظر اعادة تعيين العاملين الذين يستطيعون من هذا النظام بالحكومة او شركات القطاع العام وهذا الحظر لا يقتصر على اعادة التعيين بمعناه الضيق وانما يمتد ليشمل العودة الى الخدمة على أى وجه ولو على سبيل التعاقد اذ القول بغير ذلك من شأنه ان لا يحقق الغرض الذي استهدفه المشرع بتقرير هذا النص ، وليس ثم من وجه للقول بقصره على التعيين في تلك الجهات على درجات وجواز ما اذا ما اعيد على اعتماد او بمقد بصفة مؤقتة اذ ان ذلك ، هو اساسا - خلاف الاصل - ثم ان في اجازته فتح باب اخلافة حكم النص وما اراده المشرع منه وراء تقريره .

اذلك ، فقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز التعاقد مع السيدة / كخبيرة لسبق احوالها الى المعاش طبقا لحكم المادة ٩٥ مكررا من نظام العاملين المتعدين بالدولة .

(ملف رقم ٨٦ / ٦ / ٤١٠ في ٢ / ٦ / ١٩٩١) .

الباب الخامس : انتهاء خدمة العامل المؤقت والعامل

على مكافأة شاملة

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

مضى عين العامل بصفة مؤقتة تميزت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة بأحد أمرين أولهما : - أن يكون التعيين لمدة محددة : في هذه الحالة يعتبر العامل مفصولا تلقائيا بانتهاء المدة المحددة لخدمته سواء انتهت الأعمال المعين لأدائها أو نفذت الاعتمادات المخصصة لها أم لا - ثانيهما : - أن يعين العامل بصفة مؤقتة دون تحديد مدة : في هذه الحالة يعتبر مفصولا عقب كل يوم يقوم به يقضى النظر عن استغلال مدة العامل أو عدم انتهاء الأعمال المعين عليها أو نفاذ الاعتمادات المالية المخصصة لها - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ أورد قيدا على سلطة جهة الادارة هو عدم فصل أى عامل مؤقت أو موسمي إلا بالطريق التاديبى قبل انقضاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة أو قبل انتهاء الأعمال المعين عليها أو نفاذ الاعتمادات المخصصة لها - ينتقل هذا القيد إذا انتهت الأعمال المسندة للعامل أو انتهت مدة استخدامه أو نفذت الاعتمادات المخصصة لتلك الأعمال .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن العامل متى عين بصفة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند التعيين على هذا النحو فهو إما أن يكون معينا لمدة محددة وعندها يعتبر مفصولا تلقائيا بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة سواء انتهت الأعمال المعين عليها أو نفذت الاعتمادات المخصصة لها أم لا ما لم يجدد تعيينه بهذه الصفة المؤقتة أو بصفة أخرى فيكون هذا تعيينا جديدا بشرطه وأوضاعه ، وأما أن يكون معينا بصفة

مؤقتة دون تحديد مدة وفي هذه الحالة يعتبر مفصولا عقب كل يوم عمل يقوم به وأن طال قيامه بهذا العمل ولو لم تنته الاعمال المعين عليها أو تنفيذ الاعتمادات المالية المخصصة لها ويصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ - الذي نص في مادته الأولى على أن « يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمنظمات العامة فصل أى عامل مؤقت موسمى إلا بالطريق القاننى » فقد أورد قيذا على ما للدارة من سلطة تقديرية فى فصل هؤلاء العمال فى أى وقت كان قبل انقضاء المدة المحددة لخدمتهم المؤقتة أو قبل انتهاء الأعمال المعين عليهما أو نفاذ الاعتمادات المرسودة لها ، غير أن هذا الحظر لا مس بسلطة الإدارة المقيدة فى فصل العامل المؤقت أو الموسمى عند انتهاء الأعمال التى عين عليها أو نفاذ الاعتمادات المخصصة لها وهذا الفصل يقتضى أعماله خارج نطاق الحظر متى توافرت أسبابه ، إذ لا تملك الإدارة سلسة تقدير ملائمة الإبقاء على العامل المؤقت فى هذه الحالة وتنقطع علاقته بالحكومة بزوال حاجة العمل إليه أو لانعدام الصرف المالى لاجره ، إذ لا حرج بغير اعتماد ولم يخرج القرار - الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠. المشار إليه على هذا الأصل بل أوردته مادته الثانية مما يؤخذ منه أنه جسد نطاق الحظر المصوص عليه فى مادته الأولى بنفسه على تحريم فصل العمال المؤقتين الموسمين أثناء قيامهم بالعمل المكلفين به وتقول انتهائه أو نفاذ الاعتمادات إلا بالطريق القاننى لا بغير ذلك .»

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده عين بالهيئة العامة لمشروعات الصرف بصفة مؤقتة لمدة مشرين يوما على اعتمادات الباب الثالث وأيد تعيينه بذات الصفة لمدة تتراوح بين ٥٥ ، ٥٨ يوما فى كل مدة بناء على طلب يقدم منه فى هذا الخصوص ومن المستقر عليه أنه مهما استطالت مدد التعيين المؤقت على هذا النحو فلا تنقلب الصفة المؤقتة الى دائمة لتعارض ذلك مع أوضاع الميزانية ، ولا حجة فيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن جهة الإدارة قد لجأت الى التحايل على أحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تعيين المطعون

ضده بصفة مؤقتة . لأن هذا القول يخالف الثابت من الأوراق من أن جهة الإدارة قد طلبت عدة مرات على سنوات متتالية من وزارة المالية تبهير اعتماد مالي ميزانيتها لتعيين العمال المؤقتين ومنهم المطعون ضده . ولما لم يستجب لطلبها وانتهت المدة المصدرة له أمسكت عن إعادة تعيينه مرة أخرى بصفة مؤقتة ، وهو ما أسره المطعون ضده على أنه فصل له من الخدمة والحقيقة أن خدمته تعتبر منتهية قانوناً بانتهاء المدة المؤقتة المصدرة له . ويكون تصرف الإدارة في هذا الشأن متفقاً وأحكام القانون ، وإن ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب وقضى بإلغاء قرار فصل المطعون ضده فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بإلغائه ويرفض الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٢ في من اللتام من المطعون ضده في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الري في الدعوى رقم ٤ لسنة ٣٥ ق .

(طعن ٢٢٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

شكاسة رقم (٢١٨)

المسألة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بالحوال وشروط تعيين العاملين بمكالات شاملة - أجازت توقيع قرار الفصل على العامل المعين بمكالاة شاملة للقيام بالأعمال التي تحتاج في أدائها إلى خبرة خاصة لا تتوفر في العاملين من شغلتي الفئات الوظيفية بالوحدة ، وذلك إذا بدر منه مسلك أو خطأ يستوجب إنهاء خدمته بالفصل على أن جـزاء الفصل هذا إنما يصدر أما من الوزير المختص أو وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة (المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية المذكور وأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام الصالحين الجنيين بالدولة الذي كان يحكم الواقعة) أو من المحكمة التأديبية - فصل العاملة بقرار المأمق الطبى بمكتب القضاية المصرية يلتزم فيه عدوان على إخضاع المحكمة التأديبية والسلطة المختصة بالتعيين - بطلان قرار الفصل . أحقية

العامة المفصلة يمثل هذا القرار الصادر من غير مختص للتعويض عن
الاضرار المادية التي سببتها - حرمانها من مراتبها طوال مدة الفصل
التي تغري من خمس سنوات - يوضع في الاعتبار مشاورة العاصلة في
تهيئة الفرصة لصعود القبول المطلوب للتعويض عنه .

المحكمة :

ومن حيث التثبت من الاطلاع على الاوراق أنه بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣ أصدر
السيد / وزير الصحة القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بتعيين المطعون
ضدها مكرتيرة بمكتب الملحق الطبي بالقنصلية العامة بلندن ، بمكالفة
شاملة قدرها ١٠٠ جنيه استرليني لمدة عام اعتباراً من تاريخ
تسلمها للعمل . وقد صدر هذا القرار بناء على احكام القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧٦ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وبعد موافقة وزارة
الخارجية . وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠ أصدر مدير المكتب الطبي بلندن
قراراً بفصل المطعون ضدها اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٨٠ ، وذلك
استناداً الى التحقيقات التي أجريت معها ، والتي يبين منها أنه نسب اليها
التقصير بالفاظ غير لائقة مع السيد / مدير العلاقات للعامة
بوزارة التعليم ، وبإساءة معاملة السيد / بالرغم من مكانته
السياسية ، ومكالماتها الخارجية بالهاتف مع القاهرة لحد طويلة مما ترتب
عليه مطالبة المكتب بمبالغ كبيرة فضلاً عما تضمنته هذه التحقيقات من تنويه
للمطعون ضدها بالفاظ غير لائقة إذ وصفت المدير الذكور بأنه « أبو لثة »
وكذاب ، وكقولها أنا أرفض أي انصاف يحق معي ولا مسدير المكتب -
ومندت الجميع بأقرباء لها في مصر على أعلى مستوى وأنه لا يهمها كناية
هذا للكلام في التحقيق . كما رفضت التوقيع على التحقيق ، موجهة
للمحقق عبارة (يله واشرب ميتة) .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن الجهة الإدارية أصدرت القرار
المطعون فيه بناء على التحقيق الذي أجرى مع المطعون ضدها وبسبب
ما أسند اليها من مخالفات مسلكية وظيفية مما يسبغ على قرارها الصفة
التأديبية .

وحيث أنه قد نصت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بأحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة ، والصناديق في ٤ يونيو سنة ١٩٧٤ والذي يحكم واقعة صدور قرار فصل المطعون ضدها في الحالة المروضة في محذ الجريدة الرسمية رقم ٣٤ في ١٢ يونيو سنة ١٩٧٤) في المادة ٧ منه على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين المشار اليهم وهم : « المعنون بمكافآت شاملة للقيام بالأعمال التي تحتاج في أدائها الى خبرة خاصة لا تتوفر في العاملين من شاغلي الفئات الوظيفية بالوحدة » وهذه الجزاءات هي : ١/ الإنذار . ٢/ الخصم من المكافآت الشاملة لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة . (ج) الفصل .

وأضافت المادة ٧ المشار اليها أنه : « يصدر بتوقيع الجزاء المنصوص عليه في الفقرتين (أ) ، (ب) قرار من الرئيس المختص على أن يكون من شاغلي وظائف الإدارة العليا . ويصدر بتوقيع جزاء الفصل قرار من السلطة المختصة بالتعيين وهي : الوزير المختص أو وكيل الوزارة أو رئيس السلطة على ما نصت على ذلك أحكام القانون رقم ٨/ لسنة ١٩٧٢ بأصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لا يخفى فصل المطعون ضدها بقرار الحق القلبي بمكتب التتبع المصرية بلندن ، عن عنوان على اختصاص كل من المحكمة التأديبية والسلطة المختصة بالتعيين وهي الوزير المختص أو رئيس السلطة - على ما تكلم فتركه - فإن هذا العنوان على الاختصاص ينزل بهذا القرار الى حد غضب السلطة وينصير به الى درجة الانعدام ومن ثم فلا تلحق أية حضانة ، ولا يتقيد الطعن فيه بميعاد .

ومن حيث أنه لذلك فإن صدور قرار فصل المطعون ضدها من غير مختص بعمله جديراً بالإلغاء وأن قضى الحكم المطعون فيه ذلك فلا معطن عليه في هذا الشأن .

ومن حيث أنه عن طلب المطعون ضدها للتعويض عن الاضرار المادية

والادبية التي حلفت بها بسبب هذا القرار ، فان اساس مسئولية الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها يترتب عليه صاحب الشأن ضرر وان تكون علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث ان ما نسب الى المطعون ضدها وان انطوى على مخالفات تتمثل في خروجها على مقتضى الواجب الوظيفي من حسن السبوك والاحترام ، الا ان مجازاتها بالفصل وصدوره من غير مختص لا يتناسب البتة مع هذه المخالفات ، ومن ثم فان خطأ الجهة الادارية في اصدار القرار المشار اليه ثابت قبلها وترتب عليه مباشرة جرمين المطعون ضدها من مرتبتها طوال مدة الفصل التي تقرب من خمس سنوات ومن ثم فانه يحق لها تعويض عن الاضرار المادية التي اصابها قدرته المحكمة التقديرية تقديرًا جزافيًا بمبلغ خمسمائة جنيه واثمعة في اعتبارها مشاركة المطعون ضدها في تهيئة الفرصة لصدور القرار المطالب التعويض عنه .

ومن حيث ان البين مما تقدم ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلغاء القرار الصادر بفصل المطعون ضدها وتعويضها عما اصابها من ضرر ، فانه يكون قد اقام قضاءه على اساس سليم من الواقع والقانون .

(طعن ٢٢٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

الباب السادس

مسائل متنوعة

أولا : استقلال كل سبب من أسباب انتهاء الخدمة

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

يجب التفرقة بين انتهاء الخدمة للاستقالة وانتهائها لعدم اللياقة الصحية لكل من السببين أحكامه وقواعده - يجب التعلق من النية الحقيقية التي انصرفت اليها ارادة العامل سواء من خلال الطلب الذي قدمه لجهة الإدارة أو الطلبات التي قدمها في عريضة دعواه .

الحكمة :

وإذ لم يلق الحكم للثأر لينة موقولا لدى الطاعن فقد اتهم الطاعن المسائل ناعيا على الحكم الطعون فيه مخالفته للقانون والخطا في تطبيقه وتأويله ذلك أن الطعون ضدها قدمت استئنافها بتاريخ ١٩٨٥/٨/١ ثم قامت بتسجيلها وارسالها الى الادارة التعليمية المختصة ممثلة استئنافها بضعف صحتها واصابتها بالمرض وضعف بصرها . وكان من جراء ذلك أن احالتها الجهة الادارية الى القومسيون الطبي لتقرير حالتها الصحية واستعملتها في تلك عدة مرات ولكن دون جدوى وبادرت برفع دعواها دون انتظار أو تنفيذ لمسلك جهة الادارة نحوها والذي يلقى وصحيح القانون فقد نصت المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تثبت عدم اللياقة للخدمة صجها بقرار من المجلس الأعلى المختص ومن ثم لا يحق بطلب الاستقالة ولا يتجى أى اثر قانونى فى رابطة القوظف ، وبالتالي يكون مسلك جهة الادارة بالامتناع من انتهاء خدمة الطعون ضدها بسبب الاستقالة مسلكا صحيحا مطابقا للقانون ويكون الحكم مخالفا للقانون إذ لم يأخذ بهذا النظر ويعين الغاؤه . وعن طلب وقف تنفيذ الحكم الطعون فيه استند الطاعن الى أن تنفيذ هذا الحكم من شأنه أن تترتب عليه نتائج ينعقد تداركها وهو ما يحق معه طلب وقف تنفيذه .

وبجلسة ١٩٨٨/١/٦ واثناء نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون اودع الطاعن كتاب محافظة القاهرة (إدارة الرايلى التعليمية - الضئون

القانونية) رقم ٧٠١ المؤرخ ١٠/٢١/١٩٨٥ والذي جاء به ان المطعون ضدها تقدمت بطلب استقالة بدعوى أن حالتها الصحية وقوة ابصارها لا يسمحان لها بالاستمرار على العمل - وأنه يعرض كتاب الاستقالة على السيد/ مدير التعليم الابتدائي اشر في ١٩/٩/١٩٨٥ . باستكمال التفتات وتقديم ما يثبت صحة ما جاء بالطلب وأنه في ١٩/٨/١٩٨٥ كانت ادارة شؤون العاملين قد سمعت المطعون ضدها الى القومسيون الطبي لتقرير حالتها الصحية وفي ٢٩/٩/١٩٨٥ و ٨/١٠/١٩٨٥ ثم ارسال استمجالات للمطعون ضدها لتتقيم نتيجة العرض على القومسيون الطبي دون جدوى .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يتبين أن المادة ٩٤ منه تنص على أن تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : ١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة . ٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا . ٣ - الاستقالة . ٤ - وببين من هذا النص أن عدم اللياقة للخدمة صحيا وكذا الاستقالة يعتبر كل منها سببا مستقلا تماما ليس فقط عن الآخر وإنما عن سائر أسباب انتهاء خدمة العاملين المدنيين بالدولة التسعة الواردة ذكرها تفصيلا في المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الإشارة إليها وأن اكل من هذين السببين - شأنه في ذلك شأن سائر أسباب انتهاء الخدمة التسعة المذكورة - أحكامه الخاصة به التي أوردها المشرع نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيالنسبة لانتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية تنص المادة ٩٦ من القانون على أن « تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من المجلس الطبي المختص ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب انتهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازته » أما بالنسبة للاستقالة فتتنص المادة ٩٧ من القانون نفسه على أن للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

الثابت من الاوراق في الطعن المائل أنه بتاريخ ١٩٨٥/٨/١ بعثت المطعون ضدها بخطاب مسجل الى مدير عام ادارة الولاية للتعليمية تبليغه فيه انها عينت بالمدرسة والتعليم بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٤ وانها ما زالت تباصر

عملها وقد أصابها المرض ونضجت حشيتها ونضف بصرها نتيجة العمل الشاق وأنها لما كانت لا ترغب الاستمرار في العمل لذلك فإنها ترجو التكرم بقبول استقالتها ويبين من الخطأ المقتار إليه أن نية الطعون ضدها قد انصرفت صراحة دون ثمة لبس أو غموض إلى اتخاذ الاستقالة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وليس عدم اللياقة للصحة المنصوص عليها في المادة من ذات القانون سببا لأنها خدمتها يؤكد ذلك أن الطعون ضدها قد انتهت دعواها أمام محكمة القضاء الإداري بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السليبي بالامتناع عن قبول استقالتها وليس بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار جهة الإدارة السليبي بالامتناع عن إنهاء خدمتها لعدم اللياقة الصحية وما يتطلبه هذا من صدور قرار تمهيدى بأحالتها إلى المجلس الطبي المختص لإثبات ذلك . وبغضلا عما تقدم فإن الثابت من الأوراق وباعتراف جهة الإدارة نفسها في كتابها المودع أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٨٨/١/٦ والسالف الاشارة إليه أن الطعون ضدها لم تستجب إلى طلبات جهة الإدارة المتكررة بمرضى نفسها على القومسيون الطبي لتقرير حالتها الصحية .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وإذا كانت الطعون ضدها كما سلف البيان قد تقدمت بطلب الاستقالة من عملها بتاريخ ١٩٨٥/٨/١ وأن جهة الإدارة لم تبت في هذه الاستقالة خلال مدة الثلاثين يوما التالية عليها كما لم تقم بإرجائها مدة أسبوعين على الأكثر فإنه عملا بصريح نص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الاشارة إليه تعتبر خدمة الطعون ضدها منتهية ومن ثم فإنه كان يتعين على جهة الإدارة إصدار قرار بإنهاء خدمتها وإعطائها شهادة تقيد ذلك وخلق طرفها وأية بيانات أخرى يطلبها الموظف من ملف خدمته وفقا لحكم المادة ٣٦٣ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويكون امتناع جهة الإدارة عن ذلك مخالفا للقانون . وإذا انتهى الحكم الطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد صانف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه بالتالي قائما على غير أساس جديراً بالرفض .

(طعن ٣٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسته ١٩٨٨/٢/٩)

ثانياً • قرار إنهاء الخدمة لا يخضع للتظلم الوجوبى •

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

قرارات إنهاء الخدمة لا تخضع لمقيد التظلم الوجوبى الوارد فى المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قبل طلب الفائها والذي تخضع له المنازعات الواردة فى البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ميعا يرفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الانهاء هو ستون يوماً من تاريخ نشر للقرار الإدارى المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به - وفقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه الحكم اللىقلى بالنزاع المطعون فيه يقوم مقام الاعلان بهذا القرار •

المحكمة :

وخيت ان مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطا فى تطبيقه وتاويله استنادا الى ان قرار انهاء خدمته الذى أصدرته الجهة الادارية لم يسبقه الانذار الذى يتطلبه القانون ، وبالمقراض صحة ما تذكره للجهة الادارية من انها أنذرت على محل اقامته المعروف لديها فانه لم يتحقق علمه بهذا الانذار إذ انه وأسرته كانوا بليبيا ، فضلا عن ان الجهة الادارية تعترف بأنه تمبذر عليها انذاره بليبيا لانقطاع قنوات الاتصال بين البلدين ومن ناحية أخرى فان انقطاع الطاعن كان لامر خارج عن ارادته مما ينفي قرينة تبرك العمل بالاستقالة ، لكل ذلك فان قرار إنهاء خدمته يكون قد جاء باطلا ولا يترتب عليه أى اثر قانونى ، وهو بهذه المثابة يمثل اعتداء على حق من الحقوق الدستورية مما يفسد معه قرارا منعدهما ، وكان يتعين على الادارة وقد تقدم اليها الطاعن مطالبا بعودته الى عمله اشهر ذوال القوة القاهرة التى حالت بينه وبين العودة الى الوطن والعودة الى عمله ان تصدر قرارها بذلك ، أما وقد امتنعت فيكون هذا القرار الإدارى السلبى الطعون فيه أصلا ، والذي أنكره الحكم المطعون فيه وتجاهل وجوده •

وحيث أن الطاعن يطلب إلغاء القرار السلبي بامتناع وزارة الداخلية عن اعادته إلى عمله بهيئة الشرطة مع ما يقرب على ذلك من آثار .

وحيث أن التكيف الصحيح لطالبات الطاعن في طلب الحكم بإلغاء القرار رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٧٨ المؤرخ ١٩٧٨/١٢/٣٠ والمتضمن إنهاء خدمته اعتباراً من ١٩٧٧/٦/٦ تاريخ انقطاعه عن العمل عقب انتهاء إعارته ، مع ما يقرب على ذلك من آثار ، والزام جهة الإدارة المصروفات .

وحيث استقر قضاء هذه المحكمة على أن قرارات إنهاء الخدمة لا تخضع لقيود التظلم الوجوبي الوارد في المادة (١٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - قبل طلب الفائها ، والذي تخضع له المنازعات الواردة في البتود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث أن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري الطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وذلك طبقاً للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧/١٩٧٢ ، وإذا استقر قضاء هذه المحكمة على أن العلم البقيني بالقرار الطعون فيه يقوم مقام الإعلان بهذا القرار .

وحيث أنه بأعمال مقتضى المبادئ المتقدمة على واقعة الطعن ، وإن الثابت من الأوراق أن الطاعن صاد من ليبيا إلى أرض الوطن في ١٩٨٢/١٨/١٢ وتقدم إلى وزارة الداخلية لاستلام العمل ، إلا أنه علم بصعود القرار رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٧٨ بإنهاء خدمته اعتباراً من ١٩٧٧/٦/٦ تاريخ انقطاعه عن العمل عقب انتهاء إعارته ، ورغم علمه بذلك القرار فإنه لم يلتزم للطعن عليه بميعاد الستين يوماً المقرر قانوناً ، إذ أنه أقام الدعوى في ١٩٨٦/٨/٤ أي بعد ما يقرب من أربع سنوات من تاريخ وصوله إلى الوطن وعلمه بالقرار الطعون فيه ، ومن ثم يكون قد فوت على نفسه ميعاد رفع الدعوى ، الأمر الذي كان

يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد . ولا يغير من هذا ما ذكره الطاعن من أن قرار إنهاء خدمته صدر منعديا لانه لم يسبقه انذار ، لانه على فرض انه لم يسبقه انذار أو أن الانذار لم يصل الى علم الطاعن ، فإن هذا يعد سببا لبطلان القرار وليس انعدامه .

وبحيث انتهى المحكم المطعون فيه الى نتيجة مخالفة لما تقدم وقضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الاداري لئذا يتعين تعديله والقضاء بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد » .

(طعن ٧٧٣٢ المنة ٣٦٠ بق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٠)

ثالثاً - سحب قرار الفصل

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

سحب قرار فصل الممثل مقتضاه اعتبار قرار الفصل كأن لم يكن -
خدمة هذا العامل تعتبر بعد سحب قرار الفصل مقصلة - تستهه بكافة
المزايا الوظيفية المقررة - احقيقته فى الترقية الى الوظائف التى رقى اليها
زملاؤه اذا توافرت فى حقه الشروط المقررة للترقية اليها .

المحكمة :

لما كان للثابت من الاوراق ان القرار الجمهورى رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٣
الصادر فى ١٣/٨/١٩٧٣ قد قضى لسحب القرار الجمهورى رقم ٦٤٤
لسنة ١٩٦٦ المتضمن فصل المظنون ضده من الخدمة ، فان مقتضى القرار
الساحب اعتبار قرار الفصل كأن لم يكن وبالتالي فان مدة خدمة المظنون
ضده تعتبر مقصلة ومن ثم فانه يتعين اعادته للخدمة بمجموعة الوظائف التى
كان ينتمى اليها مجموعة وظائف قيادات الحكم المحلى وتبتمه جميع
المزايا الوظيفية المقررة ومنها احقيقته فى الترقية الى الوظائف التى رقى اليها
زملاؤه اذا توافرت فى حقه الشروط المقررة للترقية اليها ، وقد صححت جهة
الادارة للوضع الوظيفى للمظنون ضده عندا أصدرت الامر التنفيذى رقم ٣٨
لسنة ١٩٧٣ بتخصبنا فى البند الاول منه نقل المظنون ضده من مجموعة
الوظائف للتخصبىة بالامانة السامة للحكم المحلى الى مجموعة وظائف
السكرتيرين العامين والمساعدين ورؤساء مجالس المدن والامياء .

(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

يجوز سحب قرار فصل الموظف ولو جدر جميعا متفقا مع القانون
فى اى وقت ودون التقييد بميعاد معين - القرار الصادر بسحب قرار فصل
الموظف .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والقوانين
بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠. فاستعرضت
ما استقر عليه الفقه والقضاء الإداري من أن الأصل في سحب القرارات
الإدارية الفرعية هو أنه لا يرد إلا على للقرارات المعيبة
أما القرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق ذوي الشأن فإنه
يتمتع سحبها (راجع محكمة القضاء الإداري جلسة ١٩٥٥/٦/٢٧ من
مجموعة السنة ٩ حتى ٥٩٥١١ وجلسة ١٩٦١/٦/٢١ مجموعة السنة ١٤
من ٨٢٥) لو أنه استثناء من هذا الأصل يجوز سحب قرار فصل
الموظف ولو صدر صحيحا متفقا مع القانون وذلك في أي وقت ودون التقيد
بمليامه مراعاة للاعتبارات الإنسانية ، ولعلاج الآثار الضارة التي
تصيب الموظف المفصول من جراء إقرار الفصل السلبية (حكم المحكمة
الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٦٤/٢/١ وحكمها
في الطعنين رقمي ٤٣٠ و ٩١٤ لسنة ١٣ ق بجلسة ١٩٧٠/٢/٢١) .

وأستخلصت الجمعية العمومية من ذلك أنه ولئن كان القرار الصادر
بإنهاء خدمة السيد/..... (القرار رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥)
لعم استيفائه للمصوغات المطلوبة - خلال الأجل المحدد بالقرار رقم ١٤٠٠
بتاريخ ١٩٨٣/١/١١ المشار إليه - وهو قرار صحيح ، بما يتمتع معه
اصلاحه إلا أنه ومتى كان موضوع هذا القرار فصل السيد المذكور فإن
اعتبارات العدالة تقضي بجواز سحبه في أي وقت دون التقيد بميعاد معين ،
ومن ثم ، فإن قيام الهيئة بإصدار القرار رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٨
بسحب هذا القرار يكون إجراء متفقا بحكم القانون ، وإن فرض وشاب
مشروعيته أي عيب آخر فإنه يتحصن بمرور مدة الطعن القضائي بالإلغاء
بما يتمتع معه سحبه أو الغائه وتبعاً لذلك لا يكون هناك أساس قانوني
لنائب إليه الجهاز المركزي للمحاسبات من عدم جواز سحب قرار
إنهاء الخدمة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الى سلامة قرار هيئة البريد رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٥ بمسحب قرار
انهاء خدمة السيد/محمد على حسن أحمد للعاملين بالهيئة .

(فتوى رقم ٢١٠/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٢٣)

البدء :

جواز سحب القرار الصادر بقبول استقالة العامل قبل حلول التاريخ
المحدد فيه لانتهاء الخدمة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢/٥/١٩٩٠ فاستعرضت المادة (١٩)
من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ التي تنص على انه : للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون
الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب
البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة
مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة مطلقا على شرط او مقترنا
بغيره . وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل اذا تضمن قرار قبول
الاستقالة اجابته الى طلبه ...

وامتدانت الجمعية ان العامل المعروضة حالته وان كان قد تقدم
بطلب استقالته حدد فيه تاريخ تفاذما اعتبارا من ١/٥/١٩٨٤ ، فاصدر
مجلس ادارة شركة القطاع العام الذى يعمل بها القرار رقم ٦٤ لسنة
١٩٨٤ بقبول استقالته اعتبارا من التاريخ الذى حدده . الا ان المذكور قد
حصل عن استقالته قبل ان يدخل القرار المشار اليه حيز التنفيذ الفعلى
وقبل التاريخ المشار اليه ، فليس ثمة ما يمنع قانونا من استجابة الشركة

لهذا العدول ، على اعتبار أن قرار قبول الاستقالة في مفهوم المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر - إنما يصدر بهدف تحقيق ارادة العامل في ترك الخدمة ، فإن عاد وأبدى رغبته في الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية فلا مانع من اجابته لذلك وعليه فيكون قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٤ في ٢٨/٤/١٩٨٤ بالفاء قراره السابق بقبول استقالة العامل المذكور ، صحيحا لا مطعن عليه . وبالتالي فلا وجه لاعمال قواعد اعادة التعيين بالنسبة للحالة المروضة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى. والتشريع الى صحة القرار الصادر من مجلس ادارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية بالفاء قراره السابق بقبول استقالة السيد /

(ملف رقم ٢/٨٩/٢٠٤ جلسة ٢/٥/١٩٩٠)

وأبما - عدم تصنيف القرارات الصادرة بالمخالفة لأحكام القانون
بإحالة بعض العاملين إلى التقاعد في سن الستين .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

تحديد سن الإحالة إلى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي
يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة - القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن
التأمين والمعاشات لموظفي الدولة - القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن
التأمين والمعاشات يستلزم الدولة وعمالها المنقذين قرر أصلاً عاماً يسرى
على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإنهاء خدمتهم
لدى بلوغهم سن الستين استلزم من الخضوع لهذا الإسهل الموظفين
الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام القانون الذين تجيز قوانين
توظيفهم بقائهم بالخدمة بعد بلوغهم هذه السن - يحق لهم الاستمرار بالخدمة
بعدما وحتى بلوغهم السن المحددة لإنهاء خدمتهم في القوانين المعمول
بها في ذلك التاريخ .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
ولتتبرع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١/٣ لاستبيان لها أن المادة (٩٥)
من قانون نظام العاملين المنقذين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ تنص على أن « تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة
أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي
والقوانين المعدلة له » ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة «

كما عرض كتابكم المشار إليه لحالة السيد / الذي عين في
وظيفة ترمجي بمستشفى الواحات البحرية بالدرجة الرابعة خارج الهيئة
بأجر شهري قدره ثلاثة جنيهات اعتباراً من ١٩٤٩/٩/١١ ، ثم نقل إلى
الوظيفة من الدرجة (٣٢٠/٢٠٠) مقيم (اعتباراً من ١٩٦٠/٤/١ طبقاً
للنظام رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، وأثر حصوله على شهادة الاعدالية عام

١٩٥٩ ثم تعيينه بوظيفة كاتب من الدرجة العاشرة اعتباراً من ١٩٦٥/٤/٥ بموجب قرار محافظ مطروح رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٥ ثم سويت حالته بقرار وزير الصحة رقم ٨١٠ لسنة ١٩٦٨ وأرجعت إقامته في الدرجة العاشرة المكتسبة إلى ١٩٥٩/٦/٢٠ طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ . وبتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ صدر قرار مدير مديرية الصحة رقم ٣٠١٠ لسنة ١٩٨٨ بإنهاء خدمة المعروضة حالته اعتباراً من ١٩٨٩/١٠/٥ لبلوغه سن الستين بيد أنه تظلم من هذا القرار في ١٩٨٩/١/٢٥ . وباستطلاع رأي إدارة القوى لوزارة الصحة في الموضوع انتهت بكتابها رقم ٥٤٠ المؤرخ ١٩٩١/٦/١ إلى أنه ولئن كان يحق للمعروضة حالتهما البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين إلا أن قرار إنهاء خدمتهما ببلوغهما سن الستين أضحي حصيلاً ضد السحب أو الإلغاء .

وإذا يرى الجهاز أن الاحالة إلى المعاش تعتبر جزءاً من نظام التوظيف الذي يخضع له الموظف لدى التحاقه بالخدمة وهو نظام قابل للتعديل حسبما يقتضيه الصالح العام الذي قد يتطلب تقرير بعض الاستثناءات عند تحديد سن الاحالة للمعاش وهو ما نهجه المشرع بالقانون رقم ٢٦ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ، إذ يحدد أن قرار اصلاً عاماً يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يقضى بإنهاء خدمتهم ببلوغ سن الستين ويستثنى الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكامه الذين تجوز قوانين توظيفهم بقاءهم بالخدمة بعد سن الستين ومد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعملها بموجب المادة ٢٠ من القوانين رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ . فإن الخطأ ومن ثم في تحديد سن الاحالة إلى المعاش يؤدي إلى انعدام القرار وليس بطلانه ومن ثم تحصنه . وإزاء الخلف في السراي طلبتم طرح الموضوع على الجمعية العمومية .

أن « يحل هذا القانون محل التشريعات الآتية : ١ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة وبمستحقيها وعملها المدنيين » . وأن المادة السادسة من ذات القانون تنص على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بأحكامه » .

كما تنص المادة ١٦٤ من قانون التأمين الاجتماعي. المشار اليه على انه « استثناء من المساعدات الثانية والسادسة من قانون الإصعبار يستمر العمل بالبنود أرقام ١١ و ٢ و ٤ من المادة ١٣ من قانون التأمين والمساكنات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المتنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ » . في حين أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ آنف البيان تنص على أن « تنتهي خدمة المتنتعين أحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

(١) المستخدمين والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائع توظيفهم بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين » . كما استبان للجمعية أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كان قد حل محل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ شأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها المتنيين وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ - المعمول به اعتبارا من ١/٢/١٩٦٠ - تنص على أن « تنتهي خدمة الموظفين المتنتعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ - الموظفون الذين تجبى قوانين توظيفهم استبقائهم في الخدمة بعد المسن المذكورة » . كما كالت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ - المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٦٠ - تنص على أن « تسرى على المستخدمين والعمال المتنتعين بأحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون » .

كما كانت الفقرة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على أن « يرفق المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجة من هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم وزير المالية بالبقاء في الخدمة الى سن السبعين » . والكتاب رقم ٢٢٤ - ٩ - ٥٣ المؤرخ ١٦/١٢/١٩٤٤ ينص على أن « المبسن المحددة لخدمة العمال والخدمة الخارجة من هيئة العمال هي سن الخامسة والستين » وهو ذات ما قضى به قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٦/١٩٥٠ .

واستظهرت الجمعية بما تقدم جميعه أن تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذى يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة ، وهو نظام قابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموظف بجهة الادارة هى علاقة توظيفية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموظف من سبيل فى تعيين الاسباب التى تنتهى بها خدمته ومن بينها تحديد سن احواله الى المعاش وإنما تصد نظم التوظف هذه السن حسبما يوجب الصالح العام الذى قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى المعاش وهو ما نهجه الشرع فى القانونين رقمى ٢٦ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، اذ بعد أن قرر اصلا عاما يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بإنهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين استثنى من الخضوع لهذا الاصل الموظفين الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بأحكام القانون الذين تجيز قوانين توظيفهم بقاءهم فى الخدمة بعد بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمرار فى الخدمة بعدها وحتى بلوغهم السن المحددة لانتهاء خدمتهم فى القوانين الماعلين بها فى ذلك التاريخ كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ فأوضحت العبرة فى الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هى بالمرآكز القانونية الثابتة فى ١/٢/ ١٩٦٠ ان كان الامر يتعلق بموظف وفى ١/٥/ ١٩٦٠ ان كان الامر يتعلق بعامل أو مستخدم . ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ مرددا ذات الحكم فجعل الاصل فى انتهاء خدمة المخططين بأحكامه ببلوغهم سن الستين مع استثناء الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة بأى من هذه الصفات فى ١/٦/ ١٩٦٢ تاريخ العمل بأحكامه فأقر لهم حق البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين متى كانت لوابسج توظيفهم تقضى ببقائهم فى الخدمة حتى بلوغ هذه السن . ومن ثم يتولد لمن له حق البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين فى ظل أحكام القانونين رقمى ٢٦ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠ مركز قانونى ذاتى يستصحبه فى ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ومن بعده قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن انتهاء خدمة العمال والمستخدمين والخدمة الخارجين

عن هيئة العمال هي سن الخامسة والمستين طبقاً للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩
والكتاب ٢٣٤ - ٩ - ٥٢ المؤرخ ١٦/٢٢/١٩٤٤ وقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١١/٦/١٩٥٠ -

ويتطبق ما تقدم على الحالات المروضة ، وإن كان السيد / ٠٠٠٠٠
يشغل وظيفة عامل يومية في ١٥/١٠/١٩٥٠ طبقاً لكادر العمال الذي يفضى
ببقائه في الخدمة حتى سن الخامسة والمستين ، كما عين السيد/عبدالسيد
محمد عمار بوظيفة تومرجى خارج الهيئة في ١١/٩/١٩٤٩ ، وكانا بالخدمة
بهذه الصفة في ١/٥/١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ولم
تزالهما حتى ١/٥/١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، فمن
ثم يحق لهما اليقاء في الخدمة حتى بلوغهما سن الخامسة والمستين .
وإن نشأ هذا الحق بمقتضى القانون واستند المروضة سالتها حقه منه
مباشرة فحينئذ لم يتخذوا للقرار الصلح على خلاف ذلك بانتهاء خدمة كل منهما
في سن الستين مشوباً بعيب جسيم يجرده من صفته كقرار إداري يصوغ
سحبه في أي وقت دون أية حصانة تعصمه عن السحب ويبيط به أي طوية
الاعتماد - الأمر الذي يتناح معه فيما سحبه في أي وقت .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
تحصن القرارات الصادرة بالمخالفة لأحكام القانون بأحالة بعض العاملين
إلى التقاعد في سن الستين .

(ملف رقم ٨٦/٢/٢٣٢ في ١/٣/١٩٩٢)

خامسا : انعدام الفصل المستند الى قرار مرسوم

صدوره من مجلس قيادة الثورة

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرار ادارى بفصل موظف استنادا الى قرار مجلس قيادة الثورة مرسوم صدوره ضده - ثبت عدم وجود قرار المجلس المذكور فى الواقع - انعدام الاثر القانونى لقرار الفصل - المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ بنظام هيئة البوليس واختصاصها الذى كان ساريا وقت صدور قرار الفصل المشار اليه من وزير الداخلية الى القواعد المقررة للموظفين والمستخدمين الحنيين فيما لم يرد بشأنه نص فيه - الفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة الذى كان ساريا وقتئذ كانت تنص على ان الفصل بغير الطريق القانونى امر يخرج عن اختصاص الوزير - القرار الصادر من وزير الداخلية رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ برفع اسم الموظف المشار اليه من عداد موظفى وزارة الداخلية امر خارج عن اختصاصه - ومن ثم يكون مشوبا بالانعدام لاقتصاب السلطة - هذا القرار لا تلحقه حصانة - فوات ميعاد الطعن فيه بالانقضاء لا يزيل عنه مة لحقه من عيب .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٤ اصدر وزير الداخلية القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ برفع اسم السيد/ من عداد موظفى الوزارة اعتبارا من ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ . وأشار فى ديباجة هذا القرار الى صدوره بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ . ويبين من الاطلاع على الصورة الفوتوغرافية لقرار مجلس قيادة الثورة بصدوره بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ أورخته قد زيلت بأسماء بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة دون أن يحمل توقيعاتهم كما أن هذا القرار لا يحمل رقما لصدوره . وأن الخاتم الوارد على صورة هذا القرار هو خاتم وزارة الداخلية لا مجلس قيادة

الثورة يضاف الى ذلك كما قررت تلك الوزارة ان مدير الادارة العامة لشئون الضباط انها ان طلب اصل قرار مجلس قيادة الثورة المذكورة من رئاستى الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة ، الا ان هذه الجهات قد اخطرتة لما يفيد عدم الاستدلال على اصل هذا القرار كما انه يبين من الاطلاع على صورة القرار المذكور ان تكر به انه صدر من قائد ثورة الجيش بدون ان يحمل تاريخ اصداره واته حيدر بعد الاطلاع على المادة الثانية من الاعلان الدستوري الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش وعلى موافقة مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ ومؤدى مما تكلم انه لم يتم أى دليل يلازم صدور قرار مجلس قيادة الثورة المذكور ، بل ان جميع الادلة تؤكد عدم وجوده فى الحقيقة والواقع ، وعلى ذلك فلا مجال لاعمال احكام المادة (١٩١) من دستور (١٩٥٦) التى تمنى علم ان جميع القرارات التى صدرت من مجلس قيادة الثورة لا يجوز الطعن فيها او الطالبة بالفاضا او التعميىض عنها باى وجه من الوجوه او أمام أية هيئة كانت . وكذلك لانه لم يثبت ان مجلس قيادة الثورة قد أصدر القرار المثل بصدوره فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ فى شأن لقميد/ محمد جمال الدين محمد اسماعيل . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض الدفع لعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانه القرار المطعون فيه لا يعدو قرارا اداريا من وزير الداخلية بقصل موظف ، وهو ما يختص القضاء الادارى بالنظر فى طلب الغائه وبالتعميىض عنه .

ومن حيث ان قرار وزير الداخلية رقم ٩ سنة ١٩٥٤ برفع اسم المدمى من عداد موظفى وزارة الداخلية ، وقد استند الى قرار مجلس قيادة الثورة الذى ثبت عدم وجوده فى الحقيقة والواقع ، لذلك يكون قرار وزير الداخلية المذكورة معنوم الاثر قانونا نظرا لان المادة ٤١ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ بنظام هيئة البوليس واختصاصها والذى كان مديرا وقف صدور قرار وزير الداخلية المشار اليه تقضى بانه فيما عدا الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون تسمى على هيئة البوليس القواعد المقررة

للموظفين والمستخدمين المدنيين ٠ وقد كانت الفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ ينظم موظفي الدولة الذي كان ساريا وتقتضئ نص على أن يكون للفصل يغير الطريق للتأديبي أمر يخرج عن اختصاص وزير الداخلية ٠ ومن ثم يكون القرار الصادر فيه في هذا الصدد قد اغتصب سلطة ليست له ، وعلى ذلك يكون منعديا ولا يترتب عليه أثر ولا تلحقه إليه حصانة ولا يزول ميبه نوات ميعاد الطعن فيه بالانفساء ولذلك يكون ما قضى به الحكم المطعون فيه حل الغائه وما يترتب على ذلك من آثار ، في محله ولا وجه للطعن عليه في شيء ٠

(طعن ٢٤٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٨)

سادساً : جواز الاكتفاء باسقاط مدة الانقطاع من مدة
خدمة العامل المنتفع دون اصدار قرار بانتهاء خدمته

مأخذة رقم (٢٢٦)

المجيباً :

تملك جهة الإدارة رغم عدم اصدار قرار بانتهاء خدمة العامل المنتفع
عن عمله ترتيب الاثر المترتب على هذا الانقطاع وهو اسقاط هذه المسدة
من مدة خدمته .

للقنوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والشريعة
يجلسها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥ واستعرضت فتاها الصادرة
بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١ ملف ٣٥٧/٦/٨٦ ولتى انتهت فيها الى ان مدة
الانقطاع الموجب لانهاء الخدمة ولئن لم يعقبها صدور قرار بانهاء خدمة
العامل لا تعتبر مدة خدمة فعلية باى وجه من الوجوه فلا يستحق عنها اى
حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة او تلك التى ترتب بالوجود الفعلى
بالخدمة ومن ثم يتعين اسقاط مدة الانقطاع وعدم حسابها ضمن مدة خدمة
العامل وفى المدد المشترطة للترقية وعدم جواز منحه العلاوات الدورية
التي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه ولما كان البين من مطالعة
الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٣٣٥ لسنة ٣٨ ق انه اكتفى ببحث مشروعية
قرار انهاء خدمة المدعية وقضى بالفناء الا انه لم يتعرض للقرار
رقم ١٦٢ باعادة تعيينها واسقاط مدة انقطاعها سواء فى منطوقه او فى
اسبابه واكتفى الحكم بأن وصفه فى احدى حيثياته بأنه « لا يبدو وان يكون
مجرد قرار بتسليم ادعية عملها بعد انقطاعها عن العمل لا يرتب اثرا
على علاقتها الوظيفية القائمة منذ انقطاعها حتى عودتها الى العمل » ومن
ثم فلا يمكن القول بأن هذا الحكم قد قضى بالفناء القرار رقم ١٦٢ فيما
تضمنه من اسقاط مدة انقطاع السيدة المبروضة حالها من
خدماتها ، كما لا يمكن القول بأن من آثار الحكم بالفناء قرار انهاء
خدماتها الفناء قرار اسقاط مدة انقطاعها واعتبار خدماتها متصلة وما يترتب
على ذلك من استحقاقها للعلاوات الدورية والترقيات الخ لاذ ان جهة

الإدارة - حسبما استقر عليه إفتاء هذه الجمعية - تملك رغم عدم إصدار قرار بإنهاء خدمة العامل المنقطع عن عمله ترقية الأثر المترتب على هذا الانقطاع وهو إسقاط مدته من مدة خدمة العامل ، والقول بغير ذلك يضيع العامل الذي تنتهي خدمته بقرار إداري لانقطاعه ثم يقضى بإلغاء هذا القرار لإعلان ثوابه في وضع أفضل من العامل الذي لم يصدر بشأنه مثل هذا القرار واكتفت الجهة الإدارية بتسليمه العمل وترتيب أثر العهد عن الوظيفة وهو إسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمته رغم تماثل مواكفهما القانونية .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز حساب مدة انقطاع المعروضة حالقتها ضمن مدة خدمتها .

(ملف رقم ١٩٩/٢/٨٦ في ١٩٨٩/٧/١٥)

سأبما : مدة الانقطاع لا تعتبر من مدة الخدمة

مقاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

عدم حساب مدة انقطاع العامل عن العمل بعد ان يعيد تعيينه
ضمن مدة خدمته .

الفتوى :

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا في الدائرة المنصوص عليها في
المادة ٥٩ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مصادرا للقانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قضت في الطلب رقم ١ لسنة ٢ في ٢٦ من الشهر
سنة ٢٧ في جلسة ١٩٨٦/٣/٢ بان « قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة
من انقطاع العامل عن عمله خلال المدد التي عينها المشرع مبررة لصالح
الجهة الادارية التي يتبعها العامل ، فان شأت اعملتها في حقه وامتنعته
مستقبلا ، وان لم تشأ اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي
لانقطاعه ، فان هي تقاعست من سلوك الاجراء التأديبي حياله خلال تلك
المدة او شرعت في اتخاذ الاجراء ولكن بعد موات المدة قامت القرينة
القانونية باعتبار العامل مستقلا وانتهت خدمته دون تعليق الامر على
قرار اداري بذلك ، فمن المادة ٩٨ جاء خلوا من ضرورة صدور قرار
بإنهاء خدمة العامل ، ويكفي لترتيب مضمونها الانقطاع عن العمل خلال
المدة المعنية بعد تمام الانذار الكتابي وفون الاجراء التأديبي خلال الشهر
التالي لانقطاعه عن العمل » .

وطبقا لما تقدم ولما كان الثابت ان السيد/..... قد
انقطع عن العمل في الفترة من ١٩٨٢/٩/٦ وحتى ١٩٨٦/٥/١٥ وتم اقراره
كتابة ولم تتخذ الجهة الادارية أية اجراءات تأديبية حياله خلال الشهر
التالي لانقطاعه فمن ثم تكون خدمته قد انتهت بقوة القانون من تاريخ

انتظامه وذلك دون حاجة الى مسطور قرار بانتهاء خدمته وهو الامر الذى يضمن معه عدم حساب مدة انقطاعه عن العمل بعد ان اعيد تعيينه ضمن مدة خدمته ، ولا يندرج فى ذلك ما صدر فى شأنه من جزاء تأديبى مدار الامر فيه مدى صحة هذا الجواز من منحة دون ان يكون مؤداه بمش خدمته المنتهية واحيائها أو اتصالها بخدمته الجديدة على اى وجه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حساب مدة انقطاع السيد / عن العمل خلال الفترة من ١٩٨٢/٩/٦ حتى ١٩٨٦/٥/١٦ ضمن مدة خدمته .

(الفتوى ٧٧٩/٢/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

ثامنا : إزالة آثار انتهاء الخدمة تكون بسحب القرار أو بإلغائه قضائيا

قامعة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

لا يسوغ أن يسمى العامل إلى اعادته للخدمة ويقال بها حتى سن الخامسة والسبعين إلا بإزالة آثار قرار انتهاء خدمته - لا تتحقق إزالة آثار قرار انتهاء الخدمة إلا بإلغاء القضاء أو السحب الإداري .

المحكمة :

وإذ لم يلق هذا الحكم قبولا لدى المدعى لذا ألغى الطعن المسائل على سند من أن الحكم قد خالف القانون وشابه التصور في التسبب والفساد في الأسباب ولذلك للأسباب الأربعة التالية :

أولاً : أن التظلم قيد بكتيب الاستئناف القانوني ومفوض الدولة رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٢ في ١٨/٢/١٩٨٢ وأنهى في ٢٢/٢/١٩٨٧، إلى تبجول للتظلم شكلا وفي الموضوع بسحب القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٨٧ وإحالة الطامن للمعاش وأحقية الطامن في البقاء بالخدمة لمن الخامسة والسبعين استنادا لفنوى الجمعية العمومية لتسمى الفنوى وللتنشريع بمجلس الدولة للمبادرة بجمعية ١٩٨٦/١٢/٣ والملفة للهيئة المعنونة ضدّها النائية بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٩ وكان الطامن ما زال بالخدمة . وإذ - كان للثلاث بالاوراق أن جهة الإدارة سلكت بسلكا إجليا نحو الاستجابة لطلبات الطامن فمن ثم تكون الدعوى قد رفعت في الميعاد ومقبولة شكلا .

ثانيا : أن التكييف القانوني السليم لطلبات الطامن أنها دعوى تسوية لحالته ببقائه في الخدمة حتى سن الخامسة والسبعين .

ثالثا : أن الثابت بالاوراق أن الجهة الادارية استفسرت عن أحقية الطامن في طلباته فاستطلعت رأي الادارة المركزية للخدمة المدنية بالجهاز

المركزي للمنظيم والادارة وقد احيل الموضوع منها الى ادارة الفتوى برئاسة الجمهورية والمحافظات بكتابها رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٨٧/٢/٨ التي رأت اعادة عرض الموضوع فنظرته اللجنة الاولى بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٥ والتي انتهت الى العمل بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٣ الامر الذي لم يكن من المستساغ معه رفع الطاعن لدعواه قبل ان يتجدد الموقف للنهائي للادارة مما جعله يترى حتى ينجلي هذا الموقف وكان الامل يجوده في اجابة جهة الادارة لطلباته . وقد خلص الطاعن بناء على ما تقدم الى الطلبات آتفة الذكر .

ومن حيث انه عما ذكره الطاعن في تقرير طعنه من ان دعواه هي من دعاوى التسوية التي لا تخضع للمواعيد المقررة لدعوى الالغاء فان هذا القول مردود بان الطاعن انما يسعى الى اعادته للخدمة وبقاؤه بها حتى سن الخامسة والمستين ولا يقتضي ذلك الا بازالة آثار قرار انتهاء خدمته والذي لصم الرابطة الوظيفية القائمة بينه وبين الادارة ولا تتحقق ازالة آثار قرار انتهاء الخدمة الا بالالغاء القضائي او السحب الاداري مما يقطع بان دعوى المدعى هي في حقيقتها من دعاوى الالغاء الموجهة ضد قرار انتهاء خدمته والتي تخضع للمواعيد المقررة لدعوى الالغاء بصفة عامة .

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/٣) .

إيجاز الإسكان

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

سريان حكم المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير
وبيع الأماكن عند التعاقد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها وحدات
المسكن المحلي .

القانون :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للشمى القروى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧ فاستعرضت المادة (١) من القانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى
المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن « ينشأ صندوق
يسمى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى يتولى إقامة المساكن
الاقتصادية » والمادة ٦ من ذات القانون التى تنص على أن
« يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الأماكن الادارى التى
تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فاكتر بنون حساب قيمة الارض أن يقدم
طالب البناء ما يدل على الاكتتاب فى سنوات الإسكان بواقع عشرة فى المائة
من قيمة المبنى » .

وتستثنى من هذه المادة المباني التى تقيمها الحكومة وحدات الحكم
المحلى والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن « واستعرضت
الجمعية المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توحيد وتنظيم الممسال البناء
والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل
مشروعات الإسكان الاقتصادى التى تنص على أن « يكون الاكتتاب فى
سنوات الإسكان المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة
١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى مقصوراً على

مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ويقصد الاسكان الادارى فى تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية ، كما استعرضت الجمعية المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاسكان وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على انه يجوز لاجهزة الدولة و وحدات المصنم المظى وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التامين الخاصة والشركات الخاصة والافراد انشاء المباني بقصد تمليك كل او بعض وحداتها السكنية ٠٠٠٠ والزام كل من المانع والمضغى فى حالة التعاقد بان يكتب بـ ٥٪ من ثمن البيع فى شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وذلك دون الاخلال بآلية التزامات اخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ .

ومفاد ما تقدم ان المشرع فى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ انشأ صندوقا لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وجعل من ضمن موارده جسيمة الاكتتاب فى سندات الاسكان المخصوص عليها فى المادة ٤ من ذات القانون ، واشتروط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الادارى التى تبلغ قيمتها خمسين الف جنيه فأكثر دون حساب قيمة الارض ان يكتب طالب البناء فى سندات الاسكان المشار اليها بواقع ١٠٪ من قيمة المبنى ، واستثنى المشرع من هذا الحكم المباني التى تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المظى والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، وفى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه قصر المشرع الاكتتاب فى سندات الاسكان على مباني الاسكان الادارى والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها ، وفى المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه السزم المشرع كل من البائع والمشتري فى حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية بان يكتب فى سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بـ ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة فى عجز المادة ٦٨ على ان هذا الالتزام لا يخل بآلية التزامات اخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، الامر الذى يفيد بان الاكتتاب وفقا لحكم هذه المادة لا يجب

ولا يحل محل الاكتتاب المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وإنما يظل ساريا طالما توافر مقايده وهو البيع .

وإذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي من الاكتتاب في سندات الامكان المشار اليها في هذا القانون الا انه لم يسلك ذات المسلك في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي ومن ثم يتعين ان يسري حكم المادة ٦٨ سالفة البيان في حالة التقاعد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية التأسيسية لتسعى القسوى والتفريع التي سميت بحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند التعاليد على بيع للوحدات السكنية التي تقيمها وحدات الحكم المحلي .

(ملف رقم ١٢٩/٢/٧ جلسة ١٩٨٩/٦/٧)

قائمة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

المبرة في اختصاص لجنة تصنيف الاجرة بطبيعة المكان في الترخيص
التصانيف باقتضائه .

القسوى :

تخضع جميع الاماكن المرخص في لقاقتها لاغراض السكنى في ظل احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر لاختصاص لجنة تحديد الاجرة والقواعد والمواعيد المقررة في شأنها والحاكمة لاعمالها ، ولا يقال من ذلك الاختصاص قيام المللك بتاجير هذه الاماكن لمصلحة طبية اذ العبرة دوما هي بطبيعة المكان في الترخيصه الصانع بفضائله .

(ملف رقم ١٠٦/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/٥/٢١)

المبدأ :

الاماكن المرخص بها لغير اغراض السكنى لا يمتد اليها اختصاص
لجان تحديد الايجار .

التفسير :

عزم اختصاص لجان تحديد الايجار في ظل احكام المادة ١ من
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لتقدير اجرة الاماكن المرخص
بها لغير اغراض السكنى واماس ذلك أن عبارات نص المادة ١ من
القانون المشار اليه أصبحت بمنطوقها عن خضوع الاماكن المرخص بها بعد
العمل باحكام هذا القانون لاغراض السكنى من غير الاسكان الفاخر لقواعد
تحديد الاجرة التي استحدثها هذا القانون كما دلت بمفهومها على منح
تقييد الاماكن المرخص بها لغير الغرض المنطوق به في النص وهو « غرض
السكنى » بقاء القواعد فأضمت بذلك الاماكن المقامة لغير اغراض السكنى
طليقة من قبود الاجرة وقواعد تحديدها ، وقد أبرز تقدير اللجنة المشتركة
من لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشؤون الدستورية
والتشريعية في معرض تعليقه على نص هذه المادة صحيح هذا الفهم
بجلاء ، ومن ثم فان هذه الاماكن تنأى عن لجان تحديد الايجار ولا يمتد
اليها اختصاصها .

(ملف رقم ١٥٤/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/٣/١٥)

المبدأ :

احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن ايجار الاماكن لا يسرى
على استئجار ارض فضاء مملوكة للدولة ملكية خاصة المادة ١٩ من هذا
القانون تحكم حالة تغير استعمال المصين لغير اغراض السكنى — لا تحكم

**حالة الزيادة التي تقرها الجهة الادارية للقيمة استتجار ارض فضاء مملوكة
للدولة انتهت مدة ايجارها •**

الفتوى :

وحيث انه بالنسبة للطعن المائل الاخر رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٦ قى عليها ،
وما ذهب اليه الطاعن من وجوب تطبيق احكام المادة ١٩ من القانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن ايجار الاماكن وعدم زيادة القيمة الاجبارية عن
٥٠٪ نظرا لكون الارض المؤجرة مستقلة فى غير اغراض السكن فانه مذهب
غير سديد ومردود بان احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الاشارة
لا تشرى على العقد موضوع المنازعة بحصانه يتعلق باستتجار ارض فضاء
مملوكة للدولة ملكية خاصة حصنها اشير اليه ، اضافة لهذا فان الاستفاد من
نص المادة ١٩ من هذا القانون انها تحكم حالة مغايرة لموضوع المنازعة
وهى حالة تغيير استعمال العين الى غير اغراض السكن فى حين ان النزاع
ان المطروح يتعلق اساسا بالزيادة التي قررتها الجهة الادارية للقيمة استتجار
ارض فضاء مملوكة للدولة انتهت مدة ايجارها • «

(الطعتان ١٩١٦ ، ١٩٥٦ / ٣٦ قى - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٩٣)

سلسلة أعمال الدار العربية للموسوعة

(حسن النكحاني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الاول والثاني والثالث ، .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين اصناف العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل للقانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء والحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ٢٢٦ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة (وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء والحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ٥٢١ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة (وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .
- ٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ١٥٦ جزء - ١٢ ألف صفحة (وتتضمن كلغة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي

بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الاجنبية وعلى رأسها : المراجع الامريكية والاوربية) .

٥ - موسوعة المعارف الصحية للدول العربية : ٣٦ اجزاء - ٣
الآلاف صفحة) وتتضمن مرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية ... الخ لكل نولة عربية على حدة . انشئت وسيتم طباعتها
بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥ .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة)
وتتضمن مرضا يفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
انشئت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥ .

٧ - الموسوعة الصحية للمملكة العربية السعودية : ٣٦ اجزاء -
ألفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية
والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة اوجه نشاطات الدولة
والافراد . انشئت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال
عام ١٩٩٤ .

٨ - موسوعة القضاء والفقه الدول العربية : ٣٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء واحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة
فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : ٥ اجزاء - ٥ آلاف
صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها
بآراء فقهاء القانون المدني المصري وللشريعة الإسلامية السليمة واحكام
المحكمة في مصر والمصريين وسنويا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ اجزاء - ٣ آلاف صفحة)
وتتضمن عرضا ابجديا لاحكام المحاكم الجنائية الاردنية مقرونة باحكام
محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الاحكام بالشرح
والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة المدنية والحوافز : ٢٠٢٢ جزء ٣ : ٢٢٢
صفحة ١. وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية ولناحية القانونية ومفهوم الإدارة المدنية من حيث طبيعة الخير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسيئر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ٢٥٨ مجلد ٢٠٠٠
الف صفحة ١ وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الان مرتبة ترتيباً موضوعياً وإيجادياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات محلية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .
١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ٣ أجزاء
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ٤ أجزاء
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على قانون الاتزامات والمقود المغربي : ٦ أجزاء
ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣) .

١٦ - التعليق على القانون الجنائي المغربي : ٣ أجزاء) ويتضمن

شرحا وانما لنصوص هذا القانون مع المترجمة بالتوازيين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المفرد ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٢.)

١٧ - الموسوعة الادارية المصرية : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية العليا ومتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنا (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الامداد الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الامداد المدنى ٢٣ جزء + الفهرس)

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

